T. C.
MİLLÎ EĞİTİM BAKANLIĞI
RAĞIP PAŞA KİTAPLIĞI
MÜDÜRLÜĞÜ
Sayı: 1200

مما وقف هذا ... من الكتب التي وقفها الفقير الى الله ربه ذي المواهب محمد المدعو بين الصدور براغب ... وقفي ...

١٤٧٤

RAĞIP P.
Ka. N.
1364

الحمد لله على احسانه الوافي بكل جميل • والغامه الكافي لمن توجه الى
نحوه بكل خير جزيل • احمده حمد من خفض له جناح الذل وارتفع • وانتصب
في الحال للاعراب عن جمل الثنا فزال النصب عنه واندفع • واشكره
شكر من اجراه من لطائفه الكافية على اجمل العوائد • وامده بعباب
كرمه وظفر بلباب المقصود وفاز بتسهيل الفوائد • واساله ان
يجعل امالنا المضافة اليه طلب بر في يوم الحشر فائزة غير خائبة •
وان يعيذنا من حال قوم لهم وجوه يومئذ خاشعة عاملة ناصبة •
واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له اله تمت كلماته صدقا
وعدلا • وجل كلامه الذي اوضح المشكلات وجلى • اليه يصعد الكلم
الطيب والعمل الصالح يرفعه • وله الحكم في الخلق فهذا تصرفه الى
جهة الخير وهذا يمنعه • تعالى عن الحركة والسكون • واحاط علمه
بما كان وما يكون واشهد ان سيدنا محمدا عبده ورسوله النبي العربي
الذي لا تجارى فصاحة لسانه ولا تبارى سماحة بنانه • ولا بلاغة
بيانه • المنادى باعلى الصفات واكملها • الحائز لاخبار لا تنازع في
رفع محلها • الذي اقسم به الله وجل قسما • ورفع مقامه على الخلق
بلا استثنا فارتفع قدره في كل ارض وسما • الماضي في امر مولاه منصا
مضيئا لسر له من مضارع • المشار اليه بسيادة ولد ادم من غير منازع
المرجو للشفاعة العظمى النافعة اذا وقعت الواقعة • ليس لوقعتها
كاذبة خافضة رافعة • صلى الله عليه وعلى اله وصحبه الذين احتووا

تصريف

تصريف الافعال واحلوا التعبيه لاشرف متبوع • ففازوا بالحظ العالي
صلاة تعظم موردها ومصدرها • وتعود بخيرات تحسن ظاهرها ومضمرها
وسلم عليه وعليهم اجمعين • تسليما تاتي بركاته من الفضل بما هو اعذب
من الماء المعين اما بعد فيقول العبد الفقير الى المولى الغني
محمد بن ابي بكر بن عمر المخزومي الدماميني امده الله بلطفه الخفي واجراه
على عوائد بره الحفي • لما قدمت من الديار المصرية الى الكجرات الهندية
وجدت كثيرا من طلبتها شغفا بالمختصر النحوي المسمى بالوافي وكلفا
بالتطلع الى ظهور ما اشكل من معناه الخافي • واخبروني انهم لم يقفوا له
على شرح الى الان • ولا ظفروا بمن يتفرغ لتحرير ما هو به من مسائل
هذا الفن ملآن • وان قصارى حالهم فيه النظر فيما رقم عليه من
حواشي تهلهل نسجها • ونكبت في كثير من المحال عن سوا السبيل نهجها
والتمسوا كتابة شرح شاف للصدور في حل معاقده • واف بالغرض
من تحرير مقاصده • فعاقني عن ذلك شغل البال • وما منيت به
من التشجن والبلبال • وفارقت تلك الديار قبل اجابتهم الى مطلوبهم
واسعافهم بمرغوبهم • ثم تحرك عزمي بعد السكون الى السفر • والرحلة
الى احمد اباذ • لاجتلي صبح محاسنها الذي سفر • فاني رايت كلمة الاجماع
منعقدة على تعظيم شانها • والسنة الخلق تالية بعضا بل امامها
الاعظم • وسلطانها كاشف الكرب • ملاذ سلاطين العجم والعرب
ذي الصفات التي تطابق على الشهادة بفضلها الخبر والعيان الذي
منحه الله من كرمها وعلمها البحرين يلتقيان والهمم السنية السرية
والسير التي اذكرت لها السير العمرية • واعمال حميدة المساعي
واقوال تلاحظ وجوه الحق وتراعي • واحوال تقول لسانها للقلوب
الرعايا كوني امنة فلن تراعي وتمتعي بدولة هذا السلطان
الاعظم الذي تسحو حساده وتغيظ عداه • ان يرى منصور مسمع واع
الامام العادل • والشجاع الباسل • ذي البنان المفضل الهطال

والجنان الذي يضعف عن قوته سائر الابطال • اذ اجاد فالغيث
الوابل في افراط هتنانه • او جاد فهما الليث المشبل في ونباته وثباته
في حالتي جود وباس لم يزل للتبر والاعدا منه نثار يهب الالوف •
ولا يهاب الوفهم فان العدم عليه والدنيا رد في المغازي التي تتلى
ايات فتحها في المحافل والمشاهد • وتسند العوالي احاديثها منه
نصرة الله عن مقاتل ومجاهد • والعلوم التي تقتضي اصداف المسامع
درها • والاخلاق التي اودع اللطف في سكناتها وحركاتها • وارتب
على لطافة النسيم فما كانت الا لتقصر في محاكاتها والشهامة
التي تحدث بعجائبها مصارع الفرسان • وتنطق السيف بصدق انبائها
وما السيف الا كالسان • ومصاحبة القيام بفريضة الجهاد في
اعتلا الدين • وعمارة بلاد الاسلام • بتخريب ديار الكفرة المعتدين
واعزاز كلمة الايمان واذلال عبدة الاوثان • سل عنه وانطق به
وانظر اليه تجد ملا المسامع والافواه والمقل • وقد استمر بالعدل
نعمة الله عليه • واحسن كما احسن الله اليه • وامر بالمعروف فانه من
محل الروح من الجسد • وظهر بمزايا الشجاعة فحلت شمس السعادة
ببرج الاسد • واحسن رعاية السياسة في رعاياه • وابدي نتايج
التوفيق من قضاياه • ووزن فعله بميزان العدل القويم • وعرف
طرق الهداية بمنهجه المستقيم • فلم ينصرف عن الفضل لما جاء به
من وزن الفعل والتعريف • وناهيك بهما سببين يدركهما المتامل
اذا نظر في اسمه الشريف • فهو الامام الذي سارت الركبان باخبار
سيرته العظمى • وتنوعت الالسنة في مدح مناقبه الشريفة
نثرا ونظما • وختم المكارم فتحلت العليا منه باشرف خاتم •
وختم المكارم على نفسه الشريفة فهو على الحقيقة خاتم كل اعظم
من حاتم • ويمم الغريب النازح جنابه وخيم بحماه الاعلى فلم يرض
الا ان يكون الشهب اطنابه وقرت عينه بذلك الحمى الشريف

حيث

حيث نظر في خلاله وزاد عجبه بما شاهد من عظمته • هذا السلطان
الاعظم وجلالة خلاله • فما كان الخناصر تحلت بالخواتم الا لانها
تعقد عليه • ولا كانت العيون تزينت بالانوار الا لانها تنظر اليه
ولا كانت الدوي فتحت افواهها الا لتنقل مدحها له على السنة الاقلام
ولا كانها جرت لسوادها بياض الطروس الا لتشير الى ان الليالي
والايام له من جملة الخدام • لقد سما ايده الله الى ان بلغ مجده السما
وارتفع • حتى امتدت يد الثريا بدوام الاشارة اليه والايما • وتجاوز
حتى ود الفرقد لو تمسك باذياله • وتمني الهلال لو كان سرج جواده
بل الجني ليؤدي حق الخدمة لكماله • فما هبت الرياح الا خلت ان السما تنفست
الصعدا لعجزها عن دفعة مكانه • ولا امطرت السحب الا حسبت انها بكت
لقصورها في المشابهة لكرم بنانه • ولا احمرت البروق الا خلتها تجلت
من شدة خفقانها وشان جنانه • ولا زمجرت الرعود الا قلت هذه
قعقعة سلاحه • ولا ازهرت النجوم الا قلت هذه اسنة رماحه • ولا
سال الشفق الاحمر الا قلت هذه دما اعداه المسفوكه • ولا لاحت
المجرة الا قلت هذه محجته البيضا المسلوكه • ولا طلع البدر الا قلت
هذا شخصه الشريف بين كواكب جنده • ولا بدا الصبح الا قلت الله
اكبر هذا سيفه سل من غمده • فهو سيد سلاطين الزمان عن اخرهم
واعظمهم الذي اذا ذكر بعض مفاخره تلاشت جميع مفاخرهم • مولانا
امير المومنين • وامام المسلمين • وقبلة الاملين • المستنصر بالله الحنان
المنان • الواثق بالله المستعان • ابو المغازي شهاب الدنيا والدين
احمد شاه السلطان •

شعر

في كل يوم لنا من مجده عجب • وكل ليل لنا من ذكره سمر •
سقى الله دنيانا فا خصبها • والعدل يفعل ما لا يفعل المطر •
ما انصفت مجده نظام سيرته • ان الذي سيروا فوق الذي سطروا

جعل الله الممالك منظومة في سلك ملكه • واقطار الارض جارية

في حوزه وملكه • فاجمعت على الوفادة على ابوابه الشريفه • ومعالم
معاليه المنيفه • وكنت هذا التاليف مشتملا على مباحث حسنة
الايراد والاصدار • وبذلت جهد الطاقة في تصفيته من شوايب
الاكدار وسميته بالمنهل الصافي في شرح الوافي • ومزجت عبارتي
بعبارة الاصل فاعتدل مزاجها • واستقام على حسن الالفة منهاجها
والبست الشرح شعار السواد • فقام خطيبا بمحاسن هذا الكتاب •
واطلعت في ليالي السطور بنجوم معانيه هادية الطرق الصواب •
ولم اترك من المتن فيما اظن عقدة الا حللتها • ولا منزلة تحتاج الى
البيان الا حللتها • وارتحلت به الى سيد سلاطين الارض لتعيد منهم
والغريب مؤملا ان يكرم وفادته • فاني غريب هذه الديار ومن احق
بالاكرام • من الغريب راجيا ان يهب لي من مراحمه الشريفه نسمات ه
القبول • وان يقابل ايده الله كسري بما هو عليه من الجبر والخير مجبول
وانا اعتذر اولا الى الناظر في كتابي هذا عما يراه من خلل • ويعثر
عليه من زلل • باني فقير مزجي البضاعه • غير معدود في رجال
هذه الصناعه • وثانيا بما انا فيه من مقاساة كربة بعد كربة
وما دفعت اليه بعد عز الوطن من ذل الغربة مع ما رزئت به من •
مصايب جمة • وخطوب مدلهمة • شتت الفكر وكدرته • وا النعليه
الحزن وجددته • ولكن حيث تشرفت بالحضور بهذه الحضرة الشريفة
فقد اسفر لي صبح النجاح • وحيث صرت بهذه الافق الاعلى فقد طرت
الى اوكار المسرة وانا غير مقصوص الجناح • وبالله تعالى استعين في كل
ورد وصدر واياه اسال ان يسعدنا بنور التوفيق في كل نظر لا رب
غيره ولا مامول الا خيره وهذا اوان الشروع في المقصود فنقول
مستعينا بالله الودود • قال المولف رحمه الله تعالى بسم الله الرحمن
الرحيم الحمد لله الذي بين تصريف الاحوال وبحر كرمه مقصد
ذوي الامال ابتدا كتابه بالبسملة والحمد لانه امر ذو بال فينبغي

افتتا

افتتاحه بهما فقد ورد في الحديث كل امر ذي بال لم يبدا فيه ببسم الله الرحمن
الرحيم فهو اقطع وورد ايضا كل امر ذي بال لا يبدا فيه بالحمد لله وفي
رواية بحمد الله فهو اقطع لكن اثر الابتدا بالبسملة تيمنا بالكتاب العزيز
وما عليه الاجماع ولانها مشتملة على الصفتين المادحتين وهو الرحمن الرحيم
فالناطق بها حامد اذ الحمد البشري هو الثنا باللسان على الجميل على
جهة التعظيم فيكون في الابتدا بهما وفاقا للحديثين واللام في الحمد اما
للاستغراق وافعال العباد مخلوقة لله تعالى فيكون المحامد كلها
راجعة اليه او للجنس ولا يفوت الغرض من الاستغراق لان اختصاص
جنس الحمد بالله تعالى يستلزم اختصاص جميع المحامد به اذ لو ثبت
فرد من الحمد لغيره لكان جنسه ثابتا له في ضمنه فلا يكون الجنس مختصا
به تعالى والمعهد بخلافه والمراد بالبيد هنا القدرة والتصريف
هو التقليب والتغيير والاحوال جمع حال بمعنى الشان والامر يذكر
ويونث واضافة التصريف من اضافة المصدر الى المفعول ويحتمل ان
يكون من اضافة الى التصريف الفاعل بناء على ان التصريف بمعنى
التصرف كالتبديل بمعنى التبدل والنحو القصد والطريق وهو محتمل
للامرين وعليهما فهو مبتدا خبره مقصد ذوي الامال على ان المقصد
مصدر ميمي فان اريد بالنحو القصد فالمعنى قصد كرم الله تعالى
هو قصد اصحاب الامال وان اريد به الطريق طريق كرم الله اي الطريق
الموصل اليه هو قصد الاملين جعل الطريق نفس القصد مبالغة
والاسناد مجازي كما صرح به الشيخ عبد القاهر في قولها فانما هي
اقبال وادبار وتقدير مضاف اي ذو مقصد ذوي الامال مفوت
لذلك الغرض وجعل هذا المصدر بمعنى المفعول لا يحسن لانه ميمي
ولم يرد لذلك الا نادرا نعم يمكن ضبط المقصد بكسر الصاد على انه اسم
مكان فيصح الحمل بلا تقدير لكن تفوت المبالغة ويوجد في بعض
النسخ ضبط نحو بالفتحة على انه ظرف مستقر خبر عن المقصد وصحة

وعلاه

فالمعنى

ذلك يتوقف على ثبوت مثل هذا الاستعمال في نحو فان ثبت فلا كلام
والا فالقياس المنع لانه من الظروف المكانية المختصة كالطريق
والناحية والجهة فلا ينتصب على الظرفية بل لا بد من جره عند
قصدها بفي ونحوها والامال جمع امل كفرس وهو الرجاء ولا يخفى
ما في الكلام من براعة الاستهلال حيث ابتدا الكتاب بما يناسب
المقصود من ايراد بعض الالفاظ الدائرة لا بين اهل اللغة كالاحوال
والنحو فان قلت فلم ذكر التصريف هنا ولا مدخل له في براعة
الاستهلال هذا مع انه قدم على المقصود بالذكر وهو النحو قلت
المقصود الاصلي من هذا الكتاب ذكر الاحكام النحوية ولكن قد
استطرد فيه الى ذكر اشيا يسيرة كالكلام في تثنية الاسم وجمعه
وصيغة المصدر سماعا وقياسا وصيغة الامر وصيغة اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة وحكم اخر الفعل المعتل عند اتصال
نون التاكيد به ورد ما حذف من الاجوف عند اتصالها به ايضا
وابدال النون الخفيفة الفا في الوقف وحذفها لالتقاء الساكنين
ورد ما حذف لاجلها من حرف علة الى غير ذلك مما يبحث عنه في علم
التصريف فاذن له مدخل في الجملة بالنسبة الى براعة الاستهلال
فذكر لهذا الغرض وقدم رعاية لتقدم رتبته على النحو من حيث
ان البحث في التصريف عن المفردات وفي النحو عن المركبات **وبحكمه كل**
خفض ورفع وبقضائه كل عطا ومنع القضا والحكم مترادفان فان
فتخصيص الاول بالحكم والثاني بالقضا من باب التفنن في العبارة
وفي كلتا الفاصلتين الطباق مع ما في الاولى من رعاية براعة
الاستهلال **والصلاة على من رفع له لوا النبوة ونصبت عليه**
قباب الفتوة الصلاة في اللغة الدعا بخير وتعديته بعلى لتضمنه معنى العطف وهي من الله الاحسان او ارادته ومن
غيره طلب الاحسان واللوا بكسر اللام والمد معروف والنبوة اما

بالهمز ان اخذ النبي من النبا لانه انبا عن الله تعالى او انبي عنه فهو
فعيل بمعنى مفعل بالكسر على الاول كاليم وبمعنى مفعل بالفتح على
الثاني كحكيم وعليل واما بالواو اصلية ان اخذ من النبوة والنباوة
وهي ما ارتفع من الارض لانه رفع وشرف على غيره وقد يكون هذا
اللوا المضاف الى النبوة اشير به الى امر حقيقي وهو لوا الحمد
الذي يكون يوم القيمة بيده عليه السلام وفيه يقول ادم ومن دونه
تحت لوائي الحديث ورفع هذا اللوا وان كان في ذلك اليوم المستقبل
لكنه محقق الوقوع فعبر عنه بالماضي وفي بعض الحواشي ان هذا من
قبيل الاستعارة بالكناية شبه النبوة بالملك واثبت لها ما هو
من لوازمه على سبيل التخييل ونصبت اي اقيم والقباب جمع قبة
ويكون من بنا وغيره ويجمع ايضا على قبب والفتوة الكرم وهذا من
قبيل الكناية المطلوب بها تخصيص الصفة بالموصوف كما في البيت المشهور
ان السماحة والمروة والندى ٭ في قبة ضربت على ابن الحشرج
ولا يخفى ما في رفع ونصب من مناسبة المقصود **خير من مشى ومن ركب**
محمد بن عبد الله بن عبد المطلب في الفاصلة الاولى الطباق باعتبار
فعلي المشي والركوب وفي الثانية الاطراد كما في قوله عليه الصلاة
والسلام الكريم ابن الكريم ابن الكريم ابن الكريم يوسف بن يعقوب
ابن اسحق بن ابرهيم وفي كلام الصفي الحلي في شرح بديعيته ما يوهم
اختصاص هذا النوع من البديع بالشعر وفيها لزوم ما لا يلزم وهو
كسر الحرف الذي قبل البا **وعلى اله الذين صلاح الامور بركاتهم**
واهل بيته الذين تنامى سكون الدين في حركاتهم آله صلى الله
عليه وسلم بنو هاشم وبنو المطلب على المشهور من مذهب مالك
رحمه الله تعالى وهو ايضا الشافعي واصحابه رحمهم الله تعالى وقيل
عترته وهم نسله ورهطه الادنون وقيل اتقيا امته فعلى الاخير
تدخل الصحابة وعلى الاولين انما يدخل منهم من شملته النسب المذكور

والصلاح ضد الفساد والبركات جمع بركة وهي نماء الخير وزيادته
واهل بيته من عطف الخاص على العام عمر بن سلمة لما نزلت انما
يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت ويطهركم تطهيرا وذلك
في بيت ام سلمة دعا النبي صلى الله عليه وسلم عليا وحسنا وحسينا
وفاطمة وقال اللهم هؤلاء اهل بيتي فاذهب عنهم الرجس وطهرهم
تطهيرا وتناهى بلغ النهاية والمراد بسكون الدين استقراره على
سنن الحق وعدم اضطرابه بما يحصل فيه من شوايب البدع والحركات
جمع حركة وهو معروفة والمراد بها هنا السعي في تثبيت الدين واستقامة
احواله وليست هذه الفضيلة مقصورة على اهل البيت كما يزعم
الشيعة بل كثير من غيرهم من الصحابة ليشاركونهم فيها رضي الله عنهم
اجمعين وحشرنا في زمرة مراتب الجميع وعرف لكل ذي حق حقه ولم
يخرج عن طريق اهل السنة والجماعة وبين بركاتهم وحركاتهم الجناس
اللاحق وفي السجعة الثانية الطباق باعتبار السكون والحركات
وجناس التصحيف باعتبار الذين والدين وبعد فقد قال اضعف
عباد الله القوي محمد بن عثمان بن عمر البلخي اصلح الله حاله وحقق
آماله بعد ظرف مقطوع عن الاضافة مبني على الضم والاصل بعد
ذلك اي بعد ما سبق من التسمية والحمد والصلاة وعامله محذوف
فاما ان يكون التقدير اقول بعد ذلك وثم جملة محذوفة هي معمول
القول المحذوف ولذا دخلت فاء السببية على قد قال فاصل الكلام
هكذا اقول بعد ذلك تنبه فقد قال اضعف عباد الله واما
ان يكون التقدير واشرع ~~ذلك بعد المحذوف~~ بعد ذلك ~~لغير لفظة~~
في المقصود والماضوية معطوفة على المحذوفة والاصل اشرع
فاقول لكن لما كان المقول في ضمن المتحقق الوقوع عنده عبر عنه
بالماضي واسند فعل القول الى الظاهر لما سنذكره فعلى هذا يكون
الفاء من قوله فقد قال عاطفة وقد يجوز وجه ثالث وهو جعلها

زايدة

زايدة فيكون قال هو عامل بعد ولا حذف وفي بعض الحواشي ان الفاء هي
الفاء المنبهة اتي بها مانعة من توهم اضافة بعد الى ما بعده قلت
لم نؤثر تسمية الفاء بالمنبهة عن احد من النحاة المعتبرين فيما اعلم ه
والمشهور في الاصطلاح هو الفاء الفصيحة في بعض الصور كما هو
معروف في محله واما ادعاء انها مانعة لتوهم الاضافة فليس
بشيء اما اولا فتوهمها مدفوع ببناء الكلمة على الضم المؤذن بقطعها
عن الاضافة لفظا فلا وجه مع وجود هذا لذلك التوهم واما
ثانيا فبعد ليس مما يضاف الى الجملة والواقع بعده في هذا التركيب
جملة فلا يتوهم الاضافة اليها حتى يدفع التوهم بالفاء فان قلت
الواو الداخلة على بعد للعطف فما المعطوف عليه قلت مقدر
وذلك لان الجار والمجرور من البسملة اما مستقر يتعلق بمحذوف منصوب
على الحال من فاعل واقع في الجملة المحذوفة والتقدير متلبسا
ببسم الله الرحمن الرحيم ابتدي ومعنى متلبسا بحسب القرينة متبركا
واما لغو يتعلق بنفس ابتدي على ان الباء للاستعانة وجملتا الحمد
والصلاة على الوجهين ومما ان يكون الظرف مستقرا وان يكون لغوا
في محل النصب على المفعولية حكاية باسم فاعل من القول محذوف
هو حال من فاعل ذلك الفعل او متداخلة على التقدير الاول والاصل
ابتدي الكتاب متبركا باسم الله قائلا الحمد لله او ابتدي الكتاب باسم
الله على معنى مستعينا على ابتدائه باسم الله قائلا الحمد لله الخ
واقول بعد ذلك او واشرع بعد ذلك في المقصود فالجملة المقدرة
بعد الواو معطوفة على الاولى المحذوفة وهي ابتدي او اشرع وقوله
اضعف عباد الله القوي من قبيل الالتفات من التكلم الى الغيبة
والنكتة التوصل بذلك الى هضم نفسه اي طلب ~~العطف وهو~~
~~الرحمة~~ واستعطاف ربه وتعظيمه واختار الوصف بالقوي لانه
من القوة وبينها وبين الضعف المشتق منه اضعف طباق بين

لا يدفع ومكشوف لا يتقنع ان الله تعالى عظم شان العربية حيث
انطق بها خير بريته البين المتضح الظاهر ولا يدفع اي لا يزال
عن محله من البيان والمكشوف المظهر والتقنع لبس القناع
وهو ما تغطي به المراة راسها فلا يتقنع استعارة تبعية شبه
استعمال الامر على ما يستره بالتقنع ثم نفاه اي ومكشوف لا ينستر
بما منع مراده اكده وهاتان الفاصلتان من كلام الزمخشري في
ديباجة المفصل حيث قال وذلك انهم لا يجدون علما من علوم الاسلامية
فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها واخبارها الا وافتقاره الى العربية
بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع وبين في المتن خبر قدم وجوبا
على المبتدا الذي هو ان وصلتها مع ما فيه من التشويق الى ذكر
المبتدا لبيه والعربية لغة العرب غلب استعمالها بدون موصوف
ويعرب بن قحطان اول من تكلم بها كذا في الصحاح والبرية الخلق
اما من البرى وهو التراب او من برا اي خلق ثم خفف متركا الهمزة
واستعمل المؤلف حيث للتعليل اسما غير ظرف والمعنى ان الله تعالى
عظم شان العربية لمكان انطاق خير خلقه عليه السلام بها وجعلها
لسانه الذي يتكلم به فاما استعمالها غير ظرف فقد قال به الفارسي
وتبعه عليه جماعة واما استعمالها للتعليل فيقع في كلام المصنفين
وهو محل نظر وجعل المرقاة اليها عطف على عظم لا على فنون الادب
خصوصا لمن لم ينشا بين ظهراني العرب قال الجوهري يقال رقيت
في السلم بالكسر رقيا ورقيا اذا صعدت وارتقيت مثله والمرقاة
بالفتح الدرجة فمن كسرها شبهها بالآلة التي يعمل بها ومن فتح
قال هذا موضع يفعل فيه وضمير اليها عائد الى العربية والفنون
الانواع واحدها فن والمراد بها هنا اقسام علم الادب وهو علم
يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا او كتابة وقد صرح الزمخشري
وغيره بانقسامه الى اثني عشر قسما فمنها اصول والبحث فيها اما

عن

عن المفردات فان كان من حيث جواهرها وموادها فهو علم اللغة وان
كان من حيث صورها وهيآتها فهو علم التصريف وان كان من حيث
انتساب بعضها الى بعض بالاصالة والفرعية فهو علم الاشتقاق
واما عن المركبات على الاطلاق اي موزونة كانت او غير موزونة
فان كان باعتبار هيآتها التركيبية وتاديتها لمعانيها الاصلية
فهو علم النحو وان كان باعتبار افادتها لمعان مغايرة لاصل المعنى
فهو علم المعاني وان كان باعتبار كيفية تلك الافادة في مراتب الوضوح
فهو علم البيان واما عن المركبات الموزونة فان كان من حيث وزنها
فهو علم العروض وان كان من حيث اواخر ابياتها فهو علم القافية ومنها
فروع والبحث فيها اما ان يتعلق بنقوش الكتابة فهو علم الخط او
يختص بالمنظوم باعتبار النظر في محاسنه ومعايبه من حيث هو منظوم
وهذا هو العلم المسمى بقرض الشعر او يختص بالمنثور وهو علم انشا
النثر من الرسائل والخطب ونحوها او لا يختص بشيء منها بل يكون شاملا
لهما وهو علم المحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه
ذيلا لعلمي المعاني والبيان وبعضهم يجعله قسما براسه فتكون الاقسام
ثلاثة عشر والمؤلف شبه فنون الادب بالنسبة الى معرفة اللغة
العربية بالدرجة التي يرتقى فيها ووجه الشبه التوصل بذلك الى
المقصود وخصوصا مصدر فعل محذوف اي خص ذلك به خصوصا
وهذه الجملة معترضة بين جعل ومتعلقه وهو لمن لم ينشا اي جعل
فنون الادب مرقاة الى لسان العرب لمن لم ينشا بينهم خص ذلك خصوصا
كائنا من حيث بعده عن معرفة اللسان العربي لعدم نشاته بين اهله
جعل هذه خاصا به لشدة احتياجه اليه دون من نشا بين العرب
فانه وان عرض احتياجه اليها وقتا ما فليس كاحتياج الاول
ونشا فلان في بني فلان اذا شب فيهم كذا في الصحاح والمراد
بين العرب فلفظ الاظهر مقحم ومثله كثير ومن امهاتها علم العربية

فانه لا يخفى اثاره والصبح لا تنكر انواره من تبعيضيه وضمير
امهما عايد الى فنون الادب والمراد بعلم العربية النحو وكثيرا ما يطلق
عليه على الخصوص وقد يطلق على ما هو اعم منه كما صرح به بعض
المفسرين حيث قال علم العربية وعلم الادب مترادفان والاثار الفوايد
حصل ظهور فوايد النحو علة لكونه من اهم فنون الادب وذلك من حيث
ان الغرض من وضع اللغة حصول التفاهم بها وهو موقوف على تركيب
الالفاظ بعضها مع بعض وتاديته اصل المعنى على الوجه المخصوص
وذا انما يتاتى لغير من هو عربي بالسليقة بهذا الفن فكان مما يهتم به
اشد الاهتمام وقوله والصبح لا تنكر انواره جملة اخرجت مخرج المثل
لتوكيد الاول اي ان علم العربية فوايده ظاهرة مكشوفة لا يخفى على
احد فهو بمثابة الصبح في الظهور والجلا فلا يتمارى في ظهور اثار
هذا العلم كما ان الصبح لا تنكر انواره لكونها ظاهرة جلية **وكاي بهذا**
واف بحل نفائسه وحاو لاكثر اوابده واوانسه اسناد الوفا
الى الكتاب مجاز كانه تخيل انه وعد افادة ذلك فوفى بما وعد وحل الشي
معقده والنفائس جمع نفيسة والمراد بها هنا النكتة الحسنة ه
والفايدة المرغوب فيها والحاوي الجامع والاوابد الوحوش واحدها
آبدة على وزن فاعلة والاوانس جمع انسة وهي التي تالف ولا تنفر
من المخالطة وذلك من الانس وهو خلاف الوحشية شبه المسايل
الغامضة الصعبة الماخذ بالاوابد المتوحشة النافرة لصعوبة
الوصول اليها والظفر بها وشبه المسايل المشهورة القريبة الماخذ
بالاوانس لسهولة الوصول اليها يعني ان كتابه هذا جامع لاكثر
القسمين الصعب والسهل وكل من ضماير نفائسه واوابده واوانسه
عايد الى علم العربية **لم يضع في الفاظه قيد ولا شذ من جوف**
الفرا صيد الجملة الاولى خبر اخر لقوله كاي والعايد منها ضمير
الفاظه والواو الداخلة على الجملة الثانية اعتراضية ولا يصح ان

يكون

يكون عاطفة لامتناع كون مدخولها خبرا عن الكتاب وانما اتى بها تذييلا
كالمثل لتقرير مضمون الاولى كما ستعرف وفي الفاظه ظرف مستقر حال
من فاعل يضع وهو قيد يعني ان القيود المحتاج اليها محفوظة
فيه مصونة عن ضياعها وكانه تعريض بمن اضاع بعض القيود من المصنفين
ويشذ بكسر الشين المعجمة وضمها مضارع شذ اذا انفرد وقل ه
والجوف البطن والفرا مقصور بفتح الفا حمار الوحش والصيد
هنا بمعنى المصيد ولما كان حمار الوحش صعب الاصطياد شديد
الابا والنفور على من يرومه فاقتناصه عرضا بديع كانه حصل على
كل مصيد ولم يفته منها شي ويشير بذلك الى ان من عرف كتابه هذا
لم يشذ عنه شي مما يحتاج اليه وكانه حصل على كل كتاب وكل حزب بما لديهم
فرحون فان قلت المثل المشهور كل الصيد في جوف الفرا والامثال
لا تغير فما الذي ارتكبه قلت هذا ليس من قبيل تغيير المثل وانما
هو من باب التلميح وهو ان يشار الى قصة او شعر او مثل من غير جري
ذكره واصل هذا المثل ان جماعة ذهبوا الى الصيد فصاد احدهم
ظبيا والاخر ارنبا والاخر حمار وحش فاستبشر صايد الظبي والارنب
بما نالا وتطاولا على الثالث فقال لهما كل الصيد في جوف الفرا
اي ما ظفرت به يشتمل على ما عندكما وذلك انه ليس فيما يصيده الناس
غالبا اعظم من حمار الوحش ثم اشتهر هذا المثل واستعمل في كل
امر جاو لغيره وبين قيد وصيد الجناس اللاحق **مع انه قد اعتصر**
ذلك الاعتصار ولم يتجاوز عن مدى الاختصار الضماير الثلاثة
عايدة ايضا الى الكتاب ومع هنا ظرف اما للمكان الاجتماع نحو زيد
معك او للزمان نحو جئتك مع صلاة العصر وهو مسند محذوف
اي هذا مع انه اي هذا الذي ذكرته من وفائه بحل النفائس الى
غير ذلك مما وصف به ثابت مع انه قد اعتصر اي ثابت في محل اعتصاره
او في زمنه يريد انه جمع بين فضيلتي الاختصار والوفا بالمقصود

المهم والمراد بكونه اعتصارا انه اختصرت الفاظه الاختصار البالغ نهايته حذف
ما لا يحتاج اليه من الكلام باعتصار الثوب مثلا من فضول البلل التي لا يحتاج
اليها ففي اعتصار استعارة تبعية وفي قوله ذلك الاعتصار اشارة الى المبالغة
في اعتصاره ولم يتجاوز لم يتعدو المدى الغاية والاختصار الايجاز يعني
ان هذا الكتاب لم يخرج عن غاية الاختصار بل اقتصر عليها ولم يتعدها
وبين الاعتصار والاختصار الجناس المضارع **ولا ادعي فيه البراءة من العيب**
وكتاب الله هو المتعالي عن الريب فيه ظرف لغو يتعلق بادعي او بالبراءة
الا على راي من يجوز اعمال المصدر في الظرف المتقدم عليه ويجوز ان يكون
مستقرا حالا من البراءة لا من العيب والبراءة بالمد وفتح الباء مصدر بري كعلم
وهو التخلص من الشيء وقوله من العيب يتعلق بالبراءة والريب الشك
وما رابك من شيء والاسم الريبة وهي التهمة والشك كذا في الصحاح
يقول لا ادعي ان كتابي هذا مع اتصافه بالصفات المتقدمة انه بريء من
العيب خال من القوادح فكتاب الله عز وجل هو المتعالي عن الريب لا ياتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد والفاء للسببية
اي اذا اثبت اختصاصا التعالي عن الريب في كتاب الله وحده كان ذلك
سببا لان لا ادعي في كتابي رتبة الكمال باعتبار انه لا عيب فيه ولا
خلل وكيف والبشر بمدرجة التقصير الا من حفته العناية الالهية
وبين العيب والريب الجناس اللاحق **الفته واتحفته لحضرة السيد**
الكبير الكريم العفيف النظيف• الحميد السعيد• قرة عين الرسالة
ودرة بحر السفارة• ذي الاخلاق الرضية• والخلال المرضية
الشعبة السنية من الدوحة الحسنية• ركن الحق والدين حسين
ابن علي الحسيني• جعله الله للمتقين اماما• وادام له عافية
وسلاما• وهو الذي يعلم قدره• ويطلع في افق الفنول بدره
التاليف ايقاع الالفة بين الشيئين او الاشيا فمعنى الفت الكتاب
اوقعت الالفة بين الفاظه واحكامه بحيث جرت على سنن التناسب

اخذا

اخذ بعضها بحجزة بعض ليس بينها تنافر واتحفت فلانا اي بررته بهدية
ونحوها وحضرة الشيء قربه تقول كنت بحضرة الدار اي بقربها وفنائها
والاصل فيه الحضور خلاف الغيبة واللام متعلقة بالفعل الاول
تقول الفت هذا الكتاب لحضرتك اي جمعته لها واما اتحف فيتعدى
الى المفعول الاول بنفسه والى الثاني بالباء تقول اتحفت فلانا بكذا
والظاهر ان ضمير الغيبة من اتحفته يعود الى الكتاب فيكون المؤلف
قد استعمله متعديا الى الثاني بنفسه وهو خلاف وضعه ويحتمل ان
يكون الضمير عائدا الى السيد فيكون هو مفعول الاول والثاني محذوف
اي الفته لحضرة السيد واتحفته به والسيد الذي يلجا اليه في
الامور وقد شاع في العرف استعمال هذا اللفظ في الشرفا اولاد الحسن
واولاد الحسين رضي الله عنهما قال ابن المنير واظن ان اصل ذلك
قوله عليه السلام في حق الحسن رضي الله عنه ان ابني هذا سيد ولعل
الله ان يصلح به بين فئتين عظيمتين من المسلمين فاطلق اهل العرف
لفظ السيد على من كان من اولاده نظرا الى ذلك قلت وقد ورد ان الحسن
والحسين سيدا شباب اهل الجنة وهذا ما يونس بذلك في اولاده
معا رضوان الله عليهما والكبير العظيم وفعله كرم كظرف واما
باعتبار السن ففعله كفرح والكريم خلاف اللئيم والعفيف الكاف عما
لا يحل يقال عف يعف بكسر عين المضارع والنظيف النقي السالم من
ملابسة ما يستقذر وحميد القوم سيدهم والسعادة خلاف الشقاوة
يقال سعد بفتح السين فهو سعيد او سعد بضمها فهو مسعود وقرة
العين سكونها او بردها الناشي عن السرور قال الجوهري يقال اقر الله
عينه اي اعطاه حتى تقر فلا تطمح الى من هو فوقه ويقال حتى تبرد
فلا تسخن فللسرور دمعة باردة وللحزن دمعة حارة فقوله قرة عين
الرسالة مجاز الحذف اي قرة عين صاحب الرسالة وجعل الممدوح قرة على
سبيل الاستعارة شبهه بما يحصل للعين عند السرور كناية عن كونه

بالمحل الذي تبتهج به النفس ويحتمل ان يكون عين الرسالة من قبيل
الاستعارة المكنية والتخييلية والدرة اللؤلؤ والسفارة الرسالة
والسفير الرسول شبه الرسالة بالبحر في عموم النفع وكثرة النفائس
ثم اضافه اليها على طريقة قوله شعر والريح تعبث بالغصون وقد جرى
ذهب الاصيل على لجين الماء • وشبه الممدوح بالدرة في النفاسة
وعلو القدر واضافها الى البحر لانه اصلها الذي تخرج منه والاخلاق
جمع خلق بضم القاف والعين وتسكن العين تخفيفا وهو السجية والمرضية
التي ترضي ولا تسخط والخلال جمع خلة بفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام
وهي الخصلة مثل جرة وجرار وفي بمعنى الرضية والمرضية لزوم ما لا
يلزم والشعبة بالضم كالغرفة واحدة الشعب وهي اغصان الشجر
والسنية الرفيعة العلية يقال سنا يسنو اذا ارتفع وعلا والدوحة
الشجرة العظيمة والحسينية المنسوبة الى الحسين بن علي رضي الله عنهما
شبه هذا النسب الشريف بالدوحة وشبه الممدوح بالغصن المتفرع
منها لرجوع نسبه اليها وانها كشجرة طيبة اصلها ثابت وفرعها في السما
ومن الدوحة في محل النصب على الحال من الضمير المستكن في السنية
اي الشعبة المرتفعة في حال كونها من الدوحة الحسينية وركن الحق
والدين عطف بيان على ما تقدم او بدل منه وفيه استعمال الطريقة
الغلبى من تقديم اللقب على الاسم وسيأتي فيه كلام وجعله الله للمتقين
اماما مقتبس من قوله تعالى واجعلنا للمتقين اماما والعافية
دفع الله المكاره عن العبد والسلام السلامة والواو في وهو الذي
يعلم يمكن ان تكون حالية اي العبد للسيد المذكور في حال كونه
هو المختص بعلم قدره دون غيره يشير بذلك الى حسن ذكائه وثقوب
فهمه والافق الناحية مطلقا لكن المراد هنا ناحية السماء والقبول
اخذ الشي بطيب نفس شبهه بالسماء في العلو والرفعة على طريق الاستعارة
بالكناية واثبت له الافق استعارة تخييلية ومطلع بدره ترشيح

وشبه

وشبه الكتاب بالبدر في رفعة المنزلة وميل النفوس اليه ثم حذف
الاداة واضاف البدر اليه مثل لجين الماء كما مر وما حداني اليه وداد
لاهل بيت الرسول • وانجذاب فؤادي الى افلاذ كبد البتول •
ومن مذهبي حب الديار لاهلها ارجو به ان افوز زادا في
المحشر ووسيلة مزلفة المستند البشر • والله على كل شي قدير
وبالاجابة جدير • الحدو سوق الابل والغنا لها والوداد بتثليث
الواو المحبة ذكره في القاموس شبه المولف تحريك محبته لاهل البيت
لحدو الابل والغنا لها من حيث كونه يبعث على الجد في المقصود والنشاط
له على جهة الاستعارة ثم اشتق من ذلك فعل حداني ففيه استعارة تبعية
وعداه بالى لانه في معنى حركني وضمير اليه للكتاب واللام لاهل البيت لام
التقوية والانجذاب بالذال المعجمة الامتداد تقول جذبت الشي فانجذب
اي مددته فامتد والمراد هنا الميل والفؤاد القلب او باطنه
او غشاؤه فيه اقوال والافلاذ بالمعجمة جمع فلذة بكسر الفا وهي القطعة
من الشي والكبد على زنة الكتف وتخفف مثلها بالوجهين والاكثر
تانيثها وقد تذكر والبتول بفتح الموحدة وضم المثناة الفوقية
المنقطعة الى الله تعالى عن الدنيا والمراد بها هنا فاطمة بنت محمد
الرسول النبي الامي صلوات الله وسلامه عليه وقوله ومن مذهبي
حب الديار لاهلها صدر بيت عجزه وللناس فيما يعشقون مذاهب
يعني ان الشاعر ان محبته لاهل وداده حملته على حب ديارهم ومعاهدهم
واراد المولف بالتمثيل بذلك ان حبه لبيت النبوة حامل له على محبة
اهله المنتسبين اليه وهذا امر حسن ما لم يكن مع ذلك تعصب وتشيع
يحمله على البغض ممن اوجب الله علينا تعظيمه من الصحابة رضوان تعالى صح
الله عليهم اجمعين والفوز النجاة والظفر بالخير والزاد الطعام الذي
يتخذ للسفر شبه ارجحيته لاهل البيت بذلك لمكان نفعه وفي المحشر
يجوز ان يكون ظرفا مستقرا صفة لزاد وفي للتعليل اي افوز بزاد كاين

المحشر اي متخذ لاجله يعني لاجل السفر اليه وان يكون لغوا متعلقا
بالفوز وفي على بابها من الظرفية فان فوزه بذلك يكون يوم القيمة ·
والمحشر محل الحشر وهو الجمع في يوم المعاد والوسيلة ما يتقرب به والزلفة
القربة والبشر الخلق وفي التسجيع بالمحشر والبشر لزوم ما لا يلزم ولو
كان الاول ضبط شين المحشر بالفتح وان سمع كسرها رعاية للمناسبة
المطلوبة والحذير بالشئ الحقيق به ويمكن قدير وجدير الجناس
اللاحق وبالله التوفيق وهو حسبنا ونعم الوكيل **النحو** في اللغة ما بيان النحو
استعملناه وفي الاصطلاح **علم** وذا جنس يشمل كل علم **باصول** اي بقواعد
كلية تنطبق على الجزئيات لتعرف احكامها منها كقولهم كل فاعل يجب
رفعه وكل مفعول يجب نصبه وكل مضاف اليه يجب جره وذا فصل
يخرج علم العربية فانه ليس علما بقواعد كلية بل بجزئيات **تعرف** بالمثناة
الفوقية او التحتية **بها** اي بتلك الاصول **احوال اللفظ العربي**
وذا فصل يخرج علم الطب وغيره مما لا يعرف به ذلك **من الاعراب والبناء**
حال من الاحوال ومن لبيان الجنس وذا فصل يخرج ما عدا النحو من العلوم
التي تتعلق بالالفاظ العربية اذ ليس فيها ما يعرف به احوال اللفظ
العربي من حيث الاعراب والبناء الا النحو فقط ثم نبه على الغرض من
هذا العلم بقوله **ليحترز به عن الخطا في التاليف** اي في تركيب
الالفاظ بعضها مع بعض فعلم اذن نظر النحوي في احوال اللفظ العربي
من حيث هو مركب **وموضوعه** اي موضوع النحو وهو ما يبحث في هذا العلم
عن عوارضه الذاتية **لفظ مركب** اي يكون ذا تركيب فيصدق على مجموع
المركب وعلى كل جزء من اجزائه الا ترى انك تقول ركبت قام زيد اي
جعلته ذا تركيب فيصدق المركب على المجموع وتقول ركبت قام
مع زيد وزيدا مع قام فيصدق المركب على كل جزء من جزئيه ضرورة
ان كل مفعول الفعل يصح اطلاق صيغة المفعول عليه والجزء قد يكون
مفردا كالاسم والفعل والحرف وقد يكون مركبا مزجيا او اضافيا او

او غيره واللفظ المركب صادق على ذلك كله ولا يدفع دخول الحرف الذي
الذي لا يقبل الاسناد قوله **باسناد اصلي** لانه صفة مركب والباء
للمصاحبة اي مركب ملتبس باسناد والحرف الواقع في الجملة كقد في قد
قام زيد وان لم يمسه الاسناد لكنه مركب كاين مع اسناد واقع في
الجملة وموضوعية المركب للنحو من حيث ما يكون فيه من اعراب وبناء
لكنه ترك القيد لفهمه مما سبق في التعريف والمراد بالاسناد الاصلي
النسبة الواقعة بين طرفي جملة فعلية او اسمية فخرج اسناد
المصدر لمرفوعه وكذا اسناد ما لم يعتمد على نفي او استفهام من اسمي
الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف الى المرفوع ففي هنا
اشكال وهو ان مما يبحث عنه في هذا العلم المبني وهو عند المؤلف ما
ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب والثاني ليس من عوارض المركب
قطعا وقد يقال انما يبحث عنه من حيث صلوحه لان يركب وانه على
اي حال يكون عند التركيب فشمله قوله مركب باعتبار ارادة ما هو
اعم من التركيب بالفعل او بالقوة فالمركب اذن بمعنى المستحق للتركيب
وهو معنى مجازي يعم المركب بالفعل وهو المعنى الحقيقي والمركب
بالقوة وهو المعنى المجازي اذ كل منهما مستحق للتركيب وعلى هذا
فهو من قبيل عموم المجاز لا من قبيل استعمال اللفظ في حقيقته ومجازه
كما يتوهم **والاسناد** الواقع فيما هو كلام في الحال وليس المراد به
الاصلي وما يقال ان النكرة اذا اعيدت معرفة كانت الثانية
عين الاولى ليس بكلي بل قد يتخلف **ربط كلمة وهي** اي الكلمة من
حيث هي لا باعتبار ربطها باخرى اذ التعريف للماهية لا لفرد منها
فمعاد الضمير الى الكلمة وان كانت مقيدة لكن باعتبار الاطلاق
لفظ اي ملفوظ وذا وان كان مجازا لكنه مشهور فلا ينكر وقوعه
في التعريف واللفظ صوت ذو حرف او اكثر وقال ابن هشام صوت
يشتمل على الحروف وقدح فيه بانه لا يشمل الحرف الواحد كواو العطف بعض صح

وفائدة ولا امر الجزء بائيه ضرورة ان الشي لا يشتمل على نفسه وفيه
نظر وقد خرج الصوت الساذج لعدم كونه شيئا من الحروف فلا
يكون لفظا واللفظ جنس يشمل المهمل والمستعمل واحترز به
عن الدوال الاربع الخط والعقد والنصب والاشارة فانها
موضوعة لمعنى وليست بلفظ قالوا ولا يستنكر الاحتراز بالجنس
اذا كان اخص من الفصل بوجه وهو هنا كذلك لان الموضوع لمعنى
قد يكون لفظا وغير لفظ **وضع** اي عين للدلالة على معنى سوا
كان ذلك الا بنفسه او بقرينته فدخل الحقيقة والمجاز **لمعنى** يتعلق
بوضع وهو ما يعنى باللفظ ويراد به وهذا القيد لبيان الواقع
لا للاحتراز لان الوضع يستلزمه والا لكان عبثا ولم يقيده
بالمفرد ليخرج المركب كغلام زيد وقام عبد الله كما فعل جماعة فكانه
ذهب الى قول من راى ان المركب غير موضوع فقد خرج بقيد الوضع
وليس بسديد عند المحققين اذ لا مرية في ان الواضع كما وضع
المفردات وضع قانونا كليا يعرف به المركبات القياسية كما بين
ان المضاف مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك
من كيفية اجزاء الكلام فالمركب اذن موضوع بوضع كلي فلا يستقيم
سلب الوضع عنه بالكلمة **باخرى** يتعلق بربط وكذا يتعلق به
لافادة تامة والمراد بتمام الافادة عدم الاحتياج بعد ذكر طرفي
الاسناد الى غيرهما وخرج بهذا القيد جملة الصفة في نحو جا رجل
اكرمته والصلة في نحو جاني الذي قام ابوه والخبر في نحو زيد
ذاهب اخوه وامثال ذلك مما يحتاج بعد ذكر طرفي الاسناد الى
انضمام امر اخر اليها **وسمي** هو اي المركب من الكلمتين المربوطة
احداهما بالاخرى لافادة تامة **كلاما وجملة** فهما لفظان
مترادفان وهو قضية كلام صاحب المفصل وابن الحاجب في مختصر
الاماني ~~وجماعة~~ **وهي** اي الجملة اعميتها حالة كونها في القول

المشهور

~~وكل~~ كلام **المشهور اعم منه** اي من الكلام فكل كلام جملة ولا ينعكس
وعلل اعميتها بقوله **اذ هي المتضمن اسنادا اصليا** وقد عرفت معناه
مقصودا لذاته لا لغيره نحو قام زيد وعمرو قائم اذ ليس ثم شي
خارج عن هذا التركيب قصد الاسناد لاجله **وهي** اي الجملة
المتضمنة اياه اي الاسناد الاصلي **وان لم يك** بحذف النون جوازا
لتوفر شروطه وهي كون المضارع مجزوما بالسكون غير متصل بضمير
نصب ولا ساكن خلافا ليونس في الاخير نحو لم يك الكفر اي وان لم
يكن ذلك الاسناد الاصلي **مقصودا لذاته** بل قصد لغيره كما في جملة
الصلة فان الاسناد الواقع فيها لم يقصد لذاته بل قصد لاجل
الموصول وكذا القول في مثلها من جملة الصفة والخبر والحال اذا
تقرر ذلك **فالصفات** اعنيها حالة كونها **مع مرفوعها لا كلام والجملة**
لكون اسنادها غير اصلي كما عرفته فيما سبق غير ان المؤلف ترك قيد عدم
الاعتماد على النفي والاستفهام ولا بد منه فيرد عليه نحو اقائم
الزيدان وما مضروب اخواك اذ الصفة مع مرفوعها في ذلك كلام وجملة
والجملة التي لها محل كائن **من محال الاعراب جملة لا كلام** حكم بذلك
لكون اسنادها لم يقصد لذاته كما في جملة الخبر والصفة والحال فاذا
قلت زيد ابوه منطلق كان القصد في الاصل الى اثبات انطلاق
الاب لزيد لا الى اثبات الانطلاق لابيه فانه مقصود تبعا وكذا جا
رجل ذهب غلامه وجا زيد وابوه راكب فان قيل شرطوا في جملة
الصفة والحال ان تكون خبرية لا انشائية وكل خبر كلام قلنا لم يريدوا
انها خبر حال كونها صفة او حالا بل ارادوا انها كانت خبرا قبل
ذلك ولا يرد المحكية بالقول مع انها ذات محل واسنادها اصلي
مقصود لذاته لانها عندهم في حكم المفرد والكلام في جملة ليست
كذلك نعم يرد المعلق عنها في نحو انظر ايهم احسن وجها **والجملة**
التي لا محل لها منه اي من الاعراب قسمان **كلام** كما في نحو قام زيد

وزيد قائم **وجملة** لا كلام كما في جملة الصلة في مثل جاء الذي ابوه فاضل فاندفع الاعتراض الذي طار في الكمال ان كل متطارد حيث قيل الصلة لا محل لها فيكون كلاما وجملة وقد فهم من قبل انها جملة لا كلام لان اسنادها غير مقصود لذاته فقول الكلام تناقض وقد عرفت وجه الاندفاع وليس فيه الاجمال الاعم قسيما للاخص في الظاهر وبما قررناه يزول ذلك **وتنقسم** الصادقة على الكلام وغيره **الى فعلية** وهي ما كان صدرها فعلا نحو قام زيد وضرب اللص وكان زيد قائما **ولو كانت** الجملة **ظرفية** وهي ما صدر بظرف او جار ومجرور نحو اعندك زيد وافي الدار عمرو فان الاصح في مثل هذا تعلقه بفعل فيكون الجملة من قبيل الفعلية **او كانت شرطية** نحو ان جاء زيد اكرمته فهذه ايضا فعلية وان تصدرت بحرف الشرط لان المراد بصدر الجملة المسند او المسند اليه ولا عبرة بما سبقهما من حرف او غيره **واسمية** بالجر عطفا على فعلية اي وتنقسم الى فعلية واسمية مثل زيد قائم وان عمرا جالس وانما قدم الفعلية نظرا الى ان اصل المرفوعات الفاعل وان الاصل في العمل الفعل وانما قدم بالمسندية لانه لا يفارقها بخلاف الاسم فانه يسند تارة ويسند اليه اخرى **انقسام الكلمة** بالنصب على انه مصدر نوعي اي انقساما مثل انقسام الكلمة **الى اسم وفعل وحرف** لانها اما ان تدل على معنى في نفسه او لا الثاني الحرف والاول اما ان تقترن باحد الازمنة الثلاثة او لا الثاني الاسم والاول الفعل ودليل الحصر الاستقراء لا هذا التقسيم فتامل **ولا تعدوها** اي الاشياء المتقدمة وهي الجملة المنقسمة الى فعلية واسمية وانواع الكلمة اي لا تتجاوز هذه الامور **الابحاث النحوية** وكان الاولى لا تعدوهن نحو فلا تظلموا فيهن انفسكم لان المعدود الثلاثة فقليل **الاسم ما استقل بالمفهومية** اي كلمة استقلت فالمراد

بها الكلمة بدليل تقسيمها اولا الى الاسم والفعل والحرف وتذكير الضمير العائد اليها من استقل رعاية للفظ ما ومعنى استقلال اللفظ بالمفهومية كفايته في مفهومية المعنى منه من غير حاجة الى انضمام شيء اخر اليه فالمراد بما كلمة جنس واستقل بالمفهومية فصل يخرج الحرف لانه لا يستقل بها وعبارة النحاة المشهورة الحرف ما دل على معنى في غيره اي لا في نفسه وضمير في غيره عائد اما الى اللفظ بمعنى انه لا يدل بنفسه بل بانضمام لفظ اخر اليه واما الى المعنى بمعنى انه غير تام في نفسه اي لا يحصل من اللفظ الا بانضمام شيء اخر اليه فصار الحاصل انه لا يستقل بمفهومية المعنى منه **مجردا** حال من ضمير استقل **عن الزمان** المعين الذي هو احد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل واشار الى ذلك باللام العهدية لانه هو المعهود بين القوم في مثل هذا المقام وذا فصل خرج به الفعل لانه وان استقل بالمفهومية لكنه لم يتجرد عن احد الازمنة الثلاثة بل اقترن به معينا ولم يخرج مثل الاصطباح وهو الشرب في اول النهار والاغتباق وهو الشرب في اخره فانه وان اقترن بالزمان لكنه لا يدل على المعين من الازمنة الثلاثة لان معناه يصلح ان يقع ماضيا او حالا او مستقبلا وقوله **وضعا** مصدر نوعي اي تجريد وضع او مؤكد اي وضع كذلك وضعا وانما احتاج اليه ليدخل اسما الفاعل والمفعول مثلا عند اعمالهما لانهما وان اقترنا اذ ذاك بالحال او الاستقبال معينا لكن ذلك لم يجئ من قبل الوضع بل هو امر طارئ عند الاستعمال وكذا يدخل نحو القتل والضرب فانه وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لكن ذلك الزمان المعين لا يدل عليه المصدر وضعا **وله** اي وللاسم **خواص** وهي جمع خاصة اي علامات اذا وجد شيء منها وجد الاسم ولا يلزم من فقدها

عدمه فالخاصة اذن تطرد ولا يلزم انعكاسها وهذا بخلاف الحد
فانه يطرد وينعكس ومعنى الاطراد التلازم المنع فالحد اذا كان
مطردا كان مانعا من دخول غير المحدود فيه ومعنى الانعكاس هو معنى
الجمع فالحد اذا كان منعكسا كان جامعا لجميع افراد المحدود **كاللام**
الساكنة المسبوقة بهمزة الوصل ويعبر عنها بال فيشمل المعرفة والموصولة
والزائدة فالكل من خواص الاسم اما المعرفة فلانها لتعيين الذات
التي هو مدلولها اللفظي في نفسه بالمطابقة والفعل لا تدل على
الذات بالمطابقة والحرف لا يدل على معنى في نفسه واما الموصولة
والزائدة فلموافقتهما للمعرفة صورة اعطيا حكمها وانما قيدنا
اللام بما ذكرناه احترازا من نحو لام الابتداء وجواب القسم وجواب لو
ولولا لدخولهن على الفعل **واليتقصع** الذي دخلت فيه اللام الموصولة
على الفعل من قول الشاعر

ويستخرج اليربوع من نافقائه * ومن جحره بالشيحة اليتقصع

شاذ قبيح لا يكون الا في الضرورة خلافا لابن مالك فلا يرد
واليربوع حيوان معروف والنافقاء كوة في جحره يكتمها والقاصعاء
كوة اخرى اذا اتى من جهتها انتفق اي خرج من النافقاء والجحر حفرته
التي ياوي اليها والشيحة بشين معجمة مكسورة فمثناة تحتية
ساكنة فحاء مهملة فتاء تانيث قرية كذا في القاموس فالظرف
مستقر حال من الجحر والباء ظرفية او واحدة الشيح وهو نبت فهو
لغو متعلق بيستخرج والباء للاستعانة واليتقصع في محل رفع
فاعل يستخرج اي الصائد الذي يتقصع اي يقصد القاصعاء
او في محل النصب صفة لليربوع او جر صفة للجحر واقتصر
عليه في العباب مع ان فيه حذف العائد المجرور بحرف بدون شرطه
اذ الاصل كما قال ومن جحره الذي يتقصع فيه اي يدخل ولقائل
ان يقول شذوذ اليتقصع لا يدفع نقض الخاصة المذكورة به

فانها لم تستق على انها خاصة باعتبار ما هو شايع مستعمل في السعة
حتى يكون وجودها في الضرورة على طريق الشذوذ فما ليس من محال
الخاصة غير قادح **والمجرى** اي المستمع **عليه** اي على ادخال اللام على
الفعل **انه** اي مجيء اللام **موصولا** بمعنى الذي وكما يقال الذي
يتقصع قيل اليتقصع حملا على ما هو بمعناه وما هنا خير مما في
اللباب اذ قيل فيه ومنها حروف التعريف ثم انشد البيت وحكم
بشذوذه اذ لا وجه لايراد الشبهة باليتقصع اذ الال فيه
موصول اسمي لا حرف تعريف **وانشد الهل لا يرد لجعله اسما ولذا شدده**
اي شدد المتكلم به لانه يشير بذلك الى ما في الصحاح حيث قال
وهل حرف استفهام فاذا جعلته اسما شددته قال الخليل قلت
لابي الدقيش هل لك رغبة في ثريدة كأن ودكها عيون الضياون
فقال اشد الهل انتهى والثريدة خبز يفت ويصب عليه مرق
اللحم المطبوخ والودك دسم اللحم والضياون جمع ضيون وهو السنور
الذكر وهذا جواب سؤال مقدر تقديره ان اللام دخلت على هل وهي
حرف فلم تطرد الخاصة وجوابه منع كون هل هنا حرفا لتشديدها ده
تشديد اللام كذا قرروه ولا ترى للشبهة ورودا اصلا لان هل
الحرفية مخففة اللام والمذكور هنا المشددة هذا الذي اسلفناه
مع انه اي اللفظ المذكور وهو اشد الهل **رد** اي مردود اما اولا
فمدخول اللام ليس علما للفظ ولا لغيره حتى يقدم عليه بلا اشاع
بل اسم جنس اي اشد الرغبة او الحاجة ولم يثبت النقل
في اسماء الاجناس وبتقدير ثبوته فهو سماعي واما ثانيا فهل
لفظ ثنائي صحيح الاخر فلا يضعف وقد يقال التشديد للوقف
لا لجعله اسما فلا يرد الثاني ولا حجة في قول الجوهري اذا جعل
هل اسما شدد اذ لعله راه في قول ابي الدقيش مشددا فظن
التشديد للاسمية ولا ينبغي لجواز كونه للوقف على اللغة المعروفة

هذا ما لاح لي في تقرير هذا المحل والذي يظهر من تقريرهم ان وجه الرد
لهذا اللفظ كونه لم يثبت عن فصيح يعتمد بكلامه فلا يقبل النقض به
والجر بالكسر عطفا على مجرورا لكاف من قوله كاللام والمراد به ما يحدثه
العامل من كسرة او فتحة او يا واختص به الاسم لانهم قصدوا ان يوفوه
لاصالته في الاعراب حركاته الثلاث وسقط من المضارع الذي هو
فرعه فيه واحدة منها فنقصوا ما لا يكون معمولا للفعل وهو الجر فاعطوه
ما يكون معموله وهو الرفع والنصب **وحرفه** بالكسر ايضا عطفا على
اللام او الجر ووجه الاختصاص ان اثره لا يكون الا في الاسم فلم يدخل
على غيره ضرورة ولا اعتداد بقول ابي حيان ان الباء في كتبت اليه بان
قم زائدة وان تفسيرية لانه وهم اذ حرف الجر اسميا او غيره لا
يدخل الا على اسم او ما في تأويله **ونعم الولد** في قول اعرابي بشر
بمولودة وقيل له نعم المولودة فقال والله ما هي بنعم الولد **وعلى بئس
العير** في قولهم نعم السير على بئس العير والسير شيء يقد من الجلد ويجعل
على عنق البهيمة والعير بفتح العين وسكون المثناة التحتية الحمار
اهليا او وحشيا وهو مثل يضرب لمن نال امرا محمودا لو اسطه امر
مذموم لفظ **محذوف الموصوف** وذا خبر عن بنعم الولد وعلى بئس العير
او خبر لاحدهما وخبر الاخر محذوف والاصل ما هي بولد نعم الولد اي
مقول فيه ذلك وعلى عير بئس العير اي مقول فيه ذلك فلم يدخل حرف
الجر في التحقيق الا على اسم فطاح الاعتراض بدخولها على الفعل
صورة حيث اورد النقض به وقوله **على خلاف فيه** متعلق بالخبر
وعلى للمصاحبة وضمير فيه يعود الى ما ذكر من فعلي المدح والذم
يشير الى دفع الاعتراض بوجه اخر وهو ان من النحاة من خالف في فعلية
هاتين الكلمتين وحكم باسميتهما وهم الكوفيون وكان مقتضى ترتيب
البحث ان يجاب بذا ثم بذلك فيقال لا نسلم فعليتهما بل هما اسمان
كما قال به جماعة سلمنا انهما فعلان ولكن لا نسلم دخول حرف الجر عليهما

بل

بل انما دخل على اسم محذوف وقد يقال حذف الموصوف بالجملة انما يكون
في الضرورة او حيث يكون الاسم بعضا من متقدم مجرور بمن او في نحو منا
ظعن ومنا اقام وما في قومها يفضلها اي فريق ظعن وفريق اقام
واحد يفضلها على ما يجيء في باب النعت وكلا الامرين منتف في المثالين
والتنوين بالجر عطفا على الخاصة الاولى والاخيرة **غير ما** اي غير
التنوين الذي يؤتى به **للترنم** وهو ما يلحق الروي المتحرك **وغير**
التنوين **الغالي** وهو ما يلحق الروي الساكن الصحيح فان ذين لا اختصاص
لهما بالاسم لان الروي قد يكون بعض اسم او فعل او حرف وما عداهما مما
يختص به فتنوين التمكين لانه وضع للدلالة على رسوخ قدم الكلمة
في الاسمية اي لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف وتنوين
التنكير لانه في بعض المبنيات للفرق بين معرفتها ونكرتها والفعل
ليس فيه الامران حتى يفرق بينهما وكذا الحرف وتنوين المقابلة لانه
الداخل على جمع المؤنث السالم في مقابلة نون جمع المذكر السالم وذا
لا يتحقق في غير الاسم وتنوين العوض لانه يكون عوضا عن المضاف
اليه كيومئذ والمضاف ليس الا اسما فان قلت قد يعوض عما يعل بالحذف
كجوار والفعل قد شارك الاسم في ذلك كلم يرم ولم يغز فلم خصوا
تنوين العوض عن الاعلال بالاسم قلت لما ثبت الاختصاص ما يعوض
عن المضاف اليه لم يحملوا هذا عليه وقطعوه عن الفعل **ودخل لو** في
قول الشاعر ٭ الام على لو ولو كنت عالما ٭ باذيال لو لم تفتني اوايله
كالشد الهل اي كالكلام فيه سوالا وجوابا فيقال دخل غير
تنوين الترنم والغالي على لو الحرفية فلم تطرد الخاصة ويجاب
بانه انما دخل على اسم مشابهة دة تشديد الواو وقد عرفت ان الشبهة
غير موجهة لان المذكور لو المشددة ولو الحرفية لا تشدد بدونها
فاني تتجه الايراد ومعنى البيت اي الام على المحالة في الامور التي
تحوجني الى ان اقول لو كان كذا لم يكن كذا والملام غير متجه لان تلك

اختصص

الامور مغيبة لا تظهر الا بعد وقوعها ولو كنت عالما بعواقبها لم تفتني
اوائلها وهذا انظر الى قوله تعالى ولو كنت اعلم الغيب لاستكثرت
من الخير وما مسني السوء **والاسناد اليه** بالجر عطفا على الاول
او الاخير والمراد بالاسناد اليه الاخبار عنه اما في الحال كما في قام
زيد وزيد قايم او في الاصل كما في نعت واشتريت الا نشا بيس
وهل قام زيد قال الرضي وكذا اضرب لانه ماخوذ من تضرب
بالاتفاق وقياسه لتضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على ساير
الافعال الطلبية فخفف بحذفها للام وحذف حرف المضارعة لكثرة
الاستعمال فظهر وجه الاختصاص لان الاخبار عن الشي انما يكون
عن لفظ دال بالمطابقة على مفهوم مستقل والفعل لا يدل على
المفهوم المستقل وهو الحدث بالمطابقة بل بالتضمن والحرف لا يدل
على معنى مستقل بالمفهومية اصلا **تسمع بالمعيدي** في قولهم في
المثل المشهور تسمع بالمعيدي خير من ان تراه تضرب لمن له
صيت وذكر بين الناس فاذا رؤي ازدرت مرآته والمعيدي
تصغير المعدي منسوب الى معد مخففا للدال استثقالا
للتشديدين مع يا التصغير محمول **على حذف ان** والاصل ان
تسمع فالاسناد انما هو الى اسم بحسب التاويل لا الى فعل محمول
على **اقامة الفعل مقام المصدر** بدون ارتكاب حذف الحرف المصدري
كالهوا في قول الشاعر
وقالوا ما تشا فقلت الهوا • الى الاصباح اثر ذي اثير •
قال في العباب ولا يجوز ان يكون نحو لا على حذف ان كما في البيت
الاول لان قولهم ما تشا سوال عما يشا وهو في الحال الظاهر فينبغي
ان يكون الجواب ايضا تماما في الحال لان في المستقبل لتطابق
الجواب السوال ولو كان نحو لا على حذف ان لكان مستقبلا ومعنى
اثر ذي اثير اول كل شي انتهى قلت وفيه نظر لان حالية

او صح

تشا لا تقتضي حالية مفعوله ايضا لجواز تعلق المشية الواقعة
حالا بما هو مستقبل كما في قولك اشا الان السفر غدا وقوله
المبيت للصوم انوي صوم غد فالنية واقعة في الحال ليلا ومتعلقها
انما يقع بعد ذلك اذا وجد زمن الصوم فلم لا يجوز ان يكون المعنى
في البيت ايا من الامور الاستقبالية تشا الان فلا يكون تقديران
منافيا للمطابقة سلمنا حالية الامرين تشا ومتعلقه لكن لا نسلم
ان ذلك يستدعي تنزيل الهوا منزلة المفرد ولم لا تكون جملة باقية
على جملتها ومعناه اشا الهوا بقرينة السوال هذا من باب التعبير
بالفعل عن ارادته وهو كثير **واميلح** اي وكاميلح في قول الشاعر •
يا ما اميلح غزلانا عطون لنا • من هؤلياءكن الضال والسمر •
عطون تنا ولن والضال بضاد معجمة من شجر السدر والسمر بعضه
شجر ايضا يعني ان هذا مما اقيم فيه الفعل مقام المصدر فصغر ولولا
ذلك لم يدخله التصغير اذ هو من خصائص الاسما وبعضهم يعتذر
بان التصغير راجع الى المتعجب منه اي هن مليحات على معنى
الشفقة نحو يا بني ونحوها وضع التصغير محله لنا فامنا هند
واذا قيل لم امتنع الاسناد فيه الى اللفظ واذا قيل لم هذا
اللفظ **والممنوع** الاسناد **الى المعنى** وهو مفقود في الاية ولا
يرد على قولهم الاسناد الى الذي يقتضي اسميته وهذا اجنوح من
المولف الى راي ابن مالك في التفريق بين الاسناد المعنوي •
واللفظي حيث جعل الاول هو المختص بالاسم والثاني يصلح
للكلم الثلاث والجملة ايضا فعندنا ان ضرب في نحو ضرب فعل
ماض باق على الفعلية والاخبار عنه بحسب لفظه لا بنا فيها
وكذا من في من حرف جر وكذا الجملة المخبر عنها في لا حول ولا قوة الا
بالله كنز من كنوز الجنة باقية على جملتها والاخبار عنها باعتبار
اللفظ والمحققون على ان الاسناد كله معنوي وان كل لفظ وضع

وضع بازا معنى اسما او فعلا او حرفا او جملة فله اسم علم هو نفس ذلك
اللفظ وسيأتي فيه كلام فان قلت جوزهشام وثعلب وجماعة •
كون الفاعل جملة نحو يعجبني تقوم ولبس المراد اللفظ قطعا قلت هو مثل
تسمع بالمعيدي اي يعجبني قيامك فاقيم الفعل مقام المصدر **وكونه**
بالجر عطفا على الاول اوالاخير **مضافا بتقدير الحرف** نحو غلام زيد
وخاتم فضة ومكر الليل واحترز بهذا عن ان يكون الحرف مذكورا فلا
يلزم كون المضاف اسما بل قد يكون فعلا نحو مررت بزيد ويوقد ويرد
قول الكافية في بحث الحروف حرف الجر ما وضع للافضا بفعل او معنا
الى ما يليه والحق ان المضاف لا يكون الا اسما مطلقا كما صرح الزمخشري
وغيره فاذا قلت مررت بزيد فمررت من حيث ان زيدا مفعوله ليس
ماولا بالاسم ومن حيث هو مضاف الى زيد مؤول به اي بمرور مضاف
وكونه **مضافا اليه** منسوبا **لغير ظرف** اي لمضاف غير ظرف يعني
اذا كان مضافا اليه والمضاف ليس ظرفا ولاما سنذكره معه
كان ذلك علامة على اسمية المضاف اليه ولو حذفت اللام ودفع غير على
انه نايب عن الفاعل لكان حسنا واحترز به عن ان يضاف الى ه
الفعل ظرف زماني نحو والسلام على يوم ولدت او مكاني نحو من
حيث خرجت فلا يختص ذلك بالاسم بل قد يوجد في غيره كما رايت
قلت وذا لا يشمل نحو وانذر الناس يوم ياتيهم العذاب ونحو
هذا يوم لا ينطقون ففي العبارة قصور **وآية** بالجر عطفا على
ظرف ولكن جر بالفتحة بناء على انه غير منصرف اذ المراد به هذا اللفظ
فهو علم مختتم بتاء التانيث ولك صرفه للتناسب اي وآية المراد
بها العلامة كقول الشاعر •
•
بآية يقدمون الخيل شعثا • كان على سنابكها مداما •
اي يقدمونها معتنين كان على اطراف مقدم حوافرها خمرا لما بها من
الدم وهذا قول سيبويه في جواز اضافتها الى الجملة وانكره ابن

جني

جني مدعيا انها لا تضاف الا الى مفرد نحو انه ملكه وان ما في
البيت ينقدر بما المصدرية وسياتي انشا الله تعالى في ذلك كلام
في باب الاضافة **وذي** التي بمعنى صاحب حالة كونها **في بذي تسلم**
من قولهم اذهب بذي تسلم وقولهم لا بذي تسلم ما كان كذا وانما
قيد بذلك ليشير الى شروط اضافتها الى الجملة وهي كونها مجرورة
بالبا وكون البا متعلقة اما باذهب كما في الاول او باقسم محذوفا
كما في الثاني وكون الجملة المضاف اليها فعلية وكون فعلها تسلم
مسندا الى ضمير المخاطب فخرج نحو اذهب بذي تسلم بضاعتك
والبا في المثال الاول ظرفية وذي صفة لزمن محذوف اي اذهب
في وقت صاحب سلامة اي في وقت هو مظنة لسلامتك وفي ه
المثال الثاني قسمية والمعنى لا وصاحب سلامتك اي الذي
يسلمك وهو الله تعالى وهذا قسم يستعطف به المخاطب ليقبل
القول المحلوف عليه ولا يمتنع ان يكون البا في المثال الاول
للقسم ايضا ويكون القسم استعطافا نحو افعل كذا بالله وقد
فات المولف عد لدن فيما يضاف الى الجملة كقوله •
لزمنا لدن سالمتمونا وفاقكم • فلا يك منكم للخلاف جنوح •
وريث بمعنى البطو كقوله •
•
خليلي رفقا ريث اقضي لبانة • من العرصات المذكرات عهودا •
اي رفقا زمن بطو قضائي حاجة وعد قول وقايل من ذلك •
كما ظن ابن هشام نحو قولي يا للرجال وقايل كيف انت غير سديد
لان الجملة في ذلك مراد بها لفظها فهي في حكم المفرد فلا ينبغي
عدهما في هذا المقام لانها ليسا مما الكلام فيه **وابن جلا** في
قول سحيم • انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني
وما احسن قول بعض فضلاء الاسكندرية مضمنا لصدر هذا البيت
جلا مسواك ثغرك خير ثغر • فحلى جذاك واكتسبه المزايا

غير صح

وانشد صحبه تيها وفخرا . انا ابن جلا وطلاع الثنايا . **فمن لم يجعله**
علما كينعم الولد وذا جواب لسؤال مقدر تقديره ان يقال قد
سمع اضافة ابن الى الجملة وهو غير تلك الامور الثلاثة فلا وجه
لتخصيصها والجواب ان جلا في البيت علم اما على انه فعل خال من
الضمير ومنع الصرف عملا بقول عيسى بن عمر او على انه متحمل للضمير
فهو جملة مسمى بها وعلى كل منهما فلا يرد واما في راى من لم يجعله علما
فهو كينعم الولد اى محذوف الموصوف تقديره انا ابن رجل جلا الامور .
اى اوضحها **واصناف** بالرفع عطفا على الخواص قال الجوهري الصنف
النوع والصنف بالفتح لغة فيه والمنطقيون يقولون هو النوع
المقيد بصفات عرضية كلية كالتركي والرومي ورسموه بانه كلي
يقال عليه وعلى غيره الجنس في جواب ما هو قولا عرضيا كما اذا .
سئل عن التركي والعربي ما هما فان الجواب يكون بالحيوان ولا
يخفى ان قول الجنس عليه ليس اوليا بل بواسطة حمل النوع عليه
هذا معنى ما في المطلع **اسم الجنس** وهو **ما وضع لشيء وشبهه**
المشارك له في الحقيقة ذهنا كالشمس او ذهنا وخارجا كالاسد
فلا يرد شيء من المعارف اما العلم فواضح واما غيره فلان مثل هو
وهذا والذي وغيرها لم يعتبر فيها المشاركة في الحقيقة فانه
يصح الاشارة بمثل هذا الى الانسان والجماد ويعود الضمير الى
كل منهما في الافراد والتثنية بصيغة واحدة وفي الجمع في بعض
الصور وكذا البواقي وقول ابن الحاجب رحمة الله عليه الصحيح
ان يقال اسم الجنس ما علق على شيء لا بعينه فيه نظر اذ لم يبق فرق
بينه وبين النكرة والفرق ظاهر لان الاسم انما يكون نكرة باعتبار
عدم تعيين مدلوله وانما يكون اسم الجنس باعتبار اطلاقه على
المشتركين في الحقيقة وهذان الاعتباران مختلفان ولكن
ان يجعل قوله اسم الجنس ما وضع جملة استئنافية جواب سؤال

مقدر

مقدر كانه لما قيل واصناف قيل ما الاصناف وما حقيقة كل منها .
فقيل اسم الجنس كذا والعلم كذا والمعرب كذا فيفهم ان هذه الاشياء
اصناف وان حقائقها ما حمل عليها فاسم الجنس ما عرفته كان **اسم**
عين وهو ما يقوم بنفسه **جامدا** وهو ما ليس بمشتق كرجل **او مشتقا**
وهو الدال على موصوف مصوغا من مصدر مستعمل كقائم ومضروب
وحسن وافضل ومن مصدر مقدر كربعة **او اسم معنى** وهو ما لا
يقوم بنفسه كما بينا **كذلك** اى كما ذكر من الجامد والمشتق فالاول
كعلم وجهل والثاني كمفهوم ومضمر **العلم ما وضع او غلب لشيء معين**
ولم يتناول شبهه فما وضع لشيء جنس يشمل اسم الجنس وغيره ومعين
فصل يخرج اسم الجنس ولم يتناول شبهه اى بحسب الوضع يخرج
ما عدا العلم من المعارف اذ كل منها يتناول بحسب الوضع شبهه
الا يرى انك اذا قلت انت مخاطبا لزيد صح ان تقول وانت .
مخاطبا لعمرو وكذا اذا قلت هذا مشيرا الى زيد صح ان تقول
وهذا مشيرا الى عمرو وكذا البواقي وانما قال او غلب ليشمل ما كان
علمية بالغلبة الاتفاقية لا بالوضع المقصود كابن عمر فانه غلب
على عبد الله دون سائر ابناء عمر بن الخطاب رضي الله عنه وانما لم
يقل بوضع واحد كما فعل ابن الحاجب في الكافية لان هذا القيد
لم يذكره للاحتراز بل لدفع الوهم فلا حاجة له في التحقيق اذا .
عرفت حقيقة العلم **فكنيته** اى فهو كنيته **ان تصدر باب** كابي القاسم
او ام كام حبيبة **او ابن** كابن قترة بكسر القاف وسكون المثناة
الفوقية لحية صغيرة خبيثة **ونحوه** اى ونحو كنيت طفيل ومي
حية اذا نامت استدارت وكانت طفيل فيها كنوا عن الداهية فقالوا
احدى بنات طبق والمشهور ان الكنية علم اما في تصدر باب
او ام ولم يتعرضوا الى تصدير بابن او بنت لكن الرضي ذكره والمولف
تابع له **ولقب ان تضمن مدحا** كصدر الافاضل وفخر الاسلام وسائر

مما اشتهر في هذا الاعصار من الاسما التي فيها اضافة الى الدين كجلال
الدين وقطب الدين **اوذما** ككلب وقفة وبطة فان هذه اشيا مذمومة
في العادة وينبغي ان يزاد ولم تصدر بابا واما حذرا منها لانه اخل فان
الكنية قد تتضمن مدحا كابي الخير وابي الفضل اوذما كابي الشرور ابي
جهل وقول الرضي انه لا تعتبر المكنى بمعناها عن سلم الاترى الى قول
الشاعر • قصدت ابا المحاسن كي اراه • فلما ان رايت رايت فردا
ولم ار من بنيه ابا لديه • فلاحظ في الكنية ما دلت عليه من معناها
الاصلي وسلبه عن المكنى بها **ولها** اي وان لا يتصدر العلم باب او ام
او ابن او نحوه ولم يتضمن مدحا او ذما **فاسم** كزيد وجعفر اذا اجتمع
هو مع اللقب فالغالب تقديم الاسم لكون اللقب اشهر منه لانه فيه
العلمية مع شيء من معنى النعت فلو اتى به اولا لاغنى عن الاسم وربما
• قدم اللقب وقد اجتمعا في قوله • •

• انا ابن مزيقيا عمرو وجدي • ابوه منذر ماء السما •

ولا ترتيب بين الكنية وغيرها قال اقسم بالله ابو حفص عمر وقال
حسان • وما اهتز عرش الله من اجل هالك سمعنا به الا لسعد ابي عمرو
وهو اي الاسم اعنيه **مفرد ايضاف** ومفردا حال من الضمير الغايب
اي يضاف في حال كونه مفردا **الى اللقب** بشرط كون اللقب مفردا ايضا
وهو قيد لا بد منه اخل به المؤلف وذلك نحو سعيد كرز بآ او فراى وهو
كالخرج زنة ومعنى وفي القاموس خرج الراعي وانما صحت الاضافة
مع انه لا يضاف اسم لمساويه لتاول الاول بالمسمى والثاني باللفظ
فمعنى جاني سعيد كرز جاني مسمى هذا اللفظ ولم يعكس لعدم
صحة الاسناد حينئذ كذا قيل ولا شك ان العكس صحيح بل يتعين
في مثل سعيد كرز مرفوع بجاء فالوجه ان يستعمل في كل تركيب ما
يليق به **وقد يتبين** الاسم **به** اي باللقب فيتبع على انه بدل او عطف
بيان او يقطع الى الرفع باضمار مبتدأ او الى النصب باضمار فعل واعلم

تفسيرخ

كرز كبيرج صح

انه مشهور مذهب البصريين وجوب الاضافة في نحو سعيد كرز وذهب
الكوفيون وبعض البصريين الى ما ذكرناه من جواز الاتباع والقطع
ويشهد له ما سمع في رجل اسمه يحيى ولقبه عينان لضخامة عينيه
حيث قيل هذا يحيى عينان وهو قاطع بعدم الاضافة ودعوى انه
جا على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا مبطل بانه قد سمع فيه
رايت يحيى عينين ومررت بيحيى عينين نص عليه ابو حيان فيما كتبه
على الالفية **ومضافا** عطفا على مفردا اي وهو اعنيه مضافا **تبين**
اي يفسره للقسما على الاتباع بوجهيه او القطع بوجهيه ولكن
جعل مضافا حالا من ضمير يتبين كما مر في قوله وهو مفرد ايضاف
وقوله **فقط** اي اذا وصلت الى التبيين فقط اي فانته عن
غيره والمعنى انه لا يضاف كما كان في الوجه الاول لان الاضافة
تتعذر اضافته من حيث هو مضاف ومضاف اليه الى شيء اخر وفي قوله
مضافا مسامحة من جهة ان المضاف في عبد الله مثلا هو الجزء الاول
والاسم مجموعهما لا الاسم الاول وحده والعبارة المحررة ان يقول
وذا اضافة **وايضا** وهو مصدر اض اذا رجع ويجوز ان يكون مفعولا
مطلقا حذف عامله واذ يكون حالا حذف صاحبها وعاملها وذلك
انه قدم الاخبار عن انقسام العلم الى كنية ولقب واسم وذكر
طرفا من الاحكام ثم استانف تقسيما اخر فكانه يقول فارجع الى الاخبار
عن انقسام العلم رجوعا ولا اقتصر على ما قدمت فيكون مفعولا
مطلقا او التقدير واخبر ايضا واذكر ايضا فيكون حالا من ضمير
المتكلم اي واقول حالة كوني راجعا الى الاخبار بالعلم **اما منقول** وهو
ما استعمل قبل العلمية لغيرها **عن مفرد** اي كلمة واحدة **اسم عين**
كثور واسد **و** اسم **معنى** كفضل واياس **وصفة** كحاتم علم الجواد المشهور
ونائلة علم صنم وقد استبان لك ان الاسم يشتمل على ثلاثة انحا
قسم للفعل والحرف وقسم للكنية واللقب وقسم للصفة **وصوت**

كنيته وهو نبز لعبد الله بن الحارث بن نوفل وببّة حكاية لصوت
الصغير ويقال ان امه قالت وهي ترقصه طفلا • لانكحن ببّه •
جارية خدبه مكرمة محبّه • تجبّ اهل الكعبه • الخِدَبّة بخا معجمة
مكسورة ودال مهملة مفتوحة وموحدة مشددة السمينه وتجبّ
بالجيم اي تغلب اهل الكعبه حسنا وملاحة او فعل ماض كشمّر
اسم فرس وكعسب اسم رجل نقل من قولهم كعسب الرجل اذا مشى
مشيا سريعا مع تقارب خطاه وهو منصرف عند الاكثرين كما سياتي او مضارع
كتغلب ويشكر او امر كاصمت بكسر الهمزة والميم مع ان المسموع في
الامر الضم اما لان مضارع فعل يجي عند تغطهم مكسورا لعين
ومضمومها كما قال ابن الحاجب ولان الاعلام كثيرا ما تغير لفظها
عند النقل نحو شمس بضم الشين في شمس بن مالك كما قال الرضي
واصمت علم لبرية معينة او علم جنس لمكان قفر بقطع الهمزة الواقعة
في اول فعل الامر ليدل القطع على النقل فيكون تغييرا للفظ
دليلا على تغييره لمعنى دلالته اي دلالة مثل دلالة قطع الهمزة
في يا الله على التجرد اي تجرد الالف واللام عما كانا عليه من معنى
التعريف وجعلهما للعوض عن الفا المحذوفة اذ الاصل اله فحذفت
الهمزة وعوض عنها الالف واللام وصارا كجزء الكلمة وقطعت الهمزة
للايذان بالتجرد للعوضية حتى لا يستكره اجتماع حرفا النداء واللام
ولو تركنا على اصلهما لسقطت الهمزة في الدرج اذ همزة ال المعرفة
همزة وصل فوقع الامر المستكره واعلم ان المنصوص في نحو اردد
فعل امر من ردّ انه اذا سمي به ينقل حركة عينه الى الفا فيستغني
عن همزة الوصل فيحذف ويقال رُد وهذا فعل امر مفتتح بهمزة
وصل ولم يقطع عند النقل الى الاسمية بل حذفت فيرد على المؤلف
وقد يجاب بان المراد قطع الهمزة ان تثبت وكذا تقطع همزة الوصل
في كل فعل سمي به للعلة المتقدمة وبني الامر على ان من اول الامر

المنقول صح

بالنقل ولان الاقيس في همزات الاسما والاكثر فيها القطع
وقد صار هذا اللفظ المنقول بالعلمية اسما فالحق بالاعم الاغلب
فيه بخلاف الاسم الذي فيه همزة وصل فانه اذا جعل علما لا تقطع
وفرقا بين المنقول عن الاسم والمنقول عن الفعل فخص الاول
بالقطع ليخالف المنقول لانه من حيث الفعلية والاسمية بخلاف
الثاني ولا اعرف خلافا في ذلك الا ما حكى عن ابن الطراوة من
شيوخ الاندلسية من وجوب القطع فيه ورد بنحو عبد الله علما
او منقول عن مركب جملي تسليمي الاسم نسبة الى الجملة نحو شاب
قرناها وتزرق نحره وتابط شرا فانه ولم يسمع النقل عن الجملة
الا في الفعلية ولكنهم اجازوه في الاسمية بالقياس او مركب
من اسم وصوت كسيبويه ونفطويه وقد ظهر ان هذا الظرف لغو
متعلق بمحذوف معطوف على مركب المتقدم ولا غبار عليه وفي بعض
الحواشي انه معطوف على جملي من حيث المعنى اذ المراد مركب من فعل وفاعل فالتقدير عن مركب من فعل صح
وفاعل او من اسم وصوت وهو تكلف لا داعي اليه او مركب متضمن للحرف
كخمسة عشر او مركب اضافي كعبد الله وامرئ القيس او مركبا خرى
غيرها اي غير المركبات المتقدمة وهو المركب المزجي كبعلبك وحضرموت
فغير الاخيرين وهما الاضافي والمزجي فقط محكي فيثبت له بعد
التسمية ما كان ثابتا له قبلها تقول هو لا شاب قرناها وسيبويه
وخمسة عشر وكذا حالهن نصبا وجرا على خلاف اي مع خلاف في الثالث
وهو المركب المتضمن للحرف نحو خمسة عشر فبعضهم يقول بحكى كما مر وبعضهم يقول
يعرب غير منصرف او مرتجل بالرفع عطفا على قوله فيما تقدم منقول
اي العلم اما منقول او مرتجل وهو ما لم يستعمل قبل العلمية لغيرها
كسعاد وادد من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعها من غير روية
وارتجل الامر كانه فعله على رجله من غير ان يقعد متانيا فيه قياسي
صفة مرتجل او خبر لمبتدا محذوف ان طابق الاصول اي وافق القواعد

الى مع

المعرفة في امثاله من النكرات كسعاد وعانه كغراب وامثلته كثيرة
وَلهذا اي وان لم يطابق الاصول **فشاذ** اي فهو شاذ نحو محبب وفناسه
الادغام لاشتقاقه من حب ونحو موهب اسم رجل وموظب اسم مكان بفتح
الهاء والظاء المعجمة والقياس الكسر لان ذلك حكم كل معتل فاؤه واو
وعينه صحيح نحو موعد وكذا معدي كرب بكسر الدال والقياس
الفتح والاعتلال لامه وحيوة وقياسه حية بالقلب والادغام
قلت ظاهر تقسيم المولف العلم الى المنقول والمرتجل انه تقسيم
حاصر بمعنى ان كل علم لا يخلو عن احدهما وفيه نظر فان العلم بالغلبة
كابن عمر وابن عباس ليس بمنقول ولا مرتجل ولعله اراد بالمقسم
ما هو علم بالوضع لا بالغلبة فيستقيم **ثم هو** اي العلم وهذا تقسيم
اخر له وكانه اتى بثم تنبيها على تراخي هذا في المرتبة عن القسمين
المتقدمين لما اشتمل عليه من المباحث النفيسة **اما موضوع لشخص**
معين كزيد وعمرو **او موضوع لجنس** وهو الماهية المعينة الحاضرة
في الذهن من حيث تعينها وحضورها كاسامة للاسد فان قلت
فهو اذن كالمعرف بال الحضورية فهل بينهما من فرق قلت
نعم لان الاشارة الى الحضور المسمى في نحو اسامة بجوهر اللفظ وفي
نحو الاسد بامر خارج عنه وهو الاداة وبعضهم يرى انه تقديري
لا حقيقي بناء على انا حكمنا بعلمية اسامة مثلا حين وجدناهم
عاملوه معاملة الاعلام فمنعوه من الصرف ومن دخول ال ومن الاضافة
وصححوا الابتداء به في قولهم اسامة اجرأ من ثعالة وجوزوا مجي الحال
منه في قولهم هذا اسامة مقبلا ونعته بالمعرفة دون النكرة
ولولا ذلك لقضينا بانه نكرة لشياعه في افراد جنس الاسد وهذا
من باب الاستدلال بالاثر على المؤثر كما في العدل التقديري سواء
كان **اسم عين** بالنصب على انه خبر لكان محذوفة نحو اسامة للاسد
وثعالة للثعلب وابي جعدة للذئب وام عريط للعقرب **او** اسم

معنى

معنى حدث اي مصدر كسبحان علم للتسبيح بمعنى التنزيه لا بمعنى قول
سبحان الله وصرح ابن الحاجب بانه اذا كان مضافا فلا يكون علما اذ
العلم لا يضاف وفيه نظر لان العلمية انما تنافيها اضافة التعريف
كما في زيد المعارك وحيث يأول العلم بواحد من الامة في حاتم طي وعنترة
عبس فلا فلم لا يكون في سبحان الله كذلك **او وقت** بالجر عطفا على
حدث وذلك نحو فينة وغدوة وبكرة وعشية ممنوعات من الصرف يقول
العرب فلان يأتينا فينة اي الحين بعد الحين ويتعهدنا غدوة
وبكرة وعشية اي الاوقات المعبر عنها بهذه الاسماء فمنعت الصرف من حيث
جعلت اعلاما جنسية وذلك ان استعملتها معرفة منكرة مصروفة وكذا
سحر في نحو جئتك يوم الجمعة سحر وذلك اذا اريد سحر يوم الجمعة بعينه
احترازا من نحو نجيناهم بسحر واستعمل ظرفا احترازا من نحو طاب السحر
سحر ليلتنا مجردا من ال والاضافة احترازا من نحو جئتك يوم الجمعة
السحر او سحره فاذا اجتمعت في سحر فذلك القيود فهو معرفة معدول
عن السحر علم جنس كما في تلك الالفاظ وقال صدر الافاضل هو مبني
لتضمنه معنى اللام واعترض عليه اما اولا فلو كان مبنيا لبني على غير
الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما فعل في قبل وبعد والمنادى المفرد
المعرفة واما ثانيا فبناؤه عارض ومقتضاه جواز الاعراب كما اضاف
في حين عارضت المشبه وهو لا يقول به واما ثالثا فلان منع الصرف
اسهل من البناء والفرق بينهما ان التضمين استعمال الكلمة في معناه
الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير الصيغة مع بقاء
المعنى فعند الجماعة ان سحر المذكور معدول عن لفظ السحر مع بقاء المعنى
وعند صدر الافاضل انه مستعمل في معناه الاصلي مزيدا عليه
معنى حرف التعريف **او عدد** بالجر ايضا عطفا على حدث او وقت **عند
ارادة** مجرد **نفسه** من غير ارادة المعدود نحو ستة ضعف ثلاثة
غير منصرف ففي هذا الذي قلناه من الحكم بعلمية العدد عند هذه

المفرد في امثاله من النكرات كسعاد وعانه كغراب وامثلته كثيرة
ولا اي وان لم يلاق الاصول فشاذ اي فهو شاذ نحو محبب وقياسه
الادغام لالتقاء م ح ب ونحو موهب اسم رجل وموظب اسم مكان بفتح
الهاء والظاء المعجمة والقياس الكسر لان ذلك حكم كل معتل فاؤه واو
وعينه صحيح نحو موعد وكذا معدي كرب بكسر الدال والقياس
الفتح لاعتلال لامه وحيوة وقياسه حية بالقلب والادغام
قلت ظاهر تقسيم المولف العلم الى المنقول والمرتجل انه تقسيم
حاصر بمعنى ان كل علم لا يخلو عن احدهما وفيه نظر فان العلم بالغلبة
كابن عمر وابن عباس ليس بمنقول ولا مرتجل ولعله اراد بالمقسم
ما هو علم بالوضع لا بالغلبة فيستقيم ثم هو اي العلم وهذا تقسيم
اخر له وكانه اتى بثم تنبيها على تراخي هذا في المرتبة عن التقسيمين
المتقدمين لما اشتمل عليه من المباحث النفيسة اما موضوع لشخص
معين كزيد وعمرو او موضوع لجنس وهو الماهية المعينة الحاضرة
في الذهن من حيث تعينها وحضورها كاسامة للاسد فان قلت
فهو اذن كالمعرف باللام الحضورية فهل بينهما من فرق قلت
نعم لان الاشارة الى الحضور المستفاد في نحو اسامة بجوهر اللفظ وفي
نحو الاسد بامر خارج عنه وهو الاداة وبعضهم يرى انه تقديري
لا حقيقي بناء على انا حكمنا بعلمية اسامة مثلا حين وجدناهم
عاملوه معاملة الاعلام فمنعوه من الصرف ومن دخول ال ومن الاضافة
وصححوا الابتداء به في قولهم اسامة اجرأ من ثعالة وجوزوا مجيء الحال
منه في قولهم هذا اسامة مقبلا ونعته بالمعرفة دون النكرة
ولولا ذلك لقضينا بانه نكرة لشياعه في افراد جنس الاسد وهذا
من باب الاستدلال بالاثر على المؤثر كما في العدل التقديري سواء
كان اسم عين بالنصب على انه خبر لكان محذوفة نحو اسامة للاسد
وثعالة للثعلب وابي جعدة للذيب وام عريط للعقرب او اسم

معنى

معنى حدث اي مصدر كسبحان علم للتسبيح بمعنى التنزيه لا بمعنى قول
سبحان الله وصرح ابن الحاجب بانه اذا كان مضافا فلا يكون علما اذ
العلم لا يضاف وفيه نظر لان العلمية انما تنافيها اضافة التعريف
كما في زيد المعارك وحيث يأول العلم بواحد من الامة في حاتم طي وعنترة
عبس فلا فلا يكون في سبحان الله كذلك او وقت بالجر عطفا على
حدث وذلك نحو فينة وغدوة وبكرة وعشية ممنوعات من الصرف تقول
العرب فلان يأتينا فينة اي الحين بعد الحين ويتعهدنا غدوة
وبكرة وعشية اي الاوقات المعبر عنها بتلك الاسما فمنعت الصرف من حيث
جعلت اعلاما جنسية وذلك استعمالها معرفة منكرة مصروفة وكذا
سحر في نحو جئتك يوم الجمعة سحر وذلك اذا اريد سحر يوم الجمعة بعينه
احترازا من نحو نجيناهم بسحر واستعمل ظرفا احترازا من نحو طاب السحر
سحر ليلتنا مجردا من ال والاضافة احترازا من نحو جئتك يوم الجمعة
السحر او سحره فاذا اجتمعت في سحر تلك القيود فهو معرفة معدول
عن السحر علم جنس كما في تلك الالفاظ وقال صدر الافاضل هو مبني
لتضمنه معنى اللام واعترض عليه اما اولا فلو كان مبنيا لبني على غير
الفتحة لئلا يتوهم الاعراب كما فعل في قبل وبعد والمنادي المفرد
المعرفة واما ثانيا فبناؤه عارض ومقتضاه جواز الاعراب كما ضمه
في حين عانت المشيب وهو لا يقول به واما ثالثا فلان منع الصرف
اسهل من البناء والفرق بينهما ان التضمين استعمال الكلمة في معناه
الاصلي مزيدا عليه معنى اخر والعدل تغيير الصيغة مع بقاء
المعنى فعند الجماعة ان سحر المذكور معتبر عن لفظ السحر مع بقاء المعنى
وعند صدر الافاضل انه مستعمل في معناه الاصلي مزيدا عليه
معنى حرف التعريف او عدد بالجر ايضا عطفا على حدث او وقت عند
ارادة مجرد نفسه من غير ارادة المعدود نحو ستة ضعف ثلاثة
غير منصرف فبني هذا الذي قلناه من الحكم بعلمية العدد عند هذه

الارادة **على راى** ذهب اليه ابن جنى فى سر الصناعة وصار اليه فى بعض
نسخ المفصل ووجه القول بالعلمية انك لو لم تحكم بها فى نحو المثال
المذكور لكنت مبتدا بالنكرة بلا مخصص و استضعفه ابن الحاجب
من حيث انه يودى الى ان يكون اسما الاجناس كلها اعلاما اذ ما من
نكرة الا يصح استعمالها كذلك نحو رجل خير من امراة اى كل رجل خير من كل
فى كل نكرة قامت قرينته على ان الحكم غير مختص بواحد من جنسها
تسوغ الابتدا بالنكرة هنا كونها للعموم **اوكناية** بالنصب عطفا
على اسم عين اى وكان كناية عن الاناسى كفلان كناية عن مذكر عاقل
معين وفلانة كناية عن مونث عاقلة معينة وقال ابن الحاجب مما
علمان لا علام الاناسى وهى من باب اسامة لانها تطلق على كل علم
منها فهى موضوعة لحقيقة اعلام من يعقل فان لها حقيقة ٠
ذهنية كما ان لجنس الاسد حقيقة ذهنية وضع لها اسامة ولم
يثبت استعماله الا فى الحكاية تقول قال زيد جاءنى فلان اتبدا
عن غير حكاية قلت نازعه ابن هشام فى الاول بانهما لو كانا علمين
للاعلام لكان معنى جاءنى فلان وفلانة جاءنى هذان اللفظان
وهو باطل فليس ذلك كما زعمه لان المراد من زيد مسماه وهو ذات
بخلاف فلان وفلانة فان مسماهما لفظ عنده ويمكن انه قد عاه
بانه كما كان المراد فى جاء زيد جاء مسمى زيد يكون المراد فى جاءنى
فلان وفلانة جاء مسمى مسماهما وقد ذكرناه فى شرح التسهيل
ونازعه فى الثانى بان ابن السكيت قال اذا كنيت عن الاناسى
قلت لقيت فلانا وهو مخالف لقوله لم يثبت استعماله الا فى الحكاية
او كان وزنا للفظ اخر واذا كان كذلك **فله حكم موزونه ان كان**
وزنا **لفعل** فيجب حينئذ حكاية الحال التى كان عليها موزونه
ايذانا بكونه مرادا به الفعل الذى لا حظ له فى الصرف ولا فى تركه
فتقول استفعل فعل ماض ودال على الطلب وانفعل لازم مطاوع

لفعل

لفعل **او كان كناية** عن الموزون **كفعلة لم تملأ مواكبها** فى قول المتنبى
ترى خولة اخت سيف الدولة كان فعلة لم تملأ مواكبها ٠ ديار بكر
ولم تخلع ولم تهب ٠ تمنع فعلة الصرف لان موزونه خولة وهو غير
منصرف وهذا مذهب سيبويه وقال المازنى لسرخ فعلة علمية
فينبغى صرفه وهذا منه نظرا الى لفظ الكناية لا الى موزونها المكنى
عنه ولا يقال المتنبى لا يحتج بكلامه فى العربية فكيف اورده المولف
لانا نقول انما ذكره مثالا لا دليلا وهذا كما فعل الفارسى فى الايضاح
حيث انشد قول ابى تمام من كان مرعى عزمه وهمومه روض الامانى
لم يزل مهزولا **او نفسه** بالجر عطفا على موزونه يعنى ان له حكم نفسه
ان كان موضوعا **لجنس ما يوزن به** لا لفرد معين فيعتبر حكم نفسه
فى الصرف وتركه بحسب فقدان المانع ووجوده تقول فعلان الذى
مونثه فعلى لا ينصرف وفعلان الذى مونثه فعلانة منصرف فهذا
مما يراد به الجنس وقد اعتبرت حكم نفسه فلم تصرف فعلان فى
الموضعين لوجود العلمية والزيادة ولو اعتبرت الموزون لصرفت
الثانى وتقول كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف فاعتبرت فى افعل
هنا حكم نفسه فصرفته لانه ليس بوصف لان المراد منه كل ما كان
على هذا المثال ولا يعلم لدخول كل عليه **او هو كالاول** وهو ما له
حكم موزونه **فى راى** ذهب اليه الزمخشرى وارتضاه الرضى قال
لكونه منقولا من معنى الى معنى اخر وهو الموزون او مرتجلا له ومثل
الثانى فى راى اخر ان ذكر مع موزونه وهو راى الاكثرين لانه
ليس كالاول منقولا الى مدلول اخر هو الموزون او مرتجلا لان
افعل فى قولك وزن اصبع افعل ليس عبارة عن الموزون بل عن
الوزن اى وزن اصبع هذا الوزن لا هذا الموزون وقد عرفت
ان الرضى قرر كونه منقولا الى مدلول اخر هو الوزن ثم اخذ المولف
يفرع على الرايين فقال **تمنع** من الصرف **فعلة** فى قولك فعلة

وزن طلحة وافق بعضهم بعضا على ذلك وفاقا اما من ذهب الى
الاول فلا جرائه مجرى موزونه وموزونه ممنوع من الصرف فليكن
هذا كذلك واما من ذهب الى الثاني فظاهر لان فيه العلمية
والتانيث ومنع افعل في قولك افعل وزن اصبع خالف بعضهم
بعضا في ذلك خلافا فمن جعل له حكم موزونه صرفه لان اصبعا
منصرف ومن جعل له حكم نفسه منعه الصرف للعلمية والوزن ونون
مفاعلة في قولك فاعل مفاعلة وزن ضارب مضاربة للتمكن وهو
الصرف على الراي الاول الذي ينظر صاحبه الى حكم الموزون لانه
منصرف وهو ظاهر وللمقابلة على الراي الثاني الذي يجعل
صاحبه للوزن حكم نفسه فليس تنوين الصرف قطعا لان الوزن
هنا وهو مفاعلة غير منصرف للعلمية والتانيث فدخل التنوين
فيه للمقابلة اي ليكون تنوينه مقابلا للتنوين الذي في الموزون
وهذا مخالف لقولهم تنوين المقابلة هو اللاحق لجمع المونث السالم
في مقابلة نون الجمع المذكر السالم وقوله لاطراده اي لاطراد
التنوين في الموزون جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال لو
كان طلبا للمقابلة بين الزنة والموزون معتبرا لنون افعل في
قولك افعل وزن اصبع وليس فليس وتقرير الجواب بان ذلك الفرق
وذلك ان التنوين مطرد في جميع صور ما يوزن بمفاعلة من قولك
فاعل مفاعلة اذ لم يرد الا منصرفا بخلاف موزون افعل فانه
قد يكون غير منصرف كاعلم ونحوه علما فلم يطرد ولا يلزم من طلب
المقابلة بالنسبة الى ما اطرد طلبها بالنسبة الى ما لم يطرد واعلم
ان استعمال هذه الامثلة التي يوزن بها امر اصطلح عليه النحاة من
غير ان يقع ذلك في كلام العرب وكذا حكموا بان كل كلمة يقصد بها
لفظها دون معناها فهي علم لذلك اللفظ كما في قولك من كلمة
استفهام وضرب فعل ماض قال الرضي لان مثل هذا موضوع

لشئ

لشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من موضوع هو مدلول
هذا المعنى الى مدلول اخر هو اللفظ قال الشريف الجرجاني في شرح
المفتاح انما كان مثل هذا معرفة لانه بمعنى هذا اللفظ فهو كالعلم
في تعيين المراد وتشخيصه ولو كان علما حقيقة للزم ان يكون المهملات
اذا اريد بها انفسها موضوعة كذلك وهو مما لم يلتفت اليه وفيه
نظر اما اولا فلا نزاع ان اللفظ اذا اريد به نفسه معرفة ولا يصلح
اعتبار شيء اخر فيه غير العلمية فوجب ان يكون علما فان قلت
هو مثل صه المجرد عن التنوين من اسماء الافعال فانه معرفة لكونه بمعنى
اسكت السكوت المعهود فاعتبروا في تعريفه كونه واقعا موقع ذي
الاداة قلت لا نسلم ان تعريفه لذلك فقد قال ابن الحاجب
هو من قبيل علم الجنس وكذا ما نحن فيه واما ثانيا فلانه لا نزاع
في منع صرف قائمة مثلا من قولك قائمة الواقعة في قولنا هند قائمة
مرفوع على الخبرية ولا مانع الا التانيث والعلمية وكونه في معنى
المعرف بالاداة لا غ هنا واما ثالثا فلانه لا نزاع في ان مثل قولنا
حسق مهمل كلام فيلزم تضمنه لكلمتين وكل كلمة يجب ان يكون
لفظها موضوعا لمعنى فيلزم ان يكون حسق موضوعا لمعنى وهو
هاهنا اللفظ واما رابعا فتشبيهه بلزوم وضع المهملات
غير متجه لان الوضع العلمي انما في الاسماء التي الوضع اللغوي اذ
يجوز للمستعمل ان يعمد الى ما شاء من الالفاظ المهملة فيجعله علما على
ما شاء ولا اشكال والله اعلم بالصواب ومن العلم ما لزمه اي علم الزمه
اللام كالمبنى والغالب حاله كونهما ملتبسين بها فالاول كاللات
والعزى فيما هو من المنقول والسموءل واليسع فيما هو من المرتجل
والثاني كالبيت للكعبة والمدينة لطيبة والنجم للثريا فان
هذه الالفاظ في الاصل لما يعهد من بيت ومدينة ونجم غلبت على
بعض ما هي له في الاصل وبين تلك المسميات حتى التحقت بالاعلام

ولو كانت الغلبة الحاق اي غلبة الحاق مما عرف اشتقاقه كالدبران
والثريا والسماك فمن عرف اشتقاقها لان هذه الالفاظ مشتقة
من الدبور والثروة والسموك وهو الارتفاع ثم غلبت من بين ما يوصف
بذلك على هذه الكواكب المخصوصة ولنا الفاظ لم تعرف كيفية
غلبتها في واحد من جنسها كالمشتري في الكوكب المعين فانا لا ندري
ما معنى الاشتراء فيه فنلحقه بما عرف فيه الاشتقاق قال سيبويه
وما لم يعرف من هذا الجنس امثاله فملحق بما عرف فيه الاشتقاق وتعالى
بخصوصيه وبما لم يعرف والفلان اي وكالفلان والفلانة كنايتين عن اعلام
البهايم وانما زادوا اللام لقصد الفرق بين ما يعقل وما لا يعقل
وكانت كناية اعلام البهايم اولى بالزيادة من كناية اعلام الادميين
لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهايم
وكان فيها نوع تنكير كذا في الرضي وقال ابن الحاجب جعلوا
الزيادة في علم غير العاقل لان علميته دخيلة على علمية من يعقل
لان امثل الاباء لمن يعقل فكانت زيادة الالف في الاقل اولى من جعلها
في الاكثر تقليلا للزيادة وكانت في الدخيلة لضعف علميته اولى
منها في القوي في باب العلمية ولا يخفى ما بين التعليلين والمثنى
اي وكالمثنى نحو الزيدين والجمع معنى لا صورة فقط كالعمرين
فخرج نحو اذرعات من الاعجمية لموضع بالشام ينسب اليه الخمر
فانه ليس بجمع معنى وان كان جمعا بحسب الصورة وفي كل منه
انتقاد من وجهين احدهما ان موضع المسئلة علم لزمته اللام
وذلك لا يصدق على نحو الزيدين والعمرين والثاني ان لزوم اللام
ليس لذلك وان قال به جماعة غير سديد وانما الصواب ان يقال
اذا ثني العلم او جمع وقصد تعريفه لزم ان يعرف باللام ويجوز
ان يبقى على التنكير وليس هذا بابعد من العلم المفرد وانت تقول
رايت زيدا من الزيود وهكذا رايت زيودا وهنودا وهو مسموع

من

من العرب قال الشاعر رايت سعودا من شعوب كثيرة فلم ار سعدا مثل
سعد بن مالك للاعلام الصحة كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما
ابان الرياني وللاخر ابان العطشان لقلة الماء فيه كذا قال الرضي
وفي معجم ياقوت الرومي ابانان اثنان الابيض وابان الاسود جبلان
فالابيض شرقي الحاجر فيه نخل وما يقال له الاكرة وهو العلم لبني
فزارة وعبس واما الاسود فانه لبني فزارة خاصة وبينه وبين
الابيض ميلان وهما ابانان اللذان ذكرهما مهلهل في قوله
لو بابانين جا يخطبها • ضرج انف خاطب بدم • واظنهما
اللذين ذكرهما الرضي وعرفات لمواقف الحاج كان كل موضع منها يسمى
عرفة فقيل عرفات فلا تلزم اللام ما كان من هذا القبيل لان
احد الجبلين لما لزمته صحبة الاخر وعدم انفراده جاز ان يكونا كالعلم
الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخص واحد بزيدين بخلاف شخصين
يسمى كل واحد منهما بزيد فان الاغلب فيهما لما كان هو الانفكاك
لم يكونا لشخص واحد مسمى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين
كما اسلفناه وظهر ان الاستثناء متصل وان ما وقع في بعض الحواشي من
انه منقطع بناء على ان ابانين ليس بمثنى وانما هو علم لجبلين احدهما
ابان والاخر متالع وعرفات ليس جمعا لعرفة بل هو علم للموقف لعرفة
معتمد فيه على كلام ابن الحاجب في الايضاح وما قلناه نص عليه
الرضي وهو ظاهر لا يحوج الى ارتكاب مجازته الانقطاع في الاستثناء
وما جازت اللام فيه وهذا عطف على المبتدا وهو ما لزمته اللام
اي ومن العلم ما لزمته اللام كما مر وما جازت فيه كالمنقول عن
الصفة مثل الحارث والعباس والضحاك والحسن والحسين
والمصدر كالفضل والعلا اذ لا يقال المحمد في محمد والعلي في
علي وهذا ينهض تعليلا لعدم كلية الجواز والمعلل في المتن الكلية
ثم ينهض لو ثبت ان امتناع اللام مخصوص بهما وليس كذلك فكم

من علم يشار كما في امتناع دخول اللام عليه **وهي** اي واللام الداخلة
على العلم كما في قوله

رأيت الوليد بن اليزيد مباركا • شديدا باعباء الخلافة كاهله

والاضافة كما في قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم
بابيض ماضي الشفرتين يمان **بقلة** ظرف مستقر اما في محل
رفع على انه خبر لما تقدم من قوله وهي والاضافة اي هذان الامران
ملتبسان او في محل نصب على ان يكون الخبر محذوفا وهذا الظرف
حال من الضمير المستتر في الخبر محذوفا اي وهي والاضافة جائزتان
حالة كونهما ملتبستين بقلة **كالمأول** اي كقلة المأول **بواحد مما**
سمي به نحو رب زيد لقيته ولكل فرعون موسى وفي الحديث
ان سعيد بن جبير قال قلت لابن عباس ان نوفا البكالي يزعم ان
موسى يعني الذي سأل السبيل الى لقي الخضر ليس موسى بني
اسرائيل انما هو موسى آخر فقال كذب عدو الله وقد تضاف العلم
ثم يقال تعريفه نحو زيد الخيل وانمار الشاء ومضر الحمراء وان لم يكن
اشتراك في العلم **واللام اقل** من الاضافة والذي في الرضي وغيره
اكثر من اللام وبين الفقهاء ذتين فرق ظاهر **المعرب** من الاسماء لانه
بصدد ذكر اصناف الاسم وقدمه على المبني اهتماما بشانه لشرفه
من حيث ان الغرض من الكلام الافهام وهو معه ايسر لان العلامات
الفارقة بين الفاعلية والمفعولية والاضافة ظاهرة غالبا
اسم وذا جنس يشمل المعرب والمبني بقسميه المركب وغيره وانما
حذفه اتكالا على فهم من انه سيتكلم في اصناف الاسما والمعرب صنف
منها فتعين انه اسم **ركب** وذا فصل خرج به احد قسمي المبني
وهو الاسما التي لم تركب نحو واحد اثنان ثلاثة ونحو الف با تا
ثا ونحو زيد بكر خالد والاصوات كنخ وهدع فان ما هو من قبيل الغير
المهملتين لا يصدق عليه في حالة كونه غير مركب انه ركب هـ

واختار

واختار المؤلف هذه العبارة على قول ابن الحاجب المركب لشهرته
في المركب المجموعي فيقتضي ظاهره ان المعرب من الاسما لا يكون
الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وجزء الجملة سالم من هذا
غير مناسب لمبني الاصل اي مما لا يحتاج الى الاعراب اصلا من حيث
انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه وهو الحرف والفعل
الماضي وامر المخاطب وهذا فصل اخر خرج به نحو هؤلاء في قام هؤلاء
فانه مناسب لمبني الاصل وان كانت جزء جملة وشبهه اي الموصولة
في نحو اضرب ايهم خرج لمبني الاصل عارضه لزوم الاضافة التي هي من
خواص الاسم فغلب جهة المناسبة ومنع اثرها وكانت كالمنتفية
وشبه المصدر في نحو ضرب زيد عمرا امس بالماضي ليس من حيث خصوصه
لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل بسبب عمله لا مشابهة للماضي بدليل
عمله وان كان بمعنى الحال والاستقبال ولهذا لم يرد غير المنصرف
ايضا لان مشابهته في الفرعية من جهتين لمطلق الفعل لا المبنية على
الخصوص **وحكمه** اي حكم المعرب **تغير** حال **آخره** لفظا او تقديرا
نحو جاءني زيد الفتى ورأيت زيدا الفتى ومررت بزيد الفتى
وخرج بالآخر غيره فان تغير حال ما لا يكون آخرا ليس حكما للمعرب
كتغيير حال الراء والنون من نحو هذا امرؤ وابنم ورأيت امرأ وابنما
ومررت بامرئ وابنم **بعامل** يتعلق بتغير احترازا من تغير آخر من
الاستفهامية في من الرجل بكسر النون لالتقاء الساكنين ومن
ابوك بالفتح ومن اكرم بالضم للتثقل فيهما فانه وقع بلا عامل **وهو**
اي العامل اعمه **مطلقا** لا مقيدا بكونه لفظيا او معنويا عاملا
في الاسم او عاملا في الفعل ولذا حمله على الاعلى بتقدير مضاف
قيل هو الاصل ومقتضي بحذف المضاف لاشعار القرينة الحالية
به فان هذا الكلام ذكر في مقام التفسير وارادة له **ما اوجب كون**
آخر الكلمة اسما كانت كزيد في قام زيد او فعلا كيقعد في

أي يقتضيه عرو على وجه مخصوص من رفع او نصب او جر او جزم فالمبتدأ والخبر
والمضارع المرفوع أي فعامل المبتدأ وما ذكر معه على حذف المضاف
وفي النعت على رأي ذهب اليه الاخفش معنوي اما المبتدأ فلا
خلاف عند البصريين ان عامله الابتداء وفسر قوم بتجريده عن العوامل
اللفظية لاسناد الخبر اليه او لاسناده هو الى فاعله او النائب عنه
وقيل هو جعل الاسم في صدر الكلام لفظا او تقديرا للاسناد الخبر اليه
الى آخره وعليهما فالعامل معنوي واما الخبر فمذهب الزمخشري
وابن الحاجب وجماعة ان عامله ايضا الابتداء لانه اقتضى الجزئين
اقتضاء واحدا فيعمل فيهما واعترض بان اقوى العوامل وهو الفعل
لا يعمل رفعين بدون اتباع فالليس اقوى اولى بان لا يعمل ذلك
والصحيح ان عامل الخبر لفظي وانه المبتدأ وهو مذهب سيبويه
قال فاما الذي يبنى عليه شيء هو هو فان المبني عليه يرتفع به كما ارتفع
هو بالابتداء وذلك قولك عبد الله منطلق واما المضارع المرفوع
فرافعه عند البصريين وقوعه بحيث يصح وقوع الاسم كما في زيد
يضرب ورأيت رجلا يضرب ومررت برجل يضرب لانه يكون حينئذ
كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وعند الفراء واكثر
الكوفيين تجرده عن الناصب والجازم وعليهما فالعامل معنوي وذهب
الكسائي الى ان عامله لفظي وهو حروف المضارعة لانها لما دخلت
في اول الكلمة حدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع . اما الماضي او المصدر
ولم يكن هذا الرفع بل حدث عند حدوث الحرف فاحالته الحمل على هذا
اللفظي الظاهر اولى من احالته على المعنوي الخفي وانما عز لها
عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة واما النعت
فعامله عند الاخفش معنوي وهو كونه تابعا وكذا عطف البيان
والتاكيد عنده والمختار وفاقا لسيبويه انه عامل المتبوع
قال الرضي لان المنسوب الى المتبوع في قصد المتكلم منسوب

أي والعامل في المضارع

نحو ...

اليه

اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوبا
الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني
العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم المتبوع
معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كفرد منسوب اليه وكان الثاني
هو الاول في المعنى كان الاولى انسحاب عمل العامل عليهما معا تطبيقا
للفظ بالمعنى وقد ظهر انه لا وجه لما فعله المؤلف من تخصيص النعت
بالذكر وايضا فانظر لم غير اسلوب العبارة حيث قال وفي النعت
ولم يقل والنعت ولعله فعل ذلك للاشعار برجوع قوله على رأي
الى الاخير اذ لو نسق الكل على نمط واحد لتوهم ان القيد راجع الى
جميعها فان قلت لا ضرر في هذا التوهم لان الخلاف ماثور في الكل
كما مر قلت كانه قصد التنوين رأي للتحقير فاشار به الى
ضعف هذا القول جدا وليس الثواني كذلك فتامل والعامل
اعنيه فما عداه اي فيما عدا المذكور من الامور الاربعة لفظي وهو اي
العامل اعنيه عاملا في الاسم لا في الفعل اذ التقدير وهو مستتر
عاملا في الاسم فحذفت الحال وعاملها المضاف فان قلت
لم لا تعلق الظرف بالضمير لكونه هنا عائدا على العامل كما اجاز قوم
عمل الضمير العائد الى المصدر في نحو مروري بزيد حسن وهو بعمرو
قبيح قلت يحتاج الى نقل وقد قال ابن هشام في حواشيه على
التسهيل لا اعلم احدا اجاز اعمال اسم الفاعل مضمرا ما يقوم اي
يوجد ويحصل الفاعلية وهي كون الاسم عمدة والمفعولية وهي كون
الاسم فضلة والاضافة وهي كون الكلمة مضافا اليها المقتضيات
للرفع والنصب والجر صفة التناس تلك المقتضيات لو لم يوت
فيها بهذه العلامات كما في المثال المشهور وذلك انك لو قلت
ما احسن زيد بالسكون فيهما احتمل ان يكون الغرض التعجب فيكون
احسن فعلا مقتضيا لمفعولية زيد وان يكون الغرض نفي ه

عمل الضمير العائد
الى المصدر

الاحسان فيكون احسن فعلا مقتضيا لفاعلية زيد وان يكون
الغرض الاستفهام عن احسنيه بعض اجزا زيد فيكون احسن اسم
تفضيل مقتضيا لكون زيد مضافا اليه ولا شك ان الرفع والنصب
والجر تميز هذه المعاني في مثل هذه الصورة وتفصل بعضها عن
بعض وانما اقتضاها الفاعلية والمفعولية والاضافة من حيث
المحافظة على حصول افهامها من غير لبس فما يكون فيه هذه العلا
مما لا يقع فيه لبس محمول على ما يقع فيه ذلك طردا للباب وتلك اي
وهذه الامور الغريبة التي هي الرفع والنصب والجر علامات اي
علامات لتلك الامور السابقة عليها وهي الفاعلية والمفعولية
والاضافة وتسمى هي اي الامور الثلاثة الرفع والنصب والجر
اعرابا فيكون الاعراب لفظيا وهو الصحيح وبعضهم يرى انه معنوي
وهو اي الاعراب يكون ابدا اما بلفظ لفظا دائما او تقدير تقديرا
دائما او بلفظ لفظا في بعض الحالات وتقدر تقديرا في بعضها
وخبر المبتدا قوله بحركة او حرف وما بينهما معترض لبيان الاحوال
فهذا المذكور اقسام ستة حاصلة من ضرب اثنين وهما الحركة
والحرف في الحالات الثلاث وهي حالة اللفظ فقط وحالة
التقدير فقط وحالة لهما معا القسم الاول وهو الاعراب في جميع
الحالات بالحركة لفظا في الاسم الصحيح الاخر كزيد وبكر وشبهه
كظبي ودلو يعرب بالثلاث اي بالحركات الثلاث وهي الضمة
والفتحة والكسرة في المنصرف المفرد كما مثلنا والمكسر عطفا على
المفرد لكون الانصراف معتبرا فيه اعتباره في المفرد نحو عبيد واماء
وهذا جار على الاصل من كل وجه لان اصل ما اعرب ان يعرب بالحركات
لخفتها فان اعرب بالحروف فلعلة واصل ما اعرب بالحركات ان يكون
رفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجره بالكسرة وانما كان كذلك لان
الرفع علم الفاعلية ولها قوة من حيث هي عمدة محتاج اليها فجعل

لها

لها الضمة لقوتها اذ تحصل بتحريك الشفتين معا والنصب
علم المفعولية ولها ضعف من حيث هي فضلة لا يحتاج اليها الكلام
في كونه كلاما فجعلت لها الفتحة لضعفها اذ تحصل بدون تحريك
الشفتين والجر علم الاضافة وهي متوسطة لترددها بين العمدة
والفضلة فان المضاف اليه تارة يكمل عمدة نحو جاء غلام زيد
واخرى يكمل فضلة نحو رأيت غلام زيد فجعلت له الكسرة لتوسطها
بين الضمة والفتحة اذ تحصل بتحريك الشفة السفلى فان تخلف
هذا الاصل فلعلة واصل ما اعرب بالحروف ان يرفع بالواو وينصب
بالالف ويجر بالياء والمناسبة ظاهرة فان تخلف ذلك فلعلة وبالتنوين
اي وبالحركتين المعهودتين في هذا المقام عند القوم في غير
المنصرف وهما الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فتخلف عن الاصل
في حالة الجر حملا على مشابهه وهو الفعل كما سياتي فان الجر
لا يدخله وفي جمع المؤنث السالم وما حمل عليه وهو اولات واثنتان
وهما الضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا فتخالف عن الاصل في
حالة النصب اجراء له مجرى اصله وهو جمع المذكر السالم على ما
سنذكره والثاني من الاقسام وهو الاعراب في جميع الحالات بالحركة
تقديرا في الاسم المتعذر اي المتعذر اعرابه لفظا كعصا والمراد
به المقصور فان اخره الف وهي لا تقبل حركة فتعذر عليها وغلامي
وهو ما كان مضافا الى ياء المتكلم في القول الاصح وهذا القيد
راجع الى الاخير لان المقصور عري عن الخلاف واما المضاف الى
الياء المتكلم فالصحيح ان اعرابه بالحركات المقدرة في جميع الحالات
لان ما قبل الياء مشتغل بحركة لازمة وهي الكسرة لمناسبة الياء
فلا تحتمل اشتغاله مع ذلك بضم ولا فتح ولا كسر ضرورة ان الحرف
الواحد لا يشتغل بحركتين مثلا لغيتين ولا مثلتين وثم
قول اخر وهو ان يكون اعرابه تقديرا في حالة الرفع والنصب

يكون صح

ولفظيا في حالة الجر وسيأتي قريبا والمحكي بالجر عطفا على عصا او
غلامي اي وكالمحكي جملة كان نحو تأبط شرا علم شخص او مفردا
نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد في استعلام من قال جاء زيد ورأيت
زيدا او مررت بزيد لان الآخر مشتغل بحركة الحكاية فاستحال
اشتغاله بحركة اخرى يلفظ بها ومنه اي من المحكي جملة غير علما
على وجه فان فيه وجهين احدهما اجراؤه على ما كان عليه قبل
التسمية به فيكون اعرابه تقديريا في الحالات كلها وهذا
هو الوجه الذي اراده هنا والآخر ان يعرب غير منصرف فتضم الرا
رفعا وتفتح نصبا وجرا قلت ولنا في ذي الاسناد نحو برق
نحره وجه آخر غير الحكاية وهو اضافة الصدر الى العجز فنقول
جاء برق نحره بضم القاف مثلا وكسر الراء واجاز بعضهم في نحو قمت
علما الاعراب فنقول جاء قمت ورأيت قمتا ومررت بقمت بالتنوين
في الجميع مع الاتيان بحركات الاعراب والثالث من الاقسام وهو الاعراب
بالحركة في بعض الحالات لفظا وفي بعضها تقديرا كغلامي على رأي
ذهب اليه ابن مالك فانه يرى انه في حالة الرفع والنصب معرب
بالحركة تقديرا لما تقدم من وجوب اشتغال ما قبل الياء بالكسرة
وكل من الضمة والفتحة ينافيها واما في حالة الجر فالكسرة الظاهرة
موفية بحصول الغرض من الاعراب والمناسبة فلا نعدل الى التقدير
لعدم الاحتياج اليه وقد علمنا ان الكسرة محكوم بثبوتها قبل
التركيب المقتضي للاعراب فلا يتم هذا مع انه يلزمه ان يقول
في مسلمي في حالة النصب والجر انه معرب بالكسرة لفظا لا تقديرا
فتعين ما ذكره ولم يقل به احد وقاض معطوف على غلامي وهو
مثال آخر لهذا القسم فان اعرابه بالحركة تقديري في حالة الرفع والجر
استثقالا للضمة والكسرة على الياء المكسور ما قبلها ولفظي
في حالة النصب لخفة الفتحة على الياء نحو رأيت قاضيا والرابع

من

من الاقسام وهو الاعراب بالحرف لفظا في جميع الحالات في الاسما
المعربة بالحروف كالاسماء الستة والمثنى والمجموع على حده
وسيأتي تفصيلها واحترز بقوله فيما لم يحذف فيه الحروف
لالتقاء ساكن عن نحو جاءني ابو الحسن وصالحوا القوم وصالحا
البلد وبقوله ولم تغير تلك الحروف فيه لاعلال عن نحو مسلمي
وسيأتي والخامس من الاقسام وهو الاعراب بالحرف تقديرا في
كل حال فيما حذفت الحروف له اي لاجل التقاء ساكن في جميع الاحوال
نحو جاءني ابو الحسن ورأيت ابا الحسن ومررت بابي الحسن فان الحرف
الذي به الاعراب قد سقط لالتقاء الساكنين في الصور كلها
فيكون الاعراب تقديريا لا لفظيا ضرورة ان ما به الاعراب معدوم
غير ملفوظ وكذا جاءني صالحوا القوم ورأيت صالحي القوم ومررت
بصالحي القوم وفي المحكي في غير الاستفهام من المفرد اي مما ليس
بجملة نحو دعني من تمرتان فيمن يحكي اي في قول من جوز حكايته
وهو عندهم شاذ وقد عرفت ان هذا القسم مفروض فيما اذا كان
التقدير في جميع الحالات والمثال الذي اورده مقصور على حالة
المسموعة وهي حالة الجر وليس لنا تعديتها الى غيرها لما انه شاذ
لا مرية والسادس من الاقسام وهو الاعراب بالحرف لفظا في بعض
الصور وتقديرا في بعضها فيما حذفت فيه الحروف او غيرت في بعضها
اي في بعض الحالات كما في جمع المذكر السالم مضافا الى ياء المتكلم
فان اعرابه لفظي في النصب والجر نحو رأيت مسلمي ومررت بمسلمي لان
الياء التي بها اعرابه في هاتين الحالتين ثابتة لفظا وادغامها
فيما بعدها لا يخرجها عن ذلك واما في الرفع فاعرابه تقديري
نحو هؤلاء مسلمي لان اصله مسلموي فاجتمعت الواو والياء وسبقت
احداهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغامها في الياء والعلة
يخرج الحرف عن حقيقته فيكون اعرابه في هذه الحالة بالواو

تقديرا ولا يجوز الحكم بان هذه اليا المنقلبة عن الواو علامة الرفع
كما كانت علامة الجمع لان كون الواو علامة من حيث هي هي وهو الجمع صح
باق وعلامة الرفع من حيث خصوصية الواو وهو زايل كذا قيل
وجميع الاسما **المعربة** اي بالحروف **بها ابوك واخواتها** اي اخوات
هذه الكلمة وهي اخوك وحموك وهنوك وفوك وذو مال اعني
هذه الاسما كلها اباك واخواتها **مكبرة** فانها عند التصغير تعرب
بالحركات **ومضافة** الى غير يا المتكلم **لا الى اليا** فانها اذا لم يكن
مضافة تعرب بالحركات نحو هذا اب واخ وحم وهن وفم ورايت ابا
واخا وحما وهنا وفما ومررت باب واخ وحم وهن وفم وهذا القيد
انما تظهر فايدته في غير ذو واما ذو فانها ملازمة للاضافة الى
غير يا المتكلم ولو كانت مضافة الى يا المتكلم لكان اعرابها بالحركات
تقديرا كما في غلامي ولم يصرح المولف باشتراط كون هذه الاسما
الستة غير مثناة ولا مجموعة اكتفا بقوله ابوك واخواتها ولا
يقال لم يكتف بذلك عن قيد كونها مكبرة لانا نقول لفظ ابوك
مثلا قد يتوهم انه اريد من حيث كونه مفردا ايضا فلا ينافي ذلك
كونه مصغرا فذكر قيد التكبير لاخراج المصغر بخلاف كونه مثنى
او مجموعا فلا يتاتى فيه هذا الوهم فتركه وانما اعربت هذه الاسما
الستة حتى تحقق القيود المذكورة فيها بالحروف وعدل عن الحركات
لانها كثيرة الاستعمال واواخرها حروف تقبل ان تكون اعرابا
فقصد التخفيف بان جعلت تلك الحروف نفس الاعراب وتركت
الحركات لانها لو ادخلت مع وجود الحروف ازداد اللفظ فحصل الثقل
والمثنى نحو الزيدين وما الحق به نحو العمرين في ابي بكر وعمر او العمرين
في الشمس والقمر فان مثل هذا ليس بمثنى حقيقة **واثنان** وانما ذكره
لعدم صدق المثنى عليه وكذا مونثه نحو اثنتان وثنتان **وكلا**
مضافا الى مضمر وكذا المونث نحو كلتا كلاهما اما لو اضيفا الى

ظاهر

ظاهر لكان اعرابهما بالحركات المقدرة وذلك ان لما خطتا عن الافراد
بحسب اللفظ وحطا عن التثنية بحسب المعنى فاجريا في اعرابهما
مجرى المفرد تارة ومجرى المثنى اخرى وخص اجراوهما مجرى المثنى
بحالة الاضافة الى المضمر لان الاعراب بالحروف فرع عن الاعراب
بالحركات والاضافة الى المضمر فرع عن الاضافة الى الظاهر لان
الظاهر اصل المضمر فجعل الاصل مع الاصل والفرع مع الفرع تحصيلا
لكمال المناسبة **والجمع على حد التثنية** وهو جمع المذكر السالم
وانما قيل فيه على حد التثنية لانه اعرب كالمثنى بحرفين وسلم
فيه بنا الواحد وختم بنون تحذف للاضافة **واولو وعشرون واخواتها**
اي واخوات هذه الكلمة من الثلاثين والتسعين وما بينهما **في**
الاستعمال **الاشهر** وذا قيد في جميع ما تقدم فان منهم من يلزم الاب
واخواته الالف مطلقا نحو جا اباك واخاك مثلا وكذا منهم من يلزم
المثنى الالف دايما نحو ضربت الزيدان ومررت بالزيدان ويلزم
جمع المذكر وكل ما حمل عليه اليا ويعربه بالحركات وهي على النون
وخرج عليه قوله لا تزالون ضنا دينين التماني وقوله وقد جاوزت
حد الاربعين واعلم انه يجب اخراج المومن تعلق القيد المذكور
بها فليس فيها الا استعمال واحد وهو اعرابها بالواو رفعا وبالياء
نصبا وجرا وليس لها استعمال اخر غير اشهر يخرج به عن ذلك حتى
يتعلق ذلك القيد بها وانما ذكرها وذكر عشرين واخواتها
لانها ملحقة بهذا الجمع وليست منه حقيقة قال الرضي وليس اثنان
بحد المثنى بانه اسم دال على مفردين في آخره الف ونون او يا ونون
مزيدتان فيدخل فيه اثنان ونحوه وبحد جمع المذكر السالم بانه
اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او يا ونون مزيدتان
فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته وانما اعرب المثنى وجمع المذكر
السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في آخرهما

ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثمّ اعرب المكسر وجمع المؤنث
السالم بالحركات وانما اعربا هذا الاعراب المعيّن اي بالالف في المثنى
والواو في الجمع فجعل فيهما ما صلح لان رفعا والياء فيهما جرا ونصبا
لان الالف كان قد جعلت قبل الاعراب في المثنى علامة التثنية والواو
في الجمع فجعل فيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع
لانه علامة العمدة فجعلوا الف المثنى وواو الجمع علامة للرفع
فيهما ولم يبق الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع والجر اولى بها
وحمل عليه النصب لكونهما علامتي الفضلات **غير المنصرف** وهذا
من اصناف الاسم ايضا **ما** اي اسم **منع التنوين** اصلا بالاتفاق
والمراد به التنوين الذي دخل الاسم ليخرج تنوين الترنم والغالي
الدال على تمكين او تنكير لما فانهما له اما الاول فلدلالته على
الانصراف واما الثاني فلاختصاصه بالمبني وغير المنصرف معرب
وهذا بخلاف تنوين العوض والمقابلة فانهما يجامعانه لعدم
المنافاة نحو جوار عند كل من قال بانه غير منصرف ومسلمات مسمى به
عند قوم **و** منع **الجر ايضا** لمنع التنوين عند جماعة **او اصلا** عند
اخرين بنا على ان غير المنصرف شابه الفعل فمنع ما لا يدخل الفعل
وهو الكسر والتنوين فيكون حذفهما معا هو منع الصرف عند
الاولين ان منع الصرف هو حذف التنوين فقط واما الجر فانه
حذف بطريق التبعية نعم ضرورة الاسم غير منصرف وايدوه
بانه لما لم يكن مع اللام والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف
لم يحذف الكسر نحو وانتم عاكفون في المساجد فظهر ان سقوطه
لتبعية التنوين لا بالاصالة وايضا فان الكسر يعود في الضرورة
مع التنوين كقوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة • فقالت
لك الويلات انك مرجلي • مع انه لا حاجة تدعو الى اعادة
الكسر لاستقامة الوزن بالتنوين وحده فلو كان الكسر

كالتنوين لم يعد بلا ضرورة فدل ذلك على عوده بطريق التبعية
للعلتين الفرعيتين كما ستعرفه وهذا يتعلق بمنع وتسميته
كل منهما علة لتضمنها ان لها مدخلا في العلية فيه تجوز والا
فمجموعهما هو العلة او لعلة **واحدة منزلتهما** اي بمنزلة العلتين
كالجمع الذي على صيغة مفاعل او مفاعيل كمساجد ومصابيح
والفي التانيث المقصورة كحبلى والممدودة كحمرا وانما اعتبر فيها
ذلك ليحصل كمال الشبه بين غير المنصرف والفعل فيحمل عليه
في الحكم وذلك لان الفعل فرع عن الاسم من جهتين احدهما ترجع
الى اللفظ وهو اشتقاقه من المصدر والاخرى ترجع الى المعنى
وهو احتياجه الى الفاعل الذي ينسب اليه والفاعل لا يكون
الا اسما فالاسم من هذا الوجه ايضا اصل للفعل لاحتياجه
اليه فاذن لا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل عليه في الحكم الا
اذا كانت فيه الفرعية من جهتي اللفظ والمعنى كما في الفعل
وبيانه ان العلل التسع منها ما هو لفظي وهو العدل والتانيث
بالالف او تا والمعنوي ترجع الى الذي التا لتقديرها في الثلاثي
ووجود ما يقوم مقامها في الزائد على الثلاثة والعجمة والجمع
والتركيب والالف والنون المزيدتان ووزن الفعل ومنها
ما هو معنوي وهو الوصف والعلمية ولا يخفى ان العدل والالف
والنون ووزن الفعل اما مع الوصف كثلاث وسكران وابيض
او مع العلمية كعمر وعمران واحمد والبواقي الا الجمع والتانيث
بالالف لا بد فيها من العلمية كطلحة وزينب وابراهيم وبعلبك فعلم
ان كل غير منصرف مما ذكرناه لا بد فيه من امرين فرعيين لفظي
ومعنوي **فان قلت** فما تصنع بالجمع والفي التانيث
قلت اما الجمع فكانهم جعلوا كونه جمعا اي دلالته على الكثرة
من اثنين بمنزلة علة وكونه على صيغة لا نظير لها في الآحاد

بمنزلة علة اخرى وللاولى تعلق بالمعنى والثانية مرجعها الى اللفظ
واما الفا التانيث فهما لازمان لما هما فيه غير منفكان عنه فهناك
امران احدهما لفظي وهو نفس الالف والاخر معنوي وهو عدم انفكاكهما
وفيه نظر واما كون هذه العلل فرعية فان العدل فرع ابقاء الاسم
على حاله والوصف فرع الموصوف اذ لا يعقل وصف الا بتقدم موصوف
والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير والعجمة في كلام
العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه ما هو من لسان
اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون فرع
المزيد عليه اذ لا يعقل زيادة الا بمزيد عليه ووزن الفعل في الاسم
فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه وزن غيره وهي اي
العلل تسع في الاعرف وصاحب اللباب زاد عاشرة وهي الف
الالحاق وغيره زاد حادية عشر وهي مراعاة الاصل في نحو احمر
العلم بعد التنكير عدل اي منها عدل فالجملة صفة تسع او عدل
وما بعده بدل تفصيل عن اصل يتعلق بعدل باعتبار ملاحظة
المعنى المصدري يقال عدل عن كذا عدلا اي خرج عنه والمراد
ان العدل خروج الاسم عن صيغته من اصل بلا اعلال ليخرج مثل
مقام ومقول فانهما خرجا بالاعلال عن الصيغة الاصلية وهي
مقوم ومقوول وترد عليه نحو فخذ وعنق باسكان العين فيهما
لانه اخراج عن الصيغة الاصلية وهي فخذ بكسر العين وعنق
بضمها بلا اعلال ولو قال بلا تخفيف كما فعل الرضي لشمل الكل
وبلا ترخيم ليخرج نحو يا حار في يا حارث وبلا قلب اي تقديم
وتاخير لبعض الاصول كما في آرام جمع رئم والاصل ان يقال ارءام
براء ساكنة تلي همزة افعال فقلبت العين الى موضع الفا
وبلا تغير المعنى ليخرج نحو رجيل فان فيه اخراجا للاسم عن
صيغته الاصلية وهي صيغة رجل الحكمي لكن مع تغيير المعنى

بالتصغير بحقق العدل تحقيقا اذ حكم به لغير المنع اي ان حكم به لدليل
يدل عليه غير كون الاسم ممنوعا من الصرف بحيث لو وجدناه منصرفا فا
لكان لنا سبيل الى معرفة انه معدول وهذا احتراز عن التقديري
ولغير التبعية احتراز عن نحو قطام فانه حكم بعدله تبعا لحضار
طردا للباب كما ستعرفه كاحاد وموحد الى رباع ومربع فيقال احاد
وموحد وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع فقط هذا
هو الصحيح وقد نص البخاري عليه في الجامع الصحيح في كتاب
التفسير او الى عشار ومعشر وهذا قول ذهب اليه الكوفيون
وبعضهم جوز فيه الى المآت بالسماع وصرح بعضهم بان المستند فيه
القياس ووجه كون هذه الامثلة مما فيه العدل المحقق ان معنى
ثلاث ومثلث مثلا في قولك جاء القوم ثلاث وذهبوا مثلث
جاءوا ثلاثة ثلاثة وذهبوا ثلاثة ثلاثة لان الاصل في اسماء
العدد الالفاظ المشهورة وهي واحد اثنان ثلاثة الى اخرها
وكان قياس ذلك ان يقال ثلاثة ثلاثة فلما غير الى الصيغة كان
عدلا محققا وعند سيبويه ان المانع للصرف في هذه الامثلة هو
العدل والوصف الاصلي لان هذا التركيب المعدول لم يوضع الا مع
اعتبار معنى الوصف فيه بخلاف اربع في نحو مررت بنسوة اربع فان
وصفيته عارضية وعند ابن السراج ان مانع الصرف في ذلك
عدلان لفظي ومعنوي لان مثنى مثلا معدول عن لفظ اثنين
ومعناه اعني الاثنين مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين والى
هذا يعود ما ذكره صاحب الكشاف وههنا سؤال يلهج به
الطلبة كثيرا وهو ان قولنا جاء القوم احاد اذا كان اصله جاء
القوم واحدا واحدا اشكل من وجهين الاول ان اسم العدد
هنا حال مفردة فلا بد من صحة حملها على ذي الحال لانها خبر عنه
في المعنى وذلك غير متات اذ لا يصح الاخبار بالواحد عن القوم وكذا

نحو جاء القوم اثنين اثنين الثاني ان الحال انما هو مجموع اللفظين
لا واحد منهما والذي ينتصب على الحالية هو الحال لا جزؤه فكيف
انتصب كل منهما وهو جزؤه وهذا يجري ايضا في قولك جاء القوم
ثلاثة ثلاثة وامثاله والجواب ان الاسناد في جاء القوم وان
كان في الظاهر الى مجموعهم ففي المعنى انما هو الى كل قسم من اقسامهم
اذ هذا الكلام مستعمل في مقام التقسيم وحصر الاقسام فيما دل
عليه لفظ العدد والمعنى جاء كل قسم من اقسام القوم واحدا واحدا
او اثنين اثنين او ثلاثة ثلاثة وهكذا فالحمل على جزء التقدير
صحيح والحال انما هو اللفظ السابق فقط والثاني تاكيد له
لكن التزم ذكره لان التكرير علامة على ارادة التقسيم وليس
من لوازم التاكيد جواز اسقاطه فقد قال سيبويه في الكتاب رب
تاكيد ملازم حتى يصير كانه من الكلمة ومثله بما الزائدة للتاكيد
في ولاسيما زيد بخفض زيد وطاح الاشكال بوجهيه والله اعلم
بالصواب **وكأخر** جمع الاخرى التي هي مؤنث آخر بفتح الخاء واما
اخرى التي بمعنى آخرة نحو وقالت اولاهم لاخراهم فانها تجمع على اخر
مصروفا نص عليه ابن مالك وغيره يقول مررت باول وآخر بالصرف
لان مذكرها آخر بالكسر بدليل وان عليه النشاة الاخرى ثم الله
ينشئ النشاة الآخرة وليست من باب التفضيل فالعدل منتف
قطعا واما ما اشار المؤلف رحمه الله الى تحقيق العدل فيه بقوله
فانه معدول عن آخر من او الآخر وذلك ان اخر جمع اخرى واخرى
تانيث آخر كاكبر وآخر افعل التفضيل وقياسه اذا قطع عن
الاضافة ان يكون بمن او باللام فاذن يكون اخر الذي هو جمع
اخرى المذكورة معدولا عن آخر من او عن الآخر فهذا عدل محقق
لا مراء واقول كذا قرروه وفيه نظر وذلك ان قولهم آخر من
باب افعل التفضيل اما ان يريدوا انه كذلك في الحال او في

الاصل الاول ممنوع والثاني مسلم ولا يفيد بيانه انك اذا قلت
مررت بزيد ورجل آخر لا يكون من باب التفضيل الا اذا اردت
ورجل اشد تاخرا من زيد في معنى من المعاني وليس كذلك وانما
المراد ورجل مغاير دون اعتبار التاخر في شيء البتة فدلالته
على معنى التفضيل قد انتفت وصارت لا تخطر ببال بل وذهب ماخذ
الاشتقاق الذي يتشارك فيه المفضل والمفضل عليه وهو التاخر
وصار اللفظ بمعنى آخر ليس دالا على التفضيل ولا على الوصف المشترك
اصلا ورأسا فكيف يثبت حكم التفضيل لما انتفى عنه معناه واستعمل
لمعنى اجنبي عنه فان قلت العارض خروج اسم التفضيل عن معناه — مطرح اسم التفضيل
لا يوجب الغاء حكمه الا ترى انه اذا استعمل عاريا عن الاضافة ومن كان
مجردا عن معنى التفضيل لم يخرج في الغالب عن الحكم المستحق له حالة
بقائه على معناه من لزوم الافراد والتذكير نحو اصحاب الجنة يومئذ
خير مستقرا ونحن اعلم بما يقولون فلم لا يكون ما نحن فيه كذلك قلت
الفرق لايح لان ما نحن فيه خرج عن معنى التفضيل ولم يوجد فيه
ماخذ الاشتقاق الاصلي البتة بخلاف ما اوردته فان المعنى المشتق
منه وهو الحدث الذي يكون فيه الاشتراك ثم اسم التفضيل في الثاني — عند اعتبار التفضيل موجود قبلا ولا يلزم من اجرائه
اجراؤه في الاول واذا كان كذلك فالاقرب ان يقال ان هذا من
باب العدل التقديري فان اخر لما وجد ممنوعا من الصرف وليس فيه
ما هو محقق من الاسباب الا الوصف الذي هو بمعنى المغايرة وامكن
تقدير العدل فيه نظرا الى انه كان في الاصل افعل تفضيل قدروه
حفظا للقاعدة والا فلو وجد مصروفا لم يكن لنا سبيل الى معرفة
العدل فيه بهذه الطريق التي ذكروها والله اعلم **وجمع فانه معدول
عن جماعى** عند ابي علي الفارسي استنادا الى ان جمعا اسم لا صفة
فقياسه ان يجمع في التكسير على فعالى كصحارى فلما قيل فيه
جمع كان معدولا عن جماعى **او جمع** بضم الجيم وسكون الميم من قبيل

فعلا افعل لثبوت جمعا واجمع في المفرد وقياس جمع مثل ذلك فعل كحمرا
وحمر **والرأي الاول في الكل** اي في باب العدد واخر وجمع **اصح من**
الرأي الاخير اما من زعم انه يقال فعال ومفعل اي عشار ومعشر
ولم نقف به عند رباع ومربع فقد علمت ان هذا امر مدركه السماع
ولا يعتبر القياس فيه واما ان اخر معدول عن آخر من وهو رأي ابن
جني رحمه الله فلما فيه من موافقة المعدول للمعدول عنه في التنكير
ولو كان معدولا عن ذي الاداة لم يقع صفة للنكرة واللازم باطل
بدليل فعدة من ايام اخر واجيب بانه معدول عن ذي اللام لفظا
ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير قال الرضي رحمه الله
ومن اين له انه لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا
قلت لو كان كذلك لبطل تعريف العدل الذي ذكره وهو
كتعريف المولف فتامله واما من زعم ان جمع معدول عن جماعي فقد
عرفت وجهه وقول الاخرين ان قياسه فعل كحمر رده ابو علي بانه
ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل هو قياس فعلاء مونث
افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعين لا جمع فجمعاء
بمنزلة فعلاء اسما فقياسه كما مر جماعي كما مر **والسبب الاخر في جمع**
التوكيد على رأي والتعريف يحتمل ان يراد به علمية الجنس كانه اسامة
او التعريف الوضعي كالاعلام وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف
والوصف الاصلي تقديرا في رأي يجوزه ابن الحاجب فقال
هذه الالفاظ يعني اجمع جمعا ونحوهما من الفاظ التوكيد صفات
في اصلها وكانت كاسود وادهم باعتبار الصفة الاصلية الا ان
هذا ليس بمحقق اذ لا يقال مررت برجل اجمع ولا بامرأة جمعا وانما
هو امر يقدر اغتفر للضرورة وقال الرضي اجمع في الاصل افعل
التفضيل بشهادة اجمعون وجمع ذكا لا معنى قولنا قرأت الكتاب
اجمع انه اتم جمعا في قرائتي من كل شيء فهو تفضيل لقولهم جمع كاحمد

لا على الآخر

واشتهر

واشتهر في المحمود والمشهور يريد ان المقصود انه اتم مجموعية في قرائتي
ثم جعل بمعنى جميعه والمحى عنه معنى افعل التفضيل معنى فيكون هذا
اذن مما غلبت فيه الاسمية كاسود وارقم واعتبرنا الصفة الاصلية
وهذا يخالف لكلام ابن الحاجب فانه ادعى صفة اصلية بحسب التقدير
وهذا ادعاها بحسب التحقيق **وكامس** المراد به اليوم الذي قبل
يومك الذي انت فيه **فيمن** اي في رأي من **منعه** من الصرف **مطلقا**
اي في حالات الثلاث وهم بعض بني تميم وعلى ذلك قول الشاعر
لقد رأيت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا السعالي اخبث
الغيلان الواحدة السعلاة وكذلك السعلى مدا وقصرا **ومنعه**
رفعا اي في حالة كونه ذا رفع او رفعا بمعنى مرفوع وهو لا المعربون
له في حالة الرفع هم جمهور التميميين كقوله اعتصم بالرجا ان عن
باس وتناس الذي تضمن امس • وعلى الرأيين فهو في حالة منعه
معدول عن الامس كما مر في سحر خذوا لفذة بالفذة فراجعه **او**
تقديرا في بعض الحواشي هذا معطوف على قوله تحقيقا وقد
اسلفنا ان ذلك مقدر بقولنا يحقق تحقيقا ومع هذا لا يصح
العطف المذكور وانما يكون الاصل هنا او يقدر تقديرا وهذه
الجملة معطوفة على تلك نعم يصح ان جعلنا التقدير هنا كبعض
تحقيقا اي يعتبر لدخول العدل حالة كونه ذا تحقيق ان حكم بكذا
او تقديرا **ان حكم به** اي بالعدل **للمنع** اي لمنع الصرف ومعنى هذا
الكلام ان العدل اذا كان محكوما به لا لقياس يرشد اليه في الكلمة
باعتبار نفسها بل حكم به لاجل منع الصرف ولو كان ذلك اللفظ
منصرفا لم يحكم بعدله فذلك هو العدل التقديري **كعمر** فانهم قدروه
معدولا عن عامر لا لقياس دل على ذلك بل رأوه ممنوعا من الصرف
وليس فيه بحسب الظاهر الا سبب واحد وهو العلمية ولا تستقل
بالمنع اجماعا فاحتيج الى سبب اخر ولم يمكنهم غير العدل فقدروه

تقديرهم

كيلا تنخرم القاعدة المعلومة بالاستقراء من كلامهم قال صدر الافاضل في شرح الانموذج انهم عدلوا عن عامر الى عمر لضرب من المبالغة والاصل فيه باب النداء مثل يا فسق فانه ابلغ من يا فاسق ولذا الذي ذكرناه من ان العدل التقديري انما يحكم به لاجل وجود منع الصرف لم يقل به اي بالعدل في لبد اسم آخر نسور لقمان بن عاد وكان قومه قد سيروه الى الحرم ليستسقي لهم فلما هلك عاد خير لقمان بين ان يعيش عمر سبع بقرات سمر من اظب عفر في جبل وعر لا يمسها القطر او عمر سبعة انسر كلما هلك نسر خلفه آخر فاختار النسور فكان ياخذ الفرخ حين خروجه من البيضة فيربيه فيعيش مائتين سنة هكذا حتى هلك منها ستة فسمى السابع لبدا فلما كبر وعجز عن الطيران كان لقمان يقول له انهض لبد فلما هلك لبد هلك لقمان وقد اكثر الشعراء من ذكر لبد في اشعارهم وانما لم يحكموا بالعدل فيه لانه سمع مصروفا فلم تكن ثمة ضرورة تدعوا الى التقدير وان ارتجل علم مثاله على صيغة فعل بضم الفا وفتح العين وفي بعض الحواشي تمثيل ذلك بادد وليس بصحيح لان ادد منصرف لزوما بحسب السماع فليس من محل القولين في شيء قال سيبويه العرب تصرف ادد وهو اسم يقال معد ابن عدنان بن ادد وانما مثال المسئلة ان يخترع متكلم لفظا للعلمية على هذه الصيغة ليس موجودا في كلام العرب ولا يتحصر مثل هذا اوله ثم وقفه اي في مثال عمر ولبد منع ولا صرف وصورته ان يتحقق في لفظ على هذا المثال انه موضوع للعرب ولكن لم يثبت كيفية استعمالهم له قيل يمنع مثل هذا من الصرف لكثرة نظائره الحاقا للفرد بالاعم الاغلب وقيل لا يمنع من الصرف لتوقفه اي لتوقف المنع على النقل والفرض عدمه وابن الحاجب رحمه الله يبعد ان ذكر صورة المسئلة في شرح المفصل وحكى القول الاول

قال

قال وقيل الاولى صرفه لانه القياس وتقدير العدل على خلاف القياس ثم قال في كلام سيبويه ما يدل على انه ان كان مشتقا من فعل منع والا فلا او التبعية عطف على المنع اي ان العدل التقديري ما حكم به لمنع الصرف او لتبعيته كقطام في اكثر بني تميم وهي مثل قطام ما هو على وزن فعال بفتح الفاء من اعلام الاعيان المؤنثة وليس مختتما براء ومذهب الحجازيين بناء الباب كله اي ختم براء كحضار او لم يختم كقطام لمشابهتها بنزال وزنا وعدلا ومعدولا وبنو تميم طائفتان اتفقوا على انه غير منصرف من ذوات الراء كان او لا واكثرهم على التفصيل بين ما اخره راء فيوافقون الحجازيين في بنائه على الكسر لشبهه بنزال في الوزن والعدل المقدر وانما قدروا العدل تحصيلا للكسر اللازم بسبب البناء اذ كسر الراء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وبين ما ليس اخره راء كقطام فيعربونه غير منصرف وحكم بعض النحاة كما فعل المؤلف بانهم يقدرون العدل فيه تبعا لحضار وان لم يوجد فيه ذلك الغرض الموجب لتقدير العدل طردا للباب والحق ان هذا غير سديد بل يحكم بان مثل قطام عند هؤلاء ممنوع للتانيث والعلمية ولا يقدر العدل لانه تقدير ما لا حاجة اليه ووصف هذا عطف على قوله او لا عدل متاصل ونعني بالوصف ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود من ذكره ونعني بالمتاصل ان يكون كذلك في اصل الوضع لا ان يحصل له ذلك بحسب العروض واذا وجدناه اصله بحسب الوضع فلا تضره الغلبة اي غلبة استعماله استعمال الاسماء في عدم احتياجها الى الموصوف بذكر معها فصرف اربع في مثل قولك جاء نسوة اربع بسبب ان وصفية هذا الاسم عارضة في هذا التركيب لا متاصلة وذلك لانه من اسماء الاعداد وهي لغير الصفة في الاصل ومنع اسود اسما

للحبشة السودا فان الاسود في اصل الوضع يطلق على كل ما فيه
سواد ولكنه كثر استعماله في الحبشة السودا حتى لم يحتاج في استعماله
الى قرينة من الموصوف او غيره بخلاف سائر السود فانه يحتاج في
استعماله في كل منها الى قرينة نحو رجل اسود وعندي اسود من الرجال
وضعف منع اجدل للصقر كما في قول الشاعر •
كان العقيليين يوم لقيتهم • فراخ القطا لاقين اجدل بازيا
لان الصفة فيه غير محققة وكانهم توهموا في الاصل للوصف
اي طائر ذو جدل اي شدة بجيم مفتوحة ودال مهملة ساكنة من قولهم
جدلت الحبل اجدله جدلا اي فتلته فتلا محكما وقالوا درع جدلاء
اي محكمة فكان هذا اسمه وفي كتاب س وقد جعله بعضهم صفة وذلك
لان الجدل شدة الخلق فصار اجدل عندهم بمنزلة شديد والمشهور
فيه الصرف لضعف هذا المذكور **وتانيث** عطف على العلة الاولى
او الثانية **شرط لذي تانيثه** الملفوظ بها **ومعنوية** وهي ما يكون
تا التانيث مقدرة معه سوا كان حقيقيا كهند ودعد او غير
حقيقي كحلب كهند ودعد او غير كحلب ومصر **العلمية** مفعول لشرط
وانما شرطت فيهما تحصيلا للزوم التانيث ليقوى على سببية المنع
اذ لو لم تكن العلمية لكان التانيث في معرض الزوال كقائمة وقائم
وجرح لامراة ورجل فيكون ضعيفا فلا يعتبر سببا **الا ما سكن وسطه**
من ثلاثي غير اعجمي لم ينقل من علم المذكور في اللغة **العليا** اي
الفصيحة لان سكون الوسط عند اجتماع هذه الامور يكون مقاوما
لاحد السببين فلا يقوى على المنع **فهند منصرف فيها** اي في
اللغة العليا وهذا مبني على راي الفارسي في المسئلة قال
وتبعه ابن جني منع الصرف مرجوح والافصح الصرف قال ابن هشام
الخضراوي لا اعلم احدا قاله قبل ابي علي وهو غلط جلي وسيبويه
والجمهور على ان الاجود المنع والزجاج يوجبه مطلقا والفرا

بشرط

بشرط ان يكون اسم بلد لانه لا يكثر بخلاف نحو هند **وزينب** لكونه
غير ثلاثي فينزل الحرف الرابع منزلة تا التانيث **وسقر** لكونه
متحرك الاوسط فيثقل اللفظ بتلك الحركة فيتقوى التانيث
المعنوي بالثقل اللفظي **وماه** وهو اسم بلد لكونه عجميا فيقوى
بعجمته التانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نايب
وزيد لامراة لانه حصل له بنقله من التذكير الى التانيث ثقل عادل
خفة اللفظ **ممتنع** من الصرف وذا خبر عن زينب او زيد وخبر
ما عداه محذوف او هو خبر عن الكل بتاويل المذكور او خبر محذوف
اي كلها ممتنع والجملة خبر عن الجمع ولم يحك المولف خلافا في منع
ما تحرك ثانيه كسقر وابن الانباري جعله ذا وجهين قال لان الثلاثي
كله خفيف فخفته نفت احد السببين فيجوز الصرف وكذا لم
يحك خلافا في منع مثل زيد علم امراة والخلاف فيه ثابت وان
كان الصفار جزم بعدم الخلاف وهو وهم اي مروي عمن خالف فيه
عيسى بن عمر وابو زيد ويونس وجرمي والمبرد فقالوا يجوز صرفه
ووجهه النظر الى اصله في الخفة ولا حجة لهم في اهبطوا مصرا
مع قال ادخلوا مصر لانا لا نسلم علمية المصر المنصرف ولكن لا نسلم سلمنا صح
انه مؤنث بل يجوز ان يكون قد لحظ فيه المكان فيكون كالوصفي
في طوى **وعرفات** وهو موقف الحاج **لما ان** بزيادة ما اي لان
تاها ليست للتانيث وهو ظاهر اذ المراد بتا التانيث ما تنقلب
في الوقف ها وهذه ليست كذلك **واختصاصها بجمع التانيث**
ياتي تقديرها لكونه بمنزلة الجمع بين علامتي التانيث وهذه كانت
ليست للتانيث واختصت بالتانيث فمنعت تقديرها التا فهي اذن
كما قيل بمنزلة النعام لا الطير ولا الجمل الا نقال **منصرف** خبر عرفات
وذلك لانه لم يوجد فيه الا العلمية وهي لا تؤثر بانفرادها وكذا
قال الزمخشري ولكن قد حكم جماعة بانه غير منصرف للعلمية

والتأنيث والتنوين للمقابلة لا للتمكن فكسره في موضع الجر لانه امن
بهذا التنوين من تنوين التمكن كما امن منه باللام والاضافة ثم
ما ذكره الزمخشري من امتناع تقدير التاء لانها في كون الاسم مؤنثا
بحسب الاستعمال مثل وقفت بعرفات ثم افضت منها لان تاء الجمع
وان لم تكن لمحض التأنيث على ما هو المعتبر في منع الصرف لكنها
للتأنيث كذا قيل وقال ابن مالك اعتبار تاء عرفات في منع الصرف
اولى من اعتبار كونها عرفات ومسلمة لانها للتأنيث مع جمعيته
ولانها علامة لا تتغير في وصل ولا وقف **فان سمي المعنوي مذكر**
فالزيادة فشرطه الزيادة على الثلاثة كعقرب بمنع عند
تسمية المذكر به وذلك لان التأنيث المعنوي قد فات بتسمية
المذكر به فلم يبق به الا اعتبار اللفظ فاعتبر الزائد على الثلاثة
لانه بمنزلة تاء التأنيث من حيث هو حرف مثلها فكان فيه تاء
لفظية ولم يعتبر غير ذلك مما تقدم من العجمة وحركة الوسط فانه
اذا سمي مذكر بماه مثلا يزول التأنيث ويبقى العجمة وهي مع سكون
الوسط لا اعتبار بها وكذا اذا سمي المذكر بسقر يزول التأنيث
والحركة ليست عنابة التاء لانها ليست حرفا مثلها وانما اعتبرت
لافادتها الثقل كما تقدم فلما زال التأنيث المعنوي لم يبق وجه
لاعتبارها فان قلت ظاهر كلام المؤلف انحصار شرط المنع
عند تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي في الزيادة على الثلاثة
وليس كذلك فقد اشترطوا المنعه امورا آخر منها عدم سبق تذكير
انفرد به كما في رباب فانه منقول من اسم امراة للرجل فانه منصرف لانه
سبق له تذكير انفرد به ومنها عدم احتياج المؤنث المسمى به
باعتبار التأنيث الى تاويل لا يلزم كما في رجال يجعل علم مذكر
~~فان تأنيثه الى تاويل لا يلزم كما في رجال يجعل علم مذكر فان~~
تأنيثه لتأويله بالجماعة وذا لا يلزم اذ يجوز ان يأول

بالجمع ومنها عدم غلبة استعماله قبل العلمية في المذكر كذراع علم رجل
فهو مؤنث ولكنه غلب في اعلام المذكرين ووصف المذكر به قالوا
ثوب ذراع اي قصير فهذه كلها امور فتستدرك على المؤلف قلت
الحصر غير حقيقي وانما هو قصر افراد بالنسبة الى ما ذكره اولا
اي فشرطه من بين ما تقدم هو الزيادة ولا ينفي ذلك ان يكون
له شروط اخر **وتعريف** عطف على العلة الاولى او الثانية اي
تعريف كائن **للعلمية** اي منسوب لها ومختص بها سواء كانت
للشخص كما في احمد او للجنس كما في اسامة لان بقية المعارف اما
مبنية كالمضمرات واسماء الاشارة والموصولات فلا دخول لها
في هذا الباب لان غير المنصرف معرب واما معرفة باللام والاضافة
ودخولهما يصير غير المنصرف منصرفا على قول او على حكم المنصرف
على قول فلا يكون لها مدخل في اسباب منع الصرف **او لو ضعه** اي
لوضع الاسم **لتأكيد المعرفة** كما في اجمع واخواته **في راي** ذهب
اليه بعض النحاة وقد اسلفناه وقدمنا انه يمكن ان يكون هذه
الالفاظ للتأكيد قبيلة من باب علم الجنس باعتبار معناه الكلي
وهذا الراي اختاره ابن الحاجب **ومنه** اي ومن ذي التعريف
العلمي **قطع اوائل السور** القرآنية **على وجه** وهو راي
الاكثرين فانهم ذهبوا الى انها اسماء السور وخالف قوم زعموا
انها حروف مقتطعة من كلمات كقولهم ان الم اقتطع من انا
الله اعلم وكذا في البواقي **فان كانت** تلك القطع **اسما فرد كص**
وق ونون **او** كان **مجموعها** اي مجموع تلك القطع **بزنة** اسم **مفرد**
كيس وطاسين ميم بوزن قابيل وذا بجرد اما كون يس بوزن
قابيل فظاهر واما ان طس بوزن ذا بجرد فليس لذلك قطعا
وانما هذا اشتمل على ثلاثة اسماء الاولان منها وهما طس بوزن
قابيل فنزلا منزلة المفرد كذلك وضم اليه الثالث وهو ميم

وجعل الكل اسما للسورة مثل دارابجرد هذا الذي ينبغي ان يقال
وظاهر عبارة المؤلف لا تساعد عليه ووقع هنا دارابجرد هكذا
بدون الف بعد الدال كما وقع في الكشاف الذي بخط جار الله
على ما ذكره التفتازاني قال ودارابجرد بفتح الباء اسم بلدة
بفارس معرب داربكرد ودارا اسم ملك بناها فحكي او معرب ممنوع
من الصرف للعلمية والتأنيث كما في قراءة من قرأ صاد وقاف
ونون بالفتح فيهن وكقوله يذكرني حاميم والرمح شاجر
فهلا تلا حاميم قبل التقدم • وفي الحكاية نظر لان هذه اعلام
منقولة من مفرد او مركب من كلمتين لا نسبة بينهما ولا مجال للحكاية
في ذلك بل الاعراب متعين قال التفتازاني واجيب بان ذلك
في هذه الالفاظ خاصة اذا جعلت اعلاما للسور خاصة على
وذلك لانها قد اشتهرت ساكنة الاعجاز وكثر استعمالها كذلك
فكانها نقلت على تلك الهيئة وفيها شمة من ملاحظة الاصل
من جهة ان مسمياتها مركبة من الحروف المبسوطة فجعلها مسجعة
من قولك ضرب فعل ماض ومن حرف جر كذا قال وفيه ما لا يخفى
وان لم تكن القطع اسما فردا او لم يكن مجموع القطع زنة مفرد نحو كهيعص (اي وان لم يصح)
كهيعص وحم عسق فحكي فقط ولا يجري فيه اعراب اصلا لامتناع
تركيب اسم واحد من اكثر من كلمتين فلم يبق الا الحكاية قال
الرضي وحكي عن يونس انه كان يجيز في كهيعص فتح جميعها واعراب
صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والتوالي حشوا بعيد به
وعجمة عطف على العلة الاولى او الرابعة والمراد بالعجمة
كون الكلمة من غير كلام العرب علم اما بالرفع على انه خبر مبتدا محذوف
وهو مضاف مقدر اي هي عجمة علم وعليه فلفظ عجمة المتقدم منون
واما بالجر على ان يكون مضافا اليه لفظ عجمة السابقة وعليه
فلا يكون منونا وهو احسن اي وعجمة علم في لغة العجم حتى لو كان

الاسم

الاسم العجمي ليس بعلم عند اهله ثم استعملته العرب علما لم يعتد
به فلو سمي بديباج انصرف لفوات كونه علما في اللغة العجمية
اذ هو اسم جنس عندهم وانما اشترط هذا لانه لو كان غير علم
عندهم قبل لام التعريف والاضافة فيضعف امر العجمة
لتوغله في كلام العرب بما ذكر بخلاف ما اذا كان علما عندهم قال
الرضي وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام
العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما
كابرهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي
نافع به راويه عيسى لجودة قراءته واطال على عادته رحمه الله
غير ثلاثي ساكن الوسط بلا تأنيث في القول الاقوى فصرف نوح
لانه ثلاثي ساكن الوسط خال من التأنيث فيه اي في ذلك القول
الاقوى ولجام علما لان العجم لم يستعملوه علما وانما هو عندهم اسم
جنس لآلة مخصوصة تجعل في فم الدابة ومنع ابرهيم للزيادة
على الثلاثة وملك بلام وميم مفتوحتين فكاف وهو ابو نوح
لتحرك الوسط وجور بجيم مضمومة اسم بلدة وان كان ثلاثيا
ساكن الوسط لوجود التأنيث والمؤلف حكم بالمنع في مثل ملك
وجور متحتما ولم اره ذكره في الساكن الوسط غير ابن الحاجب
والزمخشري جوز فيه الوجهين مع ترجيح الصرف قال الرضي
وعند سيبويه واكثر النحاة ان تحرك الاوسط لا اثر له في
العجمة فنحو ملك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط فهم يعتبرون
الشرطين المتقدمين كون العجمي علما في اول استعمال العرب له
والزيادة على الثلاثة وهو اولى وذلك ان تحرك الاوسط
في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام الساد مسد علامة
التأنيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها شيء بل
العجمي مجرد كونه ثلاثيا سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب

وتصير كأنه خارج عن كلام العجم لأن أكثر كلامهم على الطول ولا
يراعون الأوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب **وجمع** عطف على
الأولى أو الخامسة **على** هيئة **مفاعيل** من حيث كونه مفتتحا بحرف
مفتوح بعده حرف آخر يليه ألف الجمع ثم ثلاثة أحرف أوسطها
ساكن فيصدق على نحو دنانير ومصابيح **أو** هيئة مفاعل كما ذكرنا
إلا أن الأوسط هنا مفقود فيشمل نحو دراهم ومساجد **ولو** كانت
مماثلته في الهيئة لمفاعل **تقديرا كجوار رفعا** نحو هؤلاء جوار
وجرا كمررت بجوار فإن هذا وإن لم يكن مماثلا لمفاعل لفظا لكنه
مماثل له تقديرا إذ الأصل في الأول جواري بضمة على الياء المكسور
ما قبلها وفي الثاني جواري بفتحة على الياء المذكور ناسبه عن
الكسرة فاستثقل ذلك فحذفت الياء وعوض عنها التنوين عند
سيبويه والجمهور أو حذفت الحركة التي حدث منها الثقل وعوض
عنها التنوين عند المبرد وهو ضعيف لأنه لو صح التعويض
عن حركة الياء لكان التعويض عن حركة الألف في نحو موسى وعيسى
أولى لأنها لا تظهر فيها بحال واللازم منتف فالملزوم مثله
هذا الذي قلناه من مماثلة جوار لمفاعل في حالتي الرفع والجر
ناشئ **في** القول **الأعرف** الذي ذهب إليه الجمهور **أو رفعا فقط**
في القول الآخر الذي ليس بأعرف وأما في حالة الجر فتظهر الفتحة
عند هذا القائل نظرا إلى خفتها كما تظهر في حالة النصب
إجماعا وقد أشرنا في أثناء التقدير المتقدم إلى جواب هذه الشبهة
وعلى ذلك جاء قول الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته •
ولكن عبد الله مولى مواليا **والقول بأن تنوينه** أي تنوين
مثل جوار **للتمكين** لا للعوض كما ذهب إليه الزجاج متمسكا بأن
الياء لما حذفت زالت صيغة منتهى الجموع وصار الاسم في اللفظ
كجناح وسلام من الآحاد فدخله تنوين الصرف **زيف** أي جعل زائفا

فاسدا

فاسدا لا يلتفت إليه **بشهادة الكسر على ثبوت المحذوف** كما
يعني أن الياء إنما حذفت لعارض التخفيف وهي منوية بدليل أن
الحرف الذي قبلها وهو الراء لم تحرك بحسب العوامل بل لزم الكسرة
التي كانت موجودة قبل الياء ونقل ابن هشام في مغني اللبيب •
مذهب الزجاج عن الأخفش قال وقد وافق على أنه لو سمي بكتف
امرأة ثم سكن تخفيفا لم يجز صرفه كما جاز صرف هند وعلى أنه إذا قيل
في جيأل علم الضبع وهو من قبيل المؤنث بعدما سمي به رجل جيل
بالنقل لم ينصرف انصراف قدم علما لرجل لأن حركة تاء كتف وهمزة
جيأل منوية الثبوت وحاصله أن ما حذف بعلة فهو في حكم
الثابت وما جوار كذلك فلا يمكن القول بالانصراف مع الحكم
بثبوتها ولقد أحسن المؤلف التعبير في مقام هذا الحكم بالشهادة
والثبوت **ومنع** من الصرف **حضاجر** علما للضبع وهي الأنثى كعلمية
أسامة للأسد **لنقله عن الجمع** فإن حضاجر في الأصل جمع حضجر
كقمطر وهو عظيم البطن فعلم بذلك أن المعتبر في منع الجمع المذكور
أن يكون موضوعا في الأصل للجمع كما أن المعتبر في الوصف كونه
كذلك في الأصل فلا تضره زوال الجمع بالعلمية لأنه عارض كما لا تضره
غلبة الاسمية في الوصف الأصلي لعروضها **ومنع سراويل** من
الصرف **على الأكثر** مع أنه مفرد إما **لأنه أعجمي حمل على موازنه**
من العربي كدنانير وطواويس وهذا رأي سيبويه وتبعه الفارسي
فعلى هذا ليس فيه من الأسباب شيء لأن العجمة شرطها العلمية
والتأنيث المعنوي مشروط فيها أيضا وأما صيغة الجمع فليست
سببا بل هي شرط للجمعية فيلزم المنع بمجرد حمل موازنه غير المنصرف
فقط وهو مشكل **أو** لأنه **عربي جمع سروالة تقديرا** وهذا
رأي المبرد والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللؤم سروالة
فليس يرق لمستعطف وبعضهم يزعم أن البيت مصنوع ولكن لا

لانضع لانه يرى ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمرو ذلك لان
قاعدة ممهدة انما على هذا الوزن لا يمنع من الصرف الا ه
الجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لا له مفردة تقدرناها لئلا ينهدم
القاعدة وقوله على الاكثر يشير الى ما نقله ابن الحاجب ان من
العرب من يصرفه وانكر ابن مالك عليه والمثبت مقدم على النافي
وتركيب عطف على الاولى والسادسة **ظاهر** لا خفي احترازا عن
نحو ضاربته فان شدة امتزاج التاء بما قبلها اخرجها صارت كالجزء منه
اوجبت للتركيب خفاء فاذا سمي بها لم يكن المنع مسندا الى هذا
التركيب بل الى العلمية والتانيث بالتاء **علم** اي ذو علم والا ه
فالعلم نفسه لا يصدق على التركيب حتى يوصف به وانما شرطت
العلمية في التركيب ليكون لازما فيعتد به عند اللزوم ولو
لم يكن العلمية لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال
غير اضافي نحو عبد الله لان الاضافة تجعل غير المنصرف منصرفا
او في حكم المنصرف فلا يستقيم ان يكون التركيب بها مانعا من
الصرف **ولا محكي** نحو تأبط شرا لان الحكاية تقتضي ابقاء الالفاظ
المركبة المسمى بها على حالها فيتعذر الاعراب ومنع الصرف ه
انما يكون في معرب وقضيته هذا ان يكون مثل تأبط شرا من قبيل
المبنيات المحكية كما صرح به بعضهم قيل والحق ان الجملة من حيث
هي جملة مبنية بل عدت قسما ثالثا من مبني الاصل وان كانت
اجزاؤها معربة واما اذا جعلت علما فقد صار المجموع اسما
واحدا مستحقا لان يجري الاعراب على اخره كبعلبك لكن لما كان
الجزء الاخير من تأبط شرا مشغولا بالاعراب المحكي للدلالة على
القصة امتنع ظهور الاعراب فيه لفظا فصار اعرابه تقديريا
فيكون من المعربات التقديرية لا من المبنيات واعترض
بان الحكاية تقتضي اعتبارا لتعدد ظاهرا في اجزاء الجملة فلا

قيل والحق الخ هو كلام السيد حواشي المتوسط

لكن لما كان الجزء الاخير الخ نظيره التعليل بنحو تأبط شرا ولا يطرد كل المطرد نحو شاب قرناها ولا نحو يحيى مسمى مع الضمير اما لو سمي به خاليا عن الضمير فانه يعرب اعراب ما لا ينصرف للعلمية ووزن الفعل فتأمل

يلاحظ مع ذلك كونهما اسما واحدا فلا يحكم عليهما بمنع الصرف
ومنه اي ومن المحكي الذي لا يدخل في باب منع الصرف **خمسة**
عشر علما على القول الاصح فانه كان قبل العلمية مبنيا بسبب تضمنه
للحرف كما ستعرفه ثم نقل الى العلمية فحوفظ تعمدا للنقل على رعاية
الحال السابقة عليه والقول الاخر انه يجوز اعرابه غير منصرف
لانه في حال العلمية لا يراد تضمنه للحرف فيكون كبعلبك فيعرب
ممنوعا من الصرف **والالف والنون** مزيدتان وهذا عطف على العلة
الاولى او السابعة **شرط لما كانتا** اي للفظ الذي كانتا
فيه اسما لا صفة واسما حال من مجرور اللام وفي بعض الحواشي
انه خبر لكان محذوفة ولا داعي اليه اصلا **العلمية** سواء كان
على صيغة فعلان بفتح الفاء كمروان او غيرها كعمران وعثمان
وغطفان وعد ابن هشام في مغنيه قول النحاة يمتنع سكران
من الصرف للصفة والزيادة ونحو عثمان للعلمية والزيادة
مما اشتهر والصواب خلافه قال وانما هذا قول الكوفيين
فاما البصريون فمذهبهم ان المانع الزيادة المشبهة لالفي ه
التانيث ولهذا قال الجرجاني ينبغي ان تعدوا موانع الصرف
ثمانية لا تسعة وانما شرطت العلمية في الاسم ووزنه سكران
في الصفة لان الشبه لا يتقوم الا باحدهما ويلزم الكوفيين
ان يمنعوا صرف عفريت علما فان احتجوا بان المعتبر انما هو زيادتان
باعيانهما سألناهم عن علة الاختصاص فلا يجدون مصرفا عن
التعليل بالمشابهة لالفي التانيث فيرجعون الى ما اعتبره
البصريون هذا كلامه **مع زيادتهما** اي زيادة الالف ه
والنون **على الثلاث** نحو عمران **في راي** ذهب اليه بعض النحاة
احترازا من نحو سيحان مسمى به فان الالف واللام فيه مزيدتان
على اثنين لا على ثلاثة فلا يثبت له هذا الحكم وليس على

على وثوق من نقل هذا الراي والذي اعرفه انهم قالوا اذا سمي بمثل
حازان تعرب بما كان له قبل التسمية اي بالالف رفعا والياء نصبا
وجرا وان يجعل كعمران اي تلزم الالف ويجعل النون مستعقب الاعراب
ممنوع الصرف وهذا يشمل نحو زيدان وبكان **وصفة** اي وشرط
لما كان فيه حالة كونه صفة **زنة سكران** بفتح الفا وسكون
العين احترازا من نحو خمصان بضم الخا المعجمة صفة للرجل الضامر
البطن **بابا** اي بامتناع **التا** اي شرط له زنة سكران حال كونه
ملتبسا بامتناع التا يعني انه لا يكون له مونث على فعلانة **او وجود**
فعلى في مونثه وهذان رايان للنحاة اشار المولف الى اختيار
اولهما بقوله **والغرض الابا** اي المطلوب هو انتفا التا تحقيقا
لمشابهة الالف والنون لالفي التانيث ووجود فعلى ليس مطلوبا
لذاته بل لما يلزم عنه من انتفا فعلانة فكان اشتراط الاول
اولى لانه المقصود بالذات **فاختلف في رحمن** بنا على هذين
الرايين فمن قال الشرط انتفا فعلانة منعه من الصرف لتحقق الشرط
اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى وهذا
كله مبني على ان الرحمن صفة كما ذهب اليه الزمخشري وابن الحاجب
وجماعة وقال الاعلم وابن مالك هو علم لا صفة ويدل عليه مجيئه
كثيرا غير تابع نحو الرحمن علم القران قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن
واذا قيل لهم اسجدوا للرحمن قالوا وما الرحمن والاستدلال على
انه من الصفات بوقوعه صفة كما في البسملة وكونه بازا المعنى لا للذات
غير منقدح لانا لا نسلم انه في البسملة صفة بل بدل والرحيم نعت
له لا لاسم الله تعالى اذ لا يتقدم البدل على النعت ولا نسلم انه
موضوع بازا المعنى لا الذات وكونه مشتقا من الرحمة لا ينافي علميته
كعلي وحسن وصالح وحارث قال ابن هشام واما قول الزمخشري
اذا قلت الله رحمن انصرفه ام لا وقول ابن الحاجب انه اختلف

في

رد على الزمخشري ولابن الحاجب

في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين لانه لم يستعمل صفة ولا
مجردا من ال والاضافة المذكورة **دون سكران** اي لم يختلف في منع
صرفه على الرايين لانه وجد له فعلى وانتفت منه فعلانة
وفيه نظر لان بني اسد قاطبة يصرفونه ويقولون في مونثه
سكرانة **وندمان** بمعنى النديم من المنادمة في الشراب فلم يختلف
في صرفه لوجود فعلانة حيث قالوا في هذا المعنى ندمانة وانتفا
فعلى منه حيث لم يقولوا امراة ندمى واما ندمان من ندم بالكسر

امراة صح

ندامة فممنوع من الصرف لانتفا فعلانة منه ووجود فعلى وقد
جمع الامام جمال الدين بن مالك ما جا على فعلان ومونثه فعلانة
في قوله اجز فعلى لفعلانا • اذا استثنيت حبلانا • ودجنانا
وسخنانا • وسيفانا وضحيانا • وصوحانا وعلانا • وقشوانا
ومصانا • وموتانا وندمانا • واتبعهن نصرانا • والحبلان
بحا مهملة وموحدة العظيم البطن وقيل الممتلي غيظا والدجنان
بدال مهملة وجيم اليوم المظلم • والسخنان بسين مهملة وخا
معجمة اليوم الحار • والسيفان الرجل الطويل الممشوق كانه
السيف • والضحيان بضاد معجمة وحا مهملة ومثناة تحتية
اليوم الذي لا غيم فيه • والصوحان بصاد وحا مهملتين البعير
اليابس الظهر • والعلان بعين مهملة الرجل الكثير النسيان
وقيل الحقير • والقشوان بقاف وشين معجمة الرقيق الساقين
والمصان بميم وصاد مهملة اللئيم • والموتان البليد الميت
القلب • والندمان المنادم • والنصران واحد النصارى
وقد استدرك عليه لفظان اخران وهما خمصان لغة في خمصان
واليان في كبش اليان كبير الالية ونظم ذلك الشيخ بدر الدين
ابن قاسم فقال مذيلا لتلك الابيات بقوله •
وزد فيهن خمصانا • على لغة واليانا • **ووزن فعل** هذا

عطف على العلة الاولى او الثامنة **خص به** اى خص الفعل به اى
بذلك الوزن على معنى جعل الفعل من بين الكلمات منفردا بذلك
الوزن فيكون الباء داخلة للمقصود على ما هو الاستعمال العرفى الشايع
وفى بعض الحواشى ان ضمير به عايد الى الفعل اى خص ذلك الوزن
بالفعل على معنى ان ذلك الوزن لا يكون الا فى الفعل فيكون الباء
داخلة للمقصور عليه على ما وقع فى المواضع من الكشاف ولكنه خلاف
الشايع وانما شرط هذا الاختصاص لانه لو كان الوزن عريا عنه
بان يكون مشتركا بين الاسم والفعل لم يؤثر مطلقا خلافا ليونس
فى منعه نحو جمل وعضد وكتف اعلاما ولا انا كان هذا لا غنى
الفعل خلافا لعيسى بن عمر فى منعه نحو ضرب مسمى به **كفعّل** بفتح الفاء
وتشديد العين مع الفتح فان هذا الوزن لا يوجد فى الاسماء ولا
يكون الا فى الافعال **وبذّر** وهذا مبتدأ وهو بموحدة وذال معجمة
• اسم ماء قال الشاعر •
سقى الله امواها عرفت مكانها • جرابا وملكوما وبذر والغمر •
وهذه كلها ابار بمكة كذا فى الصحاح وجراب بجيم كغراب وملكوم
كمعزون وبذّر كما تقدم ضبطه من التبذير وهو الاسراف والغمر
بغين معجمة كفلس **وخضم** معطوف على المبتدأ المتقدم وهو
ايضا بمعجمتين اسم رجل قال الجوهرى وهو اسم العنبر بن
عمرو بن تميم وقد غلب على القبيلة يزعمون انهم انما سموا بذلك
لكثرة الخضم وهو المضغ لانه من ابنية الافعال دون الاسماء وخضم
ايضا اسم ماء قال الراجز • لولا الاله ما سكنا خضما •
منقول من الفعل كما عرفت فلا يقدح وجودهما فى الاسماء على وجه
النقل فى دعوى اختصاص الفعل بذلك ومنقول خبر عن بذّر
او خضم وخبر الاخر محذوف **وشلّم** مبتدأ وهو بشين معجمة ولام مشددة
اسم موضع بالشام ويقال انه بيت المقدس **مرتجل** خبر عن

اسم صح

شلم

التابع ان الباء يكون للمقصود

شلم وكونه مرتجلا لا يحسن جوابا عن ايراد هذه الكلمة نقضا على
ما تقدم من ان الفعل يختص بوزن فعّل وقول بعض اهل الحواشى
ان المولف لعله يعنى انه غير معتد به لانه لم يقع فى فصيح الكلام غير
معتد به اذ لا دلالة فى قوله مرتجل على ما زعم وانما الجواب الحق
ان شلم غير عربى كما فى الصحاح والقاموس وغيرهما وصرح به الرضى
فعلى هذا الايراد نقضا لان كلامنا فى كلام العرب كما اجاب به
المولف عن بقّم بقوله **وبقّم** بالقصر فاسم جنس لخشب معروف
اعجمى وهو جواب منحه **او صدّر** عطف على خص اى اما ان يكون
الوزن خص الفعل به او يكون قد صدّر **باحدى** حروف **نأيت** وهى
النون والهمزة والتاء والياء **بابا** اى ملتبسا بامتناع **التا** المتحركة
التى تنقلب فى الوقف هاء ليقوى الشبه بالفعل من حيث هو لا
يقبلها فيتمحض للشبيه وهذا احتراز عن نحو ارمل للرجل العرب
ونعال للجمل الكثير العمل فانهما منصرفان مع الوصف الاصلى والوزن
المشروط بتصدير الزيادة لجواز الحاق التاء نحو امراة ارملة
وناقة نعملة فقات اعتبار الشرطية وهو التاسع بآباء التاء
وان عرض هو اى التصدير الذى دل عليه صدّر **فى التصغير**
فى قول الوزن **لم يكن فيه منع** اى فى هذا القول **تضيرب**
تصغير تضارب العلم المنقول من مصدر تضارب فقبل التصغير
لم يكن فيه الا العلمية فصرف وبعد التصغير حدث مع العلمية
وزن الفعل فمنع الصرف **وليصرف** الاسم **الممنوع** من الصرف
للعلمية اى الذى لا جل العلمية حالة كونه ملتبسا **بزوالها**
فاتا للمصاحبة **لانها** متعلق بيصرف اى يصرف ذلك لان
العلمية **لا تسبب** لمنع الصرف **الا مع مشروطها** اى مع ما جعلت
هى شرطا له وهو التعريف والعجمة والتركيب والتانيث
معنويا او لفظيا بالتاء والالف والنون المزيدتان فى اسم غير

منع صح

صفة ومع **العدل ووزن الفعل** فانها تسبب تمنع معهما نحو عمر واحمد
وليست لشرط فيهما بدليل منع ثلاث واسود **وقد تضادا** اي
العدل ووزن الفعل اي تضاد لغة تعني ان تضادهما انما جا لعله صح
من جهة اللغة بحسب استقراء مواقعها فان وزن العدل اما فعال
كثلاث او مفعل كمثلث او فعل كاخر او فعل كسحر او فعل كامس عند
بعض التميميين او فعال كقطام عندهم وليس شيء من هذه بوزن
فعل هذا امر قبل الاستقراء كما قلنا واما في الممكن ان يقع عدل فيما
هو من صيغ اوزان الفعل المعتبرة في المنع **فيبقى الاسم** الذي
كانت العلمية فيه مؤثرة **بعد زوالها** بالتنكير الحادث اما **بلا
سبب** اصلا فيما كانت العلمية شرطا فيه لزوال المشروط بزوال
شرطه الا ترى ان نحو ابرهيم اذا نكر لا يبقى فيه العجمة المانعة
من الصرف لزوالها لشرطها بزوال شرطها الا ترى بفقد شرطها وهو
العلمية وكذا ما هي شرط فيه **او على سبب واحد** فيما كانت العلمية سابر صح
مؤثرة فيه وليست لشرط كالعدل ووزن الفعل اقول هذا
خلافا لسيبويه اي حالة كونه ذا خلاف او مخالفا على تاويل
المصدر بالوصف او التقدير خولف ذلك خلافا واللام ليست
للتبيين فهو خبر مبتدا محذوف اي ارادتي لسيبويه **في نحو احمر**
اي في كل وصف جعل علما ثم نكر فانه يمنع الصرف مع زوال
العلمية **للمح الاصل** وهو الوصف الثابت له قبل العلمية
وهذا ذلك الا لزوال ما يمنع اعتبار الوصف الاصلي وهو العلمية
وتبصره اي وينصرف **صرف اربع** في قولك مررت بنسوة
اربع حيث لم يعتبر الوصف مانعا لكونه عارضا غير اصلي لانه
اربعا من اقسام الاعداد وهي ليست للصفة في الاصل **ومنع ادهم
للقيد** من الصرف حيث اعتبر الوصف فيه مانعا لما كان الاصل
وضعه للصفة وان خرج الان عن الوصفية بالغلبة فبان

كل

لك فائدة التقييد بالقيد وحاصله ان اعتبار الاصالة في الوصف
دائرة مع وجودها في نحو ادهم للقيد وعدمها في نحو اربع فينبغي ان
يعتبر اصالة احمر في الوصفية لعدم المعارض لما بعد التنكير وليس
المراد بالاعتبار حينئذ ان الوصف يرجع بعد زوال ذي حمرة العلمية
حتى يكون معنى رأيت احمر زيد شخص ذي حمرة بل المراد انه كالثابت
لكونه اصليا مع زوال ما يضاده من العلمية حتى لو اريد اثبات
الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى اللفظ لزوال المضاده **ولا يلزمه** اي
لا يلزم سيبويه **صرف نحو افضل** المجعول علما حالة تجريده عن
من **بعد التنكير** يتعلق بصرف فان مثل هذا ينصرف بلا خلاف
لان شرط وصفيته اقتران من وقد فات هذا الاقتران
لا فرضناه فلم يبق وجه لاعتبارها **والعدل** عطف على قوله
العلمية والمعنى ويصرف الممنوع للعدل نحو عمر وسحر **والجمع** نحو مساجد
والوزن الخاص بالفعل نحو شمر **بالتصغير** اي يصرف ذلك بسبب
التصغير لتفويته السبب المانع اما نحو عمر وسحر حيث تقول عمير
وسحير فلزوال العدل اذ لم يعد له الا مكبرين واما في الجمع
فلانك في نحو مساجد ترد الى الواحد وتصغر فتفوت صيغة الجمع
واما في الوزن الخاص فلفوات الخصوصية بالتصغير الا ترى
انك تقول في شمر شمير فيزول الوزن الخاص فان قلت اولا صح
يرد على الجمع نحو اجادل علما وتصغيره اجيدل وكلاهما ممنوع اما
المكبر فلنقله عن الجمع كحضاجر واما المصغر فلوزن الفعل المضارع
نحو ابيطر قلت انما كلامه في الجمع لا في المنقول عنه ولو سلم
انه اراده فما هو اعم فمراده بالتصغير ما يفقد معه السبب وفي
اجيدل لم يفقد وانما قال الوزن الخاص لان الوزن الخاص المصدر
باحد حروف اتين لا ينخرم بالتصغير نحو احيمر وتغيلب في احمد
وتغلب واعلم ان الاسم عند تصغيره ~~مكبره~~ بالنسبة الى الصرف

والمنع منه اربعة اقسام منصرف فيهما كزيد ومقابله كزينب
وغير منصرف في التكبير دون التصغير نحو شمر وضرب وعكسه
نحو تضارب علما كما مر و هو اي التصغير لكونه وصفا في المعنى بالصغر
والحقارة لجواز عليمون بالتصحيح مع التصغير وامتناع ذلك
في المكبر من حيث ان مثل هذا الجمع انما يكون لذوي العلم بشرط ان
يكون الواحد علما او صفة على ما هو مقرر في بابه بشروطه والمكبر
وهو غلام ليس بعلم ولا صفة بخلاف المصغر لصيرورته بالتصغير
وصفا والجواز يتعلق لكونه وصفا ومنع صرف ادير نظرا الى كونه
صفة بسبب التصغير وهو وان كان عارضا فانه يعتبر لكونه
بناء مستأنفا كما اعتد بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه
وضعا مستأنفا فاذن لا ينصرف ادير تصغير ادور للوزن والوصف
الواقع بسبب التصغير خليق وهذا خبر المبتدا الذي قدرناه اي حقيق صح
ولكونه يتعلق بهذا الخبر اي والتصغير خليق لاجل كونه
وصفا بالاخلال بالعلمية بحيث كان ينبغي ان يمنعها من التاثير
لمنافاته اياها اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية تقتضي
الخصوص لكن لم يجعلوه مخلا بها فحكموا بمنع طليحة مصغرا من الصرف
كما منعوه مكبرا كانهم جعلوا المصغر نبزا بفتح النون والموحدة اي
لقبا فلم يجعلوه وصفا محضا بل هو علم موصوف والعلم الموصوف
لا يخرج بالوصف عن العلمية الا ترى انك تقول جاءني طليحة الحقير
كما تقول جاءني طلحة فلا تضاد بين التصغير والعلمية لان
الذات باقية وغايته ان الامران انضم اليها وصف زائد وهو
الحقارة فللنظر الى هذه الصفة جمع جمع تصحيح وللنظر الى
العلمية منع من الصرف ولذا قال المولف فلم تصرفوه وهذه
المسئلة ذكرها الرضي عن بعضهم واستشكلها بان الوصف المعتبر
في باب منع الصرف هو الذي وضع صحيح التبعية لما يختص

الذات المبهمة ومنع منافاة العلمية للصفة ونحو احاد عطف على ما
الممنوع اي يصرف نحو احاد بعلميته لمذكر لا لمؤنث فانه يمتنع عند
جعله علما للمؤنث من الصرف للعلمية والتانيث واما اذا جعل علما
للمذكر فليس فيه الا العلمية ومعنى العدل فيه غير موجود قلت
وهذا الذي ذكره المولف ليس بمذهب الجمهور وانما ذهب اليه
بعض النحاة قال في التسهيل بعد ذكره للمعدولة من احاد واخواته
ولا يجوز صرفها مذهوبا بها مذهب الاسما خلافا للفرا ولا منكرة
بعد التسمية بها خلافا لبعضهم ومطلق الممنوع برفع المضاف عطفا
على نائب الفاعل من قوله اولا ويصرف الممنوع او على قوله نحو احاد
والمعنى ويصرف جميع ما لا ينصرف من غير استثناء باللام اي يصرف
بسبب دخولها معرفة كانت نحو مررت بالمساجد او زائدة كالتي في
الداخلة على يزيد في قوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا عند
بعضهم والاضافة نحو مررت باحمركم ومساجد الله بناء على ان الاسم
دخل عليه ما هو من خواص الاسما فقوي بل شبه الفعل فرجع الى اصله
من الصرف في راي ينجر بالكسر مع عدم انصرافه بناء على ان الكسر
لم يزل عنه الا تبعا لزوال التنوين للعلتين فلما كان زوال
التنوين هنا لاجل اللام او الاضافة لا لاجل العلتين زال الموجب
منع الكسر فدخله هذا قول الاكثرين وثم قول ثالث مفصل وهو ان
ما كان مانع الصرف فيه قائما مع وجود اللام او الاضافة كالمساجد
ومساجدكم لان الوزن الجمع المتناهي وهو باق فهو منجر بالكسر لا
منصرف وكذا ما كان بهذه المثابة وان لم يكن المانع قائما كما في
ابرهيمكم لذهاب العلمية التي هي شرط فهو منصرف وبالتناسب
عطف على باللام اي ويصرف الممنوع بسبب التناسب كقراءة نافع
والكسائي سلاسلا واغلالا وسعيرا فصرف سلاسل لما انضم
الى الاسما المنصرفة رعاية لتناسب الالفاظ المجتمعة وكقراءة

الاعمش ولا يغوثا ويعوقا صرفهما لينا سب وداً أو لا سواعا ونسرا
والتناسب امر مطلوب في كلامهم **وبالضرورة** اي ويصرف ايضا
بسبب الضرورة لكن قد تكون الضرورة موجبة للصرف كقوله
ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة اذ لا يحصر فيه عن الصرف لان الوزن
لا يستقيم بدونه وقد لا تكون موجبة كقوله اعد ذكر نعمان لنا
ان ذكره • هو المسك ما كررته يتضوع • اذ لو بقي هنا
نعمان على منع الصرف لم ينكسر الوزن الا انه يكون فيه الزحاف
المسمى بالكف وهو قبيح عندهم فدعت الضرورة الى الصرف
لتحصيل امر مستحسن قال الرضي ولا يصرف ما فيه الالف •
المقصورة لعدم الضرورة قلت يعني لان التنوين حرف ساكن
كما ان الالف كذلك فلا يلجئ الى ان يحذف ساكن ويؤتى بساكن اخر
وهذا انما يتم ان لو كان الساكنان متساويين في الحكم وليس
كذلك فان الالف لا تقبل الحركة والنون الساكنة تقبلها
وقد تدعو الضرورة الى نقل حركة متحرك الى ساكن متقدم لا تاتي
الوزن الا به فيحذف الالف ويؤتى بتنوين الصرف ليتاتى النقل
كما قال الشاعر • علقتها غضبى ان استرضها • تغرت
وبدلتني بالاقبال اعراضا • فتامله **خلافا للكوفية** اي للطائفة
او الجماعة الكوفية **في افعل من كذا** فانهم لم يجوزوا صرفه بناء على انه
مع مجروره كالمضاف اليه افعل فلا ينون كما هو كالمضاف قال
الرضي والاصل الجواز والكلام في الضرورة وفرق بين المضاف
وما هو كالمضاف وظاهر كلام ابن مالك في التسهيل ان الخلاف
في افعل التفضيل مطلقا ولكنه لم يصرح بان المخالف في هذا
الكوفيون **دون العكس** وهو منع المنصرف من الصرف لاجل الضرورة
خلافا لهم اي للكوفية في تجويز ذلك لا مطلقا بل **في مجرد
العلمية** دون غيرها من الاسباب لكونها فاعتبروها مستقلة

بالمنع من الصرف **ومرداس** في قول الشاعر •
وما كان حصن ولا حابس • يفوقان مرداس في مجمع •
لا يرد على البصريين لانه اما **معارض بشيخي** اي برواية من روى
البيت يفوقان شيخي في مجمع **او شاذ** لا يبتنى الاحكام على مثله
وفي الامرين نظر اما الاول فلان الرواية بذلك ثابتة في الصحيح
بلا شك والرواية الاخرى بتقدير ثبوتها لا تعارضها واما
الثاني فلانهم لم يستشهدوا الى هذا البيت فقط بل انشدوا
عليه شواهد كقوله • •
طلب الازارق بالكتائب اذ هوت • بشبيب غائلة النفوس غرور •
وكقول الاخر • •
وقائلة ما بال دوسر بعد ما • صحا قلبه عن ال ليلى وعن هند
وابيات اخر واما انشاد بعضهم في هذا المقام قول الشاعر •
وممن ولدوا عامر • ذوا الطول وذوا العرض •
فقابل للنزاع لجواز ان يكون منع عامر لكونه اسما للقبيلة
ففيه العلمية والتانيث وذوا الطول لا يدفعه لانه ذكره
باعتبار الحي ولما كان الاسم المعرب على ثلاثة انواع مرفوع •
ومنصوب ومجرور شرع المؤلف في كل نوع وما يشتمل عليه
من الاقسام وبدا بالمرفوع لانه عمدة الكلام فقال **المرفوع ما اشتمل
على علم الفاعلية** وقد علمت فيما تقدم ان علم الفاعلية هو
الرفع وان الرفع يكون بالضمة والواو والالف فمراده ان المرفوع
ما اشتمل على واحد من هذه الامور كقام زيد وقد هنا العمرون
وجاء الخالدان **الفاعل ما اسند اليه** اسما صريحا كان كما في قام
زيد او مؤولا به بسبب وجود حرف مصدري كقوله • يسر المرء
ما ذهب الليالي • اي ذهابها او بدونه نحو ان الذين كفروا سواء
عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم اذا اعرب سواء خبرا ان والجملة فاعلا

وقيل غير هذا الوجه جواز قصر الممدود في الشعر ودين مع المقصود الا ما دلا
ويشعوا ردوا ايهم بان قالوا الرواية
يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية
لو ثبتت عن قطع لم يجز رده وان ثبت هناك
رواية اخرى

البيت للعباس بن مرداس السلمي

لسوا اي مستو عليهم الانذار وعدمه فالفاعل اسم بالتاويل بدون
حرف مصدري ولذا قال ما ليشمل الكل وقال اسند اليه ليشمل
النسبة الواقعة في الخبر كما مر وفي الانشا كما في قوموا **مجرد الفعل**
نحو قام زيد وهو احتراز عن مثل زيد قام فان المسند فيه الجملة المركبة
من قام وفاعله الذي هو ضمير مستتر لا مجرد الفعل **وشبهه** كاسم
الفاعل نحو اقائم الزيدان والصفة المشبهة نحو حسن اخواكم وافعل
التفضيل نحو ما مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
وفي بعض الحواشي واسم المفعول وهو سهو لان المولف لا يراه فاعلا
كالزمخشري ومن قال قال برايه وانما قال **على نهج** اي طريق **القيام**
به باعتبار كون المسند على صيغة المبني للفاعل لا المفعول به ليدخل
ما هو قائم به حقيقة ظرف زيد وما ليس كذلك نحو قرب عمرو ومن نحوه
الجدار واستحال الجمع بين الضدين فان هذه وامثالها من قبيل
الفاعل عند النحاة لان صيغة المسند في الكل صيغة المبني
لمن قام به وان لم يكن قائما به في بعض الصور وهذا الظرف
لغو متعلق باسند ولا يجوز ان يكون مستقرا صفة مصدر محذوف
اي اسنادا كائنا على نهج القيام به وان جوزه الرضي في
عبارة الكافية لان الموصوف بالظرف كالموصوف بالجملة لا يحذف
في غير الضرورة الا ان يكون بعض متقدم مجرور بمن او في وهذا
مفقود ههنا فخرج بهذا القيد مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب
زيد وبكر مضروب غلامه والجرجاني والزمخشري وجماعة
لا يذكرون هذا القيد لان مثل هذا عندهم فاعل اصطلاحا
ولا مشاحة في الاصطلاح **وهو** اي الفاعل **واحد فقط** اي لا
يجوز ان يتعدد فيرتفع اسمان مختلفان او اكثر بجهة الفاعلية
لفعل واحد بطريق الاصالة فخرج نحو قام الزيدان ونحو جا
زيد اخوك عند من يقول عامل البدل والمبدل منه واحد ونحو

قام زيد وعمرو وانما كان كذلك لان نسبة الفعل او ما يشبهه
الى الفاعل على جهة الاسناد وهو لا يختلف فلا يتعدد الفاعل
بخلاف نسبته الى المفعول فانها على جهة التعلق والتعلق يختلف
جهاته اذ قد يتعلق الفعل بالمفعول على انه الذي فعل وهو المفعول
المطلق او الذي فعل به وهو المفعول به او الذي فعل فيه وهو
المفعول فيه او الذي فعل لاجله وهو المفعول له او الذي فعل
معه وهو المفعول معه **وتواهق رجلاها يداها** جملة اريد بها
لفظها وهي هنا مبتدا اشير بذلك الى قول اوس يصف اتانا
يتبعها عير * تواهق رجلاها يداها * وراسه * لها قتب خلف
الزميلة رادف * وهو من انشادات س والمواهقة المباراة
في السير تقول تواهقت الابل اي سارت وتعارضت في سيرها
فكان رجلي هذه الاتان تعارض يديها في سرعة الخطو وراسه
مبتدا خبره قتب ولها صفة لقتب في الاصل تقدم فانتصب
على الحال منه فان **قلت** انما تكون الحال من فاعل ومفعول
وذا اخبر **قلت** هو في معنى المفعول لان هذا تشبيه بليغ اي
وراسه كقتب اي يشبه قتبا والاسمية حال من فاعل تواهق
ورادف صفة لقتب اي تابع وخلف الزميلة متعلق به والمراد
بالزميلة الاتان المزمولة اي المتبوعة من قولهم زمل هذا
هذا اذا تبعه كما ذكره في القاموس وهو وضع الظاهر موضع
المضمر يريد ان الاتان تسرع الخطو والعير لانفازه بها
بل راسه عند مؤخرها كالقتب المحمول خلفها وفي العباب انه
يروى خلف الحقيبة مكان خلف الزميلة وهما كنايتان عن الكفل
هو من خطبه اي حاله **تساوي طرفيه في المفاعلة حقيقة**
في ان كل واحد منهما فاعل باعتبار ومفعول به باعتبار كما في قولك
ضارب زيد عمرا فالضرب كما وقع من زيد على عمرو وقع من عمرو

على زيد فاذن لا يرد هذا البيت ناقضا لما اصلناه من ان الفاعل
لا يتعدد اصالة ووجه التقصي قد اشرنا اليه ونقرر ان لا نسلم
ان قوله رجلاها يداها هو الفاعل بل رجلاها فاعل ويداها
هو مفعول لكنه اعطي اعراب الفاعل في هذا المحل نظرا الى انه فاعل
بحسب المعنى كما اعطي الفاعل اعراب المفعول نظرا الى ذلك في قول
الشاعر • قد سالم الحيات منه القدما • في رواية من نصب الحيات
واذا كان المفعول الصريح الذي لا ينافي فيه اعتبار كونه فاعلا •
معنى قد يعطى اعراب الفاعل عند امن اللبس كما في قوله •
ازمن صاد عقعقا لمشوم • كيف من صاد عقعقان وبوم •
فالتخريج فيه اولى ويدل على ان يداها مفعول رواية من رواه يديها
بالياء وهو رواية السيرافي كما قيل وحكى ابن هشام في حواشي التسهيل
ان في العوفي لابن الخشاب جوز البصريون في خاصم زيد عمرو رفعهما
في الضرورة حملا على المعنى وانشدوا لاوس • تواهق رجلاها
يداها • قال ابن هشام فعلى هذا يجوز في الاختيار ضارب زيد
عمرو اذ لا ضرورة في البيت وحكى الاندلسي عن قوم من النحويين
خاصم زيد عمرا لان كلا منهما مفعول كما ان كلا منهما فاعل الى هنا
كلامه وقد استفيد ان قول المولف هو ان الح صر قوله تواهق رجلاها
يداها • هذا الوجه الذي ذكرناه من التخريج ثابت **مع وجوه اخر**
يمكن تخريج البيت عليها فيقال يداها مفعول اعرابه فتحة مقدرة
على الالف على لغة من يلزم المثنى الالف مطلقا او فاعل لمحذوف
اي تواهقهما يداها او خبر مبتدا محذوف والجملة استينافية
جواب سوال مقدر كانه لما قال تواهق رجلاها قيل ما الذي
تواهقانه فقيل يداها اي الموافق يداها او يقال يداها
معطوف على رجلاها وحذف العاطف والمفعول اي تواهق رجلاها
يديها ويداها رجليها **ولكون علامة التثنية** وهي الالف وعلامة

الجمع

الجمع وهو الواو **في الفعل ضمير الفاعل** حيث تقول الزيدان يفعلان
والزيدون يفعلون **لا تجامعه** اي لا تجامع الفاعل الظاهر **في**
الاستعمال **الافصح** وهي لغة الاكثرين فلا يقال يفعلان الزيدان
ولا يفعلون الزيدون على ان يكون الاسم الظاهر فاعلا لما يلزم
من تعدد الفاعل بطريق الاصالة وقد مر ابطاله وان سمع مثله
في الظاهر مثل واسروا النجوى الذين ظلموا خرج على خلاف ذلك
فقد جوز في الاية ان يكون الذين ظلموا مرفوعا بدلا من واو واسروا
او فاعلا واستمعوه او مبتدا خبره اسروا او قول محذوف عامل في جملة
الاستفهام اي يقولون هل هذا او ضمير المحذوف اي هم الذين
او فاعلا ليقول محذوفا وان يكون منصوبا بدلا من مفعولا باتهم
او على اضمار اذم او اعني وان يكون مجرورا بدلا من الناس في اقترب
للناس او الهاء والميم في لاهية قلوبهم فهذه عشرة اوجه **بخلاف**
التا في نحو قامت هند **لانها** حرف **مجرد علامة** للتانيث فلا
محذور في مجامعتها للفاعل الظاهر فان قلت قد ذهب
الجزولي الى انها اسم فماذا تصنع قلت هو محجوج بالاجماع كما
صرح به ابن هشام قال وعليه فتاتي في الظاهر بعدها ان يكون
بدلا او مبتدا والجملة قبله خبره قال ويرده ان البدل صالح للاستغناء
به عن المبدل منه وان عود الضمير على ما هو بدل منه نحو اللهم صل
على محمد الرؤوف الرحيم قليل وكذا تقدم الخبر الواقع جملة قليل
ايضا يعني والبدل في مثل قامت هند لا يصلح للاستغناء به عن
المبدل منه اذ لا يقال قام هند غالبا ومثل قامت هند من الكثرة
والشياع بحيث هو لا يخفى فلا يحسن تخريجه على ما يقل استعماله
واشار المولف بقوله في الافصح الى ان من العرب من يجعل الالف
علامة للاثنين والواو علامة للجماعة لا ضميرا لهما فيكون كل منهما
حرفا كتاء التانيث فتجامع الفاعل الظاهر وهي لغة طي وازد شنوءة

وكمحارث فيقولون قاما اخواك وقاموا اخوتك وخرج عليها
الحديث يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار واذا
قال اهل هذه اللغة قاما وقعدا اخواك وقاموا وقعدوا اخوتك
واعملوا احدهما في الظاهر وجب ان تقدر في الاخر ضمير مستتر راجع
اليه قال في المغني وهذا من غرائب العربية اعني وجوب استتار
الضمير في فعل الغائبين يعني في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم
اذا خرج على هذه اللغة قلت لم لا يكون الالف في احدهما
ضميرا وفي الاخر علامة وكذا الواو ولا يكون ثم ضمير مستتر اصلا
فلا غرابة ولتا صله اي الفاعل في ان يلي الفعل لانه كجزئه
بدليل الاعراب واسكان اللام ورده ورد العين والتثنية
والجمع والتانيث والاتحاد والنسبة والزيادة ومنع
العطف والتاكيد في تضربان وضربت وزماتا في لغة وقوله
والقبا ورب ارجعون وقامت هند وحبذا وكنيا وكانوا كرام
وفم زيد وقم لنفسك حاز ضرب غلامه زيد لا العكس عند
الجمهور لتاصله يتعلق بجاز وفي ان يلي بالتاصل ولانه كجزيه بيلي
وبدليل بهذا الظرف الذي موخر ان وفي تضربان الى اخره ظرف
مستقر حال من الاعراب وما بعده من الاسما المعطوفة وفي لغة
حال من زماتا وعند الجمهور يتعلق بجاز قررا ولان الفاعل متاصل
في ان يلي الفعل بحيث لا يقع بينهما شي من مقتضيات الفعل وعلل
ذلك بان الفاعل كجز الفعل واستدل على صحة العلة باثني عشر
دليلا واوردها مع امثلتها على طريق اللف والنشر المرتب الاول
انه قد وقع اعراب الفعل بعد الفاعل في تضربان واخواته الاربع
اذ النون علامة رفع الفعل وحرف العلة ضمير وقد وقعت بعده
على خلاف ما هو المعهود في اعراب الكلم من انه انما يكون في نفس الكلمة
المعربة لا خارجا عنها لكن لما كان الفاعل هنا وهو الضمير المتصل

كالجز

كالجزء الفعل لا سيما وهو على كل حرف واحد خصوصا وذلك الحرف
من احرف المد واللين اغتفر واذلك تنزيلا لما هو كالجز منزلة
الجز الثاني اسكان لام الفعل عند اتصاله بالفاعل الذي هو ضمير
رفع متصل متحرك نحو ضربت فلولا ان الفاعل كجز الفعل لم تسكن
لامه لانها انما سكنت كراهة توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة
الواحدة واعترض ابن مالك بانا لا نسلم ان ذلك مستكره عندهم
بدليل حذفهم الف علابط وجنادل وتانيثهم بالتا نحو معدة بل هو
العلة ارادة الفرق بين الفاعل والمفعول مع تا وحمل اخواته
عليه للتساوي في الاضمار والرفع والصحة الثالث رد اللام في زماتا
في لغة لبعض العرب نظرا الى ان حركة التا كاللازمة لانها لاجل
الالف التي بعدها وهي كالجز من الكلمة ومن لم يرد اللام وهي لغة
الاكثرين نظرا الى ان اصل هذه التا السكون وان الحركة عارضة
والرابع عين الفعل في نحو قولا وذلك انها لما حذفت من نحو قل لا
لالتقا الساكنين فلما حركت اللام لاجل وجود الالف بحركة لازمة
من حيث ان هذه الالف ضمير الفاعل المنزل منزلة الجز من الكلمة
عادت العين لانتفا الموجب لذهابها ولم تعد في نحو قل الحق
وان تحركت اللام لان حركتها عارضة من حيث ان الثانية منفصلة
ليست كالجز الاولى الخامس تثنية الفاعل لاجل تثنية الفعل
في نحو الفيا لان المراد منه الف الق فثني الفاعل لاجل تكرير
الفعل السادس جمع الفاعل لجمع الفعل نحو رب ارجعون لان
المراد ارجعني ارجعني مثلا والكلام فيه كما في الذي قبله ولا
يخفيك ما فيهما السابع تانيث الفعل لاجل تانيث فاعله نحو قامت
هند الثامن تنزل الفعل والفاعل منزلة اسم واحد وفعل واحد
وذلك نحو حبذا فقيل ركبت من حب وهو فعل وذا وهو اسم وغلبت
الاسمية لشرف الاسم فصار الجميع اسما مبتدا وما بعده خبر وقيل

زيد او صح

وقيل ذكيا وقلبنا التغليبة لتقدم الفعل فصار الجميع فعلا وما
بعده فاعلا ولهذا لم نتغير ذا عن الافراد والتذكير يقال حبذا هند او هذا
والزيدان والهندان او الزيدون او الهندات التاسع النسبة
اليهما جميعا كقولهم في النسبة الى كنت كنتي فالحقوا يا النسبة
بكان مع فاعله ولولا انه كجزئه لم يكن كذلك واشار بقوله كنتيا
الى ما وقع من قول الشاعر •
فاصبحت كنتيا واصبحت عاجنا • وشر خصال المرء كنت وعاجن •
وفي الصحاح قال ابو عمرو يقال للرجل اذا شاخ هو كنتي كانه نسب
الى قوله كنت في شبابي كذا وانشد البيت والعاجن الرجل الذي
ينهض معتمدا على الارض من الكبر قال سيبويه في الكتاب وسمعنا
من العرب من يقول كوني حب اضافا الى كنت واخرج الواو حين حرك
النون قال ابو عمرو ويقول قوم كنيّ في الاضافة الى كنت هذا نصه
فان قلت وجه نصب كنتي في قول المولف وكنتيا مشكل اذ غاية
ما يتخيل فيه قصد الحكاية ولكنه عندهم شاذ لان المفرد لا يحكى
في غير الاستفهام وما سمع من حكايته في ذلك محمول على الشذوذ كقول
القايل • دعني من تمرتان • وقولك ليس بقرشيا ردا على من قال
الك تمرتان ومن قال ان في الدار قرشيا قلت انما ذاك
حيث تكون الحكاية بغير القول نحو ما ذكرته من المثالين واما حيث
تكون الحكاية بالقول فلا شذوذ وهو هنا كذلك الا انه مقدر
و التقدير وقول الشاعر • كنتيا العاشر زيادتهما معا في قول
الفرزدق • فكيف اذا مررت بدار قوم • وجيران لنا كانوا كرام •
فان الزايد هو كان وحده لكن لما كان الفاعل كالجزء منه حكم بزيادتهما
معا كذا قاله العيني وفيه نظر ولا يخفى انه يجوز الحكم بان كان ناقصة
قصد بها الدلالة على المضي وخبرها محذوف او مقدم اعني لنا
والجملة صفة فلا زيادة اصلا الحادي عشر منع العطف على ضمير

الفاعل

الفاعل في قم وزيد لئلا يلزم العطف على ما هو كجزء الكلمة فان قلت
هذا لازم فيما اجازوه من العطف عند تاكيده بمنفصل نحو قم
انت وزيد لان العطف انما هو على الفاعل لا على تاكيده قلت
السؤال قوي وما اجابوا به من انه اكد بالمنفصل ليكون العطف
في الصورة كانه على التاكيد لا يخلو من ضعف الثاني عشر منع
تاكيده تاكيدا الفاعل الذي هو ضمير متصل بالنفس او العين
في نحو قم نفسك واقعد عينك والكلام فيه كما سبق تعليلا وسؤالا
وجوابا ونظرا اذا تقرر ذلك ظهر لك وجه المسألتين المتقدمتين
احدهما الجائزة باتفاق وهي قولك ضرب غلامه زيد لان الاصل
في الفاعل ان يلي فعله فيكون زيد مقدما في هذا التركيب بحسب
الاصل على المفعول وهو غلامه فيكون الضمير المتقدم في المثال
انما عاد على هو لفظا متقدم رتبة ولا محذور فيه الثانية
قولك ضرب غلامه زيدا فان الفاعل والمفعول فيها كل منهما
في مركزه الاصلي فقد اتصل بالفاعل المتقدم لفظا ورتبة ضمير
يعود الى المفعول المتأخر في التركيب المذكور لفظا ورتبة وهو
محذور وامتناع هذه المسألة الثانية انما هو عند الجمهور وقد
اجازها الاخفش من البصريين وابو عبد الله الطوال من الكوفيين
وقال بذلك ايضا ابو الفتح بن جني نظرا الى ان استلزام الفعل
للمفعول يقوم مقام تقدمه فان قلت قد ظهر ان المسألة
الاولى مجمع على جوازها وتعليق قوله عند الجمهور بجاز كما اسلفته
ينافي ذلك قلت لا ينافيه فان الذي نسب الى الجمهور جواز
الاولى دون الثانية وذلك صحيح وليس فيه ما يقتضي وجود
الخلاف في الاولى حتى يمتنع الثاني وضمير جزى ربه في قول ابي ع
جزى ربه عني عدي بن حاتم • جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
للمصدر المفهوم من جزى اي جزى رب الجزا كقوله تعالى اعدلوا

هو اقرب للتعويل ولا يعود الى عدي ولا ثاني حمل البيت دليلا على
جواز المسئلة المتنازع فيها **وجزى بنوه ابا الغيلان** .
في قول الآخر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر • وحسن فعل كما يجزى سنمار
والغيلان بفتح الغين المعجمة شجر السمر وسنمار بكسر السين .
المهملة والنون وتشديد الميم اسم رجل وفي الصحاح انه رومي
بني الخورنق بظهر الكوفة للنعمان بن امرء القيس فلما فرغ منه القاه
من اعلاه فخر ميتا كيلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب المثل
فقالوا جزاء سنمار قال الشاعر •
جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا • جزاء سنمار وما كان ذا ذنب •
وانظر قول الجوهري جزاء سنمار بالمد لغة واللام **شاذ** فلا ينهض للاستدلال
به ومثله قول حسان •
ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا • من الناس ابقى مجده الدهر مطعما •
وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد • ورقى نداه ذا الندى في ذرى
المجد • قال الرضي بعد ان حكى مذهب الاخفش في جواز هذه
المسئلة والاولى تجويز ما ذهب اليه على قلة وليس للبصرية
منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وقال الشيخ بدر الدين
ابن مالك في شرح الالفية والحق ان ذلك جائز في الضرورة لا غير
ويجب تقديمه اي الفاعل **اذا انحصر على مفعوله بانما** لئلا
يختل المعنى بانعكاس المقصود لو اخر نحو انما ضرب زيد عمرا لان المقصود
من هذا التركيب حصر ضاربية زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب
الا عمرو فلو قدمت المفعول قائلا انما ضرب عمروا زيد كان معناه
انحصار مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو ضارب الا زيد وذا عكس
الاول فلو جوز التاخر لبس وحصل الاختلال وبعض الناس
يروي اجماع البيانيين على ذلك فيتجاسر على حكاية الاجماع مطلقا
في وجوب تاخير المقصور عليه في القصر بانما • ولا اجماع فقد حكى

الشيخ بهاء الدين السبكي وغيره ان مذهب الزجاج ان المقصور
عليه بانما لا يجب ان يكون هو المتاخر بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة
قلت ويظهر انه منه حديث البخاري وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا قوله صح
يحلبن احدكم ماشية احد الا باذنه ايحب احدكم ان يؤتى مشربته فتكسر
خزانته فينتقل طعامه فانما تخزن لهم ضروع مواشيهم اطعمتهم الحديث
اذ المراد والله اعلم انما تخزن لهم البانهم ضروع مواشيهم اي ليس لها
خزائن الا الضروع وليس المراد ان الضروع لا يكون فيها الا اللبن
فالسياق لا يناسبه فتامله **ولا** عطف على انما اي يجب تقدم الفاعل
ايضا اذا انحصر على مفعوله بالا بعد تقدم نفي نحو ما ضرب زيد الا عمرا
ولا يضرب زيد الا عمرا وفي بعض الحواشي المراد بما وانما وانما
لم يذكر لفظا ما لان الا لا تجيء الا بعده وهو باطل كما عرفت وانما لم يذكر
النفي لما علم من ان الا للايجاب ونحوها يكون الا بعد نفي هو الكلام بما
او نحوها **الا ان يتقدم** استثناء مفرغ في الظرف والاصل يجب
تقديمه كل وقت الا وقت ان يتقدم المفعول مع **الا** عليها **فقلة**
كقول الشاعر • ولما ابى الا جماحا فؤاده • ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل •
الجماح الامتناع عن المطلوب وكقول الاخر •
تزودت من ليلى بتكليم ساعة • فما زاد الا ضعف ما بي كلامها •
وانما كان ذلك قليلا لانه يستلزم قصر الصفة قبل تمامها لان
الصفة المقصورة على المفعول في نحو ما ضرب الا عمرا زيد هي الضرب
الواقع من زيد لا مطلق الضرب فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل
ولا يحسن قصره وانما جاز على قلة نظرا الى ان الصفة في حكم .
التامة بذكر المتعلق اخرا **او انتفت القرينة** عطف على قصر
اي ويجب تقدم الفاعل اذا انتفت القرينة المرشدة الى تعيينه
نحو ضرب موسى عيسى فلو كانت ثم قرينة لفظية كضرب عمروا موسى او
معنوية نحو اكل الكمثرى موسى لم يجب تقديمه فالحكم بوجوب التقدم

مواقف للتعقوب ولا يعود الى عدي ولانه لاني جعل البيت دليلا على
جواز المسئلة المتنازع فيها **وجزى بنوه ابا الغيلان** .
في قول الاخر جزى بنوه ابا الغيلان عن كبر • وحسن فعل كما يجزى سنمار
والغيلان بفتح الغين المعجمة شجر السمر وسنمار بكسر السين
المهملة والنون وتشديد الميم اسم رجل وفي الصحاح انه رومي
بنى الخورنق بظهر الكوفة للنعمان بن امرء القيس فلما فرغ منه القاه
من اعلاه فخر ميتا كيلا يبني لغيره مثله فضربت به العرب المثل
فقالوا جزاء سنمار قال الشاعر •
جزتنا بنو سعد بحسن فعالنا • جزاء سنمار وما كان ذا ذنب •
وانظر قول الجوهري جزاء سنمار بالهاء لغة واللام **شاذ** فلا ينهض للاستدلال
به ومثله قول حسان •
ولو ان مجدا اخلد الدهر واحدا • من الناس ابقى مجده الدهر مطعما •
وقوله كسا حلمه ذا الحلم اثواب سودد • ورقى نداه ذا الندى في ذرى
المجد • قال الرضي بعد ان حكى مذهب الاخفش في جواز هذه
المسئلة والاولى تجويز ما ذهب اليه على قلة وليس للبصرية
منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وقال الشيخ بدر الدين
ابن مالك في شرح الالفية والحق ان ذلك جائز في الضرورة لا غير
ويجب تقديمه اي الفاعل **اذا انحصر على مفعوله بانما** لئلا
يختل المعنى بانعكاس المقصود لو اخر نحو انما ضرب زيد عمرا لان المقصود
من هذا التركيب حصر ضاربية زيد في عمرو اي ليس لزيد مضروب
الا عمرو فلو قدمت المفعول قائلا انما ضرب عمرا زيد كان معناه
انحصار مضروبية عمرو في زيد اي ليس لعمرو ضارب الا زيد وذا عكس
الاول فلو جوز التاخير لسرى حصل الاخلال وبعض الناس
يرى اجماع ابيا نين على ذلك فيتجاسر على حكاية الاجماع مطلقا
في وجوب تاخر المقصور عليه في القصر بانما • ولا اجماع فقد حكى

الشيخ

الشيخ بهاء الدين السبكي وغيره ان مذهب الزجاج ان المقصور
عليه بانما لا يجب ان يكون هو المتاخر بل قد يكون غيره ويفهم بالقرينة
قلت ويظهر انه منه حديث البخاري وهو صلى الله عليه وسلم لا قوله صـ
يحلبن احدكم ماشية احد الا باذنه ايحب احدكم ان يؤتى مشربته فتكسر
خزانته فينتقل طعامه فانما تخزن لهم ضروع مواشيهم اطعمتهم الحديث
اذ المراد والله اعلم انما تخزن لهم البانهم ضروع مواشيهم اي ليس لها
خزائن الا الضروع وليس المراد ان الضروع لا يكون فيها الا اللبن
فالسياق لا يناسبه فتامله **ولا** عطف على انما اي يجب تقديم الفاعل
ايضا اذا انحصر على مفعوله بالا بعد تقدم نفي نحو ما ضرب زيد الا عمرا
ولا يضرب زيد الا عمرا وفي بعض الحواشي انه زاد لما واما وانما
لم يذكر لفظ ما لان الا لا تجئ الا بعده وهو باطل كما عرفت وانما لم يذكر
النفي لما علم من ان الا للايجاب وهو لا يكون الا بعد نفي وهو اما كان بما
او بغيرها **الا ان يتقدم** استثناء مفرغ في الظرف والاصل يجب
تقديمه كل وقت الا وقت ان يتقدم المفعول مع **الا** فيجوز لكن **بقلة**
كقول الشاعر • ولما ابى الا جماحا فؤاده • ولم يسل عن ليلى بمال ولا اهل
الجماح الامتناع عن المطلوب وكقول الاخر •
تزودت من ليلى بتكليم ساعة • فما زاد الا ضعف ما بي كلامها •
وانما كان ذلك قليلا لانه يستلزم قصر الصفة قبل تمامها لان
الصفة المقصورة على المفعول في نحو ما ضرب الا عمرا زيد هي الضرب
الواقع من زيد لا مطلق الضرب فلا يتم المقصور قبل ذكر الفاعل
ولا يحسن قصره وانما جاز على قلة نظرا الى ان الصفة في حكم
التامة بذكر المتعلق اخرا **او انتفت القرينة** عطف على قصر
اي ويجب تقديم الفاعل اذا انتفت القرينة المرشدة الى تعيينه
نحو ضرب موسى عيسى فلو كانت ثم قرينة لفظية كضرب عمرا موسى او
معنوية نحو اكل الكمثرى موسى لم يجب تقديمه فالحكم بوجوب التقدم

عند انتفاء القرينة نص عليه ابن السراج وقال به المتأخرون كالجزولي
وابن عصفور وابن مالك وخالفهم ابن الحاج محتجا بأن العرب تجيز
تصغير عمرو وعمر على طريق واحد فلا يعلم أنه تصغير عمرو أو عمر وبأن
الإجمال من مقاصد العقلاء وبأنه يجوز ضرب أحدهما الآخر وبأن تأخير
البيان لوقت الحاجة جائز عقلا اتفاقا وشرعا على الأصح وبأن
الزجاج نقل أنه لا خلاف في أنه نحو زيد نحو • فما ذا لك تلك دعواهم
كون تلك الاسم زالت ودعواهم الخرق العكس **أو كان الفاعل ضميرا**
متصلا فيجب تقديمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا
كضربت زيدا أو مضمرا منفصلا كما ضربت إلا إياك أو متصلا كضربتك
وإنما قالوا بوجوب التقدم هنا لتعذر التأخر من حيث إن الفاعل
ضمير متصل وتأخيره مع كونه متصلا لا يمكن **ويجب تأخيره** أي الفاعل
إذا قصر عليه مفعوله بهما أي بإنما تارة وبإلا أخرى كقولك إنما
ضرب عمرا زيد وما ضرب عمرا إلا زيد وقد عرفت المقتضي لذلك
تحت ذلك كل وقت **إلا** وقت **أن يتقدم** الفاعل **مع إلا** ملتبسا
بقبله على ما أجازه الكسائي تمسكا بقوله ما عاب إلا لئيم فعل ذي
كرم • ولا جفا قط إلا جبأ بطلا • والجبأ هذه في موضعين والجبأ
بضم الجيم وتشديد الموحدة وبهمزة الجبان كذا في الصحاح والمحكم
وغيرهما وبقوله فلم يدر إلا الله ما هيجت لنا • عشية آناء النهار
وشامها • الوسام بكسر الواو جمع وسيمة أي حسنة وبقوله نبئتهم
عذبوا بالنار جارهم • وهل يعذب إلا الله بالنار **أو اتصل به** أي بالفاعل
ضمير المفعول نحو وإذ ابتلى إبراهيم ربه فيجب هنا تقدم المفعول
ضرورة أنه لو تأخر لعاد الضمير على متأخر لفظا ورتبة ونحوه
باطل عند الجمهور كما مر في مسئلة ضرب غلامه زيدا ووقع هنا
في نسخة من الأصل أو اتصل به مظهرا المفعول فكتبت رأس تلك
الحواشي العجيبة تحت قوله مظهرا ما نصه أي إذا كان الفاعل

مظهرا

مظهرا وتحت قوله المفعول ما نصه فاعل اتصل ولا إذ يدرك في هذا
على الحكاية **أو اتصل بالفعل مجرد المفعول** من غير أن يكون الفاعل
متصلا نحو ضربني زيد وما ضربني إلا أنت وإنما وجب التقدم هنا
لأنه لو لم يتقدم المفعول لوجب أن يكون منفصلا لأن التأخر مع
الاتصال غير ممكن لكن لا يجوز أن يكون منفصلا لأن اتصاله قد أمكن
وهو واجب عند إمكانه فامتنع تأخره وإنما قال مجرد المفعول احترازا
عما ذكرناه إذ لو اتصل الفاعل أيضا نحو أكرمتك وجب تقدم الفاعل
لأنه الأصل ولا موجب للعدول **ويحذف الفعل جوازا لقرينة كسؤال**
واقع محقق كما إذا قلت زيد في جواب من سأل قائلا هل قام أحد
أو سؤال مقدر كقراءة الشامي وأبي بكر يسبح له فيها بالغدو
والآصال رجال بفتح الباء من يسبح كأنه قيل من يسبحه فقيل رجال — أي يسبحه رجال صح
وكقراءة ابن كثير كذلك يوحى إليك وإلى الذين من قبلك الله العزيز
الحكيم بفتح الحاء من يوحى كأنه قيل من يوحي فقيل الله أي يوحي إليك
الله وكقراءة من قرأ وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم
شركاؤهم ببناء زين للمفعول ورفع القتل والشركاء أي من زين القتل
فقيل شركاؤهم أي زينه شركاؤهم وكقول الشاعر •
حمامة بطن الواديين ترنمي • سقيت من الغر الغوادي مطيرها
أي سقاك مطيرها في جواب السؤال المقدر قال ابن مالك في شرح — وهو قولها من سقاني صح
التسهيل هكذا رواه الحفاظ ومن قال سقاك فتارك للرواية
وآخذ بالرأي والعلم المشهور في هذا المقام قول الحر ضرار بن نهشل
ليبك يزيد ضارع لخصومة • ومختبط مما تطيح الطوائح •
على رواية من روى ليبك بالبناء للمفعول فكأنه قيل من يبكيه أي يبكيه
فقيل ضارع أي يبكيه ضارع أي ذليل لخصومة نزلت به والمختبط
الذي يأتيك للمعروف بلا وسيلة والإطاحة الإذهاب والإهلاك
والطوائح جمع مطيحة على غير قياس ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية

اي وسايل منا جل اذهاب الذوايب تماله او يبكي المغذر اي يبكي من اجل
اذهاب المنايا يزيد فان قلت الا يجوز ان يكون يزيد
منادى حذف حرف ندائه وضارع ما لم يسم فاعله اي ليبك الضارع
والمختبط لفقدك يا يزيد حيث عدمنا بذلك المغيث المعين لنا على
حوادث الزمن فلا يكون من هذا الباب في شيء قلت لا مانع منه
ولكن هذا لا يرد على الجماعة لان الاحتمال لا يقدح في التمثيل لبعض
الوجوه الممكنة والله اعلم فان قلت هل حذف الفعل مع السؤال
المقدر مقيس ام لا قلت المنقول عن الجرمي وابن جني انه قياس
وهو الظاهر ومنع ابن مالك نحو يوعظ في المسجد رجال على معنى يعظ
لاحتماله للمفعولية بخلاف يوعظ في المسجد رجال زيد وهذا في
الحقيقة قول باشتراط القرينة المعينة فلا بحث في ذلك خلاف
ولزوما عند ذكر المفسر بكسر السين نحو وان امرأة خافت وان
امرؤ هلك وان احد من المشركين استجارك وانما لزم الحذف لانهم لم
يأتوا بالثاني الا تفسيرا للاول فلو ذكر الاول معه لوقع ذكر
الثاني ضايعا وبحذف فان اي الفعل والفاعل معا تعريفه كما اذا
قيل اقام زيد فقلت نعم التقدير قام زيد ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في الفعلية وقد يتنازعه اي الفاعل وغيره من المفعولات
العاملان فعلين كانا نحو آتوني افرغ عليه قطرا او اسمين كقوله
عهدت مغيثا مغنيا من اجرته • فلم اتخذ الا فناءك موئلا •
او مختلفين نحو هاؤم اقرؤا كتابيه هذا ان شرط ان يكون بين العاملين
ارتباط اما بالعاطف كما في قام وقعد اخوك او عمل اولهما في ثانيهما
نحو وانه كان يقول سفيهنا وانهم ظنوا كما ظننتم ان لن يبعث الله
احدا او كون ثانيهما جوابا للاول اما جوابية الشرط نحو تعالوا
يستغفر لكم رسول الله او جوابية السؤال نحو يستفتونك قل
الله يفتيكم في الكلالة او نحو ذلك من اوجه الارتباط اما اذا لم يكن

ثم

رد على ابن الحاجب

ثم ارتباط البتة فانه يمتنع التنازع فلا يجوز قام قعد زيد على انه
من ذلك والمعروف من كلام النحويين تقييد العاملين بكونهما من
قبيل الفعل او شبهه ونقل ابن الحاجب عنهم في شرح المفصل خلاف
ذلك فقال وقالوا في لعل وعسى زيد ان يخرج انه من اعمال الثاني
لعدم صحة لعل زيدا ان يخرج وذلك يستلزم حذف معمول لعل للقرينة
وقالوا لو اعمل لعل لقيل لعل وعسى زيدا خارج وليس بواضح
اذ لا يقال عسى زيد خارجا وهو ايضا يستلزم حذف منصوب عسى
قلت وفيه نظر لان خبر لعل تقترن بان كثيرا فكيف يجب عند
اعمال الاول اذ يقال الخارج واي محذور في حذف منصوب عسى
وقد قال الشاعر • يا ابتا علك او عساكا • فاذا تنازعا اسما
غير ضمير متصل سواء كان ظاهرا نحو ضربت واهنت زيدا او ضميرا
منفصلا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك اما اذا كان ضميرا
متصلا فالتنازع ممتنع لاشتراك العاملين في صحة الاضمار كضربت
واكرمت ونحو زيد ضربك واكرمك وزيدا هيني وحبس فلم يتنازعا
شيئا اذ كل واحد منهما يحتاج له مثل ما يحتاج للاخر فكل قد اخذ معموله
وشرط ابن مالك في الاسم المتنازع فيه ان يكون غير سببي مرفوع
احترازا عن نحو قوله •
قضى كل ذي دين فوفى غريمه • وعزة ممطول معنى غريمها •
للزوم عدم ارتباط الجمل بالمبتدا اذ لم يرفع ضميره ولما التبس
بضميره فغريمها مبتدا وممطول معنى خبران واعترض بان عود الضمير
على الاسم المشتمل على ضمير ما قبله يحقق الالتباس والارتباط
بالمبتدا واقعا بعدهما اي بعد العاملين فخرج المتوسط
بينهما نحو ضربت زيدا واكرمت والمتقدم عليهما نحو زيدا ضربت
واكرمت لتعين المعمول في الصورتين ان يكون للعامل الاول
وليس هذا بمتفق عليه بل الخلاف في ذلك موجود مقتضيين عملا

بان يكون كل منهما يقتضي الفاعلية كقام وقعد زيد او المفعولية
كضربت واهنت زيدا او مختلفين بان يكون الاول يقتضي الفاعلية
والثاني المفعولية كقام وضربت زيد او بالعكس كضربت وقام
زيد فالبصرية اي فالطائفة البصرية بفتح الموحدة ولكسرها
تعمل العامل الثاني للقرب اي لقربه من المعمول والطائفة
الكوفية تعمل العامل الاول للسبق اي لسبقه على العامل
الثاني والخلاف انما هو في الفضل والاختيار لا في صحة الجواز وصحة
التركيب فان هذا لم يختلف فيه الفريقان ولا شك ان الاستقراء
قاض بان اعمال الثاني اكثر في كلامهم فيترجح المذهب البصري
والفراء من الكوفيين يشرك بين العاملين في المعمول المرفوع
فيجعله مرفوعا بهما معا نحو قام وذهب زيد ورده ان عوامل
النحو كالمؤثرات الحقيقية فلا يجتمع فيه مؤثران على اثر واحد
ويمنع التركيب المؤدي الى حذف فاعل فانه محذور ولم يثبت
في كلامهم او الى اضمار قبل الذكر فانه ايضا محذور فيجب عنده
ان يقول ضربني واكرمت زيدا هو بالانفصال بالضمير بعد التنازع
فيه لينتفي المحذوران معا وذلك انك لو لم تات به كذلك
وقلت ضربني واكرمت زيدا فلا يخلو اما ان تجعل فاعل
ضربني محذوفا او ضميرا مستترا فيه عائدا الى زيد المتاخر فان
جعلته محذوفا لزم المحذور الاول وان جعلته مضمرا فيه لزم
المحذور الثاني والجرمي بفتح الجيم كما نص عليه ابن خلكان
في تاريخه وفيات الاعيان وذكره غيره ايضا وليس بضمها
كما ظنه كثير من اهل العصر ان يمنع التنازع في المتعدي الى ثلاثة
من المفاعيل لعدم السماع واجازه غيره قياسا على الفعل المتعدي
الى واحد والى اثنين تقول اعلمت واعلمني زيد عمرا منطلقا على
اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول كما في العباب قلت والخلاف

تامل صح

ليس

ليس مخصوصا بالمتعدي الى ثلاثة بل يجري في المتعدي الى اثنين
ايضا قال في التسهيل ولا يمنع التنازع تعدي الفعل الى اكثر من
واحد ولا كون المتنازعين فعلي تعجب خلافا لمن منع هذا الاخير
وقوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا قاطع ببطلان قول من
منع في ذي الاثنين اذا تقرر ذلك فعلى الراي الاول وهو اعمال
الثاني اختيارا للقرب يضمر فاعل العامل الاول طبق الظاهر
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كما في قوله
جفوني ولم اجف الاخلاء انني • لغير جميل من خليلي مهمل •
فاعمل الثاني وجعل فاعل الاول ضميرا موافقا للظاهر في كونه
لجماعة المذكرين دون الحذف لان الفاعل لم يثبت حذفه قلت
وهذا انما هو فيما اذا كان رافع الفاعل غير مصدر كالمثال المذكور
اما اذا كان الرافع له مصدرا فلا مانع من الحذف على ما هو معروف
في بابه نحو اعجبني قيام وقعود الزيدان خلافا للكسائي في تجويز
حذفه متمسكا بقوله تعفق بالارطى لها واراده • رجال فبذت
نبلهم وكليب • تعفق تغيب والارطى شجر وبذت غلبت والنبل
السهام اسم جمع والكليب جمع كلب كعبد وعبيد يريد ان تلك
التي ارتصدها تغيب لها رجال بالشجر ورموها بالسهام وارسلوا
عليها الكلاب فغلبت الجميع وفاتتهم ووجه الاستدلال ان تعفق
واراد توجها الى رجال فلم يقل تعفقوا ولا ارادوا فلزم حذف الفاعل
اعملنا الاول والثاني والذي فر الكسائي عنه من الاضمار قبل الذكر
اسهل مما صار اليه من حذف الفاعل ضرورة ان الاول ثبت يقينا
في مواضع من كلام العرب بخلاف الثاني ويحذف المفعول لانه فضلة
يحذف في حال السعة فكيف اذا احوج اليه لزوم الاضمار قبل الذكر
ان استغنى عنه نحو ضربت واكرمني زيد ولا تقول ضربته
واكرمني زيد فان قلت ما تصنع بقوله اذا كنت ترضيه ويرضيك

صاحب جار راو فكن في الغيب احفظ للود • قلت هو ضرورة
عند الجمهور وجائز على قلة عند غيرهم ولهذا يستغنى عنه لكونه احد (اي والجمهور)
مفعولي باب علمت مع ذكر الاخر اظهر ولم يجز حذفه ولا اضماره اما
الاول فلما هو مقرر في بابه من امتناع الحذف على ما هو المشهور عندهم
وسيأتي تحقيقه ان شاء الله تعالى واما الثاني فلانه اضمار قبل الذكر
في المفعول لا في الفاعل فلم يغتفر فتعذر الحذف والاضمار فلا الاظهار
وللرضي في هذا المحل كلام طويل وقيل الثاني وهو اختيار اعمال
الاول لسبقه على ما هو رأي الكوفيين يضمر فاعل الثاني اما
لانه ليس فيه اضمار قبل الذكر اذ المتنازع فيه من حيث كونه معمولا
للاول كما هو فرض المسئلة مقدم على الثاني تقديرا وان تأخر عنه
لفظا او لانه يغتفر لجواز عود الضمير على المتقدم تقديرا وان تأخر لفظا
كما في ضرب غلامه زيد ويضمر ايضا المفعول على الوجه المختار
اذ لا اضمار فيه قبل الذكر فامكن الاضمار والمعنى عليه وكان ادل
على المعنى وانفى للالتباس فلذلك اخترناه ويجوز حذفه
لانه فضلة كما يجوز ان تقول ضربت من غير ان تذكر المفعول
واستشهدوا على ذلك بقول الحماسي •
• بعكاظ يعشي الناظرين • اذا هم لمحوا شعاعه •
فاعمل الاول وهو يعشي وحذف مفعول الثاني وهو لمحوا وقد صرح
بعضهم بامتناع الحذف في ذلك لما فيه من تهيئة العامل للعمل
وقطعه عنه قال والبيت ضرورة قلت والقياس على جواز
ضربت من غير ذكر مفعول لا يجري لقيام الفارق كما عرفت ولذا اي
ولكون اضمار المفعول مع اعمال الاول هو الوجه المختار حكم باعمال
الثاني في قوله تعالى آتوني افرغ عليه قطرا وقوله تعالى
هاؤم اقرؤا كتابيه فانه لو لم يكن الثاني هو المعمل لكان العامل
هو الاول ولزم حينئذ ارتكاب غير المختار من حذف المفعول

دون

دون اضماره وانما ذكر المؤلف هذين المثالين القرآنيين ليقيم
حجة البصريين على الكوفيين في اختيار اعمال الثاني وذلك
لانهم اتفقوا عند اعمال الاول على اختيار اضمار مفعول الثاني وكان
الآيتان دليلا للبصرية على ان الاولى هو اعمال العامل الثاني
والا لكان القرآن الذي هو افصح كلام جائيا على غير الوجه المختار
ولا ينبغي ارتكابه فترجح القول البصري الا لمانع استثناء مفرغ
في الاحوال اي ويضمر المفعول على المختار في كل حال الا حالة
كونه لمانع فيظهر حينئذ ولا يضر كون التفريغ في الموجب لاستقامة
المعنى ويحتمل ان يكون قوله ويضمر المفعول مأولا بالنفي ولا يظهر
فلا اشكال نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا
فهنا اعملت الاول ولم يجز اضمار منطلقين الذي هو ثاني مفعولي
العامل الثاني لانك لو اضمرته مثنى ليطابق المفعول الاول اذ هما
مبتدأ وخبر في الاصل يخالف المعود اليه وهو قوله منطلقا
ولو اضمرته مفردا ليطابق معاده يخالف المفعول الاول ولا يجوز
ارتكاب الحذف فيه لكونه ثاني مفعولي حسبت وهو محذور كما ستعرف
في بابه فلما امتنع الاضمار والحذف فيه لمانع وجب الاظهار وا ورد
ان لا تنازع لاختلاف مفعوليهما وذلك لان حسبني لا يطلب منطلقين
الذي هو ثاني مفعولي حسبتهما لانه مثنى والمفعول الاول مفرد
فانتفى شرط التنازع وهو كون المتنازع مطلوبا لكل العاملين
من جهة المعنى فينتفي التنازع ضرورة واجيب باتفاقهما في الاصل
بالانطلاق اي باتفاق المفعولين الثانيين في كون كل منهما يدل
على ذات متصفة بالانطلاق وكون احدهما مثنى والاخر مفردا
لا يضر لان العاملين توجها الى المفعول الثاني من الجهة العامة
وهذا الموضع بعد اي بعد هذا الجواب موضع نظر وبحث
لا يقتنع فيه بما قاله المجيب ولا شك ان السؤال قوي لا يندفع

مثل ذلك التحمل والرضي نازع في كل من شقي الحذف والاضمار في هذه
المسئلة اما الحذف فلما صرح به بعضهم من جواز حذف احد مفعولي باب
علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه
ظاهر في المفعولية كمفعولي باب اعطيت والسماع يؤيده واما الاضمار
فلانا لا نسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلتبس
المخالفة بينهما قال الله تعالى وان كانت واحدة وقبله فان كن
نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز
حسبني وحسبتهما اياهما الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا
مراعاة للمسند اليه كذا قال وفيه نظر واتفقوا اي اتفقوا على حذف
الفاعل في نحو ما ضرب واكرم الا انا لفساد الاضمار وان الاصل ما ضرب
الا انا وما اكرم الا انا وفي كلام التفتازاني ما يشير الى عدم الاتفاق
فانه قال في شرح المفتاح واما ما جوزه الكسائي من حذف الفاعل
في باب التنازع مطلقا والجمهور في مثل ما ضرب واكرم الا انا
فلم يوجد في كلام العرب هذه عبارته وظاهره نسبة الجواز في الثانية
الى الجمهور يشير الى ان من النحاة من يقول بالمنع فيها ويشهد دليله
بان الثانية لم يوجد في كلام العرب مردود بقول الشاعر •
ما صاب واصاب وثمه • الا كواعم ذهل بن شيبانا • فليحرر صح
انشده الامام جمال الدين بن مالك شاهدا على ذلك وهو الثقة
فيما ينقل واذا قلنا بان نحو ما ضرب واكرم الا انا محمول على حذف
الفاعل فهل هو من باب التنازع اولا قيل ليس منه لفساد المعنى لو
اجريت على قاعدته فاضمرت فيما تعمله قائلا ما ضربت واكرم الا انا
وما ضربت واكرمته الا انا وذلك لانه على هذا التقدير انتفا احد يلزم صح
الفعلين عن الفاعل والمفعول وحصرهما معا فيه وهذا راي ابن
الحاجب وقيل هو من التنازع ولكن الضرورة الجأت هنا الى الحذف
فامتنع الاضمار لما بينا عنده من الفساد والحذف من حيث هو حذف

وحذف صح

لا ينافي التنازع كما في حذف الفاعل عند الكسائي والمفعول عند الجميع
وهذا راي حكاه ابن مالك في التسهيل حيث قال ونحو ما قام وقعد
الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع خلافا لبعضهم واقول الممتنع
هنا انما هو الاتيان بالضمير المتصل لما يترتب عليه من فساد المعنى
كما مر واما المنفصل فلا فساد مع الاتيان به وهلا قيل ما ضرب
الا انا واكرم الا انا الا هو وقعد الا زيد فان قلت مما يشكل وما قام صح
على هذا القائل انه يلزمه ان يكون التنازع في الاسم والحرف قلت
لا يلزمه بل التنازع عنده انما وقع في الاسم الموجب بالحرف فاذا اتى
بضده اتى موجبا فوجب اضمار الحرف كما وقع التنازع في الاسم المقرون به صح
بحرف الجر نحو تستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة ولو اعمل الاول
لاتى في الثاني بالحرف والضمير معا كما قال •
اذا هي لم تستك بعود اراكة • تنخل فاستاكت به عود اسحل •
والواو في ولم اطلب من قول امرئ القيس •
ولو ان ما اسعى لادنى معيشة • كفاني ولم اطلب قليل من المال
اما للعطف فلا تنازع لفساد المعنى حينئذ وذلك لان شرط
هذا الباب ان يكون العاملان متوجهين الى شيء واحد من حيث المعنى
واعتبار ذلك هنا لا يصح لان لو للامتناع وقد وقع بعدها اسعى
وكفاني فيكونان ممتنعين اي منفيين معنى ولم اطلب معطوف
على كفاني فيكون في سياق لو وهو منفي لفظا فيصير مثبتا معنى
فلو وجه ولم اطلب الى قليل لناقض اول البيت آخره اذ يصير
معناه ما انتفى سعيي لادنى معيشة اي لقليل وما كفاني
قليل واطلب القليل فيكون نافيا سعيه لقليل ومثبتا
سعيه لذلك القليل وهو تناقض مفسد للمعنى والفاضل ان تقول
انما يلزم التناقض ان لو كان الشيء المطلوب معنى واحد وهو ممنوع
فلم لا يجوز ان يكون سعيه للقليل بمعنى عمله واكتسابه منفيا

ومجرد طلبه اياه من غير عمل واكتساب ثانيا ولا تناقض ثم التنازع
منتف بطريق غير هذه وبيانه ان غرض الشاعر ليس توجيه الطلب الى
القليل بل الى غيره اي ولو اطلب المجد بدليل قوله •
ولكنما اسعى لمجد مؤثل • وقد يدرك المجد المؤثل امثالي •
فاذن لم يتوجه العاملان الى شيء واحد بحسب المعنى فانتفى التنازع
لانتفا شرطه او للحال فنعم يثبت التنازع بين كفاني واطلب
في قليل اذ المعنى حينئذ كفاني قليل من المال في حال كوني ولم
اطلبه وهذا معنى مستقيم لا فساد فيه واستشكل بانه يلزم
كون الشرط لغوا لان الكفاية المقيدة وليس كذلك وبان المعنى
حينئذ لو ثبت اني اسعى لادنى معيشة لكفاني القليل في حالة
اني غير طالب له فتكون كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه
موقوفة على طلبه فيتوقف عدم الشيء على وجوده وقد عرفت ان
ليس السعي والطلب بمعنى حتى يلزم هذا وامثاله واذا اثبت
ذلك فلا تمسك به اي بهذا البيت الكائن والله تمليحا بقوله
ولم اطلب للكوفية على اختيارهم اعمال الاول حيث قالوا هو
الثاني غير فصيح وقد كان يمكنه اعمال الثاني فلما اعمل الاول من
غير ضرورة دل على انه الافصح وقد عرفت احتمال ان لا يكون هذا
من التنازع فيتعذر كون الواو عاطفة وان يكون منه فيتقدر لا
حالية فلا تمسك لهم به مع الاحتمال على ان الاحتمال المسوغ •
لجعله من باب التنازع مرجوح لان كلا كون الواو للحال مرجوح
بالنسبة الى كونها للعطف والاستئناف وينبغي ان يكون بالراجح
او بما هو نص في المقصود لا بما يحتمله وغيره على السوا فكيف اذا
كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا وقد عرفت ما في ذلك
من البحث مفعول ما لم يسم فاعله ما اي لفظ فيشمل الاسم الصريح نحو
ضرب زيد والماول بحرف مصدري نحو يستحسن ما فعلت اي :

فيا

فيا ملك ونغيره نحو لايبالي اقمت ام قعدت اسند اليه بالبنا للمفعول
لاقامته مقام الفاعل ومفعول اسند قوله اسم مفعول نحو زيد
مضروب غلامه او مصدر بني له اي للمفعول نحو يعجبني عناية
الزيدان بالصديق اي التمني لزيدان ببنا عني للمفعول وهو الاكثر
في استعماله تقول عنيت بكذا فانا معني به واستعماله على عني كرضي
قليل فعل اوما من كسر ما قبل اخره مطلقا ثلاثيا كان او غيره — او صح
مزيدا او غيره ولا يستثنى من ذلك شي مع ضم الاول فقط ان لم يكن
مبدوا بتا زائدة كتضارب وتعلم او بهمزة وصل كانطلق واقتدر
واستخرج او مع ضم ثانيه مع التا كالثاني في تضارب وتعلم او مع •
ضم ثالثه مع الهمزة في نحو انطلق واقتدر واستخرج ومع الاشمام
وهو الاشارة الى الضم مع التلفظ بالكسر والواو والياء افصح
من الواو في نحو قيل مما هو ثلاثي معتل العين بالواو وبيع مما
هو ثلاثي معتل العين بالياء واصلهما قول وبيع فاستثقلت
الكسرة على حرف علة بعد ضمة فالقيت الضمة ونقلت الكسرة
الى مكانها فسلمت اليا في بيع لسكونها بعد حركة تناسبها وانقلبت
الواو يا في نحو قيل لسكونها بعد كسرة فصارا للفظ بما اصله
الواو كاللفظ بما اصله اليا وانقيد مما هو عينه معتلة على وزن.. — انفعل واختير مما هو على وزن صح
افتعل مع اعتلال عينه فلك في هذه الاشيا الاربعة الاشمام وقد
مر تفسيره ولك اخلاص الكسرة فتنقلب اليا واخلاص الضمة فتقلب
اليا واوا كقوله • حوكت على نيرين اذ تحاك • وقوله •
ليت شبابا بوع فاشتريت • ونقول النقود واختور واليا
في الكل افصح من الواو بل حكى ابو حيان وابن هشام عن ابن عذرة
امتناع الواو في انفعل وافتعل دون اجيز مما هو معتل
العين من باب افعل واستخير مما هو معتلها من باب استفعل فليس
فيه الا اليا فقط دون الاشمام ودون الواو وانما لم يتجها هنا

لأن ما قبل حرف العلة ساكن في الأصل وفي دلالة عبارة المتن على
هذا المقصود نظر **او مضارع** بالرفع عطفا على ماض او على اسم
مفعول يعني واسندا اليه فعل مضارع **ضم اوله مع فتح ما قبل الآخر**
لا فرق في ذلك بين ما كان مضارع مجرد وما كان مضارع مزيد
نحو يضرب ويتدحرج **الموجب** بالكسر صفة لفتح ما قبل الآخر اي
مع الفتح الموجب **الألف في نحو يقال** من ذوات الواو **ويباع** من
ذوات الياء واصلهما يقول ويبيع بفتح ما قبل الآخر نقلت الفتحة
الى الفاء وقلبتا الواو والياء الفا حملا على قال وباع **ولا يسند**
ما بني للمفعول من فعل وشبهه **الى المفعول له ومع اللام** فلا تقول
ضرب تاديب ولا ضرب للتاديب قال الرضي انما لم يقم المفعول له مقام
الفاعل لأن النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات
الفعل من حيث المعنى وليس المفعول له كذلك اذ رب فعل يفعل
بلا غرض لكونه عبثا ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات الفعل
لا يقام مقام الفاعل كالمجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن •
هذا نصه وهو قول موافق لكلام المؤلف **ولا الى المفعول معه** لانه
ايضا ليس من ضروريات الفعل اذ رب فعل يفعل بلا مصاحب مع •
ان معنا الواو التي اصلها للعطف وهي دليل الانفصال والفاعل
كجزء الفعل ولو حذفناها لم نعرف كونه مفعولا معه **ولا الى غير
المتصرف من الظرف** فلا يجوز نحو جلس سحر ولا نحو قعد عندك وظاهر
كلام الفارسي ان الاخفش يجيز نيابته عن الفاعل مع بقائه على
النصب وصرح به ابن مالك في شرح التسهيل والمراد من الظروف
المتصرف ما جاز ان يخرج عنه او يجر بغير من وبغير المتصرف خلاف
ذلك **ومن المصدر** والمراد بغير المتصرف منه ما لزم النصب على
المصدرية فلا يجوز في سبحان الله مثلا ان تقدر عامله المحذوف
فعلا مجهولا بل لا يصح البتة لان المصدر الذي لا يتصرف

الشبه

لا يكون المحذوف العامل ولا يكون الا انشائيا وافعال الانشاء
غير الطلبي لا تكون مسندة الا الى الفاعل الذي من ضمير المتكلم
ولا الى مبهم الظرف نحو جلس مكان وقعد زمان لعدم الفائدة اذ من
المعلوم ان الحدث لا بد ان يقع في مكان ما وزمان ما فلم يكن في ذكر
المبهم فائدة بخلاف المختص **الا موصوفا** نحو جلس مكان بعيد وزمان
حسن والظاهر ان الاستثناء منقطع ضرورة ان الموصوف مختص فلا
دخول له في المبهم فلا اخراج ولا اتصال **ولا الى المفعول المطلق المؤكد**
مثل ضرب ضرب لانه لا بد من فائدة متجددة في كل ما يقام مقام
الفاعل وهنا لم تتجدد فائدة لان ضربا النائب مدلول عليه
قبل مجيئه بضرب **وعن بعض جوازه** في ضمير المصدر لا في صريحه
كقيم وقعد وبعضهم منع للعلة المتقدمة فان قلت هل من
مثل ذلك قول الشاعر • وقالت متى يبخل عليك ويعتلل •
متى يبخل ويعتلل يسؤك وان • يكشف غرامك تدرب •
قلت لا لان المعنى ويعتلل هو اي الاعتلال المعهود فالمصدر
نوعي بطريق العهد لا تاكيدي او لان الاصل ويعتلل اعتلال
عليك فهو مختص بعليك لكن حذفت للدليل وتدرب بدال مهملة
تتعلم اي تصير حديد اللسان ومعنى البيت انك ان لم تنل القصد
بسبب بخل واعتلال عليك ساءك ذلك فخضعت وتذللت
وان ذهب غرامك لاجل ظفرك بالمقصود احتد لسانك وزال
ما كان يوصفك من الخضوع والذلة **ولا الى الثاني مفعولي باب
علمت ولا الى ثالث** مفاعيل **باب اعلمت** فلا يقال علم قائم زيدا
ولا اعلم قائم زيدا عمرا وعلل الجماعة ذلك بان كلا من هذين المفعولين
مسند الى المفعول الاول في باب علمت والى الثاني في باب اعلمت
فلو قام مقام الفاعل والفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة
مسندا ومسندا اليه فامتنع قال الرضي وفيما قالوا نظر لان كون

التي مسند الى شيء مسند اليه شيء اخر في حالة واحدة لا دخر كما في
قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجبني مسند الى ضرب وضرب مسند
الى زيد **وفي راي** ذهب اليه المتاخرون **يجوز** اسناد المبني للمجهول
الى ما ذكر من هذين المفعولين **في الامن** من اللبس كما اذا كان الثاني
في باب علمت والثالث في باب اعلمت نكرة والاخر منهما معرفة
نحو علم زيدا قايم واعلم زيدا عمرا قايم لان التنكير يرشد الى
انه الخبر في الاصل واما اذا حصل الالباس فيمتنع النيابة قال
الرضي والذي ارى ان النيابة عن الفاعل في الثاني والثالث
يجوز قياسا سواء كان النايب معرفة او نكرة واللبس مرتفع مع
الزام كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في
الاصل بعد ما كان مبتدا فتقول في علمت زيدا اباك اعلمت
زيدا اباك اعلمت زيدا ابوك وليس معنى قيام المفعول مقام
الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع
الفاعل فالمرفوع في المثال الاول ثاني المفعولين وفي المثال
الاخر ثالث المفاعيل مع الامن من اللبس مع لزوم المركز كما قالوا في ضرب موسى
عيسى قال هذا من حيث القياس ولا اشكال ان السماع لم يات الا
بقيام اول مفعول علمت لكون مرتبته بعد الفاعل بلا فصل والجار
اخص بصفته وكذا لم يسمع الا قيام اول مفاعيل اعلمت كقوله
نبئت عمرا غير شاكر نعمتي **ولا اي ثانيه** اي ثاني باب علمت **ولا اي**
ثاني مفعول **باب اعطيت ان التبس** في الموضعين كما اذا قلت
في اعلمت زيدا عمرا اخاه اعلم زيدا عمرو اخاه فانه لا يتعين كون
النايب هو الثاني لجواز ان يكون الاول فيحصل الالتباس ونحو
اعطي زيدا عمرو فانه لا يعرف في مثاله العطية من معطاها حينئذ لصلاحية
كل من المفعولين لذلك فيجب حينئذ ان يكون الاول هو النايب
وان لم يكن الالتباس كما لو قلت في اعلمت زيدا الفرس سابقا لم يكن ثم

اعلم ان الاعطى بمعنى

الالتباس

الالتباس لتعين كون الفرس ثاني المفاعيل وكما لو قلت البس زيدا ثوب
فالاول فيهما اي في الثانيين **اولى** من غيره فيكون اول مفاعيل
اعلمت احق بالاقامة من ثانيها لانه المفعول الصريح والثاني ليس كذلك
وانما هو في الاصل مبتدا مفعول اعلم زيدا الفرس سابقا ولك اقامة
الثاني كما مر فتقول اعلم زيدا الفرس سابقا ويكون اول مفعول
اعطيت اولى من ثانيهما لان فيه معنى الفاعلية دون الثاني الا ترى
انك اذا قلت اعطيت زيدا درهما كان زيد آخذا والدرهم
ماخوذا واذا قلت البست عمرا ثوبا كان عمرو لابسا والثوب
ملبوسا **ولا اي عن المفعول به المستقل** اي المصرح الذي لم يقيد
بجار **مع وجوده** اي وجود المستقل **في القول الصحيح** وهو مذهب
جمهور البصريين واذا قلت ضربت زيدا يوم الجمعة وبنيت
الفعل للمجهول تعين زيد للنيابة فتقول ضرب زيد يوم الجمعة
ولا يجوز ان تعدل عن ذلك فتقول ضرب يوم الجمعة زيدا وخالف
في ذلك الكوفيون والاخفش من البصريين فقالوا اقامة المفعول
به في مثل الصورة المذكورة ليست بواجبة ولكنها اولى لكن الكوفيون
اجازوا مطلقا لقراءة ابي جعفر ليجزي قوما بما كانوا يكسبون
والاخفش اجاز بشرط تقدم النايب تمسكا بالقراءة الشاذة لولا
نزل عليه القرآن بالنصب ولقول الشاعر

• وانما يرضي المنيب ربه • ما دام معنيا بذكر قلبه • وبقول الاخر
• لم يعن بالعلياء الا سيدا • ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى •
ولست بذلك الجرو الكلاب • في قول الشاعر •
ولو ولدت قفيرة جرو كلب • لسب بذلك الجرو الكلابا •
نادر فلا تثبت بمثله القواعد وقد عرفت ان مستند الشيء
هذا البيت وحده حتى يندفع بدعوى الندور • وقفيرة
مصغرة بتقديم القاف على الفاء ام الفرزدق وبعضهم يشك

مرجح نفعه

فكيهة ومن ملح الاخبار ما حدثني به شيخنا قاضي القضاة ناصر الدين
ابن التنيسي المالكي تغمده الله برحمته قال حضر مولانا ارشد الدين
من اكابر فضلاء العجم وفاضل اخر عجمي ينبز بالكلب مجلس الامير
يلبغا او غيره الشك مني فتجاذبا اطراف البحث الى ان انتهى الكلام
في مسئلة اقامة غير المفعول به مع وجوده فاختار الارشد المذهب
الكوفي واخذ في نصرته فعارضه ذلك الفاضل واستطال وكان
فيه حدة مفرطة فقال له الارشد لو لم يكن للكوفية من الادلة

• الا قول الشاعر •

ولو ولدت قفيرة جرو كلب • لسب بذلك الجرو الكلابا

لكفى فصاح العجمي واستطار حدة وقام مغضبا لا يلوي على
واحد من اهل المجلس فسال الامير عن سبب غيظه ولم يجر له توجيه في
الظاهر فقال الارشد يا مولانا هذا الرجل يلقب في بلادنا
بالكلب • فلما انشدته هذا البيت عوى وفر وكلاما هذا معناه
فضحك الامير والا يوجد المفعول به المستقل فالكل سوى بكسر السين
مع القصر اي سواء في النيابة لا يفضل بعضها على بعض تقول ضربت
زيدا يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فاذا حذفت
زيدا وقصدت اقامة غيره اقمت ما شئت نص عليه الجزولي وابن
الحاجب وغيرهما ورجح بعضهم الجار والمجرور لانه مفعول به بواسطة
ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح
ابن عصفور المصدر لان دلالة الفعل عليه اكثر ورجح ابو حيان
ظرف المكان لانه اقرب الى المفعول به لكن دلالة الفعل عليه بالالتزام
بخلاف المصدر والزمان قال الرضي والاولى ان يقال كل ما كان
ادخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى
بالنيابة وذلك اذن مفوض الى اختياره المبتدا اسم ولو كانت
اسمية تقديرا اي ذاتا تقديرا او مقدرة او تقدير تقديرا فتدخل الاسم

الزيف

الزيف نحو الله احد الله الحمد وان وصلتها نحو وان تصوموا خير لكم
والجملة من نحو سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم وانما تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه فكالثاني على راي وكالثالث على اخر وهذا
جنس يشمل كل اسم بعد المنائبة مسند اليه فصل اخرج ما ليس كذلك
مثل الخبر مجرد عن العوامل اللفظية ليخرج المعنوية فان المبتدا
ليس مجردا عنها اذ لا عامله معنوي وانما هو مجرد عن اللفظية وخرج
بهذا الفصل اسم كان واخواتها واسم ان واخواتها مما هو مسند
اليه ولم يتجرد من العوامل اللفظية وقوله معنى اي تجريده
معنى سواء لم يكن ثم عامل فيه لفظا او كان ثم عامل فيه لكنه معدوم
في المعنى فدخل حسبك في نحو بحسبك درهم لانه وان لم يتجرد من العامل
اللفظي وهو الباء الجارة له لفظا لكنه عدمه حكما من حيث كانت زائدة
فهي في حكم العدم او مسند عطف على مسند اليه وانما ذكره ليدخل القسم
الاخر من المبتدا اذ هو على قسمين مسند اليه كما مر ومسند فهو نعت اي
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او جار مجرى الوصف كالمنسوب
نحو قرشي رافع اسما غير مستتر وذا يشمل الظاهر نحو اقايم الزيدان
وهذا لا خلاف فيها والضمير المنفصل نحو اقايم انت وهذه
فيها خلاف فالبصريون يجوزون كون الضمير مبتدا فيكون من القسم
الاول وكونه فاعلا فيكون مما نحن فيه والكوفيون يوجبون
الابتدائية ووافقهم ابن الحاجب بل حكى في اماليه الاجماع على ذلك
ونسب الى الوهم في نقله والمجيز الرضي وكثير من شارحي الكافية
حيث قالوا والمراد بالظاهر في قوله رافعة لظاهر ما كان بارزا
غير مستكن فشمل المظهر والمضمر فعمدوا الى اخراج الظاهر عن
الظاهر وحكموا بانه اراد ما لم يرده بدليل ما صرح به في الامالي من
الاجماع على ان الصفة لا ترفع ضميرا منفصلا وحجة الكوفيين
اذ الضمير المرتفع بالفعل لا يجاوره منفصلا عنه لا يقال قام انت

لفظا

فكذا الوصف واجيب بالفرق وذلك انه انما انفصل مع الوصف لئلا
يجهل معناه لانه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فانه تكون
بارزا كقمت ولان طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل فلذلك احتمل
معه الفصل وبالسماع فمن التنزيل اراغب انت عن الهتي وقال الشاعر
خليلي ما واف بعهدي انتما • اذا لم تكونا لي على من اقاطع •
فان القول بان الضمير فيه مبتدأ يلزم منه الفصل بين العامل
ومعموله باجنبي وفيه نظر لجواز تعليق الجار بمقدر بعده يفسره المذكور
عليه بالمتقدم والقول بذلك في البيت يؤدي الى الاخبار عن الاثنين
بالواحد وفيه نظر لجواز كون خبر انتما هو الشرطية المدلول على
جوابها بما واف بعهدي احد والمعنى انتما اذا لم تكونا لي على من
اقاطعه فما احد واف بعهدي لان حذفكما اياي مع مزيد اختصاص
بكما سبب لان يتأسى كل واحد بكما في عدم الوفا بالعهد محتجا بان
من اشتد الاختصاص به اذا لم يوف فغيره اولى **واقع** اي ذلك •
النعت الرافع لغير المستتر **بعد حرف الاستفهام** نحو افائم
الزيدان وهل ذاهب العمران **او ما النافية** نحو ما قايم الزيدان
وكل الامرين منتقد اما الاول فقد نص ابن مالك على وقوع الصفة
مبتدأ بعد الاستفهام وان لم يكن بحرف نحو متى راجع اخوانك وابن
قاعد صاحباك فكيف مقيم ابناك وكم ماكث صديقاك واين
قادم رفيقاك فذكر الحرف هنا اذن مستدرك واما الثاني فلان
ان النافية بمنزلة ما في ذلك تقول ان ذاهب الزيدان و
النفي المستفاد من غير الحرف معتبر هنا ايضا كما في قوله غير لاه
عداك فاطرح اللهو • ولا تغترر بعارض سلم • فغير مبتدأ لا خبر له
لما اضيف اليه مرفوع يسد مسد الخبر ويغني عنه وذلك •
لانه في معنى النفي والوصف بعده مخفوض لفظا وهو في قوة المرفوع
بالابتدا فكانه قيل ما لاه عداك وهنا اشكال اخر يرد على المؤلف

وذلك

وذلك ان قوله رافع غير مستتر ينتقض بنحو اقايم اخواك ام قاعدا
فانه تركيب عربي وقايم فيه مبتدأ قطعا وقد عطف عليه الوصف
من قولك ام قاعدان فيلزم ان يكون مبتدأ ايضا مع انه انما رفع ضميرا
مستترا ثم قال المازني وتقول اقايم اخواك ام قاعدهما هذا
هو القياس والوجه وحكى ام قاعدان بالضمير المتصل حكاه عنه ابن
قاسم في شرح التسهيل فان التزم الضمير المنفصل كما ادعى المازني
انه القياس فلا اشكال والا فلا يراد متجه وليس الحكم بابتدائية الوصف
الرافع للمستتر وانعقاد الجملة منهما ببعيد اذ الجملة تركب من الفعل
والفاعل المستتر كما في زيد قام والوصف في هذا الباب بمنزلة
الفعل **والخبر** لفظ **مجرد** عن العوامل اللفظية معنى فيشمل نحو ما
زيد بقايم عند التميمي وما ان عمرو بذاهب عندهم وعند الحجازيين
ودخل ايضا قسما المبتدا والاسما المعدودة وانما لم يقل هنا اسم
لان الخبر قد يقع جملة ليست في تقدير الاسم وهذا مبني على ان عامل
الخبر معنوي كالمبتدا وقد اسلفناه ان مذهب سيبويه انه مرفوع
بالمبتدا واليه ذهب الفارسي واصحابه وقال به الكوفيون
ايضا **مسند** فخرج القسم الاول من المبتدا والاسما المعدودة **الى
ما تقدم** فخرج القسم الثاني من المبتدا ونحو يقوم من قولك يقوم
زيد فانه لفظ مجرد عن العوامل اللفظية مسند ولكنه مسند
الى ما تأخر لا الى ما تقدم وهذا صادق على الخبر في نحو قايم زيد
لان المبتدا متقدم بحسب الاصالة فلا تضر تأخره لفظا ولا يرد
نحو ما قايم الا زيد لان وجوب تأخره لعارض فلا ينافي اصالة
تقدمه **والاصل تقديمه** اي تقديم المبتدا **على الخبر** لان المبتدا
محكوم عليه فلا بد من تقدمه عقلية ليكون الحكم على متحقق وانما
وجب تأخر الفاعل عن مسنده لانه عامل فيه ومرتبة العامل قبل
مرتبة المعمول **فجاز** بسبب كون هذا هو الاصل **في داره زيد** لعود

الضمير المتقدم تقديرا وان كان متأخرا لفظا وتجوز هذه الصورة
بمجمع قلبه وهنا صورتان اخريان وقع فيهما الخلاف ونحو قولك
في داره قيام زيد وفي دارها عبد هند فالكوفيون يمنعونهما معا
نظرا الى ان الضمير لم يعد على المبتدا بل على ما اضيف اليه المبتدا
والمستحق للتقدم انما هو المبتدا والبصريون يجيزونهما وان اقتضى
كلام ابن مالك في التسهيل تخصيص الاخفش باجازتهما ووجهه
ذلك ان المبتدا مستحق للتقدم كما سلموه فما هو من تمامه كذلك
والسماع شاهد بالجواز كقولهم في اكفانه درج الميت وكقوله
بمسعاته هلكا الفتى او نجاته • فنفسك صن عن غيها تك ناجيا
دون صاحبها في الدار لان ضمير صاحبها يعود على الدار وهو •
متأخر لفظا ورتبة فيمتنع ولم يحكوا في امتناع ذلك خلافا قال
الرضي وكما جوز ضرب غلامه زيدا ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا
خبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وهو اي تقدم المبتدا واجب
ان كان مما له الصدر كالاستفهام والشرط والتعجب نحو من ابوك
ومن يقم اكرمه وما احسن زيدا لان الاستفهام وما ذكر معه
يغير الكلام ويتفرع من نوع الى نوع فوجب التقدم ليعلم من اول
الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع لتفهمه او ذا لام الابتدا
لان لها الصدر ولهذا علقت العامل في نحو علمت لزيد منطلق
ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو زيد لانا اكرمه فان قلت
يرد نحو ان زيدا لقائم اذ قد قبل لام الابتدا عمل فيما بعدها
قلت اجابوا عنه بانها في هذا الباب مزحلقة عن محلها من
الاصلي اذ الاصل لان زيدا قائم فكرهوا افتتاح الكلام بمؤكد
مجتمعين فاخروا اللام دون ان لئلا يتقدم معمول الحرف عليه
فلم يكن لها الا الصدر مع تأخرها عن مركزها وخالي لانت في قول
الشاعر • خالي لانت ومن عويف خاله • نال العلى ويكرم الاخوالا •

ويروى

ويروى نال السماء واكرم الاخوالا مؤول بان اللام زائدة او هي لام
الابتدا والتقدير لهو انت او شاذ اذا لم يرتكب وجه من وجوه
التأويل وعلى كل فلا يرد نقضا على ما اصلناه او كان المبتدا
فاعلا او نائبه لو اخر فالاول نحو زيد قام فيجب
هنا تقديم المبتدا اذ لو اخر فقيل قام زيد لكان فاعلا في الصورة
الظاهرة وفيه نظر لانهم جوزوا في ما قام زيد اعراب زيد فاعلا
او مبتدا فلم يبالوا بتجويز الامرين ومنعوا تقديم الخبر في نحو زيد
قام لئلا يلتبس بالفاعل والفرق ان ذا تفويت تقوى الحكم
بتقدير الجملة فغلبه يعارضه تفويت ما يشبه تقوى الحكم بجعله
مبتدا وزيد فاعلا يفوت ذلك والثاني نحو انا قمت اذ لو اخر
المبتدا لكان في الصورة الظاهرة تأكيدا للفاعل فيفوت ما
يترتب على الاسمية من الفائدة او كان الخبر مجهولا وهو اي المبتدا
معرفة نحو زيد قائم وعمرو فيقدر خبر عمرو مرجحا لانه الاصل
ولا ضرورة تدعو الى الخروج عنه وانا لا التزم صحة هذا الحكم
فلم اقف عليه منصوصا والظاهر انه لا مانع منه اذا قيل التميمي
انت ان تقول انا وتقدر انا خبرا متقدما لغرض القصر اي تميمي انا
لا قيسي ثم تعيين المسئلة بكون المبتدا معرفة لا تظهر وجهه
لمساواة قولنا زيد قائم ورجل فاضل لذلك المثال فتأمله
او كان الخبر مخصوصا بالمدح او الذم نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل
عمرو في راي وهو راي من ذهب الى ان المخصوص خبر مبتدا محذوف
اي هو زيد وهو عمرو وذلك لانك لو اخرت فقلت زيد هو لزم
ان يكون الضمير المبتدا عائدا الى المخصوص لقربه فيكون المخصوص
بلا ربط لاستقلال الجملة كذا في بعض الحواشي وليس بشيء ولا يظهر
علته لوجوب التقدم في ذلك لانه لا يشكل في عود الضمير الى الممدوح
او المذموم تقدم او تأخر فاذا قلت هو زيد كان المعنى الممدوح

زيد واذا قلت زيد يعني كان الغرض زيد الممدوح صح او المذموم

او المذموم وكلاهما معنى صحيح والارتباط حاصل بلا اشكال واشار بقوله
في رأي الى ان من يقول بان المخصوص مبتدا مخبر عنه بالجملة المتقدمة
فلا يكون من هذا الباب **او تساويا** اي المبتدا والخبر **تعريفا** اتفقت
رتبتهما فيه نحو الله ربنا او اختلفت رتبتهما نحو زيد الفاضل والفاضل
زيد لان في جعل الاول خبرا مع صلوحه لان يكون مبتدا مخالفة للاصل
الذي هو تقدم المبتدا من غير فائدة هذا هو المشهور وقيل يجوز
تقديم كل منهما مبتدا وخبرا مطلقا وهو قول ابي علي وقيل ان اختلفت
رتبتهما في التعريف فاعرفهما المبتدا والا فالسابق وقيل المعلوم عند
المخاطب مبتدا والمجهول خبر واختاره ابن هشام ولنا قول آخر في
المسئلة سنذكره المؤلف قريبا **او تخصصا** نحو افضل منك افضل مني
فتجب التقدم هنا لتعين السبب الذي قررناه في القسم المتقدم
او لئلا يجب هنا تقدم المبتدا اذ لو قدم الخبر التبس وفسد المعنى
اذ كثير ممن هو افضل منك ممن يخاطبك وبالعكس **والقول بان النسبي
تعين خبرا** سوا تقدم كما في المنطلق زيد او تاخر كما في زيد
المنطلق **وغيره** اي غير النسبي وهو الدال على الذات **تعين مبتدا**
تقدم او تاخر كما في زيد في المثالين المذكورين وهذا قول الامام
الرازي وهذا الذي اشرنا الى انه سنذكره قريبا **ورد بان المعنى يتحصل
له ذلك الوصف صاحب اسم كذا** فمعنا المنطلق زيد الشخص الذي له
الانطلاق صاحب هذا الاسم فجعلت الصفة دالة على الذات
ومسندا اليها وجعل الاسم دالا على امر نسبي ومسندا ولا ادري ما
السر في تنكير المؤلف كلمة شخص مع ان المناسب هنا تعريفها قال
الشيخ بهاء الدين السبكي وقد يقال ان الدال على الوصفية انما
هو منطلق تاما المنطلق فالالف واللام فيه موصول لكنه بمعنى
الذي فهو في الجمود الدالة على الذات كزيد ولذلك نمنع المنطلق
وغيره من الموصولات موصوفا ومباشرا للعوامل غير محتاج بجريانه

على

على موصوف قبله ولكن النظر في انا اذا قلنا المنطلق زيد فهل نقول
المبتدا الالف واللام خاصة كما ان الذي هو المبتدا او نقول المسند
الالف واللام وما اتصل بهما فيه نظر وقد يقال بمثله في الذي لان
اتصال الالف واللام بصلتهما اشد الى هنا كلامه واعلم ان الحكم بوجوب
استراتية الاول في المتساويين انما هو عند فقد القرينة المعينة
للمراد اما عند وجودها فيجوز التاخير كقول الشاعر •
بنونا بنو ابنائنا وبناتنا • بنوهن ابناء الرجال الاباعد •
وكقولك ابو حنيفة ابو يوسف فبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدا
مؤخر لان المراد الاعلام بان بني ابنائهم كبنيهم فالموخر مشبه به ولا يستقيم
المعنى الا بهذا والاصل تقدم المشبه وتاخر المشبه به نحو زيد زهير
شعرا وسحبان ما في البيت والمثال وضوح المعنى والعلم بان الاعلى
لا يشبه بالادنى عند قصد الحقيقة وحمل ما فيهما على التشبيه المعكوس
للمبالغة غير جيد لان ذلك نادر الوقوع ومخالف للاصول اللهم
الا ان يكون اكثر وقوعا مخالف للاصول المقام مقتضيا للمبالغة فيصار
اليها **ويمتنع** عطف على قوله واجب اي وتقدم المبتدا ممتنع **ان كان
انما مع مدخولها** نحو وآية لهم انا حملنا ذريتهم في الفلك المشحون فقيل
لئلا يلتبس ان المفتوحة بان المكسورة والفتحة لخفتها لا تدفع
اللبس لكون الموقع موقع المكسورة وهو ابتدا الكلام وقيل لئلا
يلتبس بالتي بمعنى لعل وعلى الجملة فيرد على المؤلف مثل قوله عندي
اصطبار واما انني جزع • يوم النوى فلوجد كاد يبريني • ولا
خلاف في جواز التقديم لتقدمه هنا وذلك لانتفاء المحذور
من حيث انه لا يقع بين اما وفا الجواب جملة تامة **او** كان المبتدا
مخصوصا بالمدح او الذم **في رأي** وهو رأي من جعله مبتدا والخبر
عنه بجملة المدح او الذم السابقة نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل
خالد فيجب الحكم بامتناع تقدم المبتدا اذ للذم لا ادري من اين

اخذ المولف هذا الحكم فعلى التمثيل النص على ان المخصوص قد يذكر
قبل نعم وبئس معمولا للابتدا قال ابن هشام في حواشيه لا خلاف
ان ما بعد زيد في نحو زيد نعم الرجل خبر له وقال في توضيحه على
الالفية وقد يتقدم المخصوص فيتعين كونه مبتدا نحو زيد نعم
الرجل او كان المبتدا ذا ضمير متعلق الخبر بكسر اللام اي صاحب
ضمير يعود الى شي يتعلق بالخبر وهو جزؤه كما في على التمرة مثلها زبدا
فالخبر هو قولك على التمرة وجزؤه الذي اريد بالمتعلق هو التمرة
والمبتدا هو مثل صاحب ضمير هذا المتعلق وهو الضمير المضاف
اليه العايد الى التمرة وانما امتنع تقدم مثل هذا المبتدا حذرا
مما يلزم على تقديمه من عود الضمير على متاخر لفظا ورتبة اذ لو قلت
مثلها على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم انه ممتنع
وعلى المولف نقد من حيث ان كلامه يشمل مثل قولنا على الله عبده
متوكل ولا ينازع بصري في جوازه فلو قال متعلق الخبر الواجب
الحذف لم يرد عليه او كان خبر مفرد مستحقا للاستفهام نحو من زيد لانك
لو عكسته وقدمت المبتدا لاخرجت من الاستفهامية عما تستحقه
من التصدر وهو ممتنع واحترز بالمفرد من الجملة نحو زيد من ابوه
فان هذا وان كان متضمنا للاستفهام لكن لا يمنع تقدم المبتدا
لان هذا التقدم لا يخرج الاستفهامية عن ما يستحقه من التصدر
لان حقها في ذلك هو وقوعها في صدر جملة من الجمل بحيث لا تتقدم
عليها احد ركني تلك الجملة وهذا مستحق في من ابوه في المثال
المذكور قدمت زيدا او اخرته او كان خبره ظرفا متضمنا له اي
للاستفهام ولضمير المبتدا نحو اين زيد ومتى القتال فان كلا من
هاتين الكلمتين اين ومتى ظرف متضمن للاستفهام والضمير
عايد على المبتدا واحترز بتضمن الاستفهام من ان لا يكون الظرف
متضمنا له فلا يمتنع التقدم نحو زيد عندك وبتضمنه لضمير المبتدا

من

من نحو زيد اين ابوه فلا يمتنع التقدم هنا وان كان الخبر ظرفا تضمن
الاستفهام لانه لم يتضمن ضميرا يعود الى المبتدا وسنذكر ما يرشد الى
علة ذلك عند الكلام على كون الخبر لا يقع انشا الا ما ولا ان شا الله
تعالى او كان الخبر مصححا له اي للمبتدا والمراد انه مصحح لابتدائيته
المبتدا وذلك اذا كان المبتدا نكرة وخبره ظرف او جار ومجرور
نحو عندك مال وفي الدار رجل فهنا يمتنع تقدم المبتدا على الخبر لانه
لو فعل ذلك لزال المصحح فيفسد التركيب وجائز معطوف على واجب
او ممتنع اي وتقدم المبتدا جائز في غير ذلك المذكور مما يجب فيه
التقدم وما يمتنع وفيه نظر لان ما ذكره من الصور ليس حاصرا لجميع
صور الوجوب والامتناع فمن الصور التي لم يذكرها لوجوب التقدم
ما اذا كان الخبر مقرونا بالفا نحو الذي ياتيني فله درهم او مقصورا
عليه بالا نحو وما محمد الا رسول او بانما نحو انما انت منذر ومن صور
الامتناع التي لم يذكرها ما اذا قصر الخبر على المبتدا بالا نحو ما
قايم الا زيد او بانما نحو انما شاعر زيد والوقوف عند ظاهر عبارة
المولف يقتضي الجواز في الكل وليس كذلك وتعريفه معطوف
على تقديمه في قوله والاصل تقديمه اي والاصل تعريف المبتدا
وهذا انما هو في احد ذينك القسمين وهو ما كان مسندا اليه لان
الاسناد الى الشي ينبغي ان يكون معلوما كذا قيل وفيه نظر اذ
معلوميته لا تستلزم كونها بتلك المعارف المعروفة واما القسم
الاخر وهو ما كان مسندا لوصف الواقع لغير مستتر بعد نفي
او استفهام فذلك لازم التنكير لا يعرف بوجه لشدة شبهه بالفعل
ولذلك لا تنعقد الجملة منه ومن مرفوعه فلا مدخل له اذن فيما
نحن فيه وقد ينكر لزوما في نحو ما اكرم زيدا في راي جزم به
جميع البصريين الا الاخفش فما عندهم نكرة بمعنى شي وهو مبتدا
والمعنى شي اكرم زيدا وجوز الاخفش هذا وان يكون معرفة

نكرة صح

موصولة فالجملة بعدها صلة لا محل لها وان يكون موصوفة فالجملة بعدها
في محل رفع على النعت وعليهما فالخبر محذوف وجوبا عند تقديره شيء عظيم
ونحوه **وجوازا اذا تخصص المبتدا بالصفة** سواء كان المبتدا مذكورا نحو
واجل مسمى عنده او محذوفا كقولهم ذليل عاذ بقرملة . وهو مثل يضرب
لمن استعان بضعيف لا نصرة له والقرملة شجرة ضعيفة لا شوك لها
تنفضح اذا وطيء الاصل شخص ذليل عاذ بقرملة فالمبتدا في الحقيقة
هو الموصوف المحذوف ولا بد من ان تكون الصفة محصلة لفائدة
والا فلو قلت رجل من الناس جاءني لم يجز مع وجود الوصف لعدم
الفائدة فيه **ولو كانت الصفة تقديرا** اي ذات تقديرا ومقدرة
او تقدر تقديرا نحو قولهم السمن منوان بدرهم فمنوان مبتدا وهو
نكرة موصوفة بصفة مقدرة اي منه وقولهم ان ذهب عير فعير
في الرباط اي فعير اخر **وبكونه** اي المبتدا **فاعلا معنى قدم للحصر**
نحو شر اهر ذا ناب **معنى ما اهر ذا ناب** الا شر وامرا اقعده عن الخروج
بمعنى ما اقعده عن الخروج الا امر فلما كان المبتدا هنا في معنى
الفاعل جاز ان يكون نكرة كالفاعل لما فيه من التخصيص بتقديم
العمل بحكم فصار كالصفة وتحقيق استفادة الحصر في امثال هذا
التركيب من وظائف علم المعاني والكلام فيه مستوفى هناك **او بكونه**
اي المبتدا **مصدرا انسب الى الفاعل** في الاصل **فرفع لغرض الثبوت**
في الدعاء نحو سلام عليك قال ابن الحاجب وجه التخصيص فيه
انه تخصص بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب
منسوب الى المتكلم لكن عدل عن النصب الى الرفع لغرض الثبوت
مع بقاء اصل المعنى على ما كان عليه وهذا هو الذي اعتمده المؤلف
واعترضه الرضي بان هذا غير مطرد في جميع الدعاء نحو ويل لزيد اذ
ليس معناه ويلي بل المراد مطلق الهلاك فالاولى ان يقال التنكير
لرعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا فلا تخصيص فيه اذ تخصيصه

با

بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما
تاخر الخبر عنه مع كونه جارا ومجرورا لغرض نادر المراد الى ان تفسير
عند تقديم الاهم ولو قدم الخبر لذهب الوهم قبل ذكر المبتدا الى ما
يليق من غير السلام فالاصل اذن سلمت الله سلاما وحذف الفعل لكثرة
الاستعمال فبقي المصدر منصوبا والنصب يدل على الفعل والفعل
على الحدث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا
النصب الدال على الحدث فرفعوا وكذا اصل ويل لزيد هلك ويلا
اي هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقيضا لفساد الحدوث وفرق بعضهم
بين نحو سلام عليك حيث لم يجب تقديم الخبر فيه ونحو في الدار رجل
حيث وجب التقديم فيه بان الظرف الواقع خبرا عن المصدر كان له
في الاصل حق التاخر عن المصدر المجعول مبتدا لكونه ظرفا لغوا
متعلقا به او بفعله وحق المعمول التاخر فحين جعل ظرفا مستقرا
واقعا خبرا عن المصدر لم يلزم تقديمه عليه رعاية لحق التقديم
ولا كذلك الظرف الواقع خبرا عن غير المصدر **او** بكونه اي كون المبتدا
عاما للنفي اي لاجل وقوعه في سياق نفي نحو ما احد خير منك **وغيره**
اي غير نفي **كتمرة خير من جرادة** فان المراد بحسب الاستعمال كل فرد
من افراد التمرة على سبيل الاستغراق خير من كل جرادة **وشر مرغوب اليه**
فصيل ريان اي شر كل مرغوب اليه وهذا مثل اصله اذا الناقة
لا تكاد تدر الا على ولد او بو وهو جلد حوار يحشى ثم تعطف عليه الناقة
اذا مات ولدها فان كان الفصيل الذي يؤتى به اليها ريان لم يستخرج
لبنها بسبب زهده في الشرب واعراضه عن الناقة فلا تدر ويصير
اربابها بغير لبن يضرب لكل غني النجا اليه محتاج فلم يسعفه بمراده
وانما جاز الابتداء بالنكرة في المحلين من جهة العموم لكونها حينئذ في
المعنى كالمعرف بتعريف الجنس المستغرق **او** تخصص المبتدا **بثبوت الخبر**
بنحو ما فيه ام المتصلة كقولك ارجل في الدار ام امراة قال ابن الحاجب

مثل

و المسوغ لتنكير المبتدا في مثل هذا ثبوت الخبر لا حديثا عند المتكلم
فكان ذلك كالصفة وتبعه صاحب اللباب و المولف و اعترضه
الرضي بانه لو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة
المتكلم بكون احديهما في الدار للزم امتناع ارجل في الدار و هل
رجل في الدار او امراة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر لاحديهما
عند المتكلم وعدم شي اخر يتخصص به المبتدا هذا كلامه فان قلت
لا نسلم بطلان اللازم وستذكره ان ابن الحاجب صرح في شرح
منظومته بان الاستفهام المسوغ للابتدا هو الهمزة المعادلة
بام قلت هذا مما عد من المنتقدات عليه رحمه الله وكتب الجامية
طافحة بان الاستفهام مسوغ سوا كان بمعادلة ام او بدونها
ويوافقه الاستعمال شاهد قال ء اله مع الله هل من خالق غير
الله ولو كانت ام المتصلة تقديرا كما في كم الاستفهامية فانها
متضمنة لمعنى الهمزة وام فاذا قلت كم غلاما اشتريت كان
التقدير اعشرين غلاما اشتريت ام ثلاثين مثلا او تخصص
بتقديم خبر ظرف مختص نحو و لدينا مزيد لكل اجل كتاب فلو كان الخبر
عريا عن الاختصاص نحو عند رجل ما ل او في دار ما رجل لم يجز
لانا لو قلنا لا يخلو ان يكون عند رجل ما مال او في دار ما رجل
فلا فائدة في الاخبار بذلك فجاز في الدار رجل كما قررناه
و انما ساغ الابتدا بالاسم النكرة عند تقديم الظرف المذكور لانه
تخصص بتقديم حكمه عليه فصار كالموصوف لان من شان الصفة
تقررها في الذهن قبل ذكر الموصوف فمن التخصيص كما في الفاعل
فان التخصص فيه بتقديم حكمه وهو الفعل او شبهه دون قائم
رجل لان الخبر المتقدم ليس ظرفا فانتفى شرط التخصص فان
قيل الحكم متقدم فينبغي ان يتخصص به بعين ما قررتموه في الظرف
قلنا اجاب عنه ابن الحاجب بوجهين الاول انهم اتسعوا في الظرف

او رجل صح

بما لم يتسعوا في غيرها و الثاني ان المتقدم اذا كان ظرفا تعين للخبرية
بخلاف قائم رجل فانه لا يتعين لها لجواز ان يقول القايل قائم في
الدار فيكون ~~في الدار~~ مبتدا بخلاف الظرف فانه متعين للخبرية
من اول الامر او ورد ان الحكم اذن على غير المخصص وذلك لانه
اذا حصل التخصص بالحكم فقط كان تغير الحكم غير مخصص فيكون
الحكم واقعا على غير المخصص قطعا و هذا ايراد الرضي الاستراباذي
فقيل و القايل هو ايضا الحق ما قال ابن الدهان ان جواز التنكير
يتبع الفائدة فاذا حصلت فاخبر عن اي نكرة شئت لان الغرض من
الكلام افادة المخاطب وعند حصولها يكون الحكم صحيحا تخصص
المحكوم عليه بشي اولا و الضابط للجواز عدم علم المخاطب بحصول
ذلك الحكم للمحكوم عليه من غير توقف على كون الاسم معرفة او نكرة
مخصصا او غير مخصص فيصح رجل على الباب وكوكب انقض
ومناد ينجيه اي سقط الساعة اذا كان المخاطب لا يعرف ذلك لان
الافادة في اخباره حينئذ بهذا الخبر محققة وقد يحذف المبتدا
المعلوم لقرينة كانت بدون حذف الخبر وقد للتحقيق لا للتقليل
كما ظنه كاتب الحواشي فان حذفه كثير جدا نحو صم بكم عمي اي هم و نحو ما
ادراك ما الحطمة نار الله وما ادراك ما هيه نار حامية هل انبئكم
بشر من ذلكم النار و اصحاب اليمين في سدر مخضود ما اصحاب الشمال
في سموم وحميم اي هم في الاولين و هو في الثالثة وهم في الاخرين ونحو
من عمل صالحا فلنفسه ومن اساء فعليها اي فعمله لنفسه واساءته
عليها و ان تخالطوهم فاخوانكم اي فهم اخوانكم ومثله كثير جدا و هو
كله من قبيل ما حذف فيه المبتدا جوازا ويجب حذفه اذا اخبر عنه
بنعت مقطوع لمجرد مدح نحو الحمد لله الحميد او ذم نحو اعوذ بالله من
ابليس عدو المومنين او ترحم نحو مررت بعبدك المسكين او بمصدر
به بدلا لازما للفظ بالفعل نحو سمع و طاعة اي امري سمع او بمخصوص

بعض نعم وبئس موخر عنهما نحو نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو . اذا
قدرا خبرين ومن ذلك قولهم في ذمتي لافعلن كذا اي في ذمتي ميثاق
او عهد او كائنا معه اي مع حذف الخبر كنعم العبد في قوله
تعالى في قصة ايوب عليه الصلاة والسلام انا وجدناه صابرا
نعم العبد انه اواب اي نعم العبد ايوب اي هو ايوب في راي هو
راي من جعل المخصوص خبر مبتدا محذوف واما من جعله مبتدا مخبرا
عنه بالجملة السابقة فيكون من قبيل الاول وهو ما حذف فيه المبتدا
دون حذف الخبر لا مما نحن فيه والخبر يجب ان يفيد ما لا يفيده المبتدا
ليصح الاسناد اذ لو كانا متحدين بحيث لا يفيد احدهما شيئا غير
ما يفيده الاخر اتحد مفهومهما واتحاد المفهوم يمنع اسناد احدهما
الى الاخر فان الاسناد نسبة والنسبة مستدعية للمنتسبين المتغايرين
لانسبته المنافية لاتحاد المفهوم ومن هنا رد الزمخشري قول الفراء
في قوله تعالى والذين اذا انفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان
بين ذلك قواما اذ جعل ذلك اسم كان على انه مبني بانه ما بين الاسراف
والتقتير قوام لا محالة فليس في الخبر الذي هو معتمد الفائدة فايده
لاضافته الى اسم الاشارة وهو مبني عنه فيؤول التركيب الى قولك
وكان القوام قواما ثم اشار المولف الى ورود فايدته شبهته .
وجوابها بقوله فان كانتا اثنتين في قوله تعالى فان كانتا
اثنتين فلهما الثلثان مما ترك يفيد ان العبرة لمجرد العدد
تقرير الشبهة ان يقال اسم كان هنا وهو مستتر في الاصل ضمير مثنى
وقد اخبر عنه باثنتين وذا لا يفيد الا ما افاده الضمير فيبطل ما
ما اصلتموه من وجوب افادة الخبر لما لا يفيده المبتدا وتقرير الجواب
منع ان يكون الخبر هنا كذلك بل يفيد غير ما افاده الاول نظرا
الى ان العبرة في الارث يكون هاتين المراتين متصفتين بمجرد هذا
العدد غير منظور في ذلك الى الصغر ولا كبر ولا غير ذلك من الصفات

فعقد

فقد افاد الثاني ما لم يفده الاول وشعري شعري في قول ابي النجم
انا ابو النجم وشعري شعري تقييد ان شعري كما هو اي شعري الان مثل
شعري فيما تقدم اي المشهود له بالبلاغة المعروف بالجزالة والتوصل
به الى المراد وما في كما يحتمل ان يكون اسما موصولا وهو مبتدا والخبر
محذوف والكاف بمعنى على اي على ما هو عليه وان يكون حرفا كافا
وهو مبتدا محذوف الخبر كما مر وان يكون حرفا مصدريا وهو فاعل
لكان محذوفة والاصل كما كان اي وجوده الان ككونه فيما مضى وهذا
الكلام جواب عن شبهة اخرى ترد على القاعدة المتقدمة ويجب ان يكون
ثم اما الخبر طبق المبتدا في التذكير والتانيث والافراد والتثنية
والجمع مدة كونه ما امكن ذلك بان لا يكون الخبر جاريا على من هو له
مشتقا او جاريا مجرى المشتق كزيد قايم وقرشي وهند قايمة
وقرشية وهما قايمان وقرشيان او قايمتان وقرشيتان وهم قايمون
وقرشيون وهن قايمات وقرشيات ويجب ان لا يكون هو اي الخبر
انشا الا ماولا على على المشهور خلافا لمن زعم وقوع الانشائية
خبرا للمبتدا بلا تاويل ووجهه المشهور ان المبتدا انما وضع لينسب
اليه حال من احواله فيجب ان يلاحظ الخبر من هذه الحيثية وليس
المدعى ان الخبر يجب ان يكون قايما بالمبتدا اي محمولا عليه بالمواطئة
ايجابا او سلبا حتى ينتقض بالامور الاعتبارية وبالجمل الواقعة
خبرا وبصورة الاستفهام الداخل على المبتدا فانه كاف في اثبات
ما نحن بصدده ويشهد لذلك ما تجده من الفرق بين زيدا ضربته
وزيد ضربته فان زيدا في الاول مشغول به لانه لم يلاحظ الفعل
معه على وجه يكون حالا من احواله بل انما ذكر ليتعين محل الفعل
وفي الثاني مبتدا لانه لوحظ الفعل معه من حيث انه حال من احواله
ولا شك ان نحو اضربه من قولك زيد اضربه ليس من احوال زيد
اذا اجري على ظاهره كما في قولك اضرب زيدا واما اذا اول بقولك

بل يكتفي بان الخبر يجب ان يكون ملحوظا من حيث انه
حال من احوال المبتدا اهـ

في حقه اضربه بمعنى انه مستحق لان يومر بضربه فقد صار ملحوظا من
حيث انه حال لزيد ومنه مثا لعنه يعرى عنها قولك اضرب زيدا
لانك هنا امرت بضربه واشرت الى انه مستحق لذلك ومثله قل اتيتم
لا مرحبا بكم اي مقول في شانكم هذا الدعاء اي مستحقون لان يدعى عليكم
به فقد قصد الدعاء عليهم واشار الى استحقاقهم اياه كذا اقره بعض
الفضلاء قال واما مثل اين زيد ومتى القتال فليس مما نحن بصدده
لان الاستفهام هنا داخل في الحقيقة على النسبة بين المسند المذكور
والخبر المقدر اذ المعنى ازيد حصل في الدار او في السوق فلا تتصور
تقدير القول اذ لم يقع الانشائية خبر المبتدا وليس المعنى زيد احصل
في الدار او في السوق الا ترى انه اذا قدر باسم الفاعل كان الاستفهام
داخلا في المسند حقيقة ولولا هذا العارض تقدم الكلمة المتضمنة
للاستفهام على المسند اليه هنا وهذا بخلاف زيدا اين ابوه فانه لا يجب
تقدم الاستفهام فيه على زيد لانه وقع في صدر الجملة الواقعة خبرا
فوجب تقدير القول واما في اين زيد فلما وجب التقدم لان
الاستفهام متعلق بالنسبة التي بين زيد وخبره المقدر كما اسلفنا
فلا وجه لتقدير القول **و** يجب ايضا ان **لا** يكون ايا الخبر **زمانيا**
غير موصوف احترز عن نحو زيد في زمان طيب **الا لحدث غير مستمر**
نحو القتال غدا والسفر اليوم بخلاف نحو زيد يوم الخميس مما اخبر فيه
عن اسم العين باسم الزمان ونحو طلوع الشمس يوم الجمعة مما اخبر عن الحدث
المستمر باسم الزمان والسبب في امتناع الاخبار في المحلين انه لا
فائدة لتخصيص حصول شي بزمان هو في غيره حاصل مثله **واكل عام نعم**
في قول الشاعر اكل عام نعم تحوونه محمول **على حدوثها** اي على تقدير
مضاف هو حدث غير مستمر فالتقدير اكل عام نهب نعم او اخذ وتحتمل
ان يكون مراده ان هذا محمول على تقدير لفظ الحدوث اي اكل عام
حدوث نعم يخاطب قوما مرا للصوص المغيرين على جهة الانكار اي لا

لا يتيسر

يتيسر لكم هذا في كل عام بدليل قوله بعد هذا هيهات هيهات لما
ترجونه ويحتمل ان يكون نعم مبتدا او تحوونه الخبر وكل عام لغو متعلق
به فلا يكون من هذا الباب البتة ولكنه غير راجح في باب الاستعمال
والليلة الهلال بنصب الليلة محمول **على طلوعه** اي التقدير طلوع
الهلال الليلة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وانما
اخبر باسم الزمان في الحقيقة عن حدث غير مستمر وقال بعضهم لا حاجة
الى تقدير هذا المضاف لان الهلال وان كان اسم عين يكون
ظاهرا ثم يستتر ثم يظهر فلما اختلفت به الاحوال جرى مجرى الاحداث
ولهذا قال ابو بكر بن السراج لو قلت الشمس الليلة او اليوم او القمر
الليلة لم يجز لانه غير متوقع فلا تنحصر الدلالة على الحدوث **او** على تقدير
ليلة ان رفع الليلة في المثال المذكور فيكون الاصل هكذا
الليلة ليلة الهلال يعني ان هذا التقدير وهو تقدير ليلته
انما يصح ان رفع لفظ الليلة ولا يصح ان نصب **لئلا يكون الزمان**
وهو ليلة المقدرة **زمانيا** اي واقعا في الزمان لان الليلة على
تقدير نصبها ظرف زمان مظروفها هو ليلة المقدرة والتقدير
حينئذ ليلة الهلال في هذه الليلة فيلزم كون الزمان مظروفا
للزمان وهو باطل **واليوم الجمعة والسبت** بنصب اليوم ورفع
الجمعة والسبت محمول **على الجمع والسبت** وهذا جواب سؤال مقدر
يرد على قوله لئلا يكون الزمان زمانيا تقديره انه يصح اليوم
الجمعة واليوم السبت والجمعة والسبت يومان معروفان فهما من
قبيل الزمان وقد اخبر عنهما بالظرف الواقع قبلهما وهو اليوم
فيلزم وقوع الزمان زمانيا فاشار الى الجواب بانه انما جاز النصب
في خبر هذين اليومين لكونهما في الاصل مصدرين فمعنى الاول اليوم
الاجتماع ومعنى الثاني اليوم السبت اي السكون والهدوء عن التصرف
على ان النصب ضعيف والاولى الرفع لغلبة الجمعة والسبت في معنى

اليومين ومنه ثم اليوم اجل التأويل المتقدم وهو ان الجمعة في معنى .
التجمع والسبت في معنى القطع لم يجز في سائر الايام الا باقيها أن
ينصب اليوم المخبر به عنها فلا تقول اليوم الخميس بنصب اليوم وكذا
في البواقي لانه لا يتأتى التأويل فيه فيصح كونه مظروفا للزمان .
فيجب ان تقول اليوم الاحد مثلا بالرفع فيهما هذا هو مذهب الجمهور
واجازه الفراء وهشام الرفع والنصب في الجميع فتقول عندهما اليوم
الثلثاء رفعا ونصبا وكذا في الكل فاذا رفع جعل نفس ما بعده
واذا نصب جعل اليوم بمعنى الآن وكانك قلت الثلثاء واقع في
هذا الوقت الذي هو الآن واليوم بالنصب يومك بالرفع محمول على
غلبتك فلذا اصحت الظرفية اذ المعنى غلبتك وظهورك في هذا
اليوم وانما جعل بظروف الزمان معنى فيصح وقوعه فيها زمانا من
الازمنة فلا يرد على قوله ان الزمان لا يكون زمانا ويجب في
الخبر ايضا ان لا يكون حدثا عن اسم عين لان حق الخبر ان يكون
صادقا على المبتدأ على معنى ان ما يقال له المبتدأ يقال له الخبر
وهو الذي يعبر عنه بما هو هو ولا شك ان الحدث لا يصدق على المبتدأ
الذي هو اسم عين فيجب ان لا يقع خبرا عنه الا بتأويل نحو زيد صوم
وعمرو عدل اما على التجوز بمجاز الحذف اي ذو صوم وذو عدل او في المجاز
في الاسناد جعل نفس الصوم والعدل مبالغة نحو لعلك ان تقوم
مما وقع فيه الحدث خبرا عن اسم العين اذ ان وصلتها بمعنى المصدر
فان تقوم بمعنى القيام وهو حدث والمخبر عنه المخاطب وهو جثة
محمول للتشبيه بعسى لما اشتركا فيه من معنى الترجي وخبر عسى
يقترن بان كثيرا فحمل خبر لعل كذلك فطريق الحمل عليها كما ان
عسى حملت على لعل في العمل كقوله . يا ابتا علك او عساكا .
فحمل اسمها ضمير نصب وهذا من ملح كلامهم وهو تعارض اللفظين
ولكن هذا لا يدفع اصل السؤال لان الاخبار بالحدث عن اسم

العين

العين وقع في نحو عسى زيد ان يقوم ولعلك ان تقوم فكون
احدهما محمولا على الآخر لا يجدي في الجواب شيئا نعم يمكن ان يقال
ان الاصل عسى امر زيد ان يقوم ولعل امرك ان تقوم فانما اخبر
بالحدث عن اسم معنى في التحقيق وفي ذلك كلام سنذكره عند
افضاء النوبة اليه ان شاء الله تعالى ويجب ايضا في الخبر ان لا
يكون مع الفاء لانها للعطف وللسببية والربط ولا معنى لذلك
في مثل زيد قائم وخولان فانكح في قول الشاعر .
وقائلة خولان فانكح فتاتهم . واكرومة الحيين خلو كما هيا .
وهو انشاد ذات بين في الكتاب والاكرومة من الكرم كالاعجوبة
من العجب والخلو بكسر الخاء المعجمة الخالية اي هذه الفتاة اكرومة
الحيين خالية عن الزوج عذراء كما كانت فحمل هذه القبيلة لشرفها
وحسن نسائها مستوجبة لنكاح فتاتهم وزاد ترغيبا للخاطب بان
كريمة الطرفين من هذه القبيلة باقية على حالها فالموجب كمالها موجود
محمول على هؤلاء خولان فليس خولان مبتدأ مخبرا عنه بالجملة الامرية
وانما هو خبر لمبتدأ محذوف والفاء لمحض السببية فلا يرد البيت اذن
على من منع دخول الفاء في الخبر الا اذا كان استثناء مفرغ في الظرف
اي يجب ان لا يكون مع الفاء في كل وقت الا اذا كان المبتدأ مصدرا باما
فيجب الفاء حينئذ اما السفينة فكانت لمساكين يعملون في البحر
واما الغلام فكان ابواه مؤمنين واما الجدار فكان لغلامين .
يتيمين في المدينة ولا يحذف الفاء الا في الضرورة كقوله فاما
القتال لا قتال لديكم . ولكن دفع الشر بالشر احزم . من الحزم
بالحاء المهملة وهو ضبط الامر او حيث تدخل على قول محذوف يغني
عنه بالمقول نحو فاما الذين اسودت وجوههم اكفرتم الاصل فيقال
لهم اكفرتم وحذفها في غير ذلك قليل نحو ما جاء في الحديث اما موسى
كاني انظر اليه اذ ينحدر في الوادي او واذا كان اسم شرط وجوابه

مما لا يجزم احترازا من مثل من يعطيني اكرمه ومن يقم اقم معه نحو من
يأتيني فاني اكرمه ونحو من يضلل الله فلا هادي له وهذا مبني
على ان الخبر هو جملة الجزاء لان الفائدة بها تمت ولالتزامهم عود
ضمير منها اليه على الاصح وفي رأي الخبر عن اسم الشرط الواقع مبتدأ
هو الشرط مع جزائه لصيرورتهما بسبب كلمة الشرط كالجملة
الواحدة فهو بمنزلة قولك كل من الناس ان يقم اقم معه فالفاء في خبر
خبرية الخبر على هذا القول وفات المؤلف حكاية قول ثالث في
المسئلة وهو ان الخبر جملة الشرط فقط لان اسم الشرط اسم تام
وجملة الشرط مشتملة على ضميره فقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى
الشرط كان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم وانما توقفت الفائدة
على الجواب من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية وهذا مختار
الاندلسي قال ابن هشام وهو الصحيح فان قلت يرد على المؤلف
نحو قوله عليه الصلاة والسلام من يقم ليلة القدر ايمانا واحتسابا
غفر الله له ما تقدم من ذنبه وما تأخر وكذا قول الشاعر من يكدني
بسيء كنت منه كالشجى بين حلقه والوريد لعدم دخول الفاء مع كون
المبتدأ اسم شرط وجوابه مما لا يجزم وظاهر كلامه وجوب الفاء عند
تحقق ما ذكره قلت لعله اراد وجوابه مما لا يجزم به اي بالشرط
لا لفظا ولا محلا يعني انه لا يصلح لان يكون شرطا فلا يرد ما ذكرت
او اذا كان المبتدأ موصولا بالفعل نحو الذي يأتيني فله درهم او ظرف
نحو الذي في الدار فله درهم او موصوفا بأحدهما نحو رجل يسعى في نجاة
فلن يخيب ورجل عندك حزم فسعيد والتمثيل بهذا اولى من التمثيل
بنحو كل رجل يأتيني او في الدار فله درهم لان المبتدأ فيه كل وهو غير
موصوف بالفعل ولا بالظرف او موصوفا بالموصول به اي بأحدهما
نحو الرجل الذي يأتيني او في الدار فله درهم ومنه قوله تعالى والقواعد
من النساء اللاتي لا يرجون نكاحا فليس عليهن جناح وقال الشاعر

صلوا

صلوا الحزم فالخطب الذي تحسبونه يسيرا فقد تلقونه متعسرا
ولقصد سببية الاول للثاني كما في الشرط والجزاء فيدخل الفاء
حينئذ لشبه المبتدأ باسم الشرط وشبه خبره بجوابه وظاهر
كلام جماعة ان دخول الفاء عند توفر الامور المذكورة واجب حتى جعل
بعضهم قول صاحب المفصل اذا تضمن المبتدأ معنى الشرط جاز دخول
الفاء على الخبر مثل قولهم غير المنصرف يجوز صرفه للضرورة مع انه
واجب فحمل الجواز على الامكان العام الذي يصدق في مادة الوجوب
وهذا لا ينافي قول صاحب التسهيل تدخل الفاء على خبر المبتدأ
وجوبا بعد اما وجوازا بعد مبتدأ واقع موقع من الشرطية او ما
اختيها وقال الرضي كان حق الخبر ان تلزمه الفاء لكونه كالجزاء لكن
من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجرده منها قصد السببية صح
نحو الذي يأتيني له درهم وهذا نص لا يقبل التأويل وايد بوروده
قوله تعالى وما اصابكم من مصيبة فبما كسبت ايديكم بحذف الفاء
في قراءة نافع وابن عامر واثباتها في قراءة الباقين فان قلت
كيف ساغ حذف الفاء وهو مفوت للسببية المقصودة قلت انما
فات النص عليها لا نفسها اذ هي باقية مع الحذف على سبيل الظهور
لان ترتب الحكم على الوصف مشعر بعلية الوصف له الا ترى انك
اذا قلت الذي يأتيني له درهم فقد رتبت استحقاق الدرهم على
الاتيان فيكون الاتيان سببا له بحسب الظاهر واذا احتمل غيره
فاذن السببية المقصودة باقية والفائت خصوصيتها لا وجودها
كما قررناه وما بكم من نعمة فمن الله محمول على معنى فحكم انها منه
اي فهو سبب لان يحكم بان تلك النعمة من الله وتخبروا بهذا الحكم فيشير
بذلك الى جواب سؤال يرد هنا تقريره ان يقال ما ذكرتموه من ان
الفاء تدخل حيث يقصد سببية الاول للثاني يشكل بهذه الآية
فان الاول وهو استقرار النعمة بالمخاطبين ليس سببا للثاني

ديكونها من الله تعالى وتقرير الجواب ان يقال جزاء الشرط من حيث هو مسبب عنه
تارة يكون مضمون الجملة كما في ان جاءني زيد اكرمته فمضمون الجزاء وهو
الاكرام مسبب عن الشرط وهو المجيء وتارة يكون الاعلام بالجملة والاخبار
بها نحو ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس فليس مضمون الجملة
وهو الاكرام بالامس مسببا لاستحالته وانما المسبب الاعلام بها اي ان
اكرمتني اليوم اعلمتك باني قد اكرمتك وما في الاية من القبيل الثاني
وبيانه انها جيء بها لاخبار قوم استقرت بهم نعم جهلوا معطيها او شكوا
فيه فاستقرارها مشكوكة او مجهولة مسبب للاخبار بكونها من الله
عز وجل وهذا جواب الامام ابن الحاجب وبه افندي المولف ولم يرتض
الرضي ذلك بل قال ولا تلزم مع الفاء ان يكون الاول مسببا للثاني
بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع الشرط
والجزاء ففي قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله كون النعمة من الله لازما
لحصولها معنا فلا يغرنك قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء ه
ونواسخ المبتدا حيث تدخل على مبتدا ايضح لدخول الفاء في خبره
مانعة من دخول الفاء لان دخولها انما كان لمشابهة المبتدا لكلمة الشرط
وهي لازمة التصدير لا يدخل عليها شيء من نواسخ الابتداء فلذا لا تدخل
على ما يشبهها الا كلمتا ان المكسورة الهمزة والحق بها ابن مالك المفتوحة
في راي ذهب اليه سيبويه على خلاف عنه في النقل ووجهه كون ان
لا تغير معنى الجملة وكان دخولها كلا دخول فلذلك لم تمنع من الفاء بخلاف
ليت ولعل وكان ولكن وينصره اي هذا الراي الاستعمال كقوله تعالى
ان الذين فتنوا المومنين والمومنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله
تعالى ان الذين يكفرون بايات الله ويقتلون النبيين بغير حق
ويقتلون الذين يامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب اليم
وقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم واجيب
عن الاولى والثانية بانا لا نسلم ان الخبر فيهما ما اقترن بالفاء بل هو

محذوف

محذوف مدلول عليه بالمذكور اي معذبون وعن الثالثة بان الخبر هو
الذي وفانه ملاقيكم جملة بعد تمام الاول واعترض بعدم الفائدة
في الاخبار بذلك واجيب بالمنع وذلك انهم كانوا يظهرون ان فرارهم
لغير ذلك كقولهم ان بيوتنا عورة فاخبروا بان الموت هو الذي تفرون
منه لا غيره كما يزعمون ومن اغرب ما احكيه انه وقع بهراة في تاريخ
سنة اربع وعشرين وثمانمائة فر بعض العوام ومن لا يوبه له خشية
من الموت فقال بعض المتصدرين بها ان الفرار من الموت سبب لوقوع
ما الفار منه على العود واستدل بالاية فانها تدل على ان الفرار من الموت
سبب لملاقاته فانه شبهها وذلك الفار والمسبب لا يتراخى عن سببه ويبتهج
بهذا البحث الذي كان الناس في غفلة عنه من زمن السلف الى الان
هذا وهو مشاهد كثيرا ممن فر من هذا الوباء سالما من الموت في الحال
وتراخت حياته بعد ذلك زمنا طويلا ولم يتفطن لكونه جهل الكلام
الذي لا ياتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه على وجه يلزم منه
الخلف في الخبر نعوذ بالله من ذلك وينقسم الخبر الى واحد نحو زيد
قائم ومتعدد نحو زيد عالم عاقل ومنع ابن عصفور وكثير من المغاربة
التعدد ولا نظير له وحدها ان الخبر حكم من الاحكام ولا يمتنع ان يحكم على
الواحد باحكام متعددة كما لا يمتنع بصفات متعددة ويمكن ان يقال
بنوا ذلك على راي من فرق الذي قوله في ان الرافع للخبر هو المبتدا
نفسه فليس للتعدد وجه لما يلزم من عمل العامل الواحد رفعين
نظرا للاستقلال واللازم باطل ثم تعدد الخبر تارة يكون من حيث
اللفظ فقط نحو الرمان حلو حامض لان معناهما مز وهل يجوز العطف
في هذا اجازه ابو علي ومنعه الجمهور وهو الصحيح وتارة يكون
من حيث اللفظ والمعنى جميعا اما المخبر عنه غير متعدد نحو زيد فقيه
شاعر كاتب وهذا يكون بالعطف اتفاقا وبدونه على الصحيح واما المخبر
عنه متعدد حقيقة نحو الزيدان فقيه وكاتب وزيد وعمرو فاضل

وخاهل ادحكما والمراد به مفرد ذو اجزاء تنقسم الاخبار عليها نحو انما
الحيوة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال
والاولاد والحكم في هذين القسمين انهما لا يستعملان الا بالعطف نص
عليه ابن مالك وغيره ووقع في القسم الثالث من مفتاح السكاكي ما
نصه ثم ان تخصيص المسند اليه اما ان يكون لكونه احد اقسام المعرفات
بحسب وضع المضمرات والاعلام ايهما تاغير الموصولات واسما الاشارة
المعرفات باللام المضاف الى المعارف اضافة حقيقية مع القيد المذكور
في علم النحو فقال بعض شارحيه ترك العطف بين الاخبار تنبيها على ان
المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام كما في قولك المعرفات
هذه الاشيا واما ما يقال من ان الخبر اذا تعدد لفظا لتعدد المبتدا
حقيقة ادحكما وجب ادخال الواو بين الفاظ الخبر اشعارا بان المجموع
خبر واحد فلم يلتفت اليه الا لم ان اشعارا بالعاطف باستقلال كل
خبر على حدة اظهر الا ترى ان ترك الواو في حلو حامض اولى من ادخاله
الذي جوزه ابو علي انتهى وهذا في الحقيقة دفع للرواية بمجرد
الراي **او لا المبتدا** عطف على المضمر المستكن في ينقسم لوجود الفاصل
يعني ان المبتدا لا يجوز تعدده مع كون الخبر غير متعدد للزوم تكرر
اسناد المسند الواحد وهو باطل وينقسم الخبر ايضا الى **مفرد جامد** وقد
عرفت معناه فيما سبق **بلا عايد** عند البصريين واما الكوفيون
فيقولون انه متحمل للضمير العايد كما نقله بدر الدين بن مالك في شرح
الالفية وان كان والده انما نسبه في التسهيل الى الكسائي منهم
او مشتق معه اي مع العايد وكذا حكم المأول بالمشتق فاذا قلت
هذا اسد مشيرا الى السبع فلا ضمير في الخبر فاذا قلت مشيرا
الى الرجل الشجاع ففيه ضمير مرفوع به لانه مأول بما فيه معنى الفعل
ولو اسند الى الظاهر لرفعه كقولك رايت رجلا اسدا ابوه قال الشاعر
وليل يقول الناس من ظلماته * سواء صحيحات العيون وعورها *

كان

كان لنا منه بيوت حصينة * مسوحا اعاليها وساجا كسورها *
رفع الاعالي والكسور بمسوح وساج لانهما في مقام سود وقال
السيرافي ذهب بمسوح الى سود وبساج الى كثيف **او الى جملة** ملتبسة
بعايد الى المبتدا لتحصيل الربط بينهما نحو زيد قام ابوه الا ترى
انك لو قلت زيد قام عمرو لم يرتبط به اصلا لاجنبيته عنه فلا بد
لذلك من ان يكون ملتبسا بعايد في كل وقت **الا وقت ان يكون المبتدا
ضمير الشان** نحو قل هو الله احد الله الصمد على اظهر الوجهين ونحو
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا فلا يحتاج اذ ذاك الى العايد
لان الجملة هنا نفس المبتدا معنى او في حكم ضمير الشان نحو مقولي
زيد قايم لارتباطها بذاتها على الاضمير لانها هو ومنه قوله تعالى دعويهم
فيها سبحانك اللهم **او يكون المبتدا مخصوصا** بمدح او ذم نحو نعم الرجل
زيد وبئس الرجل عمرو **على وجه** وهو الوجه المحكوم فيه بان المخصوص
مبتدا مخبر عنه بجملة المدح او الذم ولا يحتاج الى الضمير اما للاستغنا
عنه بالظاهر الذي بمعناه المذكور وكذلك لقصد التعظيم واما
لاشتمال الجملة على جنس مندرج فيه المبتدا اذ اللام فيه للجنس كما
قيل والجنس مشتمل على كل افراده فيدخل المخصوص فلا يحتاج الى الضمير
او يكون المبتدا **داخلا في عموم الخبر** نحو والذين يمسكون بالكتاب
واقاموا الصلاة انا لا نضيع اجر المصلحين لدخول المبتدا في عموم
المصلحين والاية تحتمل غير هذا الاعراب **وجاز حذفه** اي حذف العايد
اذ علم فاذا قلت زيد هو قايم امتنع حذف هو لصلاحية خبره
لان يكون خبرا عن الاول فلو حذفته لم يعلم لعدم الدليل الدال عليه
وقد اجازه ابن عصفور في شرح الجمل وهو مردود قال ابن هشام لقد
كنت تعجبت من عاصرته شيئا على اوايل كافية ابن الحاجب وعرضه على
فاذا اول شي ذكره فيه انه جوز في قوله الكلمة لفظ ان يكون لفظ
خبر الكلمة وان يكون خبرا لمبتدا محذوف اي هو لفظ والجملة خبر

للكلمة فتبين له ان الوجه الثاني باطل وانه لا يجوز ان يدعي في نحو زيد
قايم ان يكون قايم خبر المحذوف لانه تقدير خلاف الاصل من غير ضرورة
ثم ظاهر كلام المولف ان جواز الحذف قياسي منوط بمعلومية المحذوف وليس
ذلك على الاطلاق فكثيرا ما يعلم الوصف ولا يجوز حذفه لنا وقد قال الرضي
ان حذف العايد من الخبر قياسي وسماعي فالقياسي في موضع وهو ان يكون
الضمير مجرورا بمن والجملة التي وقعت فيها اسمية مبتداها جزء من المبتدا
الاول نحو البر الكر بستين اي الكر منه قلت وادعى ابن مالك الاجماع
على جواز حذف الضمير الواقع مفعولا به والمبتدا كل نحو وكلا وعد الله
الحسنى او شبهه في العموم والافتقار نحو ايهم سالني اعطي وقد نوزع
فيما ادعاه والسماعي في غير ذلك نحو قول من قتل وغيرها ذلك لمن عزم
الامور اي ان ذلك منه ولقوله •
فيوم علينا ويوم لنا • ويوم نسا ويوم نسر • اي نسا فيه ونسر
فيه وقوله • فاقبلت زحفا على الركبتين • فثوب نسيت وثوب
اجر • اي نسيته واجره والجملة الظرفية نحو زيد عندك وعمرو في
الدار مقدرة بالفعل اي حصل او كان على راي الاكثر من النحاة وليس
المقدر مفردا اي حاصل او كاين كما ذهب اليه ابن مالك وجماعة لا صالته
اي الفعل في العمل فينبغي عند الاحتياج الى تقدير ما يعمل ان يقدر
ما هو الاصل ولتمام الصلة به اي بالظرف واتيا للالصاق واما الثاني
بانتقال فللسببية اي بسبب انتقال العايد من الفعل اليه
اي الى الظرف فتمت بذلك ولا يحتاج الى تقدير شيء اخر ولو جعل
الظرف فيها متعلقا بمفرد لم تتم الصلة به ولزم المصير الى تقدير
الفعل واذا كان هذا في الصلة متعينا فلا اقل من ان يكون في
الخبر راجحا ثم شرع في بيان ما يدل على انتقال العايد من الفعل
الى الظرف بقوله حتى جاز العطف عليه اي على ذلك الضمير نحو
زيد الذي عندك اليوم وابوه وجاء الذي في الدار امس واخوه ولولا انه

حذف العائد من الخبر قياسي وسماعي

ينتقل

ينتقل اليه ما جاز عليه وجاز توكيده كما في قوله •
فان يك جثماني بارض سواكم • فان فوادي عندك الدهر اجمع •
وتاكيده علامة وجوده لان التوكيد والحذف متنافيان وجاز نصب
الحال والابدال بالرفع عنه كما في نحو زيد عندك قايما وجا الذي في
الدار ضاحكا والرغيف على المايدة ثالثه والعبد في الملك نصفه
على ان يكون الضمير بدلا بعض من الضمير المستكن وفي الكل نظر لانا
لا نسلم امتناع العطف على المحذوف كما في قولك نعم وغلامه جوابا لمن
قال اقام زيد ولا منافاة في الحذف للتوكيد فقد قال الامامان
سيبويه وشيخه الخليل في نحو مررت بزيد واتاني اخوه انفسهما انه
يجوز رفع انفسهما بتقدير هما صاحباي انفسهما ونصبه بتقدير اعنيهما
انفسهما ولا منافاة في الحذف ايضا لمجي الحال عن المحذوف لشهادة
قوله تعالى بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين وقولك راشدا مهديا
لمن قصد الذهاب ومثله كثير ولا منافاة في الحذف ايضا للابدال
فالمشهور ان الاسم الشريف في لا اله الا الله بدل من ضمير الخبر المحذوف
وخرجوا على حذف المبدل منه بعض الايات ومن ذهب الى ان المحذوف
المقدر مفرد كابن السراج وابن مالك وجماعة نظرا الى ان الاصل في الخبر
الافراد قال انه يتعين في بعض المواضع تقدير المفرد كما في قولك اما
في الدار فزيد اذ لا يفصل بين اما وفايها بجملة تامة فليقدر كذلك
في سائر المحال ليجري الكل على سنن واحد وقد يحذف الخبر جوازا عند
قيام القرينة نحو خرجت فاذا السبع اي موجود او حاضر لان في اذا المفاجاة
من الدلالة على الوجود اذ لا مفاجاة بالشيء الا بعد وجوده ووجوبا فيما
ناب عنه غيره كاقايم الزيدان وفيه نظر لان المبتدا هنا وهو الوصف
ليس مسندا اليه وانما هو في نفسه مسند فكيف يكون له خبر قال الرضي
والنحاة تكلفوا ادخال هذا المعنى الوصف في نحو قولنا اقايم الزيدان
وما ذاهب العمرون في حد المبتدا الاول يعني المسند اليه كزيد في نحو

في نحو زيد قايم فقالوا ان خبره محذوف لسد فاعله مسد الخبر قال وليس بشيء بل لم يكن لهذا المبتدا من خبر حتى يحذف ويسد غيره مسده ولو تكلفت له تقدير خبر لم يتأت اذ هو في المعنى كالفعل والفعل لا خبر له الى هنا كلامه وقد يقال لا ينبغي حمل كلام النحاة هنا على ظاهره لما يؤدي اليه من هذه الشناعة الظاهرة فينبغي التسمح فيه وحمل كلامهم على وجه لا شناعة فيه ويجوز ان يكون المراد بقولهم ان الخبر في مثل اقايم الزيدان محذوف انه كالمحذوف في انه مستغنى عنه لا انه يحتاج الى اعتباره في تصحيح التركيب ثم يدعى حذفه قال الكلام الى ان هذا مبتدا لا خبر له لانه مستغن عن الخبر وهذا معنى صحيح يمكن حمل كلام القوم عليه فتامله ومثل كل رجل وضيعته بضاد معجمة وهي الحرفة والتجارة والصناعة سميت بذلك لانها تضيع بالترك والمراد بهذا المثال المبتدا الذي عطف عليه بالواو التي هي نص في المعية فخبر مثل ذلك محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان واستشكل بان وضيعته من تتمة المبتدا فكيف تسد عن الخبر وتنوب عنه واجيب بانه سد مسده من حيث انه بمعنى مع وما جرها فلما استغني بذكر كل رجل مع وضيعته عن ذكر غيره استغني بما هو في معناه عن غيره وذلك كما استغني بسقيا عن فعله لانه بمعناه وانما قيدنا الواو بكونها نصا في معنى المعية لانها لو لم تكن كذلك لم يجب حذف الخبر اذا قلت زيد وعمرو واردت الاخبار باقترانهما وقامت القرينة جاز حذف الخبر وذكره وقال كل امرء والموت يلتقيان وقول الطائفة الكوفية بانه اي بان وضيعته خبر كمع ضيعته اي كما انك لو صرحت بمع التي هي بمعنى الواو وقلت مع ضيعته كان هو الخبر فكذا ما هو بمعناه يبطله العطف المستفاد من الواو المنافي لذلك اي لكون وضيعته خبرا لانه يخرجه عن الخبر لا يعطف على المبتدا ومثل لعمرك لافعلن بفتح العين المهملة الحيوة

وكذا

وكذا بضمها مع سكون الميم فيهما وجواز ضمها مع الثاني لكن التزم مع اللام فتح العين تخفيفا لكثرة الاستعمال والمراد بهذا المثال ما كان المبتدا فيه صريحا في القسم اي مشعرا به قبل ذكر القسم عليه وهو من قبيل ما حذف فيه الخبر وجوبا خلافا لابن عصفور في زعمه انه يجوز ان يقدر لقسمي عمرك فيكون من حذف المبتدا وانما وجب حذف الخبر لدلالة لعمرك على قسمي ونيابة لافعلن عنه ولو فقدت صراحة المبتدا في القسم لم يجب حذفه بل يجوز فتقول عهد الله لافعلن وعهد الله قسمي لافعلن ومثل لولا زيد لكان كذا اي موجود فحذف الخبر هنا واجب لحصول الامرين قيام القرينة وهي هنا كلمة لولا لانها لامتناع الشيء لوجود غيره والممتنع هو الجواب والوجود هو وجود المبتدا ونيابة جواب لولا عن الخبر دون امر خاص اي دون ان يكون خبر المبتدا الواقع بعد لولا امرا خاصا فانه اي فان حذفه لا يلزم بل تارة يجوز حذفه عند قيام القرينة على خصوصه نحو لولا انصار زيد حموه ما سلم اي لولا انصار زيد حموه فدلالة المبتدا على النصرة تدل على ان المحذوف شيء يدل على الحماية ومنه قول ابي العلاء المعري

يذيب الرعب منه كل عضب • فلولا الغمد يمسكه لسالا •

الرعب الخوف والعضب بعين مهملة وضاد معجمة كالسيف وزنا ومعنى وتارة يمتنع الحذف لفقد القرينة نحو لولا زيد سالمنا ما سلم ومنه الحديث ولولا قومك حديثو عهد بكفر لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم وهذا الذي ذكره المؤلف من التفصيل في خبر المبتدا بعد لولا بين ان يكون امرا عاما وان يكون خاصا هو راي ابن مالك وجماعة وذهب الجمهور الى انه لا يذكر الخبر بعد لولا اصلا واوجبوا جعل كون الخاص مبتدا فيقال مثل لولا مسالمة زيد ايانا اي موجود فاجابوا عن الحديث بجواز ان يكون مما روي بالمعنى وفيه نظر واما بيت المعري فمنهم من اقدم على تلحينه ومنهم من اعتذر عنه بتقدير يمسكه بدل

استعمال على ان الاصل ان يمسكه ثم حذفت ان وارتفع الفعل او بتقدير
يمسكه جملة معترضة قيل او حالا من ضمير الخبر ورد بنقل الاخفش انهم
لا يذكرون الحال بعدها لانها خبر المعنى ومثل ضربي زيدا قائما
واكثر شربي السويق ملتوتا وضابط هذا النوع ان يكون المبتدا اما
مصدرا صريحا مضافا الى الفاعل كضربي الممثل به في المتن او الى المفعول
كضربي عمرا او اليهما كتضاربنا واما اسما بمعنى المصدر وهو افعل التفضيل
مضافا الى المصدر او نحو بعض ما يضاف اليه كما عرف في بابه كاكثر شربي
السويق الذي مثلنا به وبعد ذلك الحال من ضمير يعود الى الفاعل او الى
المفعول او اليهما كمثال المتن ضربي زيدا قائما اي اذا كان قائما
او اذ كان بحسب اقتضاء المقام للاستقبال او المضي وكان تامة
وفاعلها ضمير يعود الى المفعول فقائما حال من ذلك الضمير لا خبر
لكان على جعلها ناقصة بدليل التزام التنكير وجواز الاقتران
بالواو كالحديث اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وهذه الحال
من تتمة الخبر الذي هو قولنا اذا كان لوقوعه في حيزه حال من
ضمير كان كما عرفت نائب اي الحال المذكورة عنه اي عن الخبر لدلالتها
عليه لكونه اي الخبر ظرفا والحال في معنى الظرف وتدل عليه
الا ترى ان معنى قولك جاء زيد راكبا جاء وقت ركوبه فالحاصل
انه وجد موجب الحذف وهو قيام القرينة ونيابة شيء عن الخبر المحذوف
في محله وهذا التقدير الذي سلكه المؤلف هو مذهب جمهور البصريين
وقال الاخفش التقدير ضربي زيدا ضربه قائما وهو اقل حذفا من
الاول مع وفائه بالمعنى المقصود الا ان فيه حذف المصدر مع بقاء معموله
وهو ممتنع الا ان يقال القرينة الدالة على حذفه قوية فلا بأس
بالحذف كما قال ش ان تقدير ما لك وزيدا ما لك وملابستك
زيدا قال الرضي وفي مذهب البصريين تكلفات كثيرة من حذف
اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول

عن

تنبيه عدم اتحاد عامل الحال وصاحبها

عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم
حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام
الظرف ولا نظير له قال والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما
لزمهم التزامهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل عليه
ولا ضرورة تلجئ اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب
اليه ابن مالك فنقول التقدير ضربي زيدا حاصل قائما والعامل
في الحال حاصل وفي صاحبها وهو اتيا او زيدا المصدر في قولك ضربي
زيدا فحذف حاصل العامل في الحال لكونه عاما كما حذف في نحو زيد
عندك لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال
والظرف مقام العامل وقول الكوفية بانها اي بان الحال من
تتمة المبتدا وذلك لانهم جعلوها حالا من معمول هذا المبتدا الذي
هو اتيا او زيدا من قولنا ضربي زيدا قائما وان الخبر مقدر بعدها
اي بعد الحال فالتقدير ضربي زيدا في حال القيام حاصل باطل خبر
المبتدا الذي هو قول الكوفية لفوات تعيين الضرب لها
اي بالحال العموم المفيد للمقصود من قصر اي قصر الضرب على القيام
وتقدير هذا الكلام ان معنى المثال عند الجميع ما ضربت او ما اضرب
زيدا الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير
جمهور البصريين والاخفش وذلك لان المصدر المبتدا اضيف فيعم
وقد فرضنا انه غير مقيد بما يخصصه بل الحال قيد في الخبر كما سيأتي
فالمعنى انه كل ضرب مني واقع على زيد حاصل في حالة القيام ولا خفاء في
مطابقة هذا المعنى للمعنى المتفق عليه واما تقدير الكوفيين
فالمصدر مقيد عندهم بالحال المخصصة له فيكون المعنى اذن ضربي
زيدا المخصص بحال القيام حاصل وذا لا يفيد قصر الضرب على
القيام اذ لا يلزم من حصول الضرب المقيد بالقيام انتفاء ضرب في غير
تلك الحال كالقعود مثلا في وقت اخر فقد فات معنى القصر المطلوب فثبت

ان مذهبهم باطل لذلك **وللزوم الحذف من غير نائب عنه** اى عن الخبر
يقوم في مقامه وذلك خلاف ما علم بالاستقراء والسبب فيه ان الحال
على تقديرهم من تتمة المبتدا كما مر فلم يقع في موضع الخبر فما فات شرط
وجوب الحذف فالحاصل ان مذهبهم باطل معنى ولفظا **وكذا القول**
بان الضرب في موقع فعله فتقديره ان ضربت زيدا قائما ضربت زيدا قائما
فيكون من قبيل المبتدا الذي لا خبر له لكونه في معنى الفعل **كاقائم**
الزيدان على ما ذهب اليه ابن درستويه وابن بابشاذ باطل ايضا
لعدم استقلاله بالفاعل الذي هو لازم كون المبتدا مسندا الى
الفاعل الا ترى انك اذا قلت اقائم الزيدان لزم استقلال هذا
المبتدا بفاعله كلاما ولا يحتاج باعتبار كلاميته الى شيء اخر وهذا
اللازم منتف من قولك ضربي زيدا قائما فينتفي الملزوم وهو كون
المبتدا بمنزلة الفعل وبيانه ان ضربي الذي هو المسند لا يستقل
بفاعله المضاف اليه وهو الياء كلاما بل لا بد من ضميمة اخرى اليه
وايضا يبطل بنحو اكثر الخبر المطلوب كما مر **ثم الظرف** الذي هو
الخبر المحذوف وهو قولنا اذا كان واذ كان **منصوب المحل** باعتبار
الظرفية وعامله حصل او حاصل المحذوف اى ضربي زيدا حصل او
حاصل وقت كونه قائما **على احتمال رفعه** اى مع احتمال كونه
مرفوع المحل فعلى للمصاحبة نحو وان ربك لذو مغفرة للناس على
ظلمهم او للاستدراك كما في قوله •
بكل تداوينا فلم يشف ما بنا • على ان قرب الدار خير من البعد •
فاما ان يكون لغوا يتعلق بما قبلها على وجه الاضراب والاخراج كتعلق
حاشا الحرفية بما قبلها واما مستقرا على الخبرية لمحذوف اى •
والتحقيق على كذا على ما اختاره ابن الحاجب ووجه ذلك هنا ان
قوله الظرف منصوب المحل وقع على غير التحقيق فان هذا النص على
عمومه عند كل احد فجاء ما هو التحقيق قائلا على احتمال رفعه مقيدا

ضربا ص

تقدير

بتقدير زمان ان قدرنا اذا في اوله او في راي نحو اخطب ما يكون الامير
قائما فالتقدير زمان اخطب اكوان الامير اذا كان قائما فاذا لا يكون
ظرفا لمحذوف للزوم كون الزمان محلا للزمان وانما هو مرفوع المحل
اى زمن اخطبيته اكوانه زمن وجوده في حال القيام **ومطلقا** بالنصب
عطفا على الحال المقدرة التي تتعلق بها التقدير اى وباحتمال رفعه مطلقا
اى غير مقيد بالتقدير المتقدم **في راي** اخر فيقدر هذا القائل زمانا
مضافا في نحو ضربي زيدا قائما اى زمان ضربي زيدا اذا او اذ كان قائما
كما يقدر فيما في اوله فما يكون الظرف مرفوع المحل على الخبر في
المحلين **خبر ان واخواتها هو المسند** وهذا يشمل خبر المبتدا وخبر
كان واخواتها وثاني مفعولي باب علمت والفعل من نحو قام زيد فبالجملة
دخل فيه كل مسند وخرج كل مسند اليه **من معمولها** اى معمول ان واخواتها
فخرج الكل الا خبر هذا الباب وبه ينتقض ما نقض به الرضي تعريف
الكافية وهو صفة اسم ان في قولنا ان رجلا حسنا غلامه في الدار
فان حسنا مسند معمول لان وليس خبرا لها **وامره** اى وامر خبر هذا الباب
كامر خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا جامدا او مشتقا وجملة
وفي احكامه وشرائطه وبالجملة امره كامره في كل شيء **الا في تقديمه**
فان الخبر لا يتقدم على اسمها **الا ظرفا** استثناء مفرغ في الاحوال
والتقدير الا في تقديمه فلا يتقدم في حال من الاحوال الا حال كونه
ظرفا فيقدم كخبر المبتدا وذلك لاتساعهم في الظروف لتنزيلهم الاشياء
منزلة انفسها لوقوعها فيها وانها لا تنفك عنها ومراده بالظرف
ما يشمل المفعول فيه وما اجري مجراه وهو الجار والمجرور لمناسبة بين
البابين اذ كل ظرف في تقدير جار ومجرور ويحتاج الى الفعل ومعناه
كاحتياج الجار والمجرور ويرد على الاول وهو كون امره كامر خبر المبتدا
ان خبره يكون مفردا يتضمن ما له الصدارة في الكلام كاين زيد وهنا لا يجوز
ذلك وايضا فلام الابتداء تدخل هنا نحو ان زيدا لقائم قياسا ولا

تدخل على خبر المبتدا الا شاذا ويجب حذفه اي حذف الخبر هنا في ليت شعري
ان ناب عنه جملة استفهامية كقول زهير

الا ليت شعري هل يرى الناس ما ارى • من الامر او يبدو لهم ما بدا ليا •

وقول الاخر •

الا ليت شعري هل ابيتن ليلة • بواد وحولي اذخر وجليل •

وهذا راي ابن يعيش وهو ان الخبر محذوف لسد الاستفهام مسده كسد
جواب لولا مسد خبر المبتدا الواقع بعدها واعترض الرضي بان محل
خبري الذي هو مصدر بعد جميع معمولاته فمحله بعد الاستفهام فكيف
يكون الاستفهام في مقام الخبر ومقامه بعده قال بل هو خبر ويجب
حذفه بلا اسناد مسده لكثرة الاستعمال قلت وهو خرم للقاعدة
المقررة بغير بينة ولقايل ان يدعي ان الشعر هنا بمعنى المشعور وان
الاستفهام خبر على تقدير مضاف فاذا قلت ليت شعري هل زيد
قايم كان المعنى ليت مشعوري جواب هل زيد قايم وجواب هذا اما
باثبات القيام او نفيه فصار الحاصل ليت مشعوري قيام زيد
او عدمه وحينئذ فلا يرد قول الرضي لا استفهامية من حيث المعنى
معمول المصدر اذ المبتدا لا يكون ذلك المصدر حتى يخبر به عنه
لما عرفته وانما قال ان ناب عنه جملة استفهامية لانه لو لم ينب عنه
جاز الاثبات والحذف عند قيام القرينة نحو ليت شعري حسن خبر
لا التي لنفي الجنس لا التي بمعنى ليس هو المسند فدخل احد قسمي المبتدا
وهو الوصف من نحو قايم الزيدان وخبر المبتدا وخبر ان واخواتها
وغير ذلك مما يصدق عليه انه مسند من معمولها اي معمول لا المذكورة
فخرج ما عدا الخبر في هذا الباب لكن يرد عليه نحو لا رجل ظريفا
غلامه عندك لصدق المسند على ظريفا المذكور مع انه ليس بخبرها
كما ورد مثل ذلك فيما مر ولا يتقدم اي خبر لا هذه وان كان
ظرفا لضعف عملها من حيث انها في الاصل لا تختص بالاسم فحقها

ان

ان لم تعمل لكن حملت على ان كما ستعرفه فاعملت وهو سبب ضعيف
تتقاصر به خطاها عن اللحوق بان المحمولة عليها فمن ثم قيل ان
في الدار زيدا لقوة ان وامتنع مثل هذا في لا لضعفها وبنو تميم
لا يثبتونه اي الخبر لا المذكورة وينبغي ان يقيد هذا بان يعلم الخبر
اما اذا لم يعلم لانتفاء القرينة الدالة عليه لم يجز حذفه عند احد
من العرب لا التميميين ولا غيرهم نحو لا احد اغير من الله قال ابن قاسم
وغيره ومن نسب الى التميميين التزام الحذف مطلقا كالزمخشري
او شرط ان لا يكون ظرفا كالجزولي فليس بمصيب قلت اذا كان
شرط الحذف قيام القرينة الدالة على ما حذف لم يكن ترك التنبيه
على وجود قرينة المحذوف خطا بناء على اشتهار الشرط عند القوم
فترك ذكره يكون اتكالا على ما هو معلوم مشتهر والحجازيون
يفصلون فان عدمت القرينة وجب الذكر كما مر وان وجدت فلا
يوجبون الحذف حينئذ كالتميميين ولكن يجوزونه وهو عندهم
اكثر من الاثبات نحو لا ضير ولا فوت والا فلا ولا فتى الا علي
اسم ما ولا المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدا
والخبر هو المسند اليه فدخل الفاعل والمبتدا واسم ان واخواتها
وبالجملة دخل فيه كل مسند اليه لكن خرج ما عدا المعرف بقوله
من معمولهما ولضعف مشابهة لا لليس شذ عمله اي عمل لا
وذكر الضمير العايد اليه باعتبار لفظها والمذكور من مشابهتها
لها مطلق النفي فلذلك شذ عملها عمل ليس ولم تدخل الا على
النكرة لانها اخفض من المعرفة فاوثرها العامل الضعيف قضاء لحق
المناسبة كما في قوله •

تعز فلا شيء على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا •

واستشهد بقول الشاعر •

نصرتك اذ لا صاحب غير خاذل • فبوئت حصنا بالكماة حصينا •

قال ابن هشام وما دليل فيه لاحتمال ان يكون الخبر محذوفا وغرثتنا
وقد اجاز ابن جني وابن الشجري اعمالها في المعارف وعليه ظاهر قول
النابغة الجعدي • بدت فعل ذي ود فلما • تبعتها تولت وردت
حاجتي في فؤاديا • وحلت سوادا لقلب لا انا باغيا • سواها
ولا عن حبها متراخيا • ويحتمل ان يكون التقدير لا مثلي باغيا
فلا يكون في البيت دليل كذا قيل وهو ضعيف وهنا انقضى كلام
المولف في المرفوع وهو القسم الاول ثم شرع في المنصوب وهو القسم
الثاني فقال المنصوب ما اشتمل على علم المفعولية والكلام عليه
نظير ما تقدم من الكلام على قوله المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية
المفعول المطلق اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير
مقيد بالجار ما معناه معنى فعل مذكور لفظا نحو ضربت ضربا
او حكما نحو حمدا وشكرا مجردا عن الزمان وذلك لان الفعل يدل على
الحدث والزمان فاذا جرد عن الزمان لم يبق الا مفهوم الحدث وهو
بعينه مفهوم المفعول لكن لا يخفى ان هذا التعريف غير مطرد
لدخول ما ليس بمفعول مطلق من انواع المصدر نحو كرهت كراهتي واحببت
حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول بها ولا منعكس لخروج
ما يدل على زمان من المفعول المطلق نحو اصطبحت اصطباحا واغتبقت
اغتباقا وفيه بحث ولخروج ما يدل على العدد والنوع لان مفهومهما
زائد على مفهوم الفعل المجرد عن الزمان فلا يصدق ان معناهما
هو عين معناه فالاولى في تعريفه ما قاله صاحب اللباب مصدر
او جار مجراه يذكر من جهة صدوره عن الفاعل ذكر للتاكيد والمراد
به المصدر الذي هو مضمون الفعل من غير زيادة قال الرضي وهو في
الحقيقة تاكيد لذلك المصدر الذي هو مضمون الفعل لكنهم
سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا
فلما ذكرت ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا وهو

اي المفعول المطلق التاكيدي فقط اي دون العددي والنوعي •
لا يثنى ولا يجمع لانه موضوع للحقيقة المشتركة بدليل صحة اطلاقه
للقليل والكثير على اختلاف انواعه فيتعذر ان يثنى وان يجمع
اذ التثنية والجمع يستدعيان تحقق التعدد والحقيقة من حيث هي
حقيقة لا تعدد فيها فاستحال تثنية الدال عليها وجمعه وهذا
بخلاف ما للعدد والنوع لامكان تعدد المقصود منهما فجاز فيهما
التثنية والجمع عند القصد الى ذلك او للعدد وهو ما يصاغ للمرة
او اكثر نحو جلست جلسة وجلستين وجلسات بفتح الجيم فيهن وهو
معطوف على التاكيد من قوله ذكر للتاكيد وقوله او النوع عطف
على التاكيد او على العدد بصيغته وقوله عيني حال منه يعني او ذكر للنوع حال
كونه مدلولا على نوعيته بصيغته الموضوعة لذلك نحو جلست
جلسة بكسر الجيم او اسم خاص نحو رجع القهقرى ولكن هذا مما
لا بد من مثلا في الفعل في الاشتقاق وسياتي او صفته مع وجوده اي
وجود الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو عمل صالحا
اي عملا صالحا او مع حذفهما اي الصفة والموصوف نحو فاخذناهم
اخذ عزيز مقتدر اي اخذا مثل اخذ عزيز او بتعريف العهد كما اذا
اشرت الى ضرب معهود شديدا وخفيف او غير ذلك فتقول ضربته
الضرب سواء كان المفعول المطلق مصدره اي مصدر فعل مذكور
كضربت ضربا او كان غيره اي غير مصدر فعل مذكور مما هو مصدر
لاقاه اي في الفعل المذكور في الاشتقاق نحو والله انبتكم من الارض نباتا
او لا يعني او لم يلاقه في الاشتقاق نحو قعدت جلوسا ومذهب
س في القسمين ان المصدر منصوب بفعله المقدر اي والله انبتكم
من الارض فنبتم نباتا وقعدت وجلست جلوسا ومذهب المازني
والمبرد انه منصوب بالفعل الظاهر قال الرضي وهو اولى لان الاصل
عدم التقدير ولا ضرورة اليه او نوعه بالرفع عطفا على مصدر من

قوله مما هو مصدر والضرب المضاف اليه عائد الى الفعل نحو قعدت القرفصا
وهذا مصدر لا يلاقي الفعل في الاشتقاق وليس مثل قعدت جلوسا
لان هذا دال على النوع او آلة اي آلة الفعل نحو ضربته سوطا او سوطين
او اسواطا والاصل ضرب سوط ضربة او ضربتين او ضربات فحذف
المصدر المراد به العدد واقيمت الآلة مقامه دالة بافرادها وتثنيتها
وجمعها على العدد المراد فسوطا مثلا نزل منزلة المصدر لغة فصدق
انه غير مصدر ملاق للفعل المذكور في الاشتقاق وليس بنوع ولكنه
آلة او جوهر نحو تربا وجندلا من الاسماء الاعيان التي جعلت بمنزلة
المصدر ليست بنوع ولا آلة وجعل الرضي هذا من قبيل ضربته سوطا
والاصل رميته رميا تربا وجندلا وفي كتاب سيبويه واختزل الفعل هنا
يعني في تربا لانهم جعلوه بدلا من قولك تربت يداك وفيه في موضع
آخر ان تميميا مرة وقيسيا اخرى بدل من اللفظ كقولك اتتمم مرة وتتقيس
اخرى خصائص هذا كما كان تربا وجندلا بدلا من تربت يداك وجندلت
لو تكلم به او صفة قائمة مقام المصدر نحو هنيئا لك اي هناة لك وعائذا
بك اي عياذا مثل قم قائما اي قياما قال ابن مالك والاصح كون
الاسماء معمولات بها فيقدر الزمه الله تربا او اطعمه تربا وكذا جندلا
وكون الصفات احوالا موكدة لعاملها المقدر اي هنؤ الطعام هنيئا لك
واعوذ عائذا بك ومن باب وارسلناك للناس رسولا او لانه نصب
فعل واحد مصدرين بطريق الاصالة ونصب المصدر الاول وهو علم
اليقين في نحو علمت علم اليقين علما لا مقدر وذلك لان الثاني وهو
علما منصوب بالفعل المذكور من علمت فتعين كون الناصب للاول
مقدرا اي علمت فعلم اليقين وقد يضمر عامله اي عامل المفعول المطلق علم صح
لقيام قرينة جوازا اي اضمارا ذا جواز او جائزا بجعل المصدر
بتاويل اسم الفاعل او التقدير يجوز جوازا والتعليلية لا حال من
ضمير المصدر المحذوف اي وقد يضمره اي فقد يضمر الاضمار عامله فان

قلت

بل جعلتها صفة مصدر محذوف وفي انحصار
بحيث لا يجوز ... صح

قلت لعقد الشرط المسوغ لحذف الموصوف بالجملة وقد يزعم
ثم هذا المصدر الذي يجوز اضماره وعامله لا فرق بين ان يكون غير
موكد كان يقال لك لم تجلس فتقول بلى جلوسا طويلا او بلى جلستين
وكان تقول لمن قدم من سفر قدوما مباركا وبين ان يكون موكدا نحو انت
سيرا وخالف في الثاني ابن مالك مدعيا ان حذف عامله ممتنع لانه انما
اتي به لتقويته وتقرير معناه والحذف مناف لهما ورده ابنه بانه قد حذف
جوازا في نحو انت سيرا ووجوبا في نحو انت سيرا سيرا وفي نحو سقيا ورعيا
ولزوما سماعا اي يسمع حذفه سماعا ولا يقاس عليه لانه لم يعلم لذلك
ضابط كلي باستقراء يعلم انهم يحذفون الفعل معه لزوما وقد مثل ابن
الحاجب وغيره لهذا القسم بنحو سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا وعجبا
قال الرضي الذي ارى ان هذه المصادر وامثالها ان لم يات بعدها
ما يبينها ويعين ما تعلقت به من فاعل ومفعول اما بحرف جر او باضافة
المصدر اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وجدعه الله جدعا وشكرت الله شكرا وحمدته حمدا
واما ما يبين بالاضافة فقد ذكر في الحرف الجار عامله نحو كتاب الله وصبغة
الله ونحو سحقا له وبعدا له او مفعوله نحو ضرب الرقاب وسبحان الله
ونحو شكرا لك وعجبا منك ولم يكن من قبيل النوع نحو مكروا مكرهم
ونسمي لها سماعيا فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسا وقد عرفت
ضابط ذلك وقياسا فيما عرف للحذف فيه ضابط كلي معلوم بالاستقراء
كان يكون فيما وقع المصدر فيه بعد جملة تحتمل غيره نحو زيد قائم حقا
فان الجملة المتقدم يحتمل ان يكون مضمونها غير مطابق للواقع فلا يكون
حقا ونازع فيه الرضي بان الاحتمال لهذا عقلي والا فكل خبر من حيث
اللفظ لا يدل الا على الصدق واما الكذب فليس بمدلول اللفظ
بل هو نقيض مدلوله او لا تحتمل غيره نحو له علي الف درهم اعترافا
لان اعترافا دل على عين ما دل عليه له علي الف درهم بحيث لا يحتمل غيره

وانما وجب الحذف في القسمين لوجود القرينة وقيام شيء مقام المحذوف
اما الاول فنصب المصدر اذ هو مشعر بالعامل المحذوف ولذا لو رفع
انتفى الاشعار به واما الثاني فلان الجملة قائمة مقام ذلك العامل
الذي حذف في الاكثر بحيث الاستعمال في الاول وهو المصدر الواقع بعد
جملة يحتمل غيره التعريف باللام او بالاضافة نحو ذلك عيسى بن مريم
قول الحق ونحو هذا زيد الحق ولا افعل كذا البتة بوصل الهمزة على
القياس وحكى صاحب اللباب اذا القطع فيها مسموع بل ادعى شارحه
انه هو المسموع ولا اعرف ذلك من جهة غيرهما ومعنى لا افعله البتة
جزمت بان لا افعله وقطعت به قطعة واحدة لا تردد فيها بحيث
اجزم به ثم يبدو لي خلاف ذلك ثم اجزم به فيكون قطعتين او اكثر
بل هو قطعة واحدة لا يثنى فيها النظر هذا معنى كلام الرضي ويسمى
تاكيدا لغيره لانه جيء به لاجل غيره لرفع احتماله وقال ابن مالك لانه غير
الجملة المتقدمة عليه لفظا ومعنى اذ هو مؤثر في مدلولها وتصييره
نصا وفي الثاني السكر كما مثلناه بقولك له علي الف درهم اعترافا ويسمى
تاكيدا لنفسه لانه يؤكد مضمون الجملة الذي هو عين الاعتراف او كان
المصدر مكررا نحو انت سيرا سيرا او محصورا بالا نحو ما انت الا سيرا
او انما نحو انما انت سيرا وفيه منا قسمة من حيث ان المصدر في الموضعين
محصور فيه لا محصور بعد اسم متعلق بما قررناه ليرجع الى المستثنى
التكرير والحصر جميعا والمعنى وكان المصدر في الصورتين بعد اسم
لا يصلح هو اي المصدر خبرا عنه اي عن الاسم الذي وقع بعد المصدر
كما مثلنا فان الاسم الذي جاء بعد المصدر اسم عين والمصدر لا يصلح
لان يكون خبرا عنه فوجب الحذف في ذلك كله لاجتماع الامرين القرينة
وهي ما اسلفناه من اشعار النصب بالمحذوف مع عدم صلاحيته
للخبرية لو رفع وقيام احد طرفي التكرير في الاول مقام المحذوف وحضه
بشهادة ان الاول لو اقيم مقام الفعل لم يكن ثم داع الى التكرير

في الاول تامة وقيام الا وانما في المسئلة الحصر مقام المحذوف او كان
المصدر تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق فاما منا
بعد واما فداء فقوله فشدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد
الوثاق المامور به واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وضابطة هذا
القسم ان يتقدم جملة تتضمن فوائد فاذا ذكرت فوائدها بالفاظ
المصادر وجب حذف افعالها لوجود القرينة وهي نصبها المفعول المطلق
لاشعاره بالعامل المحذوف وقيام الجملة مقامه وانما اشترط تقدمها
لان التقدم اقعد بالعوض من حيث وقوعه في محل المعوض عنه اذ الاصل
عدم التقدم والتاخر وانما اشترط كون التفصيل للاثر لا لنفس مضمون
الجملة لضرورة كونها قائمة مقام العامل المحذوف واما لو كان التفصيل
لنفس مضمونها كان فعلها هو العامل فلا يكون قائما مقام شيء او كان
المصدر علاجا ليس بامر ثابت في موضعه فانما هو امر حادث يحصل
بالمحاولة والعلاج للتشبيه واقعا بعد جملة فيها اسم بمعناه
اي بمعنى المصدر و فيها صاحبه اي صاحب المصدر وذلك مثل قولك مررت
بزيد فاذا له صراخ صراخ الثكلى فالمفعول المطلق وهو صراخ الثكلى
امر علاجي وهو للتشبيه اذ المراد صراخا مثل صراخ الثكلى وقد وقع
بعد جملة وهي فاذا له صراخ وفيها شيئان احدهما الاسم الذي بمعنى
المصدر وهو صراخ والثاني صاحب هذا المصدر وهو الضمير العائد
على زيد الذي صدر عنه الصراخ واحترز بكون المصدر علاجا عن ان لا
يكون كذلك نحو له علم علم الفقهاء فانه يرفع اذ لا دلالة حينئذ على الحدوث
المشعر بالمفعول المطلق وبكونه للتشبيه من نحو لزيد صوت صوت حسن
فيرفع تاكيدا او بدلا ويشتغل الدلالة اذن على المفعول المطلق ولا
احتياج الى تقدير وبوقوعه بعد جملة من نحو الصراخ صراخ الثكلى اذ
لا قرينة كما تقصد للمفعول المطلق وباشتمالها على اسم من نحو فاذا له
يصرخ صراخ الثكلى اذ لا يتصور هنا قيام الجملة مقام الفعل لو حذف

ويكون الاسم بمعناه من نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار فانه لا يجب
حذف فعله لفقد ما يدل على المحذوف كذا قيل وفيه نظر لان هذا
يصلح علة لمنع الحذف لا لعدم وجوبه وما شمالها على صاحبه من نحو مررت
بزيد فاذا في الدار صراخ صراخ الثكلى فانه لا يجب حذف الفعل اذ الجملة
المتقدمة لا تصلح اذن لقيامها مقام الفعل المحذوف مع فاعله وانما
وجب الحذف عند اجتماع هذه القيود لوجود قرينة المحذوف ولسد
شيء مسده اما الاول فالنصب المشعر بحذف الفعل لا سيما والعلاج
دال على الحدوث المقتضي لكون المصدر مفعولا مطلقا واما الثاني
فالجملة المتقدمة وقد عرفت التشريح وجه سده عن المحذوف وعند
تحقق الامور المتقدمة **او كان المصدر مثنى في معنى التكرار كلبيك**
يكون مصدرا لب بمعنى لب فيكون محذوف الزوائد قلت الوجه هو
الاول اذ ما داعي الى ارتكاب الحذف مع امكان عدمه فالاصل اذن
البك لبين اي اقيم على طاعتك لبا كثيرا متبعا قسما متكررا اليس
المراد خصوص الاثنين قال صاحب القاموس ومعناه اتجاهي وقصدي
لك من قولهم داري تلب داره اي تواجهها او معناه محبتي لك من امراة لبة
لزوجها او معناه اخلاصي لك من حسب لباب خالص هذا كلامه
وانما قال في معنى التكرار لتحترز من نحو قولك ضربت ضربتين
بلا ارادة تكرير فان حذف العامل لا يجب والحالة هذه بل يجوز عند
وجود الدال عليه وانما وجب عند قصد التكرار لوجود القرينة
وهي النصب المشعر بالحذف وقيام التكرار مقام الحذف وفيه نظر
اذ التكرار لا يصلح لذلك لكونه امرا معنويا فلا ينوب عن اللفظ
المحذوف ثم رد نحو فارجع الكرتين لانه مصدر مثنى فيه معنى
التكرار ولم يجب حذف عامله على ان الرضي قال وليس وقوع المصدر
مثنى من الضوابط التي تعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد
بالتثنية التكرار او لا بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله

[illegible]

اضافته

اضافته الى الفاعل والمفعول قال **يونس ياوه** اي يا لبيك **كيا عليك**
اي ليست يا التثنية وانما هو لفظ مفرد اصله لبي فقلبت الفه
لاجل الضمير كما في علي وعليك وقول الشاعر دعوت لما نابني مسورا
فلبي فلبى يدي مسور نابني اي حدث لي ومسور بكسر الميم وسكون
السين المهملة اسم رجل ولبى الاولى فعل اي اجاب والثانية مثنى
مضاف الى يدي مسور **محتج عليه** اذ لو كان مفردا لم ينقلب الفه يا
عند جر الاسم الظاهر واعتذر الفارسي عن يونس لجواز ان يكون
الشاعر اجرى الوصل مجرى الوقف على لغة من يقف على افعى بافعي بالياء
او كان المصدر توبيخا مع استفهام كان او بدونه اقياما وانت في الحديد
وهذا مثال للاول وهو التوبيخ الكائن مع استفهام ومثله قول
العجاج ؞ اطربا وانت قنسري ؞ بكسر القاف وتشديد النون مفتوحة
وسكون السين المهملة اي اتطرب وانت شيخ كبير **او نحو قياما** وانت
في الحديد وحذفوا لو تقفا وانت في الحديد اكتفاء بدلالة المثال المتقدم
وهذا مثال للثاني وهو التوبيخ الكائن بدون استفهام ومثله
قول الشاعر ؞
خمولا واهمالا وغيرك مولع ؞ بتثبيت اسباب السيادة والمجد
كذا قيل ولا مانع من ان يقال ان همزة التوبيخ هنا محذوفة كما
يحذف همزة الاستفهام الحقيقي فان قلت ما وجه وجوب
الحذف في الصورتين قلت وجود القرينة وهي نصب المفعول
المطلق وسد الحال التي هي سبب التوبيخ مسد المحذوف فان
قلت انما يسد ان لو كان في موضعه قلت لا نسلم الا ترى نحو
وان احد من المشركين استجارك ونحو زيدا ضربته فان الفعل فيهما
واجب الحذف لوجود القرينة والساد مسد المحذوف المتاخر عن محل
ما حذف ولو جعلت همزة الاستفهام التوبيخي قائمة مقام المحذوف
لم يبعد كما جعلوا الا قائمة مقامه فيما مر ولقائل ان يقول القائم

مقام الفعل المحذوف في جميع صور وجوب الحذف هو المفعول وهذا
يطرد بلا كلفة واما ما جاء ولو من ان القائم انما هو غير المصدر
فلا يطرد خروج نحو لبيك وسعديك كما اشرنا اليه ونحو فضرب الرقاب
ونحو حمدا وشكرا وعجبا وغيرها من المصادر المحذوف ناصبها وجوبا
بطريق السماع واما على هذا الوجه فلا يخرج قياسي ولا سماعي فحيث
ثبت بضابط القياس او بطريق السماع ان الفعل يحذف وجوبا يكون
ذلك علامة على ان العرب قصدوا جعل المصدر قائما مقام المحذوف
بانهم لا يجمعون بينهما اصلا واما اذا كان الحذف جائزا فيعلم
انهم لم يقصدوا ذلك وكيف وهم يجمعون بينهما في بعض الاوقات فتأمله
وعليك بتصفح كتاب سيبويه تجده شاهد صدق لما قلناه قال
في باب ما ينتصب من المصادر على اضمار الفعل المتروك اظهاره
وذلك قولك سقيا ورعيا وساق امثلة ثم قال وانما اختزل الفعل
هنا لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل كما جعل الحذر بدلا من احذر
وقال في باب ما ينتصب على اضمار الفعل المتروك واظهاره من المصادر
في غير الدعاء من ذلك قولك حمدا وشكرا لا كفرا وعجبا وكرامة وساق
امثلة اخرى ثم قال وانما اختزل الفعل هنا لانهم جعلوا هذا بدلا
من اللفظ بالفعل كما فعلوا ذلك في باب الدعاء فان قولك حمدا في
موضع احمد الله وقولك عجبا في موضع اعجب منه وقال في الباب
الذي بعد هذا يليه كانه حيث قال سبحان الله قال تسبيحا وحين
قال وريحانه قال واسترزاقا لان معنى الريحان الرزق فنصب
هذا على اسبح الله تسبيحا واسترزقه استرزاقا وهذه المنزلة
سبحان الله وريحانه وخزل الفعل هنا لانه بدل من اللفظ بقوله اسبحك
واسترزقك ثم قال بعد ذلك بابواب وهذا باب ما ينتصب
فيه المصدر وكان فيه الالف واللام او لم يكن على اضمار الفعل المتروك
اظهاره لانه يصير في الاخبار والاستفهام بدلا من اللفظ بالفعل

كما

كما كان الحذر بدلا من احذر في الامر وذلك قولك ما انت الا سيرا
والا سيرا سيرا وما انت الا الضرب وما انت الا قتلا قتلا وما
انت الا سيرا البريد ثم قال في هذا الباب نفسه بعد انشاده لقول
جرير • اعبدا حل في شعبى غريبا • الؤما لا ابا لك واغترابا •
يقول اتلؤم لؤما وتغترب اغترابا وحذف الفعل في هذا الباب
لانهم جعلوه بدلا من اللفظ بالفعل وقال في الباب الذي يليه
حيث ذكر اقائما وقد قعد الناس واقاعدا وقد سار الركب فكانه
لفظ بقوله اتقوم قائما اتقعد قاعدا ولكنه حذفه استغنى
بما يرى من الحال وصار الاسم بدلا من اللفظ بالفعل فجرى مجرى المصدر
في هذا الموضع وقال بعد ذلك هذا باب ما يجري من المصادر مثنى
منتصبا على الفعل المتروك اظهاره وذلك قولك حنانيك
فكانه قال تحنن تحننا ولكنهم حذفوا الفعل لانه صار بدلا منه
وزعم الخليل ان معنى التثنية انه اراد تحننا بعد تحنن كانه
قال كلما كنت في رحمة وخير منك فلا ينقطعن وليكن موصولا
باخر من رحمتك ومثل ذلك لبيك وسعديك ثم قال واما قولك
لبيك وسعديك فانتصب كما انتصب سبحان الله وهو ايضا بمنزلة
قولك اذا اخبرت سمعا وطاعة الا ان لبيك لا يتصرف كما ان سبحان
الله وعمرك الله لا يتصرف فانت ترى هذه النصوص كلها من امام
الصناعة ومتبوع الجماعة شاهدة بان القائم مقام الفعل المحذوف
هو المصدر المذكور وانه جعله بدلا من اللفظ بالفعل وانه اجرى
ذلك في المصادر التي يجب حذف فعلها قياسا وسماعا ولم اره خرج
عن هذا الاسلوب الا في مسئلة مررت به فاذا له صوت صوت حمار فانه
قال ان الفعل حذف لانه صار له صوت بدلا منه فجعل الجملة قائمة
مقام الفعل المحذوف كما قاله المتأخرون المفعول به منا اي اسم اوقع
عليه وهو جنس يشمل الفاعل والمبتدأ والمفاعيل كلها وفي الجملة ه

دخل فيه كل ما يصدق عليه اسم او في تأويله **يقع عليه الفعل** وذا
فصل خرج به ما عدا المحدود اذ لا يقع الفعل الا عليه ولا يرد نحو عبدت
الله وشافيت زيدا لان المراد بالوقوع التعلق وهو توقف تعقله
عليه فظهر انه لا يرد المفعول فيه وغيره من بقية المفاعيل لعدم توقف
تعقل الفعل عليها والمراد ايضا ما ذكر ليدل على وقوع الفعل لكنه
اختصر للعلم بالمقصود وكذا في امثال ذلك من الحدود التي نذكر في هذا
الفن فاذن خرج المبتدأ من نحو زيد ضربته لانه لم يذكر ليدل على ما وقع
الفعل عليه بل ذكر ليدل على انه المسند اليه وانما اتفق انه وضمن
في المفعول واحد فتوهم انهما على حد واحد باعتبار نسبة الفعل **بلا واسطة**
اي بلا حرف جر يوصل معنى اليه نحو ضربت زيدا واعطيته زيدا درهما
وعلمت زيدا قائما **او بها** اي بواسطة هي حرف الجر سواء كان للتعدية
كما في ذهبت بزيد او لغيرها كما في كتبت بالقلم وكذا سرت في يوم الجمعة
وجلست في مكان زيد وضربت العبد للتأديب فقد اصطلح القوم
على ان كل ما دخل عليه حرف الجر فهو مفعول به حتى المفعول فيه عند ذكر
في والمفعول له عند ذكر اللام وهذان القيدان لم يذكرا للاحتراز
بل للبيان الواقع وافادة انقسام المفعول به الى قسمين **ويسمى** اي
هذا القسم وهو ما يقع عليه الفعل بواسطة **ظرفا مستقرا** بفتح
القاف اسم مفعول من قولك استقر كذا في كذا فالاصل مستقر فيه
بحذف الصلة كما قيل في المشترك فيه المشترك **ان قدر عامله عاما**
مأخوذا من الاستقرار او الكون او الحصول او نحو ذلك فان قيل زيد
في الدار كان الخبر هنا ظرفا مستقرا قالوا لتعلقه بالاستقرار وسمعت
بعض مشايخنا يقول سمي مستقرا لان العامل العام اذا حذف انتقل
ضميره الى الظرف فسمي ظرفا مستقرا لاستقرار الضمير فيه ونظر في انه
اولى من الاول لانه لا يلزم تقدير العامل من الاستقرار بخصوصه حتى
يختص بهذا الاسم ثم ههنا فائدتان الاولى انه قد يقوم قرينة على ان

المراد بالاستقرار العام امر خاص ولا يقدح ذلك في الحكم بان الظرف
مستقر كما اذا قلت زيد على الفرس فالاصل مستقر لكن المراد منه
بحسب القرينة راكب فلهذا جعل مستقرا لغوا نص عليه التفتازاني
في حاشية الكشاف في بحث قال الزمخشري على معنى متبركا باسم الله اقرأ
فقال هو يعني ان التقدير متلبسا باسم الله لكون المقدر من الافعال
العامة لكن المعنى بحسب القرينة على هذا فلهذا جعل مستقرا لا
لغوا هذا كلامه واقول اذا قامت القرينة على ان المراد كون خاص
فلم لم تقدر ابتداء ويكون الظرف لغوا واي فائدة في تقدير العام ثم
الحكم بان المراد منه الخاص الذي دلت عليه القرينة وقد قال هو قبل
ذلك بنحو ورقة والنحويون انما يقدرون متعلق الظرف المستقر
عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص والفائدة الثانية ان النحاة حيث
يقدرون في هذا المقام كان او كائن فمرادهم كان التامة لا الناقصة
اذ لو اريد في مثل زيد في البلد كان في البلد على كان الناقصة
كان الظرف مستقرا لكان اخرى وهلم جرا الى ما لا نهاية **ويجوز اظهاره**
اي العامل العام **على رأي** ذهب اليه ابو الفتح بن جني كما ذكره ابن يعيش
في شرح المفصل وجزم به ابن مالك في التسهيل غير معزو لاحد مشيرا
الى قلته فقال وربما اظهر لفظا وذلك كقول الشاعر •
لك العز ان مولاك عز وان يهن • فانت لدى بحبوحة الهون كائن
فاظهر العامل العام في لدى وهو كائن والهون نقيض الهما الذل والبحبوحة
بموحدتين مضمومتين وحائين مهملتين المكان الوسط قال ابن
يعيش عندي انه اذا حذف بعني العامل العام ونقل ضميره الى الظرف
لم يجز اظهاره لانه قد صار اصلا مرفوضا فاما ان ذكرته اولا فقلت
زيد استقر عندك فلا يمنع منه مانع فيفصل تفصيلا عربيا **ولا حجة**
له اي لصاحب هذا الرأي في قوله تعالى **فلما رآه مستقرا عنده**
لاحتمال ان معناه **فلما رآه متمكنا عنده** فيكون المراد بالاستقرار

الثبات وعدم التزلزل ولا مطلقا لوجود الحصول فذكورخاص ·
واعماله اي الظرف المستقر وهذا مسئلة اخرى لشرط الاعتماد
على عمد الصفة بضم العين المهملة والميم جمع عماد اي على ما يعتمد عليه
الصفة من نفي واستفهام او موصول او موصوف او صاحب حال او حال
مطلقا حال من الضمير المستكن في الظرف العايد على الاعمال اي ان
اعماله ثابت بذلك الشرط حال كونه مطلقا اي غير مقيد بكون الواقع
بعده حدثا عند الخليل فيجوز عنده ان تقول افي الدار زيد او عمرو عندك
ابوه وجاني الذي في الدار غلامه ونحو ذلك على ان يكون ما بعد
الظرف غير حدث او اسم عين مرفوعا به وفيما اذا وقع معطوف على الحال
لكونها في معنى حال كذا اي الاعمال ثابت بذلك الشرط في حال
الاطلاق عند الخليل وفيما اذا وقع بعده حدث نحو افي غد القتال
ولو كان الحدث نقديريا كقولك افي الحي انت مقيم بك هائم وحال
الذي عندك انه فاضل عند سيبويه والظاهر الاول اذ لا فرق
بين معمول ومعمول اخر عنده وجود شرطية العمل وبلا شرط عند الاخفش
والكوفيين ايضا تقول في الدار زيد على ان زيدا فاعل بالظرف
ويرده جواز دخول ان ونحوها على مثل هذا التركيب فينتصب الاسم
اذ يصح ان يقال ان في الدار زيدا فدل ذلك على انه مسند في الاصل
لا فاعل والا لم يدخل الناسخ عليه قال الفارسي والاخفش ان يجيب
باني لما وجدت العامل الاقوى اعملته وتعاند وقال ابن جني لسيبويه
ان يقول لم تجد عاملا عملا ولما السنة بل يجوز ان تعمل بها شئت
كذا في مسايل الدمشقيات الدايرة بين ابي علي وابي الفتح ومنه
يشهد ان التنازع قد يقع في الحرف فتامله فان قلت حيث
يقع المرفوع بعده ويوجد شرط الاعمال هل اعماله حينئذ جائز او واجب
قلت فيه خلاف فنقل ابن هشام عن الاكثرين وجوب كون المرفوع
فاعلا فيكون اعمال الظرف حينئذ واجبا فان قلت ما وجهه

قلت

قلت لعله ما تقرر من ان الالتباس في مثل في الدار زيد متحد ور
فيجب ان يعرب زيد فاعلا لا مسندا وذهب قوم الى ان الا رجح
كون المرفوع المذكور مسندا مخبرا عنه بالظرف ويجوز كونه فاعلا وكان
وجهه استضعاف عمل الظرف في الظاهر وذهب ابن مالك الى ان
الارجح كونه فاعلا ووجهه ان الاصل عدم التقدم والتاخير ويسمى
ما يقع قبله الفعل نحو اشتطه الحرف ملغى ان لم يكن كذلك اي
ان لم يكن عامله عاما مستقرا وجب حذفه نحو افي يوم الجمعة صمت فيه او جاز
نحو زيد تراكب على الفرس فان قلت لم سمي ملغى قلت زعم بعضهم
ان ذلك لكونه فضلة لو حذف لم يختل الكلام والاولى الاضفا فان المستقر
قد يكون كذلك حيث يقع حالا فانها فضلة نحو فخرج على قومه في
زينته حيث يعرب في زينته حالا من ضمير خرج اي كاينا في زينته
فالاولى ان يقال كما لم ينتقل الى هذا القسم شيء من العامل فيه سمي
لغوا كانه لغى ولم يعتبر حالا لشيء يشتغل اليه وقد يتقدم اي المفعول
به على عامله اما لقصد الاختصاص او لغيره نحو زيدا ضربت وبعمرو
مررت وقد يكون التقدم واجبا حيث يتضمن ماله صدر الكلام نحو اي
رجل ضربت وقد يكون ممتنعا كما في دونه زيدا وما احسن عمروا
ويحذف اي المفعول به منويا مرادا نحو ما ودعك ربك وما قلى
اي وما قلاك وغيره اي غير منوي نحو كلوا واشربوا ولا تسرفوا اذ
المراد اوقعوا الاكل والشرب وذروا الاسراف ولا ينبغي ان يسمى مثل
هذا محذوفا لان الفعل اللازم ينزل منزلة ما لا مفعول
له فظاهر الحذف يقتضي ان ذلك المقدر مقصود حكما او لفظا ثم حذف
وقيل ولا يحسن حذفه مضمرا في غير صلة نحو اهذا الذي بعث
الله رسولا اي بعثه وصفة كقوله وما حمت شيء مباح اي
حميته وفعززنا بثالث في قوله تعالى اذ ارسلنا اليهم اثنين
فكذبوهما فعززنا بثالث يزيفه اي يزيف قول قائل لان

المفعول هنا حذفا مستحسنا في غير صلة ولا صفة اذ المراد فمن زنا
بها لك **و** يحذف **له عامله** اي عامل المفعول **جوازا** لقيام القرينة كقولك
زيدا لمن قال من اضرب التقدير اضرب زيدا فحذف العامل جوازا اذ
المراد من اللفظ الدلالة على المعنى فاذا حصل بالقرينة لم يحتج الى
التلفظ به **و** يحذف **لزوما سماعا** في مفعولات كثرت استعمالها
في كلامهم ولم يتحقق ضابط لحذفها نحو انتهوا خيرا لكم تقديره انتهوا
عن الشرك وائتوا خيرا لكم وقولهم اهلا وسهلا اي اتيت اهلا لا اجانب
ووطئت سهلا لا صعبا **و** قياسا في ابواب تدخل تحت ضابط كلي معلوم
بالاستقراء فيحذف **في المنادى وهو المطلوب اقباله** اي الذي
يطلب منه ان يقبل عليك ويحضر بين يديك اذ طلب الاقبال خارج عن
النداء الذي هو موضوع حرف النداء ولكنه لازمه وهذا اشمل نحو زيد
في قولك اطلب اقبال زيد ونحو المتفجع عليه نحو يا زيداه فانه
ليس مطلوب اقباله **بحرف نائب** عن ادعوا الانشائي فخرج زيد في اطلب
اقبال زيد فلو توسط قوله اعترض بان النداء انشاء وادعو خبر وهو
مبني على ما يرفع به من ضم او واو او الف حالة كونه **مفردا معرفة**
نحو يا زيد ويا زيدان ويا زيدون وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه
موقع الكاف الاسمية المشابهة للكاف الخطاب الحرفية وذلك لان
يا زيد مثلا بمنزلة ادعوك فالمنادى فيه مشابهة الكاف ادعوك
افرادا وتعريفا وهذا الكاف ككاف ذلك وانما احتيج الى اعتبار
هذه المشابهة الثانية لما علم ان الاسم لا يبنى لمشابهة الاسم
المبني بل لمشابهة الحرف او الفعل المخصوص كما مر فان قلت
يرد نحو يا هؤلاء اذ ليس مبنيا على ما يرفع به قلت بل هو مبني على
الضمة تقديرا بدليل نحو يا هؤلاء الكرام بضم الصفة اتباعا للمقدر
فان قلت يرد ايضا نحو قول الشاعر ∘

كليني لهم يا اميمة ناصب ∘ وليل اقاسيه بطي الكواكب ∘

اذ اميمة المنادى فيه مبني على الفتح مع كونه مفردا معرفة قلت
قد اجاب المؤلف عنه بقوله **ونحو يا اميمة ناصب** يندفع **باقحام التا**
والاقحام ادخال الشي على شي متصل عنف وهذا الموضع من مجازه اي
بادخال التا بمزيد عنف **بين الميم وفتحه بعد الترخيم** وتقرير هذا
الكلام على وجه يندفع به السؤال اذ يقال لا نسلم ان اميمة تمامه هنا
منادى فتح اخره على خلاف ما هو مقرر في امثاله من المفرد المعرفة
وانما هو مرخم والاصل يا اميمة فحذفوا التا للترخيم ثم اقحم هذه التا
مزيدة بين الميم وحركتها لان الحركة بعد الحرف فحركت لحركة الميم وصارت
الميم ساكنة ثم فتحت لاجل تا التانيث وهذا راي ابي علي الفارسي
وفيه من التعسف ما لا يخفى وقال ابن مالك في شرح التسهيل لم تقتضي
انه لم يقع ترخيم في ذلك ولكن فتحة التا اتباع كفتحة لما قبلها كفتحة
دال يا زيد بن عمرو بل الاتباع فيما نحن فيه اولى لانه في كلمة ولانه
اتباع متاخر لمتقدم وطريق الجواب على هذا الراي انا لا نسلم ان اميمة
في البيت مبني على الفتح اذ فتحه للاتباع لا للبناء وجوزا نوحيان
واختارا ان يكون في المفرد المعرفة المختتم بتا التانيث وجهان
البناء على الضم كما هو معروف والاعراب بالفتحة تشبيها له بالمركب
الاضافي وعلى هذا فيا اميمة معرب منصوب بالفتحة كالمنادى المضاف
لا مبني على الفتح فلا يرد عليه على ما قررنا ∘ **و** مبني **على الفتح**
وجوبا حالة كونه ملتبسا **بالف الاستغاثة** لان الالف لا يكون ما
قبلها الا مفتوحا كقوله يا زيدا لامل عز د عني بعد فاقة وهوين نيل صح
و مبني على الفتح **اختيارا** حالة كونه **مفردا وصف بابن** نحو يا زيد بن
عمرو **او ابنة** نحو يا هند ابنة زيد **لا بنت** فلا يفتح في نحو يا دعد
بنت بكر حالة كون الابن او الابنة **مفردا مكررا مضافا الى علم**
مفرد كما مثلناه فقصدا للتخفيف بنايه على الفتح **لكثرة الاستعمال**
بهذه القيود وصريح كلام المؤلف ان الفتح عند اجتماعها مختار

لا واجب فيجوز بناؤها على ما اضيفت فيه على الضم لانه القياس والعدول
الى الفتح انما هو لطلب التخفيف وظاهر كلامه ان اختيار البنا
فيما لا يظهر فيه الفتحة كما مر تفصيله وفيما لا تظهر كما في يا عيسى بن
مريم وقد صرح الفرا بجواز تقدير الضمة والفتحة فيه كما مر تفصيله
وقال ابن مالك لا ينوى فتحة اذ لا فائدة فيه وفي الكشاف في تفسير
قوله تعالى اذ قال الحواريون يا عيسى بن مريم يا عيسى في محل النصب
على اتباع ~~حركته ابن كقولك يا زيد بن عمرو وهي اللغة الفاشية~~ حركته صح
ويجوز ان يكون مضموما كقولك يا زيد بن عمرو والدليل عليه قوله
احار بن عمرو كاني خمر لان الترخيم لا يكون الا في المضموم انتهى وتركه
بالنصب الفتح لظهور ان المنادى المفرد المعرفة مبني وانما لم يكن
الترخيم الا في المضموم لان المفتوح مع الصفة بمنزلة اسم واحد
كالمركب ولا ترخيم في وسط الكلمة ولان في ترخيم المفتوح اخلالا لان
بالفتحة المجتلبة للتناسب والاتباع والخمر الذي اصابه الخمار او الذي
خامره دا انتهى هنا بحث وهو انهم قد نصوا على ان الفتحة في نحو
يا زيد بن عمرو للاتباع فلا يكون المنادى مبنيا عليها ضرورة ان الحركة
الاتباعية ليست بحركة بنا ففي كلام المولف هنا تسامح ومنصوب وهذا
عطف على قوله او لا مبني اي ومعرب منصوب حالة كونه مضافا
نحو يا عبد الله ولو كانت اضافته غير محضة نحو يا حسن الوجه او شبيها
به اي بالمضاف وهو الذي يعرف عنده تمام المطول فالمراد به الاسم
الذي يجيء بعده شيء من تمامه اما معمول له معمول للاول نحو يا طالعا جبلا
ويا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد واما معطوف عليه عطف نسق على
ان يكون كلا المتعاطفين اسما لشيء واحد نحو يا ثلاثة وثلاثين
واما نعت هو جملة او ظرف نحو يا حليما لا يعجل ونحو الا يا نخلة من ذات
عرق او منكرا كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي ٭ فاما اعراب
هذه الامور الثلاثة فلانتفا موجب البنا المتقدم منها شابهت

كاف

كاف ادعوك افرادا وتعريفا لمشابهته الكاف ذلك فالافراد منتف في
المضاف والتعريف منتف من الثالث ومن المضاف في بعض الصور
وفي المشبه بالمضاف قد ينتفي الامران اذا قصد به غير معين وقد
ينتفي الاول منه فقط ان قصد به معين كما ان المضاف كذلك في هاتين
الحالتين واما نصب الثلاثة فلان كلا منها مفعول به للفعل المحذوف
وهو ادعو ونحوه و معرب مجرور بلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي
اذا تعجب من كثرتهما او بلام الاستغاثة نحو يا لله يا للمسلمين وانما اعرب
حينئذ لانتفاء مشابهته للكاف في الافراد لانه مركب بسبب انضمام
اللام الجارة اليه حالة كونها ملتبسة بفتحها في المضمر اذ ليس في اللام
الجارة الداخلة على الضمير سوى الفتح على ما هو معروف كقوله ٭
فيا لك من ليل كان نجومه ٭ بكل مغار الفتل شدت بيذبل ٭ اي
بكل حبل محكم الفتل شدت وربطت ويذبل بدال معجمة كيفعل اسم
جبل مطلقا اي سواء كان معطوفا كما في قولك يا لزيد ولك او غير
معطوف كما في البيت مستغاثا لاجله او منه و بفتحها في الاسم المظهر
المستغاث فرقا بينه وبين المستغاث له اذ قد يقع بعد يا اسم المنادى ٭
محذوف نحو يا للمظلوم اي يا قوم ومع وقوع المستغاث موقع الضمير الذي
يفتح لام الجر معه و بكسرها في المعطوف عليه اي على المستغاث
كقوله ٭ يبكيك ناء بعيد الدار مغترب ٭ يا للكهول وللشبان للعجب
بكسر اللام من الشبان وذلك لحصول الفرق بينه وبين المستغاث
له بعطفه على المستغاث و بكسرها ايضا في المعطوف على المتعجب منه
نحو يا للماء وللدواهي لان فتحها مع المتعجب منه المعطوف عليه ليس
في القوة بذلك الفرض حيث انه ليس هنا دي حقيقة فلا يكون واقعا
موقع الضمير في التحقيق ويضاف الى ذلك في المتعجب منه المعطوف
بعد على الاول فيدرج اللام الجارة الى ما يتحقق من الاصالة وهو الكسر
مع المظهر و في المطلق المستغاث له سوا كان معطوفا او معطوفا

عليه نحو يا لله لزيد ولعمرو ويا لله للمسلمين وكسرها في ذلك جار على الاصل
وبهما اي بالفتح والكسر في المتعجب منه نحو يا للماء وللدواهي ويا للعلقمة
ويا للداهية فاللام في ذلك كله يجوز فيها الفتح والكسر اما الفتح فلوقوع
مجرورها موقع المضمر نظرا الى ظاهر مجيئه بعد حرف النداء واما الكسر
فلان مجرورها ليس بمنادى في الحقيقة اذ ليس الماء مطلوبا اقباله
ولا يجوز ذلك فيما يتعجب منه فانما المراد يا قوم اعجبوا للماء وللدواهي
مثل فهو اذن ليس بواقع موقع المضمر في التحقيق فكسرت اللام معه
على الاصل وتوابع المنادى المبني غير المبهم الذي هو اي واسم
الاشارة وسيجيء حكمه ان كانت مضافة اضافة تحقيق اي اضافة معنوية
نحو يا زيد ذا المال ويا خالد اخا عمرو او كانت التوابع شبيها اي
شبيها المضاف اضافة تحقيق نحو يا زيد المضروب غلامه كذا مثل
في بعض الحواشي منصوبة لان حكمها حكم المنادى والمنادى المضاف
منصوب فكذا توابعه المضافة وهذا صحيح فيما اذا كانت التوابع
مضافة واما اذا كانت مشبهة بالمضاف فلم اقف على وجوب النصب
فيها بل نص الرضي على ان المضارع للمضاف اذا كان تابعا للمضموم
ليس بواجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في
وجوب النصب واظن المؤلف تبع صاحب اللباب في قوله واذا كان
اي الوصف مضافا او كالمضاف فالنصب ليس الا فحرره وان لا تكن التوابع
مضافة اضافة تحقيق ولا شبيهة بها بل كانت مفردة او مضافة
اضافة لفظية فمرفوعة على اللفظ نحو يا زيد العاقل ويا عمرو
الحسن الوجه بالضم فيهما واشار بقوله لاستقراره الى توجيه الرفع
وهو معنى قول صاحب اللباب لان الضم لاطراده اشبه الرفع يعني
ان الضم لما كان مطردا في المنادى المفرد المعرفة بمعنى انه يصح ان
يقال كل منادى مفرد معرفة فهو مبني على ما يرفع به اشبه رفع الفاعل
فكما ان الرفع في الفاعل مطرد كذلك الضم في المنادى المذكور مطرد

وقال

وقال الفاضل شارح اللباب وقيل ان حركة المنادى المذكور عارضة
فاشبهت لعروضها حركة المعرب لانها تحدث لعروض حرف النداء وتزول
بزواله قال وهذا كانه اظهر واما الاطراد فليس شيئا لحركة المعرب
على لفظه فان هؤلاء ايضا كسره مطرد ومع هذا لا يوجب اجراء الصفة
على لفظه واعترض صاحب العباب بان كسر هؤلاء وامس ليس بلا خلاف
بداخل تحت ضابط كلي حتى يقال ان كسره مطرد اذ ليس كل ما كان جمعا
لاسم الاشارة كهؤلاء او ظرفا كامس يطرد فيه البناء على الكسر الى هنا
كلامه قلت هذا جواب خاص بهذين اللفظين المعينين وليس بمطرد
اذ لو اورد الشارح الاول فعال لسب المؤنث في باب النداء نحو يا فساق
ويا خباث فانه مبني على الكسر قياسا مطردا بلا نزاع لم يتات للشارح
الثاني هذا الجواب البتة وانا اقول بعد هذا كله ان الرفع في التابع
المفرد في مثل هذه الصورة مشكل جدا على مقتضى قولهم ان الحركة
اعرابية وتقرير الاشكال ان كل حركة اعرابية انما تحدث بعامل وههنا
لا يصح ان يكون العامل المحدث لحركة هذا التابع المرفوع هو العامل
في المتبوع ولا نظيره اذ عامل المنادى ادعو مثلا انما يقتضي النصب
لا الرفع وقول القائل حرف النداء كالعامل ترويج لا يلتفت اليه وقولهم
شبهت ضمة المنادى لعروضها بضمة الاعراب لا يغني في دفع السؤال
شيئا ولم اقف الى الان على جواب لهذا الاشكال قلت وانما نشا
من قولهم ان حركة التابع حركة اعراب واما لو قيل انها حركة اتباع لا اعراب
ولا بناء لكان حسنا ولم يتجه هذا الاشكال اصلا والتزام ضم نعت
ايّ وتوابعه لا ينافي ان الاتباع قد يلتزم كما في عنقي امرئ وابنم وكذا
لا يضر الاتباع في غير الحركة نحو يا زيدان الفاضلان ويا زيدون ويا
الفاضلون فهو مثل ارجعن مأزورات غير مأجورات والاصل موزورات
لانه من الوزر نحو يا ابن ام اخيون اتبع فيه الحرف الحركة كما وقع العكس في
نحو انه في ام الكتاب بكسر همزة ام اتباعا للباء في قراءة الكسائي وحمزة

ومنصوبة على المحل نحو يا زيد العاقل ويا زيد حسن الوجه وهذا
لا اشكال فيه لجريانه على الاصل في جعل تابع المبني تابعا لمحله
لا للفظه كما في قولك جاء هؤلاء العقلاء رفعا ورأيت هؤلاء العقلاء
نصبا **لكن الخليل** في معطوف **عطف النسق** حالة كونه **باللام** سواء
كان معرفة نحو يا زيد والرجل او غير معرفة نحو يا زيد الحارث **يختار**
الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى مستقل معنى
وان لم يصلح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبيها على استقلاله
معنى كانه في يا ايها الرجل **وابو عمرو** هو ابن العلاء البصري يختار
النصب لان وجود اللام فيه مانع من وقوعه موقع المتبوع فتبعد
جعل حركته كحركة ما باشره حرف النداء ولم يبق الا النظر الى كونه
تابعا فينبغي اذا ان يجري على الموضع لا على اللفظ واجاب ابن الحاجب
نصرة للخليل بالفرق وذلك انا انما حملنا المعطوف على موضع المبني
نحو جاءني هؤلاء وزيد لتعذر الاعراب اما لفظي او تقديري او
محلي والاول والثاني منتفيان لان هؤلاء مثلا من اسماء الاشارة وهي
مبنية فتعين الحمل على المحل اما زيد وان كان مبنيا مثل هؤلاء
في عموم البناء الا انه كما كان يعرب في حالة ويبنى في اخرى لم يكن كهؤلاء
وكذلك جاء في تابع يا زيد الاعراب بالرفع لما نزلت الحركة البنائية
منزلة الحركة الاعرابية لطروها كطرو الاعراب كذا قال وقد
علمت ما فيه **والمبرد** لا يقول بقولهما على الاطلاق بل يختار **الرفع في**
المنسوق المقترن باللام مما يصح نزعها منه **مثل الحسن** فان اللام
فيه للمح الصفة ودخولها ليس بلازم بل يصح نزعها فيقول الحسن
وحسن فاذا قلت يا زيد والحسن كان الرفع عنده مختارا لانه
يصح تقدير نزع اللام منه فيصح دخول حرف النداء عليه فالاولى
حينئذ تحريكه بحركة المنادى وانما لم يجب ذلك رعاية لصورة اللام
الموجودة ويختار **النصب في مثل النجم** مما لا يصح نزع اللام منه

فهو

فهو في هذا كابي عمرو والعلة واحدة **ومثله** اي ومثل النجم في اختيار
نصبه اذا كان منسوقا عند المبرد **الرجل** نحو يا زيد والرجل **فيمن لم يجز**
نزع اللام منه حيث لم يسوغوا ذلك في نحو يا زيد والرجل لانهم كرهوا
بناءه في غير علامة تعريف كذا في اللباب وقال شارحه صاحب العباب
لانه انما يكون مبنيا لكونه مفردا معرفة فلو نزع اللام منه لم يبق فيه
تعريف اللام وليس بمذكور معه فلم يشابه المضمر فكيف يبنى
قلت وانما قال فيمن لم يجز نزع اللام منه تنبيها على ان ثم من يجيز
نزعها منه عند قصد التنكير او التعريف بالنداء فيقول يا زيد
ورجلا اذا قصدت التنكير ويا زيد ورجل اذا قصدت التعريف
نص عليه الرضي **الا البدل وعطف النسق بغير اللام** هذا استثناء من
المحذوف بعد اداة الشرط من قوله والا اي المعنى وان لم تكن التوابع
مضافة اضافة تحقيقية ولا شبيهة بها كما مر تقريره والمراد ان حكم
التوابع الا البدل نحو يا غلام بشر والمعطوف بدون اللام نحو يا زيد
وعمرو حكمها ما مر من جواز الاتباع على اللفظ وعلى المحل واما
البدل والمعطوف المذكور **فهما كالمستقل** اي كالمنادى المستقل
لان البدل هو المقصود بالنداء وفي حكم تكرير العامل فيكون حكمه حكم
ما باشره حرف النداء قطعا فيكون في حكم المنادى المستقل وكذا
المعطوف بغير اللام لانه مقصود بالنداء ايضا فامكن تقدير حرف
النداء لزوال المانع وكان حكمه حكم المستقل ايضا واجاز المازني
والكوفيون يا زيد وعمرا بالنصب قياسا على المعطوف المقرون
بال نحو يا زيد والحارث قال ابن مالك وما رواه غير بعيد من الصحة
اذا لم تنو اعادة حرف النداء فان المتكلم قد يقصد ايقاع نداء واحد
على اسمين قال ويجوز عندي ان يعتبر في البدل حالان حال يجعل فيها
كالمستقل وهو الاكثر نحو يا غلام زيد وحال يعطى فيها الرفع والنصب
لشبهه فيهما بالتوكيد والنعت وعطف البيان وعطف النسق المقرون

بالغ في عدم الصلاحية بتقدير حرف النداء قبله نحو يا تيم الرجال والنسا
وصحة هذه المسئلة مبنية على ان عامل البدل هو عامل المبدل
منه لا تنطبق والعائد في التاكيد والنعت جاز بلفظ الغيبة
نحو يا تيم كلهم ويا زيدا الذي احتبه نظرا الى ان المتبوع اسم ظاهر
مجازعو والضمير غلبه بلفظ الغيبة كما جاز بطريق الخطاب ايضا نحو
يا تيم كلكم ويا زيد الذي حبك لعروض الخطاب والحاصل انه تارة
اعتبر اللفظ فجاز ضمير الغيبة وتارة اعتبر المعنى فجاز ضمير الخطاب
وفي نحو يا تيم تيم عدي من قول جرير يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم في
سوءة عمر ضابطه ان يتلفظ بالمنادى على صورة اللفظ المفرد
ثم يكرر ويقع بعدهما مضاف اليه نصب تيم الثاني على انه منادى
مضاف الى عدي المذكور ويضم اي مع ضم تيم الاول لانه منادى مفرد
ونصبه لانه مضاف الى عدي محذوف والاصل يا تيم عدي تيم عدي فان
قلت المراد بعدي لفظه وهو علم عليه فكيف وصفه بمحذوف
وهو نكرة قلت كانه لاحظ التنكير من حيث ان المراد بالاضافة
الى مضاف اليه محذوف او مذكور فلتنس باقحام اي بادخال تيم الثاني
بين المضاف والمضاف اليه والاعتراض بلزوم الفصل بينهما بغير
الظرف في غير الضرورة يندفع بانه لما تكرر المضاف بلفظه وحركته
صار كان الثاني هو الاول من غير فصل كما في قولك ان زيدا قائم
مع امتناع الفصل بين ان واسمها بغير الظرف ووجه حذف السوين
من تيم الثاني انه تاكيد لفظي وهو في الغالب حكمه حكم الاول وحركته
حركة اعرابية كانت او بنائية فكانه باشره حرف النداء وهو مذهب
سيبويه في البيت وامثاله ان الاول مضاف الى المضاف اليه
المذكور وان الثاني مضاف الى المحذوف قال ابن الحاجب وانما اعترض
بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف اليه المذكور في
اللفظ عوضا عما ذهب وجعل هذا المعنى هو الشرح كون سيبويه

لم

لم يحتمل الحذف في نحو زيد وعمرو قايم من الثاني بل جعله في المثال من
قبيل الحذف من الاول وذلك لانه لو كان قايم خبرا عن الاول لوقع في
موضعه اذ لا ضرورة تدعو الى تاخيره اذ كان الخبر يحذف بلا عوض نحو
زيد قايم وعمرو من غير قبح في ذلك وكذا اي وكالمذكور الان من توابع
المبني غير المبهم توابع المبهم وهو اي المقطوع عن الاضافة واسم
الاشارة ترفع على اللفظ وتنصب على المحل الا النعت فانه عند غير
المازني لا يكون الا بالرفع نحو يا ايها الرجل ويا هذا الرجل حيث جعل اسم
الاشارة وصلة لنداء ما فيه الالف واللام واما المازني فجوز الرفع
والنصب قياسا على يا زيد الظريف ويشانى الفرق وكذا توابعه
اي توابع النعت المذكور يجب رفعها لانه متعلق بقوله لا يكون الا
بالرفع اي لان النعت المذكور هو المنادى معنى فاوجبوا رفعه تنبيها
بذلك على كونه مقصودا بالنداء وكان حرف النداء باشره واما الظريف
في نحو يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به زيد
لكن استدراك من كونه المنادى معنى اي هو وان كان كذلك لكن
لامتناع ندايه باللام اي لاجل تصديره باللام حيث كان حرف النداء
لا يباشرها فرارا من الجمع بين علامتي التعريف توصل بها اي باي واسم
الاشارة اليه اي ندائه فيها اللام وذلك لانهم لما قصدوا نداء ذي
اللام ولم يمكنهم ادخال حرف النداء عليه لما مر احتاجوا الى الفصل بينهما
باسم مبهم غير دال على ماهية معينة محتاج بالوضع في الدلالة عليها
الى شيء اخر ولم يجدوا ما يناسب هذا الغرض الا ايا المقطوعة
عن الاضافة واسم الاشارة واي المذكورة اقعد بهذا الغرض
لانها احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانها وضعت مبهمة انما يزال
ابهامها باسم بعدها بخلاف اسم الاشارة فان ابهامه قد يزال
بالوصف كما قد يزال بالاشارة الحسية فقيل يا ايها الرجل بادخال
اي بها التنبيه عوضا من المضاف اليه اي مع انه مناسب للنداء

لكونه للتنبيه ويا هذا الرجل بجعل اسم الاشارة وصلة للندا ويا ايهذا
الرجل بجعل اسم الاشارة صفة لاي لا منادى مقصودا منها وانما التزموا
رفع توابع ذي اللام لانها توابع معرب مرفوع فيجب ان يكون ايضا
مرفوعة سواء كانت مفردة او مضافة فتقول يا ايهذا الرجل ذو
المال كما تقول جاني الرجل ذو المال لانه مثله في الاعراب كذا قالوا
وهو مشكل لان المعرب لا يمتنع اتباعه باعتبار المحل اجماعا في نحو ليس
زيد بقائم ولا قاعدا بالنصب قال الشاعر فاسجح فلسنا بالجبال
ولا الحديدا اسجح بسين مهملة وجيم فحاء مهملة احسن العفو
قالوا في الاستثناء اذا تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع نحو
ما جاني من احد الا زيد برفع زيد فهل هذا الا اتباع للمعرب باعتبار
محله فما هذا الذي يقولون ومما ذكر تذمر النظر اورده بعض شارحي
الكافية ممثلا بقولك ما زيد بقائم ولا قاعدا واجاب عنه المجيبوا
بان المجرور لفظا قائم والمنصوب محلا بقائم قال ولا يتصور في
المعرب الواحد الاعراب اللفظي والمحل معا هذا كلامه وليس بشي
لانا نمنع كون المحل لمجموع الجار والمجرور وانما هو لمجرور فقط كما صرح
به بعضهم ولو سلم ذلك هنا فقولنا اعجبني قيام زيد العاقل بالجر
صفة لزيد باعتبار اللفظ وبالرفع صفة له باعتبار المحل وقولنا
كرهت ضرب زيد وعمرو بالجر عطفا على اللفظ وبالنصب عطفا على المحل
الى غير ذلك من الامثلة التي صرح بجوازها كثير من النحاة مما يبطل دعواه
عدم تصور الاعراب اللفظي والمحلي لمعرب واحد على انه دفع له في باب
الاستثناء ما نحن فيه قوله في هذا المحل فانظر ان ثبت والمخلص
من الاشكال هو ما اسلفناه بقي هنا بحث وهو ان كلام المؤلف
ظاهر في ان ايا واسم الاشارة يتبعان سائر التوابع وان حكمها
في الرفع والنصب حكم توابع المنادى غير المبهم وانه يستثنى من ذلك النعت
فقط وليس كذلك فاما اي فالمعروف انها لا تفارق كونها موصوفة

وانما لا يتبع بشيء من التوابع الا الوصف واما اسم الاشارة فان جعل
وصلة لندا ذي اللام فحكمه حكم اي في انه لا بد من ان يوصف ولا يكون
له تابع غير الصفة وان لم يجعل وصلة جاز ان يتبع بكل تابع وان
لا يتبع بشيء لكن قال ابو حيان اطلاقهم يقتضي اتباع اي بكل تابع ٠
بعد ان يستوفي صفتها وهذا فيه مساعدة ما للمؤلف ولا يجوز حذفه
اي حذف النعت عن اي لشدة ابهامها واحتياجها الى ما يزيله ولا
مزيل له عنها بحسب الوضع الا وصفها فحينئذ لا يفارقها البتة
بخلاف اسم الاشارة فاذا ابهامها قد يزول بالاشارة الحسية وقد
اسلفنا ذلك كله وقالوا يا الله خاصة من بين الاسماء المصدرة
باللام بمجموع امرين للزوم اللام وعدم انفكاكها وتجردها للعوض عن همزة
اله منفصلا عنها معنى التعريف وكان يا التي في قول الشاعر من اجلك
يا التي تيمت قلبي وانت بخيلة بالوصل عني شاذا حيث ادخل
يا على اللام التي لم يجتمع فيها اللزوم ومحض العوضية لفقدان الثاني
هنا اذ الاداة فيه ليست عوضا عن شيء واما اللزوم فموجود ومعنى
تيمت ذللت واستعبدت وما الغلامان في قول الشاعر
فيا الغلامان اللذان فرا ٠ اياكما ان تكسبانا شرا ٠
اشذ مما قبله لانتفاء القيدين جميعا فلا لزوم ولا عوضية
ويحذف حرف الندا وهو يا دون غيرها من احرف الندا لانها اعم
واغلب في الاستعمال والحذف نوع من التصرف فينبغي ان يكون فيما
كثر دون ما قل جوازا نحو يوسف اعرض عن هذا استغفر لكم
ايها الثقلان ان ادوا الي عباد الله في غير اسم الله فانه لا يحذف
منه الحرف حالة كونه عريا عن ابدال الميم في اخره فيقال يا الله
باثبات الحرف لان حق ما فيه اللام ان يتوصل الى ندائه باي واسم
الاشارة فلما حذف الوصلة مع هذه الكلمة لكثرة ندائها لم تحذف
الحرف لئلا يكون اجحافا وغير مستغاث فلا يحذف منه الحرف ايضا

جرياً على المبالغة في تنبيه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له
مما يهم امره ويعتني بشانه **و** غير **متعجب منه ومندوب** فلا يحذف منهما
الحرف ايضاً لانهما مناديان مجازاً ولا يقصد فيهما حقيقة الاقبال
والتنبيه كما في النداء المحض فلما نقلا عن النداء الى معنى اخر مع بقاء
معنى النداء فيهما مجازاً التزما لفظ علم النداء تنبيهاً على الحقيقة المنقول
منها منهما كذا افاده الرضي **و** غير **اسم الاشارة** فلا يحذف منه ايضاً لان
اصله ان ينادى بادخال الوصلة مثل يا ايهذا حذراً من اجتماع تعريفين
فحذفوا الوصلة اما لانهم راوا التعريفين مختلفين فلم يستكرهوا
اجتماعهما او لانهم قدروا تعريف الاشارة منفياً كما نقدر بعضهم انتفاء
تعريف الكلمة العلمية في نحو يا زيد فبقي يا هذا فلو حذف الحرف لحصل
الاجحاف **و** غير **اسم الجنس** والمراد به هنا ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء اولا فلا يحذف من نحو يا رجل لان اصله يا ايها الرجل
فاستغني عن التعريف اللامي بالتعريف الندائي فحذفت الوصلة فلو
حذف حرف لئلا يحصل الاجحاف كما مر **وشذ اعور** من جهة انه اسم جنس الندائي
حذف منه حرف النداء والاصل يا اعور **عينك والحجر** حذر عن اصابة
الحجر بعينه الصحيحة لئلا يصير اعمى الاصل احفظ في عينك
والحجر ثم حذف الفعل وفاعله ثم المضاف الاول واقيم عينه الثاني
فانتصب ثم نصب الحجر لعطفه عليه بعد كونه مجروراً **و** يحذف حرف النداء
لزوماً في اللهم الا ان الميمين فيه عوض عن يا اذ الاصل يا الله
فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم مشددة لانها عوض عن حرفين
واخرتا تبركاً باسم الله تعالى فلذلك التزم حذف حرف النداء منه
فراراً من الجمع بين العوض والمعوض عنه واما قوله اني اذا ما حدث
الما قول يا اللهم يا اللهما فشاذ من وجهين اجتماع يا والميم ووصل
الهمزة مع مباشرة يا وزعم الكوفيون ان اصل اللهم يا الله امنا بخير
ثم كثر حتى خفف كما في عمو صباحاً اي انعموا وكما في ايش اي اي شيء

ورد بانه يستلزم جواز الجمع في السعة وان يمتنع اللهم العنه واهلكه
و يحذف **المنادى كله** نحو الا يا اسجدوا في قراءة الكسائي بتخفيف
الا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء والمنادى محذوف اي الا يا قوم
اسجدوا قلت وينبغي ان لا يؤخذ هذا على عمومه بحيث يجوز حذف كل
منادى نودي بيا او غيرها ولا يغتر بظاهر هذه العبارة كما اغتر
بذلك بعض من زاينه بالكرات فقال فيما كتبه على القصيدة النبوية
المعروفة بالبردة ان الهمزة في قوله • امن تذكر جيران بذي سلم يجوز
ان تكون للنداء والمنادى محذوف • اي اصل الذي ينبغي ان هذا
الكلام محمول على ما اذا كان الحرف المنادى به يا دون غيرها من احرف
النداء لانشت من عمومها وكثرة دورها في كل اسم فتتصرف معها تارة
بحذفها وتارة بحذف المنادى وفي التسهيل وقد يحذف المنادى
قبل الامر والدعاء فيلزم يا هذا نصه ولم ترشا هذا على حذف المنادى
قبل الامر والدعاء الا وحرف ندائه يا ولتقدم على خلاف ذلك الا شيئت :.
ذلك **او** يحذف **بعضه** اي بعض المنادى بشرط ان يكون الحذف في الاخر
اعتباطاً جوازاً فخرج بالاخر نحو عدة وثبت ان الحذف ليس في اخرهما
ونحو يا غلام بحذف الياء المضاف اليه ليس اخر الكلمة بدليل تعاقب
الاعراب على ما قبله وبالاعتباط والمراد به الحذف لا لعلة ما ثبت عصا
لان الحذف فيه لعلة وبالجواز حذف لام ثمود ودم لانه واجب وقد عرفت
اخلال المولف بهذه القيود **وسمي** اي حذف بعض المنادى **ترخيماً** وهو
في اللغة ترقيق الصوت وتليينه ومناسبته للمعنى الاصطلاحي
ظاهرة **اما** يحذف **شطره كما في المركب** المزجي وانما ترك هذا القيد
لان الغرض منه الاحتراز عن المركب الاضافي والاسنادي وقد ذكر حكمها
بعد فتقول في ترخيم بعلبك يا بعل بحذف الشطر الثاني لان الثقل
منه نشا بسبب زيادة لفظ على لفظ الاول والترخيم للتخفيف
فانما يحذف به مما نشا منه الثقل قلت ويرد على المولف نحو اثنا عشر

من المركب المزجي حيث يجعل علما وبنا ذي فانه يرخم ويحذف شطره الاخير
مع حذف الف اثنا وذلك لان عشر في موضع النون فتنزلت مع الالف
منزلة الزيادتين في اثنا علما فان قلت قد اعترضه ابن الحاجب
بان هذا منظور فيه من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من حذفه
النون حذف الالف مع حذفه كما يحذف مع النون قلت لا معنى لهذا
الاعتراض مع سماعه من العرب قال سيبويه عن الخليل واما اثنا عشر
فانك اذا رخمته حذفت عشر مع الالف لان عشر بمنزلة نون مسلمون والالف
بمنزلة الواو وامره في الاضافة والتحقير كامر مسلمين تقول يلقى عشر
مع الالف كما يلقى النون مع الواو وهذا نصه وهو مقتضى سماع الترخيم
في ذلك على هذا الوجه من العرب والعلة مناسبة للسماع وهذا كاف
في العلل النحوية فلا معنى للاعتراض بان المنزل منزلة الشيء لا يلزم
ان يعطى حكم ذلك الشيء ومراد الخليل [illegible] بالاضافة النسبة اليه
والتصغير يعني اذا امر اثنا عشر في النسبة اليه والتصغير له كامر
المسلمين اذا نسبت اليه او صغرته فكما تقول مسلمي ومسيلم بحذف الواو
والنون كذلك تقول اثني وثني بحذف عشر والالف **او حرفان اولهما**
مدة زائدة ونعني بالمدة الفا او واوا او ياء ساكنين ما قبلهما من
الحركتين مجانس لها نحو مروان ومنصور ومسكين فتقول في ترخيمها
يا مرو ويا منص ويا مسك فخرج نحو مختار فان مدته ليست بزائدة
بل هي بدل عن اصل فتقول في ترخيمه يا مختا بحذف الراء فقط **او**
زيدتا عطفا على الاسمية التي هي صفة حرفان وانما انث باعتبار ارادة
الزيادتين او يريد او زيادتان زيدتا **معا** فعند الترخيم يحذفان
معا لانهما في حكم زيادة واحدة **كزيادتي ممدود الحاق** نحو علبا وهو
عصب عنق البعير والزيادتان فيه الحقتا معا للالحاق بسر
داح وهي الناقة الطويلة او السمينة او الكريمة **وممدود التانيث** نحو
صحرا فان الالف فيه مزيدتان معا لمعنى **والزيادتين المضارعتين** اي

المشابهتين لالفي التانيث كسكران فان الالف والنون فيه زيدتا
معا للتذكير **وزيادتي النسب** نحو بصري وكوفي فان ياءيه زيدتا
معا لغرض النسبة **وزيادتي شبهه** اي شبيه النسب نحو كرسي
وقمري **وزيادتي التثنية** نحو مسلمان علما فتقول في ترخيمه يا مسلم
والجمع نحو غلم في غلمان **وجمعي السلامة** وهما جمع المذكر نحو مسلمون
وجمع المؤنث نحو مسلمات فيحذف من كل منهما زيادتا معا عند الترخيم
او يحذف حرف واحد **فيما عداها** نحو يا سعا في ترخيم سعاد ويا احم
في ترخيم احمد هذا كله **بشرط كونه** اي كون المنادى الذي يقصد
ترخيمه **غير موصوف** في قول الفريق **الاكثر** من النحاة وهذا لما ذكره
الا ان احدا نص عليه في شروط الترخيم معزوا الى الجمهور بل كلام الرضي
يدل على خلافه قال ويجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج ثم
استشهد ببيت الكتاب فقالوا تعالى يا يزي بن مخرم • فقلت لهم
اني حليف صداء • يريد ترخيم يزيد وهو قبيلة ومخرم بالخاء المعجمة
وصدا كغراب بصاد مهملة وهمزة اصلية حي من اليمن فان قلت
الشاعر اراد القبيلة بدليل تعالى فكيف وصفها بابن قلت لحظ
الحي فذكر ثانيا والقبيلة فانث اولا **وكونه غير مستغاث** لان المستغاث
مطلوب فيه رفع الصوت والجواز به وذلك مقتض لتطويله لا للحذف
منه ولذلك زيدت الالف في اخره **وغير مندوب** للعلة المتقدمة
اذ المطلوب فيه التطويل ومد الصوت وهو مناف للترخيم **وغير**
مضاف وذلك لان بين المتضايفين امتزاجا غير تام فبينهما اتصال
من جهة ان المضاف اليه منزل منزلة تمام الكلمة بدليل حذف التنوين
من المضاف وانفصال بدليل بقاء اعراب المضاف على حاله قبل الاضافة
فراعوا الامرين فيه فتعذر الترخيم اذ لو رخم المضاف لرخم وسط الكلمة
ولو رخم المضاف اليه لرخم اخر غير المنادى هذا مذهب البصريين وعند
الكوفيين جواز ترخيم ذي الاضافة بحذف عجز المضاف اليه كقوله

ايا عمرو لا تبعد فكل ابن حرة • سيدعوه داعي ميتة فيجيب
وغير شبيهه اي شبيه المضاف لان المضارع للمضاف حكمه حكم
المضاف **وغير جملة** نحو تابط شرا لان الجملة تحكى على اعرابها الاصلي
من انفصال كل كلمة عن الاخرى من جهة اللفظ واذا اتحد جميع اجزائها
باعتبار المعنى فروعيت فيها جهتا اللفظ والمعنى فلم يمكن الحذف من
الاول نظرا الى المعنى لانه ليس باخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف
اخره نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيها بالكلية وهذا كما في
المضاف والمضاف اليه وقال ابن مالك في التسهيل ويجوز ترخيم
الجملة وفاقا لسيبويه وقال في الفية والعجز احذف من مركب وقل
ترخيم جملة وذا عمرو نقل • فقال ابن هشام في شرحه عليها وزعم ابن
مالك انه قد يرخم ذو الاسناد فان عمرا نقل ذلك وعمرو هذا هو الامام
النحوي رحمه الله وسيبويه لقبه وكنيته ابو بشر انتهى كلامه قلت
في تعبيره بالزعم اشعار بان الوارد بعده كلام غير موثوق به لان
الزعم هو القول بغير تثبت وتبين والمسئلة مسطورة في كتاب
سيبويه كما نقله ابن مالك رحمه الله قال سيبويه في الباب الذي ترجمه
بقوله هذا باب الاضافة الى الحكاية فاذا اضفنا الى الحكاية
حذفنا الاخير وتركنا الصدر بمنزلة عبد القيس وخمسة عشر حيث
لزمه الحذف كما لزمهما وذلك قولك في تابط شرا تابطي ويدلك على
ذلك ان من العرب من يفرد فيقول يا تابط اقبل فيجعل الاول مفردا
فكذلك يفرد في الاضافة فهذا نصه بحروفه ونقل ابن هشام رحمه
الله راى قول سيبويه في بعض ابواب الترخيم واعلم ان الحكاية لا ترخم
وذلك نحو تابط شرا وبرق نحره فاستضعف نقل ابن مالك الذي عن
خلافه وقد رايناه نصه عليه في بعض ابواب النسب قلت ولا
تعارض بين المحلين اذ ما نقله في ابواب الترخيم محمول على المستعمل
عند بعضهم وقوله ويدل لك على ذلك ان من العرب من يفرد ويقول

يا تابط

يا تابط شرا اقبل معشر ما اشرنا اليه **وشرط كونه ذا تا تانيث** وان
لم يكن علما ولا زائدا على ثلاثة احرف وذلك لان التاء المذكورة تناسب
التخفيف لذاتها لثقلها من جهة زيادتها على بنية الكلمة فلم تشترط
معها العلمية ولم يبال معها بعدم الزيادة على الثلاثة نحو ثبة لان
الترخيم انما هو بحذف تاء التانيث وهي زائدة على البنية والبنية
كما تنتفي بوجود التاء ناقصة فلم يؤد الترخيم فيه الى اخلال واجحاف
ننقص **او علما** لان العلم يكثر نداؤه فيناسب التخفيف ولا ينقص
بعض ما يحذف منه لانه لاشتهاره يكون ما بقي منه دليلا على ما ذهب
يبقى بعد ترخيمه ثلاثة لئلا يؤدي الى الامر المستنكر وذلك لانه
لو لم يبق بعد ترخيمه ثلاثة احرف وكان هو في نفسه قبل الترخيم
ثلاثيا لافضى الى جعل الاسم على بنية ليست من ابنيته بسبيل الترخيم
الذي هو انما جاز استحسانا في مطلوب التخفيف فلا يحتمل الا بقدم
لا جلد على نقص ممتنع ولا يعترض بان المنادى المفرد المعرفة مبني
فيجوز ان يكون ثنائيا نحو صه ومه لان بناءه عارض فهو في حكم •
المعرب **او يبقى بعد ترخيمه حرفان تحرك ثانيهما** نحو اسد **عند الفراء**
وغيره من الكوفيين الا الكسائي كذا في التسهيل ونقل الرضي عن
الاخفش ايضا وكانهم نظروا الى ان حركة الاوسط تنزل منزلة الحرف
الرابع **وصاح واطرق كرا شاذ** لفقد مسوغ الترخيم واما صاح فلانه
نكرة في الاصل خال من التانيث وزعم ابن خروف ان اصله يا صاحبي
وانه اجري مجرى المركب غير الاضافي بحذف الكلمة الثانية ثم ادركه
ترخيم اخر بعد ذلك الترخيم فحذفت الباء من صاحب وهذا تسعى
في تعدد جهة الشذوذ بلا ثبت فالحق ان اصله يا صاحب ثم رخم مرة
واحدة واما اطرق كرا فوجه شذوذه ان الاصل كروان ثم رخم مع كونه
نكرة خاليا من التاء وجاء ترخيمه على لغة من لم ينو وقال المبرد فيما
نقله ابن هشام عنه في حواشي التسهيل الكرا ذكر الكروان ولا ترخيم

فيه على هذا وانما شذ دون ترخيمه حذف حرف الندامة وفي القاموس
ويقال للمذكر كرا قال الرضي وليس الحرف كرا منه اي من المرخم لان الكرا
ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الا انما قال
مع ما ذكرنا من الحمل الصحيح وهذا النقل عن المبرد مخالف لنقل
ابن هشام عنه والكروان طاير يشبه البط لا ينام الليل سمي بضد
اسمه من الكرا وبشرط جعل المحذوف من الاسم المرخم منويا في حكم
الثابت على لغة الفريق الاكثر من العرب لان المعلوم من استقرا
كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية مطردة كما في عصا وقاض
في حكم الثابت ولا شك ان الترخيم قريب منه فاجري مجراه فانه
قياسي مطرد يطلب به التخفيف في النداء لتصغير المنادى الا انما
يلتفت من الامر الذي ينادي لاجله وكان بمثابة الواجب لا فيما
تعاد فيه الحركة الاصلية للساكنين لا على حدهما كقولك
يا راد بدال مخففة مكسورة والاصل رادّ بالتشديد اسم
فاعل من رد فاذا رخمته تحذف الدال الثانية وتبقى الاولى
ساكنة بعد الالف من غير ان يكون هناك ادغام فيلزم التقا
الساكنين على غير حدهما اذ الغرض انتفا الادغام المسوغ لالتقا
كان في الضالين ونحوه فلا فيجب رد الدال الاولى الى حركتها الاصلية
وهي الكسرة ولا شك ان هذا لم يعتبر فيه كون المحذوف في حكم الثابت
فلذلك استثناه واقول انا لم يكن المدغم متحركا في الاصل نحو اسحار
بكسرة الهمزة وفتحها وهو نقله تسمين الابل ورخمت فسيبويه
يفتح المدغم ايثارا وغيره يكسر للساكنين وعلى كل فهو مما يستثنى
من كون المحذوف منويا كالمسيلة المتقدمة فاوجه تخصيص
الاستثنا بتلك وجعل المحذوف منسيا على راي لبعض العرب
نظرا الى ذا الترخيم وان كان قياسا مطردا لكنه ليس بواجب
الا في يا صاح فان اصحاب هذا الراي لا يجعلون المحذوف منه

منسيا

منسيا فيبنوه على الضم وذلك لان ترخيمه شاذ فلو ضم لكان التزاما
لترخيمه والتزام ما هو شاذ اشد من ارتكاب مجرد الشذوذ والا
في مرخم المسمى بحبلوى وطيلسان على لغة كسر اللام اذ لم يوجد فعلى
بضم الفا بلا تانيث وذا تعليل لاستثنا المسيلة الاولى وذلك انه
اذا سمي شخص بحبلوى ثم رخمته تحذف يائي النسب فلو اخذت
تعتبر الباقي اسما براسه للزم قلب الواو الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها وحينيذ يلزم ان لا يكون الالف للتانيث لانها لا تكون
منقلبة عن شي فيلزم وجود فعلى بدون التانيث وليس مثله
موجودا في كلامهم كذا قيل قلت في الصحاح وبهمى نبت والفها
للتانيث قال قوم الفها للالحاق والواحدة بهماة والذي نقله
ابو حيان وغيره من شراح التسهيل انك لو رخمت حبلويا على لغة
الاستقلال ثم سميت به صرفته لان الالف ليست للتانيث لكونها
منقلبة وما ذكره المولف موجود في اللباب وكلاهما اعتمدا على
الرضي وانما حكاه عن المبرد واتبعه بان قال وقياس قول الاخفش
جوازه لانه يكون اذن ملحقا بجخدب بفتح الدال قال واما
السيرافي فاجازها وان لم يثبت فعلل قال لان هذا شي عرض
وليس بنية ولم يجد فيعل بكسر العين في غير الاجوف نحو هين
ولين وهذا التعليل لاستثنا المسيلة الثانية وتقديره انه
لو رخم طيلسان تقدير كونه مكسورا اللام على لغة الاستقلال
لادى الى وزن لا نظير له فان فيعلا بكسر العين لم يوجد في غير
الاجوف وطيلس ليس باجوف قال الرضي واجاز السيرافي ترخيمه
على هذه اللغة نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه
يجوز اتفاقا ان تقول في منصور على نية الاستقلال يا منص
وفي حضم يا حض مع انه مفقود ومفع ليس من ابنيتهم هذا كلامه ومحذوف
الترخيم في غير الذي استثني وفاقا ولا يخالف فيه اهل اللغة

الاول وهي لغة من يجعل المحذوف في ترخيم المنادى في حكم الثابت
وأما ما في قول الشاعر
الا اضحت حبالكم رماما • واضحت منك شاسعة اماما •
نادر فلا يصلح جعله مستندا لان ترخيم غير المنادى يجري على لغة
من نوى والمراد بالحبال هنا العهود والرمام البالية جمع رمة
والشاسعة البعيدة وامام مرخم امامة اسم امرأة قلت وهذا
من المؤلف عجيب فان الخلاف بين المبرد وسيبويه في المسئلة ما تورد
فالمبرد يقول انما يكون الترخيم في غير المنادى على لغة الاستقلال
وسيبويه يجوز المذهبين فيه بدليل البيت اذ الاصل واضحت منك
شاسعة امامة فحذفت التاء غير النداء وترك الميم على فتحها فلو لم يكن
المحذوف في حكم الثابت لوجب ان يرفع فيضم الميم لانه اسم اضحت
وهذا ظاهر الدلالة فيما ادعاه سيبويه ورد المبرد بان الرواية
وما عهدي كعهدك يا اماما قال الحاجب وهو تعسف لانه رد صدق
لان الرواية الثابتة لا ترد بمجرد رواية اخرى قلت وقد انشد
سيبويه بما رخمت الشعراء في غير النداء اضطرارا قول ابن احمر •
ابو حنش يؤرقنا وطلق • وعمار وآونة اثالا • يريد
اثالة فلو كان هذا من قبيل المنسي لقال اثال بالرفع اذ هو مبتدا
او فاعل فعلى الراي الثاني وهو راي من يجعل المحذوف نسيا منسيا
يقال في ترخيم ثمود وشقاوة وكروان وراد بتشديد الدال يا ثمي
بقلب الواو ياء كما تقول في جمع جرو ودلو الاجري والادلي لانه
ليس في العربية اسم معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها تخرج
بالاسم الفعل نحو يغزو وبالمعرب المبني نحو هو وباللزوم نحو هذا
ابوك وبذكر الضم نحو دلو ويا شقا بقلب الواو همزة لوقوعها متطرفة
على هذا الراي بعد الف زائدة كما في كسا ويا كرا بقلب الواو الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في دعا ويا راد بضم الدال المخففة

وذلك

وذلك لانه لما حذفت الدال الثانية في الترخيم وجعل الباقي اسما
برأسه بقيت الدال الاولى مخففة مضمومة وعلى الراي الاول
وهو راي من ينوي المحذوف تقول يا ثمو ويا شقاو ويا كرو ويا راد
بالواو في الثلاثة الاول وكسر الدال في الاخير كما مر وللندا
خواص منها الترخيم في السعة كما مر واما في الضرورة فليس من خواصه
لجواز وقوعه في غير المنادى وذلك بشرطين احدهما ان يصلح الاسم
للندا فلا يجوز في نحو الغلام والثاني ان يكون اما زائدا على
الثلاثة او بتاء التانيث كقوله لنعم الفتى تعشو الى ضوء ناره
طريف بن مال ليلة الجوع والخصر وتقول عشوت الى النار اعشو
اذا استدللت عليها ببصر ضعيف والخصر بفتح الخاء المعجمة والصاد
المهملة البرد ومنها الحاق آخر هن وهو كناية عن شيء يستهجن ذكره
من احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث
ما يجانس حركته اي حركة آخر هن المنادى كما يلحق المندوب الا في
الواحد ففيه الالف نحو يا هناه بكسرها وضمها كما صرح به في التسهيل
ولو اتى هنا بمجانس الحركة لاتى بالواو ويقال في المثنى المذكور
يا هنانيه اقبلا وقال ابن السراج وكذا القياس ان يقال
يا هناهان اقبلا ولا اعلم احدا يقول هذا ويقال في جمعه يا هنوناه
اقبلوا وتقول في المؤنث يا هنتاه اقبلي ويا هنتانيه اقبلا
او يا هناتوه اقبلن والهاء في هناه بدل من الواو التي هي لام هن
اذ اصله هنو على راي اكثر البصريين فاصله هناو ابدلت الواو
هاء او بدل من همزة مبدلة منها اي من الواو على ما ذهب اليه ابن
جني وذلك لانه لما كان الاصل هناو وقعت الواو متطرفة بعد
الف زائدة فقلبت همزة ثم قلبت الهمزة هاء لما بينهما من المواخاة
في الحلقية او الهاء اصل بنفسها غير بدل من شيء على راي آخر قال صاحب
العباب لان هنا يصغر على هنيهة وامثاله من هنة قلت ليس في

كلام العرب مادة على ما يقتضيه كلام اللغويين وأما هنيهة
فقال صاحب الصحاح تصغير هنة وهنيّة قال وقد تبدل
من الياء الثانية هاء فتقول هنيهة انتهى فجعل الهاء بدلا من الياء
الثانية التي هي بدل من الواو التي هي لام الكلمة ولم يحكم بأصليتها
ولا ذكر موادا غير مادة أصلية من الياء والنون والهاء فالاستدلال
المذكور ليس بسديد **أو الياء زائدة للوقف** عند الفرا من الكوفيين
أو زائدة لغيره أي لغير الوقف عند قوم قلت والذي اختاره
ابن مالك مذهب الفرا وهو القول الرابع أعني أنها للسكت
والهاء الندائية كألف الندبة والاعتراض بأنها لو كانت للسكت لم
تثبت وصلا وقد ثبتت وصلا مدفوع بأن الملازمة ممنوعة بدليل ثبوت هاء
السكت لمن يثبت وصلا في القراآت المتواترة قطعا وبحكاية الفرا
ضما عن العرب في هناه الكسر والضم قال والكسر أكثر والقول
الأول يبطل بأن الهاء لم تثبت أبدلها من الواو وبأنها لو كانت بدلا
منها لم يجز الكسر أصلا وقد سمع وبهذا يبطل القول الثاني الذي
ذهب إليه ابن جني ويبطل الثالث بما أسلفناه من أن مادة هنه
مفقودة وبأنه يلزم أن يقال في التثنية والجمع يا هناهان
يا هنتاهان ويا هناهون ويا هنتاهات ولم يسمع شيء من ذلك
وبهذا الأخير يبطل قول الأخفش أيضا **و**منها أي ومن خواص النداء
اختلاف صيغ تلازم كونها منادة **كيا فساق** مما بني على فعال
بالكسر في سب المؤنث **ويا لكع** مما بني على فعل في سب المذكر **قياسا**
فيقال يا خباث ويا لكاع ويا غدر ويا خبث إلى غير ذلك ولا
يتوقف فيه على السماع فإن قلت قد ورد فعال في سب
المؤنث في غير النداء كقوله * أطوف ما أطوف ثم آوي *
إلى بيت قعيدته لكاع * وورد فعل للمذكر في غير النداء كما جاء في
الحديث أثم لكع يريد عليه الصلاة والسلام الحسن رضي الله عنه

قلت

قلت عدوا البيت من الضرورات وأما الحديث فليس من قبيل
سب المذكر وإنما أراد به الصغير على ما صرح به بعضهم وكأنه بني لتضمنه
معنى اللام وعلى الضم تشبيها له بالمنادى **ويا مكرمان** بفتح الراء الكريم
وهو مختص باللوم **ويا فل** وفلة هذا كناية عن رجل مقصود بالندا
في قولك يا رجل كما أن فلة كناية عن امرأة كذلك في قولك يا امرأة
هذا مذهب سيبويه **سماعا** فلا يستعمل مكرمان وفل في غير الندا
فإن قلت قد سمع قولهم رجل مكرمان وقال أبو النجم في لجة أمسك
فلانا عن فل اللجة بفتح اللام كثرة الأصوات قلت الأول
نادر والثاني ضرورة أو ليس فل فيه هو المختص بالنداء بل هو محذوف
من فلان شذوذا **أو ليس** فل في قولهم بحذف النون فقط لأنها أصلية
وأما الألف فزائدة فلا يحذفان معا **برخم** من فلان **وإلا** يكن عند مرخم
بأن يحكم بترخيمه **لقيل يا فلا ولم يقل في مؤنثه يا فلة** بل كان الواجب
أن يقال يا فلانة وفي كلام المؤلف إدخال اللام على فل وإن الشرطية
وقد كثر استعماله في عبارات المصنفين لا سيما أهل المنطق ولا
أعرف له مستندا من كلام العرب فإن قلت يا أصل فل المختص
بالندا قلت لامه محذوفة وهي ياء ولذا تقول في تصغيره فلي
إذا سميت به هذا مذهب سيبويه على ما حكاه عنه جماعة في الكتاب
ما نصه وأما قول العرب يا فل أقبل فإنهم لم يجعلوه اسما حذفوا
منه شيئا يثبت فيه في غير الندا ولكنهم بنوا الاسم على حرفين وجعلوه
بمنزلة دم والدليل على ذلك أنه ليس أحد يقول يا فل فإن عنوا
امرأة قالوا يا فلة وهذا اسم اختص به الندا وإنما بني على حرفين
لأن الندا موضع تخفيف ولم يجز في غير الندا لأنه جعل اسما لا يكون
إلا كناية لمنادى نحو يا هناه ومعناه يا رجل وأما فلان فهو كناية
عن اسم سمي به المحدث عنه خاص وغالب وقد اضطر الشاعر فبناه على
حرفين في هذا الموضع قال في لجة أمسك فلانا عن فل انتهى كلامه

وهو نص في ان قبل المختص بالنداء ليس بمحذوف الآخر وانه ليس من فلان
في شيء وان ما في بيت ابي النجم ليس المختص بالنداء وانما هو فلان في
شيء حذف بعضه للضرورة **و** منها اي من خواص النداء **ان يا المتكلم في المتحرك**
الآخر نحو غلامي لا في الساكن الآخر نحو يا قاضي فانه اي يجوز فيه
كل واحد من الامور الآتية وان ثبت بعضها في غير النداء **تفتح** بنا
على ان اصلها الفتح عند قوم وذلك لان الواضع للمفردات نظر
اليها حالة الافراد فحركها لئلا تشتبه بالساكن ثم اصل حركتها ان صح
الفتح لان الواحد من اشباه حرف العلة ضعيف فلا يحتمل الحركة
الثقيلة فاوثر فتحه **وتسكن** بنا على ان هذا هو الاصل عند
بعضهم واختاره الرضي لان السكون هو الاصل قال وقولهم
الواضع نظر الى الكلمة حال افرادها ممنوع واستدل بوضع ضماير
الرفع والنصب والجر والاعراب لا يكون الا حالة التركيب وهذان
الوجهان لا يختصان بالمنادى بل يكونان فيه وفي غيره **وتبدل** الياء
الفا فيلزم ان ينقلب الكسرة فتحة فتقول يا غلاما ووجهه
ان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وقد لحظ ذلك بنو طي
حيث قالوا في دعي دعا وفي ناصية ناصاة **وتحذف الياء بكسرة**
ما قبلها وهو الاغلب فتقول يا غلام ووجهه ان المنادى كثير الاستعمال
فلما كثر حذفت الياء تخفيفا وبقي كسر ما قبلها ليدل على الياء
المحذوفة **او ضمه** اي بضم ما قبل الياء والظرف من قوله **في الاسم الغالب**
عليه الاضافة مستقر خبر مبتدأ محذوف اي هذا الذي ذكرنا من
الابدال والحذف مع كسر السابق او ضمه ثابت في الاسم الذي يغلب
عليه الاضافة الى الياء ويشتهر بها ليدل الشهرة على الياء المغيرة
بالحذف او بالقلب فلا تقول يا عدوا ويا عدو او لا يا عدو ويحتمل
ان يكون لغوا متنازعا فيه الفعلان السابقان يبدل ويحذف وقوله
بقلة حال من ضمه يعني او ضمه حال كونه متلبسا بقلة اي ان

استعماله قليل **كقراءة** ابي جعفر فيما حكاه ابن جني قل **رب احكم** بالحق بضم
الباء وهذا التخريج مبني على انه منادى مضاف وان نحو يا غلامي
يجوز فيه يا غلام بالضم وهي لغة حكاها سيبويه كما قرأ ابن ابي عبلة
يا قوم انكم ظلمتم انفسكم بضم قوم وابن جني لم يخرجها على ذلك بل
جعلها من باب نداء المفرد واستضعفها لذلك من جهة حذف حرف النداء
مع اسم الجنس **او فتحه** اي فتح ما قبل الياء **في يا بني** واصله
يا بنيا كما تقول يا غلاما ثم حذفت الالف وبقيت الفتحة ولم
يحكم على هذا بالشذوذ كما حكموا بشذوذ يا غلام بالفتح لاجتماع
اليائين **وكذا يا ابن امي ويا ابن عمي** تجري فيهما الاوجه المتقدمة
حال كونهما متلبسين **بزيادة فتح آخرهما** على سبيل الاطراد فتقول
يا ابن ام ويا ابن عم بفتح الميم منهما اجتزاء بالفتحة عن الالف لزيادة
استثقالهما فتوسع في تخفيفهما اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان
حذف الياء فيهما اكثر **وكذا يا ابي ويا امي** يجوز فيهما ما جاز في المنادى
المضاف الى يا المتكلم متلبسين **بقلبها** اي بزيادة قلب الياء **تا**
للتانيث بدليل انقلابها في الوقف ها **فتحا وكسرا** اي ذات فتح
وكسر او مفتوحة ومكسورة او تفتح فتحا وتكسر كسرا فتقول يا ابت
ويا ابت بفتح التاء فيهما وكسرها هذا مذهب البصريين واستدلوا
على كون التاء بدلا من الياء بانهم لا يجمعون بينهما قال الرضي وانما ابدلت
الياء فيها تاء التانيث لانها تدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة
ونسابة والاب والام مظنتا التفخيم وقال الكوفيون التاء
للتانيث وياء الاضافة مقدرة لتعذرها وعدم السماع يا ابتي ويا امتي
يرد عليهم **والجمع بين التاء والالف** كقولها يا ابتا لا ترم عندنا فانا
بخير اذا لم ترم . لا ترم لا تبرح وقول الآخر يا ابتا اصبر لي تراكب سير
في مستنفر لاحب . المسحنفر بسين وحا مهملتين وفا مكسورة بعد
نون ساكنة والمراد به هنا الطريق الواسع واللاحب الواضح فوقع

والرحب الموضع

في كلا البنتين الجمع بين الالف والتا لان هذا جمع بين العوضين ولا
محذور فيه بخلاف يا ابتي ويا امتي فانه لا يجوز لكونه جمعا بين العوضين
اي العوض والمعوض منه **وقد يجرد النداء** عن معنى الدعاء وطلب
الاقبال **بحذف حرفه للاختصاص** الذي كان ثابتا له قبل فان
المنادي مختص بالخطاب من بين امثاله **كنداء الشخص لنفسه** فانه
ليس المراد منه حقيقة النداء وهو طلب الاقبال وانما المراد منه
الاختصاص وذلك نحو انا افعل كذا ايها الرجل وحقيقة هذا الباب
ان تاتي باي وتجريه مجراه في النداء من ضمه والمجي بها للتنبيه في مقام
المضاف اليه ووصف اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص
كانا واني والمشاركة فيه نحو نحن وانا لغرض اختصاص مدلول ذلك
الضمير من بين امثاله بما نسب اليه والباعث على هذا الاختصاص
اما فخر نحو علي ايها الجواد يعتمد الفقير • او تواضع نحو اني ايها العبد
فقير الى رحمة الله تعالى قال الشاعر •
• جد بعفو فانني ايها العبد • الى العفو لرافع فقير •
او زيادة بيان نحو المقصود لا الغني ولا التواضع نحو انا اقوم ايها
الرجل ولا شك ان هذا من اخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر
كاستعمال الطلب في موضع الخبر نحو احسن بزيد والخبر في موضع الطلب
والوالدات يرضعن اولادهن والاختصاص من هذا القبيل لانه
خبر استعمل بلفظ النداء وصرح جماعة بانه مجاز وهو خلاف ما سنذكره
عن الرضي قريبا ان شاء الله تعالى وذهب الاخفش الى انه لا مجاز
اصلا بناء على ان المخصوص منادى حقيقة قال لا يمتنع ان ينادي
الانسان نفسه كقول عمر رضي الله عنه • كل الناس افقه منك يا عمر
فان قلت ما حكم ايها الرجل بالنسبة الى الاعراب قلنا الجمهور
على ان ايا في محل نصب باضمار لازم الاضمار وكان حقه الاعراب
لكنه بني لانه منقول عن مكان لا يستعمل الا فيه ولا يكون الا مبنيا

فبني رعاية للاصل المنقول عنه واستمر الرجل على ما كان عليه من
الاعراب حالة النداء رعاية للاصل وقد عرفت مما اسلفناه من
اختيار ان حركة نحو في مثله اتباع عند لا اعرابية وقال الرضي مجموع
ايها الرجل في موضع النصب لوقوعه موقع الحال اي انا افعل
كذا مختصا من بين الرجال قال وانما امتنع اظهار حرف النداء مع
اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في يا زيد ولا مجازا
كما في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الخالي من معناه
بالكلية وقال السيرافي في التقدير ايها الرجل مقصودي او
العكس وعلى قوله فلا نصب له لفظا ولا محلا وليس من هذا الباب
وحذف المبتدا او الخبر عنده واجب قال ابن هشام وينبغي له ان
يجزم بانه من حذف المبتدا لا الخبر لانه لم يسد مسده **ونحو انا معشر**
العرب اقرى الناس للضيف ونحو نحن معاشر الانبيا لا نورث
يحتمل ذا اي النقل عن النداء مقدرا ويكون من باب الاختصاص
كما في انا افعل كذا ايها الرجل **ويحتمل تقدير الفعل** فيكون منصوبا
بالفعل المقدر كاعني واخص والمولف تابع في ذلك ابن الحاجب
فانه ذكر هذين الاحتمالين واختار الثاني لان النقل على خلاف الاصل
والجماعة يقولون الكل من باب الاختصاص ليجري الامر في ذلك على سنن
واحد **وفي نحو مررت به المسكين** بنصب الواقع بعد ضمير الغائب
تعين الفعل لنصبه فلا يكون من هذا الباب اذ التقدير مررت به
ارحم المسكين وكذا او وقع بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميد اي امدح •
ونحو اعوذ بالله من ابليس عدو المومنين اي اذم او العن قال الرضي
ولو قيل في الجميع يعني في هذا وفي نحو نحن العرب اسخى الناس بنصب
العرب بالفعل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص
ودخول اللام لا يضر لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا نظير في باب
الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته اللام **والمندوب** بالرفع

على انه مستد اخرى كالمنادى وما بينهما اعتراض **وهو ما يتفجع** اي يتوجع
عليه نحو وازيداه وهذا يشمل نحو زيد في تفجعت على زيد لكن يشترط
وان يكون معروفا اي مشهورا ليتقوى بذلك عذر المتأذب واذا وجدت
الشهرة فلا فرق بين ان يكون علما او غيره ومتى فقدت امتنع ان يكون
مندوبا سواء كان علما او لم يكن **او ما يتفجع منه** اي بسببه نحو وارأسا
وا جرحاه وا اسفاه **ثم** يتعلق بتفجع بخرج نحو زيد في المثال
السابق وهو تفجعت على زيد وهذا الحرف مختص بالندبة لا يستعمل
في غيرها الا قليلا على ما قاله الرضى **او بيا** كما في قول جرير يرثي امير
المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
حملت امرا عظيما فاصطبرت به • وقمت فيه بامر الله يا عمرا •
واصطبرت بصاد مهملة وعين مهملة اي قويت عليه **او بالهمزة نقله**
وهذا لم اقف عليه في غير هذا الكتاب والله اعلم ثم اعترض **كالمنادى**
هذا كالامر خبر المبتدأ الذي هو المندوب وهذا يقتضي ان المندوب
غير منادى وظاهر كلام س وصريح كلام الجزولي انه منادى على وجه
التفجع واختاره الرضى قال ولانهم تصوروا الميت المتفجع عليه
حاضرا عندهم مؤته فدعوه وكذا دعوا المتوجع به نحو وا ويلاه
وا ثبوراه وا حزناه اي احضر حتى تتحمل فطاعتك والمؤلف تبع
ابن الحاجب فلم يجعله منادى بل قال هو كالمنادى اي مثله في تفاصيله
اعرابا في المضاف وشبهه وبناء واما المنكر المجهول فلا مدخل له هنا
وبناء في المفرد المعروف **مع جواز زيادة الف في اخره** لان
المقصود تطويل الصوت ليكون اظهر في تحصيل الغرض من ندبة
المندوب ووضعوا الزيادة بالالف لانها اخف وزيادتها اكثر
ولانها لا تتعدى في المتعذر اختها ولا فرق بين ان يكون الندبة بيا
او بوا وقال الاندلسي يجب الحاق الالف مع يا لئلا يلتبس بالندا
المحض قال الرضى والاولى ان يقال اذا دلت قرينة حال على الندبة

كنت مخيرا مع يا والا وجب الحاقها **و** زيادة **ها** لبيان حرف
المد **في الوقف** لان الها مختصة به بحسب الوضع **وان كان**
اخر المندوب **اخر الصلة** المشهورة التي يتعين بها الموصول
نحو وامن حفر بير زمزماه فانه بمنزلة واعبد المطلباه **او اخر**
الصفة نحو وازيد الظريفاه **على راي** قال به يونس من الكوفيين
وقال الخليل وسيبويه لا تزاد الالف اخر الموصوف نحو وازيداه
الظريف لان اتصال الموصوف بصفته لفظا اقل من اتصال الموصول
بصلته والمضاف والمضاف اليه ولو سلم ان نقول انه متصل بها
على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال المؤلف بالصلة
والمضاف بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص ولذلك انه يطلق
اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه على المضاف
ولا الصلة على موصولها وحكي يونس ان رجلا ضاع له قدحان
وقال • واجمجمتي الشاميتيناه • والجمجمة القدح **او اخر المضاف**
اليه نحو وا امير المؤمنيناه وان كان المندوب هو المضاف لكن ترك
الحاقها له خشية من ثقل المتضايفين والحقت المضاف اليه
والمراد المضاف كما تقول حب رماني وان لم تكن ملكت الرمان
بل الحب فقط **غير** بالنصب على الحالية او الاستثناء اي وان كان
اخر المندوب او اخر المضاف اليه حالة كونه غير **كاف جمع المذكر**
اوكان جمع المذكر نحو غلامكم **او واحدة المؤنث** نحو غلامك **ففيهما**
بواو ويا فالاول للاول والثاني للثاني اي تزاد مع كاف جمع المذكر
واو فيقال واغلامكموه ومع وحدة المؤنث يا نحو واغلامكيه
وانما جاز مثل هذا او امتنع في الندا المحض نحو يا غلامكم ويا غلامكن
لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معا في حالة واحدة كما في
الندا واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا حقيقة بل متفجعا عليه
او متوجعا به جاز ذلك فيه **للالباس** والاخلال بالمقصود اذ لو

لو قيل في تثنيته مثل غلامكم وأغلامكما التبس بالمثنى ولو قلت في تثنية مثل غلامك للواحدة المؤنثة وأغلامكما لالتبس بالمذكر فيتعين أن يقال في الأول وأغلامكموه وفي الثانية وأغلامكنيه دفعا للالتباس **وفي المضمر** هذا معطوف على قوله في المنادى أي ويحذفوا أيضا عامل المفعول به قياسا في المضمر **عامله على شريطة التفسير** وهذا هو المشهور عندهم من باب الاشتغال **وهو** أي المضمر عامله على الشريطة المذكورة اسم **منصوب بعده فعل** يشتغل نحو زيدا ضربت **أو شبهه** يشتغل نحو زيدا أنا ضاربه **يشتغل** أي ذلك الفعل أو شبهه **عنه** أي ذلك الاسم المنصوب **بضميره** أي بنصب ضميره نحو زيدا ضربته وزيدا أنا ضاربه فخرج عن ذلك المثالان ونحوهما إنما قلنا أن التقدير بنصب ضميره احترازا عن نحو زيد ذهب به **أو ملابس ضميره** فيدخل نحو زيدا ضربت غلامه فإن الفعل لم يشتغل بالضمير بل بالغلام الملابس للضمير **أو متبوع الملابس** نحو زيدا ضربت رجلا يحبه فالملابس هو الصفة التي هي يحبه ومتبوعها الموصوف الذي هو رجلا فالفعل يشتغل بهذا الموصوف الذي هو متبوع الملابس وكذا لو كان متبوع الملابس معطوفا عليه عطف نسق بالواو نحو زيدا ضربت رجلا وأخاه لأن الواو لمطلق الجمع ٥ فالاسمان أو الأسماء معها بمنزلة اسم مثنى أو مجموع فيه ضمير بخلاف الفاء وثم فلو كان المتبوع غير ذلك كما إذا قلت زيدا ضربت عمرا أخاه جازت المسئلة إن قدرت التابع بيانا أو بدلا ونسب على أن عامل البدل هو عامل المبدل منه امتنعت المسئلة **لو سلط** ذلك الفعل أو شبهه **عليه** أي على ذلك الاسم المنصوب **أو مناسبه** أي مناسب ذلك الفعل وشبهه بمعنى أنه لو قدر عدم اشتغال ذلك العامل بالضمير وسلط هو أو مناسبه على الاسم المشتغل عنه **لنصبه** وذلك كمثل زيدا أكرمته وزيدا ضربت أخاه فيقدر في

المثال

المثال الأول الفعل المذكور أي أكرمت وتقدر في الثاني ما يناسبه أي أهنت وحقيقة الحال أنه متى أمكن تقدير المحذوف مثل المنطوق وجب أو اختير على الخلاف وإذا لم يمكن بحصول مانع صناعي كما في زيدا مررت به أو معنوي كما زيدا ضربت أخاه إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه وفي الثاني خلاف الواقع إذ الضرب لم يقع بزيد فهنا يفزع إلى تقدير المناسب فيقدر في الأول جاوزت وفي الثاني أهنت لأن ضرب أخ زيد يقتضي إهانة زيد وفائدة القيد الأخير وهو قوله لو سلط عليه الخ الاحتراز عن مثل أزيد هل ضربته فإنه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه لو سلط عليه لم ينصبه لأنه لا يعمل ما بعد الاستفهام فيما قبله **ثم وجب النصب بعد حروف التحضيض** لأنها تجب أن يليها الفعل لفظا أو تقديرا ففي نحو هلا زيدا ضربته وألا عمرا أكرمته ولوما بكرا عظمته ولوما خالدا أهنته لما لم تدخل على الفعل لفظا وجب أن تقدر الفعل بعدها ناصبا كالمفسر المذكور **وبعد إن ولو** الشرطيتين لأنهما تلزمان الفعل لفظا أو تقديرا فلزم وجب النصب بعدهما بالمقدر حيث لا يوجد المذكور كقوله • لا تجزعي إن منفسا أهلكته وإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي • وكقولك لو زيدا رأيته أكرمته فإن قلت قد جوز

• في قول المتنبي •

• ولو قلم ألقيت في شق رأسه • من السقم ما غيرت من خط كاتب •

نصب قلم ورفعه مع أنه اسم بعد لو الشرطية بعده فعل مشتغل بملابس ضميره ولو سلط مناسب ذلك الفعل وهو لابست على ذلك الاسم لنصبه ومع ذلك لم يجب النصب فكيف هذا قلت لما كان الفعل المشتغل بالملابس يناسبه فعلان أحدهما ينصب والآخر لا ينصب روعيت الجهتان فيجوز له الأمران فإن قدرت ولابست

قلنا وجب النصب بهذا الاعتبار وكان الفعل مفسّرا وإذا قدرت ولو
لوبس فلم لم يجب النصب بل يتعين الرفع حينئذ ويكون الفعل على
هذا التقدير مع ما تعلق به صفة للعلم ولم يذكر ليكون مفسّرا ولكن
لزم من ذكره صفة الدلالة على العامل المحذوف من طريق المعنى وعلى
كلا التقديرين لم يخرج لو عما عهد فيها من وجوب لصوقها بالفعل
وظهر عدم ورود مثل ذلك على المؤلف فتأمله واختير النصب
في الطلب وهو الأمر والنهي والدعاء نحو زيدا اكرمه وعمرا لا تهنه
وبكرا عفا الله عنه لما أنه يلزم من رفع الاسم المتقدم كونه مبتدأ
وهذه الجملة الطلبية خبره وهو قليل الاستعمال وبعد الاستفهام
بالهمزة فقط نحو أزيدا ضربته لأنه على هذا التقدير يكون الاستفهام
داخلا على الفعل ولو رفع لكان الاستفهام داخلا على الاسم والاستفهام
بالفعل أولى لأن الاستفهام عما يشك فيه كثيرا هو الحال لأنها تتجدد
وعن الذوات قليل وإنما قيدنا الاستفهام بالهمزة لأن النصب
بعد سائر الكلمات الاستفهامية واجب نحو هل زيدا ضربته وأين
زيدا اكرمته ومتى عمرا اهنته وكيف بشرا لقيته فإن قلت
قد سمع هل زيد ضربت قلت هو قبيح شاذ وبعد النفي نحو ما زيدا
ضربته لأن الفعل أولى بالنفي من الاسم لما مر في الاستفهام سواء
وبعد حيث نحو جلست حيث زيدا ضربته لأن الإضافة حيث
إلى الفعلية أغلب وأكثر من إضافتها إلى الاسمية فلذلك اختير
النصب بعدها وبعد إذا الشرطية احترازا من إذا المفاجأة
نحو إذا زيدا لقيته فأكرمه لاقتضائها الفعل لما فيها من
معنى إن الشرطية قال ابن الحاجب رح ومن أوجب دخول إذا الشرطية
على الفعل لفظا أو تقديرا لأن الشرطية تلزمه أن يوجب النصب
في هذا الباب لأن الشرطية وتجويز الرفع في هذا الباب دليل عليه
في أنه لا يلزم دخولها على الفعل ورده الإمام الحديثي بأن من

او

أوجب دخولها على الفعل وجب بعدها النصب وسيبويه لما لم
يوجب دخولها على الفعل لم يوجب بعدها النصب قلت
المنقول أن سيبويه رحمه الله يوجب دخول إذا الشرطية على الجمل
الفعلية وهو مذهب الجمهور وذهب الأخفش والكوفيون إلى
جواز دخولها على الجملتين فإذن لا يتمشى اختيار النصب بعدها
على رأي سيبويه والأكثرين والعطف على جملة فعلية للتناسب
نحو أكرمت القوم وعمرا أهنته إذ الرفع فيه يوجب عطف الاسمية
على الفعلية وهو خلاف الأولى لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين
أرجح وهذا إنما يدل صريحا على جواز التخالف بالاسمية والفعلية
وقد حكى قولا أنه في المسئلة بخلاف ذلك الأول المنع مطلقا حكى
عن ابن جني والآخر أنه يجوز في الواو فقط نقل ذلك أبو الفتح
رحمه الله عن شيخه أبي علي الفارسي رحمه الله في سر الصناعة وقد
جرت عادة النحاة بأن يذكروا العطف على الفعلية من مرجحات
النصب بالنسبة إلى المعطوفة في باب الاشتغال ولم يذكروا
مثل ذلك بالنسبة إلى المعطوف عليها في نحو زيدا أكرمته
وضربت عمرا وقد نبه عليه ابن هشام في المغني وعند خوف لبس
المفسر بالصفة إن رفع مثل ما إذا أردت أن تخبر أن كل واحد
من مماليك اشتريته بعشرين دينارا وأنك لم تملك أحدا منهم
إلا بشرائه بهذا الثمن فقلت كل واحد من مماليكي اشتريته
بعشرين بنصب كل وهو نص في المعنى المقصود لأن التقدير اشتريت
كل واحد من مماليكي بعشرين وأما إن رفعت كلا فيحتمل أن يكون
اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به أي كل واحد منهم
مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل أن يكون اشتريته
صفة لكل واحد وقولك بعشرين وهو الخبر أي كل من اشتريته
من المماليك فهو بعشرين فرفعه إذن يتطرق الاحتمال الموجه

الثاني الذي هو غير مقصود مخالف للوجه الاول اذ ربما يلون لك
على الوجه الثاني منهم من اشتراه للاغراض بعشرين او بأقل
منه او باكثر وربما يكون انتفا للاثنين جماعة بالهبة والارث وغير
ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالنصب اذن اولى لكونه نصا
في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره هكذا قال الرضي وقدح
في تمثيل ابن الحاجب رحمه الله لذلك بقوله تعالى انا كل شيء
خلقناه بقدر بان قال المعنى في الاية لا يتفاوت كما لنا سواء
جعلت خلقناه خبرا او صفة وذلك لان لفظ كل شيء في الاية مختص
بالمخلوقات فان جعلت خلقناه خبرا فالمعنى كل مخلوق مخلوق
بقدر وان جعلته صفة فالمعنى كل شيء مخلوق كائن بقدر والمعنى
واحد **ووجب الرفع في وكل شيء فعلوه في الزبر** وان توهم انه
من هذا الباب ولذا خصه بالذكر من بين ما يجب رفعه نحو زيد
قائم وعمرو ذاهب ومكرني الدار لغير ذلك والحامل على هذا التوهم
انه يتراءى فيه انه اسم وبعده فعل مشتغل عنه بنصب بضميره
وهو غلط لعدم امكان تسلطه على الاسم السابق **لفساد المعنى
في النصب** على ان يعمل الظرف لغوا فيتعلقا بفعلوا والتقدير
وفعلوا في الزبر كل شيء وهو غير مستقيم لانهم لم يفعلوا في الزبر
اي صحائف اعمالهم شيئا اذ لم يوقعوا فيها فعلا وانما الكرام
الكاتبون اوقعوا فيها الكتابة واما ان جعل الظرف مستقرا
صفة لكل شيء فالمعنى حينئذ انهم فعلوا كل شيء مثبت في صحائف
اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى
المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد من قوله تعالى كل صغير
وكبير مستطر ومعلوم صفة لكل شيء اي وكل ما فعلوه مثبت
في صحائف اعمالهم بحيث لا يغادر صغيرة وكبيرة كذا قرره الرضي
واختير الرفع في الابتداء اي بالابتداء على ان في بمعنى الباء

كقوله

كقوله • ويركب يوم الروع منا فوارس • بصيرون في طعن الاباهر
والكلى • وهي جمع ابهر وهو عرق اذا انقطع مات صاحبه والكلى
جمع كلية وليس من الاكليتان ومما اختاره مشهرا بان حرا وان صفينا
بقطع الصلب عند الخاصرتين داخل شحم محيط بهما ولا ادري
لم عدل المولف عن قول ابن الحاجب واختيار الرفع بالابتداء هذا مع
اخلاله بقيد لا بد منه وهو ان الرفع انما يختار عند عدم قرينة
النصب الواجب والمختار والمساوي لان الرفع هو الاصل لعدم
احتياجه الى حذف عامل وقد يقال يجوز ان يكون في للظرفية
المجازية والمراد ان الرفع يختار في حالة الابتداء به اي بحيث
يكون الجملة ابتدائية اي مصدرة بالمبتدا وترك اشتراط فقد
قرينة النصب اتكالا على انها اذا وجدت تعمل بمقتضاها كما نبه
عليه **وفي اما** اذا كانت شرطية **مع غير الطلب** نحو قام زيد
واما عمرو فقد اكرمته لان اما مبتدا الكلام بعدها واستانف
ولا يلتفت معها الى قصد مناسبة ما بعدها لما قبلها ولذا
لم يترجح هنا النصب لعطف الفعلية على مثلها بل نظر الى ما بعد
اما باعتبار نفسه فاختير الرفع مع غير الطلب لسلامته من التقدير
وانما قال مع غير الطلب احترازا من نحو قام زيد واما عمرا
فاكرمه فان النصب فيه مختار نظرا الى الجملة الواقعة جوابا
باعتبار نفسها وهو مقتض لرجحان النصب من حيث ان الرفع يلزمه
جعل الطلب خبرا للمبتدا كما سبق **واذا الفجائية** نحو خرجت فاذا زيد
يضربه عمرو لان المختار في اذا الفجائية كون الجملة التي تليها
اسمية كما صرح به المص في بحث الظرف وهذا سالم من الاعتراض
الذي يرد على ابن الحاجب فانه حكم باختيار الرفع في الاسم الواقع
بعدها في الاشتغال فاقتضى جواز النصب مرجوحا وصرح
في باب الظروف بلزوم المبتدا بعدها فاقتضى عدم جوازه

النصب اصلا ومحاولة الشراح للجواب عن التناقض لا تخلو من ضعف واعلم
ان النصب على الاشتغال في الاسم الواقع بعد اذا الفجائية فيه ثلاثة
اقوال فقيل يجوز مطلقا وقيل يمنع مطلقا بناء على انها لا تليها الا الجمل
الاسمية وقال الاخفش وتبعه ابن عصفور يجوز في نحو اذا زيد قد ضربه
عمرو ويمتنع بدون قد قال ابن هشام في المغني ووجهه عندي ان التزام
الاسمية مع اذا هذه انما كان للفرق بينها وبين اذا الشرطية المختصة
بالفعلية فاذا اقترنت بقد حصل الفرق بذلك اذ لا تقترن الشرطية
بها **وتساويا** اي الرفع والنصب **في العطف على جملة ذات وجهين**
اي الاسمية المصدر والفعلية العجز نحو زيد قام وعمرا اكرمته لاجله
انما تساويا لحصول المشاكلة رفعت او نصبت اذ في الرفع عطف اسمية
على مثلها وفي النصب عطف فعلية على مثلها **ونحو الزانية والزاني**
فاجلدوا الفاء بمعنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار
النصب هذا الكلام برمته عبارة الكافية ولا يخفى ان الاية تقرا
اي يجب الظاهر انها من هذا الباب لان الاسم الواقع فيها اسم بعده فعل
مشتغل بما لا يشبه ضميره لو سلط عليه لنصبه والفاء لا يمنع العمل
كما لم يمنع في وربك فكبر لكن القراء السبعة متفقون على الرفع فسعى
النحاة في ابداء وجه يخرج الاية من باب الاشتغال فقال المبرد
الفاء بمعنى الشرط يعني ان هذا الكلام باعتبار المعنى جملة ابتدائية
مبتدا وهو اسم موصول لانه بمعنى التي زنت والذي زنا وجي بالفاء
في الخبر للدلالة على السببية كما في قولك الذي ياتيني فله درهم
وعلى هذا ليس من هذا الباب لان الفعل المشتغل بالسببي لو سلط
على السابق لم ينصبه لانه لا يصح عمل ما بعد الفاء السببية فيما قبلها
كما لا يعمل ما بعد الفاء الجزائية فيما قبلها وقال سيبويه هذا الكلام
جملتان اي الزانية محذوف المضاف اي حكم الزانية والزاني والخبر
محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا فصيحة اي ان ثبت

زناهما

زناهما فاجلدوا كل واحد منهما ففقد الشرائط المشترط في باب
الاشتغال وذلك لان الجملة الثانية مستقلة براسها فلا يعمل
شي منها في شي مما تقدم عليها ولذلك قالوا انه لا يجوز في زيد
فعقبا له ان تنصب زيدا بعامل محذوف على شريطة التفسير لو
قلنا ان المصدر الحال محل فعل ذو حرف مصدري يجوز تقديم
معموله عليه فتقول لزيد ضربا له لان الضرب في المثال ليس معمولا
له ولا هو من جملته بل من جملة اخرى اذ اللام للتبيين والتقدير
ارادتي له وقوله والا فالمختار النصب يعني وان لا تقدر احد
هذين التقديرين في الاية فالمختار النصب لقرينة الطلب التي
هي من اقوى قراين النصب قال الرضي وتقدير المبرد اقوى لسلامته
من الاضمار الذي في تقدير سيبويه **وفي التحذير** عطف اما على الظرف
الاول من قوله وقياسا في النداء واما على الثاني من قوله وفي
المصدر عامله على شريطة التفسير والمراد بالتحذير تنبيه المخاطب
على امر مكروه ليجتنبه **وهو** اي التحذير اسم **معمول** يشمل المفعول
وغيره نحو اخذه زيدا وبالجملة يشمل كل اسم معمول بعامل **بتقدير**
اتق مخرج لما هو معمول الملفوظ نحو اضرب زيدا واتقوا النار
والمقدر وغير اتق نحو اياك في جواب من تكرم **تحذيرا منه ان كرر**
نحو الاسد الاسد ونحو شرا **مما بعده** اي مما بعد الاسم المعمول
او ذكر ما بعد المعمول **بواو العطف** نحو اياك والاسد ومعناه
على ما ذكر في المفصل اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد
ان يهلك وبعضهم يقدر في مثل قولنا اتق تلافي نفسك والاسد
ثم حذف الفعل وفاعله اعني اتق ثم المضاف الاول واقيم عنه
الثاني ثم الثاني واقيم عنه الثالث وهذا معنى مستقيم لكنه
لا ينطبق على قوله ان المحذور منه هو ما بعد المعمول اذ المحذر
منه على هذا التقدير هو نفس معمول الفعل لا ما بعده **او ذكر من**

نحو إياك من الأسد **أو عن** نحو إياك عن الأسد وتقديره باعد هنا أو تنح
أو لمن نفس تقديرا اتق كما لا يخفى **مع جواز حذفهما** أي من وعن **من أن**
ثقيلة أو أن خفيفة نحو إياك أنك تقرب الأسد وإياك
أن تحذفا لتقدير باعد نفسك من قرب الأسد أو نح نفسك عن
قربه وكذا أن تحذف أي باعدها من الحذف أو نحها عن الحذف **ولو كان**
أي أن **تعذرا فإياك أن المراء** من قول الشاعر •
فإياك إياك المراء فإنه • إلى الشر دعاء وللشر جالب •
وهذا من المؤلف حكم بجواز أمر لم يذهب إليه الكل والجمهور إليه فإنه
قياس حذف الجار منوطة بأن وأن لا بهما وبما يكون من المصدر المأول
بهما فلا يجوز في عجبت من ضربك عجبت ضربك بحذف الجار ويكون
المصدر في معنى أنك تفعل إذ أن تفعل وأظن المؤلف رأى ابن
الحاجب أجاب عن البيت بأجوبة منها أن المراء مصدر بمعنى أن
تماري فحمل عليه لكونه بمعناه وظن أن ذلك يجوز قياسا وليس
هذا بشيء سديد لأن ابن الحاجب إنما ذكر ذلك على طريق الاعتذار
عن حذف الجار في البيت واستعمال الفصحاء ومثل ذلك مردود
لا يثبت به الأصول هذا كلامه فلا وجه إذن لجعل ما فيه أمرا
مقتبسا **والخليل نصه** أي المراد **بفعل الخ** مقدر التقدير احذر
المراء **فلم تعد منه** أي من قبيل ما حذف منه الجار ثم حذف
حرف الجر عن أن وإن ليس منصوبا على نزع بل بالجار كذلك
قال ابن هشام وأهمل النحويون هنا ذكر كي مع تجويزهم في نحو جئت
كي تكرمني يكون كي مصدرية واللام مقدرة والمعنى لأن تكرمني
وأجازوا أيضا كونها تعليلية وأن مضمرة بعدها ولا يحذف
مع كي اللام المقدرة لأنها لا تدخل عليها جار غيرها بخلاف أختيها
وشرط ابن مالك في أن وأن أمن اللبس فمنع الحذف في نحو رغبت
في أن تفعل أو عن أن تفعل لإشكال المراد بعد الحذف وأورد

عليه

عليه قوله تعالى وترغبون أن تنكحوهن مع أن المفسرين اختلفوا
في المراد والجواب أن اختلافهم في المقدر من الحرفين لا اختلافهم في
سبب نزول الآية فإنما حذف الجار لقيام القرينة ولكن وقع الخلاف
في القرينة ما هي فقدر قوم في لقيام القرينة عندهم عليها وآخرون
عن لوجود قرينتها عندهم فلا لبس عند التحقيق **وبعد الحذف محلهما**
أي محل إعراب محلهما أي أن وأن أعنيهما **مع ما في حيزها** وهو الصلة
نصب عند سيبويه إلحاقا بالمفعول وحملا على الغالب فيما ظهر فيه
الإعراب مما حذف منه الجار **وجر عند الخليل** اعتبارا بالجار المقدر
وهذا الذي نقله المؤلف عن الإمامين سبقه إليه جماعة ابن
مالك قال ابن هشام وهو سهو وإنما نقل أن المحل نصب عند الخليل
وأكثر النحويين وأن سيبويه جوز أن يكون المحل جرا فقال بعد
ما حكى قول الخليل ولو قال إنسان إنه جر لكان قولا قويا ومما
يستشهد لمدعي الجر قول الشاعر •
وما زرت ليلى أن تكون حبيبة • إلي ولا دين بها أنا طالبه •
ولا بخفض دين عطفا على محل أن تكون إذ الأصل لأن تكون وقوله
ولا دين بها أنا طالبه يحتمل أن يكون من باب القلب والأصل ولا
دين بها أنا طالبها فيحتمل أن يكون به ويجوز أن يكون الباء بمعنى على
فلا قلب أي ولا دين عليها أنا طالبه فإن قلت بماذا يتعلق
قوله بعد الحذف قلت بالمضاف الذي قدرناه أي إعراب المحل
بعد الحذف كذا ولا يضر تقدم المعمول على المصدر لأنه ظرف فيتسع
فيه ويحتمل تعليقه بنصب على أنه لا يكون في الأول حذف والمعنى
ومحلهما مع ما في حيزها منصوب بعد الحذف عند سيبويه فإن قلت
فيه تخلل المبتدأ بين العامل ومعموله فيلزم الفصل بالأجنبي قلت
لا تخلل في التحقيق بل المعمول تقدم فحيث التخلل من ذلك فلم يضعف
الفصل إذ حق المعمول أن التقدم يتأخر عن عامله فبالنظر إلى ذلك

لا يكون ثم فصل بالحقيقة واحسن المؤلف في التعبير حيث جعل المحل
لمجموع الحرف المصدري وصلته لان الموصول الحرفي فلا اعراب له
لفظا ومحلا وبعضهم يعبر بمثل هذه العبارة في الموصول الاسمي
في نحو جاء الذي قام ابوه فيقول الموصول وصلته في محل كذا تمسكا
بانهما كلمة واحدة والحق ان المحكوم لمحله بالاعراب في ذلك هو
الموصول فقط بدليل ظهور الاعراب فيه نفسه في نحو ليقم ايهم في
الدار ولا مر بايهم عندك وامرر بايهم هو افضل ومثله كثير **المفعول**
فيه زمان او مكان اي اسم زمان او اسم مكان وهذا احسن يصدق
على الزمان من قولنا يومنا طيب واسم المكان من قولنا مكاننا حسن
وقع فيه فعل اي حدث **مذكور** فخرج ما تقدم اذ لم يفعل فيها
حدث ذكر وان كان لا يخلوان من فعل حدث فيهما والمراد بالمذكور
ما هو مذكور تحقيقا بان يلفظ به كما خرجت يوم الجمعة ~~ولما هو مذكور~~
~~تقديرا بان يلفظ به كما خرجت يوم الجمعة~~ وما هو مذكور تقديرا كما في
قولك يوم الجمعة لمن قال متى سافرت لكنه يصدق على المجرور
بفي في قولك سرت في يوم السبت فيلزم ان يكون مفعولا فيه وهو
ظاهر كلام ابن الحاجب قال الرضي وهذا خلاف اصطلاح القوم
لانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في فالاولى
ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور
ثم النصب بتقدير في **لازم فيما لزم الظرفية** ولم يستعمل
بغيرها كان يقع فاعلا او مبتدا وما يكون غير منصرف ولا متصرف
وهو ما عين من سحر مجرد الخصوصيات يوم الجمعة سحر ومنه ما يكون
منصرف ولا يتصرف كمفعولات بنت وما عين من ضحى وعتمة وعشا
وعشية وربما منعها الصرف **ويعرف** ما لزم الظرفية **سماعا** اي
معرفة سماع يعني ان معرفة ذلك مستفاد من السماع لا من ضابط
كلي **و** النصب بتقدير في **ممتنع في المضمر مطلقا** اي سواء

كان

كان زمانيا او مكانيا مبهما او غير مبهم لان الاضمار يرد الاشياء الى
اصولها فلذلك يجب ذكر في مع الضمير نحو يوم الجمعة سرت فيه نعم يجوز
كما ستعلم في فرشنا ان يتوسع في الظرف فيجعل مفعولا به وحينئذ تقول
سرته وهذا التوسع انما هو بحسب اللفظ واما في المعنى مع التوسع مثله
مع عدم التوسع اتفاقا **و** ممتنع **في الامكنة ما عدا المبهم** ولذلك حكم
بالشذوذ في مثل قوله في صفة رمح لدن بهز الكف يعسل متنه فيه
كما عسل الطريق الثعلب لان الطريق ليس بمبهم ولدن بدال مهملة
اللين يعسل يضطرب متنه صدره وضمير فيه يعود الى الهز وفي
للمصاحبة يقول هذا الرمح يضطرب صدره بسبب الهز معه وهو
دليل على كثرة اللين ومن ثم اعترض على الزمخشري في تجويزه ان
يكون الصراط من فاستبقوا الصراط وسيرتها من سنعيدها سيرتها
الاولى منصوبين على الظرفية **وهو** اي المبهم **الجهات الست** وهي
معروفة **والمحمول** عليه اي المبهم **لعنده وشبهها في ابهام** مثل لدى
وتلقاء وحذاء ووسط بين فان هذه كلها محمولة على الجهات الست
لمشابهتها لها في الابهام **ولفظ مكان لكثرته** نحو جلست مكان زيد
فلفظ مكان لا ابهام فيه هنا ولكنه كثير الدور في كلامهم شايع الاستعمال
فحذف في منه تخفيفا والمؤلف تابع في ذلك لابن الحاجب وتعقبه
الرضي بان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال
كتبت المصحف مكان ضرب زيد فالاطلاق ليس على ما ينبغي كذا قال
ويحتاج الى تثبت **وما بعد دخلت** من الامكنة المعينة مثل دخلت الدار
وهذا مبني على ان دخل لازم لان مصدره الدخول والفعول في الاغلب
لازم ولان ضده خرج وهو لازم اتفاقا **في** القول **الاصح** وهذا
اشارة الى ان ثم قولا اخر وهو قول الجرمي فانه ذهب الى ان دخل متعد
فما بعده مفعول به لا مفعول فيه واختاره ابن مالك وايد بانه لو
انتصب بعامل مقدر يكون خبرا واجيب بانه اذا كان علة تقديرية في

كثرة استعمال دخلت الخضر به ولم يجز زيدا لبيت والنصب مختار في نعت
الاحيان عند غير سيبويه واما عنده فالنصب واجب على ما نقله
الرضي وانما اختير النصب او وجب ليكون ادل على الموصوف الذي
هو الظرف المنصوب قلت وفي الكتاب في باب ما يكون فيه
المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار مما نصبه ومما يختار فيه ان يكون
ظرفا ويقبح ان تكون غير ظرف صفة الاحيان تقول سير عليه طويلا
وسير عليه كثيرا وسير عليه حديثا وسير عليه قليلا قديما وانما نصب
صفة الاحيان على الظرف ولم يجز الرفع لان الصفة لا تقع موقع
الاسم وهذا كلام وهو صريح يدل على ان النصب مختار لا واجب لكن
عجزه صريح في الوجوب وللنظر فيه مجال فتأمله والنصب جائز في
غير ذلك اي في غير محل لزوم النصب وامتناعه واختياره وقد
عرفت كل فيما مر وقد يتسع فيدخل غير الظرف فيه توسعا ويخرج
عن حقيقته الظرفية اخرى ويجعل المصدر حينا اي ينصب بتقدير
في كما ينصب الظرف قال سيبويه وذلك قولك متى سير عليه فيقول
مقدم الحاج وخفوق النجم وخلافة فلان وصلاة العصر فانما
هو زمان مقدم الحاج وحين خفوق النجم ولكنه على سعة الكلام
والاختصار يشير الى انه من قبيل مجاز الحذف ويجعل الظرف مفعولا
به لعدم تقدير معنى في وحينئذ يسوغ ان يضمر مستغنيا عن
كلمة في قولك يوم الجمعة صمته وان يضاف اليه المصدر على جهة
المفعولية نحو من نصر اربعة اشهر والصفة المشتقة منه نحو هم
يا سارق الليلة اهل الدار وقد عرفت فيما مر علة امتناع نصب
الضمير على المفعولية ووجه امتناع الاضافة الى الظرف لابقاء
الاتساع انه على تقدير في والمقدر بمنزلة المنطوق به ولا يجوز
الاضافة الى الجار والمجرور فكذا اما هو في قوتهما قال النحاة وتدني
فاذا قلت يا سارق الليلة فانما ذلك بعد ان جعلت الليلة

مسروقة

مسروقة ولا منه الفاعل هنا مفعولا انه متسع فيه وهو الليلة ومفعول
اصلي وهو الاهل وكذا التوسع في الظرف بجعله مفعولا به الفعل
اللازم نحو فمن شهد منكم الشهر فليصمه وكذا الفعل المتعدي الى واحد
نحو اليوم ضربته زيدا دون الافعال ذوات المفاعيل الثلاث فلا
يقال اليوم اعلمته زيدا عمرا فاضلا على خلاف في الافعال ذوات
المفعولين الاثنين فمن الناس من جوزه فيقول اليوم ظننته زيدا
اخاك ومن الناس من منع وكلام المولف ظاهر في نفي الخلاف عن ذوات
الثلاثة باعتبار امتناع منها الاتساع معها وليس الواقع كذلك بل
الخلاف ثابت وهو العجب من المولف مع اطلاعه على شرح الكافية للرضي
كيف نفى الخلاف فيه والرضي نقل الجواز فيه عن الاخفش وقد ينصب
المفعول فيه على شريطة التفسير فيختار الرفع في نحو يوم الجمعة سرت
فيه ونحو سار زيد يوم الخميس واما يوم الجمعة فمكث فيه ويختار النصب
في نحو يوم السبت سرت فيه ويستوي الامران في نحو زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه وعلى الجملة فالتفاصيل المذكورة في باب الاشتغال اتية
هنا المفعول له هو الباعث على الفعل وهذا يشمل مثل التاديب
في قولك لمجتنب التاديب عندما شاهدت ضربك لاجل التاديب
فيتناوله المذكور خرج مثل هذا لان التاديب فيه وان كان في
الواقع هو الباعث على الفعل لشاهده الا ان ذلك الفعل غير
مذكور لا تحقيقا كما في قولك ضربته تاديبا ولا تقديرا كما في قولك
لمن قال لم تضرب زيدا تاديبا وقولنا الباعث على الفعل
الى نفي قول من زعم ان المفعول له مسبب عن الفعل نظرا الى مثل
ضربته تاديبا قال ابن الحاجب رحمه الله ولا يستقيم لانه قد ثبت
قولهم قعدت عن الحرب جبنا ونظائره ولا يستقيم ان يقال القعود
سبب الجبن بوجه ويستقيم ان يقال التاديب هو السبب الباعث
على الضرب فاذا استقام ذلك وجب رد الجميع اليه ومراده بالسبب

الباعث اما هو سبب الاقدام على الفعل اما بتصوره او بوجوده ولا بد
النسبتين الغائي فانه سبب في التصور ومسبب في الخارج وكلاهما منتف
في قعدت عن الحرب جبنا ولا يرد على التعريف نحو لم اضربه تاديبا لان
التاديب اما ان يرجع الى المنفي والمعنى ان الضرب للتاديب منتف
فالتعليل لفعل مذكور لفظا او الى النفي والمعنى تركت الضرب
للتاديب فالتعليل لفعل مذكور معنى **والزجاج يجعله مصدرا** اما
نظرا الى ان التاديب في مثل قولنا ضربته تاديبا نوع من الضرب وهو
الضرب الذي لاصلاح شان المضروب فيكون كالقهقرى واما نظرا
الى ان الاصل ضربته ضرب تاديبا فحذف ضرب واقيم تاديب مقامه
ونحو ضربته سوطا واعترض بانا نفهم التعليل من ضربته للتاديب مع
قطع النظر عن المفعول المطلق وضربته تاديبا بمعناه فوجب ان
ان يكون تعليلا لان التعليل والمصدرية راجع الى المعنى لا الى
امر لفظي **فان كان** المفعول له **فعل الفاعل للفعل المعلل ومقارنا له**
في الوجود وجب تقدير اللام في المنكر المحض يعني انه اذا كان المفعول
له فعلا صادرا عن فاعل الفعل المعلل به ومقارنا له في الوجود
وجب ان تقدر اللام فيما هو نكرة محضة نحو ضربته تاديبا وقضية
هذا انه لا يجوز ذكر اللام في محض المنكر ولم ار احدا من النحاة نقل
عنه ذلك الا عن ابي موسى الجزولي فانهم حكوا عنه منع الجر مع النكرة
وبهذا لا يظهر ان المولف اعتمد اذ لا تفصيل على هذا الراي بين
النكرة المحضة وغيرها بل منع جر المنكر مطلقا قال الرضي ولا
اعرف له في ذلك سلفا ونص صاحب التسهيل رحمه الله على ان المجرد
من الصالح للمنكر نصبه اكثر من جره وابن الحاجب رحمه الله انما اشترط
ما ذكره المولف رحمه الله لجواز حذف اللام لا لوجوب تقديرها ومنع
ذكرها لفظا وانما اشترط ذلك للجواز لتقوى القرينة الدالة على
حذف اللام لان الاصل اثباتها كما ان الاصل اثبات في مع الظرف

فكر

فكرهما حذفها في موضع لا تقوى فيه القرينة ومعلوم ان كونه فعلا
وكونه لمن فعل الفعل الاول وكونه مقارنا مما يغلب على الظن كونه
علة لانه ملازم للتعليل غالبا فكان اشتراطه دليلا على حذف اللام
ومن النحاة من لم يشترط اتحاد الفاعل استدلالا بنحو قوله تعالى ومن
اياته يريكم البرق خوفا وطمعا وسياتي الجواب عنه في المتن ومنهم من لم
يشترط المقارنة واليه ميل الرضي ووقع في الكشاف في تفسير قوله
تعالى والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة واما الزينة ففعل الزائن
وهو الخالق فاخذ بعضهم من هذا انه مكتفي في جواز حذف اللام ان يكون
مصدرا وفعل الفاعل للفعل المعلل ولا يشترط المقارنة في الوجود
قال صاحب التحفة المقارنة ليس بشرط بدليل الاية فان زينة منصوب
بتقدير اللام ولم تكن موجودة عند الخلق والمعنى بالمقارنة هنا
ان لا يكون متقدما ولا متاخرا نحو شربت الدواء اصلاحا للبدن
والاصلاح متاخر عن وقت الشرب وقال السخاوي رحمه الله في
شرح المفصل ولا بد ان يكون المصدر واقعا بعد الفعل او قال
اليمني رحمه الله في حاشيته على الكشاف وهذا يخالف المشهور عن ائمة
النحو ولا نسلم ان الزينة ليست مقارنة للخلق فانها حال الخلق
زينة في نفسها واما الاصلاح في المثال فهو حال مقدر ويحتمل ان
يكون التقدير ارادة اصلاح البدن الى هنا كلامه **وجاز** اي تقدير
اللام **في غيره** اي في غير المنكر المحض نحو جئتك اكرامك او ضربته
التاديب او جئتك احسانا مني اليك فيصدق على كل من ذلك انه
غير نكرة محضة اما الاولان فلتعرفهما بالاضافة واللام واما الثالث
فلان النكرة موصوفة فلم يتمحض تنكيرها فيجوز تقدير اللام في
ذلك كله فاما حيث تمحض التنكير فيكون التقدير واجبا وحيث لا جائزا
وقد سبق التنبيه على ما يقتضي التشنيع في قبول هذا النقل
فانا لا نجد له ذكرا في كلام الائمة المعتبرين **بقلة** حال من فاعل جاز

الكشف

وهو الضمير المستتر أي وجاز تعديه اللام حالة كونه ملتبسا بقلة كائنة
في المعرف باللام كقوله لا أقعد الجبن عن الهيجا • ولو توالت
زمر الأعداء والكثير جره باللام **والغالب فيه** أي في المفعول له
النصب حتى مع الجر في تعريفه ويحتمل نصبه كنصب المصادر التي تكون
حالا أي قبل تنكيره واعتذر عن قوله تعالى يجعلون أصابعهم في
آذانهم من الصواعق حذر الموت بأنه بمعنى محاذر الموت فيكون الإضافة
غير محضة **وقل مع المجرور** في قول العجاج •
يركب كل عاقر جمهور • مخافة وزعل المحبور • **حجة عليه**
وما تأتي له فيه التقدير الذي ارتكبه في الآية ويحتمل أن يكون
ما في البيت منصوبا بحال مقدر أي زاعلا زعل المحبور والمصدر
نوعي قاله الرضي والعاقر الرمل الذي لا ينبت والجمهور من الرمل
المشرفة على ما حولها والزعل النشاط والمحبور المسرور ويعني
أن هذا الحمار الوحشي يركب هذه الرمال مخافة من الرماة ٥
والنشاط وسروره بما فاته من الصائد **وإلا** يكن المفعول له
فعلا لفاعل المعلل ومقارنا له في الوجود **أظهرا** اللام فلا يجوز
الحذف في قولنا جئتك للسمن فإنه ليس فعلا ولا في قولنا جئتك
لإكرامك لي فإن الفعل المعلل هو المجيء وفاعله المتكلم وما علل
به هذا الفعل وهو الإكرام ليس فعلا له بل للمخاطب ولا في قولنا
جئتك اليوم لإكرامك غدا لعدم المقارنة في الوجود ولما كان ههنا
سؤال يرد على اشتراط كون المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل
وهو أن الآية التي استعملنا فيها وهي قوله تعالى ومن آياته
يريكم البرق خوفا وطمعا تدل على بطلان هذا الشرط لأن خوفا
وطمعا مفعول له ومعطوف عليه وكلاهما منصوب والفعل المعلل
للإرادة المسندة إلى الله تعالى والخوف والطمع فعلان قائمان
بالمخاطبين أجاب المؤلف رحمه الله بقوله **ويريكم البرق خوفا •**

وطمعا

وطمعا محمول **على قرائنه الدال عليه يري** فالفعل المعلل ههنا
الرؤية القائمة بالمخاطبين والخوف والطمع فعلان لهم فلا إشكال
عليه وسئلت مرة بالكجرات حرسها الله تعالى عن الآفات عن قوله
تعالى تولوا وأعينهم تفيض من الدمع حزنا فقال السائل أعرب
صاحب المدارك حزنا على أنه مفعول له وهو قائم بذوات المتولين
والفعل المعلل الفيض وهو للأعين لا لأصحابها فكيف يستقيم
فقلت لا نسلم أن الفعل المعلل هو الفيض حتى يرد هذا بل
هو المذكور وهو فعل التولي وفاعله وفاعل الحزن واحد أو
محذوف مدلول عليه بقوله وأعينهم تفيض من الدمع أي يبكون
حزنا **ويجوز إضماره** أي إضمار المفعول له لكن بشرط وجود اللام
نحو التأديب ضربت زيدا له وحينئذ فلا فرق بينه وبين المفعول فيه
فإنه يجوز إضماره مع وجود في نحو يوم الجمعة سرت فيه فإنه يجوز وإنما
النظر في وجه الافتراق من جهة أخرى وهي أن المفعول فيه يجوز
الاتساع فيه بأن يجعل مفعولا به وينصب على معنى حرف الظرفية
ولا كذلك المفعول له فإنه لا يتوسع فيه هذا التوسع فلا يجوز
الإكرام جئته أي جئت له ويكون حينئذ نصبه على المفعول به كما في
يوم الجمعة سرته ويجاب بأن الظروف في الاستعمال أكثر وكانت
بالتوسع فيها أجمل وأيضا فالتوسع فيها قد ثبت بما لم يثبت في
غيرها **وتقديمه على عامله** نحو تأديبا ضربت زيدا ولا معنى لتخصيص
هذا بذكر جواز التقدم على العامل دون المفعول فيه فيما يلي في
ذلك الشأن **المفعول معه مذكور بعد واو** يخرج ما هو مذكور
بعد غير الواو كالفاء وثم وغيرهما وفي بعض الحواشي أن التنوين
في واو عوض عن المضاف إليه أي بعد واو مع قلت ولم يعرف
تنوين عوض عن المضاف إليه مفرد إلا في كل وبعض ولم ينقل أحد
فيما نعلم أن التنوين يعوض عن كل مفرد يقع مضافا إليه

حتى يجوز مثل جا زيد وغلام ورايت زيدا وغلاما ومررت بزيد
وغلام وانت تريد وغلامه فتحذف الضمير وتعوض عنه التنوين
بل لا حاجة الى هذا فان قوله **لمصاحبة معمول فعل لفظا**
نحو استوى الما والخشبة وسرت والنيل **او معنى** نحو ما لك
وزيدا مغن عن حذف ما زعم حذفه فان الواو التي لهذه المصاحبة
هي الواو التي تجتمع اذا المراد بها مشاركة ما بعد الواو لمعمول
السابق عليها في معنى العامل في وقت واحد نحو سرت وزيدا
فزيد مشاركة للتا المذكورة قبل الواو في معنى الفعل العامل
فيهما وهو السير في آن واحد والمعنى ان سيرهما وقع في زمن واحد
وهذا بخلاف قولك جا زيد وعمرو فانهما وان تشاركا في المجي
لكن لا يستلزم ان يكون ذلك في وقت واحد كذا قال الرضي ويرد
عليه نحو سرت والطريق فانه من صور المفعول معه بلا نزاع وليست
الطريق مشاركة للمخاطب في السير المامور به وقد صرح بعضهم
بان المراد بالمصاحبة هنا المصاحبة المطلقة سوا لم يكن ثم
تشريك لكنه غير مقصود بل القصد المطلق المصاحبة
نحو جيت وزيدا فان قلت لم لم يقل المولف اسم مذكور قلت
لعله اختار ما ذهب اليه صدر الافاضل تلميذ الزمخشري
من ان المفعول معه يجي جملة كما في قولك جا زيد والشمس طالعة
تعاديا عما ارتكبوه من التاويل في هذا المثال حيث ادعوا الحالية
فان حتى قال في تاويلها جا زيد طالعة بالشمس عنده مجيبه
فجعلها كالحال المزدة السببية كمررت بالدار قايما سكانها قال
ابن عمرون من مارايته نقول لك عبيدا كرا ونحوه **ويتعين النصب** على
المفعول معه **لتعذر العطف** نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا
اذ لا يعطف على الضمير المجرور الا باعادة الجار على ما عرف من مذهب
البصريين **و يتعين للعطف لكون العامل معنى** نحو ما لزيد

[illegible]

وعمرو

وعمرو وما شان زيد وعمرو فيمتنع النصب على المفعول معه
لانه ملزوم لكون عامله في مثل ذلك معنويا ويتعين العطف
لانه الاصل فلا يعدل عنه بغير ضرورة كذا علله ابن الحاجب
رحمه الله قال الرضي وليس بشي لان النص على المصاحبة هو الداعي
الى النصب وقد يكون ضروريا ولو سلمنا انه لا يضطر الى هذا النص
قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال
بعضهم في هذه الصورة العطف هو المختار مع جواز النصب وفصل
الرضي بين ان تقصد النص على المصاحبة فيجب النصب وبين ان
لا تقصد النص عليها فلا يجب **وجاز العطف** مع جواز النصب **لعدمها**
اي لعدم تعذر العطف وعدم كون العامل معنى وذلك نحو جيت انا وزيد
وجيت انا وزيدا ومقتضى كلام الرضي التفصيل السابق بين ان تقصد النص
على المصاحبة فيتعين النصب والا فلا **وقد يعمل** المفعول معه
منفصلا كقوله فالتسة انفكك احده فضيلة ويكون
واياها بها مثلا بعدي **وهو** اي المفعول معه **سماعي** لا يقاس
عليه بل يوقف عند ما سمع من العرب فيه **على راي** وذهب الاخفش
وابو علي الفارسي الى كونه قياسيا قال ابن مالك رحمه الله وهو الصحيح
وحكى ابن هشام الخضراوي ان بعضهم فصل بين ما يجوز فيه العطف
مجازا نحو سرت انا والنيل فيكون مقيسا وبين ما جاز فيه العطف
حقيقة نحو جيت انا وزيد فيكون سماعيا ثم انتصاب المفعول
معه بما عمل في الاسم قبله من فعل او اسم فاعل عمله بواسطة الواو وهذا
مذهب الجمهور وزعم بعضهم ان ذلك لا يكون الا مع الفعل اللازم
فلا يقال ضربتك وزيدا على ان زيدا مفعول معه ويرده حسبك
وزيدا درهم فانه الكاف مفعول في المعنى اذ حسبك في معنى يكفيك
وذهب الزجاج الى ان العامل مضمر بعد الواو فاذا قلت جا البرد
والطيالسة فكانك قلت جا البرد ولابس الطيالسة وقال

الجرجاني رحمه الله العامل الواو متشبثا بانها مختصة بالاسم وهو ضعيف
لانها لو كانت ناصبة لم يشترط تقدم فعل او ما يعمل عمله ولما تصل بها
الضمير كان ذا خواتها من الحروف الناصبة وايضا فهذا حكم بما لا نظير
له لانه ما من حرف ناصب للاسم الا وهو مشبه بالفعل او بما يشبه بالفعل
وقال بعض الكوفيين الناصب هو الخلاف فيكون العامل معنويا
والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم يضطر الى المعنوي وقال
الاخفش ومعظم الكوفيين انتصابه على الظرف وذلك ان الواو لما
اقيمت مقام مع المنصوب على الظرفية والواو في الاصل حرف فلا
يحتمل النصب اعطي ما بعده اعرابه كما اعطي ما بعد الا اذا كانت بمعنى
غير اعراب نفس غير واعترض بانه لو صح هذا لجاز نصب ما بعد الواو
في كل رجل وضيعته جوازا مطردا وليس كذلك وفي هذا الباب مسايل
كثيرة لم يتعرض المؤلف لها فتركناها واقتصرنا على ما ذكرناه
من الكلام في عامل المفعول معه لانه ضروري **الحال نكرة** نحو جاء زيد
ضاحكا لان المقصود بيان الهيئة وهو يحصل بالنكرة كما يحصل بالمعرفة
الا ان النكرة اولى لخفتها ولكونها اصلا وقال الرضي لان الاصل
النكرة والمقصود تقييد الحكم المسند فقط ولا معنى للتعريف هناك بالحال صح
فلو عرف وقع التعريف ضايعا **او في ناولها** نحو جاء زيد وحده
اي منفردا **فلا تغتر** الخ فلا يقع الحال ضميرا لعدم قبوله التاويل
بالنكرة وقد خرج ابن الحاجب قول العرب كنت اظن ان العقرب اشد
لسعة من الزنبور فاذا هو اياها على ان اياها منصوب على الحال
من الضمير المستكن في الخبر المحذوف والاصل فاذا هو ثابت مثلها ثم
حذفوا المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل
النيابة كما قالوا قضية ولا ابا حسن لها على اضمار مثل قال ابن هشام
وهو وجه غريب اعني انتصاب الضمير على الحال وهو مبني على اجازة
الخليل له صوت صوت الحمار بالرفع صفة للصوت بتقدير مثل **تنبيه**

ذي تعريف في الغالب لان ذا الحال بحسب المعنى محكوم عليه كما ان
الحال محكوم عليه في المعنى الا ترى انك اذا طرحت جاء من قولك جاء زيد
راكبا بقي زيد راكب وكذا اذا طرحت ضربت من قولك ضربت اللص
مكتوفا بقي اللص مكتوف فبان انه شبيه بالمبتدا فكما لم يقع المبتدا
في الغالب الا معرفة لم يقع ذو الحال في الغالب الا ذا تعريف **او تخصيص**
اما باضافة نحو في اربعة ايام سواء للسايلين او بوقوعه في حيز نفي نحو
وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم او شبه نفي كقوله لا يركنن
احد الى الاحجام • يوم الوغى متخوفا لحمام • وقولك هل جاء
رجل ضاحكا او بغير ذلك من وجوه التخصيص فان قلت يرد على
المؤلف جواز كون ذي الحال نكرة محضة عند تقدمها عليه نحو جاء
راكبا رجل قلت هذا عنده من مرحلة المخصصات وسببه ظاهر
هو عايد الى ذي تعريف او تخصيص اي هذا المعرف او المخصص
هو **فاعل او مفعول لفظا** مثل جاء زيد ضاحكا وضربت هندا
عايشة **او معنى** نحو فما لهم عن التذكرة معرضين فان المعنى فما يصنعون
معرضين حال من الضمير باعتبار كونه فاعلا في المعنى ونحو حسبك
محسنا جا درهم اذ المعنى يكفيك محسنا فجاءت الحال من الضمير حيث درهم صح
هو مفعول بحسب المعنى ونحو هذا بعلي شيخا فان بعلي خبر المبتدا
وهو في المعنى مفعول اي انبه عليه واشير اليه شيخا ومثل في بعض
الحواشي للفاعل معنى بنحو زيد في الدار قايما كما فعل ابن الحاجب
وعليه بعض قوي اشار اليه الرضي وهو ان قايما حال من الضمير
المستكن في الظرف وهو فاعل لفظي لان الفاعل المقدر كالملفوظ
فهو كقولك زيد خرج راكبا قيل ولم يقيد المفعول بقوله به كما
في الكافية ليدخل نحو ضربت زيدا الضرب شديدا فان شديدا
حال من الضرب وهو مفعول مطلق لا مفعول به وقد يقال انما جازت
الحال منه نظرا الى كونه مفعولا به في المعنى اذ ضربت زيدا الضرب

في معنى قولك اوقعت بزيد الضرب هذا وانا لا ادري وجهًا هو
لتخصيص المفعول به من بين سائر المفاعيل لجواز وقوع الحال
منه اذ لا يمتنع ان يقال استوى الماء والخشبة طويلة ولا سرت والنيل
آخذا في زيادة العصر ولا جئت يوم السبت حارا شديد الحر ولو وقع
عندما في الكلام فيه جمود لا طائل تحته ثم الحال لما وضعت لبيان
هيئة الفاعل والمفعول في حال وقوع الفعل منه او عليه مثلا
في الحقيقة قيد للعامل وليس في التعريف تعرض الى هذا المعنى
ثم هو لا يصدق على مثل جئت وانت سرطا لعدم تبيين الحال فيه
هيئة صاحبها واوله بعضهم بقولك مبكرا فيندفع ذلك الاشكال
لان الحال فيه باعتبار التاويل مبين لهيئة الفاعل والمفعول
وشرط حال من الضمير المستتر في تبيين اي الحال نكرة تبيين حالة
كونها ملتبسة شرطا **كونها مشتقة** وهذا هو الاكثر لان المقصود
الدلالة على الهيئة والدال عليها حيث يكون مشتقا اكثر في الاسم
من غير المشتق **او في تاويلها** اي تاويل المشتقة كان تدل على
تشبيه نحو كر زيد اسدا وبدت الجارية قمرا وتثنت غصنا اي
شجاعا ومضيئة ومعتدلة ويجوز تقدير مثل في الجميع وقالوا وقع
المصطرعان عدلي عير اي مصطحبين اصطحاب عدلي حمار حين سقوطهما
او تدل على مفاعلة نحو بعته يدا بيد اي متقابضين او على
ترتيب كادخلوا رجلا رجلا اي مترتبين على الانفراد ومثل المؤلف
للاجوف تاويل المشتقة بما ذكره حيث قال **نحو هذا اطيب منه**
رطبا اي هذا بسرا اطيب منه رطبا وهذا تعسف شديد ولا
يخفى ان الحال في المعنى خبر عن صاحبها ولم يشترط احد في الخبر كونه
مشتقا او في تاويل المشتق وما ذكره المؤلف من هذا الشرط
هو راي الجمهور وقال ابن الحاجب رحمه الله وجماعة هو الحق لا حاجة
الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهيئة وكل ما حصل هذه الفائدة

ودل عليها فقد حصل منه المطلوب فلم يتكلف تاويله بالمشتق **والعامل**
في بسرا اطيب لا هذا كيلا يتقيد معنى الاشارة اي بالبسر من جهة
ان عامل الحال يتقيد بالحال فيلزم اذن ان لا يكون الاشارة
الا في حال البسرية ونحن قاطعون بانه يجوز ان يكون على غير ذلك
كقولك وهو رطب هذا بسرا اطيب منه رطبا وكذلك لو كان بالحال
ولا يؤدي اي ولئلا يؤدي **الى تفضيل الشيء على نفسه باعتبار حالة**
واحدة وهي حالة الرطبية وهو غير معقول لاستحالة كون الشيء الواحد
مفضلا ومفضلا عليه باعتبار واحد وبيان ذلك ان بسرا اذا كان
معمولا لاسم الاشارة كان من تتمته لا من تتمة اطيب ولم يبق لاطيب
الا معمول واحد وهو رطبا فكانه قيل المشار اليه في حال البسرية
اطيب منه رطبا وحينئذ يلزم ان يكون الاطيبية باعتبار حالة
واحدة وهي حالة الرطبية ويكون المشار اليه فضل باعتبار
واحد ~~ة وهي حالة الرطبية ويكون المشار اليه~~ وهو غير
معقول كما اسلفناه **وهو** اي تاويل الحال الجامدة بالمشتقة **قياس في**
كل مصدر دل عليه الفعل وذلك حيث يكون المصدر في
المعنى نوعا من انواع الفعل وقسما من اقسامه كالمشي والركض والعدو
والاسراع والسطو بالنسبة الى المجيء والاتيان **كاتانا سرعة** اي
مسرعا **دون اتانا ضحكا** فانه لا يجوز اذ الضحك ليس من اقسام
الاتيان هذا عند المبرد برد الله مضجعه **وسيبويه قصره على السماع**
وكذا الجمهور وقاسه الامام جمال الدين بن مالك وابنه بعد اما علما
نعم عالم اي متهما يذكر شخص في حال علم فالمذكور عالم وبعد خبر شبه مسند الحر
به نحو زيد زهير شعرا وقرن هو بال الدالة على الكمال نحو انت الرجل
علما **فان تمحض نكرة صاحبها** نحو جاء راكبا رجل واحترز بالتمحض من
ان يكون النكرة مختصة بصفة او نحوها نحو جاءني رجل فاضل
راكبا واشربت من هو الكل عبد مودبا **او تضمن معنى همزة الاستفهام**

نحو كيف جاء زيد بدليل انه يقال في المبدل منه اراكبا ام ماشيا **او وقعت**
في مثل جاء راكبا الادم صاحبه وجب تقديمها ٠
اما في الصورة الاولى فلان التاخير موقع في لبس الحال بالصفة في
مثل رايت رجلا راكبا والتقديم رافع له فالتزم فيه وفي نحو جاءني
راكبا رجل ليجري الباب على سنن واحد واما في الثانية فللزوم اخراج
ما له الصدر عما يستحقه لو اخر واما في الثالثة فلما يلزم من عود الضمير
على مؤخر لفظا ورتبة لو قدم صاحبه على الحال فعل جا صاحبه
راكبا الادم ولما يلزم من اضمار الفصل بين العامل والمعمول بالا لو
قدم صاحبه على معمول ركبا فقط فعل جاء راكبا صاحبه الا ذهم
ولا يتقدم الحال **على العامل** فيها **ان كان غير فعل** متصرف احترازا
من نحو راكبا جاء زيد فانه يجوز وقد اهمل المؤلف التنبيه
عليه **وغير صفة** لضعف غيرهما في العمل فلا يقوى على العمل عند
تقديم المعمول اما لو كان العامل فعلا متصرفا نحو راكبا جاء زيد او صفة
نحو متكئا زيد جالس فان التقدم جائز لقوتهما على العمل مع تقديم
المعمول **وقد اجيز تقديمها** اي تقديم الحال الحالة كونها **ظرفا** شرط
اهمله المؤلف وهو كون العامل ايضا ظرفا كالحال على ما صرح به ابن
برهان وذلك لتوسعهم في الظروف ومثلوا بقولهم البر الكر منه
بستين فالعامل في منه وهو حال قولك بستين **تشبيها للمستقر**
من الظرف **باللغو** منها وذلك ان الحال اذا وقع ظرفا كان مستقرا
لا محالة لتعلقه بعام فاجيز حمله على الظرف اللغو في جواز التقدم
على عامله في نحو بزيد مررت **ولا** يتقدم الحال **على صاحبها المجرور**
بالاضافة او الحرف اما الاول فبالاتفاق سواء كان المضاف ناصبا
للمضاف اليه محلا نحو حالي بزيد ضاربه انا مكتوفا او لا نحو ان اتبع
ملة ابرهيم حنيفا لان الحال فرع وتابع لذي الحال والمضاف اليه
لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم فرعه وتابعه واما الثاني فبس

و

واكثر البصريين على المنع للعلة المذكورة ونقل عن ابن كيسان
وابي علي وابن برهان الجواز قال ابن مالك يجوز ولكن على ضعف ولا
حجة لابن كيسان في قوله تعالى وما ارسلناك **الا كافة للناس** حيث
ادعى انه كافة حال من الناس ولا ينهض تمسكه بالاية **لاحتمال انها** اي
كافة **مصدر** جاء على فاعلة كالعافية بمعنى العفو اي وما ارسلناك
الا كفا للناس عن الشرك **او صفة** اي صفة مصدر محذوف اي
ارسالة كافة للناس وهو اختيار الزمخشري وفي الوجهين ضعف
لان كافة لا تخرج عن النصب على الحالية نحو وقاتلوا المشركين
كافة كما يقاتلونكم كافة قال ابن هشام في المغني وتجويز الزمخشري
الوجهين يعني الحال من الفاعل او الحال من المفعول في السلم كافة وهم
في ادخلوا صح
لان كافة مختص بمن يعقل ووهمه في قوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس اذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف اي ارسالة
كافة اشد لانه اضاف الى الاستعمال في ما لا يعقل اخراجه عما التزم
فيه من الحالية ووهمه في خطبة المفصل اذ قال محيط بكافة الابواب
اشد واشد لاخراجه اياه عن النصب البتة **او حال من الكاف والتاء**
للمبالغة فلا تضر وقوعه حالا من المفرد المذكر وعلى هذا التخريج
اعتمد بعضهم قال الرضي وهو تكلف **وسميت** الحال **منتقلة ان لم**
تلزم قبلها او الغالب نحو جاءني زيد ضاحكا وراكبا ومسرعا وذهب
وهو صح
مغاضبا وهو كثير لان المقصود من الحال بيان ان الفعل صدر
من الفاعل او تعلق بالمفعول مقيدا بتلك الصفة والهيئة
والتقييد انما يفيد اذا كان بالصفات المتغيرة المستندة لان
كون الفعل صادرا او واقعا على الصفات الغير المستندة له
اللازمة امر معلوم **وهو كثر ان تلزمه** نحو زيد ابوه عطوفا **ولو**
كانت واقعة **بعد** جملة **فعلية في** القول **الاصح** وعلى هذا
فنازلة للعامل نحو ولى مدبرا ثم وليتم مدبرين ولا تعثوا في الارض
تكون مؤكدة صح

في الارض بعد دين ويوم ابعث حيا فتبسم ضاحكا من قولها وتارة تكون
موكدة لصاحبها نحو جاء القوم طرا ونحو لآمن من في الارض كلهم جميعا ونحو
شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائما بالقسط
فان قائما بالقسط مؤكدة لمضمون كلمة الله في شهد الله اذ نفهم منه
القيام ويشترط الاسمية للقول المقابل له صح وللشواهد الآتية
ترد عليه **ومقدرة ان لم تقارنه لاستقبالها** كمررت برجل معه صقر
صائدا به غدا اي مقدرا ذلك ومنه ادخلوها خالدين اي مقدرا
خلودكم وجعل ابن هشام منه لتدخلن المسجد الحرام ان شاء الله امنين
محلقين رؤوسكم ومقصرين وذلك بالنسبة الى محلقين ومقصرين
لا بالنسبة الى امنين فانها من قبيل المحققة لا المقدرة **وموطاة**
ان وصفت مع جمودها **بمعنى المشتقة** نحو انا انزلناه قرانا عربيا
فتمثل لها بشرا سويا واكثر الجماعة يقولون موطئة بكسر الطا
على انه اسم فاعل لان الحال وهي الاسم الجامد وطئت اي مهدت
الطريق لما هو حال في الحقيقة من الوصف الواقع بعدها وفي
اللباب موطاة بصيغة اسم المفعول ههنا قال شارحه صاحب
العباب سميت موطاة لان ذكر الجامد وطا الطريق لما هو حال
في الحقيقة وهذا انما يقتضي كونها موطئة لا موطاة لان الجامد
هو الحال وقد جعل موطيا للطريق حالية الوصف الواقع بعده **وقد**
تكون الحال جملة لان الغرض تقييد مضمون العامل وهو كما يحصل
بمضمون المفرد يحصل بمضمون الجملة **خبرية** لا انشائية لان تخصيص
وقوع مضمون الجملة العامل بوقت وقوع مضمون الحال انما يكون بالخبري
اذ الانشاء الطلبي نحو قم لا يتقيد وقوع مضمونه وقوعه صح فكيف يختص بمضمون
العامل والانشاء الايقاعي كبعت لا ينظرون فيه الى وقت يحصل فيه
مضمونه بل المقصود منه مجرد الايقاع فاذا جعل حالا لزم ان يكون
وقت وقوعه منظورا اليه وهو خلاف وضعه كذا قرره الرضي

وقال

وقال الحديثي الحال وان كانت كخبر المبتدا في المعنى لانها حكم خبري الا انها
قيد والقيود تكون ثابتة كافية مع ما قيد بها والانشاء لا خارج له
بل يظهر مع اللفظ ويزول بزواله فلا يصلح للقيد وحكى ابن هشام
الاجماع على ان الحالية لا تكون الا خبرية وقال واما قول بعضهم
في قول القائل اطلب ولا تضجر من مطلب ان الواو للحال فان
لا ناهية فخطا قلت يجوز ان يريد هذا القائل ان جملة النهي
خبر مبتدا محذوف والاسمية حالية ووقوع الطلبية خبر المبتدا
ثابتا وبل غير مستنكر فالمعنى اطلب وانت منتهى عن الضجر او مطلوب
منك ترك الضجر فلا خطا اذن في كون الحال الواو للحال ولا ناهية
فان قلت فما الحامل على جعلها حالية قلت الظاهر ان حالة
النهي عن الضجر انما يكون حين تظهر مخايل الفتور وامارات الكسل
فاذا امرنا بالطلب في هذه الحالة التي قد يعذر معها في الترك
كان في امر بالطلب عند عدمها وهي حالة النشاط من باب الاولى
على اني اقول اذا كانت الجملة الحالية في المعنى كخبر المبتدا فلم لا
يجوز وقوعها انشائية ماولة بالخبرية كما يكون ذلك في خبر
المبتدا او كونها قيدا للعامل لا ينافي ذلك وقد صرح مولانا سعد الدين
التفتازاني في شرح التلخيص في قول ابي النجم ميز عنه قنزعا عن
قنزع جذب الليالي ابطئي او اسرعي بان قوله ابطئي او اسرعي
حال من الليالي على تقدير القول وكون الامر بمعنى الخبر وهذا
الاخير عين ما قلناه الفعل **مثبت** الفعل **المضارع** ترتبط
بالضمير وحده مثل ولا تمنن تستكثر اي لا تعط حال كونك تعد
ما تعطيه كثيرا وتمتنع الواو لانه على وزن اسم الفاعل لفظا
وتقديره معنى فالحق به في امتناع دخول الواو عليه وقيل انما امتنعت
لمشابهة المضارع المثبت للحال المفردة في المقارنة والتجدد
فكما لا تدخل الواو في مثل جاء زيد راكبا لا تدخل في مثل جاء زيد يركب

وَاعترض بان الحال التي تدل عليه المضارع هو زمان التكلم واي التي نحن بصددها وهي المقيدة للعامل يجب ان تكون مقارنته للمضارع في المقارنة فلا يستقيم التعليل المذكور **ونحو قمت واصك وجهه** محمول **على حذف المبتدا** وهو جواب سؤال مقدر وهذا ان اصل مضارع مثبت وقع حالا مع انه ليس بالضمير وحده بل دخلت الواو ايضا وقد عرفت الجواب وهو انا لا نسلم ان الفعلية حال بل خبر مبتدا محذوف والاسمية هي الحال ويمكن الجواب بطريق اخر فيقال كما ذهب اليه الجرجاني انا لا نسلم ان الواو للحال بل هي للعطف والاصل مثل قمت وصككت فلا حذف وانما عدل لفظ الماضي الى المضارع لحكاية الحال الماضية ومعناها ان تفرض ما كان واقعا في الزمان الماضي واقعا في هذا الزمان الحالي فتعبر عنه بلفظ المضارع **و**الجملة **الاسمية** ترتبط **بالواو والضمير** جميعا اعنى ان الربط من حيث ظهور الاستيناف فيها فحسن زيادة رابط نحو لا تقربوا الصلاة وانتم سكارى **او الواو** فقط نحو لئن اكله الذئب ونحن عصبة انا اذا لخاسرون ~~~~ اجراءها مجرى الظرف اذا الحال شبيهة في المعنى فكما جاز اخلاء الظرف عن الضمير جاز اخلاء الحال عنه ولا شك ان معنى الا يذلين اكله الذئب حين كوننا عصبة وقد عرفنا ان مثل هذه الحال يرد عليهم لانها ليست لبيان هيئة فاعل ولا مفعول بل هي بيان هيئة زمن الفعل وسبق الجواب عن ذلك ان بيان هيئة المصاحب فيها ثابت بالتاويل فتنبه وقيل هنا بان يقال الحنى لئن اكله الذئب غير ملتفت الى تعصبنا له ان جعلت الحال من الفاعل او يقال المعنى لئن اكله الذئب محفوظا بنا وبتعصبنا له ان جعلت الحال من المفعول وقد نازع بعض المتاخرين في كون الواو والضمير مما يتعين الربط على معنى الحالية فانك اذا قلت جاء زيد وقد ضحكنا احتمل ان يكون الجملة الثانية حالا وان يكون معطوفة

نحو صح

وأي زمان كان حاضرا او حالا او ماضيا او مستقبلا

او بالضمير وحده نحو كلمته فوه الى في **مع انه** اي الاكتفاء بالضمير في الاسمية الحالية **غير اولى** والمشهور ان الامرين جائزان وانهما يصحان وذهب الفراء الى ان ترك الواو نادر وتبعه الزمخشري قائلا ان الترك خبيث وابن الحاجب قائلا انه ضعيف والمولف عبر بانه غير اولى والكتاب العزيز شاهد بخلاف ذلك كله قال الله تعالى اهبطوا مصرا بعضكم لبعض عدو وقال الله تعالى والله يحكم لا معقب لحكمه اي غير ذلك من الايات فان قلت قد قال الزمخشري في الاولى ان الاسمية حال اي متعادين وفي الثانية كانه قيل والله يحكم نافذا حكمه كما تقول جاءني زيد لا عمامة على راسه ولا قلنسوة وتريد حاسرا فلعل مراده ان الاكتفاء من الاسمية بالضمير انما هو في جملة يمكن ان ينتزع من طرفيها هيئة يدل عليها بمفرد فلا يرد عليه قلت كذا قال اليمني واشار اليه الطيبي وفيه نظر فقد صرح بشذوذ قولهم كلمته فوه الى في مع امكان الانتزاع المذكور اذ المعنى مشافها **او** مع انه **غير جائز لا على** الراي **المشهور** بل على ~~الزمخشري~~ ما ذهب اليه الزمخشري وقال الشيخ ابو حيان انه رجع عنه **وقد يحسن** الضمير وحده في الجملة الاسمية **او الدخول على المبتدا** على ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر الجرجاني كقوله فقلت عسى ان تبصريني كانما بني حوالي الاسود الحوارد فبني الاسود جملة اسمية حال من مفعول تبصريني والحسن لترك الواو كثيرة منها دخول كانما على بني كيلا يتوارد على الجملة حرفان ومنها ظرف مكان مستقر حال من بني والعامل ما دل عليه كانما من معنى الفعل والحوارد جمع حارد اسم فاعل من حرد اذا غضب لحمل صواهل ونجوم طوالع **او لوقوع الجملة** الاسمية **بعد مفرد** فهذا ايضا من محسنات ترك الواو عند عبد القاهر سواء كان وقوعه بعد المفرد ملتبسا **بعطف** كما في قوله تعالى فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فان بياتا مصدر وقع موقع الحال بمعنى بائتين وهو مفرد وقعت بعده الجملة الاسمية

ان صح

في المفصل صح

كلمته صح

حرف صح

فحسن ترك الواو منها استثقالا لاجتماع حرفي عطف في الصورة **او غيره**
نعني او كان ملتبسا بغير عطف كما في قوله والله يتقبلك لناشئا لما
برداك تبجيل وتعظيم فقوله برداك تبجيل اسمية حالية وقعت بعد
المفرد بغير الواو وحسن تركها فدتوهم من عطف الجملة على المفرد
والجمل الباقية ومنها الفعلية ذات المضارع المنفي والماضوية
منفية او مثبتة **بهما** يربط بالواو والضمير **او باحدهما** فانت بالخيار
وهذا موافق لما في الكافية واللباب ويلزم عليه صحة جاء زيد لم
تضحك وقد قال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو
كان مع الضمير اولا قال الرضي ونقل ذلك قول الاندلسي لان نحو لم تضرب
ماض معنى كما ان ضرب ماض لفظا فكما ان ضرب لما تضمنته للحال ظاهرا
احتاج الى قد المقربة له الى الحال لفظا او تقديرا كذلك لم تضرب
محتاج الى الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصح قد لان قد للتحقيق
الحصول ولم للنفي قلت جمهور النحاة على ان المضارع المنفي بلا
كالمثبت فلا تدخله الواو وكلام المؤلف يقتضي خلافه كما اقتضاه
كلام المفصل والكافية واللباب فان قلت يدل على جواز دخول
الواو قراءة ابن ذكوان فاستقيما ولا تتبعان بالتخفيف قلت هي سبيل صح
عند الباقين مأولة بما اول به قمت واصك وجهه من تقدير المبتدأ
لكن كثر الواو في نحو جاء زيد ويده على كتفه سيف
لما كان الخبر فيه ظرفا مقدما وهذا الكلام معترض من وجهين اما
اولا فلا معنى للاستدراك في هذا المقام لانه بصدد ذكر ما تقرر من
الجمل الاسمية فقد تقدمت فليست مما تقرر بل مما ذهب واما ثانيا
فلان التفصيل بين كون الخبر ظرفا متقدما او غيره انما اوهمه كلام صاحب
التلخيص نقلا عن الجرجاني وهو عكس ما في المتن فقال انه يكثر فيه
ترك الواو وقد صرح الشيخ عبد القاهر بانه ينبغي ان يقدر هنا خصوصا
كون الظرف في التقدير اسم الفاعل لا الفعل وكانه اختار تقدير

هنا بذلك لان فيه رجوع الحال الى اصلها من الافراد فلذلك كثر
مجيئها بغير واو فاذن هذا التقسيم عنده ليس بجملة فليس من اقسام الجملة
الاسمية فيكون مما اوهمه كلام صاحب التلخيص من ان الجرجاني يفصل
في الجملة الاسمية غير صحيح **وامتنع الواو في المؤكدة** لتمام تعلقها
بصاحبها وشدة ارتباطها به فلم يحتج الى الواو الرابطة **ووجب قد ولو**
تقديرا في المثبت الماضي اما قد المذكورة فكما في قوله تعالى وما لنا
ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وابنائنا واما المقدرة
فكما في قوله تعالى هذه بضاعتنا ردت الينا ~~وابي علي وجماعة~~ وقوله
او جاؤكم حصرت صدورهم وهذا مذهب الفراء والمبرد وابي علي وجماعة
من المتأخرين كالزمخشري وابن الحاجب وذهب الاخفش والكوفيون
الى انه لا حاجة الى تقدير قد حيث تفقد لفظا لكثرة وقوع الماضي
حالا بدون قد والاصل عدم التقدير لا سيما فيما كثر استعماله ووجه
بعضهم القول الاول بان قد انما اشترطت لتقرب الماضي من الحال فيصلح
اذ ذاك لوقوعه حالا قال الشريف الجرجاني في شرح المفتاح وهذا
منظور فيه لان تقرب الماضي من الحال بمعنى الحاضر الذي هو زمان التكلم
لا بمعنى ما يبين كيفية الفعل فان الحال بهذا المعنى الذي كلامنا
فيه على حسب عاملها قد يكون ماضيا وقد يكون حالا وقد يكون مستقبلا
كما لا يخفى فما ذكره غلط نشأ من اشتراك لفظ الحال والجواب ان الافعال
اذا وقعت قيودا لما له اختصاص باحد الازمنة كان مضيها واستقبالها
وحاليتها بالقياس الى ذلك المقيد لا الى زمان التكلم كما اذا وقعت
مطلقة مستعملة في معانيها الاصلية والاستعمال فيما ذكرناه فانهم قد
صرحوا بان ما بعد حتى قد يكون مستقبلا بالقياس الى ما قبلها وان
كان ماضيا بالنسبة الى زمان التكلم وعلى هذا فاذا قلت جاءني
زيد ركب فهم منه تقدم الركوب على المجيء فلا تقارن الحال عاملها واذا
قلت قد ركب قربته الى زمان المجيء فيفهم مقارنته اياه كما ان الابتداء

الركوب كان متقدما الا انه دار من المجيء في الدوام واذا قلت جاءني زيد
يركب دل على تقارنهما وبه تظهر صحة كلام القوم في هذا المقام وفي
وجوب تجريد الجملة عن علامة الاستقبال كالسين وسوف وان واذا ولو
صدرت بها شاذ مع كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها وما يقال اماضي
من انهم استشنعوا ان يقع الماضي لصرف حالا بهذا المعنى الذي يتخيل
تصدره للتنافي بين الماضي والحال بمعنى اجزاء من زمان التكلم فاوجبوا
الادخال قد المقرب الى الحال لتكسر سورة ذلك التنافي فيزول
الاستشناع فمما لا يلتفت اليه ذو طبع سليم الى هنا كلامه واقول
اشار بهذا القول الذي لا يلتفت اليه الى ما وقع للرضي في شرح
الكافية واما ما فرع عليه ارتضاه وان كان بعضه ماخوذا
من كلام التفتازاني في حاشية الكشاف قال فيه نظر وذلك ان
غاية ما قاله بعد التسليم والتنزل اذ قد قربت الماضي الواقع قيدا
من زمان العامل فهمت مقارنته له ولم يفهم دليلا على عدم المقارنة
وهو المطلوب الا ما ذكره من الترتيب المشار اليه وهو لا يدل على ذلك
بوجه وقد يورد عليه مثل جاء زيد لم يضحك اذ مقتضى تقريره ان معنى
هذا الفعل الواقع قيدا قبل النسبة الى المقيد وهو جاء فيفهم
منه تقدم عدم الضحك على المجيء فلا تقارن الحال عاملها وجوابه
ان التنافي في هذا المثال وان دل على انتفاء متقدم لكن الاصل
استمرار ذلك الانتفاء حتى تظهر قرينة انقطاعه نحو لم يضحك امس
ولكنه ضحك والغرض عدم هذه القرينة فاذن الاستمرار الذي
هو الاصل سالم عن المعارض فيحصل الدلالة على المقارنة فجاز بهذا
الاعتبار وقوعه حالا وهذا بخلاف الماضي المثبت فان وضع الفعل
على افادة التجدد من غير ان يكون الاصل استمراره فلذلك قال
من قال يحتاج الى قد المقربة من الحال لفهم المقارنة وقد عرفت

ما عليه والظاهر مذهب الاخفش والكوفيين في المسئلة والمقارنة
مفهومة بدلالة سياق الكلام على الحالية ولا حاجة الى تكلف شيء
من تلك التعليلات فان قلت لا شك في جواز اقتران
الماضي المثبت بقد اجماعا وعند وجودها يلزم ان يكون الماضي قريبا
من الحال فيشكل كلام الكوفيين ومن وافقهم لوجود التدافع
في مثل جاء زيد وقد ركب اذ وقوعه حالا يقتضي مقارنته للعامل
الماضي وقد يقتضي قرب زمانه منه لا اقترانه به قلت
لا تدافع لانا لا نسلم ان قد تجيء للتقريب بل هي للتحقيق سلمنا كونها
للتقريب لكن لا نسلم التدافع اذ لا مانع من ان يكون زمن الركوب المقيد
للمجيء الماضي كان قريبا منه بدليل قد ثم قارنه بدليل تقييده به لوقوعه
حالا والحاصل انه وجدت قرينتان لا تضاد بين مقتضيهما قربه
على كل واحد منهما ما يقتضيه ولا اشكال و وجب **تصدير الشرط**
بضمير ذي الحال قال المطرزي لا تقع جملة الشرط حالا لانها
مستقبلة فلا تقول جاءني زيد ان يسال يعط فان اردت
صحة ذلك جعلت الجملة خبرا لمن الحال له فقلت وهو ان يسال
يعط وكان الحال الاسمية معنى فيزول المانع من تصدير الحال
بدليل الاستقبال لان الحال حينئذ اتصاف صاحبها بمضمون اثبات صح
الخبر الذي هو الجملة الشرطية له وهو مقارن لزمن العامل
فلا اشكال **الا عند الانسلاخ معنى الشرط نحو اتيتك ان اتيتني وان**
لم تاتني اذ المعنى اتيتك على كل حال والا فكيف يصلح ان يكون
الشيء مشروطا بامرين متنافيين وفي التنزيل فمثله كمثل الكلب
ان تحمل عليه يلهث او تتركه يلهث قال الزمخشري فان قلت
ما محل الجملة الشرطية قلت النصب على الحال كانه قيل كمثل الكلب
دائم الذلة لاهثا في الحالتين **واكرمه وان يشتمك واطلبوا العلم**
ولو بالصين وكلمة ان في هذا الموضع لا يكون لقصد التعليق

وَالاستقبال وَكذا كلمة لو لا تكون لانتفاء الشيء لانتفاء غيره وَلا
للمضي بل المعنى مع ثبوت الحكم البتة وَذا الواو الواقع في هذين
المثالين الاخيرين واو حال عند الزمخشري ومقتضاه ان يكون
الواقع بعد الواو اعني الفعل مع الحرف في موضع الحال وَلا يستقيم
ظاهرا فلذا التقدير لو كان الحال كذا او دون وَالحالة لو كان كذا
كما قال في قوله تعالى وَلامة مؤمنة خير من مشركة وَلو اعجبتكم
اذ التقدير ولو كان الحال ان المشركة تعجبكم وتحبونها فان المؤمنة
خير منها مع ذلك هذا كلامه وَلا تخفى حاليته او وَاو اعتراض
عند بعضهم وقال الجيري للعطف على محذوف هو ضد المذكور اي ان لم
يشتمك وَان يشتمك وَاطلبوا العلم لو لم يكن بالصين وَلو كان
بالصين فيعود الامر عند التقدير الى الصورة الاولى فيكون
انسلاخ معنى الشرط من جهة ان الشيء الواحد لا يكون مشروطا
بالشيء ونقيضه وهذا هو الظاهر ويحذف الحال كما اذا قال
الم يجي زيد راكبا فتقول بل جاء بياء بلا حا واكبا فحذفت
الحال لقيام القرينة وَانما يجوز ان لم تنب عن غيرها مثل ضربي
زيدا قائما لا مسيئا في اولم يتوقف المراد على ذكرها نحو لا تقربوا الصلاة
وَانتم سكارى وَكذا العامل في الحال يحذف جوازا مثل بل فادرين اي
بل نجمعها ولزوما في الحال مؤكدة تعقب جملة من اسمين
نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه عطوفا لانه لا يستقيم تقييد
الابوة بحال لفساد المعنى وَالعلم ضرورة يأبى تقييدها لانه يستلزم
نفيها عند نفيه فعلم ان المراد احقه عطوفا فيكون التقييد
راجعا الى المعرفة فخرج بهذا التقدير الى الحال المتنقلة فيدخل
في حد الحال وَانما قيد الجملة بذلك لانها لو كانت فعلية لم يكن عامل
الحال الواقعة بعدها وَاجب الحذف وفي ضربي زيد قائما
مما يكون الحال فيه سادة مسد الخبر هذا على القول الاصح لا على الكوفيين

الذين

الذين ذهبوا اليه من انه معمول للمبتدأ وفيه تضمنه وَالخبر مقدر بعده وقد
جاءت اسما لازمة النصب عليها اي على الحال فلم تستعمل الا كذلك نحو طرا
وقاطبة وكافة وقد تقدم بحثه في قوله تعالى وَما ارسلناك الا كافة
التمييز اسم رافع ابهام يدخل التمييز وغيره وضعي يخرج صفة الاسم
المشترك مثل ابصرت عينا جارية فانه وَان رفع الابهام لكنه لم يرفع
ابهاما وضعيا بل ابهاما عارضا من الاشتراك فان الواضع لم يضع
المعنى لذات مبهمة بل لمعينة وَلكن لما وضعت لغير ذلك المعين ايضا
حصل الابهام بطريق العروض عن ذات يخرج الحال لانها ترفع الابهام
عن الهيئة لا عن الذات مذكورة نحو عشرون درهما في مفرد ظرف
مستقر صفة الابهام وضعي مستقر في اسم مفرد فان قلت فكيف
وصل بينهما بعض ذات مذكورة وَهما اجنبي قلت ليس اجنبيا من
كل وجه بل له تعلق بالموصوف باعتبار انه معمول عامله وهو رافع
وَلو سلم فمثله مغتفر في باب الصفة بدليل في الله شك فاطر
السموات وَالارض فان المراد بالمفرد مقابل الجملة وَما ضاهاها
لا يتنون لفظا كما في رطل زيتا او تقديرا في غير المنصرف
نحو كباح برا ومكاكيك شعيرا ومثاقيل ذهبا ودوانيق فضة
وقراريط نحاسا وطساسيج رصاصا وَاواقي لحما قال الجوهري
وَالمكوك مكيال وهو ثلث كيلجات وَالكيلجة منا وسبعة اثمان
منا وَالمن رطلان وَالرطل اثنتا عشرة اوقية وَالاوقية استار وثلثا استار
وَالاستار اربعة مثاقيل ونصف وَالمثقال درهم وثلاثة
اسباع درهم وَالدرهم ستة دوانيق وَالدوانق قيراطان
وَالقيراط طسوجان وَالطسوج حبتان سدس ثمن درهم وهو
جزء من ثمانية واربعين جزءا من درهم وهو جزء الجمع مكاكيك هذا كلامه
وَالمبني نحو خمسة عشر درهما وقولهم مشكل لانها لا تجامعها شيء من اقسام
التنوين المختص بالاسم الا تنوين العوض في نحو جوار ولا وجود له هنا

اي رافع ابهام ضه

وثلثا استار صح

والحبة صح

بتقدير التنوين في غير المنصرف وفي المبني صح

وقد اشبعنا الكلام عليه في شرح التسهيل او نونا للتثنية نحو منوان
سمنا او شبه الجمع نحو ثلاثين ليلة او الاضافة نحو ملؤها زبدا ومعنى تمام
الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها و لا يخفى استحالة اضافة
الاسم مع التنوين ونونا التثنية ونحوها ومع الاضافة لان المضاف
اليه لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل الذي
تم بفاعله الذي بعده فينصب التمييز لمشابهته المفعول الاتي بعد
تمام الكلام مع جواز حذف التنوين و نونا التثنية واضافته مقدارا
بالجر صفة المفرد بعد وصفه بالمنصوبية والمقدار ما يقدر به الشيء
اي يعرف به قدره ويبين كيلا كان نحو قفيزان برا او وزنا نحو دانقان
فضة ومثقالان ذهبا او مساحة نحو ذراعان حريرا او قدر راحة سحابا
او مقياسا غير مشهور ولا موضوع للتقدير نحو ملء الارض ذهبا
او عددا نحو اربعين ليلة وشتانى تمييز العدد وا الكلام عليه في
باب العدد او عن مقدار بالجر عطفا على مقدار المتقدم والمراد
به النوع المضاف اليه حيث ينصب قيل فلا ان تغير اسمه بصيغة
دخلت عليه فانتقل عن اسم اصله نحو خاتمان فضة وخفضه اكثر
من نصبه لان الخفض من الخفة لسقوط التنوين للاضافة مع
حصول المقصود من رفع الابهام مع الخفض لا سيما و ابهام غير المقدار
ليس كابهام المقدار فان لم تغير اسمه بالتبعيض كقطعة ذهب
وقطعة فضة فالخفض لا غير و لا يجوز ان ينصب الثاني
على التمييز لما ينبغي ان ينظر في وجهه او تم بنفسه عطف على تم بتنوين
اي او كان الاسم بالنظر في نفسه تاما لا بهذه الاشياء المذكورة
اي لا من التنوين ونونا التثنية وشبه الجمع والاضافة كما في الضمائر
المبهمة وذلك في الاغلب فيما فيه معنى المبالغة والتفخيم
نحو ربه رجلا ونحو رجلا ولله دره رجلا والمراد هنا الخبر وهو في
الاصل مصدر دره اللبن بدر ويحه رجلا ووقع كلمة رحمة ونعم

اليه صح

رجلا

رجلا فالتمييز في هذه الامثلة كلها عن مفرد تم بنفسه وهو الضمير
اذ لا يفتقر له شيء يتم به من تنوين او غيره وكما في اسماء الاشارة نحو
ما ذا اراد الله بهذا مثلا فمن جعله تمييزا لا من جعله حالا
فالتمييز هنا منصوب باسم الاشارة لتمامه في نفسه ومشابهته
الفعل التام بفاعله كما انه في المثل المتقدمة منصوب بالضمير
لهذا المعنى وهذا كله كلام الرضي وفيه نظر لانه قد سلم ان
مثال خمسة عشر وشبهه تام بتنوين مقدر فلم لا يكون الضمير واسماء
الاشارة كذلك واي فرق بين الصورتين وقيل المنصوب في
نحو لله دره فارسا تمييز عن نسبة كما في نحو طاب زيد ابا
فان المتكلم قصد النسبة الدرة الى امر متعلق بالمذكور وهو امر مبهم
فاحتيج الى تمييز يرفع الابهام الناشئ عن ذلك او عن ذات مقدرة
واذا عطف على مذكور من قوله او لا رافع ابهام وضعي عن ذات مذكورة
وقد مر الكلام في ذلك والكلام الان في هذا وهو ما يرفع الابهام
الوضعي عن ذات مقدرة في نسبة جملة نحو طاب زيد ابا وشبهها
نحو زيد طيب دارا وتقدير ذلك ان طاب مسند في اللفظ الى
زيد وطيب مسند كذلك الى الضمير وهو في المعنى مسند الى مقدر
متعلق بزيد وهو مبهم لاحتمال جميع متعلقاته فاذا قلت ابا
او دارا فقد رفعت الابهام عن الذات المقدرة اعني المتعلق
الواقع بحسب المعنى في نسبة الجملة او ما يشبهها وهذا مقتضى
ما قاله ابن الحاجب في شرح المفصل وهو الموافق لما هنا ووقع
له في شرح الكافية ما يقتضي ان المراد بالذات المقدرة هي لا
النسبة فانه قال لا ابهام في طرفي عن نسبة الطيب الى امر يتعلق
بزيد فيكون تلك النسبة مبهمة قطعا فاحتيج الى تفسيرها
لابهامها وكذا الكلام في زيد طيب ابا ونحو طبته ابا وما في
شرح الكافية والمفصل هو الظاهر ايما اذا فلان اطلاق ه

كلام الرضي

الجملة من نحو طاب زيد ابا وما في نسخ الابهام صح

الذات على ما يتعلق بزيد مثلا مما يشتمل اسم العين واسم المعنى كالدار
والعلم او ليعلم اطلاقها على ما لا يكون الا معنى من المعاني وهو النسبة
التي هي امر اعتباري واما ثانيا فلان النسبة على الحقيقة بحسب
الابهام فيهما اذ تعلق الطيب بزيد امر معلوم وانما الابهام في المتعلق
الذي نسب اليه الطيب في الحقيقة بحسب القصد اذ يحتمل ان يكون
دارا او علما او ابوة او غير ذلك واما ثالثا فلان التمييز لا يصلح
حمله للنسبة اذ الدار مثلا ليست من النسبة في المعنى فكيف ترفع
الابهام عنها **والتمييز ان كان جنسا اي وقع على القليل والكثير**
بلفظ واحد كالزيت والخل والعسل **فالافراد** واجب لانه لا يستقيم
فيه التثنية والجمع ضرورة انه اذا كان بحيث يطلق على القليل
والكثير بلفظ واحد لا يكون لشيء من اجزائه لفظ يخصه لعدم
تفاوتها فيدل على الحقيقة لا على فرد فيمتنع تحقق مثله معه
فلا يتاتى التثنية والجمع **الا ان تقصد الانواع** لصحة اجتماع
ما يماثله معه فيجوز التثنية والجمع نحو عندي رطلان زيتين اذا
قصدت الدلالة على نوعين وعندي ارطال زيوتا اذا قصدت
الدلالة على اكثر **الا في عدد يفرد مميزه** فلا تجوز التثنية والجمع
حينئذ وان قصدت الانواع لما يلزم حينئذ من عدم الافراد من
استعماله على خلاف وضعه **وان لم** يكن التمييز جنسا بالمعنى المذكور
فان كان مفردا ثني وجمع على حسب المقصود **في غير العدد المذكور** عن صح
ومتى ما يفرد تمييزه وضعا فتقول لمثله رجلا ورجلين ورجالا **او**
كان عين متعلق **نسبة فالمطابقة لما يقصد من المنسوب** فيفرد في مثل اليه صح
قولك طاب زيد ابا اذا قصدت ان الاب هو زيد فلو ثنيت
زيدا على هذا المعنى وجب ان تقول طاب الزيدان ابوين
وكذا اذا جمعته وجب جمع التمييز نحو طاب الزيدون اباء **او** لما تقصد
له من **متعلقه** بالكسر متعلقا للمنسوب اليه كما اذا كان القصد
اي من صح

الجنسي تعلق بزيد في قولك طاب زيد ابا الى نفس الطيب الى ابيه
وطاب زيد ابوين اذا قصدت نسبة الطيب الى ابيه وامه وطاب
زيد آباء بصيغة الجمع اذا قصدت نسبة الطيب الى ما لزيد من اب
وام وجد مثلا فتفرد وتثنى وتجمع على حسب القصد **وقيل في حسنون** نحو صح
وجها مما يلبس فانه مما يقطع به ان المراد هنا حسنون وجوها والافراد لا صح
الوجه لا يحصل به لبس **وان لم يكن جنسا** كما في هذا المثال اذ الوجه
ليس جنسا بالتفسير المذكور **الافراد** اولى **لحصول الغرض** وكونه
اخف من الجمع هنا ومن التثنية في قولك هما حسنان وجها ومنه
قوله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا فان خيف الالتباس وجبت
المطابقة نحو حسن الزيدون آباء والزيدان ابوين وحسن زيد
اثوابا فانه لو قيل ابا او ثوبا لتوهم ان المراد واحد بالحقيقة
بخلاف حسنون وجها اذ طبن لكم عن شيء منه نفسا **والصفة** نحو لله
دره فارسا **تحتمل الحال** والمعنى التعجب منه في حال كونه فارسا
والتمييز اولى لانه ثمة مطلق والحال ثمة مقيد بحالة قال الرضي
والاولى ان يفرق بينهما فرقا لان معنى التمييز ما احسن فروسيته
فلا تمدحه في غير حال فروسيته وتمدحه بما في نفسه من فروسية
فارسا دليل على انه تمييز **ولا يتقدم التمييز على العامل** ان لم يكن
فعلا متصرفا او اسم فاعل او اسم مفعول بلا خلاف **وان كان فعلا**
متصرفا او اسم فاعل او مفعول **على الاصح** خلافا للكسائي والمبرد
والمازني فانهم جوزوه نظرا الى قوة العامل **فيطيب** في قول
الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب
بالياء التحتية **يروى** وهذا اشارة الى دفع دليل تمسك به من جوز التقديم
جواز التقديم لان في كاد ضميرا يعود الى الحبيب وهو اسمها وتطيب
هو الخبر ونفسا تمييز عن متعلق النسبة الواقعة في هذه الجملة
اي وما كاد الحبيب يطيب نفسا فقدم التمييز على عامله الفعلي

وهو نطيب وهذا لا مجة فيه لانه كما هو محتمل لهذا لا يبطل وهذا
~~لا مجة فيه لانه~~ الوجه يحتمل ان يكون نفسا تمييزا عن متعلق النسبة
الواقعة في كاد مع اسمها والعامل هو كاد والمعنى وما كاد نفس
حبيبها يطيب بالفراق وبعضهم روى البيت وما كان بالنون ولا
دليل فيه ايضا اذ يمكن ان اسم كان الضمير للحبيب ونفسا ويطيب
صفة الخبر بالمثناة الفوقية حملا على اللفظ وبالتحتية على المعنى
ولا على المميز نحو عندي درهما عشرون **كيلا** يتعلق بلا تقديم
على معنى انه ترك التقديم كيلا **يفوت غرض الابهام ثم التفسير**
الذي يطلب به المبالغة والتفخيم فان الشيء اذا ابهم تتشوق
النفس الى معرفته وتتطلع الى العثور عليه فاذا فسر بعد
ذلك وقع منها اجل موقع وايضا اذا فسر بعد الابهام وقعه ذكره اجمالا
ثم تفصيلا والتقديم مما يخل بهذا المعنى ثم اخذ في بيان ان في هذا
المقام ابهاما ما ثم تفسيرا بقوله **فهو** اي والتمييز **في الاصل فاعل**
او مفعول ~~نحو فجرنا الارض عيونا~~ نحو طاب زيد علما الاصل طاب علم
زيد **او مفعول** نحو فجرنا الارض عيونا الاصل فجرنا عيون الارض **او**
موصوف نحو عندي راقود خلا ومنوان سمنا الاصل خل راقود
وسمن منوان **اخرج لذلك** الغرض وهو الابهام اولا وتفسيرا ثانيا
ولما ادى هذا الى ثبوت الابهام في كل موضع اشار الى انه لا يستقيم اعتباره
في ربه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا زيد **ولا يعرف التمييز**
في الاعرف وهو مذهب البصريين لان المقصود من التمييز
رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ه
ضايعا والكوفيون على جواز التعريف كقوله رايتك لما ان
عرفت وجوهنا صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
وهو محمول عند البصرية على زيادة اللام **وسفه نفسه** الذي ه
تمسك به الكوفيون محمول اما **على نزع الخافض** اي سفه في نفسه

ان يكون ه صح

حملا صح

او معناه

او معناه امتهنها واستخف بها وضمن سفه معنى فعل متعد فنصب ما بعده
على انه مفعول به **وانه التمييز اقتران من به** ومن ثم حكم على المنصوب
في لله دره فارسا بانه تمييز لانهم يقولون لله دره من فارس ثم
ليس كل تمييز يقترن به من بل نقول يجوز جرها الا في ثلاث مسائل
احدها تمييز العدد نحو عشرون درهما والثانية التمييز المحول
عن المفعول انغرست الارض شجرا ومنه ما احسن زيدا ادبا بخلاف
ما احسنه رجلا والثالثة ما كان فاعلا في المعنى كان محولا عن
الفاعل صناعة كطاب زيد نفسا او عن مضاف الى مفسر ضمير ذي
نسبة وقع التمييز عن متعلقها نحو زيد اكثر مالا اصله مال زيد
اكثر بخلاف لله دره فارسا فانه وان كان فاعلا معنى اذ المعنى
عظمت فارسا الا انه غير محول فيجوز دخول من عليه ومن ذلك نعم رجلا
زيد يجوز من رجل زيد قال تخيره فلم يعدل سواه فنعم المرء من رجل تهامي
المستثنى سواء كان متصلا او منقطعا **مذكور بعد الا واخواتها**
اي احدى اخواتها **متصل ان كان مخرجا** من المتعدد لفظا
او تقديرا نحو جاءني القوم الا زيدا وما جاءني الا زيد اي ما جاءني
احد الا زيد والمخرج منه في الاول ذكر لفظا وفي الثاني ذكر تقديرا **والا**
منقطع نحو جاءني القوم الا حمارا وحرك بعض المتاخرين هنا
بحثا فقال هلا كان الاستثناء كله متصلا ولكن تارة يكون
المخرج منه مذكورا وتارة يكون مقدرا فيكون الاصل في نحو ما فيها
احد الا حمارا ما فيها احد ولا شيء من الاحمار او مما يتبعه يشمل الابل
والبقر والغنم وغير ذلك فاستثنى الحمار منه ودل على هذا المحذوف
الاستثناء المفرغ نحو ما جاءني الا زيد فلا تقدير في حال من الاحوال في
ما جاءني زيد الا راكبا اخراج راكبا وكذا القول في البواقي ويكون
الفرق بين هذا الذي يسمونه منقطعا والاستثناء المفرغ اشتغال
العامل بمطلوبه في نحو ما جاء احد الا حمار او عدم اشتغاله في ما جا

الح صح

تهامي

والا يكن مخرجا من متعدد لفظا ولا تقديرا صح

ما صح

استثناء الحمار كما دل على تقدير احد في صح

به صح

ههنا تم [illegible] الاحكام [illegible]
[illegible] البحث [illegible] [illegible] [illegible]
[illegible] [illegible] [illegible] [illegible] تعالى الى ابن غنيم

الا زيد واجاب هذا الباحث بان ذلك اذا سلم لم يخرج عن الانقطاع
باعتبار الظاهر وان كان متصلا باعتبار التقدير فاذا امكن له
الاسمان باعتبارين المختلفين فلا بأس بقصره على احدهما لقصد
التمييز بينه وبين نوع اخر يخالفه في طريقته وهو المتصل لفظا ولما
كان على الاستثنا المتصل سؤال مشهور وهو لزوم الكذب في كل صورة
من صوره بتقديرا لقول بالاخراج وبيانه انه اذا قال له على عشرة
وقصد اليها على انفرادها بجملتها ثم اخرج الدرهم منها بقوله الا درهما
فلا بد ان يكون الدرهم داخلا فيها ليتحقق الاخراج حينئذ فيلزم ان
يكون الدرهم مثبتا منفيا فيلزم الكذب في احدى الامرين ويتعين
ان لا يقع مثله في القرآن قطعا وقد ورد فيه من الاستثنا شيء كثير
نحو فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما اشار المولف الى جواب ابن
الحاجب عن ذلك بقوله **وتقرير الاخراج قبل النسبة لتاخر الحكم**
عن كمال فهم المفردات وتمامها يرفع التناقض وتقريره ان دخول المستثنى | في المستثنى منه وخروجه منه تقدير قبل النسبة ثم يحكم بها بعد كمال
المفردات وتمامها فيندفع التناقض فاذا قال له على عشرة الا
واحدا فالمراد بالعشرة معناها وهو ضعف خمسة فتناولت التسعة
والواحد معا ثم اخرج منها واخرج منها واحد حتى بقيت تسعة
ثم حكم بعد ذلك بالاسناد الى التسعة الباقية واما الواحد المخرج
فلا اسناد اليه البتة فصار المعنى العشرة التي اخرج منها واحد
له على وحاصله اذا التناقض انما يلزم لو كان المستثنى مخرجا
بعد الحكم وقد عرفت انه قاعد فلا تناقض في هذا معنى ما قرره
ابن الحاجب وتبعه جماعة لكنه رحمه الله ممن يرى ان الاستثنا من الاثبات
نفي ومن النفي اثبات وهذا التقدير لا تقتضيه البتة ولا يخفى
ان المستثنى باعتبار النصب والخفض والاعراب بحسب العامل على
اقسام فشرع اولا فيما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات فقال

فينصب

فينصب اي المستثنى حالة كونه في الكلام **الموجب وهو ما ليس فيه**
نفي واستفهام صح نحو قام القوم الا زيدا او هلا ذهبوا الا عمرا وهذا هو المعروف
في كلام القوم ~~الا زيد~~ **ولا تخفيض عند الجرمي** وهذا لم اقف عليه
في غير هذا الكتاب **ومنقطعا** عطف على الحال المتقدمة اي وينصب
حالة كونه منقطعا واقعا بعد الا فيما لا يصلح وقوعه موقع
المستثنى منه باتفاق العرب نحو ما زاد هذا المال الا ما نقص وما
نفع زيد الا ما ضر واما ما يصح فبذلك فالحجازيون يوجبون
نصبه وعلى قراءة السبعة ما لهم من علم الا اتباع الظن **وتميم يجيز**
البدل مع ترجيح النصب **فيما يصح وقوعه موقع المستثنى منه** لقوله
وبلدة ليس بها انيس • الا اليعافير والا العيس • اليعافير
الظبا التي لونها التراب وقيل الظبا مطلقا والعيس الابل
الابيض يخالط بياضها شقرة وحمل الزمخشري على هذه اللغة
التميمية قوله تعالى لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
وخرجه ابن مالك على الابدال المختار عند الكل بجعل الظرف متعلقا
بيذكر والتقدير قل لا يعلم من يذكر في السموات والارض الغيب
الا الله ولم يجعله متعلقا بالاستقرار تفاديا عن الجمع بين الحقيقة
والمجاز اذ الظرفية المستفادة من في حقيقة بالنسبة الى غير الله
ومجاز بالنسبة اليه تعالى وعن حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة
وفي الاية وجه اخر وهو ان تقدر من مفعولا والغيب بدل الاشتمال
والله فاعل والاستثنا مفرغ **و**ينصب ايضا حالة كونه **مقدما** اي
على المستثنى منه واقعا بعد الا نحو جاءني الا زيدا القوم وجاءني | وما صح
الا واحد اما الاول فلانه لو تاخر لوجب نصبه واما الثاني فلان | زيدا صح
الرفع انما هو على الاتباع وهو غير جائز مع التقدم **وكذا** ينصب مقدما
على صفته اي صفة المستثنى منه نحو ما جاءني احد الا زيدا خير منك
في غير الصحيح وهو قول المازني فانه اختار الاستثنا على البدل

نظرا الى ان الصفة كالجزء من الموصوف فكأنه حين تقدم على الصفة
تقدم على الموصوف والصحيح اختيار البدل بان الموصوف والصفة
بمنزلة شيء واحد فاذا تأخر عن الموصوف فكأنه تأخر عن الصفة ولان
المقصود هو الموصوف وقد تقدم على المستثنى فلم يكترث بتقدمه على
الصفة **و**ينصب المستثنى ايضا واقعا **في ما خلا** تقول قام القوم — وما عدا صح
ما خلا زيدا وجاؤا ما عدا عمرا **وما** هذه **مصدرية** فدخولها يعين
الفعلية فمن ثم وجب النصب **والمصدر** والمسبوك من ما وصلتها
حال وجوز السيرافي كما يقع المصدر الصريح حالا نحو ارسلها
العراك والمعنى قاموا خالين زيدا اي مجاوزين زيدا وقدر ابن هشام
خالين عن زيد والوجه ما قلناه لان خلا يتعدى اذا كان بمعنى جاوز
قالوا افعل هذا وخلاك ذم وكذا معنى ذهبوا ما عدا عمرا اي
ذهبوا عادين عمرا اي متجاوزين يقال عدا فلان طوره اذا جاوزه
لم يقف عند حده **او ظرف** على ما ذهب اليه جماعة باعتبار حذف
الظرف واقامة ما وصلتها عنه والمعنى قاموا وقت خلوهم زيدا
وذهبوا وقت عدوهم عمرا **وقيل ما زائدة** فيجوز الجر وهذا منقول
عن الجرمي والربعي والكسائي وابن جني قال ابن هشام فاذا قالوا — والفارسي صح
ذلك بالقياس فهو فاسد لان ما لا تزاد قبل الجار والمجرور بل بعد
الجار نحو عما قليل فبما رحمة من الله وان قالوا بالسماع فهو من الشواذ
بحيث لا يقاس عليه **و**ينصب ايضا **في عدا وخلا في الاكثر** على
انهما فعلان جامدان لوقوعهما موقع الا وفاعلهما ضمير مستتر جعله
قوم يعود الى البعض واستشكله الرضي بان المقصود في جاءني القوم
خلا زيدا او عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا ولا تلزم من مجاوزة
بعض القوم اياه وخلو بعضهم اياه مجاوزة الكل قال فالاولى — وخلو الكل صح
ان تضمر فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المقدم اي جاءني القوم
خلا هو اي مجيئهم زيدا نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى قلت فقد

يدفع

يدفع استشكاله بان المراد كل بعض منهم بناء على انه اسم جنس اضيف فعم
والاستثناء يرشد اليه فلا يرد ان المفهوم في مثل جاء بعض القوم ان
الكل لم يجيئوا اذ لا قرينة فيه تصادم هذا المفهوم بخلاف ما نحن
فيه وحينئذ فقد حصل المقصود وهذه الجملة في موضع نصب على
الحال او مستأنفة فيه خلاف وقد سمع الجر بخلا وعدا قليلا كقولك
جاء القوم خلا زيد ومن شواهد الجر بعدا قول الشاعر •
ابحنا حيهم اسرا وقتلا • عدا الشمطاء والطفل الصغير • ولم
يحفظ من في عدا الا الفعلية فتمتنع الجر بها وهو مسموع كما عرفت
وينصب ايضا **في ليس ولا يكون** على انه خبرهما في الحديث ما انهر
الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وتقول اتوني
لا يكون زيدا واسمها ضمير يعود على البعض او على المصدر الفعل
السابق كما مر تكرير في جريان الوجه الثاني هنا نظر لا يستقيم في
الظاهر قولك اتوني ليس اتيانهم زيدا او لا يكون اتيانهم زيدا
اللهم الا باعتبار حذف اي ليس اتيانهم مع اتيان زيد او لا يكون
اتيانهم مع اتيان زيد اي كان اتيانهم بدون اتيانه ولا يخفى ما فيه — بل صح
من التكلف **وهما** اي جملتا ليس ولا يكون **بعد معرفة حالان**
كما مثلنا **وبعد نكرة صفة** نحو جاءني قوم ليسوا زيدا واتاني رجال
لا يكونون عمرا فلحقوهما اذن ما تلحق الافعال الموصوف بها ولا يكونان
اذا كان الاستثناء في شيء لان ليس الاستثنائية وكذا اختها لا يكون
الاستثنائية لا يذكر اسمها بل يلزم كونه ضميرا مستترا على ما مر **وقيل لا** — بل صح
محل لهما من الاعراب قال ابن هشام وهذا مذهب الجمهور في جميع افعال
الاستثناء **ويجوز فيه** اي النصب وهذه **والبدل هو المختار لفظا او محلا**
ان تعذر لفظا لامتناع اعمال ما قبل الا فيما بعده في التام غير الموجب
وهذا الظرف لغو متعلق بيجوز والمراد بالتام ما كان المستثنى منه
مذكورا فيه وبالموجب ما لم يشتمل على نهي او نفي او استفهام فاذا قلت

ما جاءني احد الا زيد جاز النصب على الاستثناء والرفع على الابدال عند
البصريين وهو المختار للمناسبة وعليه جاء في قوله تعالى ما فعلوه
الا قليل منهم وهو عندهم بدل البعض من كل والاغنية عن الضمير لانها
مفهومة لان الثاني بعض الاول ولا يضر تخالف البدل والمبدل منه في الايجاب
والنفي مع وجود الحرف المقتضي لذلك وههنا تنبيهات الاول ان الكوفيين
يثبتون التبعية هنا لكن لا بطريق البدلية بل بطريق العطف ويجعلون
الا حرف عطف وهي عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان ما بعدها مخالف
لما قبلها لكن ذلك منفي بعد ايجاب وهذا موجب بعد نفي الثاني ان ابن
مالك فصل في المستثنى بعد التام غير الموجب بين ان يكون متراخيا
وان لا فان لم يتراخ فالمختار الابدال كما مر وان تراخى الى ان طال
الفصل بينهما فالمختار النصب اذ البدل انما كان لطلب التشاكل بينه
وبين المستثنى منه ومع التراخي لا يتبين ذلك كما اذا قلت ما ثبت
احد ثنا ما ينفع الناس في المواقف لصحبة الا زيدا ونحوه الحديث
ما لعبدي المؤمن جزاء اذا قبضت صفيه من اهل الدنيا ثم احتسب
الا الجنة قلت وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى وحفظا من
كل شيطان مارد لا يسمعون الى الملأ الاعلى ويقذفون من كل جانب
دحورا ولهم عذاب واصب الا من خطف الخطفة ان من في موضع رفع
بدل من الواو في لا يسمعون اي لا يسمع الشياطين الا الشيطان الذي
خطف ولم يذكر النصب البتة مع ان الاستثناء متراخ فالظاهر انه
لا يرى فيه رأي ابن مالك والرضي صرح بان لاختيار البدل شروطا
منها ان لا يتراخى قالوا احترازا عن نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا
هنا الا زيدا فان الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا
لقصد التطابق بينه وبين المستثنى منه ومع تراخي ما بينهما لا يتبين
ذلك هذا كلامه وقد صحح جري فيه عادته في اتباع ابن مالك
والاخذ من كلامه في كثير من المواقف الثالث ان اختيار البدل

على النصب انما كان لتحصيل المشاكلة وقضيته ذلك ان لا يكون البدل
في قولنا ما ضربت احدا الا زيدا مختارا على النصب ضرورة ان المشاكلة
حاصلة على كلا التقديرين فيستويان ثم البدل تارة يكون بحسب
اللفظ نحو ما قام احد الا زيد وتارة بحسب الموضع حيث يتعذر
الاول بان يوجد قبل الا ما لا يمكن عمله في ما بعدها كنحو ما جاءني
من احد الا زيد لان من الزائدة لا تعمل في موجب ولا معرف فلا يجوز
تقديرها بعد الا داخلة على معرفة لوجود المانعين وكذا نحو ما
جاءني من احد الا رجل صالح لوجود المانع الاول فقط وهو الايجاب
ولا يجوز الابدال على اللفظ ايضا على مذهب الاخفش وان جوز
زيادة من في الموجب مطلقا معرفا كان او غيره لان الكلام في من الاستغراقية
ولا يمكنه ارتكاب ذلك هنا وليس في حمل النصب في الا امرأتك من قوله
تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك
على فاسر بيان يكون اكثر القراء على غير البدل اللزوم التناقض في الاسراء لانه
مقيد معنى بعدم الالتفات الرضي في شرح الكافية قصد به الرد على ابن
الحاجب وبسياق كلاميهما تظهر لك معنى ما في المتن فنقول
قرئ قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امرأتك بالرفع والنصب
واكثر القراء على النصب فقال بعضهم اذا نصب يكون مستثنى من
قوله تعالى فاسر باهلك فيكون في كلام موجب ولا يكون مما نحن
فيه واذا رفع يكون مستثنى من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد وانما
فصل هذا التفصيل لانه لو كان النصب والرفع من ولا يلتفت
منكم احد لزم ان يكون قراءة الاكثر على غير المختار وهو محذور فيفزع
الى ما قاله فرارا من ذلك قال ابن الحاجب وهو غلط لان القصة
واحدة فاذا استثني من فاسر باهلك كان غير مسري بامرأته واذا ابدل
من ولا يلتفت منكم احد كان مسريا بها فيؤدي الى ان يكون مسريا بها
وغير مسري بها وهو باطل وانما يقع في ذلك من يعتقد ان القراءات السبع

احاد ويجوز ان يكون بعضها خطا فلا نبالي بحمل القرائتين على ما تيتنا قوضا
واما من يعتقد الصحة في جميعها لتواترها فيبعد عن مثل ذلك
قال في شرح المفصل والاولى ان يكون الا امراتك في الرفع والنصب
مثل ما فعلوه الا قليل منهم ولا يبعد ان يكون اقل القرا على الوجه
الاقوى واكثرهم على الوجه الذي دونه قال الرضي ان اسر وان كان
مطلقا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ
المراد اسر باهلك اسرا لا التفات فيه الا امراتك فانك تسري
بها اسرا مع الالتفات فاستثن على هذا ان شئت من اسر ومن لا
يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امش ولا تتبختر الا مشيا
لا تتبختر فيه كانه قيل ولا يلتفت منكم احد في الاسر وكذا امش
ولا تتبختر في المشي بحذف الجار والمجرور للعلم به هذا الكلام
وتنزيل ما في المتن عليه الظاهر قلت وفيه نظر لان
مقتضى كلامه ان لوطا عليه الصلاة والسلام مامور بالاسرا بها
لا مع التفاتها وليس كذلك فلم يومر فيها بها لا مع التفاتها ولا
بدونه لان المقصود بالاسرا تنجية المومنين من اصابة العذاب
ولم تكن هي بهذه المثابة ولا تنجيه من ذلك تقديره فانك تسري
بها اسرا لا التفات فيه بصفة الخرقة ذلك لان المستثنى يثبت
له نقيض حكم المستثنى منه فاذا كان المعنى فاسر باهلك اسرا لا
التفات فيه الا امراتك يشعر لا مرانه نقيض الامر المذكور اي
فلا تسر اسرا لا التفات فيه والمعنى بل اسر ايكون عند التفات
فيه وهذا كما اذا قلت لا تكرم زيدا جاهلا فالنهي انما هو
باعتبار القيد وثبت ضده عند انتفا ذلك القيد اي
اكرمه غير جاهل وقد اعترض كلام ابن الحاجب بطريقة اخرى
وهي انا لا نسلم ان التناقض في اخراجها من جملة النهي لا تدل على انها
مسري بها على انها معهم فلا يمتنع ان تكون هي سرت بنفسها ولم

يسر

يسر بها وقد روي انها تبعتهم وانها التفتت فرات العذاب
فصاحت فاصابها حجر فقتلها قال ابن هشام الذي جزم به ان
قراة الاكثرين لا تكون مرجوحة والاستثنا في الاية من جملة الامر
على القراتين بدليل سقوطه ولا يلتفت منكم احد في قراة ابن
مسعود ولان الاستثنا منقطع بدليل سقوطه في اية الحجر ولان المراد
بالاهل المومنون وان لم يكونوا من اهل بيته لا اهل بيته وان لم
يكونوا مومنين ويويد ما جاء في ابن نوح عليه الصلاة والسلام
انه ليس من اهلك انه عمل غير صالح ووجه الرفع انه على الابتدا وما
بعده الخبر والمستثنى الجملة ونظيره لست عليهم بمسيطر الا من تولى
وكفر فيعذبه الله **و** يجوز **النصب** ويما الرفع **والجر قلت**
اي قلت النصب فالاوجه الثلاثة جائزة **في لا سيما** اي في الاسم
الواقع بعد لا سيما وسي بكسر السين والتشديد اليا مثل قال
ثعلب من استعمله على خلاف ما جاء في قوله ولا سيما يوم بدارة
جلجل وهو مخطي وذكر غيره انه قد يخفف وقد يحذف الواو كقوله
فه بالعقود وبالايمان لا سيما عقد وفائه من اعظم القرب والها
لا ينطق بها في الوصف لكنها الحقت من اجل انه اذا وقف عليه
كان بالها اذا تقرر ذلك فلك في لا سيما يوم وامثاله جر يوم وهو
ارجحها على الاضافة سي اليه وما زائدة او الى ما انجعلت
بمعنى شي ويوم بدلا منها والرفع انه خبر مبتدا محذوف وما موصولة
او نكرة موصوفة اي ولا مثل الذي هو يوم او ولا مثل شي ~~ل~~ النصب
على التمييز كما ولو جئنا بمثله مددا وقد يحكم المولف نقله هذا
الوجه ولا اعرفهم يذكرونه مع النكرة وانما يقولون النصب
مع المعرفة ممتنع عند الجمهور واجاز بعضهم واستضعف بل قال
ابن الدهان لا اعرف له وجها وقد يوجه بانه على تقدير اعني وما
تامة اي ولا مثل شي اعني زيدا ووجهه بعضهم بان ما كافة وان

الارب يوم لكشهر صالح صح

هو يوم وصح

لاسيما تنزلت منزلة الا في الاستثنا ثم اعلم ان نصب سي مع سقوط
الواو مثل قاموا لاسيما زيدا على الحال كما ذكره الفارسي ورده
ابن هشام بانه لو كان كذلك لا متنع دخول الواو ولوجب تكرار اسم صح
لا قلت ويندفع الاول بان الواو اذا دخلت كانت لا والخبر
محذوف والحال جملة والثاني بانها تكررت معنى اي قاموا لا
مما ثلين زيدا في القيام ولا اولى منه به كما قال الزمخشري في فلا
اقتحم العقبة في معنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا ثم عد انه صح
هذا من قبيل الاستثنا ذكر في المفصل واعترضه ابن الحاجب
بانه لا ينبغي ان يكون ذلك لان الاستثنا اخراج شي واثبات ضد نم شئ صح
الحكم له وهذا ليس كذلك بل هو اثبات ذلك الحكم الاول
بطريق الزيادة في معناه ومثاله احسن الى القوم لاسيما عمرو
وقال انما ذكره لما كان بينهما اي بين ما قبل لاسيما وما بعدها لمخالفة ما
بان الثاني له زيادة وكانه غير الحكم الاول **و** يجوز **الجر فقط على
في الاكثر** لكنها انما استعملت للاستثنا فيما تنزه عنه المستثنى
حقيقة او ادعا تقول ضربتهم حاشا زيد ولا يحسن ان يقال صلى
الناس المكتوبة حاشا زيد نص عليه ابن الحاجب وذهب قوم
منهم الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والاخفش الى انها تستعمل
فعلا متعديا جامدا لتضمنه معنى الا والا وسمع اللهم اغفر لي
ولمن يسمع دعائي حاشا الشيطان وابا الاصبع وهذا هو الذي
ذكره المولف واما سيبويه واكثر البصريين فذهبهم ان حاشا
حرف دايما بمنزلة الا لكن تجر المستثنى وسياتي الكلام ان شا الله تعالى
على ما يتعلق به في بحث الحروف **و** يجوز ايضا الجر فقط **بسوى** بكسر
السين مع القصر **وسوا** بفتحها مع المد وهاتان اللغتان وتم لغتان صح
هما المشهورتان واخريان كسر السين مع المد وضمها مع القصر
وهما ظرفان اي منصوبتان على الظرفية **ابدا** في غير الشعر

على

على القول **الاصح** وهو قول سيبويه والجمهور فاذا قلت جا القوم
سوى زيد فكانك قلت مكان زيد وكذا اذا قلت سوا زيد
اي مكانه وتمام الظروف المكانية وقال ابن عصفور لم يسمع الا مستثنيا
الا بالمكسورة السين واستدلوا على ظرفيتهما بوقوعهما صلة قالوا
جا الذي سواك واجيب بتقدير خبر الهو محذوفا وفيه نظر
لان الصلة غير طويلة اوجا لا عاملها ثبت مضمرا وقال الزجاجي
وابن مالك انهما بمعنى غير واتيا معنى واعرابا واستدل بنحو قوله
ولم يبق سوى عدوان دناهم كما دانوا وبشواهد اخر من النظم وهي
لا ترد على المخالفين لانهم قايلون بانهما يخرجان عن النصب على
الظرفية في الشعر كما نبهنا عليه والمولف اهمله وقال الرماني
والعكبري يستعملان ظرفا غالبا وكغير قليلا والي قال ابن
هشام فاشار المولف بقوله على الاصح الى هذا الخلاف **و** يجوز انصبا
الجر فقط **بغير** وانما وجب معها ومع سوى وسوا لان ما بعدهن الجر صح
مضاف اليه ولا يكون مخفوضا **واعرابه** اي اعراب غير **كاعراب ما بعد
الا على التفصيل** وذلك لان غير الا وقعت موقع الا والا حرف
لا اعراب له فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون على الاسم الواقع بعد الا
بطريق العارية وجعل ما بعدها مخفوضا بالاضافة لانها اسم
تقبل الاضافة فوفي بمقتضى الاسمين فوجب النصب في مثل
جا القوم غير زيد وجا القوم غير حمار وجا غير زيد القوم وجا
النصب مع اختيار الرفع في مثل ما جاني احد غير زيد الى غير
ذلك من صور الاستثنا **واصله** اصله غير **الصفة** المقيدة لمغايرة
مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت بوجه غير الوجه الذي
خرج به **ثم حمل على الا في الاستثنا** بمعنى انه صار ما بعده غير مغاير لما قبلها نفيا واثباتا كما بعد الا ولا تعتبر مغايرته صح
ذاتا او صفة كما كانت في الاصل **كالعكس** اي حملا كائنا كالعكس
اي كحمل الا على غير في الصفة بحيث صار ما بعد الا مغايرا لما قبلها

ذاتا او صفة كما بعد غير ولا تعتبر مغايرته له نفيا واثباتا فيما حال من الكل اي
كالعكس حالة كونه فيما كان الا فيه تابعا لمتعدد ليوافق حالها صفة
حالها اداة استثنا وذلك لانه لا بد لها في الاستثنا من مستثنى منه متعدد
لفظا او تقديرا فلا تقول جاني رجل الا زيد وتعذر الاستثنا لئلا يلتجا
اي حملها على خلاف اصلها والا فلو لم يتعذر الاستثنا وجب انعقادها
على اصلها والحمل على غير في الصفة ومثال صورة التعذر قولك جاني
رجال الا زيد وذلك لانك لو ذهبت الى الاستثنا لم يستقم لان الاستثنا
ان يكون المستثنى واجب الدخول في المستثنى منه وهنا لا يجب دخول
زيد في الجمع المذكور لانه نكرة في الاثبات فلا عموم له وهذا انما يصح
التمثيل به على راي الجمهور القائلين بوجوب الدخول واما على مذهب
المبرد فلا لانه يكتفي في الصحة الاستثنا بصحة الدخول وما ذكره المولف
هو ما في الكافية وعليه جماعة وذهب ابن مالك في اخرين الى انه لا
توصف الا حيث يصح الاستثنا فيجوز عنده درهم الا دانق لانه يجوز
الا دانقا ويمتنع الا جيد لانه يمتنع الا جيدا وحملوا على ذلك قوله
كل اخ مفارقه اخوه • لعمر ابيك الا الفرقدان ومداره اي مدار
الامرين في حمل الا على غير وعدم حمله عليه على تناول الصور للنحو لو سكت عن
الا فحينئذ يمتنع الحمل لان الاستثنا غير متعذر كما في قولك على عشرة
الا ثلاثة وعدمه كما مر في قولك جاني رجال الا زيد وضعف اي
حمل الا على غير لصفة في غيره اي في غير ما تقدم وهو ما لا يتعذر
فيه الاستثنا كالبيت المتقدم قال ابن الحاجب فيه شذوذ ان احدهما
انه وصف فيه المضاف وهو كل والقياس ان يوصف المضاف اليه
دونه فيقال كل رجل عاقل جاني لان ما اضيف اليه هو المقصود
بالذات وانما جي بها لافادة الاحاطة والثاني انه فصل بين
الصفة الموصوف بالخبر وهو قليل ويعرب المستثنى على حسب العوامل
في الاستثنا المفرغ وهو ما كان فيه المستثنى منه غير مذكور والمفرغ

ج

في الحقيقة هو العامل لانه لم يشتغل بمستثنى منه فيعمل فيه لفظا
فيعمل في المستثنى رفعا على انه فاعل في نحو وهل يهلك الا القوم الفاسقون
وخبر في نحو وما محمد الا رسول ونصبا على انه مفعول مطلق في ان نظن
الا ظنا وبه في لا يكلف الله نفسا الا وسعها ومفعول فيه في نحو
لم يلبثوا الا عشية او ضحيها ومفعول له في نحو ما ينفقون الا ابتغا
وجه الله ولا يأتي في المفعول معه فلا يقال لا تسر الا والنيل قال الرضي
ولعل ذلك لان ما بعد الا كانه منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته
له نفيا واثباتا والواو ايضا موذنة بنوع من الانفصال فاستهجن
عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفصل واما وقوع واو الحال بعدها
نحو ما جاني زيد الا وغلامه راكب فلعدم الظهور عمل الفعل لفظا
فيما بعد الواو قلت واما التوابع فقد عرفت علة امتناعه
وعطف البيان والتاكيد لا يأتي فيهما التفريغ ضرورة انه لا
يكون الا في متعدد مماثل والتعدد ينافي عطف لانه اما علم او مختص
مثله فلا يمكن ان تقدر عطف بيان متعدد شامل للمذكور وغيره وكذا
التاكيد لانه ليس لنا الفاظ تاكيدية عامة تشمل المستثنى وغيره
حتى تقدرها ويخرج منها التاكيد المستثنى بنفي الكلام في الوصف
ففي شرح الحاجبية للرضي انه يجي فيه التفريغ نحو ما جاني احد الا
ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وكذا في اللباب وظن التفتازاني
ان المسئلة اجماعية فقال في شرح المفتاح لا خلاف في جواز الاستثنا
المفرغ في الصفة وفي مغني اللبيب لابن هشام ان التفريغ لا يجوز
في الصفات ولم يحك جوازه الا عن الزمخشري وابي البقا قال وكلام
النحويين بخلاف ذلك قال الاخفش لا تفصل بين الموصوف
وصفته فان قلت ما جاني رجل الا راكب فالتقدير الا رجل
راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف وقال الفارسي لا يجوز ما
مررت باحد الا قائم فان قلت الا قائما جاز المستثنى في المفرغ

على حسب العوامل لاجل انه قام مقام المخرج منه غرابا لا اصالة اذ
العوامل في التحقيق عاملة في ذلك المقدر ولكن لما حذف وقام
المستثنى مقامه عمل فيه لا بطريق الاصالة لصحة ما قام الا هند بترك
علامة التانيث من الفعل ولولا ان العامل مسلط في الحقيقة
على المقدر الذي هو احد يخرج منه لما التزم تذكير الفعل وقيل
لقيام المخرج منه اصالة وحقيقة والحق في نحو ما قام الا هند بدون
التا للفصل بالا وفيه نظر اذ غاية الفصل بها ان يكون مسوغا
لترك التا في الجملة لا مقتضيا لتركها وجوبا او اختيارا وما قام
الا هند يجب فيه ترك التا عند قوم ويختار عند اخرين وهو الحق
بدليل قوله ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم اي وشرط
اي شرط المستثنى المفرغ كون المحذوف عاما ليتناول المستثنى وغيره
فيتحقق الاخراج مناسبا للمستثنى المذكور في جنسه بان تقدر في نحو ما قام
الا زيد ما قام احد او انسان وفي نحو ما لبست الا قميصا ما لبست لباسا
وفي نحو ما جائني الا ضاحكا ما جائني على حالة من الاحوال وفي نحو ما سرت الا
يوم الجمعة ما سرت وقتا وعلى هذا المنهاج وفي صفة من الفاعلية
والمفعولية والحالية وغير ذلك ولذا اي ولاجل ان شرط المفرغ
كون المحذوف عاما قل في الموجب ولم يمتنع لاستبعاد اشتراك افراد
الجنس في وقوع الفعل منها او عليها ولكن ذلك ممكن وهو قليل جدا
فجاز قرات الا يوم كذا لاستقامته في المعنى اذ من الجائز ان تقرا شخص
كل يوم الا اليوم المستثنى لا ما زال الا عالما لان ما زال للموجب من
جهة اذ معنى زال نفي وقد دخل النافي عليها فتحصل الاثبات المستمر
على ما سياتي في الافعال الناقصة ان شاء الله تعالى فيكون المعنى
دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال واعترضه
الرضي بانه يمكن حمل الصفات المنفية على ما يتنافض ويستثنى من جملتها
العلم كما حمل ما زيد الا عالم على المبالغة في اثبات صفة العلم له

لا صح

ولزم

مبالغة في نفي صفة العلم كانه قيل انه جمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم صح

ومخالفة واحدا يا ناصح

ولزم النصب في مكرر المستثنى نحو ما اتاني الا زيد الا عمرا فان رفعت الاول فالثاني هو
فهو المستثنى والاول هو المكرر فيجب نصبه بتا وقيل تركني الناس ورا ازيد الا
ورائما الا اذنبا لتعذر البدل والفاعلية اما تعذر الفاعلية فظاهر اذ
الفاعل ليس الا كما تقرر في بابه واما تعذر البدل فقالوا في تقديره
لا يجوز ان بد لا من المستثنى اذ ليس المعنى على طرحه ولا من المستثنى منه
المقدر اذ لا يحذف المبدل منه قلت في الثاني نظر فقد قالوا في
لا اله الا الله ان الاسم الشريف بدل من ضمير الخبر المحذوف وقيل في ولا
تقولوا لما تصف الستنكم الكذب بدل من مفعول تصف المحذوف
اي تصفه ولم يورد احد فيها اعلم بانه يلزم عليه حذف المبدل منه بل
ابدوا في الاية احتمالا اخر اذ يجوز ان يكون الكذب منصوبا بتقولوا
المذكور والجملتان لو اقدمتا نعت وبها هذ احلال وهذا حرام
بل منه وان يكون منصوبا بالمحذوف اي فتقولون الكذب ويتصف
على انه ما مصدرية والجملتان محكيتان القول اي لا تحللوا او تحرموا
بمجرد قول ينطق به السنتكم فان صح دخوله اي دخول المستثنى اللاحق
في المستثنى منه السابق فمن النفي اثبات وبالعكس اي من الاثبات نفي فيلزم في
له على عشرة الا تسعة وهكذا الى واحد بان تقول بعد الا تسعة الا ثمانية الا سبعة
الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا خمسة بالرفع على
انه فاعل يلزم ٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢ ٢ اي اللازم له في الاقرار الواقع على هذا
النمط خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة بقي واحد ادخلنا
فيه الثمانية صارت تسعة اخرجنا منها سبعة بقي اثنان ادخلنا
معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة بقي ثلاثة ادخلنا
معها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلاثة بقي اربعة ادخلنا معها
اثنين صارت ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة وضابطه انك
تجعل كل وتر منفيا خارجا وكل شفع مثبتا داخلا وتعني بالوتر الاول
والثالث والخامس وهكذا او بالشفع الثاني والرابع والسادس

واحد صح

ان الكذب صح

وهكذا الاعراب على هذا الظاهر فلا يجوز في كل وتر الا النصب على
الاستثناء لانه من موجب في كلام تام قال الرضي والقياس في كل شفع
الابدال والنصب لانه عن غير موجب والمستثنى منه مذكور وفيما لو
ذكر بعد الا اثنين هكذا الى تسعة واحد يعني انك اذا اضفت الى الصورة السابقة
مستثنيات اخر زاحفا القهقرى فبعد الا واحد قلت الا اثنين
الا ثلاثة الا اربعة الا خمسة الا ستة [الا سبعة صح] الا ثمانية الا تسعة كان اللازم
واحدا فان قلت هذا لا يكاد يتصور لان المسئلة مفروضة
فيما يصح فيه دخول اللاحق في السابق فيجي الاثبات من النفي والعكس
والاثنان لا يدخلان في الواحد والثلاثة لا تدخل في الاثنين
وهكذا الخ قلت بل يتصور ذلك بجعل المستثنى منه محذوفا كما
ستراه وقد عرفت انه اذا ادخل في الصورة السابقة الى قوله
الا واحدا كان اللازم خمسة والمستثنى منه الواقع في صدر الكلام
عشرة فاثبت منها في اخر الامر خمسة ونفيت خمسة فكانه قال بعد
الا واحدا فعلي من تلك العشرة خمسة وليس على الخمسة الاخرى فيرجع
قوله الا اثنين الى هذه الخمسة لان الاثنين من الاشفاع وقد
تقرر في الضابط ان كل شفع مثبت داخل فانما يستثنى من منفي لينتفي
فيكون المعنى الا اثنين فيهما علي مع الخمسة اللازمة فيما سبق فتلك
سبعة الا ثلاثة فليس علي شي وما غير الاربعة الباقية من السبعة
الا اربعة فعلي مع تلك الاربعة فالمجموع ثمانية الا خمسة فليس علي
شي وما غير الثلاثة الباقية من الثمانية الا ستة فعلي مع تلك
الثلاثة فالمجموع تسعة الا سبعة الباقيين من التسعة
الا ثمانية فعلي مع ذينك الاثنين وتلك عشرة اثنين كاملة الا
تسعة فليست علي شي من العشرة الا واحد وهو اللازم كما ذكر في
المتن وانما ضموا الخمسة الى الاثنين المذكورين في اول الاستثناءات
القهقرية لانها الواقع ولتصير الثلاثة بعد الاثنين واقعة بعد

[illegible]

مما

ما يتحقق دخولها فيه فلا يستنكر الاستثناء وكذا اشباهها فيه
الضمير وانما قدرنا ولو غير الا دنية من عام تدخل تحته وكذا اشباهه
ما قدرنا فيه مثل ذلك وهو لهذه الضرورة محافظة على الحقيقة
وبي لون الاستثناء متصلا وليس هذا التقدير ببدع فقد قالوا في
مثل ما جاني زيد الا عمرو انه يقدر بعد الاول ولا غيره حرصا على
الاتصال غير ان هذا الباب اذا فتح امكن ان يجعل كل منقطع متصلا
بطريق التقدير وقد مرا لتنبيه على مثله في اول هذا الباب وهاتان
الصورتان اللتان ذكرهما المولف مذكورتان في اللباب وقال
الفالي في شرحه بعد ان تعرض لحل الفاظه وفي الكلام حزازة لانه لو
كان استثناء [من الاستثناء صح] لزم ان يكون المستثنى منه اقل من المستثنى في بعض الاحوال
كما ظهر لك من المثال اللهم الا ان يجعل الاستثناء من المستثنى منه
الاول بان يخرج البعض من المسقط البعض من الباقي في الخاطر لم
يتفرغ لتخصيصه فان تلخصت كذلك فيه عبارة محققة فليلحقها
بالكتاب وقال صاحب العباب بان قوله فاللازم واحد مما نصه لانك
اذا قلت الا اثنين بعد الا واحدا صار اللازم تسعة ثم اذا قلت
الا ثلاثة بقي اللازم اربعة ثم اذا قلت [الا اربعة صح] صار اللازم ثمانية ثم
اذا قلت الا خمسة بقي اللازم ثلاثة ثم اذا قلت الا ستة صار
اللازم تسعة ثم اذا قلت الا سبعة بقي اللازم اثنين ثم اذا قلت
الا ثمانية صار اللازم عشرة ثم اذا قلت الا تسعة بقي اللازم
واحد واعلم ان استثناء المساوي من المساوي او انقص منه لا يصح
الا اذا انضم اليه ما يخرجه عن المساواة وهنا كذلك فتامل هذه
العبارة وقد شرحنا المقصود بما لا مزيد عليه في البيان وقد عرفت
انهم نصبوا جميع المستثنيات في المثال المذكور فلا بد من التفصيل
بين الاوتار فيجب نصبها والاشفاع فيجوز فيها النصب مع رجحان
الرفع كما مر وقد يوقع موقعه الفعل اي وقد يوقع الفعل موقع المستثنى

[illegible]

بطريق تاويله بالاسم في انشدتك الله الا فعلت وانشد اما بمعنى ذكر من
النشد كبرا وبمعنى طلب فالمعنى على الاول ذكرتك الله بان اقسمت
عليه به وقلت بالله لتفعلن به وعلى الثاني يكون نشدتك بمعنى
نشدت لك على حد اغير الله ابغيكم الها اي ابغي لكم والمعنى طلبت
لك الله من بين جميع ما يحلف به لاحلفك به ومعنى الا فعلت الا
فعلك والا لنقض معنى النفي الذي تضمنه القسم لانك اذا حلفت
غيرك بالله فقد ضيقت عليه الامر في مطلوبك فكانك قلت ما
اطلب الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا به لما اطلب الذي دل
عليه نشدتك الله وانما جعل ماضيا للمبالغة في الطلب حتى كان
المخاطب فعل ما يطلب منه وصار ماضيا كذا قرره الرضي وقد
يتوهم شذوذ في التركيب من حيث انه لا يخلو اما ان نقدر حرف المصدر
اولا فان قدر ليتم التاويل بالمصدر فشاذ لان هذا ليست من المحال التي
يحذف فيها الحرف مثل هذا الحرف قياسا وان لم نقدر فتاويل بالمصدر
بدون الحرف شاذ ايضا وجوابه اختيارا لشق الثاني ولا نسلم ان
الشذوذ فيه على الاطلاق بل انما يكون شاذا اذا لم يطرد في باب
اما اذا اطرد فلا شذوذ مثل لا تاكل السمك وتشرب اللبن فان
نصب تشرب بان مضمرة يستدعي كون الحرف وصلته بتاويل اسم وقد
عطف ولا شيء في ظاهر يعطف عليه غير الفعل وهو ممتنع الا بالتاويل
فيتصيد من الفعل الاول مصدر من غير سابك اي لا يكن منك اكل سمك
وشرب لبن ولا يعد مثل هذا شاذا لاطراده في بابه وكذا اضافة
اسم الزمان مثلا الى الجملة نحو حين جاء زيد اي حين مجيئه
وهو مطرد ايضا وكذا باب التسوية تاول فيه الجملة بمفرد من غير
ارادة تاويل مطردا او شذوذ في شيء من ذلك وكذا ما نحن فيه وقد يحذف
المستثنى نحو قبضت عشرة ليس الا اي ليس المقبوض الا اياها
وهل يجوز مع ذلك حذف اداة الاستثناء لم يتعرض اليه المولف وقال

ابن

ابن هشام في المغني اعلم اذا احدا جازه الا السهيلي قلت وهو
عجيب فالمسالة في التسهيل وهو دال على رأي منه وعلى ما سمع قال فيه
ونحو ما قام وقعد الا زيد محمول على الحذف لا على التنازع اي ان
التقدير ما قام الا زيد وهو اختيار ابن الحاجب وجماعة وقد جوز
في قوله تعالى رب اني لا املك الا نفسي واخي ان يكون التقدير واخي
الا نفسه ولا حول ولا قوة الا بالله ان يكون التقدير لا حول ولا قوة
وفي نحو صح
الا بالله كما سيجيء وقد يضمر المستثنى اي يجيء ضميرا نحو ما قام الا انا وما
ضربت الا اياك وما جاء الا هو وهذا ظاهر وعامله اي عامل المستثنى
بالا الفعل ان وجد بتوسط الا انه يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء
مما نسبت اليه الفعل وقد جاء تمام الكلام فشابه المفعول نحو قام
بعد صح
القوم الا زيدا او الا يوجد الفعل فمعناه المستنبط من مضمون الجملة
نحو القوم اخوتك الا زيدا اذ المعنى القوم يواخيك الا زيدا وينسبون
اليك بالاخوة الا زيدا ونحو قولهم شيء الا واحدا يعدل كذا او ما له
الا شيئا يعدل كذا فالمعنى شيء تنقص انت منه شيئا فالعامل فعل
كما في المسايل الجبيرية صح
واحدا وما تنقص انت منه صح
مستنبط من مضمون الجملة يسد الا مسده وما ذكر المولف من ان العامل
هو الفعل او معناه مذهب البصريين ولكنه نقص منه قيد لا بد
منه وهو قولهم بتوسط الا كما مر واختار ابن مالك كون العامل الا
لان معنى الاستثناء قايم بها والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي
واختيار ابن الحاجب كون العامل هو الاسم المتقدم المتناول للمستثنى
لانه الذي صح به الاخراج فهو في المعنى العامل بوساطة الا قال وهذا
شامل للمواضع كلها وجد الفعل او لم يوجد فالتمسك به اولى والمذاهب
في ذلك منتشرة والكلام عليها تزييفا وتصحيحا يطول وظاهر
كلام جماعة ان الخلاف في ناصب المستثنى شامل للمتصل والمنقطع
وابن الحاجب ذكر خلاف ذلك فانه لما فرغ من الاقوال قال وهذا كله
في المتصل فاما المنقطع فان العامل فيه الا وعملها فيه عمل لكن

ولقاضب مقدر بحسب المعنى ومنهم من يجيز اظهاره ومنهم من يقول
انه حينئذ كلام مستانف ولا تتقدم المستثنى على العامل فيه فلا يصح
ان تقول الا زيدا جاء القوم وهذا عند البصريين واما الكوفيون
فجوزوه وعدم سماع مثاله في كلام العرب مع كونه خلاف الاصل يشهد
لمن منع ذلك خبر كان واخواتها هو المسند وذا احسن حصر المسند اوضح يشمل صح
اذ دا اخواتها وبالجملة فجميع ما هو مسند يدخل ويتناوله من معمولها
فخرج ذلك كله الا المحدود ولا يرد هنا اعتراض الرضي على قول ابن
الحاجب هو المسند بعد دخولها بانه منقوض بقايم في قولك كان
زيد ابوه قايم لانه ليس معمول لكان ولا لشي من اخواتها نعم هو مسند
بعد دخولها فيتم النقض به هنالك الحاقه اي الحاق الخبر في هذا وبطل صح
الباب بحال على ما ذهب اليه بعضهم لجواز تعريفه نحو ثم لم يكن
فتنتهم الا ان قالوا ونحوه كثير والحال لا تعرف الا نادرا واذا عرفت
فهي مأولة بنكرة كما مر واخلال الكلام بدونه اي بدون الخبر هنا بخلاف
الحال فانها فضلة لا يختل الكلام بحذفها غالبا وهو اي خبر كان
واخواتها كخبر المبتدا فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا
جامدا او مشتقا وجملة فعلية واسمية الى غير ذلك من الاحكام المقررة
في ذلك الباب لكنه اي خبر كان واخواتها يتقدم في المبتدا و[illegible]
تعريفا وتخصيصا في حالة الامن من اللبس وهي حالة ظهور اعرابهما
او اعراب احدهما نحو كان اخاك زيدا وكان زيدا هذا اما اذا انتفى
الاعراب فيهما ولا قرينة فلا يجوز التقدم كما هناك نحو كان الفتى
هذا قلت كذا يقولون ويرد عليه ان الزجاج حكى في قوله
تعالى فما زالت تلك دعواهم ان النحويين يجوزون كون الاول
اسما والثاني خبرا او بالعكس فظاهره اتفاقهم على ذلك وقد مر
في باب الفاعل وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري فقال في تفسير
سورة الاعراف نقالا في قوله تعالى فما كان دعويهم اذ جاءهم باسنا

الا ان قالوا انا كنا ظالمين ودعويهم نصب خبر لكان وان قالوا
رفع اسمها ويجوز العكس وقد يحذف كان جوازا ~~كانت~~ على سبيل
التحقيق لكثرة استعمالها او لان معناها يعلم ان اذا حذفت لا يختل
فجاز حذفها في كل ما وقع فيه بعد ان الشرطية اسم بعده الفا الرابط
للجواب وبعدها اسم مفرد مثل قول العرب الناس مجزيون باعمالهم
ان خيرا فخير وان شرا فشر باربعة اوجه اقواها هذا وهو نصب
الاول ورفع الثاني والتقدير ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير حذف
من الشرط كان واسمها ومن الجزا المبتدا فالمحذوف من مجموع الشرط
والجزا ثلثة اشيا وسياتي بيان كون هذا الوجه اقوى الاوجه
الاربعة واضعفها عكسه وهو رفع الاول ونصب الثاني والتقدير
ان كان في عمله خير فيكون جزاؤه خيرا حذف من الشرط كان والجار والمجرور
ومن الجزا كان واسمها فالمحذوف من مجموع الشرط والجزا خمسة اشيا وما
بينهما متوسط وتحته وجهان احدهما نصب الجزئين معا والتقدير
ان كان عمله خيرا فيكون جزاؤه خيرا حذف من الشرط كان واسمها وكذا من
الجزا اذن اربعة اشيا والاخر رفعهما معا والتقدير ان كان في عمله فالمحذوف صح
خير فجزاؤه خير حذف من الشرط كان والجار والمجرور ومن الجزا المبتدا
فالمحذوف اذن اربعة اشيا ايضا وقد لاح بما ذكرناه ان الوجه الاول
اقوى لان الحذف فيه اقل والا الوجهين الاخرين متوسطان لان الحذف
فيهما اقل من الثاني واكثر من الاول ثم المعنى في الوجه الاول قوي
مطابق للمراد وهو ان لان نفس عمله خير وليس المراد ان كان شي من
عمله خيرا او في شي من عمله خير قوي ايضا من جهة اللفظ فان مجي الفا
مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية قال الرضي ويجوز ان يقال
ان مجي الفا في الفعلية انما يقل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان
مقدرا فلا بد من الفا نحو ان ضربتني فزيدا ضربته واقول فلا ترجيح
بهذا الوجه فانا لا نسلم ان الجزا مع النصب جملة فعلية بل اسمية والا

اي فهو ينتقم الله منه صح

استغنت الفا فيقدر فهو يكون خبرا كما قالوا في قوله تعالى
ومن عاد فينتقم الله منه واما تفصيل الرضي ظهور الفعل فنقل
الفا وتقديره فيجب فلم اراه لغيره والمثال الذي اورده ليس بقاطع
لجواز تقديرا لمبتدا فيه فانا زيدا اضربه ولا مانع منه بل يكاد
يتعين حفظا للقاعدة المعروفة في اقتران الجواب بالفا وتحذف
كان وجوبا في اما انت منطلقا انطلقت فتحا لهمزة اما وكسرا لها
اي لان كنت بفتح الهمزة او ان كنت بكسرها وتقديره لان الاصل مع
الفتح لان كنت منطلقا انطلقت فان مصدرية موصولة بكان فحذفت
فحذف الجار جوازا على القياس في حذفه مع ان وحذفت كان اختصارا
وانفصل الضمير لعدم ما يتصل به وجي بما عوضا عن كان وادغمت النون
في الميم للتقارب واما ان انت منطلقا فحذفت مكسورا لهمزة فاصله
ايضا ان كنت منطلقا فحذفت كان فانفصل الضمير وحذفها هنا قليل
على ما صرح به الرضي وغيره وما مزيدة للتاكيد لا للتعويض كما في اما
تخافن اسم ان واخواتها هو المسند اليه فدخل المسند او اسم
كان واخواتها وغير ذلك فبقوله من معمولها اي معمول ان واحدى
اخواتها خرج ما عدا المعرف ولا ينتقض بجوا اخوه من قولك ان زيدا
قايم اخوه وان كان مسندا اليه بعد دخولها لانه ليس معمول لها ولا
يحذف الاسم في هذا الباب وفقا من لا وفاق الا اذا كان ضمير الشان
بشرط الضرورة كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها
جاذرا وظبا والمجوز لحذفه على ضعف ضمير وزيد بالنصب في صورة
انفصلا مع دلالة الكلام عليه من حيث ان نواسخ الابتدا لا تدخل
على كلم المجازاة فان قلت كان على المولف ان يستثني حذفه
عند تخفيف ان المفتوحة فانه لا يناط بالضرورة قلت تركه
اتكالا على ذكره في الحروف المشبهة بالفعل في راي الفريق الاكثر
يشير بذلك الى ان من النحاة من جوز الحذف في السعة ولم يشترط

الضرورة

الضرورة وهو راي ابن مالك قال في التسهيل ولا يخص حذف الاسم
المفهوم معناه بالشعر وقل ما يكون المحذوف الا ضمير الشان وعليه
يحمل ان من اشد الناس عذابا يوم القيمة المصورون لا على زيادة
من خلافا للكسائي المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند
اليه يشمل المبتدا واسم ان واخواتها واسم كان واخواتها ونحو ذلك
فبقوله من معمولها خرج ذلك كله ثم تعرض لشرائط النصب وهي
ثلاثة بقوله يليها اي لا يكون منفصلا عنها بشي احترازا من نحو لا في
الدار غلام رجل ولا غلام امراة مضافا ومنكرا نحو لا صاحب جود ممقوت
احترازا عن نحو لا غلام زيد عندي ولا غلام عمرو او مشبها به نحو لا ضاربا
من زيد عندنا والمراد بالمشبه بالمضاف اسم تعلق بما بعده على غير
جهة الاضافة فاجري مجرى المضاف لشبهه في الارتباط ويعرف عندهم
بالمطول ولما كان هنا سوال وهو ان اجرا المشبه بالمضاف مجرى المضاف
ينتقض بقوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم فان المصدر عامل في
الجار والمجرور فيكون شبيها بالمضاف وقد بني ولم ينصب اجاب عنه
بقوله والجار في نحو لا تثريب عليكم اليوم متعلق بمحذوف هو الخبر اي كاين
عليكم لا بالمنفي هو تثريب ولو لم يكن الامر كذلك كان المصدر شبيها
بالمضاف فيجب نصبه وليس كذلك قلت البغداديون يجوزون
ترك تنوين المطول فيصح عندهم ان يقال لا طالع جبلا اجروه في ذلك
مجرى المضاف كما اجري مجراه في الاعراب فيمكن ان يتعلق الجار في الاية
بالمنفي بلا بنا على هذا الراي وسئل صاحب الكشاف بم تعلق اليوم
في هذه الاية واجاب بانه يجوز ان يتعلق بالتثريب او بالمقدر في
عليكم من معنى الاستقرار او بيغفر فاما الاخير فلا اشكال فيه واما
الذي قبله يليه فيبنى على ان الواقع بعد الظرف المستقر معمول
للمحذوف الذي تعلق به الظرف من الاستقرار ونحوه والمشهور ان
العمل للظرف نفسه لنيابته عن ذلك المحذوف واما تعليقه

بالترتيب ففيه نظر اما اولا فلانه يلزم النصب لكونه مطولا لتعلق
ما مر في امتناع تعلقه الجار بالمنفي واما ثانيا فلانه يلزم الاجابة
على المصدر قبل استكمال معمولاته فان افرد المنفي بلا اي كان غير
مضاف ولا شبيه به ولا جاء مع لا اذ معه بنحو المنفي نحو حيث بلا
بلا مزاد وغضنفر لا من شي بخلاف ما اذا افقد الجار فانه يمكن زيادة
من الاستغراقية حينئذ كما قال فقام يذود الناس عنها بسيفه
وقال الا لا من سبيل الى هند فحذفت في نحو لا رجل لفظا وضمن الاسم
معناها فبني وذلك لان قولك لا رجل نص في الاستغراق وهو بمنزلة
لا من رجل ولذا امتنع ان يقال لا رجل في الدار بل رجلان لما انه
النص على نفي نفي الجنس هذا مذهب الجمهور وذهب صاحب المفتاح
الى ان المقدر هنا الابهامية لا من الاستغراقية لان تقدير الحرف
القايل لوجب البنا لزم بنا المضاف اليه والجواب انه لا تقدير
ثمة بل الاختصاص الاضافي كالاختصاص الذي يفهم من اللام ومن
فبني جواب له افراد اي ان افرد المنفي على الوجه المذكور فهو مبني
على ما ينصب به من فتحة او كسرة او يا ليكون البنا على ما
يستحقه المنفي في الاصل قبل البنا وهذا احسن من قول العرب
من قال مبني على الفتح لو فاتتك العبارة بجميع صور البنا وصور
هذه عن ذلك ولو كان المنفي جمع المونث السالم عندا لجمهور فتقول
على رايهم لا مسلمات عندك بكسر التا وفي التسهيل اللذات للشيب
اولى من الكسر يشير بذلك الى قول الشاعر فرفوع مكرر
ان الشباب الذي مجد عواقبه ۝ فيه بلذ ولا لذات للشيب ۝
روى البيت بفتح التا من لذات وكسرها وفي الخصايص لابن جني
انه لا يجيز فتحه نص عليه ابو عثمان لعنى المازني او عرف عطف
على الشرط اي وان عرف المنفي نحو لا زيد في الدار ولا عمرو او لم
يك كلمة لا وان كان نكرة نحو لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون

فرفوع

فرفوع مكرر كما مثلنا اما بطلان العمل مع المعرفة فلان لا انما
تعمل حيث يكون لنفي الجنس ولا وجه لذلك عند دخولها على المعرفة
واما وجوب التكرير فلجبر ما فاتها من نفي الجنس الذي لا يمكن ۝
اثباته في المعرفة وانما كان التكرير جابرا لان نفي الجنس هو تكرير
النفي في الحقيقة واما بطلان العمل مع الفصل فلتضاعف ۝
ضعفها فلم تقو على العمل فيما هو بعيد عنها وذلك لانها انما
تعمل بمشابهة الحرف الذي هو ان باعتبار انها كلمة لغية في الاثبات
اذ معناها التحقيق والتاكيد لا غير وعمل ان بمشابهة الفعل على
ما سيجي فلا اقل هاهنا تعمل بمشابهة الحرف الذي يعمل بالمشابهة
فعند وجود الفاصل تتضاعف ضعفها واما وجوب التكرير مع ۝
الفصل فليكون تنبيها على انها لنفي الجنس في النكرة بخلاف ما
اذا كانت عاملة عمل ان فجعلها كافيا في هذا التنبيه لانها انما
تعمل هذا العمل اذا كانت لنفي الجنس فان قيل قد وجدا الرفع
مع دخولها على المعرفة بدون تكرير في قولهم لا نولك ان تفعل اي لا ينبغي
منالك ولك وما خوذك هذا الفعل قلنا قد اجابه بقوله
ولا نولك محمول لا ينبغي لك ان ينبغي اوله ذلك الفعل والنول مصدر
بمعنى التناول وهو هاهنا بمعنى المفعول كالمرد اذا كان كذلك فلا
هذه في المعنى هي الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها
فان قلت لم يكن الماضي كذلك بل اوجبوا فيه التكرير
نحو فلا صدق ولا صلى قلت لفوات مشابهة الاسم وتقدير
ان لا النافية له ولا المضارع شبيهة بلا التبرئة من حيث كان الا
بها نفي جنس الحدث الذي يدل عليه الفعل اذ معنى لا يقوم زيد
ولا قام لا قيام له واما اذا المضارع بمشابهة الاسم لفظا من
حيث كان كاسم الفاعل باعتبار موازنته له في الحركات والسكنات
فقوي شبهه لا الداخلة عليه بلا التبرئة في نحو لا باس عليكم

للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس ... صح

ان يقال حيث بلا مزاد

فلم يجب التكرار معه ووجب مع الماضي خبر لمنافاته من هذا
التشبيه الذي امتاز به المضارع **ولا هيثم** في قول الشاعر •
لا هيثم الليلة للمطي **مأول** • هذا جواب سؤال مقدر وهو ان
لا دخلت في البيت على المعرفة اذ هيثم علم وهو هنا مبني على
الفتح فلا دفع ولا تكرير والجواب انه مأول وتأويله بان يكون
بمعنى لا هيثم لا حادي لانه كان مشهورا بحسن الحداء والعلم اذا
اشتهر بمعنى ينزل منزلة اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى •
كما قالوا في قضية ولا ابا حسن لها انه بمعنى ولا فيصل لها اذ رضي الله لانه صح
عنه كان فيصلا في الحكومات ويمكن ان يأول بانه على تقدير مضاف
لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة وهو مثل اي لا مثل هيثم فانما دخلت
لا في الحقيقة على نكرة فان **قلت** القاعدة ان المضاف اذا
حذف واقيم المضاف اليه مقامه اكتسب حكمه كما في واسأل القرية القائم مقامه صح
التي وامثاله والمضاف المحذوف كان معربا فما بال المبني **قلت**
لان مثل انما كان معربا لكونه مضافا وقد زالت الاضافة فلم يبق
للقائم مقامه الا البناء لكونه مفردا فان **قلت** هذا التأويل
لا يحتمل في قول القائل تبكي على زيد ولا زيد مثله فما تصنع به
قلت تفرع فيه الى التأويل اخراجه ولا مستثنى من زيد مثله او ولا
واحد من مسميات زيد مثله ويمكن اجراء هذا التأويل في لا هيثم
ايضا **ولا الينا رجوعها** في قول الشاعر •
بكت جزعا واسترجعت ثم آذنت • ركائبها ان لا الينا رجوعها •
فلم تكرر لا مع الفصل **للضرورة** فلا يرد على ما قررناه فيما سبق
والمبرد اجازهما وابن كيسان **الرفع في الكل** اي المعرفة والنكرة
مع الفصل وبدونه **بلا شرط** مما ذكرنا آنفا **والنعت** اعني حالة
كونه **للمنصوب بنصب** حتما فيجب ان نقول لا غلام رجل ظريفا
بالنصب **على رأي** ذهب اليه ابن برهان اذ يحال بالرفع هنا لان

العامل

لا عمل صح

العامل في الصفة هو العامل في الموصوف والاسم المنصوب للابتداء
فيه فلا عمل له في صفته **ويرفع ايضا** اي مع جواز النصب **في رأي**
آخر ذهب اليه جماعة منهم ابن مالك فاذا قول ابن برهان لا عمل لكن
للابتدائية في الاسم غير مسلم بل له عمل في موضعه كما له عمل بالاجماع
في موضع المجرور بمن في نحو هل من رجل في الدار **و**النعت اعني
للمبني حالة كونه **اول** اي اسبق من غيره وهذا احتراز عن النعت
الثاني في نحو لا رجل ظريفا عاقلا فانه لا يكون الا معربا **مفردا**
وهذا احتراز عن النعت المضاف نحو لا رجل حسن الوجه فليس فيه
الا الاعراب **يليه** اي يلي المنعوت المبني وهذا احتراز عن ان يفصل
بينهما فاصل نحو لا رجل في الدار ظريف فانه معرب ليس الا وانت خبير
بان هذا القيد الاخير مغن عن الاول **مبني** فتقول لا رجل ظريف
بفتحهما فبني النعت وان انفصل عن لا بالاسم المبني لانه هو هو في
المعنى وهو متصل به في اللفظ مع ان النفي داخل عليه اذ المقصود
في مثل لا رجل ظريف نفي الظرافة عن الرجل **ويعرب** لئلا يلزم ابهام
تركيب اكثر من كلمتين تركيبا مزجيا **رفعا** حملا على محل لا مع اسمها
اذ هما في موضع رفع بالابتداء **ونصبا** حملا على اللفظ لان فتحة لا
رجل عارضة في هذا الموضع فاشبهت لعروضها حركة الاعراب فلذلك
جاء النعت عليها كذا يفهم من كلام الاكثرين والاولى ان يحمل هذا كما
قاله بعضهم من باب الحمل على محل الاسم النكرة فانه نصب كما ان الرفع
من قبيل الحمل على المحل لكن باعتبار محل الاسم النكرة مع لا كما مر
وعطفه اي معطوفه والمراد به المعطوف على الاسم المبني اعني حالة
كونه اي كون المعطوف **نكرة كذلك** اي حكمه حكم الاسم الواقع نعتا
للمبني **الا في البناء** فلا يجوز لعدم مصححه الذي اشرنا اليه وانما يجوز
فيه الاعراب رفعا ونصبا وجههما ما مر من الحمل على المحل او اللفظ
او الحمل على المحل فيما كان النصب على محل الاسم وحده والرفع

على محله مع لا كما عرفت مثل قوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو
بالمجد ارتدى وتأزرا بنصب ابن وكقول الآخر •
هذا لعمركم الصغار بعينه • لا ام لي ان كان ذاك ولا اب •
برفع اب ومعرفة يرفع فقط نحو لا غلام لك ولا العباس وذلك لان لا
لو باشرت المعرفة لم يجز فيها الا الرفع فهي اذا كانت تابعة اولى
بان تكون مرفوعة وفي نحو لا حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما على ان
يجعل لا في الموضعين لنفي الجنس وتقدير كل جملة على حيالها لكن الاستثناء
مشكل من جهة انه راجع في المعنى الى الجملتين ولا يصح لفظا لان الا
الواحدة لا يستثنى بها عن شيئين قال ابن الحاجب واشبه ما يقال ان
الحول والقوة لما كانا بمعنى صح رجوع الاستثناء اليهما لتنزلهما منزلة
شيء واحد وقال غيره هو من باب الحذف مثل ما قام وقعد الا زيد اي
لا حول ولا قوة الا بالله ورفع الثاني مع فتح الاول عطفا على محل لا مع الا بالله صح
اسمها ونصبه اي نصب الثاني مع فتح الاول عطفا على محل اسم لا
كما مر عن بعضهم في النعت او حملا على اللفظ كما قاله الجماعة ولا في
هذين الوضعين زيادة لتأكيد نفي الاول ورفعهما لانهما لو فتحا على
اصلهما لتوهم امتزاج الفاظ متعددة وليس مثل ذلك من جنس
كلامهم ثم ذكره بقوله العدول باحدهما لما فيه من الحكم فعدلوا بهما
جميعا الى الاصل في الرفع على الابتداء ولا الثانية اما زائدة او ملغاة
عند زائدة كما الاولى ورفع الاول على ضعف لانه مبني على انه اسم الا بمعنى
ليس واستعمالها كذلك قليل وفتح الثاني وهو واضح لان الثانية
هي التي لنفي الجنس وقوة نكرة مفردة متصلة بها فبني على الفتح
والاسم الثاني في نحو لا ماء ماء باردا مما هو تكرير للمبني بلا فصل بينه
وبين المبني يفتح اي يبنى على الفتح لانه اما تأكيد لفظي فحكمه حكم
المؤكد او بدل وحكم حكم المبدل منه وينصب بطريق الاتباع لمحل الاسم
لانه نصب فان قلت لم لم يرفع التابع في هذه الصور قلت

لانه

لان الا هذه للتمني فهي بمنزلة ليت فلا يجوز مراعاة محلها مع اسمها
على ما نص عليه سيبويه وتبعه القوم الا المازني والمبرد وكان
المؤلف تمسك بمذهب امام الجماعة فلم يجوز الرفع وصاحب اللباب
قال انه يجوز في التابع الاعراب وظاهره جواز الرفع والنصب
عنده وعلى ذلك حمله صاحب العباب وهذا انما هو قول الثاني
المازني والمبرد كما عرفته ومعناها اي معنى لا مع الهمزة استفهام وهذا
غير مستقيم لان الاستفهام ليس معنى لا مع الهمزة وانما هو معنى
الهمزة وانما هو معنى الهمزة فقط ولا لنفي الجنس فالهمزة الداخلة
عليها تكون حينئذ للاستفهام عن النفي كقوله •
الا اصطبار لسلمى ام لها جلد • اذا الاقي الذي لاقاه امثالي
اي اذا امت فهل ينتفي صبر سلمى ام يثبت او تمن كقوله • الا عمر ولى
مستطاع رجوعه ولا يخفى ان الا التي للتمني كلمة واحدة بمنزلة
مع صح ليت فجعل التمني لا مع الهمزة صحيح بلا شك ولا يصح ان يقال بان
الهمزة للاستفهام ولا وان الاستفهام مثله في فهل لنا من شفيعا
لانه لو قيل ليت لنا شفيعا صح ولو قيل ليت لا عمر لم يصح او عرض
وهو طلب بلين نحو الا نزول فتصيب خيرا وتبع المؤلف فيه صاحب
قال صح اللباب وهو منقول عن السيراني الاندلسي وهو خطأ لانها اذا كانت
عرضا كانت من حروف الافعال معنى فتختص بالجمل الفعلية فلا تكون
مما نحن بصدده مع بقاء العمل الثابت للا حالة خلوها عن الهمزة
والا رجلا في قول الشاعر • الا رجلا جزاه الله خيرا • يدل على محصلة
تبيت • والمحصلة المرأة التي تحصل تراب المعدن اي تخلصه
حاصلا والبيت مضمر اي تبيت تفعل كذا فهو مفتقر الى انما تقدم
نصب فيه رجلا باضمار ترونني فالتقدير الا ترونني رجلا هذه
صفته فحذف الفعل مدلولا عليه بالمعنى ولا للتحضيض على هذا
التقدير هذا كله عند الخليل او نصب الاسم بالضرورة اي بسبب

مزورة الشعر والا فحقه ان لا ينون وهي اي ولا انه لا ضرورة
واضمار الفعل بخلاف دخول التنوين في مثل هذا المحل فانما
نقدم عليه لضرورة الشعر واذا دار الامر بين وجه لا يفتقر الا
للضرورة ووجه سالم منه لك فالحمل على السالم اولى وجاز في مثل
لا اباله ويشبهها اخاله من بين الاسماء الستة ولا غلامي له ولا
يختص هذا المبنى بمثنى كما اختص ذلك بالاب والاخ ولو مع الفصل
بين اسم لا واللام بالظرف نحو لا ابا فيها لك ولا غلامي فيها لك
لان هذا امر لمنزلة المتضايفين وقد جاز الفصل بينهما
بالظرف كقوله هما اخوا في الحرب من لا اخاله فليحرز هذا حملا
على ذلك خلافا لسيبويه فانه منع من مثل هذا الفصل الاتي
العزون دون لا اب فيها لان الاضافة في مثل هذا الاسم
لا يكون لمعنى اصلا اثبات الالف فاعل جاز اي جاز فيما تقدم
من لا اباله ولا غلامي له اثبات الالف في المثال الاول وحذف
النون في المثال الثاني للاضافة عنده اي عند سيبويه وكان
القياس حذف الالف واثبات النون فيقال لا اب لك ولا
غلامين لك فيكون الاسم مبنيا على الفتحة والياء ولكن مذهب
سيبويه والجمهور ان هذا مضاف فحقيقة فاثبت الالف في الاب
كما ثبتت في رأيت اباك وحذفت نون غلامين كما تحذف في ضربت
غلاميك واللام مقحمة بين المضاف والمضاف اليه لتاكيدها
اي لتاكيد الاضافة ولقضاء حق المنفي في التنكير بما يظهر بسبب
اللام من صورة الانفصال فاذا المضاف تصير بهذا الفصل كانه
غير مضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرره ولمشابهتها اي لمشابهة
الاضافة في اصل المعنى اذ معنى ابوك اب لك ومعنى غلاماك غلامان
لك بحسب الاصل وان ثبت مع الحذف قوة الاختصاص حتى تصير
المضاف معرفة وعند غيره اي عند غير سيبويه وهو الصحيح الذي

احا

اختاره ابن الحاجب على المعرفة بدون الرفع والتكرير ولو كان
مضافا لكان معرفة ولا رفع فيه ولا تكرير وبيان الملازمة انه اذا كان
الاسم معرفة ولقائل ان يمنع هذه الملازمة في قولهم لو كان مضافا
لكان معرفة وانما يكون كذلك ان لو كانت اللام محذوفة واما مع
اثباتها فلا نسلم وقد يحذف نحو لا عليك اي لا باس قال — اسم لا
الرضي ولا يحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود
الاسم لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعل الكاف اسما جاز
ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اي لا مثله موجود وجاز ان
يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف
اي لا احد كزيد قلت حكى ابن هشام في المغني ان الكوفيين
استدلوا على ان لام المستغاث بقية اسم هو لا بقوله فخير نحن
عند الناس منكم اذا الداعي المثوب قال يا لا اذ الجار لا يقتصر
عليه ثم قال واجيب بان الاصل يا قوم لا فرارا ولا نفر محذوف
ما بعد لا النافية واقول الجواب الاول مبني على جواز حذف الاسم
والخبر جميعا وقضية الاجحاف الذي اشار اليه الرضي تدفع بانه
قد عهد في احرف الجواب حذف الجمل بعدها كثيرا ومن جملتها لا النافية
تقول لا لمن قال اقام زيد فلا بعد في حذف الجملة بعد لا التبرئة
حملا على هذه خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المسند وذا حضر يشمل كل
مسند من خبر المبتدا وخبر ان واخواتها وغير ذلك فقوله — من معمولها
خرج كل ما عدا المعرف وهي اي وهذه اللغة وهي اعمال ما ولا اعمال
ليس لغة حجازية كذا في الكافية واعترضه الرضي بانهم لا ينقلون
عن احد لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها في موضع
فما للغة الحجازية اذن اعمال ما وحدها دون لا اعمال ليس لشروط
وبنو تميم لا يعملونها مطلقا قلت نقله الزمخشري بعينه في
المفصل ونقل ابن هشام وابن قاسم وجماعة ان لا يعمل عمل ليس قليلا

فانها تعرب بجرى ليس في رفع الاسم خاصته صح

وذكروا لها عمالها شروطا ولكن لم ينقلوها عن الحجازيين قال ابن قاسم
في الجنى الداني ومنع المبرد والاخفش اعمال لا عمل ليس وحكى ابن ولاد
عن الزجاج ولا يعمل في الخبر من الشواهد على ذلك قوله
تعز فلا شيء على الارض باقيا • ولا وزر مما قضى الله واقيا •
وقد ترانشاده **وبطل العمل بزيادة ان** كقوله • بني غدانة ما ان انتم ذهب
ولا صريف ولكن انتم الخزف • الصريف الفضة والخزف الطين
المشوي حتى يكون فخارا ورواية ابن السكيت نصب ذهب وفضة
مخرجة على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة وانما تبطل العمل بزيادة
ان لان ما عامل ضعيف عمل على خلاف القياس اما الاول فلانه محمول
على ليس وهو انما شبهها معنى لا لفظا واما الثاني فلانه مشترك
الدخول لا تختص بالاسما فلما فصل بينه وبين المعمول ضعف في العمل لما
مر فلا يتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وذلك نحو قولهم
ما مسيء من اعتب وقول الشاعر • وما خذل قومي فاخضع للعدى • واما
قول الفرزدق • فاصبحوا قد اعاد الله نعمتهم • اذ هم قريش واذ ما
مثلهم بشر • فقال سيبويه شاذ وقيل مثلهم مبتدا ولكن بني لابهامه
مع اضافته لمبني وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ما بشر في
الوجود مثلهم هذا هو اصل التركيب ولكن ينبغي تقدير الخبر الى
جانب ما فيكون هكذا او اذ ما في الوجود مثلهم بشر لئلا يتقدم
الحال على العامل المعنوي **والمعطوف عليه** اي على الخبر **موجب** بكسر الجيم
اي بحرف يحصل الايجاب نحو ما زيد قائما بل قاعدا ولكن قاعد فيبطل
العمل لحصول الايجاب وهي انما تعمل للنفي فلا يجوز اذن في المعطوف
الا الرفع حملا على محل الخبر اذ هو مرفوع نظرا الى الاصل وقال
الشيخ عبد القاهر المرفوع بعد بل ولكن خبر مبتدا محذوف اي
ما زيد قائما لكن هو قاعد فلا يكون مما محذوف اي ما زيد قائما
لكن هو قاعد فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا في عطف المفرد وهذا

ليس

ترانشاده **وتبطل العمل بزيادة ان** كقوله بني غدانة ما ان
انتم ذهب • ولا صريف ولكن انتم الخزف • الصريف الفضة
والخزف الطين المشوي حتى يكون فخارا ورواه ابن السكيت
نصب ذهب وفضة مخرجة على ان ان نافية مؤكدة لما لا زائدة
وانما تبطل العمل بزيادة ان لان ما عامل ضعيف عمل على خلاف
القياس اما الاول فلانه محمول على ليس وهو انما يشبهها معنى لا لفظا
واما الثاني فلانه مشترك الدخول لا يختص بالاسما فلما فصل بينه
وبين المعمول ضعف عن العمل **وتقدم الخبر** على الاسم لضعفها في
العمل لما مر فلا يتصرف بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل وذلك نحو
قولهم ما مسيء من اعتب وقول الشاعر • الرفع صح
وما خذل قومي فاخضع للعدى • واما قول الفرزدق فاصبحوا
قد اعاد الله نعمتهم • واذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر • فقال
سيبويه شاذ وقيل مثلهم مبتدا ولكن بني لابهامه مع اضافته لمبني
وقيل مثلهم حال والخبر محذوف اي ما بشر في الوجود هذا هو اصل مثلهم صح
التركيب ولكن ينبغي تقدير الخبر الى جانب ما فيكون هكذا اذ ما او ما
في الوجود مثلهم بشر لئلا يتقدم الحال على المعنى المعنوي **والمعطوف عليه** بشر صح
اي على الخبر **موجب** بكسر الجيم اي بحرف يحصل الايجاب نحو ما زيد قائما
بل قاعدا ولكن قاعد فيبطل العمل لحصول الايجاب وهي تعمل للنفي انما صح
فلا يجوز اذن في المعطوف الا الرفع حملا على محل الخبر اذ هو مرفوع نظرا
الى الاصل وقال الشيخ عبد القاهر المرفوع بعد بل ولكن خبر مبتدا
محذوف اي ما زيد قائما لكن هو قاعد فلا يكون مما نحن فيه اذ كلامنا
في عطف المفرد وهذا ليس كذلك بل هو من باب القطع والاستئناف
لان بل ولكن لا يعطفان الجمل كما صرح في تامه **فكذا انتقض النفي** كعطف بالا صح
الجملة المتقدمة نحو وما محمد الا رسول وقوله •
وما الناس الا هالك وابن هالك • وذو نسب في الهالكين عريق

وامّا قول الآخر

وما الدهر الا منجنونا باهله ● وما صاحب الحاجات الا معذبا ●

فتقديره وما الدهر الا يدور دوران منجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا اي تعذيبا فحذف في الاسناد ما زيد الا سيرا اي الا يسير سيرا والتقدير الا يدور دوران منجنون اي دولاب ولا يعذب معذبا اي تعذيبا **بخلاف ليس** فان عملها في الخبر متصلا لا ينتقض بانتقاض النفي نحو ليس زيد الا قائما

وهذا كان في لم يزل **وهما** اي ما ولا **للنفي** فلا جرم ان عملهما

يبطل بانتقاض النفي **ويجوز الباء** اي زيادة الباء في الخبر **في لغة**

اهل **الحجاز** نحو ما زيد بمنطلق قال صاحب المفصل ودخول الباء

في الخبر انما يصح على لغة اهل الحجاز لانك لا تقول زيد بمنطلق ونقل

ابن هشام في مغنيه مثل هذا عن الفارسي وقال واوجب الفارسي

والزمخشري في نحو وما ربك بغافل الحجازية ظنا اذ المقتضي لزيادة

الباء نصب الخبر وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيد قائما

ونحوها في لم اكن باعجلهم وما ان زيد بقائم وقال ابن قاسم في

الجنى الداني وفي زيادة الباء بعدهما اي التميمية خلاف منع الفارسي

والزمخشري والصحيح الجواز سماعه في اشعار بني تميم فتقدم لك ان

للن وجه الانتقال على المولف **ولات هي لا هكذا** النافية العاملة

عمل ليس **الحقت بالتاء** اي اردفت بها من لحقته اذا اضربته من خلفه

فاستعير هنا للوضع الثاني اخر هذا الكلام واعمالها اجماع من العرب

ولا تعمل الا في حين اسما وخبرا **بحذف الاسم** اي مع حذفه نحو ولات

حين مناص اي ليس الحين فرار وهذا هو الغالب وقد يكون المحذوف

هو الخبر لقراءة بعضهم برفع الحين **وعن عيسى** اي ابن عمر **جواز الجر بها** متمسكا

لقراءة بعضهم بخفض الحين وانظر بعضهم بماذا يتعلق على هذا القول

وعن ابي عبيدة ان التاء من جملة حين بمعنا انها من تمامها على ما حكاه

الرضي كما حكاه لعاطفونه وتحين ما من عاطف والمستطعمون تحين ما من

مطعم والذي في المغني لابن هشام ان ابا عبيدة يقول انها زائدة

ع

عملها

في اول الحين وانه استدل على ذلك بانه وجدها في الامام وهو

مصحف عثمان رضي الله عنه مختلطة بحين في الخط قال ابن هشام

ولا دليل فيه فكم في الخط مصحف من اشياء خارجة عن القياس **وبطل**

لات هنا في قول الشاعر ●

حنت نوار ولات هنا حنت ● وبدى الذي كانت نوار اجنت ●

فانه لا يقال تهنا وايضا فلا كلام شتهار انا نائما فان قلت هنا

ليس بحين فكيف عملت فيه لات في البيت قلت هو وان كان في الاصل

للمكان لكنه استعير للزمان كذا في الرضي وهنا تم الكلام في قسم

المنصوب فشرع في ذكر الثالث وهو مجرور فقال **المجرورات**

ما اشتمل على علم الاضافة والكلام عليه كما سبق في المرفوع

وهي الاضافة **نسبة شي الى شي** فدخل نسبة الفعل الى

الفاعل والمفعول في قولك ضرب زيد عمرا وغير ذلك **بواسطة حرف**

جر فخرج ما دخل اولا مما ليس من الحرف لكن ترد عليه الاضافة

اللفظية فانها ليست بتقدير حرف جر نحو زيد حسن الوجه فتخرج

مع انها من المحدود **لفظا** اي لفظ به لفظا كما في مررت بزيد وقد ر

او تقديرا كما في غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وجعل الرضي

لفظا او تقديرا حالا من حرف جر وان كان نكرة لتخصيصه بالاضافة

والعامل معنى واسطة اي يتوصل بالحرف ظاهرا او مقدرا وليس

في كلام المولف هنا ما يقتضي ان الفعل يضاف حيث يكون حرف الجر

ملفوظا نحو مررت بزيد ونعم في تقسيمه اول الكتاب المضاف

المجعول من الخواص الاسم بتقديرا لحرف مما يدل على انه مع اللفظ بالحرف

لا يكون من خواصه كما اسلفناه فيوخذ منه ان الفعل قد يضاف

وقد مر ان الحق هو ان المضاف لا يكون الا اسما والمضاف في مررت

بزيد هو المرور لا الفعل الاصطلاحي وزاد في الكافية قيدا

اخر وهو قوله مرادا للاحتراز عن المفعول فيه والمفعول له فان

حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد وكان المؤلف لم يذكره لما رآه
من اعتراض الرضي بانه ان اريد انه غير مراد معنى لم تجز معنى
الظرفية والتعليل فيهما ظاهرا ايضا فلا معنى لتقدير الحرف
الا انه مراد معنى وان اريد انه غير مراد لفظا كان المعمول المضاف
اليه محل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيفضي الى الدور لان
معرفة حقيقته متوقفة على معرفة ما اخذ في التعريف وهو كونه
مجرورا بحرف جر مقدر وكونه مجرورا بذلك متوقف على معرفة كونه
مضافا اليه والاضافة الثانية وهي ما كان بتقدير الحرف اذ كان
اضافة غير صفة الى معمولها وهذا يصدق على ما يكون المضاف فيه غير
صفة البتة سواء اضيف الى معموله كما في ضرب زيد او الى غير معموله
كما في غلام زيد وعلى ما يكون المضاف صفة لكن المضاف اليه ليس
معمولا كحو مضارع مصر لانه لم يرد ان المضارع وقع في مصر وانما المراد
نسبة المضارع اليها لتعريفه معنوية اي في معنوية وانما سميت
بالمعنوية من جهة انها تفيد معنى في المضاف من التعريف او التخصيص
كما يجيء بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وما كان من المضاف
اليه اي في المضاف اليه ليس جنس المضاف بمعنى انه يصح اطلاقه
على المضاف على غيره وذا شامل لنحو كل زيد وبعض القوم وجميع الرجال
بان لا يكون اليه ظرفا للمضاف وظرفه كراهة لدخول حرف التعريف
على ما هو في صورة المعرفة وان لم يكن معرفة كذا قيل خبير بالحكم
بتنكير نحو غير ومثل مع اضافته الى المعرفة يسوغ دخول اللام في
هذه الحالة حتى يكون ذلك مظنة لهذا الاستدراك الذي
ذكره وقضية قوله مضافا ان اللام تدخل على غير ومثل وما معناهما
اذا انتفت الاضافة وهذا صحيح بالنسبة الى مثل ونحوها كالشبه
والنظير واما غير فلا تدخل عليها اللام ضرورة انها ملازمة
للاضافة في المعنى وان قطعت عنها في بعض الاحيان وما يقع في

كلام بعض المصنفين من التلفظ بالغير هكذا محلى باللام فلا مستند له من
جهة السماع من العرب الا اذا اشتهر استثناء مفرغ في الظرف من قوله
ونحو غير وامثاله ومثل فلا يتعرف بتلك الاضافة كل وقت الا اذا
اشتهر المضاف او لو قال الموصوف لكان اولى اي الا اذا اشتهر موصوف
غير او مثل بمغايرة المضاف اليه او مماثلته فان كلا من غير ومثل يتعرف حينئذ
بالاضافة الى المعرفة فينبغي ان يقدر لتصحيح كلام المصنف مضاف قبل
المضاف اي الا اذا اشتهر موصوف المضاف الذي هو غير او مثل بمغايرة
المضاف اليه نحو غير المغضوب عليهم فان غيرها تعرف بالاضافة فوقع
صفة الذين انعمت عليهم بناء على اشتهار المنعم عليه بمغايرة المغضوب
عليه كما في قولك عليك بالحركة غير السكون لزوال ما يمنع تعرفه بالاضافة
وهو التوغل في الابهام او شبه بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة
ونحو ذلك فاذا قيل جاء مثلك مع القصد الى المماثلة في الوصف
المشهور كان معرفة لزوال التوغل في الابهام كما مر وشرطها اي الاضافة
المعنوية تنكير المضاف لانه لو كان معرفة واضيف الى المعرفة لزم تحصيل
الحاصل وان اضيف الى النكرة لزم تحصيل الادنى مع حصول الاقوى
وعلم من هذا ان العلم اذا قصدت اضافته نكر بان يجعل واحدا من المسمين
بذلك اللفظ ثم يضاف فيتعرف نحو علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم
وليس ذلك بلازم بل وفي الرضي يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه نحو
زيد الخليل وانمار الشاة ومضر الحمراء وربيعة الفرس وان
لم يكن اشتراك في العلم خلافا للكوفية العدد فانهم اجازوا
الثلاثة الاثواب ونحوه للاتحاد اي لان المضاف والمضاف اليه
هنا لذات واحدة في المعنى فجاز تعريفهما بخلاف غلام زيد ونحوه
ويبطله فساد الخاتم الحديد اجماعا مع ان ما ادعوه علة لجواز تعريفهما
موجود هنا اذ هما في المعنى لذات واحدة وشرطها ايضا ان يغاير المضاف
المضاف اليه لامتناع النسبة بدون المنتسبين فلا يضاف موصوف

والركيكة صح

الصفة اي لا يضاف الصفة الى الموصوف لانهما كشيء واحد ونحو مسجد
الجامع مما يتوهم انه من اضافة الموصوف الى الصفة لان المسجد يوصف
بالجامع فيقولون المسجد الجامع وجرد قطيفة مما يتوهم انه من اضافة
الصفة الى موصوفها فان الجرد هو البالي في الاصل صفة للقطيفة
دثار مخمل متأول بخلاف الموصوف من كليهما اما في الاول فالاصل مسجد
الجامع وهو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلاة
واما في الثاني فلان الاصل قطيفة جرد فحذفوا الموصوف حتى صار
جرد كانه اسم غير صفة فخصصه وتخصيصه لكونه صالحا لان يكون
قطيفة وغيرها فاضافوه الى جنسه الذي يتخصص به ولا يضاف
اسم الى مساويه في العموم والخصوص بان يصدق كل منهما على كل ما
يصدق عليه الاخر فلا يصح ان يقال ليث اسد وحبس منع بالاضافة
ونحو كل الدراهم واضافة المسمى الى اسمه كذات مرة وسعيد كرز
ليس منه اما الاول فلانه اعم من الثاني وانما جاز اضافة العام الى الخاص
لحصول التخصيص في ذلك العام بذلك الخاص ولا يجوز اضافة الخاص
الى العام المبهم لتحصل الابهام فلا يقال زيد نفس لان المعين بعد
ذكر لفظه وتعيينه من غير الابهام كذا في اللباب واما الثاني فليس
من اضافة الشيء الى ما يساويه في العموم والخصوص لان المسمى لا يماثل
الاسم فيهما ومعنى مرة ذات مرة من زمان صاحبة هذا الاسم فذات
صفة موصوف محذوف والمراد بالمضاف في سعيد كرز هو المسمى
وبالمضاف اليه نحو اللفظ الدال عليه واذا قلت جاء سعيد
كرز كان معناه جاء مسمى هذا الاسم وقدرنا الكلام على ذلك في العلم
والا يكن اضافة غير الصفة الى معمولها بل كانت اضافة الصفة
الى معمولها فلفظية لكون اثرها وانما نظرها في اللفظ لا في المعنى
مفيدة تخفيفا لفظيا فقط والتخفيف في اسم الفاعل والمفعول
المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف في التنوين

اي قطيفة جرد اي ... او لتعالي بالية والقطيفة صح

الوقت صح

فلان كلا ليس بمماثل الدراهم في العموم والخصوص بل الاول صح

باب صح

او النون

او النون نحو ضارب زيد ومعطي درهم وضاربا عمرو ومعطيا درهم وضاربوا
بكر ومعطوا درهم واما المضاف الى السببي والصفة المشبهة فقد
يكون التخفيف في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب
الخدام وحسن الوجه فخففنا المضاف بحذف التنوين والمضاف اليه
بحذف الضمير استتاره في الصفة وقد يكون في المضاف وحده كقائم
غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك وقد يكون في المضاف
اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدام وقول ابن مالك ان الاضافة
اللفظية تفيد التخصيص ايضا فان ضارب زيد اخص من ضارب
مردود بان ضارب زيد اصله ضارب زيدا بالنصب وليس اصله ضارب
فقط فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل ان يكون الاضافة فامتنع
لما قلناه من انها لا بد ان يكون مفيدة للتخفيف قولك الضارب
زيد لان التنوين محذوف قبل الاضافة لاجل اللام فلم تفد الاضافة
تخفيفا فامتنعت خلافا للفراء فانه اجاز المسئلة تمسكا بان التعريف
اللامي دخل بعد الحكم بالاضافة واعترض بان اللام لتعريف مدخولها
وهو امر معنوي مطلوب فاستعمالها يكون اهم والاتيان به اقدم بخلاف
الاضافة اللفظية فانها لا تفيد امرا معنويا بل تخفيفا لفظيا
وضعف مثل قول الشاعر الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا
تزجي خلفها اطفالها • المراد بالمائة المائة من النوق والهجان
البيض وعبدها راعيها وعوذا بالذال المعجمة عائذ وهي الحديثة
النتاج والتزجية الدفع برفق وهذا مما تمسك به الفراء
ووجهه ان عبدها معطوف على المائة فحكمه حكمها فكانه قال
الواهب عبدها وهو مثل الضارب زيد اذ في الاول تعليل
لامتناع الصورة الاولى وضعف الثانية وهو متعلق بمحذوف
اي ثبت ما قلناه من امتناع تلك وجوازه على ضعف اذ زيد في تلك
الصورة مباشر بفتح الشين اي مباشره المضاف المحلى باللام

لفظ ... التنوين ... صح

جمع صح

واللام من غير توسط شيء بينهما فامتنع **والثالث** وهو عبدها **تابع** غير
مباشر وقد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع بدليل رب رجل وغلامه
وكل شاة وسخلتها مع امتناع مرادا به كل سخلة لها كما صرح به الجزولي
فتم اغتفر على ضعف **وعلى ذا** التعليل **جاز الضارب الرجل وزيد**
لانه تابع لا مباشر كالاول قلت وفيه نظر لان التعليل بالتبعية
انما هو توجيه لامر سميع على سبيل الندور والقلة فلا يلزم اطراده
في كل محل على ان مذهب سيبويه في ذينك المثالين ان ضمير غلامه
وسخلتها نكرة كانه في ربه رجلا لان الضمير الراجع الى النكرة غير مختصة
بحكم من الاحكام نكرة بخلاف نحو جاء رجل فاكرمته فان الضمير فيه
معرفة لعوده الى الجائي دون غيره قال سيبويه في رب رجل واخيه
ولا يجوز حتى تذكر قبله نكرة فيعلم انك لا تريد شيئا بعينه لانك
تريد شيئا من امة كل واحد منهم رجل وضممت اليه شيئا من امة كلهم يقال
له اخو رجل ولو قلت واخيه وانت تريد شيئا بعينه كان محالا اه
وفرق ابو العباس المبرد **بان الضمير في عبدها تمامه** فكانه قيل
عبد المائة تنزيلا للمضاف الى ضمير ما فيه اللام منزلة ما في المضاف الى ذي
اللام فاعطي حكمه **بخلاف العلم** المعطوف في الضارب الرجل وزيد
فانه ليس في قوة ما فيه اللام فافترقا **وحمل نحو الضارب الرجل**
بجر الرجل وان لم تكن في هذه الاضافة خفة في اللفظ **على الحسن**
الوجه بجر الوجه **بالاضافة** المفيدة للخفة بحذف الضمير واستتاره
والاتيان بالكسرة بعد الضمة اذ صلة الحسن ايضا الحسن الوجه
واللام الحاصلة عند الاضافة حرف ساكن كالعدم لا يعبأ به وانما
حمل الضارب الرجل على الحسن الوجه لما بينهما من الشبه ووجه كون
المتضايفين محليين باللام وهذا الكلام جواب شبهة تمسك بها الفراء
وقد عرفت تقريره وتقرير الجواب مما اسلفناه وقد تمسك ايضا
بشبهة اخرى اشار المؤلف الى جوابها بقوله **وحمل الضاربك** عند

من

رب غلامه وكل سخلتها صح

وصح

الوجه

لو كان صح

من قال انه مضاف وان لم يحصل بالاضافة تخفيف فيه **على ضاربك** فانه
اضيف من غير التفات الى التخفيف لان الاضافة لو كانت لاجله لم يلزم
اذ الاضافة المقصود بها التخفيف لا تلزم الكلمة كما في ضارب زيد
وضارب زيد وانما لزم نحو ضاربك لا ضاربك الاضافة لان في آخره
اما تنوينا او نونا وهما مشعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم
تتمة الاول فلو لم يحذفا ولم تضف الكلمة لزم الجمع بين متنافيين
متناقضين لان كلا من التنوين والنون تدل على الانفصال والضمير
المتصل يدل على الاتصال وهما متناقضان فلما التزموا الاضافة
من غير التخفيف في ضاربك حملوا الضاربك عليه لانه تابع واحد باعتبار
ان المفعول فيهما ضمير متصل فخرج من ذلك لانه لا يلزم من صحة الاضافة
في الضاربك صحتها في الضارب زيد وقوله **لما سقط النون** يتعلق
بحمل اي حمل الضاربك على ضاربك لانه سقط منه النون في ضارباك
وضاربوك **التنوين في ضاربك بالضمير** اي بسبب الضمير المتصل به
لا **بالاضافة** وقد عرفت وجهه فتبين انه لم يلتفت في اضافته الى
التخفيف وهذه حجة حمل الضاربك عليه **حتى لم يجز ضاربانك** ه
والكاف ضمير منصوب لما استبان لك ان المتصل ثبوت النون يؤذن
بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم التتمة لما اتصل به فيجتمع امران
متنافيان وما في قوله لما سقط مصدرية واللام تعليلية
ويجوز بفتح اللام وتشديد الميم على ان يكون لما الحينية والجملة
الاسمية من قوله والكاف ضمير منصوب حال من ضاربك بانك
والفاعلون في قول الشاعر هم الامرون الخير والفاعلونه اذا ما
خشوا من محدث الايام معظما **لا يعتد به** اما لان البيت لم يثبت
كونه عربيا فقد حكي عن سيبويه انه مصنوع واما لان الهاء ليست
فيه ضمير نصب وانما هي هاء السكت ثبتت في الاصل اجراء له مجرى الوقف
وحركت تشبيها لها بهاء الضمير قلت وزعم هشام الكوفي ان

نظر اليه صح

النوين ينبت في نحو ضاربك حيث يحكم بان الكاف ضمير نصب وكذا
النون في ضاربانك والزيدون ضاربونك وقد حكم في قوله
وما ادري وظني كل ظن • امسلمني الى قومي شراحي •
بان نون مسلمني تنوين لا نون وقاية وربما في الحديث غير الدجال
اخوفني عليكم وبقول الشاعر •
وليس الموافيني ليرفد خائبا • فان له اضعاف ما كان املا •
فان التنوين لا يجامع مع احرف لكونه غير منصرف ولا فيه اللام والالف
وقد جا اسما لازمة الاضافة ظروفا نحو فوق وتحت وامام
خلف ووراء وتجاه وحذاء وعند ولدى ولدن وغيرها كاي استفهاما
كانت او شرطية او موصولة ويضاف اي المذكور الى ما فوق الواحد
في المعرفة وذلك لانها موضوعة لان تكون جزءا من جملة معينة مجتمعة
منه ومن مثله او مثليه او امثاله نحو اي الرجلين واي الرجال عندك
وامامثال اي الرجل زيد فلا يجوز لان الرجل ليس جملة مجتمعة
من زيد وامثاله ويضاف اي اليه اي الى الواحد ايضا اي مع
اضافتها الى ما فوقه في النكرة تقول اي رجل عندك واي
رجلين واي رجال وانما جاز هذا مع ان المجرور في جميعها ليس في
اللفظ جملة معينة كما تقدم التنبيه عليه لان المراد بكل واحد
من هذا المجرور ان الجنس مستغرقا متجمعا من المسئول عنه ولا
من امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسئول عنه
وامثاله فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام الرجال اذا قسموا رجلا
رجلا ومعنى اي رجلين اي الرجلين اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا
اذا قسم رجلين رجلين لا واي ما واي في قول الشاعر •
فاي ما وايك كان شرا • فسيق الى المقامة لا يراها لاينا
فانما اضيف في التحقيق الى المتعدد لكن عدل عن انا العدم دلالته
على المخاطب والمقصود التنصيص عليه وتكرير اي لرعاية امر

وضاربونك فيجوز ان يكون ضاربنك والزيدان ضاربانك صح صح صح صح

جاءك فرس او امرأة جاءني احد الرجلين صح

لفظي

لفظي وهو وجوب اعادة الخافض عند العطف على الضمير المخفوض كما في
هذا فراق بيني وبينك ومعنى البيت من كان منا شرا من صاحبه
فابتلي بالعمى حتى يقاد الى المقامة التي يكون فيها الناس حالة
كونه لا يراها وكلا وهو مفرد لفظا ومثنى معنى وكذا مؤنثه كلتا
ويضاف الى المثنى نحو جاءني كلا الرجلين ومنه اما يبلغن عندك
الكبر احدهما او كلاهما وفي المؤنث كلتا الجنتين اتت اكلها ولو معنى
لا لفظا كقوله ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل فان
ذلك حقيقة في الواحد ولكن اشير هنا بها الى المثنى على معنى كلا ما
ذكر على حد ما في قوله تعالى لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك فان
قلت ويدخل في قوله ولو معنى نحو قول الشاعر •
كلا اخي وخليلي واجدي عضدا وساعدا عند الملمات •
فان المتعاطفين في معنى المثنى وقد نصوا على انه مثله ضرورة
نادرة قلت يراد بالمثنى معنى ما كان كلمة واحدة دالة على الاسمين
اما بالحقيقة والاشتراك نحو كلتا فانها مشتركة بين الاثنين
والجماعة او بالمجاز نحو وكلا ذلك على ما اسلفناه ويجوز مراعاة لفظ
كلا وكلتا في الافراد وهو كثير ومراعاة معناهما في التثنية وهو
قليل وقد اجتمعا في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد اقلعا
وكلا انفيهما رابي فلما كفا عن الجري والرابي المنتفخ وقد يعرض ما
يوجب رعاية اللفظ نحو كلاهما محب لصاحبه اذ المعنى كل واحد منهما
وذو الذي بمعنى صاحب لا الموصول ويضاف الى الظاهر اسم الجنس
والمراد به ما يقابل الصفة فلا يصح ان يقال جاءني رجل ذو عاقل
لان ذو موضوعة لان يتوصل بها الى الوصف بما لا يجوز ان يكون
صفة فاذا كان تاليها صفة لم يكن لدخولها فائدة قيل وهذه
هي الحكمة التي اقتضت اشتراط الظاهر لان الضمير موضوعه لا
يدل على حقيقة معينة ليقصد الوصف بها وان كان المراد معينا

يعني ... باعتبار لفظه صح

باعتباره وهو **عند سيبويه** واما غيره فيجيز اضافته الى المضمر وفي البسيط
منع اكثر النحويين اضافة ذي الى المضمر او علم **وعوذوها** في قول الشاعر
صبحنا الخزرجية مرهفات ابار ذوي ارومتها ذووها **شاذ عندهما**
لاضافته الى المضمر وصبحنا من الاستعارة التهكمية اي جعلنا صبوحهم
وهو ما يشربونه في اول النهار سيوفا مرهفات وابان اما بمعنى
معنى قطع او بالرا بمعنى اهلك والارومة بفتح الهمزة الاصل **ويضاف**
الظرف الزماني والمكاني **الى الجملتين** الاسمية الفعلية وهذا
ليس على عمومه عندهم فقد صرحوا بان اذا من الظروف الزمانية
انما تضاف الى الفعلية ولذلك جعلوا الاسم في اذا السماء انشقت
فاعلا بمحذوف يفسره المذكور لا مبتدا مخبرا عنه بما بعده **الا**
المتمكن من المكان فانه لا يضاف الى شيء من الجملتين وعما ذكره
ليست بمعرفة هذا المعنى واحترز بتمكن المكاني من حيث فانها
ظرف مكان ليس بمتمكن وتلزم الاضافة الى الجملة اسمية كانت او
فعلية تكون في الاسمية واضافتها الى الفعلية اكثر ومن ثم
ترجح النصب في جلست حيث زيدا اراه **ويضاف آية** التي بمعنى
العلامة **وذو** التي بمعنى صاحب **الى الجملة الفعلية** فالاول
كقوله بآية يقدمون الخيل شعثا والثاني كقولهم اذهب
بذي تسلم وقد مر الكلام عليهما في اول الكتاب وسلف هناك ان ابن
جني يرى انه انما تضاف الى المفرد وان الجملة بعدها على
تقدير ما المصدرية كانه زعم ان الاضافة الى الجملة انما
ينبغي ان يكون في الظروف وما اشبهها بوجه وانه ليس
من الظروف وانما قدر ما المصدرية دون ان التي هي المعهودة
للتقدير لان الفعل بعدها لم يرد منصوبا في وقت ولانها تختص
بالمستقبل والذي ادى انها تضاف الى الجملة لحظ مشابهتها
للظروف من حيث ان معنى الآية العلامة والوقت علامة

وقد

لانها لمكان النسبة وهي كما تكون في الفعلية صح

وقد يقحم المضاف اي يزاد ويدخل بعينه في موضع لا يستحق ان يدخل
فيه **كاسم السلام** في قول الشاعر
الى الحول ثم اسم السلام عليكما • ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر •
اذ المعنى ثم السلام عليكما والاسم ملغى وقد رجح الرضي دعوى
زيادته بان المعنى ثم لفظ السلام الدال عليه وكلمته فالاسم بمعنى
وليس بزائد ومنه نظر **وحي خويلد** في قول الاخر يا قرا ان الحي حي
خويلد قد كنت خائفة على الاحماق اذ المعنى ان خويلدا قد
كنت اخاف عليه ان يحمق اي يلد احمق وقد رجح في هذا ايضا بانا لا
نسلم الزيادة الحي بل هو بمعنى الشخص وكانك قلت شخص خويلد
من اضافة العام الى الخاص **ومقام الذيب** في قول الاخر
ذعرت به القطا ونفيت عنه • مقام الذيب كالرجل اللعين •
اذ المعنى ونفيت عنه الذيب واعترض ايضا بانا نمنع الزيادة
بل هو من باب الكناية نقول مكانك مني بعيد اي انت مني بعيد
لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعد مقام الذيب الذي هو فيه
فقد بعد هو **ولم يجز اضافة المضاف** لما فيهما من حصول امرين
المتنافيين لان اضافته اولا تقتضي عدم تمامه به **ولا يقدم المضاف**
اليه ولا ما في حيزه على المضاف لانه بمنزلة الجزء من الكلمة
فيلزم تقاوده في مركز كسائر الاجزاء **الا على جعل الغير كلا** مما تقدم
فيه معمول المضاف اليه على المضاف كما في قوله تعالى وهو الد
الخصام غير مبين • وقال الشاعر
فتى كان حقا غير ملغ قوله • ولا متخذ يوما سواه خليلا •
محمول **على جعل الغير كلا** اي مثل كلمة لا لان في كل منهما معنى النفي
فكانه قيل انا زيدا لا اضرب وتقدم مثل هذا على حرف النفي جائز
نحو زيدا لا اضرب لمشابهته معنى **حتى يزاد لا الموكدة** للمنفي **في عطفه**
اي في المعطوف على ما تدخل عليه غير نحو غير المغضوب عليهم ولا

في قوله ... يعني ... في ... [illegible]

دخول الزائد باعتبار ... صح

الضالين فان قلت استعمل المؤلف لفظ الغير محلى باللام
والالف وقد مر انكاره عليه هناك فهلا انكرتم هنا قلت انما
مر انكار ادخال اللام على الملازمة للاضافة معنى هذا الشيء
مرادا هنا وانما المراد لفظ الكلمة فلا باس بتحليته باللام عند قصد
ترتيبه و جاز الفصل بينهما اي بين المضاف والمضاف اليه الا
بالظرف والجار والمجرور لضرورة لكن فصل ابن مالك في متن
التسهيل بين ان يتعلق ذلك بالمضاف فيكون الفصل قويا واختار
في شرحه جوازه للناثر اختيارا فالفصل بالظرف كقوله
لما رات ساتيدما استعبرت • لله در اليوم من لامها • فشناة تحتية
مفتوحة فدال مهملة فالف قال في القاموس اسم جبل اصله ساتيدما
ما حذف الشاعر ميمه في قوله • قد رسوى فساند اقيصري فخلها
انا المخافة بالجبال والفصل بالجار والمجرور كقوله لانت
معتاد في الهيجا مصابرة يصلى بها كل من عاداك نيرانا وبين
ان لا يتعلق بالمضاف فيكون الفصل ضعيفا كقوله •
كما خط الكتاب بكف يوما • يهودي يقارب او يزيل •
ومن ذراعي وجبهة الاسد من قول الشاعر •
يا من راى عارضا اسر به • بين ذراعي وجبهة الاسد •
محمول على حذف المضاف اليه من الاول والاصل بين ذراعي الاسد
وجبهة الاسد فحذف الاسد المضاف اليه لفظ ذراعي والمنادى
محذوف ومن استفهامية اي يا قوم من راى والعارض السحاب المعترض
في الافق واسر مضارع متكلم مجهول اي احصل مسرورا به وذراعا
الاسد منازله ايضا وهي انجم وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب
المبرد وكانه اختاره لتفاديه من الفصل بين المتضايفين بالمعطوف
ومذهب غيره ان المحذوف هو المضاف اليه الثاني لانه اذا دار
الامر بين كون المحذوف اولا فكونه ثانيا اولى لتقليل مسائل

وكونه ثانيا اولى صح

كثيرة

كثيرة وانما اغتفر الفصل على هذا المذهب لما ذكر لبقاء المضاف اليه
المذكور عوضا في اللفظ مما ذهب ولا ضير اذن في ادعائه لهذا الغرض
وقتل اولادهم شركائهم بنصب الاولاد مفعولا به من المضاف
الذي هو القتل والمضاف اليه وهو شركائهم شاذ لوقوع الفصل
بغير المضاف في السعة وانما جرا المؤلف على ذلك تشنيع الزمخشري
على هذه القراءة لما كان لكمال اللسان زمنه وقول الرضي وقراءة ابن عامر
ليس بذلك وغير كثير من النحاة حمل ان مثل هذا الفصل خاص بالشعر
والصواب خلاف ذلك كله فالقراءة ثابتة بطريق التواتر لا مطعن
فيها لمن فيه مسكة من الدين قال ابن مالك في التسهيل وان كان
المضاف مصدرا جاز ان يضاف نظما ونثرا الى فاعله مفصولا بمفعوله
فقد اداهما ورد من النظم قول الشاعر •
فزججتها بمزجة • زج القلوص ابي مزاده • وقول الاخر •
تنفي يداها الحصى • في كل هاجرة نفي الدراهم • تنقاد الصياريف •
وقول الاخر • فان يكن النكاح احل انثى • فان نكاحها مطر حرام
فمن دواه بحر محيط ولا يخفى انه لا ضرورة في شيء من ذلك وكما وردت
في النظم هذه القراءة المتواترة وهي قراءة ابن عامر رضي الله عنه
قال ابن مالك وتوجيه هذه القراءة في قياس النحويين قوي من وجوه
ومنها كونه غير اجنبي لتعلقه بالمضاف ومنها كونه مقدر التأخير
من اجل ان المضاف اليه مقدر التقدم بمقتضى المعنوية فلو لم تستعمل
العرب الفصل المشار اليه لاقتضى القياس استعماله لانهم قد فصلوا
بالاجنبي كثيرا فاستحق غير الاجنبي ان يكون له مزية فيحكم بجوازه
مطلقا وقد يحذف في امن اللبس نحو والى مدين اخاهم شعيبا
فمن المعلوم انه لم يرسل الى نفس تلك القبيلة وانما ارسل الى
اهلها بدليل اخاهم شعيبا واما حيث يحصل اللبس فيمتنع الحذف
فلا يجوز في نحو غلام هند حذف الغلام لحصول الالتباس فيعطى المضاف

اليه حكمه اي حكم المضاف في الاعراب نحو وجاء ربك اي امر ربك
ونحو واسأل القرية اي اهل القرية وغيره من تذكيره كقوله
يسقون من ورد البريص عليهم • بردى يصفق بالرحيق السلسل
ماء بردى وبردى النهر فقال يصفق بالتذكير والبريص بالموحدة قال
في القاموس والصواب بالمثناة التحتية والتأنيث كقولك قطعت
السارق فانه بالتاء اي قطعت يده ومعاملة العاقل كقوله تعالى
وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا او هم قائلون كذا في
الرضي حتى بالنصب على انه متعلق بيحذف والمراد في الاصل مصدر
مرّ تمرّ ثم استعملت ظرفا اتساعا اي وقد يحذف المضاف وقتا واحدا
كما اسلفناه فصاعدا يشمل حذفه مرتين نحو فقبضت قبضة
من اثر الرسول اي من اثر حافر فرس الرسول والثلث نحو فكان قاب
قوسين اي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب فحذف ثلاثة من اسم
كان وواحد من خبرها كذا قرره الزمخشري ويبقى على حالة حالة
من الجر قليلا كقوله رحم الله اعظما دفنوها بسجستان طلحة
الطلحات بكسر طلحة اي اعظم طلحة الطلحات ومنه القراءة
الشاذة تريدون عرض الدنيا والله يريد الآخرة قال الزمخشري
معناه والله يريد عرض الآخرة على التقابل يعني ثوابها وخرج
عليه ابن مالك ما وقع في البخاري في حديث التيمم يكفيك الوجه
والكفين وشرطه اذا كان المحذوف معطوفا على مضاف بمعناه
كقولهم ما مثل عبد الله ولا اخيه يقولان ذلك اي ولا مثل اخيه
بدليل يقولان وكقوله اكل امرئ تحسبين امرأ • ونار توقد
بالليل نارا اي وكل نار دليلا يلزم العطف على معمولي عاملين
والمضاف اليه يعوض بعد حذفه نحو يومئذ وحينئذ وكلا ضربنا له
الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ولا يعوض نحو لله الامر من
قبل ومن بعد في القراءة المشهورة بالضم وينوى تارة معناه دون

لفظه

لفظه فيبنى على الضم ويترك التنوين نحو لله الامر من قبل ومن بعد
بالجر من غير تنوين اي من قبل الغلبة ومن بعده ولا ينوى كما في قول
الشاعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا • اكاد اغص بالماء الفرات
وقول الآخر ونحن قتلنا الاسد اسد خفية • فما شربوا بعدا على
لذة خمرا ويجب حذف التنوين وعوضه كنون التثنية والجمع على حدها
وما حمل على ذلك نحو جاءني غلام زيد وجاء رشاه مخموه في سني الجدب
وكل ينشد فيه ثمنا حنظل وانما حذف ذلك لان التنوين والنون
علامة لتمام ما هي فيه فلما ارادوا مزج الكلمتين مزجا يحصل به التعريف
والتخصيص والتخفيف حذفوا من الاولى دليل تمامها وبعضهم يقول
اذا لم يكن في الاسم تنوين يقدر وجوده ثم حذفه لاجل الاضافة نحو كم
رجل وحين حواج بيت الله قلت هذا عجيب فانه لا يمكن في مثل هذا
تقدير شيء من التنوينات اما تنوين العوض والمقابلة فواضح
واما تنوين التنكير فلا اختصاص له ببعض الحيوانات فرقا بين
معرفتها ونكرتها ولا يتحقق هنا واما تنوين التمكن فلانه علامة على
كون الاسم لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمتنع من الصرف فكيف
يتصور تقدير هذا فيما نحن فيه من المبني المشابه للحرف وغير المنصرف
المشابه للفعل والصواب ما قاله الرضي انه يقدر انه لو كان
فيه تنوين يحذف لاجل الاضافة وهذا لا يرد عليه ما ورد على تلك
العبارة ويجب كسر آخره اي آخر المضاف الى الضمير حالة كون الآخر
صحيحا اي ليس بحرف علة قبله ساكن كآخر زيد وعمرو واسد او
حالة كون المضاف صحيحا وهو عند النحويين ما حرف اعرابه
حرف صحيح او شبهه وهو الواو والياء الساكن ما قبلهما هذا ان
جعلنا الحال من الآخر وان جعلناها من المضاف فالمراد بشبهه الاسم
الذي آخره واو او ياء ساكن ما قبلها فيجب كسر آخر المضاف من نحو
غلامي ودلوي وظبيي وثبوت آخره الفا في غير لغة هذيل فتقول

عصاي ورحاي باثبات الالف لانه لا يمكن تحريكها بكسر ولا غيره
فوجب ان يبقى الفا واما في لغة هذيل فتنقلب يا وتدغم كقوله
سبقوا هوي واعنقوا لهواهم فتخرموا ولكل جنب مصرع وقوله
ولا تقنطوا فان قلت يرد نحو لدي بان الفه لا تثبت بل يجب
قلبها عند جميع العرب قلنا لا اختصاص لذلك بيا المتكلم بل هو عام يا آخره صح
في كل ضمير لدينا ولديك ولديه **كالف التثنية** فانه يجب ثبوتها
واتفق من يلزم غيره عليه **للدقاقا** انما فرق هذيل بين الف التثنية
وغيرها لان الالف في نحو رحى وعصى وقع في محل المتحرك لما علم من وجوب
كسر ما قبل يا الاضافة ولا يمكن تحريكه فرجع الى اصله نحو رحي
~~وعصى وقع في محل المتحرك لما علم من وجوب كسر ما قبل يا الاضافة ولا~~
~~يمكن تحريكه فرجع الى اصله~~ فاستثقلت الحركة على اليا والواو
فحذفت فسكن حرف العلة قبل يا المتكلم فادغمت في رحي وقلبت
يا ثم ادغم في عصي للقاعدة المشهورة في مثله ولم يفعلوا ذلك
في الف التثنية لانها لا اصل لها ترجع اليه من واو او يا واما الاصح
لانهم لو قلبوها لالتبس المرفوع بغيره **و** يجب **ادغام** اي ادغام الآخر
في يا المتكلم حالة كونه **واوا** بعد قلبها يا نحو مصطفون ومسلمون
ويا في نحو مصطفين ومسلمين **بفتح ما قبلها** اي ما قبل الواو واليا
فما انفتح نحو مصطفين في جميع حالاته وانما ابقيت الفتحة لخفتها
او كسره اي كسر ما قبل اليا **فيما انكسر** نحو مسلمي في مسلمين **او انضم**
كمسلمي في مسلمون وانما قلبت الضمة التي قبل الواو كسرة لثقلها
لعدم مناسبتها لليا مع ان الضم قريبة من الطرف الذي هو محل
التغيير **مضافا** هذا يتعلق بالاحكام المتقدمة من كسر
الآخر وثبوته والغاء ادغامه واوا او يا فينبغي ان يكون حالا من محذوف
تقديره هكذا ليفعل ذلك بآخر المضاف حالة كونه مضافا **الى يا**
المتكلم وهي اي يا المتكلم **تنفتح ان سكن ما قبلها** نحو فتاي

وعصا

١

وعصاي حذرا من اجتماع الساكنين لو سكنت وقد جا اسكانها بعد
الالف في قراءة نافع ومحياي في الوصل وكسرها بعدها في قراءة
الاعمش والحسن هي عصاي وهو مطرد في لغة بني يربوع في اليا المضاف
اليها جمع المذكور السالم وعليه قراءة حمزة ما انتم بمصرخي بكسر اليا
والا يسكن ما قبلها **يسكن هي ايضا** اي مع الفتح وذلك في نحو غلامي
مع اسكان اليا وفتحها وما هو الاصل منهما سبق الكلام على ذلك
في باب الندا **ويقال** في اضافة اخ واب الى اليا **اخي وابي** لانهم لما
حذفوا حرف العلة من اخوه لحذفهم اياه من يد ودم صار نسيا منسيا
ولذلك اعربوا على العين فيقال جا اخ واب فصار حكمه حكم الصحيح
واجاز المبرد ان يقال فيهما اخي وابي مشددا بردّ الواو المحذوفة
وقلبها يا وادغامها في اليا **ولا تمسك للمبرد** فيما اجازه من ذلك
بوابيّ في قول الشاعر قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابيّ
مالك ذو المجاز بدار ٭ اي امر قدر الله حلك حالا اي نازلا
بذي المجاز وهو موضع بمنى وقد اعلم ان هذا لا يكون ثم اقسم بقوله
وابي وجواب القسم ما بعده وعلى هذا المعمول ارى محذوف مدلول
عليه بما بعده ويحتمل ان يكون الجملة المصدرة بما في محل النصب
بارى وهو معلق عنها بسبب وجود المعلق وهو ما النافية والقسم
معترض بين العامل المعلق والمعمول المعلق عنه **لاحتمال الجمع** اي
لاحتمال ان يكون اقسم بابيه فجمع الاب جمع السلامة واصله ابين
فلما اضافه سقطت للاضافة فاجتمعت يا ها ويا الاعراب فحصل النون صح
الادغام فان قيل الاب غير علم ولا صفة فكيف جمع جمع السلامة قلنا
العرب قد عاملته معاملة العلم الذي يجمع هذا الجمع فقالوا جا
الابون ورأيت الابين ومررت بالابين بدليل قول الشاعر ٭
فلما تبين اصواتنا ٭ بكين وفديننا بالابينا والى هذا البيت
اشار المؤلف بقوله **كالابينا** يقال في الفم مضافا الى اليا

في الاكثر وهي اللغة الفصحى ووجهها انه انما قيل فم في حال القطع
عن الاضافة لضرورة تقدم بوجودها وذلك لانهم لو قالوا فو لا
فقلبت الواو الفا ثم تذهب مع التنوين لالتقاء الساكنين
فيبقى الاسم على حرف واحد ولا شيء من الاسماء المتمكنة كذلك.
فقلبت واوه ميما لتقاربهما في المخرج ولان فيه غنة تناسب
مد الواو فعند الاضافة يعقبه النت وعمل فيها ما اقتضاه
القياس من قلبها يا وادغامها فصار في وقد علم ان ما قبل
الاخر من الاسماء الستة يتبع الاخر فلا يشكل عدم قولهم فاء في
نصا لان هذه الالف مكسورة تقديرا لوقوعها قبل يا المتكلم وما
قبلها ايضا تابع لها في الكسر لما قررناه فيقوى سبب القلب يا
وفمي وهذه لغة غير الفصحى ووجهها انهم يقولون عند القطع
عن الاضافة فم فالقياس ان تلحق يا المتكلم عند دخولها على ما هو
عليه عند كونه غير مضاف فيقال فمي كما يقال في اخ واب اخي
وابي ويقال في حم وهن عند الاضافة الى اليا حمي وهني ويفرد
اي الاسماء الستة فالضمير عائد الى ما يفهم بقرينة المقام وسياق
الكلام غير ذي فانها لا تفرد والمراد بالافراد القطع عن الاضافة
فيقال اخ وقد تشدد خاه في لغة حكاها الازهري وقد تبدل
اخو كدلو قال. ما المرء اخوك ان لم تكن. وزاد عندا لكريهة
معوانا. وقد تقصر وقد يلزمه حذف العين فيقال يحير هذا
اخك حكى هذه ابو زيد واب ويجرى فيه اللغات المتقدمة الا
جعله كدلو وفم بفتح الفا وتخفيف الميم في الافصح وقد تضم
فاؤه او تكسر مع تخفيف الميم ايضا وهذه ثلاث وقد تثلث
الفاء مع القصر فهذه ست لغات وقد تثلث الفا ايضا مع تشديد
الميم فهذه تسع وقد تتبع فاؤه حرف اعرابه فتضم في نحو هذا
فم وتفتح في رايت فما وتكسر في نظرت الى فم فتلك عشر لغات

وحكى

التنوين فيعوض عن حذف العين فلذا صح

علي النوب الوزر الملجأ والنوب الحوادث صح

صح

وحكى غير هذه الضيا ويقال عند الافراد وحا كدم ولا معنى لذكر
هذه لانها التي نطق بها وهي استعماله محذوف اللام وجعل ما
قبلها معتقب الاعراب فيقال حمو وحم بحمل ما قبل اللام همزة
مع سكون العين وفتح الفا فيقال حمؤ وثم لغة اخرى اهملها
المولف وحكاها صاحب التسهيل وهي حما كخطا وعصا مطلقا اي
مفصولا سوا افرد او اضيف ويقال هن هكذا بحذف اللام وجعل
ما قبلها محلا لتعاقب الحركات الاعرابية وجا من كيد مطلقا
اي سوا افرد او اضيف وفيه لغة اخرى حكاها في التسهيل وهي
تشديد نونه ولما انقضى الكلام المولف على القسم الذي يعمه
الاعراب بطريق الاصالة انتقل الى الكلام على الذي يعمه الاعراب
بطريق التبعية فقال التوابع كل ثان وذا جنس يشمل
التوابع وغيرها كاخبار كان واخواتها واخبار ان واخواتها
فانها ثواني لاسمائها باعراب سابقه فصل يخرج مثل هذه من جهة
واحدة يخرج خبر المبتدا من جهة انه مسند اليه واعراب الخبر
من جهة انه مسند وكذلك اعراب المفعول الاول من باب علمت
من جهة انه منسوب اليه واعراب المفعول الثاني من جهة انه
منسوب وذلك لان علم البتة يقتضي منسوبا ومنسوبا اليه
~~فمفعوله الاول~~ ومفعوله الثاني من جهة انه منسوب وكذا الكلام
في الثاني والثالث من باب اعلمت قال ابن الحاجب في امالي الكافية
وخرج بذلك نحو اعطيت زيدا درهما فان تعلقه بزيد على معنى
كونه ماخوذا بخلاف جا زيد العاقل يعني ان رفع زيد من جهة
انه فاعل والعاقل من هذه الجهة نفسها وانما سمي صفة ليعلم انه
فاعل نعتا وليتميز عن التوابع الاخر لانه ليس فاعلا وتعدد الفاعل
انما يمتنع اذا كان بالاصالة في الكل اما اذا كان بها في واحد وبالتبعية
في الباقي فلا امتناع هذا معنى ما في الشرح السعدي على الكافية

والثاني وما علمت والثالث وما اعلمت لانها ثواني
باعراب سابقها ولكن لا بجهة واحدة لان
اعراب المبتدا صح

وقال الرضي ارتفاع الخبر والمبتدا من جهة واحدة وهي كونها عمدتي الكلام
وانتصاب الاسما المذكورة من جهة واحدة وهي كونها فضلات وان قلنا
بتغير الجهة لتغاير اسم كل واحد من الاول والثاني قلنا نقول ارتفاع
زيد في جا زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه
صفته وكذا باقي التوابع ثم الاخبار المتعددة لمبتدا وكذا المسندات
والاحوال والمستثنيات نحو زيد فقيه شاعر كاتب وعلمت زيدا عالما
عاقلا ظريفا وجا زيد راكبا ضاحكا مسرورا وجاني القوم الا زيدا
الا عمرا الا بكرا لا تخفى اشباهها ولا جهات اعرابها فينبغي ان تدخل في
التوابع لو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اي اعراب الثاني لاجل
الاعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا الى هنا كلامه ولا يخفى ان ادخال
كل في الحد فاسد من جهة انه لا يصدق على شي من الافراد كما ان ادخالها
في المحدود فاسد من جهة ان الحد لماهيته لا للافراد **والثاني** وهو التابع
اما ان يكون مقصودا بالنسبة فقط اي دون متبوعه وهذا هو البدل [فقط صح]
او يكون **هو** اي الثاني مقصودا بالنسبة **مع السابق** وهو المتبوع
وهذا هو عطف النسق **او** يكون **السابق** مقصودا دون الثاني
وهو التابع **مع كون الثاني دالا على معنى في متبوعه** وهذا هو النعت **او مقررا
امره في النسبة او الشمول** وهذا هو التاكيد **او موضحا له بدل على معنى
في المتبوع** وهذا هو عطف البيان وسنتكلم على كل واحد في محله **فالاول**
وهو تابع مقصود بالنسبة فقط **البدل** فالتابع جنس يشمل جميع
التوابع ومقصود بالنسبة اي بما نسب الى المتبوع يخرج التوابع الا
عطف النسق ويخرج بقوله فقط اذ معناه كما علمت دون المتبوع ولا
يخفى ان التابع والمتبوع في قولنا قام زيد وعمرو كلاهما مقصود
بالنسبة بخلاف البدل فانه مقصود بالنسبة دون متبوعه كما اذا قلت
اشتريت الجارية نصفها فالمشترى النصف وانما ذكر المبدل منه
للتوطية والتمهيد وهذا الذي ذكره ايوفي باخراج جميع اقسام

العطف لصدق التعريف على المعطوف في مثل قولنا جا زيد بل عمرو ولكن
عمرو لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه وما احسن قول ابن مالك في
الالفية التابع المقصود بالحكم بلا واسطة هو المسمى بدلا واحسن ابن
هشام في شرحه فقال خرج بالفصل الاول النعت والبيان والتاكيد
فانهن مكملات للمقصود بالحكم واما النسق فثلاثة انواع احدها
ما ليس مقصودا بالحكم كجا زيد لا عمرو وما جا زيد بل عمرو ولكن عمرو اما [عمرو صح]
الاول فواضح لان الحكم السابق منفي عنه واما الاخران فلان الحكم
السابق هو نفي المجي والمقصود به انما هو الاول النوع الثاني
ما هو مقصود بالحكم مع انه المقصود به فقط وذلك بالواو نحو جا [كالمعطوف صح]
زيد وعمرو وما جاني زيد لا عمرو وهذان النوعان خارجان بما
خرج به النعت والتوكيد والبيان النوع الثالث ما هو مقصود [ولكن بعد الايجاب نحو جا زيد بل عمرو صح]
بالحكم دون ما قبله وهذا هو المعطوف ببل ولكن عمرو هذا النوع
خارج بقولنا بلا واسطة وسلم الحد بعد ذلك اذا تقرر لك معرفة
حقيقة البدل **فبدل الكل** اي فهو بدل الكل من الكل **اذ كان مدلوله
مدلول الاول** يعني ان البدل يصدق على ما يصدق عليه المبدل
منه لا يعني ان مدلوله عين مدلوله لظهور ان الاخ في قولنا جا زيد
اخوك يصدق على زيد وليس مدلولهما واحدا وسمى ابن مالك هذا
القسم بالبدل المطابق لوقوعه في اسم الله نحو الى صراط العزيز الحميد
الله فيمن قرا بالجر وانما يطلق الكل على ذي اجزا وذلك ممتنع هنا
او بدل البعض ان كان البدل **جزءه** اي جزء المبدل منه نحو نعت
العبد نصفه واكلت السمكة راسها **ولا تجب المجوز عكسه** وهو
ان يكون المبدل منه جزءا للبدل فسمي بدل الكل من البعض **نحو رحم الله اعظما
اليت** يشير الى بيت تقدم انشاده في باب الاضافة وهو رحم الله اعظما
دفنوها بسجستان طلحة الطلحات في رواية من رواه بنصب طلحة
حيث ابدل طلحة وهو كل من جزئه وهو الاعظم **لانه** ايمان اعظما في

في البيت **تسمية الكل بالجزء** ايا طلحة والمراد جملة الذات كتسمية
الرؤية بالعين **او بتقدير اعظم طلحة** فحذف المضاف واقيم المضاف
اليه مقامه **وكان** على التقديرين **من بدل الكل** من الكل اما على
تقدير الاول الذي ذكره المؤلف فلان المراد رحم الله ذاتا دفنوها
بسجستان ولكن عبر عنها بجزئها وهو الاعظم ولا شك ان البدل وهو طلحة
يصدق على ما يصدق عليه الذات المدفونة بسجستان واما على الثاني
الذي ذكرناه فواضح **او بدل الاشتمال ان كان بينهما** اي بين البدل والمبدل
منه **تعلق بغيرهما** اي بغير الكلية والبعضية **وكان البدل بحيث
تتشوق النفس عند ذكر الاول اليه منتظرة** نحو سلب زيد ثوبه فانك قبل ان تذكر
الثوب تصير النفس متشوقة الى بيان الشيء المسلوب اذ من الظاهر
انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وانما شرطنا القيد الاخير لان مثل
قتل الامير سيافه فلا يجوز مثل هذا الابدال اصلا لفقد الشرط المذكور
لان الاول غير ذي يستفاد عرفا من قولك قتل الامير ان القاتل سيافه
وانما سمي مثل هذا بدل الاشتمال لان المتبوع على التابع كاشتمال الظرف
على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما
بحيث تبقى النفس متشوقة عند ذكر الاول الى ذكر الثاني منتظرة
له فيجيء الثاني ملخصا لما في الاول مبينا له كذا في الرضي نقلا عند
بعضهم **او بدل الغلط ان لم يكن كذلك** اي ان لم يكن جامعا للامرين
المتقدمين وهما حصول التعلق بين البدل والمبدل منه بغير الكلية
والبعضية وكون البدل بحيث تبقى النفس منتظرة له عند ذكر المبدل
منه **فجاز بدل غلامه او حماره بدل غلط لا اشتمال** لعدم تحقق القيد
الثاني وان تحقق الاول هذا فيه اشارة الى الرد على ابن الحاجب
حيث اكتفى في الكافية في بدل الاشتمال بان يكون بينهما ملابسة
بغير الكلية والجزئية فان مثل هذا يرد عليه اذ ليس بدل الاشتمال
مع ان بين زيد غلامه وبينه وبين حماره ملابسة بغير الجزئية والكلية

لذكر الثاني صح

مجمل صح

الاشتمال صح

اجمل صح

و

والقيد الثاني في كلام المؤلف يخرجها ضرورة انك اذا قلت جاء
زيد لا تصير النفس منتظرة لذكر التابع اصلا **والمبدل منه غلط
لا هو** اي لا البدل وذلك انك اذا اردت ان تقول جاء حمار فسبقك
لسانك الى ان قلت زيد فالمبدل منه وهو زيد كما في قولك جاء زيد
حمار وهو الغلط من حيث ان سبب الاتيان به هو الغلط في ذكر المبدل
منه ولم يرد ان البدل نفسه غلط وكيف وهو مقصود بالنسبة **فمن ثم**
اي فمن جهة ان الغلط هو المبدل منه كان **حقه ان يقال بل** لتفيد
الاتيان بها ان المتقدم عليها ذكر غلطا فاستدرك بالاضراب عنه
وفيه نظر لان بل انما تدل على الاضراب عما قبلها لا على ان سبب الاضراب
عنه هو الغلط او غيره بل الاصل فيما يصدر عن المتكلم ان يكون
صادرا عن قصد في الجملة ولكن قد يكون من غير ترو واعمال نظر
فيضرب عنه الى ما هو المحقق بالقصد فمن ثم قال بعضهم ان بل في هذا
البدل لتخرج الكلام عن ان يكون صدر سهوا من غير ما كان المتكلم
يرى تصحيحه بل ان ذكر المبدل منه عن تعمد الا انه اضرب عنه واعرض
وقد يكون المبدل منه متعالطا فيه لا غلطا اي يظهر المتكلم من نفسه انه
غالط فيه وليس بغالط في نفس الامر بل ذكره او لا عن قصد وتعمد
لكنه اوهم انه غالط لغرض المبالغة والتفنن اوهم انه غالط في
الفصاحة وهذا يستعمله الشعراء كثيرا وشرطه ان يرتقي من الادنى الى
الاعلى **كهند نجم بدر شمس** كانك وان كنت قاصدا لذكر النجم
توهم من نفسك الغلط وانك لم تقصد في الاول الا تشبيهها بالبدر
ثم تفعل كذلك منتقلا الى الشمس **وهو فصيح دون الغلط** ولا ادري
لاي معنى جزموا بان بدل الغلط غير فصيح مع ان النسيان لا ينافي
الفصاحة اللهم الا ان يكون المراد انهم تتبعوا كلام الفصحاء فلم
يجدوا بدل الغلط فاشيا فيه فحكموا بانه غير فصيح نظرا الى هذا
المعنى وليس المراد ان الانسان اذا سبق لسانه الى ذكر ما لم يقصد

تتمته نذكر على المقصود يحكم بان لفظه المذكور على سبيل السهو غير فصيح
فان قلت بقي على المؤلف من البدل قسم آخر ذكره ابن مالك وجماعة وهو
البدل المباين للمبدل منه وكلاهما مذكور على سبيل القصد من غير غلط
ولا تغالط كقولك اكلت تمرا الحاجة حيث تقصد الاخبار اولا باكل التمر
ثم تضرب الى اللحم ولا غلطا ولا تغالط فلم عدد عنه قلت المنازعة
فيه ما فوره فقد قال بعضهم ان هذا لم يثبت وان ثبت كان محمولا على
اضمار بل وفيه نظر **ومعنى تنحية المبدل** منه **انه غير مقصود** باعتبار
الاستقلال بمقتضى العامل والاطراح بالكلية وهل يمكن ان يقال لا الاهدار صح
ان صراطا مستقيما من قوله تعالى وانك لتهدي الى صراط مستقيم
صراط الله غير مقصود البتة ولذا اذا البواد حصهم على اعراب حصهم [?]
بدلا لا يقال انها غير مقصود اصلا مع فائدة البدل التاكيد لما فيه
من التكرير والايضاح لما فيه من تفسير بعد الابهام والتفصيل بعد
الاجمال فكيف يكون المؤكد والمبين غير مقصود البتة قال صاحب
المفصل وقولهم انه في حكم تنحية الاول ايذان منهم باستقلاله بنفسه
ومفارقته التاكيد والصفة في كونهما تتمتين لما يتبعانه لا ان يعنوا اهدار
الاول واطراحه **فلا يمتنع** على هذا التقدير **ابدال غير المغضوب**
عليهم **من المجرور** يعني في صراط الذين انعمت **عليهم** لا ذعانه ما يتخيل
من المانع من خلو صلة الذين من عائد لو جعل غير المغضوب بدلا من المجرور
العائد عليه اذ يكون التقدير صراط الذين انعمت على غير المغضوب
عليهم فلا ضمير على هذا التقدير يعود الى الذين اذ ضمير عليهم المذكور
ثانيا انما تعود الى الموصول من المغضوب هذا انما يتمشى على ان المعنى
تنحية المبدل منه اهداره واطراحه بالكلية وقد علمت ان هذا غير
مرادهم فالعائد موجود حسا فلا مانع من الابدال وقد صرح
الزمخشري في المفصل بما قدمناه عنه وقال باثره الا تراك تقول
زيد رايت غلامه رجلا صالحا فلو ذهبت تهدر الاول لم يسد كلامك

وكلنه

ولكنه خالف هذا في الكشاف فقال في قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله ربي وربكم يمتنع صح
ان يكون ما موصولة بالفعل وان اعبدوا ابدلا من الهاء في به
قال لانك لو اقمت ان اعبدوا الله مقام الهاء فقلت الا ما امرتني
بان اعبدوا الله لم يصح لان الموصول بقي بلا راجع اليه من صلته وهذا
منه نص لان المفصل قطعا **ويكونان** اي البدل والمبدل منه
معرفتين نحو جاء زيد اخوك واكل الرغيف ثلثه وسلب عمرو ثوبه
وذهب زيد الحمار **نكرتين** نحو مررت برجل اخ لك واكل رغيف ثلثه
منه وسلب رجل ثوب له وجاء رجل حمار **ومختلفين** بان يكون الاول
معرفة والثاني نكرة نحو جاء زيد اخ لك واشتريت العبد نصفا
منه واعجبني زيد علم له وجاء زيد حمار او يكون الاول نكرة والثاني
معرفة نحو جاء رجل اخوك واكل الرغيف ثلثه واعجبني رجل علمه وجاء
حمار زيد والحاصل انه لا يجب مطابقة البدل للمبدل منه تعريفا
وتنكيرا بخلاف الصفة والتاكيد وفرق ابن الحاجب بينه وبينهما في
شرح المفصل بان الصفة والتاكيد في حكم التبع فاذا كان الاول
معرفة او نكرة كان ما هو كالتتمة له كذلك والبدل اما ان تقول
هو في حكم تكرير العامل فيسقط الامر في تصيرهما كالجملتين ولا يلزم
التطابق واما ان تقول عامله عامل الاول ولكن لما كان مقصودا
والاول كالتتمة لم يلزم مطابقته كما لزم في التتمة لقوة ما هو
اصل وضعف ما هو فرع فالبدل اصل لانه مقصود والصفة فرع
لانها تتمة يعني وكذا التاكيد وقد تحت **النكرة** المبدلة **من المعرفة**
يجب وصفها لفظا كما في قوله تعالى لنسفعا بالناصية ناصية كاذبة ناصية صح
خاطئة **او تقديرا** كما في قولك ضربت زيدا راسا اي منه او له
قال ابن الحاجب في شرح المفصل وانما لم يحسن ابدال النكرة من المعرفة
الموصوفة لانها ان كانت بدل الكل من الكل فهي هي في المعنى
فلا يحسن ان يؤتى بالمقصود من غير زيادة على ما هو غير المقصود

وجب ما ذكره وهذا غير بدل الغلط فلا يجري فيه صح

وان كان غير بدل الكل من الكل لزم ان يكون ثم ضمير يرجع الى المبدل
منه فان كان متصلا به يرجع معرفة وان كان منفصلا عنه يرجع
موصوفا به والحال انه غير متصل به كقولك اعجبني زيد راس له
وحسن له فلاجل ذلك لفوات المعنى المذكورة يعني ان وجوب الضمير
في بدل البعض ثم الاشتمال لتعلم الملابسة بينهما وذا منتف في بدل
الغلط اذ قد تغلط بذكر زيد وانت تعني حمارا لا بعينه لا حمار زيد
لئلا يلزم فيه ضمير قلت فينبغي ان يقيد كلام المولف بذلك وقال
ابو علي في الحجة يجوز ترك وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا استفيد
من البدل ما ليس في المبدل منه واختاره الرضي وقال هو الحق وذلك
لقوله فلا وابيك خير منك اني ليوذيني التحمحم والصهيل
ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين اي بان يكون الاول ظاهرا
والثاني مضمرا وبالعكس فهي الاقسام الستة غير المتقدمة
هنا وفي التسهيل ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر وما اوهم
ذلك جعل توكيدا ان لم يفد اضرابا يعني في مثل اياي اياك قصد
زيد فان هذا لا ينافي دعوى التاكيد ويتاتى فيه اضراب
لا الظاهر من مضمر في بدل الكل وهذا استثناء من قوله ومختلفين
الا ظاهر يبدل من المضمر الغايب بدل الكل نحو ضربته زيدا
وانما فعلوا ذلك لانهم لو ابدلوا من ضمير المتكلم او المخاطب اسما ظاهرا
لادى الى ان يكون المقصود بالنسبة وهو البدل اقل دلالة من
غير المقصود لان المضمر الموضوع للمتكلم او المخاطب اقوى واخص
من الظاهر فلم يقولوا ضربني اخاك ولا ضربتك زيدا واما الغايب
فلم يكن في القوة والوضوح كذلك لاحتمال ان يتوهم غيره نحو زيدا
ضربته زيدا لذلك وانما قال المولف اولا في بدل الكل لان غيره
يجوز ابدال الظاهر فيه من المضمر لفقدان المانع وذلك لان مدلول
الثاني فيه ليس مدلول الاول فلم يبال بكون الاول اقوى واخص

لان

لان الثاني يفيد فايدة زايدة على المتبوع فلذلك جاز ان تقول لعبد
اشتريتك نصفك ويقول هو اشتريتني واعجبتني واعجبتك علمي
وضربتك الحمار ومنه قول الشاعر • ذريني ان امرك لن يطاعا
وما الفيتني حلمي مضاعا قلت لكنهم جوزوا ابدال الظاهر من
الضمير الحاضر بدل الكل اذا كان مفيدا للاحاطة نحو تكون لنا عيدا
لاولنا واخرنا وهذا يرد على المولف ولم يعتبر الاخفش قيد افادة
الاحاطة نحو رايتك زيدا وراينني عمرا ولمن كان يرجو الله بدل
البعض من الكل وذا جواب سوال مقدر تقديرا لسوال ان يقال قد
ابدل الظاهر من المضمر في قوله تعالى لقد كان لكم في رسول الله
اسوة حسنة لمن كان يرجو الله اذ المراد لمن يرجو المخاطبون لقوله
لقد كان لكم وهذا بدل كل من كل وهو خلاف ما اقتضاه قولكم
انه لا يبدل الظاهر من الضمير في بدل كل الا اذا كان الضمير للغايب
وتقرير الجواب منع ان يكون هذا من بدل الكل بل من بدل البعض
اذ التقدير لمن كان يرجو الله منكم وهو لا يفعل لمخاطبين لا كلهم وقد
يكرر عامله اي عامل البدل حالة كونه جر الاختصاره وتنزله
من معموله منزلة الجزء نحو قال الذين استكبروا للذين استضعفوا
لمن امن منهم ونحوان هو الا ذكر للعالمين لمن شاء منكم ان يستقيم فمن
امن بدل من الذين استضعفوا ومن شاء بدل من العالمين وقد اعيد
العامل الذي هو اللام ومنه ايضا المايدة والثاني وهو تابع مقصود
بالنسبة مع متبوعه السابق هو العطف بالحروف فقوله تابع جنس
يشمل جميع التوابع ومقصود بالنسبة الا ترى ان زيدا في قولك جا
زيد العاقل ابو عبد الله نفسه هو مقصود بالنسبة دون توابعه
المذكورة فالعاقل انما جي به للتوضيح وكذا ابو عبد الله ونفسه
انما جي به لتقرير امر النسبة مع متبوعه فصل يخرج البدل لانه
متبوعه غير مقصود معه واشتهر الاعتراض على هذا التعريف بانه

وضربتني الحمار صح

حرف صح

فصل يخرج الصفة والتوكيد وعطف البيان اذ لا شيء منها مقصود بالنسبة صح

عن مطرد بجواز نحو جاء زيد بل عمرو وما جاء زيد لكن عمرو وجاء زيد لا
عمرو واجاب عنه نجم الدين سعيد بان التابع والمتبوع مقصودان
بالنسبة في جميع هذه الصور وان كان احدهما بالنفي والاخر بالاثبات
فان النفي والاثبات خارجان عن نفس النسبة وفيه نظر **وسماه**
بالمثناة الفوقية باسناده الى ضمير الحروف اي وسمي الحروف
الموضوعة للعطف في بحث الحروف في اواخر الكتاب **وسمي** العطف
بالحروف **عطف النسق** بفتح السين ايضا العطف الواقع في كلامهم
الوارد على نظام واحد وهو من قولهم ثغر نسق اذا كانت الاسنان
مستوية ووجه المناسبة ان توسط الحرف العاطف يجعل التابع
والمتبوع متساويين باعتبار الاعراب وقصد النسبة اما النسق
باسكان السين فهو مصدر نسقت الكلام اذا عطفت بعضه على
بعض كذا في الصحاح **ولا يجوز العطف على الضمير المتصل المرفوع**
بلا تأكيد بل لا بد ان يؤكد اولا بضمير منفصل ثم يعطف عليه نحو
لقد كنتم انتم وآباؤكم لان الضمير المرفوع المتصل لما تاكد اتصاله
بالفعل لفظا من حيث هو كجزئه بدليل ما مر في باب الفاعل ومعنى
من حيث هو فاعله كره العطف عليه فانه اسم مستقل موافق
له في المعنى ليكون كانه معطوف في الحقيقة على المتصل وقد مر فيه
كلام في باب الفاعل عن ~~المنفصل~~ واحترز بالضمير عن الظاهر
وبالمتصل عن المنفصل وبالمرفوع عن المنصوب فانها تعطف عليها بدون
هذا الشرط نحو جاء زيد وعمرو وما قام الا انا وزيد واكرمتك
وزيدا **او بلا فصل** اي فصل كان سواء وقع بين التابع والمتبوع
نحو يدخلونها ومن صلح من آبائهم او بين العاطف والمعطوف نحو ما اشركنا
ولا آباؤنا وقد اجتمع الفصلان في قوله تعالى ما لم تعلموا انتم
ولا آباؤكم وانما لم يلتزموا التاكيد مع وجود الفاصل للطول
الذي يسوغه العطف على ما هو كالجزء **ونحو** قول الشاعر قلت **اذا اقبلت**

بكسر

وزهر تهادى كنعاج الملا تعسفن رملا وزهر كقفل اسم امراة
تهادى تتمايل والنعاج بقر الوحش والملا مقصورا الصحراء
وتعسفن ركبن واخذن على غير الطريق **ثم الضرورة** الشعرية
قبيح نص على قبحه الخليل وسيبويه واما الا اضطرارا فقد يمنع
والسند انه قد سمع من كلام العرب مررت برجل سواء والعدم اي مستويين
والعدم وايضا قد رفع الشاعر له في البيت مع تمكنه من استقامة المعنى
والوزن بالنصب يدل على انه مختار لا مضطر وكذا قول الاخر ورجا
الاخيطل من سفاهة رايه ما لم يكن واب له لينالا **ولا على مجروره**
اي مجرور الضمير المتصل اي ~~المجرور~~ **الا باعادة الجار** حرفا كان نحو فقال
لها وللارض او اسما نحو نعبد الهك واله ابائك وانما كان كذلك
لان اتصال الضمير المجرور بالجار من حيث انه ليس معه كلاما ولا
ينفصل عنه بوجه ما اشد من اتصال المضمر المرفوع بعامله فكره ان
يعطف عليه اسم مستقل وليس لنا مجرور منفصل ليؤكد به ثم يعطف
عليه فاعيد العامل الاول ليكون عطفا المجموع على المجموع فيكون
المعطوف مستقلا بنفسه **خلافا للكوفيين فيهما** اي في المسئلتين
فانهم جوزوا العطف على المضمر المتصل المرفوع بدون تاكيد ولا
فصل في سعة الكلام وابن مالك جوزه على ضعف الكوفيين ايضا
العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار وتبعهم ابن مالك ومن كلامه
في الالفية وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جعلا
وليس عندي لازما اذ قد اتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا فقد حكى
قطرب ما فيها غيره وفرسه بالجر فيل ومنه قوله تعالى وصد عن
سبيل الله وكفر به والمسجد الحرام اذ ليس العطف على السبيل لانه
صلة المصدر وقد عطف عليه كفر ولا يعطف على مصدر حتى تكمل معمولاته
وقال الزمخشري ما حاصله ان الكفر بالله والصد عن سبيله متحدان
معنى وكانه لا فصل بالاجنبي بين سبيل الله وما عطف عليه ولا عطف

للكفر على الصد قبل تمامه بمنزلة ان يقال وصد عن سبيل الله والمسجد
الحرام والشواهد الشعرية كثيرة كقوله فاليوم قربت تهجونا
وتشتمنا • فاذهب فما بك والايام من عجب • يقول فاليوم قربت
وادنيت بلامك القبيح او اسرعت في الذم والهجو اذا ذهب على طريقك
فانها شيمة الايام واهليها وكقوله • اذا وقدوا في الحرب
نار عدوهم • فقد خاب من يصلى بها وسعيرها • وقوله
بنا ابدا لا غيرنا تدرك المنى • وتكشف غما الخطوب الفوادح
الغما بالفتح والمد الحالة التي تغم وتغير والخطوب الامور الصعبة
والفوادح بالفاء والحاء المهملة المثقلات واكثر ابن مالك ايراد
الشواهد على ذلك في شرح الالفية ولا يبعد ان يقال في هذه المسئلة
ان العطف على الضمير المجرور بدون اعادة الجار غير جائز في القياس
لوجهين احدهما ان الضمير المجرور شبيه بالتنوين لمعاقبته له
وكونه على حرف واحد ولا يجوز العطف عليه كالتنوين والثاني
المجرور كشيء واحد فاذا اجتمع على الضمير الاتصالات كان العطف
عليه كعطف على بعض الكلمة فان قيل لو كان ما ذكر من الشبه مانعا
لمنع توكيد الضمير المجرور والابدال منه واللازم منتف بالاجماع
قلنا لا نسلم صدق الملازمة والفرق بين التوكيد مقصود به
تكميل متبوعه فينزل منزلة الجزء وذلك يقتضي امرين الاول
انه شبه الضمير المجرور بالتنوين حال التوكيد اقل من شبهه به
حال العطف لطلبه حال التوكيد غير ما يطلبه التنوين وهو
التكميل بغيره فلا يلزم ان يؤثر شبهه التنوين في هذا التاكيد
ما اثره في العطف لا ضمار لترتب الحكم على اقوى الشبهين الثاني
ان شبه المجرور ببعض الكلمة وان منع من العطف لا يمنع من التوكيد
لان بعض الكلمة لا يمتنع عليه تكميل بقية اجزائها فكذا لا يمتنع
ما اشبه بعض بعض الكلمة تكميله بما بعده واما البدل فالفرق

ببينه

بينه وبين العطف اذ البدل في نية تكرار العامل فاتباعه الضمير
المجرور في الحقيقة اتباع له وللجار جميعا لان البدل في قوة المصرح
معه بالعامل وليس كذلك المعطوف فجاز اذ تقول مررت به
المسكين جواز قولك مررت به وبزيد واما ما ورد من السماع على
الشذوذ او اضمار الجار كما اضمر في مواضع اخر كقولهم ما كل بيضاء
شحمة ولا سوداء تمرة وقد اضطرب كلام الزمخشري في الكشاف في
هذه المسئلة فمرة منع كما صرح به في تفسير اوائل سورة النساء
حيث قال في عطف الارحام بالجر في قراءة حمزة على الضمير المخفوض
بالتاء في قوله تعالى واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام وليس بسديد
لان الضمير متصل كاسمه والجار والمجرور كشيء واحد فكانا في قولك
مررت به وزيد وهذا غلامه وزيد شديدي الاتصال فلما اشتد الاتصال لتكرره
اشبه العطف على بعض الكلمة فلم يجز ووجب تكرير العامل كقوله
مررت به وبزيد وهذا غلامه وغلام زيد ومرة اجاز في تفسير قوله تعالى
فاذكروا الله كذكركم اباءكم او اشد ذكرا في مواضع جر عطفا على ما اضيف
اليه الذكر في قوله كذكركم واجاب بعضهم بان المنع فيما اذا كان
الجار حرفا لان اتصاله اشد ولهذا جاز الفصل بين المضاف والمضاف
اليه في الجملة ولم يجز بين الحرف ومجروره وليس بشيء لان الزمخشري
قد صرح بالمنع في نوعين جميعا كما رأيت واجاب اخرون بان المجرور
هنا في حكم المنفصل المرفوع لكونه فاعل المصدر وهو ضعيف وكذا جواب
اخرين بان المراد العطف من حيث المعنى واما بحسب اللفظ فهو على
حذف مضاف معطوف على الذكر اي او ذكر قوم اشد ذكرا **وان الحق**
المجرور بالظاهر يعني لا يجوز العطف على الضمير المجرور الا
باعادة الجار ولو الحق المجرور باسم ظاهر فلا يجوز مررت بك نفسك
وزيد **خلافا للجرمي** فانه جعل كالعطف على المرفوع حيث
يؤكد وقد عرفت وجه الفرق **وقراءة حمزة** واتقوا الله الذي

وقال ولده صح

الضمير صح

فمحمول صح

ثمرة صح

المتصل صح

فلما اشتد الاتصال صح

وغلام صح

تسائلون به والارحام بالجر ليست تمسك القوم في احتجاج الكوفيين
ومن وافقهم على صحة العطف بدون اعادة الخافض لاحتمال ان
يكون الواو للقسم لا للعطف واعترض بانه يكون اذن من القسم
الاستعطافي لان قبله واتقوا الله الذي تسائلون به وهو انما يكون
مع الباء نحو بالله قسم واجيب بانه ليس بقسم سؤال واستعطاف
بل قسم اخبار واستيناف كانه قيل والارحام انه مطلع على ما
تفعلون واما قول صاحب الكشاف والظاهر انه انما جوز ذلك
بناء على مذهب الكوفيين لانه كوفي وهم يجوزون العطف عليه من غير
اعادة الجار في حال السعة فليس بشيء لان القراءة بالرواية لا
بالرأي والا فابا والكسائي وهو امام الكوفة لم يقرا بذلك وهذا
بناء على شفا جرف هار قلت ولنا ما يمكن ان يجعل لغزا فيقال
اي صورة يجوز العطف فيها على الضمير المخفوض بدون اعادة الخافض العطف لنفي
لفظا حال السعة بالاجماع ومثالها قولك شجا عمرو زيد بحسب مدنا
وانه يتحمل اذ حذف الجار منه وان مطرد بلا خلاف في كلامهم ولا يجوز
العطف على معمولي العاملين عند سيبويه والمبرد وابن السراج
وهشام وجماعة من متقدمي البصريين ولا بد ان يكون احد
المعمولين مجرورا والا اذا كان المعمولات صحيحا لعامل واحد
كذا قيل وفيه نظر ولا فرق عند من لا يمنع بين ان يكون
المجرور مقدما نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وان يكون مؤخرا نحو ان
زيدا في الدار وعمرا الحجرة ووجه المنع ان حرف العطف نائب عن
العامل في نحو قولك قام زيد وعمرو لكنه ضعيف من جهة حرفيته وجهة
نيابته فلا يقوى ان يقوم مقام عاملين خلافا للفراء فانه
يجوز هذا العطف مطلقا سواء تقدم المجرور او تأخر تمسكا بقوله
تعالى ان في السموات والارض لآيات للمؤمنين وفي خلقكم وما
يبث من دابة آيات لقوم يوقنون واختلاف الليل والنهار

وما

وما انزل الله من السماء من رزق فاحيا به الارض بعد موتها وتصريف
الرياح لآيات لقوم يعقلون آيات الاولى منصوبة اجماعا لانها اسم
ان والثاني والثالث قراهما حمزة والكسائي بالنصب والباقون
بالرفع والتمسك بالقراءتين في الآيات الثلاث لانها اما الرفع فبنيابة فعلى صح
الواو مناب الابتداء في واما النصب فعلى نيابتها مناب ان وفي
هذا كما تراه لا يدل على المطلوب بتمامه فانه لم يفرق بين تقدم
المجرور وتأخره والآية المجرور فيها متقدم على انه قد اجيب عن
التمسك بها بان في مقدرة فالعمل لها وعليه فالواو انما نابت مناب
عامل واحد وهو الابتداء وبان انتصاب الآيات على التوكيد للاولى
ورفعها على تقدير مبتدأ اي هي آيات وعليهما فليست في مقدرة
و خلافا للاكثرين فانهم جوزوا العطف المذكور اذا تقدم المجرور
لان السماع بذلك ورد ولان فيه تعادل المتعاطفات واما اذا تأخر
فيمتنع المسألة نحو زيد في الدار وعمرو الحجرة والتعليل بتعادل
المتعاطفات في الدار عمرو ولا يقتضي امتناع نحو زيد في الدار وعمرو في نحو صح زيد وفي الحجرة صح
الحجرة لوجود التعادل فيها كذلك ولا يجوز الفصل بين المجرور وعاطفه
اي والمعطوف عليه ولا يعتد بقراءة من قرأ في الشواذ ان اولى الناس
بابرهيم للذين اتبعوه وهذا النبي بالجر عطفا على ابرهيم لوجود
الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالاجنبي والعطف اي
والمعطوف كالمعطوف عليه فيما له باعتبار ما قبله اي ما قبل
المعطوف عليه كما اذا وجب الضمير في المعطوف عليه بالنظر الى ما قبله
لكونه جملة وقعت حالا او خبرا عنه او صلة فيجب مثله في المعطوف
نحو جاء زيد يمشي ويضحك وزيد يقرا ويكتب وزيد الذي يأكل
ويشرب فلم يجز فيما زيد بقائم او ما زيد قائما ولا ذاهب في عمرو الا الرفع صح
ذاهب على انه خبر عمرو ويكون من عطف الجمل ولا يجوز عمرو ذاهب
عطفا على قائم المجرور بالباء المخبر به عن حكم المعطوف عليه كلا اذ لا

الذي هو عمرو ولا يجوز ان يكون نصب واضرب

يرد ههنا صح

قد اشتمل وجوبا على ضمير عايد على زيد المخبر عنه والثاني لا ضمير فيه
ضرورة رفعه للظاهر بالعطف على ما المنصوب لعتين العطف المتقدمة
ثم اشار الى جواب سؤال بقوله والذي يطير فيغضب زيد الذباب
وانما دفع ان المعطوف على الصلة قد يخلو عنها حكم الصلة
باعتبار عدم اشتمالها على العايد الى الذي هو محمول على ان الفا السببيه
له للعطف فلا يرد ما ذكر لان الكلام في العطف او حذف عايد انتقلنا
مع السببية للعطف فيكون التقدير الذي يطير فيغضب زيد
بسببه او لطيرانه الذباب وهذا الثاني ضعيف لما ان حذف
العايد المجرور انما يجوز بشرط هو مفقود ههنا وسننبه في باب الموصول
وقد ينزل عرضة الشي اي ما يعرض للشي في الجملة وان لم يكن
طبيعيا له منزلة الشي الملتبس بفتح الباء الملتبس للمجهول وبه نايب
عن الفاعل لو كان مبنيا للمعلوم لوجب ابراز الضمير لجريان الصفة
على غير من هي له لظهور اثره في العطف وغيره وبعضهم يسمي العطف
الواقع على هذا الوجه على التوهم به وبعضهم يسميه العطف على
المعنى تادبا لوقوعه في الكتاب العزيز وعليه الجزم في اكن من
قوله تعالى في قراءة غير ابي عمرو لولا اخرتني الى اجل قريب فاصدق
واكن من الصالحين فان معنى لولا اخرتني فاصدق ومعنى ان اخرتني اصدق
واصدق وقال السيرافي والفارسي هو على محل فاصدق كقول الجميع
في قراءة حمزة والكسائي من يضلل الله فلا هادي له ويذرهم بالجزم
ورده ابن هشام بانهما يسلمان ان الجزم في نحو ائتني اكرمك باضماره
الشرط فليست الفا هنا ومما نحن في موضع جزم لان ما بعد الفا
منصوب بان مضمرة وان والفعل في تاويل مصدر معطوف على
مصدر متوهم مما تقدم فكيف يكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم
وليس بين المزدوجين المتعاطفين شرط مقدر قلت انه صرحا بان
المصدر المأول من ان والفعل معطوف على مصدر متوهم من الفعل

السابق

عطفه صح

السابق من زده والاظهر الممكن ان يقول بان وصلتها في محل رفع على الابتدا
والخبر محذوف والاسمية جواب شرط مقدر اي ان اخرتني فتصدقي ثابت
واكن فالفاء حينئذ رابطة الجواب واكن معطوف على محل الفا وما بعدها على
حد فلا هادي له ويذرهم بالجزم حذو القذة بالقذة والجر في وسابق
من قول زهير • بدا لي اني لست مدرك ما مضى • ولا سابق شيئا اذا
كان جائيا • فان خبر ليس كثيرا ما يعرض له تلبسه بالبا الزائدة
فجعل هنا كالملتبس بها وعطف بالجر حتى كانه قال لست بمدرك ما مضى ولا
سابق وهذا ان مثلا لاعتبار العرضية في العطف عليه واللام في قول
الشاعر ام الحليس لعجوز شهربة • ترضى من اللحم بعظم الرقبه • والشهربه
الكبيرة والشيخ شهرب فان المبتدا كثيرا ما يعرض له دخول اللام المكسورة
فجعل هنا بمنزلة ما دخلت عليه كانه قيل ان ام الحليس لعجوز ويعطف
الفعل على الاسم وبعكسه اي يعطف الاسم على الفعل اذا كان في الاسم
معنى الفعل نحو فالق الاصباح وجاعل الليل سكنا في حرف عاصم بل في حروف الكوفيين
الثلثة عاصم بن ابي النجود وحمزة بن حبيب الزيات وعلي بن حمزة
الكسائي فقد قراؤه الثلاثة من القرا السبعة وجعل بصيغة
الفعل عطفا على الاسم الذي فيه معناه ومثال العكس قوله
وبات يعشيها بعضب باتر يقصد في اسوقها وجاير معطوف على
يقصد لما كان بمعنى جائر ويعشيها بالعين المهملة من العشا يقول بات
يجعل ضربها بالسيف مكان عشائها ففيه الاستعارة التهكمية دون
مررت برجل طويل ويضرب فانه لم يجز لان الطويل ليس في المعنى
الفعل ضرورة انه صفة مشبهة في الثبوت وليست بمعنى الحدوث
حتى يكون طويل بمعنى يطول ويجوز حذف المعطوف عليه او المعطوف وحذفه
مع العاطف وهذه اربع صور حذف المعطوف عليه وحده نحو افنضرب
عنكم الذكر صفحا اي انهملكم فنضرب عنكم ونحو او لم يروا الى ما بين ايديهم
اي اعموا فلم يروا ونحوه ام حسبتم ان تدخلوا الجنة اذ جعلت افر

[illegible] فالق الاصباح [illegible] الاصباح

و قد صح

دجا على صح

فجاء صح

متصلة وَالتقدير اعلمتم ان الجنة حفت بالمكاره وكذا ام كنتم شهدا
اذ حضر يعقوب الموت اجاز فيه الزمخشري ان تكون ام متصلة
وَالتقدير اتدعون على الانبياء اليهودية ام كنتم شهدا اوجوز ذلك
الواحدي ايضا وَقدرا بلغكم ما تنسبون الى يعقوب وَحذف مع العاطف
فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتى عشرة عينا اى فضرب
فانفجرت وَجوزا لزمخشري وَجماعة ان يكون هذه الفا فاء الجواب
اى فان ضربت بها فقد انفجرت وَرده ابن هشام بان ذلك يقتضى تقدم
تقدم الانفجار على الضرب نحو ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل الا ان
يقال المراد فقد حكمنا بثبوت الانفجار على ضربك وَحذف المعطوف
وَحده اى بدونه عاطف كقوله اذا ما الغانيات برزن يوما ۰ وزججن
الحواجب وَالعيونا ۰ التقدير وكحلن العيون وَمنه قوله تعالى
وَالذين تبوءوا الدار وَالايمان وَالفوا الايمان وَحذف مع العاطف نحو
سرابيل تقيكم الحر اى وَالبرد لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح
وَقاتل اى ومن انفق من بعده وَقاتل وَدليل التقدير ان الاستواء
انما يكون بين شيئين وَدليل المقدر اولئك اعظم درجة من الذين انفقوا
من بعد وَقاتلوا ۰ وَمنه الحديث ان اعظم الجزاء مع عظم البلاء وان الله
الرضى ومن سخط فله السخط اى اذا احب قوما وَانعفر قوما ابتلاهم جميعا
فمن رضى وَهم الذين احبهم الله فكذا لسخط فحذف المعطوف لدلالة
التفصيل عليه وَالعاطف اى وَقد يحذف العاطف قال ابن هشام بدح
وَبابه الشعر كقول الحطيئة ۰ اذا امر اذهطه بالشام منزله ۰
برمل يبرين جارا شد ما اغتربا ۰ اى وَمنزله برمل يبرين كذا قالوا
وَلك ان تقول الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة وَحكى ابو زيد
اكلت خبزا لحما تمرا فقيل على حذف الواو وَقيل على بدل الاضراب وَحكى
ابو حسن اعطه درهما درهمين ثلاثة وَخرج على ذلك انا تات احدهما
وجوه اى ووجوه عطفا على وجوه يومئذ خاشعة عاملة وَالثانية ۰

ونحوه صح

الرضى ومن سخط وهم الذين اتقضهم الله فله صح

يومئذ ناعمة صح

ان الدين عند الله الاسلام ۰ فيمن فتح الهمزة اى وَان الدين عطف على انه
لا اله الا هو ويبعده ان فيه فصلا بين المتعاطفين المرفوعين
بالمنصوب وَبين المنصوبين بالمرفوع وَقيل بدل من ان الاول وصلتها
او من القسط او معمول من للتحكيم على ان اصله الحاكم ثم حول للمبالغة الثالثة
ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد اى وَقلت وَقيل بل هو
الجواب وتولوا جواب سؤال مقدر كانه قيل فما حالهم اذ ذلك وَقيل
تولوا حال على اضمار قد وَاجاز الزمخشري ان تكون استئنافا اى اذا
ما اتوك لتحملهم تولوا ثم قدر انه قيل لم تولوا باكين فقيل قلت لا اجد
ما احملكم وسط بين الشرط وَالجزاء كالاعتراض عما رثه برمتها في معنى البيت
وَقد فاته ان يذكر ما نصوا عليه في الاخبار المتعاطفة نحو قولك
زيد فقيه وكاتب وَشاعر انه يجوز عطفها حذف العاطف منها بلا خلاف
وكذا في الصفات نحو مررت برجل عاقل وَظريف وَهذا مما يقدح في جزمه
بان حذف العاطف بابه الشعر فالثالث وَهو تابع يدل على معنى في متبوعه

ثم صح

معنى صح

النعت فتابع جنس يشمل جميع التوابع وَيدل على معنى في متبوعه
فصل يخرج ما سوى النعت وَاقوى ما اورد من الاسئلة على هذا
التعريف انه غير مطرد لدخول البدل فيه في مثل اعجبني زيد علمه لان علمه
فانه تابع يدل على معنى وَهو العلم في متبوعه وَهو زيد وَاجاب ابن
الحاجب عنه بان هذا وقع في بعض صور البدل من قضية عقلية
وَهى كون العلم لا بد له من محل وَلا محل له هنا الا زيد يعنى ان العلم
في هذا المثال انما قصد به لان الاعجاب منسوب اليه وَلم يقصد
به الدلالة على معنى في متبوعه وَدلالته على من قضية عقلية وليس
كلامنا فيها وَنفعه اى نفع النعت وَفايدته التخصيص اى ان يكون
مقللا لاشتراك المنعوت وَرافعا لاحتماله وَفي عرف النحاة ان
التخصيص تقليل الاشتراك في النكرات وَالتوضيح رفع الاحتمال
في المعارف غالبا احترازا عما سنذكره من فايدة الكشف وَالمدح

وتماميتها فلا يوصف المضمر لوضوحه اما ضمير المتكلم والمخاطب فلان ما ظاهرهما
لانهما اعرف المعارف والاصل في وصف المعرفة التوضيح فلا يوصفان
لئلا يلزم تحصيل الحاصل ومثلهما اذا لم يتحقق في ضمير الغائب لكنه
منع وصفه حملا عليهما وجوز الكسائي نعته ان كان النعت لغير
التوضيح كان ربي يقذف بالحق علام الغيوب ونحو لا اله الا هو الرحمن نحو قل هو
الرحيم فقدر علام نعتا للضمير المستتر في يقذف والرحمن الرحيم
نعتين لهو قلت وهذا من الكسائي يقتضي ان الرحمن ليس علما وقد
تقدم كلام فيه في باب غير المنصرف فان قلت فاذا وضع
الظاهر موضع المضمر يمتنع وصفه قلت وقع في عبارة بعضهم ما يقتضيه فصل صح
وذلك لانه سال عن الحكمة في اقتران الذي بالتحتية وماقبلها في
في الاولى ذوقوا عذاب النار الذي كنتم بها تكذبون وفي الثانية
ذوقوا عذاب النار الذي كنتم به تكذبون واجاب بان النار في الاية
السجدة وضعت موضع الضمير المتقدم ذكرها في قوله تعالى واما
الذين فسقوا فمأويهم النار كلما ارادوا ان يخرجوا منها اعيدوا فيها
وقيل لهم ذوقوا عذاب النار وكان مقتضى الظاهر ان يقال فذوقوا
عذابها ولكن لما وقعت موقع المضمر امتنع وصفها لان المضمر لا يوصف
فكذا ما حل محله واما اية سبأ وهو قوله تعالى ونقول للذين ظلموا ماصح
ذوقوا عذاب النار التي كنتم بها تكذبون فلم يتقدم للنار ذكر تنزلها
منزلة المضمر فصح وصفها واقول يدفع هذا قول اهل البيان انه
يعدل عن المضمر الى الظاهر لاغراض منها التمكن من الوصف كما في قول
الشاعر • الهي عبدك العاصي اتاكا • مقرا بالذنوب وقد دعاكا •
• فان تغفر فانت لذا اهل • وان لم تغفر فمن يغفر سواكا •
وفي الكشاف في تفسير قوله تعالى يا ايها الناس اني رسول الله اليكم
جميعا الذي له ملك السموات والارض لا اله الا هو يحيي ويميت
فامنوا بالله ورسوله النبي الامي الذي يؤمن بالله وكلماته انه لم يقل

فامنوا

فامنوا بالله وبي بل عدل عن المضمر الى الاسم الظاهر ليجري عليه الصفات
ولما في طريقة الالتفات من مزية البلاغة الى اخر كلامه او الكشف عن الحقيقة
كقولك الجسم الطويل العريض العميق يحتاج الى فراغ يشغله فان هذه
الاوصاف مما توضح الجسم وتكشف عن حقيقته او مجرد الثناء او الذم اذا اوصح
كان الموصوف معلوما عند المخاطب متعينا بدون ذلك الوصف نحو اعوذ
بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم والتاكيد نحو امس الدابر كان
يوما عظيما فان لفظ الامس يدل على الدبور منه فاذا نفخ في الصور
نفخة واحدة لان النفخة واحدة لم يقدر وصفها به للثناء مجرد التاكيد
وقد يكون النعت المجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير فلم يذكره المص
وشرطه اي الشرط النعت كونه مشتقا نحو جاء رجل عالم او في
تاويله نحو مررت برجل كوفي اذ هو في تاويل المشتق فانه بمعنى منسوب
الى الكوفة وهذا الذي عليه جمهور النحاة ورده ابن الحاجب بان معنى
النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا وجدت دلالته كذلك
صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره والاسماء التي
وقعت صفات وهي غير مشتقة منها ما وقع صفة مطلقا كالمنسوب
وذي المضاف الى جنس ومنها ما وقع صفة في بعض احواله كاي في مثل
مررت برجل اي رجل ومنها اسم الجنس التابع لاسم الاشارة نحو هذا
الرجل فانه هنا استعمل وصفا وان كان وضعه للذات في غير هذا
الموضع لان متبوعه ههنا وهو اسم الاشارة دال على الذات المبهمة
فتعين دلالته اسم الجنس التابع له على المعنى وهو تعيين حقيقة
الذات وبيان ماهية المشار اليه ومنها الاشارة في نحو مررت بزيد
هذا فانه يدل على معنى في ذات زيد وهو كونه مشارا اليه فثبت
ان الاشتقاق ليس بشرط في النعت لما ثبت من وقوع هذه الالفاظ
المذكورة نعوتا مع انها غير مشتقة قلت والشارطون يأولون
ذلك كله فيقولون بصري مثلا مأول بمنسوب الى البصرة وذو مال

لمصاحبتها له اي رجل كامل في الرجولية وهذا الرجل بهذا المعنى وزيد هذا ابن زيد المشار اليه **فلا يوصف بالعلم والمضمر** لانهما ليسا بمشتقين ولا في تاويل المشتق وفيه نظر لحاتم المتضمن الاتصاف بالجود وعنترة المتضمن بالشجاعة ومن ثم جرت الاستعارة فيه وكونه الا دونه في التعريف **او مساويا له** في ذلك لان الموصوف هو المقصود بها وانما المقصود به الدلالة على المعنى الذي في الذات فلو كان النعت اعرف من المنعوت لزم ان يكون المقصود بالنسبة دون غير المقصود في الدلالة على الذات المراد وهذا غير لائق **فلا يوصف العلم بالمضاف الى المضمر** لانه عرف من العلم فلا يقال مررت بزيد غلامك على ان يكون غلامك نعتا لزيد ووصفه بالمضمر ممتنع من باب الاولى ومن المعلوم ان المنادي لا يقع وصفا اصلا لا لعلم ولا لغيره فلم يبق الا اسم الاشارة والموصول وذو الالف واللام والمضاف الى احدهما معنى فيصح وصف العلم به تقول مررت بزيد هذا او بكر الى هذا او خالد الذي قام ابوه وعبد الله اخي الذي اكرمته وعمرو الكريم وبشر ذي المال **ولا يوصف ذو اللام الا بمثله او المضاف الى مثله او الموصول** نحو مررت بالرجل الفاضل **وانما التزم وصف اسم الاشارة بذي اللام او الموصول للابهام** وتقديره ما ذكره الرضي وهو ان اسم الاشارة مبهم الذات وانما تتعين الذات المشار اليها اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعينه بالصفة لم يكن تعينه بمبهم اخر مثله فلا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول وذو اللام والمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بما يكتسب التعريف من معرف غيره ثم يكتسب منه المبهم تعريفه المستفاد فاقتصر على ذي اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفة ذي اللام وان كانت زايدة الا ذو الطائية **ولذلك** اي

ولاجل ابهام اسم الاشارة المقتضي لان يوصف بما يبين حقيقة الذات المشار اليها **وصفه بما هو اخص اولى** من وصفه بما هو اعم **كالاسم** فان الابيض لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس وغيرهما بخلاف العالم فانه يختص بنوع من الحيوان فاذا قلت مررت بهذا العالم فكانك قلت مررت بهذا الرجل العالم بخلاف قولك مررت بهذا الابيض فان قلت البشر هذا انما فيما لم نقرره اولا من ان شرط الوصف كونه اعم قلت لا فان المراد هناك لما قررناه من ان معنى الاعمية كونه دونه في التعريف وليس هذا هو المراد هنا فلا تنافي **وتوصف النكرة** لفظا ومعنى كرجل وامراة او معنى لا لفظا كالمحلى بال الجنسية **بالجملة الخبرية** اما صحة وصف المنكر بالجملة فلمناسبتها للنكرة من حيث تصح تاويلها بالمنكر كما تقول في قام رجل ذاهب ابوه وقول لنسران الجملة نكرة منظور فيه لان التعريف والتنكير من عوارض الاسم واما كونها خبرية فلانك انما تاتي بالصفة لتعريف المخاطب المخاطب بعرفه قبل ذكرك الموصوف فيجب ان تكون الصفة فلزم كونها خبرية لان الانشائية لا يعرف المخاطب مضمونها الا بعد ذكرها **بلزوم الضمير** اما الملفوظ به نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله وكقوله كمثل الحمار يحمل اسفارا اي كمثل حمار حامل اسفارا وواتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه وقول الشاعر

جاؤوا **بمذق هل رايت الذئب قط** فظاهرا يتراءى ان وصف النكرة فيه بجملة انشائية محمول **على مقول فيه** فالوصف في الحقيقة انما هو مقول والانشائية محكية بالقول والتقدير جاؤوا بمذق مقول عند رؤيته هل رايت الذئب قط والمذق بفتح الميم وسكون الذال المعجمة لبن خلط بماء غلبه فصار لونه لون الذئب لورقته لانه سمار والورقة لون رماد والسمار اللبن الرقيق **وتتبعه** اي تتبع النعت المنعوت **في الاعراب والتعريف وضده** اي التنكير **والافراد والتذكير**

اذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل صح

المخاطب الموصوف المبهم كما كان صح

اوصح

ذلك صح

اي التثنية والجمع ضدي الافراد والتانيث ضد التذكير **لا مستو**
الاحوال في المذكر والمؤنث كرجل صبور وامرأة صبور ورجل جريح وامرأة
جريح **في الفعلية** ظرف مستقر في محل نصب على الحال اما من الاعراب
وما عطف عليه اي ويتبعه في الاعراب وكذا وكذا حالة كونها واقعة
في النعوت الفعلية اي التي يتصف بها المنعوت بالفعل من حيث
انها من الاحوال القائمة به واما من فاعل يتبعه وهو الضمير العائد
الى النعت وفي بمعنى من اي ويتبع النعت المنعوت في كذا وكذا حالة
كون النعت من النعوت الفعلية والحاصل ان ما كان من هذا القبيل
يتبع فيه النعت منعوته في اربعة من عشرة واحد من اوجه الاعراب الثلاثة
وواحد من التعريف والتنكير وواحد من الافراد والتثنية والجمع
وواحد من التذكير والتانيث والامثلة سهلة **ونحو برمة اعشار**
مما يختل فيه ان النعت خالف منعوته في الافراد من حيث ان البرمة
مفرد والاعشار جمع عشر بكسر العين المهملة وسكون الشين المعجمة
وهي القطعة المنكسرة والمراد بكونها اعشارا انها مكسورة على
قطع محمول **على انه** اي ان اعشارا **مفرد** بمعنى عظيمة لا يحملها الا عشرة
او اجزاء برمة بحذف المضاف الموصوف ويرجع كان الصفة
جمع فاجاب بوجهين الاول انا لا نسلم ان اعشارا جمع بل هو مفرد
بالمعنى الذي ذكرناه الثاني انا نسلم انه جمع ولكن لا نسلم ان الموصوف
هو البرمة بل اجزاؤها **وتبعه في الثلثة الاول** وهي الاعراب والتعريف
والتنكير وفي الحقيقة انما يتبعه في اثنين من خمسة واحد من
اوجه الاعراب الثلاثة وواحد من التعريف والتنكير **وفي الباقي** وهو
الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث **كالفعل** تقول
مررت برجلين قائم ابوهما **الا جمعا** استثناء مفرغ في الاحوال اي
ويتبعه في الثلاثة الاول وفي الباقي كالفعل على كل حالة الا حالة
كونه جمعا **لا يوازن فعله** فانه حينئذ لا يلزم فيه هذا الحكم وهو

كونه

كونه كالفعل **فانه مع مطابقته للفاعل** وضح افراده كالفعل تقول مررت
برجل قعود غلمانه وقاعدين غلمانه والطباق ارجح على الاصح وهذا
الحكم ثابت للجزء الحال ايضا كقوله مررت عليه بكرة نوحدنه قعودا
لديه بالصريم عواذله **في السببية** ظرف مستقر ~~نوحدنه قعودا لديه~~
في محل نصب على الحال كما مر في قوله في الفعلية اي يتبعه في تلك
الثلاثة مع مساواته للفعل في الباقي في تلك الثلاثة على ما مر
حال كون تلك الامثلة واقعة في النعوت السببية اي التي ليست
من احوال النعوت القائمة به وانما هي من احوال متعلقه وتبعه
في ذلك حالة كون النعت من النعوت السببية بناء على ان في بمعنى منعوت صح
من كما مر **ويحذف** نعت **مفرد جوازا** نحو وعندهم قاصرات الطرف
اي حور قاصرات الطرف ونحو والنا له الحديد ان اعمل سابغات
اي دروعا سابغات ونحو وذلك دين القيمة اي الامة القيمة ونحو
وللدار الاخرة قال المبرد التقدير والدار الساعة الاخرة وقال
ابن الشجري للدار الحياة بدليل وما الحيوة الدنيا الا متاع الغرور **ولزوما**
كالاجرع والابطح فانهما في الاصل وصفان اذ الاجرع صفة الرمل
بمعنى الطيب المنبت والابطح صفة للمسيل بمعنى متسع المشتمل
على دقاق الحصى ثم غلبت اسميتهما بحيث يذكران بدون موصوف
اصلا **و** منعوت **جملة جوازا** وهذا اجمال يحتاج الى تفصيل
وذلك ان المنعوت اذا كان بعض ما قبله من مجرور بمن نحو منا ظعن
ومنا اقام اي منا فريق ظعن ومنا فريق اقام او بفي كقوله لو
قلت ما في قومها لم تيثم يفضلها في حسب وميسم اي لو قلت
ما في قومها احد يفضلها وحسب لم تاثم فحذف المنعوت جائز في
السعة فكذا حكم المنعوت بالظرف وهل يشترط تقدم النفي
والاستفهام لا يشترط في التسهيل ويشترطه ولده وان لم يكن المنعوت
كذلك فجواز حذفه مشروط بالشعر كقوله ۝ انا ابن جلا وطلاع

الثنايا **وحذفوا النعت** نحو يأخذ كل سفينة غصبا اي صالحة بدليل
انه قرئ كذلك وان تعيبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة
فيه حينئذ ونحو ما نزعم من زائد الامي اكرمنا اخذنا اليه السابقة ومنه
قول الشاعر • لئن كان يهدي برد انيابها • للعلي لما افقر مني انني لفقير
اي لفقير افقر مني **وقد يفصل بينه وبين المنعوت باجنبي**
نحو افي الله شك فاطر السموات والارض وقال الشاعر
• وما مثله في الناس الا مملكا • ابو امه حي ابوه يقاربه ففصل بين
بقوله ابوه وهو خبر ابو امه والمعنى ليس مثله في الناس حي يقاربه
الا مملك والمراد به هشام بن الملك ابو امه اي ان ابا ذلك المملك
ابوه اي ابا الممدوح وهو ابراهيم بن هشام بن اسمعيل المخزومي وفيه
ايضا فصل اخر وهو الفصل بحي بين المبتدا الذي هو ابو امه وخبره
الذي هو ابوه فان قلت ما المراد بالاجنبي قلت في امالي ابن
الحاجب هو المستقل بنفسه لا غير الجمل المعترضة كالمبتدا او الخبر والفاعل
والمفعول وغير الاجنبي هو ما كان له تعلق بذلك الجزء فاذا قلت
ضربي حسنا في الدار زيدا حسن لم تفصل بين المصدر ومعموله باجنبي فانما
فصلت بينهما بمتعلق به داخل في حيزه بخلاف قولك ضربي حسن زيدا
فانك فصلت بينهما بالخبر المستقل الذي لا يصلح ان يكون تتمة لما قبله
في الجزئية وانما اجريت الجمل المعترضة مجرى التتمة لانها
مستقلة بنفسها فكانها عرضت بين الجزئين لغرض مع انه ليس
في انها ليست تتمة لاحد الجزئين لاستقلالها بنفسها بخلاف
ما ذكرنا فانه يوهم انه للثاني وهو للاول او للاول وهو للثاني
الى هنا كلامه **والرابع التاكيد** وهو تابع يقرر امر المتبوع في
النسبة او الشمول فتابع يشمل جميع التوابع وتقرير امر المتبوع
فصل يخرج الصفة والبدل والعطف بالحرف واما الاخران فظاهر
واما الصفة فلان وضعها ليدل على معنى في المتبوع وافادتها

ففصل بين المنعوت ونعته وهو حي يقاربه

للاخري

في

في بعض المواضع التوضيح ليست لانها وضعت لذلك في النسبة او الشمول
فصل يخرج عطف البيان فانه يؤتى به الا لتقرير امر المتبوع لكن لا في النسبة
ولا في الشمول وذلك انك اذا قلت جاءني ابو حفص عمر فقد اوضح عمر
الذي هو عطف البيان متبوعه ولكن ليس من جهة ان نسبة المجيء اليه
لا الى متعلقه بخلاف ما اذا قلت جاءني ابوه حفص نفسه فانه يدل
على ان نسبة المجيء اليه نفسه لا الى من يتعلق به واجر مثل هذا في قولك
اشتريت ابا الخبر كلا له وقولك اشتريت ابا الخبر كله فان الاول للتقدير
لا في الشمول بخلاف الثاني فانه للتقرير الشمول ثم التاكيد **اما تكرير**
اللفظ اي الاول وهذا هو المسمى بالتوكيد اللفظي وانما يكون
عند ارادة المتكلم ان يدفع غفلة السامع او ظنه بالمتكلم [illegible]
الغلط نحو جاءني زيد زيد ولا يفيد هنا التاكيد المعنوي لانك
لو قلت جاءني زيد نفسه ربما ظن بك السامع انك اردت جاء عمر
فغلطت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا لا يفيد ان ظننت بالسامع
غفلة عن سماع لفظ زيد ثم التوكيد اللفظي ليس بمقصور على
تكرير اللفظ الاول بعينه بل يكون ايضا بتقوية الاول بموافق له
معنى كما شربت فجاء تراء وبموافق له في الزنة يحصل به مع التقوية
تزيين اللفظ وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو حسن بسن وشيطان
ليطان **يجري في كل لفظ** اسما كان او فعلا او حرفا مفردا كان او
مركبا تركيبا جمليا او غيره فان قلت هذا مناف لتحديد التوابع
بقوله اوله كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة فان مثل قولنا
ان زيدا قائم وقام زيد ليس للثاني فيه الاعراب البتة قلت
يجوز ان يكون هذا من قبيل الاستخدام ويحمل التاكيد على قسمي مصطلح او
غير مصطلح ويكون الظاهر من قوله والرابع التاكيد ما اراد به المصطلح
عليه والمضمر من قوله ويجري في كل لفظ عائدا الى مطلق التاكيد او الى
غير المصطلح كما في قوله اذا نزل السما بارض قوم • رعيناه وان كانوا

عنها باو بتكرير المعنى دون اللفظ وهذا هو المسمى بالتاكيد المعنوي
ويضبط اي علق بالنفس والعين وكلا وكلتا وكل واجمع واتباعه كاكتع وابتع
وابصع اي مع التاكيد بكلمة كل باعتبار التكلم والخطاب والغيبة
والافراد والجمع والتذكير والتانيث نحو اشتريته كله واشتريتها
كلها واشتريتك كلك وكلكم واشتريته كله وكلها وكلهم وسقط المثنى لانهم
لم يستعملوا في التثنية استغناء بكلا واستشكل بانه انما
يكون كذلك ان لو اتحدا معنا معناهما وليس كذلك لتغاير معنى
اشتريت العبدين كلهما او كليهما ويختلف الصيغة في اخواته وهي
اجمع واكتع وابتع وابصع فيقال للمفرد المذكر اجمع وللمونث جمعا ولا
يقال للمثنى استغناء بكلا ويختلف بكلا منهما اي الضمير والصيغة
في الاولين وهما النفس والعين واما اختلاف الصيغة باعتبار
متبوعهما فلان التوافق بين الصفة واجب مع ان الوصف ممتاز
عن الموصوف في المعنى فلان يجب في التاكيد مع انه لا امتياز عن المؤكد
اولى واما اختلاف الضمير فليدل على من هو له نقول زيد نفسه الزيدان
نفسهما الزيدون انفسهم هند نفسها الهندان نفسهما الهندات
انفسهن والاكثر فيهما اي في المثنى من النفس والعين انفسهما واعينهما
بصيغة الجمع لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما قال ابن الحاجب في شرح
المفصل اذا قصد التعبير عن اثنين في المعنى مضافا الى اثنين
وهما متصلان بهما في المعنى ~~مضافا الى المثنى~~ عبر عن المضاف
بلفظ الجمع وان كان مثنى في المعنى [illegible] كراهة اجتماع تثنيتين
فيما ثبت كالمتصل بهما واشار المولف [illegible] والاكثر الى ما حكاه ابن
كيسان عن العرب منه ان يقال نفساهما وعيناهما وهو كقولك ان في
ظهراهما مثل ظهور الترسين حيث قال ظهراهما مثل ظهور الترسين
نحا على الاستعمال الكثير ولا يؤكد غير المثنى بكلا واما المثنى
فان كان مذكرا اكد بكلا وان كان مونثا فبكلتا وقد يستغنى بالاول

عن

عن الثاني كقوله نعمت بنزني الزينبين كلهما اليك وقرني خالد
وحبيب وقال ابن عصفور ذكر للضرورة على معنى الشخصين وقضية
كلام المولف انه لا يجوز قام زيد وعمرو كلاهما فتامله ولا يؤكد غير جمع
ومفرد صح تجزيته حسا او حكما بالكل واخواته اما اذا كان
جمعا فيجوز التاكيد بذلك مطلقا نحو جاء الزيدون كلهم اجمعون
اكتعون ابتعون ابصعون وضربتهم كلهم اجمعين لا فرق بين عامل
وعامل اخر واما اذا كان مفردا فانما يؤكد بذلك ان صح تجزيه وهذا
لا يكون بالنسبة الى كل فعل بل بالنسبة الى بعض الافعال حسا كما في
ضربت زيدا كله او حكما كما في اشتريت العبد كله بخلاف جاء زيد كله
فانه لا يصح التجزي بالنسبة الى المجيء بعض ولا يجيء الباقي ولا يرد
على قوله غير جمع نحو ما ورد في المثنى اذ مقتضاه هنا انه لا يجوز جاء
زيد وبكر وعمرو كلهم فتامل لموضعين لتسامح ولا يؤكد غير المعرف بكل
منها ~~النكرة المحدودة~~ اي من الفاظ التاكيد كدينار ودرهم ويوم
وليلة وشهر وسنة بكل واجمع واختار ابن مالك قال ابن هشام
وهو الصحيح كقوله لكنه شاقه ان قيل ذا رجب يا ليت عدة
حول كله رجب وقول الاخر قد صرت البكرة يوما اجمعا
صرت صوتت والبكرة بفتح الموحدة واسكان الكاف خشبة مستديرة
في وسطها محز يستقى عليها ولا يؤكد المظهر بالمضمر لان المضمر
ضعيف لانه لا يستقل بنفسه في الجملة والظاهر قوي لاستقلاله
بنفسه فكرهوا ان يؤكدوا القوي [illegible] الضعيف ومن هنا وهم ابن هشام
ابا البقاء حيث اجاز في [illegible] هو الاسترا تاكيد لا لنفس
شانئك مع صحة عكسه وهو تاكيد المضمر بالمظهر ومثلوه
بما قام الا هو زيد وفيه نظر فان زيدا بدل لا تاكيد اذ التاكيد
لفظي ومعنوي وكلاهما غير ممكن فيه وقد يقال هو من اللفظي
وتكرير اللفظ الاول بعينه غير شرط على ما ترى وصحة تاكيده اي تاكيد

وبحيلف الضمير في لفظ الكل صح
وكلكن صح
وكلاهن صح
والموصوف صح
واما صح
حيث صح
بان يجيء صح
قال وقد يرد انه تاكيد الضمير المستتر

المظهر مثله نحو جاء زيد نفسه وهو كثير ولا يؤكد ضمير متصل مرفوع أي
يؤكد عن منفصل بالنفس والعين فلا يقال جئت نفسك وقمت عينك بل
حتى تقول جئت أنت وقمت أنت وحينئذ يؤكد بالنفس أو بالعين وذلك
لأن المرفوع المتصل منزل منزلة الجزء فكرهوا أن يؤكد الجزء بالظاهر
المستقل وقصدوا تأكيده أولا بالضمير بمعنى الأول مستقل ثم
يجروا النفس أو العين عليه لفظا وإن كان في المعنى تأكيدا
للمرفوع المتصل لأنه هو المقصود وقيد الضمير احتراز عن الظاهر
وقيد المتصل احتراز عن المنفصل وقيد المرفوع احتراز عن المنصوب
فإنه يؤكد في الصور الثلاث بلا شرط نحو جاء زيد نفسه وأنت نفسك
ذاهب وأكرمتك نفسك لأن العلة المذكورة مفقودة فيها
لأن الظاهر مستقل وكذا المنفصل والضمير المنصوب ليس كالمرفوع
في شدة الاتصال قلت يرد الضمير المجرور فإنه يؤكد بدون
شرط نحو مررت بك نفسك وبه عينه مع شدة الاتصال ولما قال
بالنفس والعين احترز عن تأكيد المتصل المرفوع بغيرهما
فإنه يؤكد بلا شرط مثل القوم جاؤوا كلهم والفرق أن النفس والعين
يستقلان عن تأكيد نحو طابت نفس زيد وحسنت عين عمرو
فلو لم يؤكد والمتصل المرفوع معهما بالمنفصل لالتبس التأكيد
بالفاعل إذا كان الضمير مستترا نحو زيد جاء في نفسه وهند تضررت
عينها ثم اطرد الحكم في البواقي وجاز أنتم كلكم بينكم دونهم
بالخطاب نظرا إلى المضاف إليه كل وبينهم بالغيبة نظرا إلى لفظ (دونهم صح)
المضاف وهو كل ولم يجز في أنتم أجمعون إلا بينكم لكون لفظ الكل
أشد استقلالا من أجمع ولهذا يقع كل عند إضافتها إلى الضمير مبتدأ
بكثرة نحو كلهم أتيته وغير مبتدأ أيضا كقوله فيصدر عنه كلها
وهو ناهل وتقع عند إضافتها إلى الظاهر معمولة لجميع العوامل
نحو كل القوم جاء وذهب كل الرجال وأكرم كل بني تميم وامرر بكل

الجماعة

الجماعة ولا يثبت لأجمع شيء من هذه الأحكام وأقول الذي يظهر لي
يقال إن جعل كلكم تأكيدا للضمير وجب أن يقال بينكم لوجوب مطابقة
الضمير للخبر لا للمبتدأ كما في أنت تقوم وأنا أقوم ~~وأنا القوم~~
وزيد يقوم وإن جعل مبتدأ جازت رعاية اللفظ فتقول بينهم لغيبته
والإفراد ورعاية معناه فتقول بينكم بالخطاب و ضمير الجمع
لأن لفظ كل مذكر مفرد ومعناه بحسب ما يضاف إليه وهو هنا
ضمير مخاطبين وأما بينهم فلا يظهر الترجيح سواء جعل كلكم تأكيدا
أو مبتدأ وإذا أردت الجمع بينها أي بين ألفاظ التوكيد المعنوي
دفعا لتعرض النسخ وإذا اجتمع الكل قال ثم فالواجب ذكر النفس ثم العين
ثم الكل ثم أجمع ثم أكتع في الصحيح ثم أتباعه أبتع أبصع فيه استعمال
صيغة الجمع للاثنين وقال الرضي أما تقديم النفس والعين على الكل
فلأن الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقدم النفس على
صفتها أولى وأما تقديم على العين فلأن النفس لفظ موضوع (النفس صح)
لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة
المخصوصة وأما تقديم الكل على أجمع فلكونها جامدا وأتباع
المشتق للجامد وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى (أولى صح)
الجمعية المرادة من جميعها وأما تقديم أكتع في الصحيح على أخواته
فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منها لأنه من قولهم حول أكتع
أي تام ثم هذا المعنى خاف فيها إلى هنا كلامه وأشار المؤلف
بقوله في الصحيح إلى قول ابن كيسان فإنه قال تبدأ بأي شيء
أردت من أخوات أجمع بعده فإن قلت لم لا يبين المؤلف حكم
أخوي أكتع باعتبار تقديم أحدهما على الآخر قلت كأنه لما رأى
الزمخشري وابن الحاجب قدما أبتع على أبصع وحكى الرضي أن
المشهور عكسه وقف عن الجزم بتقديم أحدهما معينا وجعله محل
خيرة ولك تقديم أبتع بناء على ذلك القول ولك أبصع بناء على

(تقديم صح)

ذلك القول ولكن الاصح بناء على القول الاخر فان قلت هذه [تعم]
الفاظ وبين كل واحد منها تقدم اذا اجتمعت فهل كل منها تاكيد لما قبله
او جميعها تاكيد للمؤكد الاول قلت فيه خلاف قال ابن برهان
اذا قلت جاء القوم كلهم اجمعون اكتعون ابصعون ابتعون
فكلهم تاكيد للقوم واجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد
منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها توكيد للمؤكد الاول كالصفات
المتتابعة فان قلت اذا اريد التوكيد باجمع فهل يجب ذكر كل
قبله قلت لا بل ذلك جائز قال الله تعالى ولو شاء لهداكم
اجمعين ومثله في التنزيل كثير وانما نبهت على ذلك لان ابن هشام
صرح في مغني اللبيب بانه لا يؤكد باجمع واخوته بعد التاكيد
بكل وموهم وهو **والخامس عطف البيان** وهو تابع موضح لا يدل
على معنى في متبوعه فتابع جنس يشمل جميع التوابع وموضح فصل
يخرج البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يدل على معنى في
متبوعه فصل يخرج النعت **ولا يجب ان يكون علما** لان المقصود
منه التوضيح باعتبار الدلالة على الذات وهذا كما يكون بالعلم
يكون بغيره **ولا ان يكون اعرف** من متبوعه فانه ليس هو المقصود
بالنسبة ليتعين ذلك فيه وانما جاء موضحا وقد يوضح الشيء الشيء عند
اجتماعهما وان كان الاول اوضح من الثاني لو افترقا ثم وقوع عطف
البيان موضحا للمعرفة مجمع عليه كقوله اقسم بالله ابو حفص عمر
وهل يكون مخصصا للنكرة اثبته الكوفيون وجماعة وجوزوا
ان يكون منه او كفارة طعام مساكين وبحوز من ماء صديد والباقون يوجبون
في ذلك البدلية قال ابن هشام في توضيحه قبل الالفية ويوافق
متبوعه في اربعة من عشرة اوجه الاعراب الثلاثة والافراد
والتذكير والتانيث وفروعهن قال الزمخشري ان مقام ابراهيم
عطف بيان على ايات بينات مخالف لاجماعهم قلت واعتذر

طعام مساكين فيمن نون كفارة صح

عنه في المغني بانه قد يكون عبر عن البدل بعطف البيان لتاخيهما
وايده بقوله في اسكنوهن من حيث سكنتم وتفسيره له قال ومن
تبعيضية حذف مبعضها اي اسكنوهن مكانا من مسكنكم مما يطيقون
قال وانما يريد البدل لان الخافض لا يعاد الا مع البدل **وفرقه** اي فرق
عطف البيان **من البدل لفظا** لا معنى **في مثل** قول المرار الاسدي
انا ابن التارك البكري بشر عليه الطير ترقبه وقوعا عليه
الطير ثاني مفعولي التارك ان كان بمعنى المصير والا فحال فترقبه
حال من الطير او حال من فاعلا بالظرف والا فمن الضمير المستكن في
عليه الذي هو في هذا الوجه خبر عن الطير **عند غير الفراء** فخفض
بشر على انه عطف بيان للبكري ولا يجوز ان يكون بدلا منه لما ان البدل
في حكم تكرير العامل او لان المبدل منه غير مقصود بالنسبة متنحي حكما فكانه
قيل انا ابن التارك بشر لانه مثل الضارب زيد وقد مر الكلام عليه
في باب الاضافة واما الفراء فلا امتناع عنده من ان يكون بدلا لانه
يجيز الضارب زيد كما مر **و** في مثل **يا هذا زيد بالتنوين وعدمه**
فمع عدم التنوين لا يتصور فيه الا البدل كانه قيل يا هذا يا زيد
ولا مجال حينئذ لعطف البيان ومع التنوين لا تجوز البدلية لانه
بتقدير تكرير يا ولا تنوين معها فيتعين حينئذ عطف البيان رفعا
على اللفظ ونصبا على المحل كالصفة والرضي ينازع في ذلك ويرى
ان البدل في مثل هذه الصورة يجوز ان يعتبر تارة مستقلا في اللفظ
فتقول يا غلام بشر بالبناء وتارة غير مستقل في اللفظ فتقول يا غلام
بشر نظرا الى ان اعرابه تبعية الاول فتقول يا غلام بشر وبشرا
بالتنوين والاعراب رفعا ونصبا وانما قال المؤلف في مثل اشارة الى
ان الفرق يقع في غيرهما من الصور ايضا فمن ذلك ان عطف
البيان لا يكون جملة بخلاف البدل كوما يقال لك الا ما قد قيل
للرسل من قبلك ان ربك لذو مغفرة وذو عقاب اليم ومنه انه لا يكون

فمن وجدكم ان من وجدكم عطف بيان لقوله من حيث سكنتم صح

للتنوين صح

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور بابن ...
١١٧٥ وكفى ...

تابعا لجملة بخلاف البدل نحو اتبعوا المرسلين اتبعوا من لا يسألكم اجرا ومنه
انه لا يكون فعلا تابعا لفعل بخلاف البدل نحو ومن يفعل ذلك يلق اثاما
يضاعف له العذاب ومنه انه لا يكون لفظ الاول لان الشيء لا يبين
نفسه ويجوز ذلك في البدل بشرط ان يكون مع الثاني زيادة بيان
كقراءة يعقوب وترى كل امة جاثية كل امة تدعى الى كتابها بنصب كل
الثانية فانها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو وهذا الفرق ذهب
اليه ابن مالك وجماعة وابى ذلك بعضهم فقال ان البيان يتصور
مع كون المكرر مجردا وذلك مثل قولك يا زيد زيد اذا قلته وبحضرتك
اثنان اسم كل منهما زيد فانك لما تذكر الاول يتوهم كل منهما انه
المقصود واذا قلت كررته تكرر خطابك لاحدهما واقبالك
عليه فظهر المراد وفرقوا ايضا بينه وبين البدل **بمعنى عرف من حدهما** ومر ظاهر
قال الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل وعطف
البيان بل ما ارى عطف البيان الا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه
فانه لم يذكر عطف البيان قال ولا انفك المقصود بالنسبة في بدل
الكل هو الثاني فقط ولا في ساير الابدال الا الغلط فان كون الثاني
فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر واطال الكلام في تقدير
مقصوده فراجعه ان شئت وههنا تنبيهات الاول انهم اختلفوا
في العامل في التابع هل هو العامل في المتبوع فاما الصفة والتاكيد
وعطف البيان فمذهب سيبويه ان العامل فيها هو العامل في المتبوع
استنادا الى ما مر في اوايل الكتاب وذهب الاخفش الى ان العامل
فيها معنوي وهو كونها تابعة وقد مر ايضا وذهب اخرون الى ان
العامل فيها العامل في متبوعها لا نفسه واما البدل فاكثر
المتاخرين على ان العامل فيه نظير العامل في المبدل منه ومذهب
سيبويه والمحققين ان عامله هو عامل المبدل منه في حكم المطروح
فكان عامل الاول باشر الثاني واما عطف النسق فالصحيح ان

عامله

ان صح

نظير صح

او المبدل منه صح

١٧٠

وقيل متعد بعد العاطف وقيل بحرف العطف بالنيابة صح

هو عامل صح

عامله المعطوف عليه بواسطة الحرف واما الكلام في هذه المذاهب
قبولا وردا فيطول التنبيه الثاني اذا تعددت التوابع بان
اجتمعت يبدأ بالتوكيد اللفظي ثم المعنوي ثم بالبدل ثم بالنسق اما
تقديم النعت على بقية التوابع لرفع الاحتمال عن ذات المتبوع وايضاحها
والتاكيد لرفع احتمال الخارج عن ذاته واما تقديم اللفظي على المعنوي
فلكراهة الفصل بين الالفاظ المتحدة او التي في حكمها بما ليس
منها واما تقديم التاكيد على البدل فلان مدلول المتبوع بخلاف
البدل كمدلوله في الحقيقة ليس هو مدلول متبوعه واما التقديم على
النسق فلان البدل بينه وبين متبوعه نسبة معنوية بالكلية
او البعضية والاشتمال والغلط نادر والمنسوق اجنبي عن متبوعه
وعلى هذا فلو رتبها المولف في الذكر على حسب مراتبها في الاجتماع
لكان حسنا **المبني ما** اسم **وقع غير مركب** كالاسماء المعدودة
مثل واحد اثنان ثلاثة ومثل الف با تا ومثل زيد عمرو بكر خالد
وهذا راي ابن الحاجب وجماعة وعلة البنا عندهم في مثل هذا القسم
فقدان سبب الاعراب وهو التركيب والزمخشري يرى انها قبل
التركيب اي المقابل للمبني لا المعرب الذي مثله وادرك الاعراب
قال وليست بمبنية لانها لو بنيت لحذي بها حذو كيف واين وهؤلاء
ولم يقل صاد قاف نون مجموعا بين الساكنين **او ناسب مبني الاصل** وقد
مر في اوايل الكتاب ان المراد به الحرف والفعل الماضي والامر المخاطب
فصار الحاصل من هذا الكلام ان المبني ما وقع غير مركب او ناسب الحرف
والفعل الماضي والامر **الا ما اعرب لمثل عوض استحوذ كما يأتي**
فانه ابقي عليه الاعراب مع مناسبته لمبني الاصل تنبيها على ان الاصل
في هذا الباب الاعراب كما انهم صححوا استحوذ فلم ينقلوا حركة الواو
الى ما قبلها ولم يقلبوا الواو الفا تنبيها على ان الاصل في الالفاظ
التي تقلب فيها الواو الفا الواو وهذا كانه لا يدفع سوال

النعت ثم عطف البيان ثم

كان صح

مدلوله صح

فانه اكثرها استعمالا واما تقديم عطف البيان على التاكيد فلانه صح
المتبوع لانه يقرر امره في النسبة والشمول
وكلاهما خارج عن ذاته صح

تخصصم ايا بذلك دون غيرها من الالفاظ المبنية والذي يقولونه
في ذلك ان مناسبة اي للحرف عارضها ملازمتها للاضافة التي
هي من خصائص الاسما فضعفت تاثيرها لبناء لان الاصل في الاسما
الاعراب وقد تقول في اي هذه الخصوصة المتعدية لها عرضنا بهما
الحرف فلم تعتبر موثرة **لتضمنه** متعلق بناسب يعني ان المبني
اسم وقع غير مركب او اسم ناسب مبني الاصل لاجل تضمنه اي تضمن ذلك
الاسم **معناه** اي معنى مبني الاصل كمتى فانها تستعمل شرطية
وهي حينئذ لمعنى ان الشرطية واستفهامية نحو متى نصر الله وهي ح
متضمنة لمعنى همزة الاستفهام **او لوقوعه موقعه** كنزال فانه واقع
موقع انزل **او لمشابهته** اي لمبني الاصل نحو اسما الاشارة والموصولة
فانها تشبه مبني الاصل من حيث احتياجها الى ما ينضم اليها من قرينة
او لفظ الا ترى ان اسما الاشارة محتاجة الى القرينة الرافعة
لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوضوح والموصولات محتاجة
الى لفظ ينضم اليها وهو الصلة وبعضهم يجعل اسما الاشارة من القسم
الاول فيقول انها بنيت لتضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها
معنى من المعاني كالاستفهام وكان حقها ان يوضع لها حرف يدل
عليها لما عرف من عادتهم انهم يضعون لكل معنى يدخل في الكلام او
الكلمة حرفا كالنفي والاستفهام والتمني والترجي والتعريف الى
غير ذلك **او** تضمنه **بالواقع موقعه** كفساق وفجار فانهما للنسا
وانهما موقع المبني ولكن لما شابه نزال الواقع موقعه كما ستعرفه
في بابه **او اضافته** اي الاسم **اليه** اي الى المبني ولا يريد هنا مبني
الاصل بدليل تمثيله بقوله **بغير مبني** اي عند من بنى المضاف الى
المبني يعني ان هذا ليس شيئا للبناء على الاطلاق وانما هو عند
بعض **كاضافة الظروف الى الجملة** فلو قال كاضافة اسما الزمان
الى الجملة مما لا يلزم اضافته اليها لخرج حيث فانها مبنية دائما
نحو

عند

عند كل احد وكذا اذ واذا مما هو لازم الاضافة الى الجملة ولا يدخل
الظروف وغيرها مما لا يلزم اضافته الى الجملة لكان اولى كقوله
على حين عاتبت المشيب على الصبا وقلت الما اصح والشيب وازع
والمراد بالصبا هنا ما تتعاطاه اهل الشبيبة من اللهو واللعب
والوازع المانع ومنه وزعه القاضي وهم اعوانه الذين يمنعون
الخصوم من الظلم ومنه قراءة نافع هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بفتح يوم **او الى اذ** نحو ومن خزي يومئذ ومن عذاب يومئذ بقراءة
بجر يوم وفتحه وهذا مما يدل على انه لم يرد كون الضمير المجرور
بالجر في قوله او اضافته اليه عائدا الى المبني الاصل وذلك لان
التمثيل بالاضافة الى اذ يصح عنده لان اذ ليس مبني الاصل فان
قلت وكذا التمثيل بالاضافة الى الجملة لا يصح عنده قلت
هو كذلك حيث يعتبر مبني الاصل على خلاف الثلاثة كما هو ظاهر
كلامه وكلام جماعة ولم يعد الجملة قسما رابعا من مبني الاصل وان
كانت اجزاوها معربة **و** كاضافة **غير ومثل الى ما ومعها وان**
خفيفة وان ثقيلة نحو قياما غير ما قام زيد وما يعجبني غير ان تحسن
وغير انك تحسن وقياما مثل ما قام زيد او مثل ان يقوم
زيد واعجبني مثل انك تحسن بفتح غير ومثل في الجميع **وحركاته**
ضم وفتح وكسر وقد صرح كثير من المولفين بان البصريين يفرقون
بين حركات الاعراب وحركات البنا فيقولون في الاول رفع ونصب
وجر وفي الثاني ضم وفتح وكسر وان الكوفيين لا يفرقون ه
وليس كذلك بل الحق ان التفريق عند اولئك انما هو في القاب
المعربات والمبنيات فيقولون مرفوع ومنصوب ومجرور في المعرب
ومضموم ومفتوح ومكسور في المبني تقريبا على السامع واما القاب
الحركات فلا يفرقون بينهما ولا نزاع في ان الضم والفتح والكسر
القاب مطلق الحركات سوا كانت حركات بني كقولك حيث مبني على

على الضم او حركات مثرب كقولك زيد تحرك بالضم في حالة الرفع وسكونه
وقف كالاخرة لم دمن بخلاف سكون المعرب في نحو لبغتم فانهم لا يطلقون
عليه الوقف ثم ان لم يجرب البني في حالة من الاحوال فلازم اي
فناؤه لازم ذكر في صحة هذا الاخصاد نظر والا اي وان لم يكن كذلك
بان اعرب في بعض الاحوال فعارض اي فناؤه عارض والكلام فيه
كالاول وهذا القسم الاخير منه ما اضيف من اسما الزمان الى الجملة
واذ وغير ومثل المذكورتان فتقول اذا اضيف اسم الزمان الى
الجملة جاز فيه الاعراب والبنا اما اعرابه فلان الاصل ان يضاف
الى المفرد فيكون اضافته الى الجملة عارضة فلا يعتد بها في دفع
الاصل واما بناؤه فللتشبيه بالظروف المحتاجة الى الجملة واما
المضاف الى اذ فانما جاز فيه الوجهان لان الجملة الواقعة بعد اذ
لما بنيت اذ لذلك بني ما اضيف اليها فيكون اسم الزمان
المضاف الى اذ حكمه كحكم المضاف الى الجملة وقد عرفت وجه الاعراب
والبنا فيه واما اعراب غير ومثل فعلى الاصل واما بناؤهما فتشبيههما
لهما بالظروف المتقدمة لكثرتهما وتبيينهما بالجملة التي بعدهما
كان الظروف كذلك وانما قالوا ان غير ومثل تبينان بالجملة
التي بعدهما لان ما وان المذكورتين تستلزمان الجملة كما يستلزمها
اذ فكون الجملة اللازمة مبينة لمثل وغير لازما لهما والاصل فيه
اي في البنا السكون لانه اخف فلا يعدل عن الاخف الى الاثقل الا
لعارض والمعارض له اسباب اشار اليها بقوله والعدول عنه
لاجماع الساكنين وهو ظاهر او لانه ابتدا بالساكن لفظا او حكما كما في التشبيه
والضمير وفيه لف ونشر مرتب فكاف التشبيه من حيث يصح وقوعها
اول الكلام نحو كزيد اخوك لو لم تبن على الحركة لادى الى الابتدا بالساكن
لفظا وهو متعذر وكان الضمير نحو اكرمتك اسم مستقل والاسما
المستقلة عرضة للتقديم والتاخير فهي في حكم ما يصح تقديمه

ولكن

ولكن عرض له معارض منع من التقدم فلو لم تبن على الحركة لادى الى الابتدا
بالساكن حكما وهو مستنكر او لعروض البنا للاسم المعرب في بعض الاحوال
فيبنى على الحركة تنبيها له بالعروض او لبيان حرف اللين واظهار
انه من الكلمة بالحركة نحو هو وهي فحركت الواو والياء ليتبين بالحركة
استقلال الكلمة وانها ضمير منفصل ولو سكنتا لتوهم ان حرف
اللين تولد من اشباع الضمة او الكسرة او انها الحركة عنه اي عن حرف
اللين نحو انا فانه بني على الحركة لتبيين الحرف الذي يكون موجودا
حالة الوقف وهو الالف ثم الضمة في المبني للاتباع نحو منذ ولكونها
غير حركة اعرابية نحو من قبل ومن بعد فانهما في حالة الاعراب يحركان
بالفتحة نحو جئت قبلك وبعد زيد وبالكسر نحو جئت من قبل زيد
ومن بعد عمرو فبنيا على الضم ليكون حالة البنا مخالفة لحالة الاعراب
والنسبة على قوة كما في نحن فانه قوي من حيث موضع رفع لانه يكون
الا عمدة والفتحة للخفة نحو كيف واين وخمسة عشر ولكونها حركة الاصل
كيا مضار ومنسا للمفعول لا للفاعل من خماسي بني بنوي المحذوف ولم يجعله
اسما تراسه وذلك لان اصله يا مضارر بفتح الرا الاولى ضرورة انه
اسم مفعول فسكنت الرا المفتوحة وادغمت في الثانية فلما ادغم
بقيت الرا ساكنة فالتقى ساكنان على غير حدهما لزوال الادغام
فحركت الرا بالفتحة لانها حركته الاصلية وفيه نظر لان مثل هذه
الحركة غير بنائية اذ هي حركة جزء من الكلمة لتركبها مع لا ومنزل منزلة
الجزء فان التفريع انما هو على المفتوح بنوي المحذوف وجعله في حكم
الثانية والكسرة للاشعار بالتانيث كما في فعلت يا هند ولا ادري
من اين كان الكسر مشعرا بالتانيث والذي يقولونه في مثل هذا
المقام ان تا المتكلم في نحو قمت ضمت لمناسبة الضمة بحركة الفاعل
وفتحوا للمخاطب فرقا بينه وبين المتكلم وتخفيفا وكسروا للمخاطبة
فرقا ولم يعكسوا لان خطاب المذكر بالتخفيف اولى لكثرة وروده

بحيثه ص

على الالسنة وايضا هو مقدم على المؤنث تحضا للفرق بالخفيف فلم يبق
للمؤنث الا الكسر **وكونها حركة الاصل كيا مضار** مبنيا **للفاعل كذلك**
اي فمن نوى المحذوف واما من لم ينو فيبني على الضم هنا وهناك
والكلام على هذا كالكلام على ذاك تقريرا واستشكالا **وانواعه**
منها **المضمر** وانما جعلناه مبتدا محذوف الخبر شائع ما تجعله
من تعقبة المنسيات للمبتدا الذي هو انواعه لعدم وجود العاطف
في تلكما للتوافي اذ ما تعدد من الخبر لتعدد المخبر عنه يجب فيه العطف وسبق ص
نحو الزيدون فقيه وكاتب وشاعر وتقدم عن بعضهم ان رجحى المفتاح
كلام فيه فراجعه وانما سمي هذا النوع من الاسما مضمرا لان الاضمار
الاخفا قال لقد اضمرت حبك في فؤادي • وما اضمرت حبا من
سواكا • وبعض اقسام هذا النوع يشتمل على اخفا المقصود وعدم
التصريح به كما في ربه رجلا ولله دره فارسا ونعم رجلا ونحوه وحمل
ما لا اخفا فيه على ذلك نحو انا وانت فغلب المجميع مضمر **ما وضع** اي
اسم وضع **لمتكلم** نحو انا **او مخاطب** نحو انت **او غايب تقدم ذكره تحقيقا**
بان يذكر المفسر قبل المضمر ذكرا صريحا محققا سوا كان متقدما لفظا
ورتبة نحو ضرب زيد غلامه او متقدما رتبة متاخرا لفظا نحو ضرب
غلامه زيد او متاخرا رتبة متقدما لفظا نحو واذ ابتلى ابرهيم ربه
او تقدم ذكره **تقديرا** بان لا يكون المفسر مذكورا قبل الضمير
بطريق الصراحة والتحقيق بل بطريق التقدير نحو اعدلوا هو
اقرب للتقوى فان الضمير عائد الى العدل الذي يدل عليه الفعل
تضمنا فتقدمه امر مقدر لا محقق ونحو هو زيد قائم فان مفسر ضمير
الشان لم يذكر قبله ذكرا صريحا ولكن يقدر تقدمه تقديرا من حيث
اندراجه الى المسئول عنه بسوال مقدر كما سيجي فظهر بذلك عدم
الاحتياج الى ما ذكره ابن الحاجب وصاحب اللباب من زيادة قولهما
او معنى او حكما لاندراج كل منهما في قسم التقدير كما رايت وخرج بقوله

ما

ما وضع لمتكلم الى اخره الاسم المظهر الذي اطلق على المتكلم والمخاطب
والغايب كما في قول من اسمه زيد عانيا نفسه زيد قام وقولك يا زيد
قم وزيد قام تريد شخصا مخاطبا او غايبا فان لفظ زيد وان اطلق
في الاول على المتكلم وفي الثاني على المخاطب وفي الثالث على الغايب
الا انه ليس موضوعا للمتكلم ولا مخاطب ولا غايب تقدم ذكره بل الاسما
الظاهرة كلها موضوعة للغيبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذكر اذا
عرفت حقيقة المضمر **متصل** اي فهو متصل **ان طلب ضميمة** من كلمة
اخرى تتقدمه ويكون هو كالتتمة لها كتا قمت وكاف اكرمك وهاء
به **ومنفصل ان لم يطلب** ذلك بل يكون مستقلا لا يحتاج الى كلمة
اخرى قبله يكون هو كالتتمة لها كانا واياك **وكل** من المتصل ٥
والمنفصل **مرفوع واخواه** اي منصوب ومجرور **الا الجر** اي الا
الجر **المنفصل** فانه لا يكون بل انما يكون المجرور متصلا البتة بخلاف
اخويه فان لهما حالتين حالة يتصلان فيها بعامل قبلهما وحالة
ينفكان فيها ولا شي قبلهما يتصلان به فثبت لكل حالة ما يقتضيه
من الاتصال والانفصال واما المجرور فلا يتقدم على جاره ولانه
يحذف الجار في محل يكون مجروره مضمرا ولا يكون عامله امرا معنويا
فلم يتم موقعا يخرج الى الانفصال فبقي على اصله في الاتصال **فذا** الذي
ذكر **خمسة** مرفوع متصل ومنفصل ومنصوب متصل ومنفصل ومجرور
متصل امثلتها **ضربت** للمرفوع المتصل **وضربه** للمنصوب المتصل
وله للمجرور المتصل **وهو** للمرفوع المنفصل **واياه** للمنصوب المنفصل
تبلغ **الى اثني عشر مضروبة في كل منها** اي من الخمسة المذكورة
فتلك ستون والاصل ان يكون ثمانين وذلك لان كل نوع من هذه
الانواع الخمسة ثمانية عشر مدلولا لان كل واحد منها اما ان يكون
لمتكلم او مخاطب او غايب فهذه ثلاثة وكل واحد من هذه الثلاثة
اما ان يكون لمفرد او مثنى او مجموع صارت تسعة حاصلة من ضرب

164

ثلاثة في ثلاثة وكل واحد من هذه التسعة إما أن يكون لمذكر أو مؤنث
صارت ثمانية عشر للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغائب ستة
فالحاصل من ضرب ثمانية عشر في خمسة وهي خمسة أنواع التي استلفنا
ذكرها تسعون لكنه لم يجئ للمتكلم إلا لفظان وللمخاطب إلا خمسة وللغائب
كذلك فانتقص من المتكلم أربعة ومن المخاطب واحد ومن الغائب واحد
فيكون الناقص من كل قسم ستة فمجموع الناقص من الأنواع الخمسة يكون
ثلاثين لأن الستة في الخمسة ثلاثون والباقي يكون ستين كما أشار
إليه المؤلف **وما اتصل بإيا** من الياء والكاف والهاء وفروعها في إياي
وإيانا وإياك وإياكما وإياكم وإياه وإياها وإياهما وإياهم وإياهن (وإياكن ح)
حروف لا محل لها **تدل على أحوال المرجوع إليه** من تكلم وخطاب
وغيبة وإفراد وغيره **على القول الأسد** بالسين والدال المهملتين
من السداد ووجهه أن اللواحق لإيا لو كانت أسماء لزم إضافة الضمير
وهو أمر لم يثبت في كلامهم فلم يبق إلا أن يكون إيا هو الضمير وحده واللواحق
المتصلة به حروف تدل على الأحوال المقصودة به كما كان أنا مستتر **كالتا**
في أنت بالفتح **وأخواتها** أي أخوات هذه الكلمة وهي أنتِ بالكسر
وأنتما وأنتم وأنتن فإن الضمير إنما هو الهمزة والنون والألفاظ
المتصلة بها حروف تدل على المراد بالضمير **وفاقا** وليس نقل الاتفاق
في هذا المحل بصحيح بل هذا هو مذهب الجمهور وقال الفراء إن
أنت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم إن الضمير المرفوع
هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما أرادوا انفصالها
دعموها بمستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان
وإياك وأخواتها وهو أن الكاف المتصرفة كانت متصلة فأرادوا
استقلالها لفظا للتنصيص منفصلة فجعلوا إيا عمادا لها قال الرضي
وما ذهب إليه هذا القول بعيد عن الصواب في الموضعين والعجب
أن المؤلف كثير النظر في كلام الرضي وهذا فيه بل فيه وفي كثير من كتب

القوم

القوم لم يتفقوا لو فاق فإن قلت لعل مراده اتفاق البصريين
كما حمل عليه صاحب الهداية عبارة اللباب حيث قال فيه وكذا اللواحق
بإيا إجماعا فقال المراد إجماع البصريين قلت هذا لا يدفع
الاعتراض فإن ابن كيسان من البصريين وهو قائل بأن التاء في أنت هي
الاسم وهي التي في نحو قمت ولكنها كثرت بأن تقدمها جماعة من الثقات
عنه فلا إجماع من الكل ولا من البصريين **وإيا الشواب** في قول العرب إذا
بلغ الرجل ستين فإياه وإيا الشواب أي فليمنع نفسه عن التعرض
للشواب وليمنع الشواب عن التعرض له وهو مما استدل به الخليل و
الأخفش على أن إيا ضمير ولواحقه أسماء أضيف هو إليها فيكون هي
في محل جر لا حروف لا محل لها **شاذ** فلا يثبت به المدعى وفيه نظر
ويستتر المضمر **لزوما** بحيث لا يظهر في وقت من الأوقات **في أفعل**
للمتكلم الواحد **ونفعل** للمتكلم المشارك أو المعظم لنفسه **وتفعل للمخاطب**
وإنما قيد بذلك لأن صورة هذا اللفظ تصح للغائبة في نحو هند
تفعل وليس عنده مما يستتر لزوما **في أفعال الأمر** للواحد المذكر
ويستتر جوازا في الغائب المفرد نحو زيد قام **والغائبة** الواحدة
نحو هند قامت **وفي مطلق الصفة** كاسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة لمفرد أو غيره مذكر أو غيره نحو زيد قائم والزيدان قائمان
والزيدون قائمون وكذا المؤنث فالضمير في جميع هذه الصور مستتر
وليس الألف والواو في قائمان وقائمون ضميرا على ما قد يتوهم
لأنهما ينقلبان ياء في النصب والجر وليس ذا شأن الضمير وإنما ادعى
المؤلف أن استتار الضمير في هذه المواضع جائز لا لازم لأنه قد يبرز
منفصلا في نحو زيد ما قام إلا هو وهند ما قام إلا هي وزيد ما قائم
إلا هو وقد يخلفه الظاهر ظاهرا نحو زيد قام أبوه وهند قامت جاريتها
وهذا شيء قال به ابن يعيش وابن مالك وجماعة ولكن المحققون
على خلافه وأن الاستتار في جميع ذلك واجب إذ لا يقال زيد قام

هو على الفاعلية واما زيد قام ابوه وما قام الا هو فتركيب آخر والتحقيق ان يقال ينقسم العامل الى ما لا يرفع الا الضمير المستتر كاقوم والى ما يرفعه وغيره كقام **ولكون وضعه** اي وضع الضمير **للاختصار** اذ الاصل كان ان يذكر الاسم الظاهر لكنه عدل عنه الى الضمير منعا للتطويل ودوما للاختصار **لا يعدل** عن المتصل **الى المنفصل** فلا يقال ضربت انا مثلا بل ضربت لانه مثله معنى واخصر منه لفظا **الا لتعذر المتصل** كما في الصور الاتية **الا نحو ضربيك** وهو ما كان المصدر فيه مضافا الى الفاعل ومفعوله ضمير وسيأتي الكلام فيه ان شاء الله تعالى **وحتى بلغت اياكا** من قول الشاعر

أتتك عنس قطعت اراكا • اليك حتى بلغت اياكا •

مما اتى فيه بالمنفصل مع امكان المتصل اذ لا مانع من ان يقول بلغتك **نادر** حملت عليه ضرورة الشعر ولقائل ان يقول لا نسلم ان اياك مفعول بلغت حتى يلزم هذا بل هو منصوب على التحذير والتقدير اياك ان تخيب اتيانها اليك فحذف المحذر منه لدلالة المقام عليه والعنس بالنون الناقة الصلبة والاراك القطعة من الارض ونكره للتعظيم اي قطعة عظيمة من الارض والاراك شجر يستاك به ويحتمل ان يراد هنا على حذف مضاف اي وادي اراك والاول اولى **بالتقدم** ظرف لغو متعلق بالتعذر والباء للسببية اي الا لتعذر المتصل بسبب تقدم الضمير **على عامله** نحو اياك نعبد واياك نستعين وانما تعذر هنا ان يكون متصلا لانه اذا تقدم على عامله واتصاله انما يكون باخر العامل لما علمت من ان المتصل هو الذي يكون كالتتمة لما قبله وتتمة الشيء لا يتصور الا ان يكون في اخره فتعذر ان يكون متقدما متصلا فوجب العدول الى الانفصال **او بالفصل** بينه وبين عامله **حقيقة** لغرض صحيح نحو ما ضرب زيدا الا انا فان الفصل لغرض والاتصال يتنافيان قطعا والاول ثابت فيما نحن فيه اذ وقع فيه الفصل لغرض الحصر

فانتفى

فانتفى الثاني وانما قلنا لغرض احترازا من مثل ضرب زيدا انا فانه قد فصل بينهما فاصل لا لغرض صحيح فامتنع لان ضرب زيدا انا وضربت زيدا بمعنى واحد فقد عدل الى المنفصل من غير تعذر بخلاف ما ضرب زيدا الا انا فانه مخالف في المعنى لما ضربت الا زيدا فوجب الانفصال فان قيل قد يكون الغرض في نحو ضربت زيدا انا الاهتمام بشأن زيد قلنا لم ينحصر الفصل محصلا لهذا الغرض اذ يحصل بدونه فيقال زيدا ضربت والمؤلف ترك قيد الغرض وقد عرفت انه محتاج اليه نحو انما قام انا اذ المعنى ما قام الا انا فالفصل واقع حكما وتقديرا لا حقيقة ولفظا فيثبت له الحكم المتقدم **والا كديار** في قول الشاعر

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا • ان لا يجاورنا الاك ديار •

مما وقع فيه الضمير متصلا مع وجود الفصل **شاذ** فلا يرد على ما قررناه **او الحذف** اي حذف العامل لانه يمتنع ان يتصل به الضمير لعدمه فيجب الانفصال كالفاعل والمفعول المحذوف فعلهما نحو ان انا قمت قمت وزيدا ان اياه ضربته ضربته **وكون العامل معنويا** اذ لا يتصور اتصال اللفظ بما ليس لفظا نحو انا فعلت **او كون العامل حرفا والضمير** اي وكون الضمير **مرفوع** نحو ما انت قائما لانه لو اتصل لوجب استتاره في نحو زيد ما هو قائما اذ هو مفرد لغائب تقدم ذكره فيقال زيد ما قائما على ان يكون في ما ضمير زيد فيؤدي الى استتار الضمير في الحرف وبطلانه في اللغة معلوم وحمل المتكلم والمخاطب على الغائب طردا للباب وانما قال وهو مرفوع لان الضمير المنصوب او المجرور لا يستتر فلا يؤدي اتصاله الى وجوب الاستتار في الحرف نحو انك ونحو لك **وكون مسنده** اي المسند الضمير **جاريا على غير من هو له** اي متعلقا بحسب اللفظ بغير من هو له في المعنى ويكون ذلك في الخبر نحو هند زيد ضاربته هي وفي النعت نحو مررت برجل ضاربه انا وفي الحال نحو ركبت الفرس سابقه انا

ذي الموصول اللامي نحو الراكبه انا الزمن فحكم البصريون في جميع ذلك
بوجوب ابراز الضمير مطلقا لما تؤدي اليه عدم الابراز من اللبس
في كثير من مواقعها مثل زيد عمرو ضاربه هو والزيدان العمران
ضاربهما هما والزيدون العمرون ضاربوهم هم والهندان الزينبان
ضاربتاهن هن فان ابراز الضمير في هذه الصور دافع للبس واما
في ثاني كثير من مواقعها لان بعضها لا يقع فيه لبس نحو هند زيد ضاربته
هي فلو لم يبرز الضمير علم ان الصفة لهند لكن حمل ما لا لبس فيه عليها
فيه اللبس طردا للباب قلت يرد على هذا الاطلاق مثل قولك زيد
قايم ابواه لا قاعدان فقد جرت الصفة المعطوفة على غير من هي له
ولم ينفصل الضمير لا فعلا في الامن من اللبس فلا يحتاج اذ ذاك الى
ابراز الضمير منفصلا مثل نحن الزيدون نضربهم فانه يعلم من قولك
نضربهم بالنون ان الفعل مسند الى ضمير المتكلم فلا يلتبس بما اسناده
الى الزيدون وكذا انا زيد اضربه وانت زيد تضربه واما عند
الخوف من اللبس فيبرز نحو زيد عمرو تضربه هو والكوفيون جروا
على سنن واحد في الكل فقالوا اذ حصل الالتباس في الصفة والفعل
وجب فصل الضمير والا فلا ينفصل فيهما ومذهبهم اقرب او مضمرا عطف
على فعلا وهو من جملة المستثنى لكنه نعت مضاف محذوف تقديره
اومسند مضمر اي يجب المنفصل لتعذر المتصل بكون الضمير جاريا
على غير من هو له على كل حال الا حالة لكونه احد امرين اما فعلا واقعا
في حالة الامن من اللبس او مسندا مضمرا على شريطة التفسير كما في قول
الشاعر • فغنى كل ذي دين فوفى غريمه • وعزة ممطول معنى غريمها •
فممطول معنى توجها الى غريمها فلو اعمل الثاني على راي البصرية
لكان ممطول جاريا على عزة لفظا وهو في الحقيقة للغريم فكان حقه
ان يبرز الضمير فيقال فممطول هو وانما لم يبرز لانه اضمار على
شريطة التفسير اذ كان الاصل ممطول غريمها وحينئذ يكون مثل

مسند

هند ضارب غلامها فليس هاهنا جري على غير من هو له لذكر الفاعل بعده
فالغريم المحذوف كانه مذكور بشهادة التفسير فكانه لم يجر على غير
من هو له ولذا لم يبرز الضمير كذا قرره بعضهم ولست على ثقة من
صحة هذا الكلام بل فيه نظر والظاهر في البيت ان غريمها مبتدأ
وان ممطول معنى خبر ان له تقدما عليه والجملة خبر عزة والاصل
وعزة غريمها ممطول معنى وهذا واضح لا غبار عليه ولا تنازع
فيه وكون المصدر مضافا الى المفعول دفعا عنه مضمر كقول الشاعر
بنصركم نحن كنتم ظافرين وقد اغرى العدى بكم استسلامكم فشلا
اذ لا يمكن هنا اتصال ضمير الفاعل مع الفصل بينه وبين العامل بضمير
المفعول وانما قال مضافا الى المفعول لانه لو كان مضافا الى الفاعل
ومفعوله ضمير لم يجب فصل الثاني بل يترجح نحو عجبت من ضربكه
وضربك اياه واما اشتراط كون الفاعل مضمرا فظاهر لان الضمير
هو الذي يجري فيه الاتصال والانفصال بخلاف الظاهر ثم استطرد
هنا الى ذكر حكم من احكام بعض الضماير وهو ياء المتكلم فقال ووجب
نون الوقاية اي دخول النون التي تقي آخر الفعل من الكسر
في الفعل الماضي نحو ضربني واكرمني وفي المضارع بلا نون الاعراب
نحو يكرمني ويعطيني وجاز اي دخول نون الوقاية فيما فيه
النون المذكورة وهي نون الاعراب وذلك هو الامثلة الخمسة
يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين فلك
اثبات نون الوقاية مع نون الرفع نحو اتعدانني ان اخرج ولك الادغام
فيأتي بنون واحدة فتقول الزيدان يكرماني لكن هل المحذوف
نون الرفع او نون الوقاية فيه قولان الصحيح منهما وهو مذهب
سيبويه واختاره ابن مالك ان المحذوف نون الرفع وظاهر
كلام المولف انه نون الوقاية ووجه الاول ان نون الاعراب هي
المعرضة للحذف بالجازم والناصب ولا معنى لها في اليوم

هل المحذوف بجميع نون الوقاية ام بعض

بالحذف ووجه الثاني ان نون الوقاية مسطرقة وهي التي جاء
منها النقل **وجاز ايضا في لدن** نحو بلغت من لدني عذرا قرئ
مشددا ومخففا لكن الغالب الاثبات ويجوز الحذف قليلا
وعبارة المؤلف لا تشعر بهذا التفصيل ولا يختص الحذف بالضرورة
خلافا لسيبويه وقراءة التخفيف في الآية ترد عليه **وفي ان واخواتها
غير لعل فانه ضعيف** اي فان دخول النون مع لعل ضعيف
كقوله • فقلت اعيراني القدوم لعلني • احط بها قبرا لابيض ماجد
وقوله • اريني جوادا مات هزلا لعلني • ارى ما ترين او بخيلا مخلدا
ووجه الحاق النون في الكل شبهها بالفعل من الوجه الذي ثبت
لها به عمل الفعل ووجه جواز الحذف في ان وانا وكان ولكن كراهة
اجتماع النونات واذا كانوا قد جوزوا الحذف في نحو تضربونني مع
كونه فعلا فلان يجوزوه في نحو انني اولى لانه حرف وقد اجتمع فيه
نونات عند مجيء نون الوقاية ووجه اختيار الحذف في لعل ان
من لغاتها لعن وان اللام الاولى ليس بينها وبين الثانية الا حرف
واحد مع شبهها بالنون فلما اجتمعت المماثلة مع تقاربها كان
الحذف اولى ولا يرد لكن لان الواسطة بين لاميها والنونان
حرفان **عكس ليت وقد وقط ومن وعن** • يعني ان هذه
الالفاظ الخمسة حكمها عكس حكم لعل فيكون ثبوت النون معها
مختارا والحذف ضعيفا فاما ثبوت النون مع ليت فنحو يا ليتني
كنت معهم يا ليتني مت قبل هذا وهو كثير وحذفها كقوله كمنية
جابر اذ قال • ليتي اصادفه وافقد بعض مالي • فاختير الاثبات
لوجود مقتضيه وهو شبه الفعل وفقد مقتضي الحذف اذ لا نون
في اخره لكن جاز تشبيها لها باخواتها التي في اخرها النون
المشددة لانها منها ومثال قد قول الشاعر • قدني من نصر الخبيبين قدي
يجمع بين الاثبات والحذف والمراد بالخبيبين عبد الله الزبير

وانه خبيب على جهة التغليب ومثال قط ما وقع في حديث النار
قطني قطني باثبات النون ويجوز على ضعف قطي قطي بتركها وامثلة
اثبات النون في من وعن كثيرة ومثال حذفها منهما قول الشاعر
ايها السائل عنهم وعني • لست من قيس ولا قيس مني • ووجه
دخول النون مع هذه الاربعة المحافظة على سكونهن الثابت ووجه
الحذف الحاقهن باخواتهن من الاسماء والحروف **وادخال نون الوقاية
ممتنع في غير ذلك** نحو لديه وعلي والي وهذا هو الاصل **واذا اتصل
ضميران لا مرفوع فيهما** حذرا من ان يكون احدهما مرفوعا
فيجب اتصالهما معا نحو ضربتك واما وجوب انفصال احدهما في
نحو ما ضربت الا اياك وما ضربك الا انا فليس مما نحن فيه اذ لم يلتقيا
ان قدم الاعرف انفصل الثاني او اتصل نحو الدرهم
اعطيتنيه واعطيتني اياه والدرهم اعطيتكه واعطيتك اياه
اما جواز الاتصال فلا مكانه واما جواز الانفصال فلبعد الضمير
وشبهه بالمتعذر لاديه الى اجتماع ثلاثة ضماير فيما مثلنا به فان
قلت حذف المؤلف الفاء الرابطة من جواب اذا الشرطية وهو
قوله ان قدم الاعرف انفصل الثاني او اتصل ودخول الفاء في مثله
لازم لامتناع جعله شرطا كان في قولك ان جئتني فان تاذن احسنت
اليك قلت يجوز ان يكون انفصل الثاني وهو جواب اذا وان قدم
الاعرف قيد للانفصال منوي به التاخير في التقدير واذا التقى
ضميران انفصل الثاني او اتصل ان قدم الاعرف ولكن لا يخفى ما
فيه من التعسف **مع قبح** يتعلق باتصل يعني ان اتصال
الثاني في صورة المسئلة المتقدمة يجوز مع قبح **فيما الاول
فيه مجرور** كقوله • لئن كان حبك لي صادقا • لقد كان حبك
حقا يقينا • وقول الاخر • تسليت عنها كارها فتركتها •
وكان فراقيها امر من الصبر • وانما كان مثل هذا قبيحا لان

الفعل اقتضى اتصال الضمير به من المصدر مثلا لانه يطلبهما للفاعل
والمفعول لذاته والمصدر يطلبهما لما يتضمنه له وعبارته كذلك
ان الانفصال في ذلك اولى من الاتصال وهذا لا يلزم منه القبح
وان اخر الاعرف اذا استويا اي الضميران المتفقان في الرتبة
بان كانا ضميري تكلم او خطاب او غيبة انفصل الثاني منهما اما صورة
تاخر الاعرف فنحو اعطيته اياك ولا يجوز اعطيتهوك كراهة ان
يتقدم الاضعف على الاقوى ويكون الاقوى تابعا له حالة سبب
الاتصال كالكلمة الواحدة واما صورة التساوي فنحو اعطيتني
اياي واعطيتك اياك واعطيته اياه ولا يجوز اتصال الثاني في شيء
من ذلك كراهة اجتماع الامثال المتماثلة على تقدير الاتصال
ولضغمهماها في قول الشاعر •
وقد جعلت نفسي تطيب لضغمة • لضغمهماها يقرع العظم نابها •
شاذ لا يلتفت اليه وهذا الشاعر يصف حاله مع شخصين
قصداه بسوء فوقعا في مثل ما طلباه له والمعنى جعلت نفسي
تطيب لعض الشدة لاجل انها عضتهما عضة بلغت النهاية
حتى قرع الناب العظم وهو انهى ما يكون من العض واللام من
قوله لضغمة ليست للتعليل وانما المراد ان نفسه كانت بالضغمة
وكانت لها ولام لضغمهماها هي التي للتعليل يعني ان نفسه لانت
لضغم الشدة ولم تكره ذلك لاجل ضغم خصميه الشدة الفوقية
والضغم العض من قولهم عضضت الشدة فالمصدر مضاف الى الفاعل
والشدة مفعوله ولا يصح العكس لادائه الى كون الفاعل مذكورا
بصيغة ضمير النصب وهو لا يجوز بالاتفاق هذا معنى كلام ابن الحاجب
ولو حمل من باب القلب لامكن والمختار في ثاني مفعول علمت
وبابه وخبر كان واخواتها الانفصال فلا يقال كقوله اخي حسبتك
اياه وقد ملئت ارجا صدرك بالاضغان والاحن الارجا النواحي

جمع

جمع الرجا مقصورا والاضغان جمع ضغن بضاد وغين معجمتين الاول
مكسورة والثانية ساكنة وهو الحقد والاحن بهمزة مكسورة فحا
مهملة مفتوحة جمع احنة وهي الحقد ايضا والغضب والعداوة
والثاني كقوله • لئن كان اياه لقد حال بعدنا • عن العهد
والانسان قد يتغير • واختار ابن مالك في خبر كان الاتصال
نظرا الى ان الاسم كالفاعل والخبر كالمفعول فكنته ضربته
ومن شواهده الحديث ان يكنه فلن تسلط عليه وان لم يكنه فلا
خير لك في قتله وقول ابي الاسود الدؤلي فان لا يكنها او تكنه فانه
اخوها غذته امها بلبانها ووجه القول بالانفصال ان اسمها
في الحقيقة مضمون الجملة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء منها بل
الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد
قائم قيام زيد وخبرها خبر المبتدا في الاصل فحقه الانفصال وهذا
هو السبب في اختيار الانفصال في ثاني المفعولين في علمت وبابه
والاكثر في عسى ضمير مرفوع متصل وهذا هو القياس لانه ضمير
الفاعل اتصل بفعل ماض فوجب ان يكون كذلك نحو عسيت وعسيتما
وعسيتم وعسيتن وكذا المتكلم والغايب نحو عسيت
وعسينا وعسى وعستا الى اخر الامثلة وفي لولا ضمير مرفوع منفصل
وهو القياس ايضا لان الواقع بعدها اما مبتدا محذوف الخبر او
فاعل محذوف الفعل واياما كان وجب ان يكون مرفوعا واما
انفصاله فلان عامله اما معنوي او محذوف فيجب ان يقال
لولا انا ولولا نحن وكذا لولا انت وانتما وهو وهما الى
اخر الامثلة وقد جا في الموضعين لغة اخرى عساك وعساي
وعساه ولولاك ولولاي ولولاه بالضمير المتصل منصوبا في
الاول وهو باب عسى تشبيها له بلعل في نصب الاسم ورفع
الخبر من حيث ان عسى مفيدة لمعنى الترجي كلعل وهذا كما شبهت

لقيل بعسى لاخلل ذلك في اقتران خبرها بان نحو فلعل بعضكم ان يكون
الحن بحجته من بعض فحصل بين الكلمتين تعارض ومر دافع الباب
الثاني وهو باب لولاي ولولاه بناء على ان لولا جارة للضمير نا البتة لا لولاك صح
مع المظهر وفيما ذلك يتبعه كلدن مع غدوة فان لدن تنصبها تمييزا
وتخفض غيرها كما يجيء وهذا التشبيه منقول عن سيبويه يريد
ان اللفظة الواحدة قد يكون لها حالتان مختلفتان باعتبارين
هذا الذي ذكرناه في حال عسى ولولا عند سيبويه وقد يتوهم ان
قوله مرفوع محلها يرجع الى الضميرين المتصلين الذين تدخل
عليهما عسى ولولا وكذا وقع في بعض الحواشي وليس بجيد فان سيبويه
لا يرى ان الضمير المتصل بعد عسى مرفوع المحل بل يراه منصوبا
محلا بعسى كما مر وانما هذا يرجع الى لولا وما بعدها من الضمير
المجرور المتصل فان سيبويه يرى ان محل ذلك رفع على الابتدا
وبعضهم يرى ان الرفع محكوم به للمجرور بها والامر في ذلك سهل بقي
هنا شيئان احدهما ان سيبويه يرى ان لولا وان كانت جارة
لا يتعلق بشيء كما ان لعل الجارة كذلك في لغة عقيل لا تتعلق
بشيء وما بعدها مرفوع المحل بالابتدا ومقول الحديثي الظاهر
ان لولا الجارة عند سيبويه تتعلق بخوانها ليس بشيء الثاني انه
اذا عطف على الضمير المجرور بلولا اسم ظاهر نحو لولاك وزيد تعين
رفعه لانها لا تخفض الظاهر صرح به ابن هشام في مغني اللبيب
وذكره غيره ايضا قال في المغني وهذه مسئلة يحاجى بها فيقال
ضمير مجرور لا يصح ان تعطف عليه اسما مجرورا واعدت الجار ام لم تعد
وعسى ولولا على حالها عند الاخفش فليست عسى محمولة على لعل
في نصب الاسم ورفع الخبر وانما هي باقية على عملها عمل كان ولكن
استعير ضمير النصب مكان ضمير الرفع ويرده ان الخبر ظهر مرفوعا
في قوله فقلت عساها نار كاس وعلها تشكى فآتي نحوها فاعودها

ولولا

ولولا غير جارة ولكنهم انابوا الضمير المخفوض عن الضمير المرفوع كما عكسوا
اذ قالوا ما انا كانت ولا انت كانا وهذه الشبهة التي استدل بها
في الموضعين مردودة بان نيابة ضمير عن ضمير انما وقعت في الضماير
المنفصلة لشبهها بالاسماء الظاهرة في الاستقلال ويقع بين المبتدا
والخبر الباقيين على حالهما دون نسخ او ما في حكمها مما كان مبتدا
وخبرا في الاصل ولكن دخل عليه الناسخ فالاول نحو واولئك هم
المفلحون والثاني نحو وانا لنحن الصادقون وانا لنحن المسبحون كنت انت لنحن صح
الرقيب عليهم والخبر معرفة كما مثلنا لانه لو كان غير معرفة لم يقع لبس
كزيد منطلق فلا يحتاج الى الفصل او افعل من كذا من حيث هو
جار مجرى المعرفة لقيام من فيه مقام اللام ولذلك لم يجمعوا بينهما
نحو ان ترني انا اقل منك مالا او فعل مضارع نحو انه هو يبدئ ويعيد
وهذا رأي الجرجاني وهو الحاق المضارع بالاسم لتشابههما واما في
الاية عند غيره فتوكيد او مبتدا وتبع الجرجاني ابو البقا فاجاز
في ومكر اولئك هو يبور كون هو فصلا وابن الخباز فقال في شرح
الايضاح لا فرق بين كون امتناع العارض كالفعل من او المضاف
كغلامك او لا ولذا انه كالفعل المضارع ومقتضى كلامه جعل الماضي
كذلك وقد صرح به السهيلي فقال في وانه هو اضحك وابكى وانه
هو امات واحيى وانه خلق الزوجين انما اتى بضمير الفصل
في الاولين دون الثالث لان بعض الجهال قد يثبت بعض هذه
الافعال لغير الله كقول نمرود انا احيي واميت واما الثالث
فلم يدعه احد من الناس صيغة هذا انما عبر تبع المقدم والاتيان
بالصيغة للتنبيه على انه ليس بضمير حقيقة وانما هو صيغة فيجوز
ان يكون ضميرا وان يكون غير ضمير على ما سياتي اي صيغة ضمير
مرفوع لان الاصل فيه هو ثاني المبتدا فناسب اختيار المرفوع
وخرج نحو ظننتك اياك القائم فان اياك تاكيد لا فصل منفصل

لانه في صورة مبتدا وان لم يكن به حقيقة مطابق للمبتدا في الافراد
وفرعيه والتذكير وفرعه والتكلم والخطاب والغيبة فلا يجوز
كنت هو الفاضل واما قول جرير وكائن بالاباطح من صديق يراني
لو اصبت هو المصابا فكان قياسه في الظاهر ان يقول انا
المصابا ليطابق يا المتكلم في يراني وقد اختلف في الاعتذار
عنه فقيل ليس هو فصلا وانما هو توكيد لفاعل يراني وقيل
بل هو فصل ولكن لما كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتى اذا اصيب
كان صديقه اصيب جعل ضمير الصديق بمنزلة ضميره لانه نفسه
في المعنى وقال ابن مالك هو على تقدير مضاف الى اليا اي يرى
مصابي والمصاب حينئذ مصدر كقولهم جبر الله مصابك اي
مصيبتك اي يرى مصابي هو المصاب العظيم على حذف الصفة
مثل الان جئت بالحق اي الواضح وادعى ابن الحاجب ان الانشاد
لو اصيب باسناد الفعل الى ضمير الصديق لا الى يا المتكلم وان هو
تاكيد له او ضمير يرى قال اذ لا يقول عاقل تراني مصابا اذا
اصابتني مصيبة واقول الرواية بما قاله الجماعة ثابتة ولا يرد
ما قاله لانه مبني على ان مصابا اسم مفعول نكرة والواقع في
البيت انما هو معرف بال والحصر مستفاد من هذا التركيب كزيد
الفاضل اي لا غيره والمعنى على ذلك في البيت اني اذا اصبت
يرى هو ان المصاب ليس الا اياي دون غيري كان مصاب الناس
متلاشي عنده بالنسبة لمصيبة صديقه فلا يرى مصابا
الا ما يرى المصاب صديقه فقط ورب ما للمبالغة وهو على هذا
توكيد لفاعل يرى وهو اي الواقع بين المبتدا والخبر بصيغة المرفوع
المنفصل حرف عند الخليل وهو الاصح لان الغرض من الاتيان بالفصل
رفع التباس الخبر بالوصف كما ستعرف فانما افاد معنى في غيره
وهذا شان الحرف وهذا النقل عن الخليل خلاف ما نقله

ابن

ابن هشام عنه فانه نقل ان اكثر البصريين يرونه حرفا وان الخليل
يراه اسما وهو عندهم لا محل له من الاعراب كاسما الافعال عند من
يراها غير معمولة لشيء وكال الموصولة واسم عند غيرهم لكن
هل له محل ولا فقيل لا محل له وقد مر وقال الكوفيون له محل
ثم قال الكسائي محله بحسب ما بعده قيل لانه مع ما بعده كالشيء
الواحد ولذا تدخل لام الابتدا نحو لانت الحليم الرشيد وقال الفراء عليه صح
بحسب ما قبله ونسب بعضهم الى صاحب هذا القول انه يراه تاكيدا
لما قبله فان ضمير الرفع قد يؤكد به المنصوب والمجرور كرايتك
انت ومررت بك انت وكلا القولين مشكل اما الاول فلخروجه عن
الظاهر من حيث انا لا نجد في الاسماء ما هو تابع لما بعده واما الثاني
فلما مر ان المضمر لا يؤكد به المظهر ويسميه اي هذا الواقع
بصيغة المرفوع المنفصل الطائفة البصرية فصلا لانه فصل
بين الخبر والتابع في قولك زيد هو الفاضل اذ لو قلت هذا
الفاضل لجاز ان يتوهم السامع ان الفاضل صفة فينتظر الخبر وجاز
ان يتوهم انه الخبر فاذا قلت هذا هو الفاضل تعين الخبر
فصارت هذه الصيغة التي فصلت بين الخبر والنعت وعينت
المذكور بعدها للخبرية وقولنا بين الخبر والتابع اولى من قول
اكثرهم بين الخبر والصفة لوقوع الفصل في نحو كنت انت الرقيب
عليهم والضمير لا يوصف وتسميه الطائفة الكوفية عمادا لانه
حافظ لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ
للسقف من السقوط ولا محل له في الاصح لما قد علمت من انه محكوم
عليه في هذا القول بالحرفية والحروف لا محل لها من الاعراب
وبعض من العرب يجعله مبتدا وما بعده خبره وعليه ما نقل
في القراءة من الشواذ ولكن كانوا هم الظالمون وان ترني انا اقل
بالرفع وقوله عليه الصلاة والسلام كل مولود يولد على الفطرة

حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه على ان
يكون ابواه اسم يكون واما ان جعل اسمها ضمير الشان او ضمير
المولود فليس مما نحن فيه ومن ذلك قول قيس بن الذريح تبكي على
لبنى وانت تركتها وكنت عليها بالملا انت اقدر وكلام المولى
يشعر بتقليل اهل هذه اللغة وفي التسهيل وهو مستتر المخبر
عنه بما بعده عند اكثر العرب هذا كلامه وحكى الجرمي انها لغة
بني تميم **ويتقدم قبل الجملة** لا المفرد **الخبرية** لا الانشائية **ضمير مفرد**
غائب غير محذوف لانه لا يكون الا مبتدأ في الحال او في الاصل
فلا تعمل فيه الا الابتداء او ناسخ له والجار ليس شيئا منهما فان
قلت جاز ان يكون زائدا فيعمل في المبتدأ فلم يمتنع دخوله
هنا قلت لان الزائد القياسي لا تدخل الا على نكرة نحو هل
من خالق غير الله وذا معرفة والسماعي لم يقع هنا بالاستقراء **مذكر**
للشان نحو قل هو الله احد **او مؤنث للقصة** نحو فاذا هي شاخصة
ابصار الذين كفروا **منفصل** كما مثلنا وذلك حيث يكون مبتدأ في الحال
او متصل عند دخول الناسخ عليه **بارز** نحو فانها لا تعمى الابصار
او مستتر كقوله اذا مت كان الناس صنفان شامت وآخر
مثن بالذي كنت اصنع وهذا الضمير يسميه البصريون ضمير
الشان والكوفيون ضمير المجهول وقال الرضي هذا الضمير
كانه راجع في الحقيقة الى المسؤول عنه بسؤال مقدر تقول هو
الامير مقبل كانه سمع ضوضاء وجلبة فاستبهم الامر فسال ما
الشان والقصة فقيل هو الامير مقبل فلما كان المعود اليه
الذي تضمنه السؤال غير ظاهر قيل اكتفي في التفسير بخبر هذا
الضمير الذي يتعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين
له فبان لك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير
بل هي كسائر اخبار المبتدآت لكن سميت تفسيرا لما بينته وانما

كان هذا الضمير مفردا غائبا مذكرا او مؤنثا لانه للشان او القصة
وكل مفرد غائب والاول مذكر والثاني مؤنث واما انه لا يفسر
الا بجملة فلانه موضوع للحديث والشان وهو لا يكون مضمون
مفرد وقد جاز بعض النحاة تفسيره بمفرد واما كونها خبرية فقد
علمت مما ذكره الرضي انها في الحقيقة جواب سؤال مقدر وهذا
لا يتصور في الانشاآت **وضعف حذفه منصوبا** في مثل قول الاعشى
ان من لام في بني بنت حسان ٭ المه واعصه في الخطوب
والمسوغ لحذفه مع الضعف صيرورته في صورة الفضلات مع دلالة
الكلام عليه وذلك ان نواسخ الابتداء لا تدخل على كلم المجازات
وقد مر الكلام على ذلك في اسم ان واخواتها من قسم المنصوبات
قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولا يجوز في سعة الكلام ان زيد
قائم لانه ضمير منصوب فلا يجوز ان يستتر وليس الموضع موضع الحذف
فيحذف وقد جاء في الشعر محذوفا لا مستترا لان الحرف لا يستتر
فيه وفرق بين المحذوف والمستتر الى هنا كلامه قيل وانما قال
وليس الموضع موضع حذف اما لانه لا دليل عليه واما لان المقصود
من الكلام المصدر به هو التفخيم والتعظيم فلا يلائمه الاختصار
واما لانه يفوت المقصود منه بحذفه **ولزم مع ان المفتوحة**
المخففة نحو وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وهذا بخلاف
ان المكسورة فانها عند التخفيف يجوز الغاؤها نحو ان زيد لقائم
واعمالها في الظاهر نحو وان كلا لما ليوفينهم والسر في ذلك
انه لما كانت المفتوحة فرعا من المكسورة كان في التزام اعمالها
ظاهرا دائما مزية للفرع على الاصل في الصورة الظاهرة فجعلوها
في الظاهرة كالملغاة واعملوا ان المخففة في اسم ظاهر لئلا يكون
بحسب الظاهر انه قدر بالاصل على فرعه اذ العمل في الظاهر اقوى
من العمل في المقدر ويبدأ ظهرها اختصاص عملها في الضمير لانه فرع

عن الظاهر الذي بعده ويكون لنا عود الى هذا الكلام مع زيادة
عليه في الحروف المشبهة بالفعل وبني المضمر لشبهه بالحروف اما في
الافتقار من حيث ان الحروف مفتقر الى غيره فالضمير كذلك فانه
مفتقر الى ما يفسره واما في الوضع فان منه ما وضع على حرف وعلى
حرفين ثم حمل البواقي عليه ليجري الضمير الباب على سنن واحد
ومن انواع المبني **اسما الاشارة** وهي في الاصطلاح **ما وضع** اسما
وضعت ولكن ذكر الضمير غاية للفظ **لمشار اليه** والمراد به
ما هو كذلك بالمعنى اللغوي وهو الموما اليه باي شيء كان من يد او
طرف او لفظ فاندفع ما يتوهم من الدور مع انه غير متجه لان المحدود
اسما الاشارة والمشار اليه انما اشتق من الاشارة لا من اسمائها فلا
يتوقف عليه اصلا **غير متكلم ولا مخاطب** وذا يخرج من الضماير
ما كان للمتكلم او المخاطب وذا يخرج الضمير الغايب لانه لا يستغنى
عن ان يتقدم ذكر لما يرجع اليه تحقيقا او تقديرا كما مر واسم
الاشارة وان تقدم ذكر ما يشار به اليه في بعض الاحوال نحو جائني
رجل ذا عالم لكنه غير مفتقر اليه بحسب الوضع بخلاف ضمير
الغايب **عامة** اما منصوب على انه حال حذف عاملها وصاحبها
والتقدير وضعت عامة اي وضعت اسما الاشارة حالة كونها
عامة للعاقل وغيره من الامكنة كان او من غيرها واما مرفوع على انه
خبر مبتدا محذوف اي وهي عامة فان قلت ما فائدة ذكر
هذا الحكم قلت التنبيه على ان اسما الاشارة مخالفة
للضماير والموصولات فان صيغها منها ما يخص ذوي غيرهم ~~واما~~
~~الاشارة فليس لي منها ما يختص الى ذوي العلم ومنها ما يختص غيرهم~~
واما الاشارة فليس منها ما يختص بذوي العلم بل هي منقسمة الى
قسمين منها ما يعم كما قلنا ومنها ما يخص بغير العاقل فقط بشرط
ان يكون مكانا كما سياتي **كذا** اي مثل لفظ ذا وهو **للواحد** المذكر **وذان**

مستغن عن تقدم ذكره صح

ليعلم منه تعميم صح

اي وكذا ذان حالة كونه **رفعا** اي مرفوعا او ذا ارفع او يرفع رفعا **وذين**
وفي لغة ذان نصبا وجرا حال من ذين والجملة بينهما معترضة
لافادة ان من العرب من لا يخالف بين حالة الرفع وغيرها وهما اي
ذان وذين **للاثنين** المذكرين واللغة التي اشار اليها هي لغة
ابا الحارث بن كعب وقد خرج عليها قراة من قرا ان هذان لساحران
وفيها كلام سيذكر في محله من قسم الحروف **وتا** اي وكذا **واخواتها** وهي
تي وذي وتهي وتهِ وذه باختلاس وتهْ وذهْ بالسكون وكان المولف
ترك تعدادها لشهرتها وكلها **للواحدة وتان رفعا وتين نصبا وجرا**
للاثنين من الاناث **واولا** بضم اوله **مدا** والهمزة الاخيرة مكسورة
وقصرا بلا همزة في الاخر **لجمعهما** اي لجمع المذكر والمونث فتقول
هؤلاء الجماعة من الذكور ولا ذهبوا بالمد والقصر والجماعة من الاناث
اولاء ذهبن كذلك ومنه قول الشاعر •
ذم المنازل بعد منزلة اللوى • والعيش بعد اولئك الايام
فان قلت الممدود والمقصور عندهم من القاب المعربات ففي
كلام المولف مسامحة قلت انما تكون المسامحة لو اطلق ما ذكرته
على اولا وهو لم يطلقه وانما قال مدا وقصرا فيجوز ان يكون
مراده انه يمد اي يوتى بهمزة بعد الفه ويقصر اي لا يوتى بها بعد
الالف ولئن سلم هذا الاطلاق بلفظ الممدود والمقصور عليه
الا ترى انك تقول تنطق بالممدود تارة وبالمقصور اخرى فلا مخالفة في
هذا الاصطلاح وانما تكون المخالفة لو قلت هذا ممدود والى
مقصور **وتصدر** اسما الاشارة **بحرف التنبيه** وهو ها اشعارا
بان المعنى تنبه يا مخاطب لما القيه اليك كما يوتى به للتنبيه في
الجمل نحو ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ولحوقه قبل اسم الاشارة
نحو هذا الذي كنتم به تكذبون هذه جهنم التي كنتم توعدون
وقال الشاعر ولبيت دارنا هانا ابدا **الا مع اللام** فلا يجوز

ان تقول هذا لك لان اللام عوض عن حرف التنبيه فلا يجمع بينهما كذا
قيل واما اذا لم يكن اللام فتدخلها على المجرد كثيرا كما مر وعلى
المزيد بكاف الخطاب قليلا كقول طرفة •
رأيت بني غبراء لا ينكرونني • ولا اهل هذاك الطراف الممدد •
وبنو غبراء المحاويج بالغين المعجمة المفتوحة والموحدة الساكنة
والطراف على زنة الكتاب بيت من ادم فان قلت يرد على المولف
نحو ثم وهنا بالتشديد فانهما من اسماء الاشارة ولام التنبيه ودخولها
عليهما ممتنع قلت الضمير من قوله وتصدرا نما يعود الى بعض اسماء
الاشارة وهي الطائفة المتقدمة الذكر لا الى كلها واما او رد انه
مما لم يتقدم ذكره فلا يرد **وتلحق** اسماء الاشارة المذكورة تردف غير (اي صح)
ته وذه سواء كان اشباع او اختلاس او سكون **بكاف الخطاب** حرفا
لانه انما يفيد معنى في غيره وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي
قبله مخاطبا به واحد او اثنان او جماعة من قبيل المذكر او المونث
ويويده من حيث اللفظ امتناع وقوع الظاهر موقعه ولو كان
اسما لم يمتنع ذلك كما في كاف ضربتك **ويجمع بينهما** اي بين حرف
التنبيه وكاف الخطاب ولكنه قليل كما نبهنا عليه قبل **وكل منهما**
اي من اسماء الاشارة وكاف الخطاب **خمسة الفاظ لستة معان**
اما ان المعاني ستة فظاهر لان المشار اليه اما مفرد او مثنى او مجموع
وكل منها اما مذكر او مونث فحاصل الستة حاصلة من ضرب ثلاثة (منهما صح)
في الاثنين واما ان الفاظ اسماء الاشارة خمسة فلان منصوصا
وهي اربعة للمفرد المذكر وللمفرد المونث تا واخواته والكل في
حكم لفظ واحد والمثنى المذكر ذان وذين بحسب احوال الاعراب
والمثنى المونث تان وتين بحسب الحالات واحد مشترك
بين اولا الجمع المذكور وجمع المونث واما ان كان الخطاب خمسة
فظاهر بعلم مما بين في باب الضمير فيكون الالفاظ المتحصلة من اسماء

الاشارة وحروف الخطاب خمسة وعشرين لفظا حاصلة من ضرب
خمسة في خمسة مستعملة لستة وثلاثين معنى فاذا اشرت الى
واحد مذكر وخاطبت مثله به قلت ذلك بفتح الكاف واذا
خاطبت به مونثا قلت ذاك بكسرها واذا خاطبت مثنى
مذكرا او مونثا قلت ذاكما واذا خاطبت جمعا مذكرا
قلت ذاكم واذا خاطبت جمعا مونثا قلت ذاكن فهذه خمسة
مع المفرد المذكر ومثلها مع كل من الاربعة البواقي فمع المفرد المونث
تاك تاكما تاكم تاكن ومع تثنية المذكر ذانك ذانك ذانكما (تاكم صح)
ذانكم ذانكن ومع تثنية المونث تانك تانك تانكما تانكن ومع
الجمع مذكرا كان او مونثا اولئك اولئك اولئكما اولئكم اولئكن **فتكون**
خمسة وعشرين لفظا **لستة وثلاثين** معنى وتقريره ان كل واحد
من اسماء الاشارة وحروف الخطاب كما مر خمسة افراد وان افراد اسم (لستة معان صح)
الاشارة الخمسة لستة معان وكذا افراد حروف الخطاب فتكون
الالفاظ خمسة في خمسة والمعاني ستة في ستة فلزم قطعا
ان تكون الالفاظ خمسة وعشرين والمعاني ستة وثلاثين وكان
القياس ان تكون الالفاظ ايضا ستة وثلاثين ليطابق عدد
الالفاظ عدد المعاني ولكن لما كان مع كل خمسة واحد مشترك وجب
ان تكون الالفاظ الستة والثلاثون خمسة وعشرين فينقص
احد عشر لان كل من اسم الاشارة وحرف الخطاب لو كان ستة
على ما يقتضيه القياس لكان مع كل واحد من الافراد الستة
لحرف الخطاب ستة من اسم الاشارة ولكان مع كل واحد من الافراد
الستة لاسم الاشارة ستة من حرف الخطاب ولما انعدم من حرف
الخطاب واحد انتقص من اسماء الاشارة المقابلة الستة التي كانت
تكون معه لانعدامه ولما انعدم واحد من طرف اسم الاشارة انتقص
من جانب حرف الخطاب المقابلة الخمسة التي كانت تكون مع

ذلك الواحد المتعدد من اسم الاشارة فانتقض من جانب ستة ومن جانب نسخ
خمسة فتلك احد عشر والباقي من الخمسة والعشرون وهي اي اسماء
الاشارة مع اللام نحو ذلك وتلك او النون المشددة في التثنية
نحو فذانك برهانان من ربك للبعيد اي لما يشار اليه البعيد حسا
او حكما نظرا الى ان زيادة اللفظ لزيادة المعنى ومع الكاف وحدها
للمتوسط نحو ذاك وتاك وبغيرهما للقريب نحو ذا وتا وظاهر كلام
المولف وغيره ان مرتبة العربية متفاوتة وفي شرح التلخيص الصغير
ما يقتضي خلافه وذلك انه لما انشد صاحب التلخيص شاهدا
على التقسيم وهو ذكر قعقعة ثم اضافه ما لكل اليه على التعيين
قول الشاعر • فلا يقيم على ضيم يراد به • الا الاذلان عير
الحي والوتد • هذا على الخسف مربوط برمته • وذا يشج فلا يرثي
له احد • حكى هو ان بعضهم قال لا تعيين في البيت لان هذا
وذا متساويان في الاشارة الى القريب • وكل منها يحتمل اشارة
الى العير والوتد فالبيت من اللف والنشر لا من التقسيم قال
التفتازاني وفيه نظر لانا لا نسلم التساوي بل في حرف التنبيه
ما بخلاف المجرد عنها فهذا للقريب اعني العير وذا للاقرب
اعني الوتد الى هنا كلامه ومن الناس من يقول لا شيء من اسماء الاشارة
للمتوسط وانما هي للقريب او البعيد خاصة وهو راي ابن مالك
وايده بان بني تميم يقولون ذاك وتيك حيث يقول الحجازيون
ذلك وتلك وان الحجازيين ليس من لغتهم استعمال الكاف بلا لام
قال فلزم من هذا ان اسم الاشارة على اللغتين ليس له الا مرتبتان
احدهما للقريب والاخرى للبعيد لادناه واقصاه ونقل هذه
اللغة التميمية عن الفرا قال والآخذ بقوله اولى لانه مستند
رواية ومستند غيره راي وقال ابن هشام انما قال الفرا انه لغة
اهل نجد من تميم وقيس واسد وربيعة فذكر اربع طوائف لا واحدة

أيما الى القريب نسخ
أعني تكن تحتمل الى البعيد صح

وخاصة بالنصب او الرفع عطفا على قوله اولا عامة اي خاصة
من غير الغائب بالامكنة غالبا لهنا بضم الهاء وتخفيف النون
وهنا فتحا وكسرا للهاء مع تشديد النون للقريب فاما كون
هنا بالضم والتخفيف للقريب فصحيح واما ان هنا بالفتح
او الكسر مع التشديد كذلك فمخالف للمنقول فيهما للتسهيل •
انهما للبعيد وكذا قال الرضي وغيره فان قلت المنقول
انما هو في هنا المشددة النون والمولف لم يتعرض اليه قلت بل
تعرض لانه ليس مع فتح الهاء او كسرها الا التشديد وانما قال
غالبا احترازا من نحو هنالك اي ابتلي المومنون اي حينئذ فهي للزمان
وانشد عليه ابن مالك هذه الاية وبقوله واذا الامور تعاظمت
وتشابهت • فهناك يعترفون اين المفزع • وتوزع فيهما لجواز ارادة
المكان وقال الشاعر • حنت نوار ولات هنا حنت • وبدا الذي
كانت نوار اجنت • فهنا هنا ظرف زمان لاضافتها الى الجملة
ولوقوعها خبر لات وهي انما تعمل في الاحيان والمعنى حنت وليس
الوقت وقت حنينها وهناك بدون لام للمتوسط وهنالك بها مع الثاء وقت صح
وبغيرها للبعيد واعني بهم ظرفا لا ينصرف فلذلك غلط من اعربه
مفعولا لرايت في قوله تعالى ثم رايت نعيما وبني اسم الاشارة اما واذا رأيت صح
لتضمن معنى الحرف الذي كان من حقه ان يوضع للاشارة كما سبق
او لشبهه الحرف في الافتقار الى غيره ومن حيث ان اسم الاشارة
يحتاج في ابانة مسماه الى مواجهته او ما يقوم مقامها او لشبهه
الحرف في الوضع فان منه ما وضع على حرف نحو كذا وذي ثم حملت
البواقي عليه لانها فروع فان قلت فكيف اعرب هذان وهاتان
قلت لضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى والتثنية
من خصائص الاسماء كذا قال بعضهم وهو الظاهر وزعم قوم ان لا
اعراب في شيء منهما بل ذان وتان صيغتان من تحلتان للمرفوع وذين

وتنوين للمنصوب والمجرور وهو خلافا للظاهر ومن انواع المبني
الموصول وهو **ما** اي اسم **لا يتم** اي لا يصير **جزءا** تاما
من الكلام بمعنى انه لو اريد جعله جزءا تاما من الكلام لم يكن **الا**
بصلة فخرج نحو زيد لكن يصير التعريف خللا لانه من
باب تعريف المشتق بما هو مشتق منه اذ الموصول مشتق من الصلة
لان المراد بالموصول شيء جعلت له صلة ولا يبعد من ذلك قول ابن
الحاجب ان المراد الموصول الاصطلاحي وليس مشتقا من الصلة
فانه غير مسلم وكيف وقد صرح بانه انما ذكر الصلة جريا على اصطلاحهم
ولو حذفنا الصلة وذكر عوضها الجملة لاستقام **وهي جملة** لان
وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب
يعرفه بكونه او كون متعلقه محكوما عليه او به فالاول نحو
زيد الذي ضربته والذي ضربني غلامه والثاني نحو زيد
الذي اخوك هو او الذي اخوك غلامه والحكم على شيء بشيء من
مضمونات الجمل او ما يشبهها من الصفات مع فاعلها والمصدر
مع فاعله الا انه لما كان اقتضاء الموصول للحكم وضعا اصليا
لم يستعمل معه من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصليا
بالنسبة وهو الجملة هذا معنى كلام الرضي **خبرية** لما مر
من انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب
قبل الخطاب والجمل الانشائية لا يعرف مضمونها الا بعد ايراد
صيغتها واما قول الشاعر •
واني لراج نظرة قبل التي • لعلي وان شطت نواها ازورها
فعلى اضمار القول اي قبل التي اقول لعلي او على ان الصلة
ازورها وخبر لعل محذوف والجملة معترضة اي لعلي افعل
ذلك وشطت بعدت ونواها جهة سيرها التي تقصدها **اداسم**
فاعل او مفعول دون الصفة المشبهة لنقصانها شبهها للفعل

بسبب

بسبب دلالتها على الثبوت **بتقدير الجملة الفعلية** صفة لقوله
اسم فاعل او مفعول وكذا **الالف واللام** صفة لما ذكرناه
ومعناه ان الالف واللام توصل بمفرد في الصورة وهو اسم
الفاعل او المفعول جملة في التقدير يعني قولك جاء القائم
والمضروب جاء الذي قام والذي ضرب وانما كان ذلك لان الالف
واللام الاسمية من حيث هي موصولة تقتضي ان توصل بجملة ولكن
لمشابهتها في الصورة بالالف واللام الحرفية التي لا تدخل الا
على مفرد كالرجل فسبكوا من الجملة اسم فاعل او مفعول ليحصل
الوفاء بالغرضين جميعا وذلك انه من حيث كون الصلة مفردة
بحسب اللفظ الا التوفية بما يقتضيه شبه حرف التعريف ومن تحصل صح
حيث كونها جملة بحسب المعنى يحصل التوفية بما تقتضيه كونها
اسما موصولا **وبعائد** عطف على قوله بصلة اي لا يتم جزءا الا بصلة
وعائد يعود من الصلة الى الموصول ليحصل الربط بينهما والا فلو
لم يكن عائدا مثلا لكانت الصلة اجنبية لان الجملة مستقلة
بنفسها لولا الرابط الذي فيها **غايب** بدل من عائد اي بعائد
ضمير غايب او صفة والاصل وبضمير عائد غايب لان الاسماء
الموصولة من قبيل الظاهر وطريقه الغيبة **الا قليلا** -
استثناء مفرغ في الظروف اذ هو صفة لظرف محذوف والاصل
الكلام مطلقا لا يتم جزءا الا بصلة وضمير غايب كل زمن الا زمنا
قليلا فانه قد يكون العائد ضمير ليس بغايب **في غير التشبيه**
وذلك حيث يكون الموصول مخبرا به او بالموصوف به اما عن ضمير
متكلم **كقول** امير المؤمنين علي رضي الله عنه **انا الذي سمتني**
امي حيدره فجعل العائد ضمير المتكلم وهو الياء من سمتني وكلها
محذوفة لاقامة الوزن حملا على المعنى من حيث ان الموصول
مخبر به عن ضمير المتكلم وهو انا والمخبر به والمخبر عنه شيء واحد

في المثنى وأما غير ضمير مخاطب كقول الفرزدق •
وأنت الذي تلوي الجنود رؤوسها • إليك وللأيتام أنت طعامها
فجعل العائد ضمير الغيبة حملاً على المعنى كما تقدم وهو الأكثر •
في الموضعين رعاية للموصول كقولك أنا الذي فعل وكقول الآخر
وأنت الذي انسبت نزار بفعله • لدفع الأعادي والأمور الروابد
وبعضهم يخص هذا الحكم بالذي والتي وتثنيتهما وجمعهما ولا يجيز
في غيرها إلا الغيبة وشرط ابن مالك في ذلك كون ضمير الحاضر
المخبر عنه مقدماً على الموصول كما في الشواهد المذكورة احترازاً
من أن يتأخر نحو الذي قام أنا وأنت فتتعين الغيبة وهو
مذهب الفراء ومقتضى أصول البصريين قال ابن القاسم في شرح
التسهيل وهو الصحيح لأنهم يمنعون الحمل على المعنى قبل الكلام تمم صح
وأجاز الكسائي ذلك مع التأخر و**في التشبيه لنيل الغيبة كقولك**
أنا حاتم الذي وهب الألوف أي حاتم متقدم وكذا في المخاطب
أنت الذي قتل مرحبا أي مثل علي الذي قتل علي رضي الله عنه
فالمعنى على حذف مثل ولو صرح بها لتعينت الغيبة و**مثل العائد**
في النعت نحو أنا رجل رعيت العهد وأنت إنسان أحسنت
إلي فيجوز رعاية الضمير المخبر عنه كما ذكر ورعاية الموصوف
الظاهر فتقول أنا رجل رعى العهد وأنت إنسان أحسن إلي
وتتعين الغيبة في التشبيه نحو أنا بطل قتل مرحبا أي مثل بطل
قتل **وجاز حذفه** أي حذف العائد **في غير صلة الألف واللام**
منصوبا نحو هذا الذي بعث الله رسولا وأما إذا كان في صلة
الألف واللام فحذفه قليل كقوله •
ما المستفز الهوى محمود عاقبة • ولو أتيح له صفو بلا كدر
المستفز المستخف وأتيح قدر أي ما الذي يستخفه الهوى محمود
عاقبته وظاهر كلام المؤلف أن الحذف في مثله ممنوع ثم العائد

المنصوب

المنصوب تارة يكون منصوبا بفعل كما مر فلا نزاع في جواز الحذف
وكثرته وحسنه لأن الصلة كبعض أجزاء الكلمة فإذا قلت
الذي نعبده الله فقد نزلت الذي والفعل وفاعله ومفعوله
منزلة اسم مفرد فطلبوا التخفيف بحذف بعض الأربعة وكان
المفعول أولى لكونه فضلة وقد ورد حذفه في غير الصلة كثيرا
حسنا وشبهت الصفة بالصلة من حيث إنها مع الموصوف جزء الجملة
كما أن الصلة مع الموصول كذلك لكن جعلت دون الصلة لأن احتياج
الموصوف إليها ليس كاحتياج الموصول إذ يمكن الاستغناء عن
الصفة بخلاف الصلة وأما الخبر فمستقل بالجزئية وموضع المبتدا
جملة لكنه شبيه بالصفة من حيث إنه يبين ما قبله كما أن الصفة
كذلك وجعل دونها لما ذكر فكان الحذف منه قليلا وتارة يكون
العائد على الموصول منصوبا بوصف كقولك يا الله موليك فضل مُفضل
فاحمدنه به فما الذي غيره نفع ولا ضرر وحذفه قليل وتارة
يكون منصوبا بحرف نحو جاء الذي كأنه قمر وحذفه ممنوع فرد عليه
ثم شرطوا في هذا الضمير المنصوب أن يكون متصلاً احترازاً عن
مثل جاء الذي إياه أكرمت فيمتنع حذفه لأنه لا يقوم مع الحذف
دليل على الانفصال فيقدر متصلاً على الأصل فيفوت الفائدة
المترتبة على الانفصال وأقول لا مانع من أن يقال مثلا هذا
درهم هند الذي أعطيتها أي أعطيتها إياه والعلة التي ذكروها
لمنع الحذف لا تجيء هنا **أو مجرورا متسعا فيه** بأن يحذف منه حرف
الجار ويجعل المجرور مفعولا به على جهة الاتساع ثم يحذف كما
في قوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي بما تؤمر به ثم بما تؤمره ثم بما
تؤمر وهذه الطريقة تنقل عن الكسائي وقال بعضهم لا يجوز
إلا أن يكون المحذوف مجموع الجار والمجرور معا والأكثرون
ومنهم س والأخفش في أحد الروايتين عنه يقولون بجواز ٥

لا مرين قال ابن الشجري والاقيس عندي هو الاول وكلام المولف
يشعر بان حذف العايد المجرور ليس بقياس اذ الاتساع في الظروف
بحذف الجار ووصله بمفعولا به ليس بمقيس والذي نقله ابن
مالك ومشى عليه المتاخرون ان العايد المجرور بالحرف يحذف
قياسا ان كان الموصول او الموصوف بالموصول مجرورا بمثل ذلك
الحرف معنى ومتعلقا لقوة الدلالة اذ ذاك على المحذوف نحو
ويشرب مما تشربون اي منه وكقوله •
لا تركنن الى الامر الذي ركنت • ابناء يعصر حين اضطرها القدر
اي ركنت اليه وشذ قوله • ومن حسد يجور علي قومي •
واي الدهر ذو لم يحسدوني • اي فيه وقوله •
ان لساني شهدة يشتفى بها • وهو على من صبه الله علقم •
اي عليه فحذف مع انتفا خفض الموصول في الاول مع اختلاف
المتعلق في الثاني ومما صب وعلقم وقل حذفه مرفوعا نحو
تماما على الذي احسن في قراءة من رفع احسن اي هو احسن وان
كان بعضهم خرجها على ان الاصل احسنوا فحذفت الواو اجتزاء عنها
بالضمة واطلق الذي على الجماعة باعتبار ارادة الفريق وهذا
الكلام من المولف لا يتحصل منه على طايل وتحقيقه الحال ان حذف
العايد المرفوع لا يجوز الا اذا كان مبتدا مخبرا عنه بمفرد فلا يحذف
في نحو جا اللذان قاما او ضربا لانه غير مبتدا ولا في نحو جا الذي
هو يقوم او هو في الدار لان الخبر غير مفرد فاذا حذف الضمير لم
يدل دليل على حذفه اذ الباقي بعد الحذف صالح لان يكون صلة
كاملة بخلاف المفرد ثم ان كان الموصول ايا جاز الحذف مطلقا
طالت الصلة او لم تطل نحو ايهم اشد لحصول الاستطالة في
نفس الموصول بسبب الاضافة وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي
لان لاي من التمكن ما ليس لاخواتها فيتصرف في صلتها بحذف

بعضها

بعضها وان كان الموصول غير اي لم يجز الحذف الا بشرط استطالة
الصلة كقوله تعالى وهو الذي في السما اله وفي الارض اله
قال الرضي طالت الصلة بالعطف عليها قلت لا حاجة في
اعتبار الطول الى العطف لطولها بالجار والمجرور المتعلق
بالخبر ومن كلام بعض العرب ما انا بالذي قايل لك سوا وقد عدوه
مما طالت الصلة فيه مع خلوه من العطف وطوله بذكر ما يتعلق
بالخبر وكون هذا فيه زيادة المعمول لا ينفي الطول عن الاية
هذا التفصيل هو مذهب البصريين وجوز الكوفيون الحذف
مطلقا في صلة اي وغيرها مع استطالة وبدونها وقل حذف
الصلة لتنزلها منزلة الجزء من الكلمة ثم تارة تحذف جوازا اما
لدلالة صلة اخرى كقوله • •
وعند الذي واللات عدنك احنة • عليك فلا يغررك كيد العوايد
اي الذي عادك واللات احنة الحقد والغضب واما لدلالة غير
الصلة كقوله نحن الالى فاجمع جموعك ثم وجههم الينا • اي
الاولى عرفوا بحمل المسالمات باعرابهم وفهم هذا من قوله فاجمع
جموعك الى اخره وكقول الاخر •
اصيب به فرعا سليم كلاهما • فعز علينا ان نصابا وعزما •
اي وعز ما اصبنا بدلالة ما تقدم وتارة تحذف لزوما •
وذلك بعد اللتيا معطوفا عليها التي اذا قصد بهما الدواهي
ليفيد حذفها ان الدواهي بين الصغرة والكبيرة وصلتا الى
حد من العظم لا يحيط به الوصف فتركتا على الابهام بغير صلة
مبينة وقد اختلف في قول الراجز بعد اللتيا واللتيا والتي اذا
علتها انفس تردت فقيل تقدر مع اللتيا واللتيا فهما تطلب
الجملة الشرطية المذكورة وقيل تقدر بعد اللتيا ذو فيها لان
التصغير يقتضي ذلك وصلة التي الجملة الشرطية وقيل

يقدر بعد الثنيا عظمة لا دقة لانه تصغير تعظيم كقوله
دويهية تصفر منها الانامل وهو اي الموصول مع صلته كاسم
واحد لما مر من انه لا يتم جزءا الا بها فصارت كبعضه مبينة له
فتجب للصلة التاخر عن الموصول فلا يتقدم هو ولا بعضها
فلا يصح ان يقال جاءني قام ابوه الذي ولا جاءني قاما الذي ابوه
ولا يتخللها اي ولا يدخل بين خلالها واجزائها اجنبي وكان
هذا بناء منه على ان الجملة الاعتراضية غير اجنبية والا ورد قوله
ماذا ولا عتب في المقدور ● رمت اما يحظيك بالنجح ام خسر وتضليل
فقد نصبوا على جوازه وذا موصولة خبر عن ما الاستفهامية ورمت
صلة وليس مجموع ماذا اسم الاستفهام في رفع على انه مبتدا للزوم
حذف العائد المنصوب من الخبر وانه محل نصب على انه مفعول
رمت مقدم عليه لانه قد ابدل منه بالرفع في اما يحظيك اي شيء يحظيك
بدليل رفع المعطوف في قوله ام خسر وتضليل وبعضهم يعد
المعترضة اجنبية ويكن اغتفر الفصل بها ومن يا ذيب يصطحبان
في قول الفرزدق ● تعش فان عاهدتني لا تخونني ● نكن مثل من يا ذيب
يصطحبان شاذ لوقوع الفصل بالجملة الندائية بين الموصولة
وصلتها وهي يصطحبان فان قلت قد عد ابن مالك قول الشاعر
وانت الذي يا سعد بؤت بمشهد ● كريم واثواب المكارم والحمد ●
من قبيل الجائز بلا شذوذ مع ان الفصل فيه بالندا كبيت الفرزدق
فما وجهه قلت الوجه فيه ان الندا هنا وقع بعد خطاب المنادى
الذي هو في المعنى عبارة عن الموصول فلم يعد اجنبيا بخلاف
بيت الفرزدق ولا يذكر له اي للموصول تابع من التوابع الخمسة
الوصف والتاكيد والبدل والعطفين قبل تمام الصلة اي قبل
ذكرها بتمامها فلذا لم يجز مررت بالذين اجمعين في الدار لوقوع
تاكيد الموصول قبل تمامه بذكر الصلة وهي في الدار ولم يجز

اي جاء الذي قام ابوه متصل

محل

مررت

مررت بالضاربين اجمعين زيدا لوقوع التاكيد قبل تمام الصلة
لان زيدا من تمامها وقد تاخر وجاز في هذه الصورة بالضاربين
اجمعون زيدا بناء على ان اجمعون تاكيد للضمير المستتر في الضاربين
فلا محذور وحينئذ لانه من اجزاء الصلة فلا تضر تقدم بعض اجزائها
على بعض كما في قولك جاء الذي قائمان ابواه والذي ضرب عمروا
اخوه لانه لم يثبت لاجزاء الصلة ما ثبت للموصول معها من وجوب
التعقب وهو اي الموصول الذي فيه لغات منها تشديد يائه
مكسورة ومضمومة وحذف الياء اصلا مع كسر الذال او سكونها
للواحد من ذوي العلم وغيرهم واللذان وفي لغة بتشديد النون
رفعا ووجهها اذ الاصل كان ان يقال اللذيان باثبات الياء
لكنها حذفت وعوض عنها تشديد النون رفعا واللذين نصبا
وجرا وظاهر كلامه ماش على ما رآه البصريون من ان تشديد
النون انما هو مع الالف دون الياء والكوفيون قالوا ان التشديد
جائز معها وهو الصحيح بدليل قراءة ابن كثير ربنا ارنا اللذين
اضلانا بالتشديد للاثنين من ذوي العلم وغيرهم والذين
بالياء في الاحوال كلها رفعا ونصبا فان قلت ما السر في الفرق
بين مثنى الذي وجمعه حتى اعرب ذلك وبني هذا قلت
التثنية من خواص الاسماء المتمكنة فلحوقها معارض لشبه الحرف
فاعرب مثنى الذي حتى قيل اللذان رفعا واللذين نصبا وجرا
واما الجمع وان كان ايضا من خواص الاسماء المتمكنة فانه لم يتحقق
ثبوته في الذين ضرورة انه مخصوص بذوي العلم والذي لا
يختص بل يستعمل للعالم وغيره فلم يجر على سنن الجموع لفظا ومعنى
على ان بعضهم لا يرى المثنى ايضا معربا بل اللذان صيغة
ارتجلت في حالة الرفع واللذين صيغة اخرى مرتجلة في الحالتين
الاخيرتين كما مر في اسم الاشارة وتعسفه ظاهر فمن ثم بني الذين

في اكثر اللغات وفي لغة بالواو فيقال اللذون رفعا وقال ابن مالك
وهذا مشهور في لغة طي يقولون نصر اللذون امنوا على الذين كفروا
وهي لغة هذيل ونقلها بعضهم عن عقيل بضم العين والعقيليين
نحن اللذون صبحوا الصباحا للجمع اي الذين على اللغة الاولى والثانية
للجمع وقد يحذف نونهما اي نونا المثنى والجمع فالاول كقول بني كليب
ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا الاغلالا والثاني كقوله
ان الذي حانت بفلج دماؤهم • هم القوم كل القوم يا ام خالد
اذ عود ضمير الجمع يقتضي ان اصله الذين لكنه خفف بحذفها
ولا حاجة الى هذا اذ يمكن جعل الذي صفة لمفرد لفظا وهو الجمع
معنى كالقوم والفريق فاعتبر اللفظ فافرد الذي والمعنى فاعاد
عليه ضمير الجماعة والتي وفيه اي في هذا اللفظ لغات منها تشديد
يائه مكسورة ومضمومة وحذفها مع كسر التاء او سكونها كما مر في الذي
للواحدة من ذوات العلم وغيرها واللتان رفعا واللتين نصبا وجرا
وهل هما معربان او مبنيان فيه خلاف كما مر في الذين للاثنين
واللواتي من اللاتي بالمثناة الفوقية واللائي بهمزة قبل الياء
وبلا ياء الثلاثة واللوا قصرا ومدا واللآت بهمزة بين
الفين للجمع المؤنث وخصت اللواتي والذين بذوي العلم وفيه تغليب
المذكر فاما اختصاص الذين فلا نزاع فيه واما اختصاص اللواتي
فلا احسبه يسلم من النزاع وذوا الطائية اي المنسوبة الى بني
طي فعندهم انها موصولة وهو اي هذا اللفظ في لغتهم مفردة
مذكر لازم هذه الصيغة في كل حال سوا استعمل لمذكر او لمؤنث
او مجموع كقول بعض الطائيين •
فان الماء ماء ابي وجدي • وبئري ذو حفرت وذو طويت •
والبير مؤنثة ومع ذلك اجرى ذو عليه وزعم ابن عصفور انه
ذكر البير على معنى القليب ولا حاجة الى هذا مع ثبوت هذه

ومنه قول صح

واخواتها صح

هذه اللغة عنهم ومنهم استعمالها بهذا اللفظ لكل ما يراد من مفرد
وغيره مذكر وغيره على خلاف فيه اي في لزوم صيغة الافراد
والتذكير مع وجود الواو وقيل منهم من يعتبر المقصود تذكيرا وتانيثا
وافرادا وتثنية وجمعا فيغير الالفاظ بحسب المقصود فيقول
للمفرد المذكر ذو وللمثناة ذوا وللجمع ذوو وللمؤنثة ذات وللمثناة
ذواتا وللجمع ذوات ومنهم من يعرب ذو ويستعملها للكل حكاه
ابن درستويه في الارشاد وابن جني في المحتسب وانشد •
فاما كرام موسرون لقيتهم • فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا •
وانث المولف ذوا لا حيث وصفها بالطائية نظرا الى انها كلمة
وذكرها ثانيا حيث قال وهو مفرد مذكر نظرا الى انها لفظ
وذا فيما ذا • كقول لبيد •
الا تسالان المرء ماذا يحاول • انحب فيقضى ام ضلال وباطل
فما مبتدا بدليل ابدال المرفوع منها وذا موصول بدليل افتقاره
الى الجملة بعده في كونه جزء الكلام والمراد بالنحب هنا النذر
حصر مخاطبيه على ان يسالا المرء الذي يريد بالسعي ان نذر
يجمع له المال فيقضيه ام سعيه على غير بصيرة وذا في من ذا كقوله
الا ان قلبي لدى الظاعنينا • حزين فمن ذا يعزي الحزينا •
اذا لم يجعل ذا زائدة صلة مع ما او من ويجعل المجموع للتركيب اسما
واحدا للاستفهام كقولك لماذا جئت باثبات الف ما لتوسطها
اذ لو كانت ما وحدها استفهامية لوجب حذف الالف وقطعها من كلام
جاء في مثل ما قال المولف انه يجوز ان يكون من ذا وما ذا مركبتين نحو
من ذا الغيث فيكون مجموعهما اسما واحدا للاستفهام ومنع من ذلك
ابو البقاء في مواضع من اعرابه وثعلب في اماليه وغيرهما وجوزوا
جواز ذلك مما ذا لان ما اكثر ابهاما فحسن ان تجعل مع غيرها
كشي واحد ليكون ذلك اظهر لمعناها ولان التركيب خلاف الاصل

ومن ذا

وانما دل عليه الدليل مع ما ومن قولهم لماذا جئت كما مر وتمسك
الطائفة الكوفية على ان اسماء الاشارة مطلقا اي سواء وقعت
عليها ما او من او لم تقع ترد بمعنى الموصول بقوله تعالى ثم انتم
هؤلاء تقتلون انفسكم اذ المعنى ثم انتم الذين تقتلون
وابطل احتمال انه اي ان او لا تاكيد لانتم لا خبر عنه وهؤلاء اسم
اشارة على حاله ولا حاجة الى جعله بمعنى الموصول او منصوب بتقدير
اعني مع وجود الاحتمال لا ينتهض المطلوب والكوفيون لا
يخصون اسماء الاشارة بجواز وقوعها موصولة بل يجوزون
ايضا ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام موصولا كما في قوله
لعمري لانت البيت اكرم اهله • واقعد في افنايه بالاصايل
فالتقدير عندهم لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غيرهم
بخلاف سائر الموصولة ولا يخفى ما ذكروه بجواز تقدير مضاف الاسماء صح
اي ذو البيت ومن وهو لذوي العلم نحو ومن عنده علم الكتاب ويكون
لغير العالم في ثلاث مسائل احداها ان ينزل منزلته نحو لا يستجيب
له وقوله • اسرب القطا هل من يعير جناحه • لعلي الى من قد
هويت اطير فدعا الاصنام ونادى سرب القطا سوغ ذلك الثانية
ان يجمع مع العاقل فيما وقعت عليه نحو افمن يخلق كمن لا يخلق لشموله
الملائكة والادميين والاصنام الثالثة ان يقترن به عموم
فصل بمن نحو فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين ومنهم
من يمشي على اربع لاقترانه بالعاقل في كل دابة وما وهو لغيرهم اي
لغير ذوي العلم نحو ما عندكم ينفد وحكي عن الزمخشري انه قال
كنت في حضرة بعض الوزراء والمجلس غاص بالفضلاء فسالهم
الوزير عن قوله تعالى او ما ملكت ايمانهم فكلموه فلم يقنع الوزير
جوابهم فسألني فقلت الاصل في ما ان يكون لغير العقلاء فاذا
اطلق على العقلاء وامكن مراعاة الاصل فيه بوجه يجب ذلك

والاناث

والاناث اقرب الى غير العقلاء من الذكور فيحمل على الاناث كذا في
الحبانه قلت وقد اشار اليه في الكشاف على ما ستراه وقيل
بل هي اعم فيستعمل لذوي العلم كما يستعمل لغيرهم نحو ما سمع من
قولهم سبحان ما سخركن لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده والسماء وما
بناها الاية والذي عليه جماعة من المحققين ان التفرقة
بين من وما في اختصاص الاولى بذوي العلم واختصاص الثانية
او غلبتها في غيرهم انما هي اذا اريد به الذات واما اذا اريد الوصف
كما تقول في الاستفهامية ما زيد اي فاضل ام كريم وفي الموصول
اكرم ما شئت من هؤلاء الرجال اي القائم او القاعد او نحو ذلك فهو
بكلمة ما دون من بحكم الوضع على ما ذكره الزمخشري وصاحب المفتاح
وغيرهما واذا نكره قوم ومن ثم قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء وقيل ما ذهابا الى الصفة ولان
الاناث من العقلاء يجرين مجرى غير العقلاء ومنه قوله تعالى او ما
ملكت ايمانكم فاشار بقوله ذهابا الى الصفة الى ان المراد فانكحوا
الموصوفة باي صفة شئتم من البكر والثيب والشابة والجميلة
والنسيبة واضداد ذلك الى غير ذلك من الاوصاف ويستوي فيهما
اي في من وما الجميع اي المفرد وغيره والمذكر وغيره واي نحو لننزعن
من كل شيعة ايهم اشد على اسد الاقوال وزعم ثعلب ان ايا لا
يكون موصولة اصلا وقال لم يسمع ايهم هو فاضل جاءني بتقدير
الذي هو فاضل جاءني ولا ينهض هذا حجة واية كقوله اذا اشتبه
الرشد في الحادثات فارض بايها قد قدر ولا يليها من الافعال
الا المستقبل وهذا ليس حقيقة مذهب البصريين والكوفيين
اما الاول فلان البصريين قائلون بانه لا يلزم استقبال عاملها
ولا تقديمه وظاهر ان كلام المتن لا ينطبق عليه واما الثاني
فلان الكوفيين يرون وجوب تقديم العامل فيها واستقباله

الرشد
اي الامور الحادثة فارض بما قدر

فعلا كان او غيره وقوله ولا يلبثان زمانا فعال غير المستقبل لا تقتضي
وجوب تقديم العامل ولا تمتنع كونه غير مستقبل اذا لم يكن من الافعال
وقد سئل الكسائي في حلقة يونس عما يراه لا نحمل فيها الا المستقبل
مقدم فقال ايا كذا خلقت فقال له السائل استحييت لك
يا شيخ تعني ان هذا المتنازع فيه وقال ابن هشام في توجيه ذلك
كانهم قصدوا الفرق بينها وبين الشرطية والاستفهامية باعمال
ما قبلها فيها ولما كان المعنى على الشرطية وليست بها اوجبوا
عاملها لكونه دليلا على الجواب ان يكون مستقبلا والا المعرّف اللام
وبما اسمية لاصح لعود الضمير عليه نحو الممرور به زيد والمازني يراها
حرف تعريف والضمير يعود الى موصوف مقدر وليس حذف الموصوف
في مثله مطردا حتى يسوغ الحمل عليه ويوضح ذلك لمنع اللام الحرفية
من اعمال اسمي الفاعل والمفعول كما منع منه التصغير والوصف
قلت ولعل المازني يلتزمه ويرى ان انتصاب المنصوب بعدهما
بفعل مقدر لا بهما على ما صرح بعضهم واذا قلنا باسميتها لا المعرف اللام
الموصولة فالمشهور انها اسم موضوع براسه غير مقتطع من شي وزعم
الزمخشري انها مقتطعة الذي وانهم لكثرة استعماله متوصلا به الى
وصف المعارف بالجمل نقصوه بالحذف فحذفوا تارة الياء وحدها
وتارة الياء والكسرة وتارة اقتصروا على ال وظاهر كلامه بل
صريحه في المفصل ان اللام في الذي حرف تعريف وان اللام التي
تعد من الموصولات هي تلك اللام التي في الذي الا انها تعد اسما
لا حرفا لانها بمنزلة الذي لكونه تخفيفا له وفيه تعسف ظاهر
والذي عليه كثيرون ان الموصول هو ذي واللام من نسج
لتحسين اللفظ حتى لا يكون الموصوف به لمعرفة توصف بنكرة
وجعلت لازمة لانها لو دخلت تارة ونزعت تارة لاوهم انها للتعريف
وما الاسمية لا الحرفية فانها لا تتاتى فيها هذه الاقسام موصولة

نحو

نحو ما عندكم ينفد وما عند الله باق واستفهامية بمعنى اي شي نحو ما هي
ما لونها وما تلك بيمينك وشرطية وهي نوعان غير زمانية نحو وما
تفعلوا من خير يعلمه الله وزمانية عند الفارسي وجماعة نحو فما استقاموا
لكم فاستقيموا لهم وهذا بحسب المعنى كقولك استقيموا لهم مدة
استقامتهم لكم وموصوفة بمفرد كقولهم مررت بما معجب لك ومنه
قول الشاعر لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر
ساعيا . واحتمال الزيادة يوقع في زيادة ونقص وجملة كقوله
ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال . اي رب شي تكره
النفوس فحذف العائد الظاهر ويحتمل ان تكون ما كافة ومفعول
تكره محذوف اي شيئا والفرجة بفتح الفاء التفصي من الهم والخروج
منه والعقال بكسر العين حبل يشد الدابة ليمنعها عن القيام اي
رب شي يشتد على النفوس فيكون التخلص منه سهلا سريعا كحل
عقال الدابة فانه لا يحكم ربطه غاية الاحكام بل يشد على وجه
يكون احلاله سهلا وتامة نكرة بمعنى شي وتقع في ثلاثة ابواب
احدها التعجب نحو ما احسن زيدا فما في ذلك نكرة غير موصوفة
الجملة بعدها خبرها هذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين
الثاني باب نعم وبئس على خلاف فيه نحو ان تبدوا الصدقات فنعما
هي ونحو غسلته غسلا نعما ودققته دقا نعما اي نعم شيئا فما نصب على
التمييز عند كثير من المتأخرين منهم الزمخشري وظاهر كلام سيبويه
انها معرفة تامة والتقدير في الاية بالشي والاصل فنعم الشي ابداؤها
لان الكلام في الابداء لا في الصدقات ثم حذف المضاف واناب عنه
المضاف اليه فانتصب وانفصل والتقدير في المثالين من لفظ الاسم
المتقدم اي نعم الغسل ونعم الدق واكثرهم لا يثبت مجيها معرفة
تامة والثالث قولهم اذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد
بالاكثار من فعل كالكتابة مثلا ان زيدا مما ان يكتب اي انه مخلوق

من امرئ لك الامر هو الكائنة فما بمعنى شيء وان وصلتها في موضع
خفض بدل لانها وصفة وارادة توكيدا لتنكير ليفيد التحقير كشيء
ما او لتعظيم كل امر ما يسود من قول الشاعر •
عزمت على اقامة ذي صباح • لامر ما يسود من يسود او
التنويع كاضربه ضربا ما اي نوعا كان من انواع الضرب اي نوع
كان وفي الجملة تؤكد ما افادة تنكير الاسم الواقع قبلها وقيل هي
زائدة منبهة على وصف لائق بالمحل فتكون حرفا لا اسما قال ابن
مالك وهو المشهور والاولى لان زيادة ما عوضا من محذوف ثابت
في كلامهم وليس في كلامهم نكرة موصوف بها جامدة كجمود ما الا وهي
مردفة بمكمل كقولهم مررت برجل اي رجل والفها اي الف ما هي
استفهامية بالنصب على انه حال من ضمير المضاف اليه والعامل
معنى الاضافة لما فيه من معنى الفعل المشعر به حرف الجر كانه قيل
والف نسبت الى ما استفهامية وليس هذا بالمختار عندهم
فالاولى ان يجعل الحال تحذف مع الكلمات الجوار اسما كانت
نحو مجيء م جئت وهذه الهاء تنطق بها وصلا لكنها انما تجلب
تجلب عند الوقف وجوبا حيث يكون الجار لما الاستفهامية اسما
كما هو مقرر في التصريف او حرفا نحو عم يتساءلون فيم انت من
ذكراها فناظرة بم يرجع المرسلون لم تقولون ما لا تفعلون •
وانما كان ذلك لان ما الاستفهامية صدر الكلام ولم يكن تأخر
الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة واحدة
موضوعة للاستفهام فلا يسقط الاستفهام عن مرتبة التصدر
وحصل حذف دليل التركيب ولم يحذف اخوي وكم الاستفهاميتين
مجرورتين لكونه صحيحا وما اجري مجرى الصحيح في تحمل الحركات
وثبوت الالف في هذه الحالة قليل شاذ كقراءة من قرأ في الشواذ
عما يتساءلون وبهذا رد الزمخشري على من زعم ان ما في قوله تعالى

من محذوف والتقدير اعنيها استفهامية صح

وانما صح

فيما

فيما اغويتني استفهامية لكنه ناقض هذا حيث جوز كونها في عما
غفر لي ربي استفهامية والفها اي الف ما حذا به لتقلب هاء في مهما
والاصل ما ما على ان الاولى هي الشرطية والثانية ابهامية متصلة
بها للزيادة التعميم وذلك ان مهما اعم من ما فيتناول كل شيء من
الاشياء بحيث لا يختص بخلاف ما فانها قد تختص ووجه الزيادة
على هذا ظاهر وانما قلبت الف ما الاولى هاء دفعا لثقل التكرار
وهذا مذهب الخليل وقيل مه بمعنى كف وما هي الشرطية
والمعنى الكف عن كل شيء ما تفعل افعل فيفيد انه ما من كل شيء تفعله
الا وانا افعله عموما فوق الخالد عن الامر بالكف عن كل شيء ان مجموع
مهما كلمة بسيطة موضوعة لزيادة التعميم لوضعه لونه اعم من الوضع
والمناسبة على ما قيل ان الزيادة في البنا للزيادة في المعنى
ومن كما في ادرجها الا في الصفة فلا تقع صفة لشيء والا في التام فلا
تجيء تامة بمعنى شيء خلافا لابي علي الفارسي في الثاني فانه ادعاه
في قول الشاعر • ونعم من هو في سر واعلان • فزعم ان الفاعل
مستتر ومن تمييز وهو مخصوص بالمدح فبقي من اوجه ما اربعة
يستعملها من فتجيء موصولة نحو الم تر ان الله يسجد له من في السموات
ومن في الارض واستفهامية نحو من بعثنا من مرقدنا وشرطية نحو
فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وموصوفة بمفرد كقولهم مررت بمن معجب
لك وقول حسان رضي الله عنه فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب
النبي محمد ايانا • في رواية من جر غيرنا وبجملة كقوله •
رب من انضجت غيظا قلبه • قد تمنى لي موتا لم يطع •
وقد تزاد عند الكوفية وهو سهل على قاعدتهم في تجويز زيادة
الاسماء واستندوا الى شواهد لا تتعين وفي مطلوبهم كتمسكهم
ببيت حسان المتقدم والوقف المستفهم بها اي بمن عن نكرة تعقل
يقابل حركتها اي حركة النكرة بمدة تجانسها ان ضمة فواو

والمشهور صح

وان فتحة فالف وان كسرة فياء **في المفرد المذكر** فاذا قيل
جاء رجل قلت في الحكاية منو واذا قيل رأيت رجلا قلت
منا واذا قيل مررت برجل قلت مني والغرض من هذه الحكاية
ان يعلم المخاطب ان المسئول عنه هو ما ذكر بعينه لا غيره وانما اشترط
فيها كون من موقوفا عليها لان من مبنية فقصدوا تعيينها
عن الاعراب فاثبتوا العلامات في حالة لا يكون فيها على الكلمة
اعراب ولا تنوين تمكن وهي حالة الوقف **ويقابل حروفها** اي
حروف تلك النكرة **بمثلها في غيره** اي غير المفرد المذكر وهو
خمسة المثنى والمجموع مذكرين او مؤنثين والمفرد المؤنث على حسب
احواله في الاعراب وانما فعل بذلك تنبيها على حال الذات
والاعراب الواقع في ذلك الاسم النكرة عند الامكان فاذا قيل
جاءني رجلان ورأيت رجلين ومررت برجلين قلت منان ومنين
واذا قيل قام رجال وضربت رجالا ومررت برجال قلت منون
ومنين واذا قيل ذهبت امرأتان وتزوجت امرأتين واعرضت
عن امرأتين قلت منتان ومنتين باسكان النون في جميع الصور
ولا يخفى حصول الدلالة على ذات المسئول عنه وعلى اعراب الاسم
فان تعذر اجتماع الدلالتين كما في مفرد المؤنث وجب الاقتصار على
مراعاة حال الذات لانه الاصل ولم يبال بحال الاعراب عند تعذر
الدلالة عليه لانه فرع واذا قيل جاءت امرأة قلت منه بفتح النون
على الارجح وذلك الاسكان فتقول منه واذا قيل جاءت امرأتان
قلت منتان وذلك فتح النون واسكانها لكن الاسكان ارجح
بعكس المفرد واذا قيل جاء نساء قلت منات وانما تعذرت الدلالة
على الاعراب في الواحد المؤنث لانه لا يمكن اثبات حروف المد الدالة
على الاعراب فيه لان هاء التانيث في الوقف لا تكون الا ساكنة
واما منات وان امكن الاتيان بحروف المد بعدها الجمع ويحصل

الدلالة

الدلالة على الاعراب حينئذ فانهم اجروها مجرى مسلمات وهذا كله في الوقف
فانه لا يثبت شيء من حركاته بخلاف منو ومنا ومني فانه نحو زيد
وعمرو ويثبت فيه حال الوقف بعض الحركات مع حروف المد وذلك في حال
النصب نحو رأيت زيدا فلم يستنكر في من الجاري مجراه عند قصد
الحكاية اثبات الحركات والمد بعدها وقد فهم ان المستفهم لا يفردها بمن صح
في حال الوصل فتقول في جميع تلك الصور من يا فتى ولذلك حكم
بالشذوذ في قول الشاعر

أتوا ناري فقلت منون انتم • فقالوا الجن قلت عموا ظلاما •

حيث الحق العلامة وصلا **والمعرفة المستفهم بمن عنها غير علم لم يأتي**
بها اي بتلك المعرفة **مرفوعا** وكان الظاهر مرفوعة لكن لما كان
المراد الاسم ذكر فاذا قيل جاءني الرجل ورأيت الرجل ومررت بالرجل
قلت في الجميع من الرجل باعادة تلك المعرفة مرفوعة على ان من
الاستفهامية مبتدأ والرجل خبر وانما حذف المستفهم عنه حيث
يكون نكرة والحقنا العلامة لان العلامة احضر الاستفهام عن النكرة
اكثر فكان الاختصار اليق بالاكثر وقد حكى سيبويه الحكاية عند بعض
العرب فاذا قيل ذهبت معهم يقال مع منين نظرا الى ان المعرفة
المذكورة مجهولة عند السامع **وكذا** حكم الاستفهام **عن علم في بني تميم**
يؤتى بالعلم في كلام المستفهم مرفوعا في الاحوال كلها على الخبرية
ولا حكاية وهذا هو القياس **وفي** لغة اهل **الحجاز يحكى** العلم
على ما هو عليه في لفظ الذاكر فاذا قيل جاء زيد ورأيت عمرا ومررت
ببكر فتكون من في محل الرفع بالابتداء والمحكي بعده في الاحوال كلها من زيد ومن عمرا ومن بكر
في موضع رفع على انه خبر لتعذر الاعراب بسبب اشتغال محله بحركة
الحكاية وقد يتوهم ان الحركة في من زيد حركة الاعراب وليس كذلك
بل هي حركة حكاية للحركة الاعرابية الواقعة في لفظ الذاكر وانما
خص الحجازيون الحكاية بالعلم دون غيره من المعارف لان وضع

الاعلام على عدم الاشتراك بخلاف سائر المعارف فانها لا يبقى معها
كان والحكاية برفع الاشتراك انسب ثم حكاية العلم عند بني تميم ليست
على الاطلاق كما يشعر به كلام المولف بل يشترط ان يكون العلم غير
مقرون بتابع واداة السؤال هنا وهي من غير مقرونة بعاطف فلا
يجوز الحكاية في نحو من زيدا الفاضل لوجود التابع ويستثنى من ذلك
ان يكون التابع ابنا متصلا بعلم كرايت زيد ابن عمرو وعلما معطوفا
كرايت زيدا وعمرا فيجوز فيهما الحكاية على خلاف في الثانية فلا يجوز
في نحو فمن زيد لمن قال مررت بزيد الحكاية لعاطف والسر في ذلك
انه لا يتبع مثل هذه الصورة اذ العطف على كلام المخاطب موذن بان
السؤال عمن ذكره دون غيره فلا حاجة الى الحكاية التي انما يوتى بها لعرض
ان المسوول عنه هو ما ذكره المخاطب بعينه كذا قيل وفيه نظر والمستفهم
بمن **عن نسبة** اي نسبة العلم سواء كان لعاقل او غيره **مصدرها**
اي مصدر من **بالالام** لانها سؤال عن صفة العلم باعتبار كونه منسوبا
الى شيء ولابد من اقترانها باللام فيقتصر على بها ليوافق المسوول عنه
باعقاب بيائها اي يا النسبة المشددة فتقول لمن قال قام زيد
المني اي القرشي ام الثقفي **مع علامة المثنى والمجموع** حيث يكون
المسوول عن نسبته كذا مثلا ان يقال قام الزيدان والعمرون فتقول
المنيان والمنيون والاكثر ادخال همزة الاستفهام على الالف
واللام فيقول بالمد والتسهيل وانما جاز الجمع بينهما لضعف قصدى
من الاستفهام لمقابلتهما معاملة المركبات التي لا تتضمن معنى الحرف
وذلك بادخال اللام عليها والحاق يا النسبة لها **واما يوصفان**
اي من وما **موصولتين** على انه بعض الحواشي بان لفظ من وما اشبه
بالحرف من الذي لكونهما على حرفين بخلاف الذي والحرف لا يوصف
قلت يرد ان نا التشبيه ثابت لهما حال كونهما موصوفتين وقد صح
وصفهما كما مر **واي كمن** في اوجهها **غير انها يوصف بها** دالة على معنى

الكمال

الكمال نحو زيد رجل اي رجل اي كامل في صفات الرجال ومن لا يوصف
بها ومقتضى كلام المولف ان ايا تقع موصوفة كمن نحو مررت باي معجب
لك كما يقال بمن معجب لك وهذا مذهب الاخفش وقال ابن هشام
وغيره وهذا غير مسموع **وتضاف** كما مر بخلافهن **وتعرب** في كل حالة
الا في حالة كونها **مضافة محذوفا صدر صلتها فتنضم**
على جهة البنا تشبيها لها بقبل وبعد المقطوعين عن الاضافة
لانها حذف منها بعض ما يوضحها ويبينها وهو الصلة لانها المبينة
للموصول كما حذف من قبل وبعد المضاف اليه المبين للمضاف **كايهم**
اشد من قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن
عتيا بضم اي على اللغة المشهورة **عند سيبويه** فالتقدير عنده
لننزعن الذي هو اشد وخالفه الكوفيون وجماعة من البصريين
لانهم يرون ان ايا الموصولة معربة دائما كالشرطية والاستفهامية
وضعف تقدير الخليل بالذي يقال ايهم لقلة مثله يعني ان الخليل
يرى ان ايا في الاية استفهامية مرفوعة بالرفع على الابتدا واشد
خبرها والجملة محكية بقول محذوف كان مفعول ننزع محذوف
والتقدير لننزعن من كل شيعة الذين يقال فيهم ايهم اشد ولا
شك في ان هذا التقدير ضعيف لا يصار اليه في فصيح الكلام
وتجويز مثل هذا يقتضي الى تجويز لاضربن الفاسق الخبيث بالرفع
بتقدير الذي يقال فيه الفاسق الخبيث وهو لا يجوز على ما صرح
به سيبويه **وضعف** ايضا **قول يونس** في الاية **بالتعليق** بناء على
ان ايا استفهامية مرفوعة على انها مبتدا واشد الخبر والجملة في محل
نصب على انها مفعول ننزعن لكنه علق عن العمل لاجل الاستفهام
اذ لم يعرف تعليق غير افعال القلوب وننزعن ليس منها **واذا اخرجت عن شي**
معلوم من وجه مجهول من وجه اخر كما اذا علمت شخصا من حيث انه منطلق
ولم تعلمه من حيث ان اسمه زيد او علمته من حيث انه زيد ولم تعلمه من

من حيث انه منطلق فاريد تنبيه من لك الجهة المجهولة **بالذي او بالالف واللام**
وخصتا اي الالف واللام **بفعلية متصرفة لم يتقدم معمولها لتمكن بنا**
صلتها وذلك ان صلتها اسم فاعل او اسم مفعول كما مر فاذا كانت
الجملة فعلية متصرفة الفعل امكن بنا اسم الفاعل من الفعل حيث
يكون مبنيا للمعلوم و اسم المفعول حيث يكون مبنيا للمجهول واما اذا
كان الفعل جامدا فبنا الصلة متعذر ضرورة ان جموده مانع من
التصرف فيه بالاشتقاق منه واما الاسمية فتعذر بنا اسم الفاعل
والمفعول منها ظاهر واما اشتراط ان لا يكون معمولها متقدما فكما
سيأتي من انه يجعل في مكان المخبر عنه ضمير والالف واللام يتعذر دخولها
على الضمير **صدرتها** هذا جواب اذا من قوله واذا اخبرت عن شيء اي
اذا اردت الاخبار المذكور صدرت الموصولين المذكورين وهما الذي
والالف واللام **واخرت** ذلك **الشيء** حالة كونه **خبرا** عن الموصول
المصدر **ووضعت مكانه ضميرا** موافقا **لهما** اي لذينك الموصولين
لاجل الربط فاذا اخبرت بالذي عن زيد من قولك ضربت زيدا قلت
الذي ضربته زيد وبالالف واللام قلت الضاربه انا زيد وانما
ابرزت الضمير هنا لجريان الوصف الرافع للضمير على غير من هو له
اذ الالف واللام لزيد والضارب ليس له وانما هو للمتكلم وقد
وقد اشتهر مما ذكرنا ان الموصول مخبر عنه لا به وان زيدا مخبر به
لا عنه فمن ثمة استشكل ظاهر قولهم كيف تخبر عن زيد بالذي
او بالالف واللام واجاب ابن الحاجب بان المراد كيف تخبر عن مسمى
هو زيد في المعنى بزيد وتجوز والباء من قولهم بالذي للاستعانة
اي كيف تخبر متوصلا بهذه الاخبار بالذي مثلا واجاب تلميذه
بان المعنى كيف تخبر عن مسمى زيد معبرا عنه بالذي ولم يذكر المخبر
به فانه قد علم انه غير ما يعبر عنه بالذي ولو صرح عن معنى قولهم
كيف تخبر عن زيد من قام زيد لقيل كيف تخبر عن مسمى زيد بزيد

معبرا

معبرا عن ذلك المسمى بالذي لكنه اختصر لفهم المقصود **فان فقد شرط منها**
اي من الشروط المذكورة ومن تصديرا الموصول وتاخير الشيء الذي
يراد الاخبار عنه ووضع ضمير مكانه **تعذر الاخبار فامتنع** بسبب
ذلك **في** كل اسم **مستحق التصدر** فلا يخبر عن ايهم من قولك ايهم في
الدار اذ لو قلت الذي هو في الدار ايهم ازلت الاستفهام عن
صدريته وكذا القول في جميع اسماء الاستفهام والشرط وكم
الخبرية وما التعجبية وضمير الشان لا يخبر عنه لما ذكرناه
وامتنع الاخبار في **الفصل** اي في صيغة الفصل على القول بانها
اسم اذ لا يمكن تاخيرها خبرا للزوم استعمالها على خلاف وضعها
من انها لا تقع الا بين شيئين هما مبتدا وخبر وضرع الحال او في
الاصل وفي الحواشي ان المراد امتناع الاخبار في مستحق الفصل
كالضمير المنفصل في اياك نعبد لانه لو اخر لبطل الغرض وهو
الحصر وهذا لا يستقيم اذ لو اخر خبرا واقيم في موضعه ضمير غيبة
منفصل يعود الى الموصول فقيل الذي اياه نعبد انت لم يفت
الغرض **والظروف** والمصادر **غير المتصرفة** اي التي لازمت النصب اصلاح صح
على الظرفية في النوع الاول وعلى المصدرية في النوع الثاني
فالصفة لهما معا فلا يخبر عن شيء منها لامتناع تاخيرها اذ هو
ملزوم لرفعها على الخبرية المقتضي لتصرفها وهو خلاف ما وضعت
عليه من عدم التصرف فلا يخبر عن الظرف في نحو جا زيد ذات
مرة ولا عن المصدر في سبحان الله **والحال والتمييز** فلا يخبر عنهما
في نحو قولك جاء زيد ضاحكا وعندي عشرون درهما لامتناع وضع
الضمير مكانهما من حيث كونهما واجبا التنكير **ومجرور رب ومفتوح لا**
التي لنفي الجنس فلا يخبر عن رجل من نحو رب رجل لقيته ولا من
مكانه صح نحو لا رجل في الدار لامتناع وضع الضمير في الصورتين لانه
لازم التنكير فان قلت لم لا توضع في الاول فيقال الذي

وربه لقيت رجل ويكون مثل ربه رجلا لقيت قلت لان الضمير
المجرور برب يجب ان يكون منهما مميزا بنكرة بعده وهذا غير
متات فيما نحن فيه ضرورة ان الذي ليس منهما نكرة فالعود عليه
مخرج له عن وضعه وان جعلت الضمير باقيا على ابهامه فقد
العايد فيمتنع كما امتنع له الاخبار عن الها في نحو زيد ضربته
وهو كون الضمير مستحقا لغيره كما سياتي واما ما قاله صاحب
اللباب من انه لا يقاس على ربه رجلا لشذوذه فليس بظاهر
ومظهر في مقام مضمر نحو الحاقة ما الحاقة فلا يخبر عنه لان
الاظهار يفيد التفخيم ووضع ضمير مكانه يفوته **والمصدر العامل**
فلا يخبر عن نحو المرور في قولك المرور بزيد حسن اذ لو قلت الذي
هو بزيد حسن المرور لزم اعمال الضمير وهو لا يعمل هذا راي الجمهور
ومن اجاز اعمال ضمير المصدر في الظرف في نحو مروري بزيد حسن
وهو بعمرو قبيح اجاز الاخبار في هذه الصورة وانما قال المصدر
العامل لانه لو لم يكن المصدر عاملا جاز الاخبار عنه فاذا قلت
ضربت زيدا ضربة جاز ان يخبر عنه فتقول التي ضربتها زيدا
ضربة **والصفة** بدون الموصوف **والموصوف** بدون الصفة
لامتناع وضع الضمير في موضع كل منهما ضرورة ان الضمير لا يوصف
به ولا يوصف وانما قلنا بدون الموصوف بدون الصفة لانه لو
كان الاخبار عن مجموع الموصوف والصفة جاز فتقول في الاخبار
في نحو رايت رجلا كريما الذي رايته رجل كريم **والمضاف** بدون
المضاف اليه فلا يجوز الاخبار عن الاخ من قولك جاء اخو زيد
لعدم قيام الضمير مقامه اذ الضمير لا يضاف وانما قيدنا بذلك
لانه لو كان الغرض الاخبار باعتبار المتضايفين معا جاز فتقول
الذي جاء اخو زيد **والمضاف اليه غير المستقل** كما لو وقع في علم اضافي
نحو امرئ القيس لانه بمنزلة الجزء من الكلمة فيمتنع فصله عنها

وتا

وتاخيره خبرا ملزوم للفصل الممتنع ولو كان المضاف اليه مستقلا
جاز الاخبار عنه فيجوز الاخبار عن زيد في نحو قولك جلست في
الدار فتقول الذي جلست في داره زيد لانتفاء المانع **وضمير**
وجب لغيره اي لغير الموصول كضمير الغايب من قولك زيدا
ضربته فانه عايد الى زيد وهو غير الذي فلا يجوز الاخبار عنه
بان تقول الذي زيد ضربته هو وذلك ان هذا الضمير المنفصل
لا يجوز ان يكون عايدا الى الموصول لانه جا بعد تمام الصلة ولا
الى زيد لانه خارج عن خبره فاذن لم يبق الا الضمير المنصوب المتصل
فان قدرته رابطا للخبر بالمبتدا الذي هو زيد بقي الموصول بلا
عايد وان قدرته عايدا الى الموصول بقي المبتدا بلا رابط **واسم**
شمله اي شمل هذا الضمير الذي وجب لغير الموصول كغلامه
في نحو قولك زيد ضربت غلامه فيمتنع الاخبار عنه للعلة السابقة
وذلك انك اذا اخبرت عنه قايلا الذي زيد ضربته غلامه
فالضمير الذي جعلته موضع الغلام ان اعدته على الموصول بقي
المبتدا بلا عايد وان اعدته على المبتدا بقي الموصول بلا عايد
كذا قرروه **والموصول بدون صلته** لانهما كاسم واحد فلو اخبرت عنه
بدونها لزم فصله عنها وتاخيره خبرا وذلك ممتنع واما الاخبار
عن الموصول مع صلته فلا مانع فاذا اخبرت عنه من نحو رايت الذي
اكرمك قلت الذي رايته الذي اكرمك وامتنع الاخبار
في معمول فعل جامد ومنصوب نحو قولك **زيدا ضربت بالالف**
واللام لما مر من ان صلتها انما تكون اسم فاعل او مفعول وصوغه
من الجامد متعذر فيمتنع لذلك ان يخبر عن زيد من نحو عسى زيد
ان يقوم بالالف واللام وكذا يمتنع ان يخبر بهما عن المنصوب
المتقدم في الجملة المذكورة في المتن لانه لا بد من وضع الضمير موضعه
والالف واللام لا تدخلان عليه وتاخيره مفوت لفايدة التقدم

وانما اعاد المولف كلمه في هذه لارادة تعيين ان امتناع الاخبار في
ذلك مخصوص بالالف واللام دون الذي **وماذا صنعت اما بمعنى ما**
الذي صنعت على انما استفهامية في محل رفع على انها مبتدأ وذا
موصول في محل رفع على انه خبر لذلك المبتدأ وصنعت صلته الموصول
والعائد محذوف اي ما الذي صنعته والجملة اسمية **وجوابه رفع**
اي مرفوع اي ذو رفع وهذا على طريق الاولوية ليطابق الجواب السوال
فقولك على هذا التقدير خير بالرفع اولى من قولك خيرا بالنصب
او بمعنى اي شي فتكون مجموع ماذا اسم استفهام في محل
النصب على انه مفعول لصنعت والجملة فعلية **وجوابه نصب**
على الاحسن محافظة على مطابقة الجواب السوال ويجوز الرفع
ولكنه خلاف الاولى وعلى كلا الوجهين جا قوله تعالى ويسالونك
ماذا ينفقون قل العفو قرا ابو عمرو بالرفع فيقدر السوال جملة اسمية
وقرا الباقون بالنصب فيقدر السوال جملة فعلية وعلى الوجه
الثاني جا قوله تعالى وقيل للذين اتقوا ماذا انزل ربكم قالوا
خيرا واما قوله تعالى حكاية عن الكفار واذا قيل لهم ماذا انزل
ربكم قالوا اساطير الاولين فليس من هذا الباب اصلا على ما ذكره
ابن الحاجب فانه قال في شرح المفصل هذا كله انما يكون اذا كان
المجيب موافقا للسايل في اعتقاده بحيث يعرفه ويستغني بدلالة
كلام السايل عليه مثل قولك ما كتبت وهو قد كتبت فيقول مصحفا
او شهد فاما اذا لم يكن موافقا له في الفعل تعذر تقديره لاختلال
المعنى اذ يفهم منه الاثبات وهو غير مريد له واذا تقرر ذلك
فلا يستقيم فيما حكى عن الكفار في الاية ان يكون جوابا لا مع
الرفع المذكور ولا تقديران ينصب لانه لم يرد انهم قالوا الذي
انزل ربنا اساطير الاولين ولا انزل ربنا اساطير الاولين اذ لم
يكن ذلك معتقدا لهم فلم يريدوا الجواب وانما قصدوا الى الكلام

مستانف

بحث اسما الافعال

مستانف على حسب اعتقادهم الخبيث اي هذا المقول اساطير
الاولين ومن ثم تعين الرفع الى هنا كلامه **ومن انواع المبني**
اسما الافعال وهي **ما وضع لامر** نحو صه بمعنى اسكت **او ماض** نحو
هيهات بمعنى بعد وتقييد الوضع خرج نحو ضربا زيدا فانه وان
كان بمعنى الامر لكنه ليس بحسب الوضع وانما هو لامر عارض وهو
حذف فعل الامر واقامته مقامه وكذا نحو زيد قايم امس فان
اسم الفاعل هنا وان كان للماضي فانما هو بحسب الامر الطاري
في الاستعمال لا بحسب الوضع وانما خص الامر والماضي لان اسما
الافعال مبنية لمشابهتها فعل الامر او الماضي ولو كانت بمعنى
المضارع لاعربت فاف واوه بمعنى تضجرت وتوجعت لا اسما بين
لا بمعنى اتضجر واتوجع وابن مالك يجيز كون اسم الفعل بمعنى
المضارع فيجعل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع ويرى ان سبب
بنائها الشبه ما ذكر من مشابهة الحرف بلزوم النيابة عن الفعل
وعدم مصاحبة العوامل قال الرضي ويجوز ان يقال ان اسما
الافعال بنيت لكونها اسما لما اصله البنا وهو مطلق الفعل
سوا بني على ذلك الاصل كالماضي والامر او خرج عنه كالمضارع
ثم قيل لا محل لها من الاعراب لوقوعها موقع المجزوم عنده وهو الامر
والماضي وهذا مختار الرضي **وقيل هو مصدر** فمحلها على المصدرية
قال الرضي وليس بشي اذ لو كانت كذلك لكانت الافعال قبلها
تقدر فلم تكن قايمة مقام الفعل فلم تكن مبنية **وقيل هي**
مبتدا واما بعدها من المرفوع الظاهر كما في هيهات زيد والضمير
المقدر كما في صه **ساد مسد الخبر** اي مستغني كما استغني
في اقايم الزيدان لما كان بمعنى يقوم الزيدان عن الخبر بالفاعل
اذ المقصود من المبتدا والخبر منسوب ومنسوب اليه وهو حاصل
في اقايم الزيدان فكذا ما نحن فيه واختار ابن الحاجب هذا

الوجه قال لانا اسم الفعل اسم جرد عن العوامل اللفظية فوجب
ان يحكم بالابتداء فيه والفاعل ساد مسد الخبر كما في قولك اقائم
الزيدان قلت لكن هذا يفضي الى فساد تعريفه للمبتدأ بانه
الاسم المجرد عن العوامل اللفظية او الصفة الواقعة بعد حرف (مسندا اليه صح)
النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر فان هذا ليس شيئا مما
ذكره فلا يكون التعريف منعكسا **وينقسم اسما الافعال الى**
مشتق كنزال من انزل **ومنقول كعليك** بمعنى الزم واليك بمعنى
تنح ومكانك بمعنى اثبت وعندك ولديك ودونك بمعنى خذ
ووراءك بمعنى تأخر وامامك بمعنى تقدم فهذه كلها عندهم اسما
الافعال منقولة لانها مستعملة قبل ذلك لغير معنى اسم الفعل
ذلك عليه سؤال ذكرته في شرح التسهيل وهو انه ما المحوج الى
ان جعلوا بعض هذه الظروف اسما افعال وهلا جعلوها
ظروفا على حالها ولم يخرجوها عن بابها ويكون العامل محذوفا اي (مطرح كون الظرف اسما افعال)
اثبت مكانك وتأخر وراءك وتقدم امامك وخذ عندك وانما
تحسن دعوى اسم الفعل حيث لا يمكن الجمع بينه وبين الفعل نحو
صه وعليك واليك واما اذا امكن فلا يجوز **ومرتجل كصه** ومه فانه
ليس بمشتق من شيء ولم يستعمل قبل كونه اسم فعل لغير ذلك **ولا**
يتقدم معمولها اي معمول اسماء الافعال عليها **وكتاب الله عليكم**
ليس عليكم فيه اسم فعل قدم عليه معموله وهو كتاب الله والاصل
الزموا كتاب الله بل هو **مصدر مؤكد لنفسه** وذلك لوقوعه
بعد جملة لا يحتمل لها غيره وهي حرمت عليكم امهاتكم الاية
فان لها دلالة على ان تحريم ذلك مكتوب ولا يحتمل لها غيره
فيكون كتاب من قبيل المصدر المؤكد لنفسه كقوله على الف درهم
اعترافا وعليكم يتعلق بالكتاب **ودلوي دونكا** في قول الشاعر
يا ايها المائح دلوي دونكا ۞ اني رأيت الناس يحمدونكا

محمول

محمول **على حذف المبتدأ** العامل باسم الفعل وهو دونكا **او** على حذف
المبتدأ اي هذا دلوي ودونك اسم فعل كما في الاول **او** على ان
دلوي دونك **مبتدأ وخبر على انه** اي دونك **ظرف** لا اسم
فعل والترتيب يقتضي تقديم هذا الوجه على الذي قبله
فان هذا فيه منع لكون دونك اسم فعل فالاول ان يستمر اذ على
تسليمه كلا يستقيم المنع لتعذر التسليم والمائح الذي ينزل البير (اسم فاعل من ماح يميح و[illegible] الماتح صح)
فيملأ الدلو وذلك اذا قل ماؤها **ومنها** اي من اسماء الافعال
ما ينكر بالتنوين ويعرف بعدمها والاول بعدمه كما في بعض
النسخ اي بعدم التنوين ولكن اعادة الى النون التي هي تسمى
التنوين والنون يجوز فيها التذكير باعتبار اللفظ والتأنيث
باعتبار الكلمة فاذا قلت صه بالتنوين فمعناه الامر بسكوت
ما واما اذا لم تنونه فمعناه الامر بسكوت معهود قال ابن
الحاجب في شرح المفصل كانهم قصدوا الى ان يجعلوا التنوين
في صه لمعنى وحكموا على المنون بانه نكرة وعلى غير المنون بانه معرفة
وينبغي اذا حكم بالتعريف ان يكون علما لمسماه الفعل الذي بمعناه
(فان قيل) هو اسم للفعل على كل تقدير فكيف يكون معرفة تارة ونكرة
اخرى قلت اذا قدر معرفة جعل علما لمعقولية الفعل الذي
بمعناه كما تقول في اسامة وغدوة واما اذا قدر نكرة كان لواحد
من احاد الفعل الذي يتعدد اللفظ به فصار امره بهذا التقدير
مختلفا فصح ان يقدر معرفة واذ يقدر نكرة الى هنا كلامه
ولم يجعل الرضي تعريفه من جهة العلمية كما فعل ابن الحاجب بل جعله (رد على الرضي صح)
من قبيل التعريف اللامي اذ صه الذي لا تنوين فيه في معنى
قولك اسكت السكوت المعهود وفيه نظر **او ينكر** دائما نحو ويها (وكثيرة صح)
وواها **او يعرف** دائما نحو بله من اسماء الافعال التي لا يلحقها
تنوين **والحق انه لا يتعرف لعدم التنوين ولا ينكر بوجوده** لان ادخال

التنوين في هذا النوع من الاسما للفرق بين المعرفة والنكرة مؤذن
لقصد هذه تارة وقصد هذه تارة واما ما لا تنوين فيه فيحتمل
ان يكون معرفة فقط او نكرة فقط وليس فقدان التنوين مما
لا يوجد فيه اصلا دليلا على التعريف فكم نكرة لا تنوين فيه مثل
صه حين لا ينون يحكم عليه بكونه معرفة لانه يذكر موجودا للتنوين
ونحو مثله لا يحكم عليه بالتعريف لاجل فقدان التنوين منه بل يجوز
فيه ان يكون معرفة وان يكون نكرة ومنها اي من الاسما الافعال
فعال للامر وهي عند سيبويه قياس في الثلاثي التام احترازا
من كان الناقصة المتصرفة احترازا من نحو نعم وبئس وانما حملها
المؤلف تبعا للجماعة وحكم سيبويه بقياسيته ذلك لكثرة مجيئه في كلامهم
حذار كنزال بمعنى انزل وضراب بمعنى اضرب وتراك بمعنى اترك وقال
المبرد ليس بقياس فلا يقال قوام وقعاد في قم واقعد اذ ليس
لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب وقال الاندلسي منع المبرد
قوي فالاولى ان يتاول قول س بانه مطرد على انه اراد بالاطراد
الكثرة لا القياس عليه وقال ابن الحاجب لو قيل ان هذه الصيغة
اي صيغة فعال من الثلاثي فعل امر لم يكن بعيدا الا انها جاءت
من الفعل على صيغة واحدة كجريانه صيغة افعل ولكنه لم ينقله
احد منهم لوجهين احدهما ان صيغة فعال لم توضع الا في الاسما
وثانيهما انهم حجروا دخول الكسرة في هذه الصيغة والعرب
تجتنب ادخال الكسرة في الافعال حتى قالوا اضربني ويضربني
فزادوا نونا للوقاية هربا من دخول الكسرة في الافعال سماعي في
غيره نحو دراك بمعنى ادرك فقد سمع في مزيد الثلاثي وسمع
من الرباعي قرقار اي قرقر بمعنى صوت وعرعار اي العبوا عه
بالعرعرة وهي لعبة الصبيان وقال المبرد لم يأت في الرباعي
عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية

اصوات

اصوات الصبيان ورده السيرافي بانه لو اريد الحكاية لقيل قار
قار وعار عار اذ لا يخالف الاول الثاني في الحكاية والعجب
ان بعضهم كتب على قوله سماعي في غيره حاشية صورتها اي في غير
الثلاثي كقرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية صوت
الصبي والتشبيه به عدلا ووزنة بني فعال معدولا عن مصدر
معرفة كفجار فانه شابه فعال الذي هو اسم فعل من حيث العدل
ومن حيث الزنة اما العدل فلان فجار معدول عن الفجور او
الفجرة كما ان نزال معدول عن انزل او انزلوا واما الزنة فلاتفاقهما
معا في بنا فعال وفيه نظر اما اولا فلانا لا نسلم ان فعال الامر
معدول عن الفاظ فعل الامر والاصل كما قال الرضي في كل معدول
انه لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل بالعدل من
الفعلية الى الاسمية واما ثانيا فلانهم يقولون ان فجار علم
للفجرة واذا كان كذلك فكيف يستقيم فيه دعوى العدل والمعدول
ليس علما للمعدول عنه او معدولا عن فاعلة صفة مختصة بالندا
نحو يا فساق فان اصله يا فاسقة ولكن عدل عنه الى هذا البنا
لقصد المبالغة او غير مختصة به نحو قطاط اي قاطعة كافية
قال اطلب تراتهم حتى اذا ما فعال تراتهم كانت قطاط واظن مفعول
اطلبت في البيت قوله تراتهم والترات جمع ترة بمعنى النقص ولست
على وثوق من اهل الرواية فيه كذلك اولا ونحو شبيثه سبة يكون
اي لازمة ونحو لا يبل فلانا عندي بلال اي بالة بمعنى لا نصيبه
عندي ندا ومروقا وكذا بني للتشبيه بفعال الامر عدلا ووزنة
فعال علما للاعيان الاناثية لغة اهل الحجاز سواء كان اخره
را كحضار وسفار او لا كحذام وقطام ولا يخفى ان العدل هنا
تقديري ضرورة انه ليس لنا اعلام للاناث من حاضرة وسافرة
وحاذمة وقاطمة عدل عنها الى ما ذكر تحقيقا وانما العدل فيها

اي بفعال الامر عدلا ووزنة

اي قاطعة كافية صح

وبار صح

مقدر حمل اليه للعلم بانهم لا يبنون الا لمانع من الاعراب ولا مانع ممكن سوى
ما قدر من العدل فلزم المصير اليه اذ لو اكتفى بالوزن في البنا لوجب
بناء باب سلام وكلام واللازم باطل **وتميم يعربه** اي اعراب ما لا ينصرف
للعلمية والتانيث ولا حاجة الى تقدير العدل هنا وان قال به
بعض النحاة **الا ما اخره را** كحضار **في لغة الاكثر** فانهم لو افقوا
فيه الحجازيين لغرض الامالة ومن امر مستحسن والمصحح لها هنا
كسرة الراء ومن لا تحصل الا بالبناء ولانه اذا اعرب منع الصرف فلم يكسر
واذا بني كسر دائما وعلة البنا مشابهته فعال الامري وزنا وعدلا
فقدر هولا العدل لذلك مثل الحجازيين وجري القليل من التميميين
على قياس منع الصرف في الجميع وقد عرفت اذ قد فعال الامري
عند مسلم وان بناء غيره ما كان على فعال علما او صفة مبني على مشابهته
له في العدل وهو مشكل قال الرضي الاولى ان يقال بنيت المصادر
يعني نحو فجار والصفات يعني نحو لكاع وفساق لمشابهتها فعال
الامري وزنا ومبنا لغة بخلاف نبات وكلام وحضار فانه لا بنا لغة
فيها واما الاعلام الجنسية كضرام وحناذ بمعنى علم للداهية وكان
حقها الاعراب لان الكلمة المبنية اذا سمي بها غير ذلك اللفظ ففي
ان نعربها لفظيا لا معنوي بمعنى الوصف باق في جمعها اذ هي اوصاف
غالبة واما الاعلام الشخصية كقطام وحذام فبنوها على خلاف
القياس اجرا لها مجرى العلم المنقول من الوصف ومن انواع المبني
الاصوات وهي **ما حكي به صوت كغاق** لحكاية صوت الغراب
وما لصوت الظبية وشيب لصوت مشافر الابل عند الشرب وطق
لحكاية الصوت الذي يحدث عند وقع الحجارة وقال الرضي وشرط
الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ مركبة من حروف صحيحة
محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات العجم والجمادات
لا تحسن الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم لما احتاجوا الى

[illegible]

ايراد

ايراد اصواتها التي هي شبه المركب من الحروف في اثنا كلامهم اعطوها
حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه متعسر عليهم او متعذر
مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر
من جنس الانسان الا في النادر كما في الببغا فاخرجوها على ادنى ما
يمكن من الشبه بين الصوتين قضاء الواقع في كلامهم كالحكاية
عند تلك الاصوات **او صوت به البهائم** اما للدعا **كنخ** مشددة
الخا المعجمة ومخففتها للبعير المناخ واما للزجر كهلا للخيل وعدس
للبغل وقد جعل بعضهم هذا القسم اعني ما صوت به البهائم دعا
وزجرا من قبيل اسما الافعال وليس بسديد لانها ليست بمعنى الخبر
فوجب ان يكون بمعنى الامر ويودي ذلك الى ان يكون المتكلم بها طالبا
مما لا يعقل امتثال الامر ومثله لا يصدر عن عاقل انما يقصد عند
هذه الاصوات الانقياد مما لا يعقل بالصوت الملفوظ لما اجرى
الله عادته هذا النوع به من الانقياد عند سماع ذلك وليس المقصود
مخاطبته وطلب الامتثال منه ومن انواع المبني **المركبات**
وهي **كل اسم** وذا جنس يشمل نحو زيد وعبد الله وتابط شرا وغير ذلك
وقد علمت في باب التوابع وما يترتب على ادخال كل في التعريف
من الخلل **من كلمتين** فصل يخرج ما ليس كذلك كموسى وعيسى
ونظائرهم **ليس بينهما** قبل العلمية **نسبة** وذا فصل يخرج نحو عبد
الله علما فان بين جزئيه في الاصل نسبة اضافية ونحو تابط شرا
علما ايضا اذ بين جزئيه في الاصل نسبة اسنادية وغيرها وقد يقال
اما خروج نحو عبد الله فحسن لانه معرب واما تابط شرا فلا معنى
لاخراجه لانه مبني والكلام في المبنيات وجوابه ان الغرض من هذا
التعريف ما بني بالتركيب وتابط شرا اما يقال فيه ان بناءه ليس
للتركيب بل للعلم بانه في اصله مبني من حيث انه جملة واذا جعل علما
بقي كذلك وهو محكي ليعلم انه في اصله كذلك او يقال ان الجملة

رد على المؤلف

بين صح

لا يوصف قبل العلمية باعراب ولا بناء لانهما من عوارض الكلمة لا الكلام واما
بعدها فهي بحكاية اللفظ فلا يطلق عليها انها معربة في الظاهر
او مبنية لاشتغال اخرها الاخير بالحركة التي كانت عليها اعرابية
او بنائية او بالسكون الذي كان كذلك هذا والحد المذكور غير
منعكس لخروج بعض المحدود منه وهو نحو خمسة عشر فان بين جزئيه
نسبة ما وهي نسبة العطف فان كان الجزء الثاني من المركب صوتا كسر
وتعطونه كسر آخره لالتقاء الساكنين ملتبسا بفتح اخر الجزء
الاول طلبا للخفة وبناؤه لمشابهته الحرف نظرا الى احتياجه الى
الثاني واما بناء الجزء الاخير فواضح لانه من الاصوات او كان الثاني
متضمنا حرفا فتحا اي الحرفان الاخيران من الجزئين للخفة لفتح
بعضها لثقل الناشئ عن التركيب نحو خمسة عشر فالثاني يتضمن
معنى الحرف اذ الاصل خمسة وعشر حذفنا الواو اختصارا وبني
الجزآن اما بناء الثاني فلتضمنه معنى الحرف واما بناء الاول
فلكونه اشبه صدر الكلمة كالزاي من زيد وهو راجع الى تمام من شبهه
الحرف باعتبار الاحتياج وان اضيف في الاشهر نحو هذا خمسة عشر
زيد فلا يزول بناؤه بالاضافة لبقاء موجب البناء معها وهذا
مذهب سيبويه وقال الاخفش الاضافة من خصائص الاسماء نحو ص
فيعود بها المبني الى حالته الاولى من الاعراب وهذا مقابل الاشهر
الذي اشار اليه المؤلف او دخله اللام فانه لا يزول بناؤه
بدخولها نحو الخمسة عشر وترجيح جانب الاسمية باللام المقتضي
للاعراب يندفع بان الجزء الذي باشرته اللام من المركب وهو صدره
يتعين اعرابه للزوم دونه الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير
لم تباشره اللام وهذا بخلاف الاضافة التي اعتبرها الاخفش في
نحو ثلاثة عشر زيد لانها باشرت الثاني ومن ثم لم يخالف فيما دخلت
عليه اللام الا اثنا عشر فهو معرب الجزء الاول وان كانت العلة

المقتضية

١٦١

المقتضية للبناء في بابه قائمة لانه شبه بالمضاف في حذف النون
منه لان الاصل اثنان وعشر فلما حذفت الواو وصار اثنان عشر
فكره وجود النون الذي يؤذن بالانفصال مع حذف الواو الذي
يؤذن بالاتصال فحذف النون تشبيها له بالمضاف فوجب اجراؤه
مجراه في اعطائه حكم الكلمة لا حكم الجزء فوجب انتقال الاعراب وبني
عشر على بنائه لتضمنه معنى الحرف او كان الجزء الثاني الذي ليس
بصوت غير متضمن حرفا فتح الاول اي اخر الاول ان لم يكن معتلا
فان كان اياه كمعدي كرب وقالي قلا وجب سكونه مطلقا وهو وارد
على اطلاق المؤلف بامتناع ثانيه من الصرف في الافصح نحو جاء بعلبك
ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بفتح اللام من الجزء الاول على
انه مبني لتنزله منزلة جزء الكلمة ويعرب الجزء الاخير لانتفاء سبب واعرب صو
البناء منه وهو تضمن الحرف اعراب ما لا ينصرف لوجود العلتين
المانعتين من الصرف وهما التركيب والعلمية هذا هو الاوضح
والاكثر او اعرابا اي الجزآن من هذا المركب الذي لا يكون جزؤه
الثاني متضمنا حرفا اعراب المضاف اليه فيعرب الاول بالضمة
رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا على حسب ما تقتضيه
العوامل ملتبسا بامتناع الجزء الثاني وهو المضاف اليه من الصرف
فيقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت ببعلبك بفتح
اخر الثاني في الاحوال الثلاثة دائما اما اخر الاول فيختلف
باختلاف العوامل كما مر وينبغي ان يتأمل ما المانع من الصرف على
انه وجه او انصرافه فيقال هذا بعلبك ورأيت بعلبك ومررت
ببعلبك بجر الثاني وتنوينه في الاحوال كلها او بنيا تشبيها بما تضمن
الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احداهما عقيب الاخرى
وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه كذلك فان سمي بالمفتوح
اجزاؤه كباب احد عشر وثلاثة عشر اعراب الاخر في الاصح والذي

قاله الرضى وغيره ان الافصح فى خمسة عشر ونحوه علما مراعاة البناء الاول
ومن انواع المبنى **الكنايات كم وكذا للعدد** اى كلاهما يقع كناية عن العدد وهذا
اذا جعلت كذا كلمة واحدة وليس لها الصدر تقول قبضت كذا وكذا
درهما واما كم فواجبة التصدر استفهامية كانت او خبرية الا فى لغة
رديئة حكاها الاخفش عن بعضهم انه يقولون ملكت كم عبيد ومن ثم ضعفى
ابن عصفور حيث يقال فى اوَلم يهدلهم كم اهلكنا كم فاعل ليهد مع اعترافه
بانه اخراج كم عن الصدارة رديئ **وقد يكنى بكذا عن غير العدد** كقول
ائمة اللغة قيل لبعضهم اما بمكان كذا وكذا وجذ فقال بلى وجاذا
فنصبت باضمار اعرف والوجذ بواو مفتوحة فجيم ساكنة فذال
معجمة النقرة فى الجبل والجمع وجاذ بكسر الواو وفى الحديث انه يقال
للعبد يوم القيمة اتذكر يوم كذا وكذا فعلت كذا وكذا **وكيت وذيت**
بالحركات الثلاث كاية اى وحيث وحيث **للحديث** تقول قال
فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت **ولا يستعملان الا مكررتين**
كما مثلنا فان قلت ما وجه بناء هذه الكلمات قلت اما كم فظاهر
لانها مشابهة للحرف شبها وضعيا من جهة بنائها على حرفين
ومعنوية من جهة تضمنها للهمزة ان كانت استفهامية او حرف
تكثير ان كانت خبرية اما محققا وضعه كرب او من الجنسية
واما مقدر واما كذا فلان اصله ذا الاشارية دخلت عليها كاف
التشبيه المحى عن الجزئين معناهما من الاشارة والتشبيه فبقى
البناء الاصلى او لكونه يكون كناية من المبنى نحو خمسة عشر فى مثل
كذا كذا درهما لكونه للتوسط واذا كان كناية عن المبنى اجرى
مجراه فى البناء واما كيت وكيت وذيت وذيت فلانهما واقعان موقع
الجملة والاعراب للجملة من حيث هى جملة اذ هى لا يعتورها العوامل
من هذه الحيثية فيكون سبب البناء هنا سببه من الاصل وقد الفنا
ان الجملة من حيث هى جملة معدودة من قبيل ما هو مبنى الاصل وان كان

الرضى

الرضى ينازع فيه ويرى ان الجملة لا معربة ولا مبنية لان الاعراب
والبناء من عوارض الكلمة لا الكلام كما مر واد عى ان بناء كيت وذيت لوقوعهما
موقع ما لا يستحق اعرابا ولا بناء وهو الجملة فبنيا على الاصل الذى
ينبغى ان يكون الكلمات عليه وهو البناء اذ بعض المبنيات يكفيه
عرية عن سبب الاعراب وسبب البناء وكونهما كناية عن جملة لها محل
من الاعراب نحو قال فلان كيت وكيت عرضا لان الاعراب المحلى فى الجملة
عارض فلم تعتد به **ومميز كم الخبرية مجرور** باضافتها اليه لا بمن
مقدرة خلافا للفراء وبعض العرب ينصبه اعتمادا فى التمييز بينها
اى الخبرية وبين الاستفهامية على قرينة الحال **مفرد او مجموع** كقوله
كم ملوك باد ملكهم ونعيم سوقة قد باد او انما كان مميزها مجرورا
لانها لما كانت للتكثير شابهت العدد الكثير الصريح كالمائة والالف
ومميزا الصريح الكثير مجرور ومفرد فكذا مميز ما يشابهه ومجيئه
مجموعا فى بعض الاحيان لان العدد الكثير فى لفظه ما ينبئ عن كثرته
الكثير صريحا وكم الخبرية ليس مثله فى التصريح فجعل جمع مميزها كانه
نائب عن معنى التصريح **الا ان فصل** بينها وبين مميزها **فينصب على**
المختار حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة فتمنع الفصل والفراء
يجيز الجر مع الفصل لان الجار عنده من المقدرة لا الاضافة
وهذا هو غير المختار الذى اشار المؤلف اليه ومنه قول الشاعر
كم فى بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد نفاع
ضخم الدسيعة اى كثير العطية **ومميز كم الاستفهامية منصوب مفرد**
قالوا لانها لما كانت كناية عن العدد جعلت عبارة عن وسط العدد
ومميز احد عشر الى مائة لانها لو جعلت كناية عن احد الطرفين كان
تحكما ووسط العدد مميزه مفرد منصوب فكذا ما هو كناية عنه ولو اعترض
بان حمله على الوسط دون غيره تحكم ايضا فالوجه ان يقال كم الاستفهامية
لما كانت مقصودة بعدد قرنت بهمزة الاستفهام اشبهت العدد المركب

فاذا ميزها ونصب لمميزه فصل كم درهما كما قيل احد عشر درهما .
وهذا ايضا ضعيف لان التمييز الملفوظ بها في نحو ثمانية دراهم
عندك لا تقتضي كون العدد مركبا ليترتب عليه نصب مميزه
فما ظنك بالتمييز المقدر والاولى الاحالة في مثل ذلك على السماع
ولا ضرورة تدعو الى ارتكاب امثال هذه الاوجه الضعيفة **واذ**
رفع اسم **بعدها** اي بعد كم الخبرية وكم الاستفهامية نحو كم مالك
ادجم بعد الاستفهامية نحو كم لك غلاما **فالمميز محذوف** في ذلك
كله اذ لا يجوز ان يكون المرفوع مميزا لواحدة منهما ولا بد من المميز ولم
يذكر في اللفظ فيصار الى تقديره اما مجرورا ان كان المقام يقتضي
الخبرية او منصوبا ان كان المقام يقتضي الاستفهامية واما
المنصوب المجموع فلا يصلح مميزا للاستفهامية فيقدر المميز محذوفا
والمجموع المنصوب حالا اي كم نفسا لك في حالة كونهم غلمانا والعامل
في الحال الجار والمجرور وهذا مذهب البصريين فلا يجوز عندهم
كم غلمانا لك الا على مذهب الاخفش القائل بجواز تقدم الحال على
عاملها الذي هو ظرف **وتدخل من فيهما** اي في الخبرية والاستفهامية
نحو وكم من قرية اهلكناها في الخبرية ونحو كم من رجل ضربت في الاستفهامية
فان قلت المنصوص انه لا يجوز جر مميز الاستفهامية الا اذا
اذ جرت هي بحرف نحو على كم جذع بنيت بيتك وبكم رجل مررت قصدا
لتطابق كم ومميزها جرا فما هذا الذي قاله المؤلف قلت مسئلة
المتن غير هذه المنصوصة لان تلك جر المميز فيها بالنسبة بحرف ظاهر
بل مقدرة على رأي الجمهور او باضافة كم على رأي الزجاج
والمذكورة في المتن هي جر المميز بمن ظاهرة وهو جائز في الموضعين
والفرق غير حينئذ بين الاستفهامية والخبرية **ويجب** دخول من في مميز
الخبرية اذا فصل بينها وبين مميزها بفعل متعد لم يستوف مفعوله كقوله
تعالى كم تركوا من جنات وعيون وقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية كانت

لئلا

لئلا يلتبس المميز بالمفعول اومن ثم قيد بكون الفعل لم يستوف .
مفعوله لكن تقييد المؤلف بالخبرية معترض بان الاستفهامية
كذلك قال الرضي بعد ما ذكر وجوب الاتيان بمن عند الفصل بين
الخبرية ومميزها بالمتعدي ما نصه وحال الاستفهامية المجرور
مميزها مع الفصل كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا **ولهما** اي لكم
الاستفهامية وكم الخبرية **صدر الكلام** لان كليتهما للانشاء وكل ما
يتضمن معنى الانشاء يجب تصديره لانه يغير الكلام من نوع الى نوع .
فوجب تقديمه ليعلم من اول الامر نوع الكلام ويتفرغ ذهن السامع
لتفهمه والا فلو تأخر لم يعلم هل الانشاء راجع الى ما مضى او الى ما يأتي
فيتشوش فكره ويضطرب وكون كم الاستفهامية للانشاء ظاهر
واما الخبرية فقال ابن الحاجب انها لانشاء التكثير ونازعه الرضي
بما سنذكره ان شاء الله تعالى في افعال المدح والذم **الا ان الجار**
يتقدمهما اسما كان او حرفا لعدم امكان تأخره عن المجرور **وسماء واسما**
الشرط والاستفهام ان وقعت بعد جار او مضاف واما قول مغني عن
الثاني اذ المضاف جار للمضاف اليه على الاصح **فمجرورة** نحو بكم
منة اخترت المجد وسيده كم غلام خدمك وبكم درهما تصدقت وزينة كم
دينارا دفعت وعم سنا لون وغلام من جاءك وبمن تمر ابا مررت وغلام من تكرم
اكرمه **او وقع بعدها عامل** ناصب **مشتغل عنها** اي مسلط عليها
لم يشتغل عنها بغيرها **فمنصوبة على حسبه** فتكون مفعولا به في نحو
كم غلام ملكت وكم رجلا ضربت ومفعولا مطلقا في نحو كم ضربة
ضربت بجر المميز ونصبه ومفعولا فيه في نحو كم يوم صمت وكم يوما
صمت وكذا البواقي **والا يكن كذلك فمرفوعة بالابتداء ان لم**
تكن ظرفا نحو كم نفس غلمانك وكم رجلا اخوتك وبقية الامثلة
واضحة فنحكم في ذلك كله بان الاول مبتدأ لانه اسم مجرد عن العوامل
اللفظية مسند اليه فان قلت يرد نحو كم رجلا ضربته مما وقع

وقع بعده عامل ناصب لم يتسلط عليه ومع ذلك لا يجب الحكم بابتدائيته
لجواز ان يكون منصوبا على الاشتغال قلت انما يكون كذلك اذا
قدرت بعده ناصبا لها وحينئذ يخرج عن فرض في حيله الرفع لان
المقدر كالملفوظ وهو متفرغ للعمل في المتقدم فيكون من القسم الاول
وان لم تقدر عاملا فهو مما نحن فيه قطعا فلا وجه للايراد على هذا
التقدير و **مرفوعة بالخبر** اي على رفع الخبر اما بالابتداء او المبتدا
على الخلاف **اذا كانت** ظرفا نحو كم يوما قراءتك اذ كانت اذ لو ذهبت المقدر صح
تجعل كم مبتدا ومميزها عبارة عن الزمان لوجب ان يكون المصدر
الواقع بعده خبرا عنه وهو محال فيتعين كون المصدر مرفوعا بالابتداء
وكم فيه ظرف وقع خبرا عنه كما تقول قراءتك يوم الجمعة اي حاصلة
فيه وهو مستفهم فوجب المصدر انه **ومن انواع المبني بعض الظروف**
لا كلها فان كثيرا منها معرب والمبني بعضها **كالمقطوع عن الاضافة** حالة
كونها **منوية** مرادة فيكون المضاف فيه مبنيا لتضمنه اللام كتضمن
اين لهمزة الاستفهام حتى اذا لم ينو فيه الاضافة كان المضاف اليه
محذوفا مرادا في نفسه لا على معنى ان شيئا تضمنه فيعرب المضاف
حينئذ **نحو الجهات الست** وليس كلها بهذه المثابة فان منها
اليمين والشمال ومما لا تنقطعان عن الاضافة فيبنيا وانما ذلك
في الفاظ مسموعة كفوق وتحت وامام وقدام ووراء وخلف ونحو
قبل وبعد وقد عرفت وجه البناء فيها عند قطعها عن الاضافة
وهو تضمنه الحرف وبعضهم جعل سبب بنائها شبهها بالحرف
باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف واحتياجها اليه مع وجوده
لا يوجب البناء لان ظهور الاضافة فيها مرجح لجانب اسميتها له
لاختصاصها بالاسماء فتضعف البناء فيحيى الاعراب واضافة حيث
واذ واذا الى الجمل الواقعة بعدها ليست باضافة لان اثرها
وهو الجر لا يظهر ولان الاضافة في الحقيقة الى مصادر مشتقات

تلك

تلك الجمل وهو غير ظاهر فكانه ليس مضافا ووجه بنائه على الضم
تقدم في اوائل المبني وهو عوض المخالفة بين حالتي اعرابها وبنائها
واجري مجراها الفاظ ليست بظروف ولكنها شبهت بها لكثرتها
حسب كقولك افعل هذا حسب اي حسبك والمراد افعل هذا لا
غير فقطع عن الاضافة لكثرة استعماله وبني على الضم تشبيها له بالظروف
المذكورة **ولا غير** كما في قول الشاعر •
جوابا به تنجو اعتمد فوربنا • لعن عمل اسلفت لا غير تسأل •
انشده ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل ومحله رحمه الله
من الامانة والثقة معروف فيكون هذا شاهدا عربيا لمقتضى
لجواز استعمال هذا اللفظ وهو لا غير وقد ذكره الزمخشري و[illegible]
وجماعة وصرح ابن هشام في مغنيه بانه لحن استنادا منه فيما اظن الى
قول السيرافي في الحذف يعني حذف المستثنى انما يستعمل اذا كانت الا وغير
بعد ليس ولو كان في مكانها غيرها من الفاظ الجحد لم يجز الحذف فلا يتجاوز
بذلك مورد السماع وقد عرفت انه مسموع فيعمل به من غير توقف
وليس غير بالقطع عن الاضافة والبناء على الضم في الموضعين
تشبيها لها بتلك الظروف لكثرة الاستعمال ولشدة الابهام
الذي فيها كما في الظروف المذكورة لكونها جهات غير محصورة
وحيث من الظروف المكانية **وتلزم اضافته الى الجملة** فعلية
كانت او اسمية وقد مر ذلك في باب الاضافة **في** الاستعمال **الاكثر**
وندرت اضافتها الى المفرد **كقوله** ونحن سقينا الموت بالشام
معقلا وقد كان منكم حيث لي العمائم اي وقد كان منكم محل رؤسكم
رفعة وعزازة قال ابن جني ومن اضاف حيث الى المفرد اعربها قال
ابن هشام ورأيت بخط الضابطين اما ترى حيث سهيل طالعا بفتح
ثاء حيث وخفض سهيل وحيث بالضم وسهيل بالرفع اي موجود
فحذف الخبر الى هنا كلامه **واذا** وقد يخرج عن الظرفية كما سيأتي

وسمي بالمستقبل مع الشرط ونحو الخالص قد يخرج عن الاستقبال الى معنى الماضي
كما كان اذ للمستقبل في قول بعضهم كما في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما
اتوك لتحملهم قلت لا اجد ما احملكم عليه وقد يجي لاستمرار الزمان
نحو واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض قالوا انما نحن مصلحون اي هذا دابهم
وعادتهم المستمرة وجعل الرضي الاية المتلوة قبل من هذا القبيل وفيه
نظر وقد يخرج عن الشرط كما ياتي واستدل على شرطيتها بنحو قوله تعالى
ثم اذا اذاقهم منه رحمة اذا فريق منهم بربهم يشركون ووجه الاستدلال
ادخال اذا المفاجاة في جوابها كما ادخلت في جزا ان وذلك لتناسبهما
الفا لان المفاجاة مضادة التي بعدها فتناسب ترتيب التي على
جزيه بلا مهلة والاعتراض على ذلك بجواز كون اذا في الاية ظرفية
مجردة معموله بمعنى المفاجاة اي بغر فاجا في زمان اشراك فريق منهم
في زمان اذاقتهم رحمة منه مندفع اما اولا فلان قضية هذا
التقدير تعليق اذا الاولى بما بعد اذا الثانية وهو ممنوع لاستلزامه
تقدم معمول المضاف اليه على المضاف واما ثانيا فلان الاستدلال
بالاية تمسك بالظاهر المفيد للظن الغالب الكافي في مباحث
الالفاظ فلا يقدح فيه الاحتمالات البعيدة واستدل ايضا بمثل
قولك اذا جئتني اكرمتك قاصدا معنى الاستقبال فلولا انها
للشرط لم ينقلب اكرمتك مستقبلا ونحو ان يكون التعبير عن الكلام
المستقبل بصيغة الماضي تنبيها على تحقق وقوعه فلا يكون هناك
انقلاب الماضي لمعنى المستقبل نا ونل لا نطرد في جميع الموارد ●
فيختار بعدها الفعل ويكون ماضيا كثيرا ومضارعا دون
ذلك لان الاصل في اذا القطع بالوقوع فمن ثم كان استعمال اذا
فعلت اكثر من استعمال اذا افعل لان الماضي وان انقلب معناه الى ان صح
المستقبل لكنه من جهة كون لفظه موضوعا للحصول في الزمان الماضي
دالا عليه انسب بالقطع والجزم بالوقوع من المضارع الذي لا دلالة فيه

على التحقيق وقد اجتمعا في قول الهذلي ●
والنفس راغبة اذا رغبتها ● واذا ترد الى قليل تقنع
ثم ما ذكره المولف من اختيار الفعل بعدها ليس مذهب س ولا غيره
من الجمهور بل مذهبهم انها مختصة بالدخول على الجملة الفعلية
وجوبا ومن ثم اوجبوا في نحو اذا السما انشقت كون السما فاعلا لفعل
محذوف على شريطة التفسير نعم ذهب الاخفش والكوفيون ●
الى جواز ايضا فيها الى الجملتين فيجوز في الاية عندهم كون السما
فاعلا او مبتدا وما في المتن يمشي على هذا المذهب الا ان قالوا
بالاولوية ايضا فيها الى الفعلية **او للمفاجاة بمعنى الزمان او المكان**
فظاهر هذا الكلام ان اذا المفاجاة اسم وانها تارة تكون ظرف
زمان وتارة تكون ظرف مكان وهذا قول مبتدع لا يعرف من قال
به وذلك ان الاقوال المنقولة في اذا المفاجاة ثلاثة احدها
انها حرف وهو قول الاخفش واختاره ابن مالك الثاني انها ظرف
مكان وهو قول المبرد واختاره ابن عصفور الثالث انها ظرف زمان
وهو قول الزجاج واختاره الزمخشري ولم ار احدا نقل قولا
تارة تكون ظرفا مكانيا وتارة ظرفا زمانيا ويحتمل ان يقال ان
مراد المولف كونها للمفاجاة بمعنى الزمان على راي او المكان على راي
اخر **فيختار المبتدا** بعدها على الصحيح وهو مقتضى قولهم
في باب الاشتغال يختار الرفع في نحو خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
وقد مر الكلام عليه في ذلك الباب ولم يقع الخبر معها في التنزيل
الا مصرحا به نحو فاذا هم خامدون فاذا هم جميع لدينا محضرون
فاذا هو خصيم مبين فاذا هي حية تسعى فاذا هي بيضا فاذا هم
بالساهرة ولكن المنصوص جواز حذفه كما مر في باب المبتدا فاذا قلت
خرجت فاذا الاسد صح كونها عند المبرد خبرا اي فبالحضرة الاسد
ولم يصح عند الزجاج لان الزمان لا يخبر به عن الجثة الا

ان تقدم مضيا فالمجرد فيا اى فاذا حضور الاسد ولا عند الاخفش لان
الحرف لا يخبر به فاذا قلت فاذا القتال لصحت خبريتها عند غير
الاخفش **او لمجرد الظرفية** بدون شرط نحو اتيتك اذا غربت الشمس
واجيئك اذا احمر البسر **واذ للماضى وتقع بعدها الجملتان** الاسمية
نحو واذكروا اذ انتم قليل والفعلية سواء كان فعلها ماضيا لفظا
ومعنى نحو واذ قال ربك للملائكة او معنى لا لفظا نحو واذ يرفع ابرهيم
القواعد من البيت وقد اجتمعت الثلاثة فى قوله تعالى الا تنصروه
فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا ثانى اثنين اذ هما فى الغار
اذ يقول لصاحبه لا تحزن ان الله معنا فالاولى ظرف لنصره والثانية
بدل منها والثالثة قيل بدل ثان وقيل ظرف لثانى اثنين واستشكل
ابدال الاولى باختلاف الزمنين واجيب بانه لتقاربهما نزل لهما منزلة
المتحدين واستشكل اعمال ثانى اثنين بانه ليس فيه معنى فعل اذ
هو بمعنى واحد من اثنين واجيب بان المعمول ظرف فيعمل فيه ما له رائحة
تامة من روائح الفعل **مع قبح اذ زيد قام** ونحوها مما يكون فيه خبر الاسمية
فعلية فعلها ماض لان اذ للماضى فايلاؤها الماضى هو اللائق بها
قال ابن الحاجب فى شرح المفصل ووجه استقباحه انه ان قصد الى
الفعلية فالوجه اذ قام زيد وان قصد الى الاسمية فالوجه زيد
قائم فلذلك قبح قولك اذ زيد قام فان قيل قصد الى الاسمية
واتى بالماضى للدلالة على ان الحكم فيما مضى قيل هذا معلوم من
نفس اذ فلا حاجة الى ايقاع الفعل الماضى هذا الغرض فان قيل
يلزم مثله فى اذ زيد يقوم فيكون مستقبحا ولا قائل به احد قلنا
يقوم مضارع لا ضرر فليس اصله الافراد فيكون الفعل مقدرا بعدها
وليست الجملة اسمية حتى يقال الوجه زيد قائم فان قيل فاذا قلنا
بان اذا يصح وقوع المبتدأ بعدها فينبغى ان يستقبح اذ زيد يقوم
فالجواب ان يقوم حينئذ لم يقصد به الدلالة على المستقبل وانما

قصد

تقصد به الدلالة على الحال على وجه الحكاية فقد صار مجيئه لمعنى لا يوخذ
من اذا بخلاف اذ فانه ظرف للماضى ولذلك حسن اذ زيد يقوم لما كان
لمعنى غير ما يوخذ من اذ هذا كلامه واعترض الرضى على الاخير بان مثل
اذ زيد يقوم يقال لكن اذا قصد به الاستقبال وحكاية الحال المستقبلة
لم تثبت فى كلامهم كما ثبتت حكاية الحال الماضية **وتجئ اذ للمفاجاة**
نص على ذلك سيبويه وهى الواقعة بعد بينا او بينما كقوله استقدر
الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذ دارت مياسير • وهل هى
ظرف مكان او ظرف زمان او حرف بمعنى المفاجاة او حرف زائد جئ به
للتوكيد اربعة اقوال وكلام المولف بحسب الظاهر انما يحتمل الثانى
فقط لجعله اياها للمفاجاة من اقسام اذ التى هى ظرف للزمان
الماضى اللهم الا ان يحمل الضمير المستكن فى يجئ عائدا الى اذ مع قطع النظر
عن كونها للماضى فيحتمل الاقوال الاربعة ولكنه خلاف الظاهر
وقد يستعملان اى كل من اذا واذ **اسما** والوجه ان تقول اسمين
لوجوب مطابقة الحال صاحبها والاعتذار بارادة الحكم على كل منهما
لا قد دناه فيكون المطابقة حاصلة باعتبار المعنى لا يجدى به اذ لا
يجوز ان يقال الزيدان قائم مع ارادة الحكم على كل منهما فاما استعمال
اذا اسما غير ظرف فقد استحق عند المعربين فادعوا فى اذ المذكورة
بعد فعل الامر فى اوائل القصص مثل واذكروا اذ كنتم قليلا فكثركم
انها مفعول به اذ المراد ذكر الوقت نفسه لا الذكر فيه وقد زووا
ذكر حيث لا يذكر نحو واذ قال ربك للملائكة واذ فرقنا بكم البحر
وادعوا ايضا وقوعها بدلا من المفعول به فى نحو واذكر فى الكتاب مريم
اذ انتبذت وهو بدل اشتمال من مريم وفى هذا الابدال اشارة الى
ان المقصود الاولى فى هذا المقام استحضار ذلك الوقت الذى
حدثت فيه تلك الحالة الغريبة فى ذهن السامع ومشاهدته ليتعجب
منه ووقع للزمخشرى فى قراءة بعضهم لمن من الله على المومنين اذ بعث

فيهم رسولا من انفسهم انه يجوز ان يكون التقدير منه اذ بعث ويجوز
كون اذ في محل رفع كاذا في قولك اخطب ما يكون الامير اذا كان
قائما اي لمن من الله على المؤمنين وقت بعثه قال ابن هشام فتقتضي
هذا الوجهان اذ لا مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلا واما استعمال
اذا اسما غير ظرف فالمنقول عن الاخفش انه قال في قوله تعالى اذا
جاؤها ان اذا جر بحتى وزعم ابن جني في اذا وقعت الواقعة الاية
فيمن نصب خافضة رافعة ان اذا الاولى مبتدأ والثانية
خبر والمنصوبين حالان وكذا جملة ليس ومعموليها والمعنى وقت
وقوع الواقعة خافضة لقوم رافعة لاخرين هو وقت رجة
الارض وزعم ابن مالك انها وقعت مفعولا به في قوله عليه
الصلاة والسلام لعائشة اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا
كنت علي غضبى قال ابن هشام والجمهور على ان اذا لا تخرج عن
الظرفية فان حين في تلك الاية حرف ابتداء داخل على الجملة باسرها
ولا عمل لها واما اذا وقعت فاذا الثانية بدل من الاولى والاولى
ظرف وجوابها محذوف لفهم المعنى وحسنه طول الكلام وتقديره
بعد اذا الثانية اي انقسمتم وكنتم ازواجا ثلاثة واما
الحديث فاذا ظرف لمحذوف اي شانك قال الرضي وعن بعضهم
ان اذا الزمانية تقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد
عمرو اي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وانا لم اعثر له على شاهد
من كلام العرب وفي اللباب ويستعمل اسما في نحو اذا يقوم زيد اذا
يقعد عمرو وقال صاحب العباب نص على ذلك سيبويه وان لم يكن
له شاهد من كلام العرب قلت له ان يجزم بانه نص امام الصناعة ه
ومقتدى القوم ولما انه لا شاهد له من كلام العرب فازرى بسيبويه
حيث اقدم على ان ادخل في لسان العرب ما ليس منه وانما غير قول
الرضي وانا لم اعثر له على شاهد من كلام العرب وهذا المجرد لا يسوغ

انقسمتم صح

الجزم

الجزم بنفي الشاهد العربي على ذلك اذ لا يلزم من عدم عثوره على
الشاهد عدمه في نفس الامر وما احسن التثبت في الامور وبعد فانا
نتوقف في نسبة جواز هذه المسئلة الى سيبويه قال ابن جني من ائمة
النحاة البصريين وانما حكى ذلك عن المبرد وقال في شرحه للحماسة
واجاز ابو العباس المبرد ان تقول اذا يقوم زيد اذا يقعد جعفر
على ان يكون الاولى مرفوعة بالابتداء والثانية مرفوعة لكونها
خبرا عن الاولى حتى كانه قال وقت قيام زيد وقت قيام جعفر
والغالب على الظن ان سيبويه لو قال بذلك لم يخف عن ابن
جني على امامته وكثرة بحثه عن المسائل العربية وسعة حفظه
ونسبه اياها الى المبرد دون سيبويه مما يقتضي التوقف في صحة
ذلك النقل والله اعلم بحقيقة الحال ويستفصح الاصمعي اي يعد
فصيحا كقوله • استسمنت ذا ورم • اي عددته سمينا طرحها
اي طرح اذا واذ في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما قال
الرضي والكثرة ما تدل على ان المكثور غير فصيح بل تدل على ان
الاكثر فصيح قلت هذا غير متجه اذ تقليل فصاحة الطرح بكثرة
وروده تشعر بان مقابله وهو الذكر قليل فليس بالاكثر وكثير
حتى يرد الاعتراض وحكى بعض عن الاصمعي انه قال اذا كان بينا
وبينما بدون اذ واذا فالكلام لم يقع مخالفا للاصل وان كان
معهما اذ واذا فهو مخالف لذلك بيانه انه اذا كان بدونهما فانتصاب
بينا وبينما على الظرف والعامل الفعل المذكور في الجواب كما في قوله
فبينا نحن نرقبه اتانا والمعنى اتانا وقت رقبتنا اياه وهذا
ليس فيه مخالفة للاصل وواقعة بانقلاب الظرف اللازم للظرفية
مرتفعا بالابتداء لان التقدير اذا كان اوقات رقبتنا اياه
وقت اتيانه فاذ واذا مبتدأ وبين خبره اي وقت اتيانه استقر
بين رقبتنا اياه قلت وهذا مندفع اما اولا فلا نسلم ان اذ واذا

الفجائيتين الواقعتين بعد بينا وبينما ظرفان من قبيل الحرف كما ذهب اليه
بعضهم واما ثانيا فبان انا سلمنا ظرفيتهما لكن لا نسلم لزوم خروجهما
عن الظرفية بناء على ما ذكره فقد ذهب ابن جني الى ان عاملهما الفعل
الذي بعدهما لانهما غير مضافتين اليه وعامل بينا وبينما محذوف
يفسره الفعل المذكور وقال الكوفيون اذ مضافة الى الجملة وكذا
اذا ولا يعمل فيهما الفعل ورأيتنا في بينا وبينما لان المضاف اليه لا يعمل في
المضاف ولا فيما قبله وانما عاملهما محذوف يدل عليه الكلام واذ
واذا بدل منهما فاذا قلت بينا انا قائم اذا جاء زيد فالتقدير
حين انا قائم حين مجيء زيد وافقت المجيء **وعاملها** اي عامل اذ واذا
حال كونها **للمفاجأة معناها** اي معنى المفاجأة المستفاد من
اذ واذا نفي وكانه يريد ان العامل فعل مقدر يفيد معنى المفاجأة
والذي قاله الزمخشري في اذا الفجائية ان عاملها فعل المفاجأة
صرح بذلك في مواضع من الكشاف فقال في قوله تعالى فلما جاءهم
باياتنا اذا هم منها يضحكون ما نصه فان قلت كيف جاز ان
يجاب باذا الفجائية قلت لان فعل المفاجأة معها مقدر وهو عامل
النصب في محلها كانه قيل فلما جاءهم باياتنا فاجاؤوا وقت ضحكهم
واقول هذا التقدير يقتضي اخراج اذا عن الظرفية لانها جعلت
مفعولا به للفعل ظرفا جاؤوا ومذهبه ان اذا الفجائية ظرف
زمان كما مر فليس تقديره موافقا لرايه قال الشيخ ابو حيان ولا
نعلم نحويا ذهب الى ما ذهب اليه هذا الرجل من ان اذا الفجائية
تكون منصوبة بفعل مقدر تقديره فاجاؤوا والمعروف ان
عاملها خبر المبتدأ الواقع بعدها مذكورا كان نحو خرجت فاذا زيد
جالس او محذوفا نحو خرجت فاذا الاسد اي حاضر فان قدرتها
الخبر على رأي من ذهب اليه فهي ظرف مستقر فتامله **و** عاملهما حالة كونهما
للاسمية ما كان فيها اي شيء كان من مبتدأ او فعل او نحو ذلك **و** عاملهما

واذ جاء زيد صح

[illegible]

حالة

حالة كونهما **لغيرها** اي لغير المفاجأة والاسمية **جوابهما** وهذا
الكلام غير مستقيم في اذ لكونها لا تقع الشرطية حتى يكون لها جواب يدعى
انه عامل لها فان قلت تقع شرطية حيث تكف بما فلم لا يحمل هذا
الكلام عليه قلت هي اذ ذاك حرف عند سيبويه بمنزلة ان الشرطية
فلا عمل لجوابها فيها نعم ذهب المبرد وابن السراج والفارسي الى انها
مع لحوق ما ظرف فلعل ما في المتن مبني على هذا وسياتي الكلام
على اذما في بحث الفعل عند ذكر الجوازم واما اذا فعاملها ما اشتمل
عليه جوابها من فعل او شبهه وهو قول الاكثرين واعترض بامور
منها ان الشرط والجزاء عبارة عن جملتين يربط بينهما الاداة وعلى
قولهم تصيران جملة واحدة لان الظرف عندهم من جملة الجواب
والمعمول داخل في جملة عامله ومنها انه يلزمهم في اذا جئتني اليوم
اكرمتك غدا ان يعمل اكرمتك في ظرفين متضادين وذلك باطل
عقلا اذ الحدث الواحد المعين لا يقع تمامه في زمنين وقصدا
اذ المراد وقوع الاكرام في الغد لا في اليوم ومنها ان الجواب ورد مقرونا
باذا الفجائية نحو ثم اذا دعاكم دعوة من الارض اذا انتم تخرجون
وبالحرف الناسخ نحو اذا جئتني فاني اكرمتك وكل منهما لا يعمل ما
بعده فيما قبله والمحققون على ان عاملها شرطها وليست مضافة
اليه فلا يرد اعتراض ابي البقاء بان المضاف اليه لا يعمل في المضاف
فتكون بمنزلة متى قلت لكن يلزم ان يكون ظرفا مبهما لا مختصا
وهي عندهم من الظروف المختصة وقول ابن الحاجب ان تعين
الوقت في اذا يحصل بمجرد ذكر الفعل بعدها وان لم تكن مضافا فلا يحصل
في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس معترض بانه يلزم كون متى في متى قام
الذي ذكره انما حصل بما ذكره بعده لكونه صفة له لا لمجرد ذكره
بعده **ولما** بمعنى حين عند ابن السراج والفارسي وابن جني وجماعة
وقال ابن مالك بمعنى اذ وهو حسن لانها مختصة بالماضي وبالاضافة

قام زيد اكرمته مختصة واللازم باطل بالاتفاق والتخصيص في المثال صح

الى الجملة ومذهب سيبويه انها حرف ويقال فيها حرف وجود لوجود وبعضهم
يقول حرف وجوب لوجوب وقال ابن قاسم والصحيح ما ذهب اليه سيبويه
من انها حرف لانها ليست فيها شيء من علامات الاسماء ولانها تقابل لو
ويحقق مقابلتها انك تقول لو قام زيد قام عمرو ولكنه لما لم يقم
زيد لم يقم عمرو والمولف بنى على راي اولئك الجماعة في انها ظرف
مضافة الى الفعل الماضي لفظا او معنى نحو لما جاء عمرو اكرمته او
معنى لا لفظا نحو لما لم يجئ زيد اهنته مستعملة لوقوع التي لوقوع
غيره يشعر بالتعليل كما في قوله تعالى وتلك القرى اهلكناهم
لما ظلموا والمراد انهم اهلكوا بسبب ظلمهم لا انهم اهلكوا حين
ظلمهم لان ظلمهم مقدم على انذارهم وانذارهم مقدم على اهلاكهم
وهذا مما استدل به على حرفيته لما اذ لو كانت ظرفا لم تشعر بالتعليل
وعاملها جوابها اما مذكورا نحو فلما نجاكم الى البر اعرضتم او محذوفا
نحو فلما ذهبوا به واجمعوا ان يجعلوه في غيابت الجب اي فعلوا ما
اجمعوا عليه واوحينا اليه والكوفيون يجعلون اوحينا جوابها
والواو زائدة قلت وقد ورد الجواب مقرونا باذا الفجائية نحو فلما
نجيناهم الى البر اذا هم يشركون ولا يمكن عمل ما في حيز اذا الفجائية
فيما قبلها فيمكن ان يجعل هذا دليلا اخر على حرفيتها وقال ابن
مالك يجيء جوابها جملة اسمية نحو فلما نجاهم الى البر فمنهم مقتصد
ولا يتعين لجواز ان يكون الجواب محذوفا اي انقسموا قسمين فمنهم
مقتصد وقال ابن عصفور يجيء جوابها مضارعا نحو فلما
ذهب عن ابرهيم الروع وجاءته البشرى يجادلنا ولا يتعين لجوازه
ان يكون التقدير اقبل يجادلنا وكان لما مبنية عند القائل باسميتها
لشبهها بالحرف في الافتقار من حيث لزومها للاضافة الى الجملة او في
دلالتها على معنى في غيرها من حيث هي للشرط في الماضي واين والى
للمكان استفهاما وشرطا في كل منهما فاين الاستفهامية نحو فاين تذهبون

و

والشرطية نحو ان تكن اكن وبناهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح
لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى الاستفهامية تكون بمعنى
من اين نحو انى لك هذا وبمعنى كيف نحو انى تؤفكون اي كيف تصرفون
عن هذا الحق ويجوز حملها هنا على المعنى الاول وبمعنى متى وقد جوز
في قوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم الاوجه الثلاثة لانها اذا كانت
بمعنى من اين فليس المراد التخيير في الاتيان في القبل والدبر كما
يتخيله بعض الاغبياء بل المعنى فاتوهن من اي شق شئتم اردتم بعد
ان يكون المأتي واحدا وهو محل الحرث الذي هو القبل دون
الدبر واما الثانية الشرطية فكقول لبيد •
فاصبحت انى تاتها تلتبس بها • كلا مركبيها تحت رجليك شاجر •
والبيت من ابيات الكتاب قال الصغاني والرواية فيه تبتئس
وانشده الزمخشري تبعا لسيبويه تلتبس وكذا انشده الرضي
ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام نحو متى نصر الله والشرط
كقوله • متى اضع العمامة تعرفوني وايان للزمان استفهاما كمتى
الاستفهامية الا ان متى اكثر استعمالا وتختص ايان بالمستقبل بخلاف
متى فانها تستعمل للماضي والمستقبل وكسر همزتها لغة سليم وقال وشرطا صح
الاندلسي كسر نونها لغة والاولى الفتح لمجاورته الالف قال الرضي
وكتب الجمهور ساكتة عن كونها للشرط واجاز ذلك بعض المتاخرين
وهو غير مسموع فلم يكن للمولف الاقدام على بت الحكم بمجيئها للشرط
من غير ثبت قيل ويستعمل في مواضع التفخيم نحو يسألونك عن
الساعة ايان مرسيها ومثله صاحب التلخيص بقوله يسأل ايان تقف
يوم القيمة واعترضه الشيخ بهاء الدين السبكي بانه كلام محكي عن
الانسان الذي يحسب ان لن يجمع عظامه وذلك لا يقصد التفخيم ليوم القيمة
الذي لا يقر به قلت وفيه نظر لجواز ان يكون الحكاية بالمعنى
وعبر فيها بما يقتضي التفخيم اشعارا بعظمة اليوم في نفسه وان

لم يقربه الجاحد سلمنا ان الحكاية تعين لفظه لكن يجوز ان يكون
قد تحكم بما لا يقربه قال والمشهور عند النحاة انها كمتى تستعمل
في التنجيم وغيره قلت وهذا اعتراض المؤلف كما فعل صاحب التلخيص
بعنيل ثم هل الاستفهام بها انما تكون عن المستقبل جزم بذلك
ابن مالك وابو حيان وهو الذي في التلخيص لكنه في الايضاح
اطلق انها للزمان وكذا السكاكي ومثلاه بايان جئت وهو صريح
او كالصريح في انها تستعمل في الماضي **والآن للزمان الحاضر** وبني
لتضمنه اللام كما مر واما اللام الموجودة في اللفظ فزائدة اذ
شرط اللام المعرفة ان تدخل على النكرات فتعرفها والآن لم يسمع
مجردا عنها هذا مذهب ابي علي الفارسي وقال ابن الحاجب بني لتضمن
معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت ورد بان كل علم متضمن
لمعنى الاشارة مع انه يعرب وقال السيرافي لشبهه الحرف بلزومه
في اهل الوضع موضعا واحدا وبقائه عليه في الاستعمال وهو التوسع
باللام وسائر الاسماء تكون في اول الوضع نكرة ثم تتعرف والا يبقى على
حال فلما لم يتصرف فيه بنزع اللام شابه الحرف لان الحرف لا يتصرف فيه
ومذ ومنذ لاول المدة ومذ ثم بنيا لقطعهما عن الاضافة فيه
مرادة في المعنى الا يرى ان قولك منذ يوم الجمعة معناه اول المدة
يوم الجمعة فقد تضمن منذ المضاف اليه كتضمن قبل وبعد عند الحذف
وكذا بنيت منذ على الضم كما بني المقطوع عن الاضافة واما ادعا
ان سبب البناء كون مذ ومنذ موضوعة وضع الحرف ثم حملت عليها لاتفاقهما
فضعيف لان اصل مذ منذ فحذف وسطها ولذا انضم عند ملاقاة
ساكن نحو هذا الجمعة رجوعا الى اصله واذا كان اصله ثلاثيا لم يكن
وضعه وضع الحرف **فيليهما** اذ ذاك **المفرد المعرفة** نحو ما رايت
زيدا مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول المدة التي انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة
وانما وليهما المفرد ليتعين ان المقصود هو هذا المعنى الثاني وهو

جميع من

من معنييها وهو الاولية اذ لو قلت مذ او منذ يومان لاحتمل المعنى الثاني
وهو جميع المدة فلم يتعين الاولية التي هي المعنى المقصود وانما كان
معرفة ليفيد الامر المقصود بالذكر وهو الاولية المعينة فانك لو قلت
ما رايته مذ او منذ يوم وانت تعني اول المدة لم يفد تعيينها **او لجميعها**
فالمتعدد المقصود بالعدد نحو ما رايته مذ يومان وسنة اي جميع — منذ صح
المدة التي انتفت فيها الرؤية يوما او سنة وانما وليهما المقصود
بالعدد لتحصيل الغرض المعنوي الذي لاجله لكن في قول المؤلف المتعدد
نظر لان الاتيان بالمتعدد ليس شرطا وانما الشرط الاتيان بما يفيد
مفردا كان او لا نحو ما رايته مذ يوم اي جميع الزمان الذي انتفت — يوم اي صح
فيه الرؤية يوم واحد وقد يجاب عنه بانه اذا كان بمعنى جميع المدة فلا
بد من التعدد قطعا والتعدد في المفرد باعتبار اجزائه **وقد يليهما**
المصدر نحو ما رايت زيدا مذ او منذ سفره **والفعل** نحو ما رايت زيدا
مذ او منذ سافر **وان وان** نحو ما رايته مذ ان سافر او منذ انه
سافر **فيقدر الى** في جميع هذه الصور **زمان مضاف** الى ما بعده
في التقدير زمان سفره وزمان سافر وزمان ان سافر وزمان
انه سافر وانما قدر الزمان لان المعنى في هذه الصور عليه وذلك
لان مذ ومنذ اما بمعنى اول المدة او جميع المدة فيكون كل منهما زمانا
وما بعدهما اما مصدر او في تاويل المصدر ولا يصح الاخبار عن
الزمان بالمصدر فيجب ان يكون الزمان مقدرا لتصحيح الاخبار
وصرفه للعلم به **وهما** اي مذ ومنذ **رفع بالابتداء وما بعدهما**
رفع **بالخبر** اي بسبب كونه خبرا عنهما فيكون رفعه بالابتداء ايضا
على ما ذكره المؤلف فيما مر وهذا الذي ذكره من انهما مبتدان مخبر
عنهما بما بعدهما هو مذهب المحققين لان المعنى اول المدة يوم
الجمعة او جميع المدة يومان واقول الحكم بهذا الاعراب ينافي القول
نظر فيهما ولا اعرف وجها للتفصي عنه **وعند الزجاج** وتلميذه ابي

الى القاسم الزجاج اعرابهما بالعكس مما تقدم فيكون المتاخر عنهما
هو المبتدأ واما هما فخبران متقدمان اي يوم الجمعة اول المدة ويومان
جميع المدة ولا يخفى ذلك معنى ان المقصود الاخبار عن اول المدة
او جميعها بانه يوم الجمعة او يومان على ما تشهد به الفطرة السليمة ولا لفظا
لعدم المصحح للابتداء بالنكرة ومجرد كونه ظرفا متقدما لا يستقل
بالتصحيح وانما يكون ذلك ان لو كان الظرف المتقدم ظرفا للمبتدا
كقولك في الدار رجل اذ يوم الجمعة ضلوة وجميع المدة في قولنا جميع
المدة يومان ليس ظرفا ليومان اذ لو كان ظرفا له لكان زائدا عليه
نحو رمضان حمقان وليس جميع المدة وانما عليه اذ ليس المعنى في جميع
مدة انتفاء الرؤية يومان بل المراد انه هو هكذا فرد هذا المحل
وانت خبير بما في الاحالة على الذوق بان هذا الكلام لقد يقتضي
ان المخالف يرى ان المتقدم مرفوع لا منصوب على الظرفية في موضع
الخبر وفيه ما عرفت والذي نقله ابن هشام وغيره عن الزجاج
والزجاجي والاخفش انهم يرون ان مذ ومنذ في قولك ما رايته
مذ او منذ يومان ظرفان مخبر بهما عما بعدهما ومعناهما بين وبين
مضافين فالتقدير بيني وبين لقائه يومان قال ابن هشام ولا يخفى
ما فيه من التعسف قلت لكنه غير مناف للقول بظرفيتهما **ولدن**
بلام مفتوحة فدال مهملة مضمومة فنون ساكنة **مع لغاتها** وهي
لدن بفتح الدال ولدن بكسرها وكان لدن خفف بحذف الضم كما في
عضد فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون فيبقى لد واما ان يحرك
الدال فتحا وكسرا للساكنين واما ان يحرك النون للساكنين كسر لاجل
زوال الساكنين يحصل بكل ذلك فهذه اربع لغات مع لدن وهي اصلها
فتلك خمس وقد يقال لدن بضم الدال وكان لدن خفف بنقل ضمة الدال
الى اللام فالتقى الساكنان فاما ان يحذف النون واما ان يكسر وقد
جاء بحذف نون لدن التثنية اما الجميع هكذا قال الرضي **للحضرة** اي

المكان

المكان الحضور كعند اذا كان المحل محل الابتدا غاية نحو خرجت من عنده
ومن لدنه وقد اجتمعا في قوله تعالى آتيناه رحمة من عندنا وعلمناه
من لدنا علما قال ابن هشام ولو جيء بعند فيهما او بلدن لصح ولكن
ترك دفعا للتكرار فان قلت غالب امر المؤلف اقتفاء الرضي
في استيفاء مسائلها فما له اخل هنا بذكر لدي وهو مما اورد فيها
قلت لان الكلام في الظروف المبنية والقول بان لدي مبنية
كما ذهب اليه ابن الحاجب لم يقم دليل عليه كما ذكره الرضي فلذلك اعرض
المؤلف عن عدها من قبيل المبنيات واما لدن واخواته فلتنوعها
في مشابهة الحرف بملازمة معنى الابتدا وقال ابن الحاجب جعل زمن
لغات لدن ما وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها تشبيها بها ولم
يرتضه الرضي **وقط وعوض للماضي والمستقبل المنفيين** على طريق اللف
والنشر المرتب فقط ظرف زمان ماض لا يستعمل الا بعد النفي نحو ما
فعلته قط وهو لحن وهو نحو في التسهيل على انه يستعمل دون نفي
تارة معنى ولفظا وتارة لفظا لا معنى فالاول كقول بعض الصحابة
رضي الله عنهم قصرنا الصلاة في السفر مع النبي صلى الله عليه وسلم
اكثر ما كنا قط وامنه والثاني اشير به الى ما في الحديث ايضا ان
ابيا قال لعبد الله كاين تقرا سورة الاحزاب فقال عبد الله
ثلاثا وسبعين اية فقال قط اي ما كانت كذا قط وعوض ظرف
لاستغراق الزمن المستقبل في النفي وهو مبني ان اضيف كقولهم
لا افعله عوض العائضين ومبني ان لم يضف لكونه مقطوعا عن
الاضافة كقبل وبعد واما قط فبني لتضمنه معنى مذ والى اذ
يعني ما فعلته قط ما فعلته مذ ان خلقت الى الان **وفيها لغات**
افصحها في قط فتح القاف وتشديد الطاء مضمومة وقد تتبع
قافه طاءه في الضم وقد يخفف طاؤه مع ضمها او اسكانها وعوض
مثلث الضاد **المعرفة ما وضع لشيء** وذا جنس يشمل المعرفة

وغيرها **بعينه** وذا فصل يخرج ما عدا المعرفة وليس المراد بهذا
التعيين قصد الواضع في حالة الوضع الواحد معين لا ملتبس
عند المخاطب بغيره اذ لو اريد هذا خرج كثير من المعارف كالضماير
والمبهمات وذي اللام فانها لم توضع لواحد معين على الخصوص بل
لكل معين يقصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في واحد بعينه
سوا كان ذلك الواحد مقصودا للواضع كما في الاعلام او لا كما في غيرها
وقال الرضي لو قيل ما وضع لاستعماله في شي بعينه لكان اصرح
فيفهم ان المعتبر في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضع
لتندرج فيه الاعلام الشخصية وغيرها من المضمرات والمبهمات وساير
المعارف **واعرفها في راي الاكثر** من النحاة **المضمر** وكون ضمير المتكلم
والمخاطب اعرف المعارف ظاهر واما ضمير الغايب فلان احتياجه
الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليد **ثم العلم** لان مدلوله معين
عند الوضع **ثم اسم الاشارة** فان مدلوله عند الوضع اي ذات معينة
كانت وتعيينها الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية وكثيرا
ما يقع التنبيه على المشار اليه اشارة حسية ولذلك كان اكثر اسما الاشارة
موصوفا في كلامهم **ثم الموصول** لانه يعرف بالعهد الذي في صلته
ومحله القلب بخلاف اسم الاشارة فانه يعرف بالعين والقلب
معا **والمعرف باللام** في مرتبة الموصول **او المنادى** يعني ان المعرف
بالندا فهو في مرتبة الموصول والمعرف باللام ولا اعرف هذا مذهبا
للاكثر وفي كونه بمنزلتهما نظر والذي ذهب اليه ابن مالك ان المشار
اليه والمنادى في مرتبة واحدة ولا وجه ظاهر **والمضاف بحسب المضاف**
اليه لانه يكتسب التعريف منه فيكون بمثابته هذا مذهب سيبويه
وعند المبرد ان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه
يكتسب منه ولذا لا يوصف المضاف الى المضمر ومذهب الكوفيين ان
الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ثم ذو اللام وعند ابن كيسان

ان

ان الاعرف المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة وذو اللام ثم الموصول وعند
ابن السراج ان اعرفها اسم الاشارة ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وعند
ابن مالك اعرفها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم العلم ثم ضمير الغايب
السالم عن ابهام ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف
بحسب ما يضاف اليه هذا ما ذكره في التسهيل **واعرف المضمرات المتكلم**
اي ضمير المتكلم لانه لا يتطرق اليه الالتباس بوجه اذ القايل انا لا
يلتبس بغيره اصلا **ثم المخاطب** اي ضمير المخاطب لانه ربما دخله التباس
كما اذا خاطبت انت شخصا تردد من بين جماعة عندك فقد يتوهم
كل من لم تردده انت انه هو المخاطب فلا جرم انه دون الاول **والنكرة**
بخلافه اي ما وضع لشي لا بعينه **المونث ما فيه اية** علامة **التانيث**
لفظا او تقديرا سوا كان التانيث حقيقيا او لا فالعلامة اللفظية
كما في غالبة وظلمة وصحراء وذكرى والمقدرة كما في هند وقدر
بدليل رجوعها في التصغير كهنيدة وقديرة **وهي** اي واية التانيث
من حيث هي لا من حيث كونها مذكورة او مقدرة **التا والالف غير**
ما للالحاق نحو الف ارطى فانها لالحاق الكلمة بنحو جعفر وليست
للتانيث بدليل جمعهم بينها وبين التا في ارطاة **ومجرد الزيادة** يعني
وغير الالف التي هي لمجرد الزيادة والتكثير كما في القبعثرى في قولهم
هذا الجمل القبعثرى اي العظيم وليست الفه للتانيث بدليل
ناقة قبعثراة ولا للالحاق اذ ليس لنا اصل سداسي حتى يلحق به **مقصورة**
بالنصب حال من محذوف ومن ضمير منصوب يعود الى الالف المذكورة
اي اعنيها حالة كونها مقصورة نحو حبلى ورجعى **وممدودة** نحو نفسا
وحمرا ومذهب سيبويه ان الالف الممدودة في الاصل مقصورة
زيدت قبلها الف لزيادة المد لان الالف للزومه صار كلام الفعل
فجازت زيادة الف المد قبله كما في كتاب وغلام فاجتمع الفان فلو
حذف احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت

تا بيتهما الحرف تقبل الحركة دون الاولى لتبقى على مدها وانما قلبت همزة دون الواو والياء لانه لو قلبت الى احدهما لاحتيج الى قلبها كما في كسا وردا **والياء على راى** ذهب اليه بعضهم واستدل عليه بقولهم هذي امة الله فزعم انها للتانيث ولا حجة فيه لجواز ان تكون صيغة موضوعة برأسها للمونث وتكون الياء منه من اصلها فلا تكون من علامات التانيث كما لا تعد الهاء المنقلبة عن التاء في الوقف منها وايضا فالكلام في المذكر والمونث الذين من قسم التمكن وهذي من قسم المبني فلا وجه لذكرها موهما **والمذكر بخلافه** اي ما ليس فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا ولا يخفى ان المذكور هو الاصل لانه لا يحتاج الى علامة والمونث يحتاج اليها وغير المحتاج اصل بالنسبة الى المحتاج وعلى هذا فقد كان الانسب تقديم المذكر الا انه اخره لان تعريفه يشتمل على سلب تعريف المونث والسلب مسبوق بالايجاب في التعقل فحمل في الذكر كذلك **ولا تقدر منها** اي من علامات التانيث **الا التا** لان وضعها على العروض والانفكاك فتجوز ان تحذف لفظا وتقدر بخلاف الالف **قياسا نحو حائض** من الصفات المختصة بالمونث على وزن فاعل كحائض او مفعل كمرضع **اذا اريد به الثبوت** لا الحدوث **تاويل شخص** حائض او انسان مرضع كما ان ربعة ما ول بنفس ربعة **عند سيبويه** قال الرضي واتفاقهم على انه تلحقه التا عند قصد الحدوث دليل على ان العلة غير هذا **وبمعنى النسبة عند الخليل** واذ كانت على صورة اسم الفاعل كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث او لبن او تمري كذلك معنى حائض ذات حيض كانه قيل حيضي وحاصله ان اسم الفاعل لما لم تقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي مبناه على الحدوث فلم يؤنثوه تانيث الفعل لعدم مشابهته له معنى وان شابهه لفظا ونقضه الرضي بالصفة فانها للاطلاق لا للحدوث

المؤكر ط

ههنا اي ما ليس فيه علامة احد التانيث لكنه يرافيه م المقصور اذ نحو زكريا وطلحة وحمزة مذكر مع وجود علامة التانيث الالف والتا والتقسيم الا ان يقال ما ليس فيه علامة على على ان معناه مونث فيتامل ع

ولا تشابه الفعل ايضا ولكانت احدر بالتجريد عن التا ولا تجرد وايضا فالاسم المنسوب بالتا الذي مثل حائض محمول عليه عندهم يونث بالتا مع انه على الاطلاق ولا فعل له الا من جهة التاويل فان معنى بصري منسوب الى البصرة قال ومن اين لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل كلابن وتامر اذا قصد به المونث لم يدخله التا فالاولى ان يذهب في مثله ان يقال ان الاغلب في الفرق بين المذكر والمونث بالتا هو الفعل بالاستقراء ثم حمل اسما الفاعل والمفعول عليه في التانيث بالتا لمشابهتها له لفظا ومعنى ثم حمل ما هو على وزن الفاعل مما يقصد به معنى الحدوث كالفعل ومعنى الاطلاق وقصد الفرق فانثوا بالتا اذا الحدوث لمشابهته الفعل معنى دون ما هو للاطلاق واما الصفة المشبهة والمنسوب بالتاء فلم يحتاجوا فيهما الى الفرق لورودهما على وتيرة واحدة في الاطلاق فلحقتهما التا عند قصد التانيث لا لمشابهة الفعل بل لمشابهتهما لاسم الفاعل والمفعول في انهما اسمان فيهما معنى الصفة **لا للاختصاص** اي لم تقدر التا في نحو حائض لانها انما تدخل الفرق بين المذكر والمونث ومثله حائض مختص بالمونث فلا يحتاج فيه الى التا **كقول الطائفة الكوفية** وهو مردود **لورود الضامر** اي المهزول **بلا اختصاص** بالمونث بل هو مشترك يقال جمل ضامر وناقة ضامر من غير تا **و لورود المرضعة معه** اي مع الاختصاص وعدم الحدوث قال الله تعالى يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما ارضعت ولا شك في اختصاصه بالمونث وانه لم يقصد به الحدوث فعلم فساد العلة التي بنوا عليها الحكم المذكور وتقدر التاء قياسا فيما مر **وسماعا في نحو العين** والاذن والقدر **ويعرف** تانيث ما لم تظهر فيه العلامة **تانيث اسم الاشارة و** تانيث **الضمير العائد اليه مطلقا** اي سواء كان ثلاثيا او غيره وللاطلاق

راجع الى كلا القسمين نحو تلك الدار هذه جهنم والشمس وضحيها النار
وعدها الله الذين كفروا حتى تضع الحرب اوزارها وان جنحوا للسلم
فاجنح لها وتحوفتو لهم جهنم اعاذنا الله منها **ومصغره في الثلاثي**
كعيينة واذينة ويعرف التانيث ايضا بتجرده عدده من الثلاثة
الى العشرة عن التا كقوله ارمى عليها وهي فرع اجمع نحو ثلاث اذرع
واصبع وبتانيث فعله نحو والتفت الساق بالساق وبجمعه على
مثال خاص بالمونث كفواعل في الصفات نحو طوالق وحوايض او على
مثال غالب فيه وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين
فجمعها في المونث غالبا على افعل وقد جاء في المذكر قليلا لمكان
وامكن **وكل منهما** اي من المذكر والمونث **حقيقي ان كان له زوج من**
الحيوان كامراة ورجل وناقة وجمل فكل من الرجل والجمل مذكر
حقيقي وكل من المراة والناقة مونث حقيقي **وغيره** اي غير الحقيقي
وهو بخلافه اي خلاف الحقيقي كظلمة وضيا فالظلمة مونث
غير حقيقي والضيا مذكر غير حقيقي وانما جرت عادتهم بتقسيم
المونث الى حقيقي وغير حقيقي واما المذكر فلم يتعرضوا له
بالنسبة الى ذلك فقد اشار المولف الى السبب في ذلك بقوله
فالمذكر لا تفصيل في حكمه بين الحقيقي وغيره كما في المونث
فلهذا اهملوا بحثه واعرضوا عن التعرض اليه **واما المونث**
فالعلامة واجبة في المسند الى ظاهر الحقيقي بلا فصل في السعة
في غير باب نعم نحو قالت امراة عمران فلا بد من اول الامر من تانيث
الفاعل وفايدة القيود الثلاثة الاول ستظهر مما ياتي واما
قوله وقوله في السعة احتراز عن الضرورة على ان سيبويه
حكى عن بعض العرب قال فلانة استغنا بالمونث بالظاهر عن علامته
وانكره المبرد قال الرضي ولا وجه لانكاره ما حكى سيبويه مع ثقته
وامانته وقوله في غير باب نعم اشارة الى انه لا يجب في العلامة

حين جمعها والمونث غالبا على افعل نحو اعين

نحو قالت امراة وزعمون

في

كما يستويان فيما اذا قصد الجنس ... هند وما لا يفضي ... نحو ...

في نعم وبيس مسندين الى ظاهر المونث الحقيقي بل يجوز اثبات التا
وحذفها وكلاهما فصيح تقول نعم المراة هند وبيست المراة جمل
لشابهة هذين الفعلين للحرف لعدم التصرف او لان المراد بالمونث
المسند اليه ومعنى المراة الجنس على ما ياتي في بابه **والمضمر** اي
المضمر المونث المتصل **مطلقا** اي سوا كان حقيقيا او غير حقيقي
تقول هند قامت والشمس طلعت ومن ثم رد ابن هشام قول الجوهري
انه تذكير قريب في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين
لكون التانيث مجازيا لانه انما يفترق حكم المجازي والحقيقي
الظاهرين لا المضمرين وانما لزمت العلامة لحقا الضمير المتصل
مرفوعا وكونه كالجز من المسند بخلاف الظاهر فانه مستقل بنفسه
والضمير المنفصل مثله لانفصاله **ولا ارض ابقل** في قول عامر
• فلا مزنة ودقت ودقها • ولا ارض ابقل ابقالها •
المزنة السحابة وبعضهم يقيدها بالبيضا وودقت قطرت
وابقلت الارض انبتت **متاول** بانه ترك العلامة حملا للارض
على المكان ولما كان الواجب ابقلت **وقيل لم يشترط هذا في اعلام**
اعلام الرجال كطلحة تقول طلحة جات بنا على انه علم قصد فيه الاخراج
عن موضوعه وجعله لمن هو له فصار التانيث فيه نسيا منسيا بالنظر
الى موضوعه العلمي فلم يلتفت الى اللفظ واعتبر المعنى فقط على
ان بعض الكوفيين جوز اعتبار التانيث اللفظي فيه فتقول
قامت طلحة وطلحة قامت وليس بشي **والعلامة جايزة فيما**
عداه اي فيما عدا المذكور وهو الظاهر الحقيقي بلا فصل في
السعة في غير باب نعم ومضمر المونث مطلقا فتقول الشمس طلع
وطلعت الشمس وحضر القاضي اليوم امراة في السعة وقام هند
في الضرورة **الا انها جازت فيه** العلامة **مع وصل** نحو طلع
الشمس **فالاحسن** فيه **عدمها مع فصل** نحو طلع اليوم الشمس

تف

اظهار الفصل الحقيقي على غيره كذا قالوا والذي يظهر لي عكس ذلك
وهو ان يكون الاتيان بالعلامة مع الفصل في الصورة المذكورة
احسن بدليل كثرته في الكتاب العزيز قيل فيه جدا نحو فانفجرت
منه اثنتا عشرة عينا وضربت عليهم الذلة والمسكنة وقالوا لن
تمسنا النار الا اياما معدودة بلى من كسب سيئة واحاطت به خطيئته
وقال الذين لا يعلمون لولا يكلمنا الله او تاتينا اية الذين اذا
اصابتهم مصيبة وتقطعت بهم الاسباب واذا قيل له اتق الله اخذته
العزة بالاثم لحسبه وما اختلف فيه الا الذين اوتوه من بعد ما جاءتهم
البينات لا تاخذه سنة ولا نوم ذلك بانهم قالوا لن تمسنا
النار الا اياما معدودات فنادته الملائكة ان تمسسكم حسنة
تسؤهم وان تصبهم سيئة يفرحوا بها اولئك جزاؤهم مغفرة
من ربهم وجنات تجري من تحتها الانهار قد خلت من قبلكم سنن
وما محمد الا رسول قد خلت من قبله الرسل الى غير ذلك مما تزيد
على مائتي موضع والوارد من ذلك بترك العلامة في الكتاب
العزيز خمسون موضعا او نحوها مثل زين للذين كفروا الحيوة
الدنيا فمن جاءه موعظة وجاءهم البينات واكثرية
احد الاستعمالين تدل على ارجحيته فينبغي المصير الى القول
بان الاتيان بالعلامة في ذلك احسن وافصح وتركها حسن وصحيح
وما التزمت فيه العلامة مع الفصل نحو قامت هند **وما احسن**
وجودها عند الفصل نحو قامت امس هند لان المسند اليه
في الحقيقة هو المؤنث المذكور سواء كان ثم فصل او لم يكن لكنهم
اغتفروا حذف العلامة مع الفصل لطول الكلام ولكون
الاتيان بها وعدا بالشيء مع تاخر الموعود **والقول باختيار التا**
مع عدم الفصل في ظاهر المؤنث غير حقيقي **نحو طلع الشمس**
ونفيه قوله تعالى **وجمع الشمس والقمر** لما يلزم على ذلك القول

من

لات بدليل كثرته الخ قد يقال لا دلالة فيه
لان البلاغة مطابقة الكلام لمقتضى الحال
والعلة الكثرة في تلك المواضع
ولعل الحال قد اقتضى ... في المواضع الاخر فوقع عليه ع

... وهو باطل فيه نظر لانه ... ازمنة ... الاتيان ... عند ... ولادة ... فيحى
القران من القبح الذي ... ان الانيان به ... زمان ... فرخى
الفصل ... قبل ... الانفصال ... يراد به الغير المعد
... ولا ... تعلم ... وذلك ... فانه مراد ...

من محي افصح كلام على غير المختار وهو باطل فان قلت كيف
حذف المؤلف الواو من الاية قلت انما ارتكب امرا سائغا
اذ لا يجوز الاقتصار على ذكر المعطوف الذي يتعلق الغرض
بالاستدلال به فقد قال عليه الصلاة والسلام حين سئل
عن الحمر ما انزل علي فيها الا هذه الاية الجامعة الفاذة من
يعمل مثقال ذرة خيرا يره كذا في صحيح البخاري والتلاوة
فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره وقال عليه الصلاة والسلام
من نسي صلاة او نام عنها فليصلها اذا ذكرها لا كفارة لها
الا ذلك وتلا اقم الصلاة لذكري كذا رواه الشيخان والتلاوة
فاعبدني واقم الصلاة لذكري **وكل جمع غيرهما على خبر**
التثنية وهو جمع المذكر السالم **مؤنث غير حقيقي** فحكمه حكمه على
نحو ما مر **ولو كان جمع مؤنث حقيقي** كالهندات **اذ الجمعية**
تانيثه اي الهندات انما هو بالتاء ونحو نكونه جامعا لم يعتبر
التانيث الحقيقي الذي كان في المفرد لان المجاز الطارئ
ازاله كما ازال التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع
بالواو والنون التذكير الحقيقي في الزيدون لبقاء لفظ المفرد
فيه فاعتبر معه قال الرضي كان قياس هذا ان يبقى التانيث
الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ
الواحد فيه كذلك الا انه لما كان يتغير فيه المفرد ذو العلامة
اما بحذفها اذا كانت تاء نحو الغرفات او بقلبها اذا كانت الفا كما
في الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير
وكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته ثم حمل عليه
ما التاء فيه مقدرة فلا يظهر التغيير كالهندات لان المقدر
في حكم الموجود الظاهر قلت مما ذكره المؤلف افتراق حكمي
الجمعين باعتبار وجوب تذكير المسند في نحو قام الزيدون وجوازه

في قام الهندات ذكره الزمخشري وكذا ابن الحاجب وقرر كل من
وقف على كلامه شارحيه وقد حكينا عن الرضي ما سمعت من التعليل
وهذا في الحقيقة ليس بمذهب البصريين ولا الكوفيين وذلك
اذ البصريين يسوون بين الجمعين فيوجبون التذكير في
نحو قام الزيدون ويوجبون التانيث في نحو قامت الهندات
لسلامة نظم الواحد فيهما على ما ذكره ابن مالك وابو حيان وجماعة
واما الكوفيون فيجوزون لحوق العلامة مع جمع المذكر السالم
ولا يوجبون لحوقها في جمع المؤنث تمسكا بنحو لا اله الا الذي
امنت به بنو اسرائيل وبنحو اذا جاءك المؤمنات وقول الشاعر
فبكى بناتي شجوهن وزوجتي والظاعنون الي ثم تصدعوا
واجيب بان البنين والبنات لم يسلم فيهما لفظ الواحد وبان
التذكير في الاية الثانية للفصل او لان الاصل النساء
المؤمنات او لان المقدر باللاتي وهي اسم جمع **لكن المسند الي**
ضمير الجمع اي ضمير الجمع **ان كانت الجمع المذكر بعقل** كالرسل
والرجال يقال فيه اذا كان فعلا ماضيا مثلا **فعلت** نظرا
الى ظاهر معنى الجماعة على اللفظ قال الله تعالى واذا الرسل
اقتت ولا يتوهم الحط **وفعلوا** نظرا الى العقل وثقل الواو
مناسب للكثرة في الجمع وكانت الواو لا ضمنا لنهاية في الجمع بالعقل
اولى لا ضمنا للتم بالنسبة الى غير العقلاء وان كان المسند مضارعا
قلت الرجال تفعل بتاء المضارعة الفوقية ويفعلون
بالتحتية **وفاعلة وفاعلون** حيث يكون المسند غير فعل ووجه
فاعلة كوجه فعلت وهو النظر الى التاويل بالجماعة **وفعال**
نحو الرجال صوام **وضمير** اي جمع العاقل المكسر **هي** اي ضمير
الواحدة المؤنث **وهم** على قياس جماعة العقلاء ٠ المسند الفعلي
وغيره ان كان ذا الجمع **لغيره** اي لغير المذكر العاقل فله ثلاثة

اقسام

رد على ابن الحاجب
وشارح كلامه
ليس في الخصه تذهب الى ان الفاعل يوحد مذهب البصريين
البصريين يكتفون في جمع المؤنث السالم والفعل
فقد انقوه عرامي الى وجوب التذكير
مع جمع المذكر كما في التوضيح وغيره
تصحيح

اقسام جمع مذكر لا يعقل كالايام والجبلات وجمع مؤنث يعقل او
اسم جمعه كالزينبات والنسوة وجمع مؤنث لا يعقل كالتمرات
والظلمات **فعلت** بضمير الواحد المؤنث الغايب بنا ويل الجماعة
وفعلن بالنون لان المسند الى ضمير جمع غير العقلاء النون موضوعة
له لمناسبته بينها وبين الواو في الغنة **وفاعلة وفاعلات وفوا**
عل **وضمير** اي ضمير هذا الجمع **هي** كضمير الواحدة الغائبة **وهن**
على قياس ضمير الغائبات **وما بين واحده التاء** كنحو وبحرة
ونخل ونخلة **يذكر** باعتبار الجمع **ويؤنث** باعتبار الجماعة لكن
التذكير اكثر قوله تعالى شجر فيه تسيمون وقوله تعالى الذي
جعل لكم من الشجر الاخضر نارا فاذا انتم منه توقدون وقوله
كانهم اعجاز نخل منقعر وقد جمعنا في الاية الواقعة لا يكون
من شجر من زقوم فمالئون منها البطون فشاربون عليه من الحميم
وفي التسهيل والجنس المميز واحده بها يؤنثه الحجازيون ويذكره
التميميون والنجديون وفي شرح الجزولية لابن معط ما حاصله
ان ما يميز فيه بين الواحد والجمع بالتاء ثلاثة اقسام احدها
ان يراد به الجنس لا غير وذلك ما كان مذكرا لا غير كالرطب والفحم
والتمر فانها للدلالة على الواحدة لا غير لانك تقول الرطب
اكلته والفحم نفخته والثاني ان يراد به الامران كلكم يحتمل ان
يكون جنسا فهو في يحرفون الكلم عن مواضعه جنس ولا يخفى ورود
التقسيمين الاولين على المؤلف **ويجري واحده بالتاء على المذكر والمؤنث**
نحو حمامة وبطة ونملة **لامتياز عن المؤنث الا بالقرينة** نحو ان تقول
غردت حمامة ذكر وعندي ثلاث من البط ذكور وقال الرضي فيجوز
ان يكون النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه
فانث ما اسند اليه ولا يجوز مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي
فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة الا عند

قف

قف

ان يراد به الجمع لا غير كالنجم والتمر
وهذا مؤنث لا غير والكل لثلث
صح

عليهم صح

بعض الكوفيين وعدم السماع فيه مع الاستقراء قاصر ولعل سرّ [السر] في اعتبا[ر]
تأنيثه في موضع صرفه لا في الاسناد اليه اذ التذكير الحقيقي لما طرأ
عليه منع ان يعتبر حال تأنيثه في غيره ويتعدى اليه ذلك واما منع
الصرف فحاله يختص به لا يتعداه هذا كلامه وفيه الجواب عن نكتة
العدول الى التي بني عليها خطابته وشقشقته في هذا المحل فتامله
كما في فعول بمعنى فاعل نحو صبور يستويان فيه المذكر والمؤنث ولو
كان بمعنى مفعول لحقته التاء نحو جمل ركوب وناقة ركوبة ومفعال
كمعطار للذكر والانثى وشذ ميقانة ومفعيل كمعطير لهما وشذ امرأة
مسكينة وسمع مسكين على القياس وفعيل بمعنى مفعول لهما ايضا كرجل
جريح وامرأة جريح وشذ ملحفة جديدة اي مجدودة ولو كان بمعنى
فاعل لحقته التاء نحو رجل ظريف وامرأة ظريفة ثم عدم لحوق التاء
له اذا كان بمعنى مفعول مشروط بانتفاء اللبس فيجب في نحو مررت
بقتيلة بني فلان وقد يشبه اي فعيل الذي بمعنى مفعول
بما هو بمعنى فاعل نحو ان رحمة الله قريب من المحسنين وما يدريك
لعل الساعة قريب والاكثر ان لا يلزم التاء الكلمة وقد تلزم كعلامة
المذكر اذ قيل وثبوت علام يدفعه وقد يؤنث ما اضيف المؤنث
من مذكر هو اي المؤنث كله اي كل لذلك المضاف المذكر كقولهم
قطعت بعض اصابعه تلتقط بعض السيارة بالتاء الفوقية وقال
الشاعر ● لما اتى خبر الزبير تواضعت سور المدينة والجبال
الخشع او معروضه يعني او يكون المؤنث المضاف اليه معروضا
للمضاف المذكر نحو اعجبني حسن الجارية فالحسن عارض والجارية
معروضة فانث الاول لهذه الملابسة او عبر به عنه يعني او يؤنث
لفظ مذكر عبر به عن المؤنث نحو كانت امك بنصب الام والضمير
المستتر في كانت عائدة الى المذكور وهو من لكونه عبر به هنا [?]
عن الام التي هي مؤنث او اول به اي بالمؤنث كانته كابي بشير

بذلك على ما حكاه ابو عمرو بن العلاء انه سمع شخصا من اهل اليمن يقول
فلان لغوب اتته كتابي فاحتقرها فقال له كيف قلت اتته
كتابي فقال اليس الكتاب في معنى الصحيفة واللغوب بالغين
المعجمة وفتح اللام الاحمق وقد يذكر المؤنث بعكس القسمين
الاخيرين وهما ما عبر به عن المؤنث فيقول هنا جاءني نفس بتذكير
الفعل من حيث هو مسند الى مؤنث عبر به عن مذكر وهو رجل ومثل
ما اول بالمؤنث فتقول هنا اتاه صحيفة بالتذكير على تاويل
الصحيفة بالكتاب وكتبها او جه لتخصيص هذا الحكم بتينك
الصورتين لانه قد يجيء الامر بعكس الصورة الاولى فيذكر المؤنث
عند اضافته الى مذكر هو كل لمضاف كقوله تعالى فظلت اعناقهم
لها خاضعين قال النحويون لما اضاف الاعناق الى المذكرين وكانت
متصلة بهم في الخلقة اي بعضا منهم اجري عليها حكمهم وقد يذكر
للاضافة الى معروضه المذكر وذلك نحو قول الشاعر ●
انارة العقل مكسوف بطوع هوى ● وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا
فذكر الانارة وهي مؤنث واخبر عنها بمكسوف لاجل اضافتها الى ●
معروضها المذكر القائمة هي به وهو العقل حيث صح وكقوله ●
رؤية الفكر ما يؤول له الامر ● معين على اجتناب التواني ●
فذكر الرؤية لاضافتها الى معروضها القائمة هي به وهو الفكر
حيث اخبر عنها بمعين ولم يقل معينة وقد يذكر المؤنث ايضا
بتاويل المذكور كقول رؤبة بن العجاج ●
فيها خطوط من سواد وبلق ● كانه في الجلد توليع البهق ●
ويحكى ان ابا عبيدة قال لرؤبة حين انشد هذا ان اردت الخطوط
فقل كانها او السواد والبلق فقل كانهما فقال اردت ذلك يعني
انه عاد ضمير المذكر على الخطوط وهي مؤنثة لارادته ذلك المذكور
والبلق سواد وبياض والبهق بياض يعتري الجلد مخالف لونه

ولبس بالبرص ونوليمه استطالته **او** يذكر **بالنظر الى لفظه** الذي
هو مذكر ولا يراعى تأنيث معناه كما اذا قلت عندي ثلاثة اشخص
تريد نسا فالتذكير بالنظر الى لفظ الشخص وهو مذكر وان كان
معناه مؤنثا **او ما فيه تاء لم ترد على مذكر** كأنه حمامة ودجاجة فنقول
هذا حمامة وهذا دجاجة نظرا الى معناه من غير التفات الى تاء
التأنيث التي فيه لانها لم ترد على مذكر ليراد بمجموع اللفظ الذي فيه
التا مؤنث كانت قائمة بالنسبة الى غايتها **اسما العدد مما يقع جوابا لكم**
فيندرج فيه الواحد والاثنان اذ لو قيل كم عندك لصح ان تقول
واحد واثنان واهل الحساب لا يرون الواحد من العدد لان العدد
عندهم هو الزائد على الواحد وبعضهم يرى ان الاثنين كذلك.
قالوا لان الزوج الاول اي الواحد ليس من العدد فكذا ينبغي ان يكون
الزوج الاول والنحاة لما رأوا ان الاسما التي وضعت لبيان
كمية الشي لها احكام لفظية كما في الثلاثة والمائة والالف فلذلك
اطبقوا على عدهما منها لتساوي اقدام الكل في الحاجة الى بيان
الاحكام اللفظية التي تعرض لها وانما عدل المؤلف عن تعريف
الكافية وهو ما وضع لكمية احاد الاشيا لعدم شموله بحسب الظاهر
للواحد والاثنين لانهما لم يوضعا لبيان كمية احاد الاشيا وانما
يبينان فردا او فردين **اصولها** التي ترجع اليها اثنتا عشرة كلمة
واحد الى عشرة والغاية داخلة فهي عشر كلمات **ومائة والف**
كلمتان اخريان مع العشر الاول فالمجموع اثنتا عشرة كلمة كما قلنا
فالتذكير والتأنيث في واحد واثنان بالضم في الاول والالف في الثاني
على الحكاية اذ تقدير كلامه اصولها واحد واثنان وثلاثة وهكذا
الى عشرة فيحكي الملفوظ والمقدر **على الاصل** خبر قوله فالتذكير
والتأنيث اي كائنان على الاصل **ركب** هو اي المذكور وهو واحد
واثنان **او لا** تقول مع عدم التركيب واحد للمذكر وواحدة بالتا للمؤنث

واثنان

احتاجوا الى ثبوتها لبيان تلك الاحكام وللواحد والاثنين احكام لفظية صح

وعليه النحاة

واثنتان صح

واثنان للمذكر واثنتان للمؤنث وهذا جار على القياس من حيث ان ذا
التا للمؤنث والمجرد عنها للمذكر وتقول مع التركيب عند التذكير
احد عشر واثنا عشر وعند التأنيث واحدة عشرة واثنتا عشرة
وهذا الكلام معترض من وجهين اما اولا فلا عادة ضمير المفرد
على الاثنين بتأويل المذكور وهو خلاف الاصل وليس بمطرد اذ لا
يجوز الزيدان قام بالاجماع وان تطرق اليه هذا التأويل وانما
الذي يجري كثيرا من الناس على اخذ الاحكام من علل النحويين ظنهم
انها لغيرها من العلل المطردة وليس كذلك فان النحوي انما يعلل بعد
السماع بامر مناسب فقد يكون المسموع فاشيا مطردا فيذكر له
وجه مناسبة وقد يكون المسموع شاذا خارجا عن القياس.
فيذكر له مناسبة ما على شذوذه تكون بها لذلك الامر الشاذ
نوع تصحيح في الجملة وتعدية هذه العلة الى غير ذلك المحل خطا
بلا شك واما ثانيا فلان واحدا عند استعماله في الاعداد
المنيفة يختار فيه لفظ احد للمذكر واحدى للمؤنث واستعمال
واحد فيها اللفظ للمذكر وبالتا للمؤنث في الاعداد المنيفة
قليل فيكون المؤلف قد اقتصر على هذا الوجه مع قلته وترك
ذلك الوجه مع انه الكثير المختار وليس ذلك بلائق واعلم ان
واحدا اسم فاعل من وحد يحد اي انفرد فالواحد بمعنى المنفرد
اي العدد المنفرد وان اثنين لفظ موضوع للواحد من التثني
فاللام محذوفة واثنتان محذوف اللام ايضا والتا للتأنيث
وثنتان تاؤه كتا بنت للتأنيث الا انها بدل من الياء وهو قليل
بخلاف ابدالها من الواو فهو كثير كاخت وبنت وتراث وتكلة وتخمة
والثلاثة الى العشرة والغاية داخلة كما في المتقدم **عكس حكمه**
بالعكس تؤنث مع المذكر وتذكر مع المؤنث تقول ثلاثة رجال الى
عشرة رجال وثلاث نسوة الى عشر نسوة بدون علامة تخالف

بالحاق علامة التأنيث صح

اصل اثنين في ثنيين

باب التذكير و التانيث فيها لان المعدود المذكور هنا جماعة
فيونث نظرا الى ذلك ولم يلحقوها مع المونث لغرض الفرق
بينهما عند عدم المميز ولم نعكس الامر لسبق المذكر فان قلت
في كلام المولف تقديم الحال على عاملها المعنوي لان قوله بالتلبس
ظرف مستقر خبر المبتدا المتقدم و غير مركبة حال من الضمير المستكن
في الظرف ~~المستكن في الظرف~~ وقد تقدم عليه وهو عامل معنوي
قلت لا نسلم ان الحال من الضمير الذي يتحمله خبر المبتدا بل من
المبتدا على حذف مضاف التقدير ومعاملة الثلاثة الى العشرة
حال كونها غير مركبة كائنة بعكس المعاملة المتقدمة **ومعاملتها
مركبة الى التسعة عشر** و الغاية داخلة **بالتاء في النيف** اي
الزايد و المراد الزايد على العقد وهو مشدد تبدا الياء اصله نيوف
من ناف ينوف اذا زاد ففعل به ما فعل بميت و قد تخفف الياء كما
في امثاله **وحذفها في العقد** للمذكر فتقول ثلاثة عشر رجلا تسعة
عشر غلاما وكذا ما بينهما من المركبات **وبعكسه للتانيث** اي الذي
التانيث فتثبت التاء في العقد وتحذفها في النيف فتقول
ثلاث عشرة امة و تسع عشرة امة وكذا ما بينهما من المركبات
فحكم الثلاثة الى التسعة عند التركيب حكم نفسها في التذكير
و التانيث على ما تقدم واما عشر فلم يجروه على هذا الحكم بان
يجعلوه مونثا في المذكر ومذكرا في المونث لانهم لما انثوا الاول
في المذكر كرهوا تانيث الثاني مع استغنائهم عنه لانهما كالشي
الواحد فقالوا ثلاثة عشر مثلا ولما حصلوا الفرق في المونث
بينه وبين المذكر بطرح التاء عن الجز الاول اذ محوا الداعي الى طرحها
عن المونث انثوا بالتاء في الجز الثاني عملا بالاصل مع عدم المانع
فقالوا ثلاث عشرة في المونث و اما احدى عشرة و اثنتا عشرة
فالحقوا العلامة فيهما للجزئين اما الاول فلمراعاة حاله قبل

قبلهم

التركيب لانه هو هو و اما الثاني فلمراعاة حاله مع اخواته ثلاث
عشرة و ما بعدها اجراؤه على سنن واحد **مع سكون شينها العشرة**
في لغة اهل **الحجاز** خص الحجاز بالتعريف افلي ووجهه كراهة توالي
اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة مع امتزاجها بالنيف الذي
في اخره فتحة فازالوا الثقل باسكان الوسط **وكسرها في لغة تميم**
لان الكسر قريب مما استكره من توالي الفتحات والاول اولى
لان في هذا ازالة ثقل بثقل اخر وقد يفتح الشين على قلة لان
التركيب عارض و قد تسكن عين عشر المركب متحرك الاخر نحو احد
عشر لاجتماع اربع فتحات بخلاف اثني عشر **وجواز اسكان ياء ثماني
عشرة** و الاول فيها الفتح لانها ياء قبلها كسرة وكان القياس
وجوب فتحها لان عجز المركب كتاء التانيث وما قبلها مفتوح لانها
تشبه الف التانيث و الياء تتحمل الفتحة بدليل رأيت قاضيا
وجواري لكن جاز الاسكان على سبيل التخفيف لثقل المركب
بالتركيب **وحذفها بكسر** النون ليدل على الياء المحذوفة **وفتحها**
طلبا للتخفيف فيما هو ثقيل بالتركيب و زعم الرضي ان فتح
النون اولى من كسرها لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر
مركبة مع العشرة و هذا خلاف نصوص الجماعة وفي الكافية
ان الفتحة شاذ وكان المولف سكت عن التصريح بالشذوذ لما راه
من معارضة كلام الرضي فاورد الكلام على ما رأيت و ظاهره
موافقة الرضي **وعشرون الى التسعين تستوي فيها** اي في المذكر
و المونث تقول عشرون رجلا وعشرون امرأة وكذا اخواته
لا يفرق بين المذكر و المونث بالحاق التاء للمونث لان الواو
و النون او الياء و النون فيها شبيهتان بهما في نحو مسلمون و مسلمين
الذي لا تلحقه التاء خشية التناقض فكذا لم تلحق ما اشبهه
و اعتبار الفاظ المعدود او لغير اعتبار معناه في التذكير و التانيث

يعني انه اذا كان المعدود مونثا واللفظ الدال عليه مذكرا او بالعكس
وهو ان يكون المعدود مذكرا واللفظ الدال عليه مونثا ففيه
وجهان وهما اعتبار اللفظ تارة واعتبار المعنى تارة فلك اذا
قصدت معدودا مذكرا ان تقول عندي ثلاثا انفس رعاية للفظ
النفس لتانيثها وثلاثة انفس رعاية لمعناها لانه مذكر بالفرض
واذا قصدت المعدود المونث ان تقول عندي ثلاثة شخوص رعاية
للفظ الشخص لانه مذكر وثلاث شخوص رعاية لمعناه لانه مونث
بالفرض لكن رعاية لفظ المعدود اولى من رعاية معناه لانهم لما حكموا
على هذه الالفاظ بالتذكير والتانيث لم يعتبروا مدلولاتها
الا ترى انك تقول شخص حسن فتذكر اعتبارا للفظ وان كان
معناه مونثا ونفس حسنة فتعتبر اللفظ كذلك وان كان لرجل
ويدل عليه قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه
الصلاة والسلام **ولا يميز واحد واثنان** اي لا يجمع بينهما وبين
مميزهما **لدلالة التمييز** الذي بينهما وهو المعدود المفرد في الواحد
والمثنى في الاثنين **على المقصود منهما** فلا يقال واحد رجل
ولا اثنان رجلين لان رجلا يدل على الحقيقة وخصوصية العدد
ورجلين كذلك فلو جمع بينهما لوقع ذكر العدد ضائعا فاستغنوا
عنه بما ينبئ عن المعنيين وهو مميزهما وانت خبير بان هذا لا يتم
في واحد رجال واثنان رجال اذ كل من المميز والتمييز
مستقل بفائدة لا ينبئ عنها الآخر **وثنتا حنظل** في قول الشاعر
كان خصيبه من التدلدل ظرف عجوز • فيه ثنتا حنظل • **شاذ**
لجعله تمييز العدد الذي هو ثنتا وتمييزه وهو حنظل ولا يخفى
ان شذوذه لا يستنتج من العلة المتقدمة ضرورة ان التمييز فيه
وهو حنظل لا يدل على المقصود من الثنتين لو افرد عنها ففي
الجمع بينهما فائدة وهي الحكمة في جمعهم بين العدد وتمييزه لانهم

لو

لو اقتصروا على العدد لم يفد المقصود ولو اقتصروا على المعدود لم يحصل
الفائدة المطلوبة اذ لا يفهم من ثلاثة مثلا على انفرادها ان المراد بها
رجال ولا يفهم من رجال على انفراده ان المقصود به ثلاثة فاحتيج الى
ضم العدد مع المميز ليعلم خصوصية العدد والحقيقة معا وهذه
الفائدة متحققة في ثنتا حنظل بالجمع بينهما اذ لو قيل ثنتان لم يفهم
من اي جنس هما ولو قيل حنظل لم يفهم العدد فكان في ضم احدهما
الى الآخر فائدة لغرض وانما يكون شاذا لو قيل ثنتا حنظلتين **والمميز**
في ثلاثة الى العشرة مجرور مجموع غالبا نحو ثلاثة قروء واما جره
بالاضافة فلان الكلمة تصير بها اخف مع ان المعدود هو المقصود
بدليل مجيء الوصف له لا للعدد قال الله تعالى اني ارى سبع بقرات
سمان فلو نصبوه لصار كانه ليس بمقصود وهو العدد كانه
المقصود لانه حينئذ يتم بالتنوين فيستشعر باستغنائه عما بعده وبكونه
مقصودا ومن ثمة اي ومن اجل هذا النصب في مميز احد عشر ونحوه واما جمعه
فللقصد الى المطابقة في المعنى لان المعدود المميز لان في الاصل
موصوفا ثم اضيف العدد اليه للتخفيف واصل موصوف الثلاثة
فما فوقها ان يكون مجموعا وقوله غالبا اشارة الى ان قيد الجمع
قد تتخلف فقد حكى الرضي وغيره انه يجيء في الشعر قليلا ثلاثة
اثوابا واما الجمع فيتخلف في الصورة المستثناة بقوله **الا مائة**
فهو مفرد حيث تقع بعد الثلاث ونحوها تقول ثلاث مائة
درهم واربع مائة دينار وهكذا وانما افردوها مع ان القياس
جمعها كراهة لما في الاتيان بالجمع من تذكر معنى التانيث لان
الجمع مونث معنى والمائة ايضا مونث فعومل بالخفة كذلك
ونحو ثلاث مئين للملوك في قول الشاعر
ثلاث مئين للملوك وفى بها ردائي • وجلت عن وجوه الاهاتم •
الاهاتم جمع اهتم فلم اشترك فيه جماعة **ككذت ابيتا** في قول الشاعر

فانت المفهم وما كدت ايبا . ووجه الشبه استعمال الاصل المهجور
وذلك لان الاصل في ثلاث جمع مميزه والاصل في خبر كاد ان يكون
مفردا لانه خبر المبتدا في الاصل **وفي احد عشر الى تسعة وتسعين**
منصوب مفرد اما في المركب نحو احد عشر وبابه فلتعذر الاضافة
اذ هي ملزومة لجعل ثلاثة اسما كالاسم الواحد ولا يرد خمسة
عشر زيد علما لان المضاف اليه ثم هو المقصود بالاول في المعنى
وانما جي به لبيان المضاف فكان الجميع كالشي الواحد واما في العقود
فلانه لا يتصور اضافته لامتناع اثبات النون ولا مع حذفها اما مع
الاثبات فلما يلزم من اثبات نون تشبه نون الجمع المحقق واما مع
الحذف فلحذف نون ليست في الحقيقة نون الجمع فلما تعذرت الاضافة
في التمييز صير الى النصب والمفرد اخصر فاقتصر عليه والجمعية
مفهومة من العدد المتقدم **ونحو اثنتي عشرة اسباطا محمول على**
البدل لا التمييز وهنا جواب عن سوال مقدر تقرير السوال ان يقال
قولكم ان تمييز المركب من احد عشر وبابه مفرد ينتقض بهذه الاية
اذ المميز فيها مجموع وتقرير الجواب انا لا نسلم ان المجموع المذكور
هو التمييز بل هو بدل من اثنتي عشرة والمميز محذوف التقدير
وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة والذي في الكشاف ان المراد
وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة وان كل قبيلة اسباط لا سبط
فاوقع اسباطا موقع قبيلة قال ابن مالك ومقتضى ما ذهب
اليه ان يقال رايت احدى عشر انعاما اذا اريد احدى عشرة جماعة
كل واحدة منها انعام ولا باس برايه لو ساعده استعمال لكن قوله
كل قبيلة اسباط لا سبط مخالف لما يقوله اهل اللغة ان السبط
في بني اسرايل بمنزلة القبيلة في العرب فعلى هذا المعنى قطعناهم
اثنتي عشرة اسباطا قطعناهم اثنتي عشرة قبيلة واسباطا واقع
موقع قبايل لا قبيلة فلا يصح كونه تمييزا وقال الحديثي الظاهر

وقطعناهم ... اثنتي عشرة اسباطا

ان الزمخشري اعرف باللغة قلت هذا دفع للنقل بمجرد دعوى فلم
يقم عليها دليل وذلك ان ابن مالك لم ينقل ما قال من تلقا
نفسه وانما نقل عن اهل اللغة انهم يقولون السبط في بني اسرايل
بمنزلة القبيلة في العرب ويتوهم انه ثقة والزمخشري لم ينقل
خلاف ذلك عن اهل اللغة حتى يكون معارضا لنقلهما لا فيقدم
نقله لكونه اوثق او اعرف باللغة وفي الصحاح والاسباط من بني
اسرايل كالقبايل من العرب وقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة
اسباطا فانما انث العدد لانه اراد اثنتي عشرة فرقة ثم اخبر
ان الفرق اسباطا وليس الاسباط بتفسير ولكنه بدل من اثنتي
عشرة فرقة لان التفسير لا يكون الا واحدا منكورا كقولك
اثنى عشر درهما ولا يجوز دراهم هذا كلامه بحروفه وفي المحكم لابن
سيده وهما لكتاب الجمع على جلالته فدل في اللغة ما نصه والسبط
من اليهود كالقبيلة من العرب وهم الذين يرجعون الى اب واحد
سمي سبطا ليفرق بين ولد اسمعيل وولد اسحق وجمعه اسباط .
وقوله تعالى وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا انما ليس اسباطا
بتمييز لان المميز انما يكون واحدا لكنه بدل من قوله اثنتي عشرة
هذه عبارته برمتها وهذا كله مما يويد نقل ابن مالك فكيف
يدفع بان الزمخشري اعرف باللغة واني يثبت للمدعي ما قال
ولم يقم شهادة بصحة دعواه والله اعلم بحقيقة الحال **وفي مائة**
والف وتثنيتهما وجمعه اي جمع الف **مجرور مفرد** نحو مائة رجل
ومائتا عبد والف غلام والفا فارس والاف رجل وانما كان
مجرورا لامكان الاضافة وعدم مانعها وهي الاصل وكذلك الحقه
قايم فوجبت الاضافة واما الافراد مع ان القياس الجمع كما في
ثلاثة دراهم فلانه عدد في معناه كثرة فكره جمع مميزه لئلا
ينضم الثقل اللفظي الى الثقل المعنوي **ومائتين عاما** في قول

الشاعر • اذا عاش الفتى مائتين عاما • فقد ذهب المسرة والفتا
نادر فلا يرد نقضا على هذه القاعدة المقررة والفتى بالمد
الشباب وبالقصر الشباب وثلثمائة سنين في قراءة من عدا حمزة
والكسائي بتنوين مائة كاسباطا اي محمول على ان سنين بدل
من ثلثمائة لا على انه تمييز كما ان اسباطا بدل من العدد لا تمييز لكن
مقتضى التشبيه ان يكون التمييز محذوفا هنا كما هناك ولا اراه
يتجه هنا لعدم الفائدة في الابدال حينئذ وفيه بحث اما اولا فلا
نسلم ان مميز ثلثمائة هنا لفظ سنة حتى يكون الابدال بسنين لعد ذلك
عن معتد به بل المميز لفظ مدة فيفيد حينئذ الابدال بسنين ان
تلك المدة المعدودة سنون لا غيرها واما ثانيا فلان ما ذكر من عدم
الفائدة مبني على ان سنين بدل كما مر وليس بمتعين لجواز ان يكون
مفعولا للبثوا وثلثمائة حال منه تقدمت عليه لكونه نكرة غير
مختصة فلا يمتنع اذا ان يكون المميز المحذوف لفظ سنة على جهة
التوكيد لما فهم من ذي الحال اعني سنين واذا كان التمييز قد ورد
مؤكدا مع التصريح به كما في قوله تعالى ان عدة الشهور عند الله
اثنا عشر شهرا فلان يرد كذلك مع تقييده اولى وبحذفه اي حذف
التنوين في قراءة ذينك الامامين وبعض الناس يعترض عليهما بالاحوص
لتوافقهما في كثير من حروف القراءة عكس قول الشاعر كلوا في
بطنكم تعفوا فان زمانكم زمن خميص • والخميص الجايع فالاستناد
مجاز كنهاره صائم يأمرهم بالقناعة وعدم الشره في الاكل في زمن
المجاعة ووجه كون القراءة عكسا لما في البيت ان الجمع فيها في مقام
الافراد اذ المراد ثلثمائة سنة وما في البيت افراد في مقام الجمع
اذ المراد في بعض بطونكم وتفعال في المزيد اي الواحد من المتعدد بمعنى
البعض منه لا بمعنى التصيير الاول بالاثنان به مكان الواحد
لان الواحد يطلق على كل من مفردات المعدودات اذا لم يتصف

الترتيب

الترتيب واما مع فضل فتقول الاول لبيان الرتبة وهذا بمعنى
المبني على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة لكن فيه معنى
الوصف والثاني الى الحادي عشر فصاعدا لا لاتفاق وليس على
الوقوف عند العاشر كما في القسم الاتي والحادي مقلوب من الواحد
بجعل الفاء كان اللام والعين مكان الفاء فوزنه العالف ولذا سكن
ياؤه مع انه مركب وكذا يا الثاني عشر كما في معد يكرب ومعنى الجاعل
اي المصير الثاني الى العاشر فقط وسقط الاول وما بعد
العاشر اما سقوط الاول فلانه اذا كان بمعنى الجعل والتصيير
لم يجز بناؤه من واحد ضرورة انه ليس تحت الواحد عدد يصير
واحدا بانضمامه اليه واما سقوط ما بعد العاشر فلعدم فعل
بعد العشرة حتى يستعمل بمعنى التصيير بخلاف العشرة وما دونها
الى الواحد فان لنا افعالا مشتقة منها بهذا المعنى تقول
ثنيت الواحد اي صيرته بانضمامي اليه ودخولي معه اثنين
وثلثت الاثنين وربعت الثلاثة وهكذا والذي يظهر في
ان يجعل معنى ثنيت الواحد جعلته ذا ثان ومعنى ثلثت الاثنين
صيرتهما ذوي ثالث وهكذا الى تسعة قريبا واضافة الاول
وهو الذي بمعنى البعض ولا يكون الا الى ما اشتق منه نحو ثاني
اثنين او اكثر نحو ثالث اربعة وعطارد ثاني السبعة السيارة
ولا يجوز الى ما هو دونه نحو ثالث اثنين بهذا المعنى لان بعض الاثنين
لا يستقيم كونه ثالثا لهما بمعنى انه واحد منهما لانعدام معنى الثلاثة
فيه بهذا الاعتبار معنوية لان المضاف على هذا التقدير غير
صفة مضافة الى معمولها وليست هذه الاضافة بلازمة لجواز
قولك ثالث من اثنين ونحو ذلك واضافة الثاني وهو الذي بمعنى
الجاعل ولا تكون الا الى الاقل بواحد نحو ثالث اثنين ورابع
ثلاثة ولا يجوز الى المساوي نحو ثالث ثلاثة اذ يلزم ان يكون

المعنى مصير الثلاثة ثلاثة ولا يستقيم ولا الى اقل منه باكثر من
واحد نحو رابع اثنين اذ يلزم ان يكون المعنى مصير الاثنين اربعة
بانضمامه اليهما ولا يستقيم ايضا **لفظية لانه** اي المضاف **اسم**
فاعل اضيف الى معموله هذا اذا اريد الحال او الاستقبال
فلا تعدوا اي لا يتجاوز **العشرة** لانه ليس بعدها ما يمكن
اشتقاق الفعل منه ثم اسم الفاعل في هذا الباب مخالف له في
ساير الابواب فان نصب ما بعده اسم الفاعل الذي بمعنى الحال او
الاستقبال وخفضه مستويان او النصب اكثر واما في هذا الباب
فقالوا ان اضافته اكثر من نصبه لما بعده قال الرضي وانما قل
النصب هنا لان الانفعال والتاثر في هذا المفعول غير ظاهر
الاثبات وذلك لان نفس الاثنين لا تصير ثلاثة اصلا وان
انضم اليها واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلاثة والتاويل
انه يسقط عن المجموع الاول بانضمام الواحد اسم الاثنين وصار
يطلق على المجموع الثاني اسم الثلاثة فكانه صار المجموع الاول
هو المجموع الثاني هذا كلامه ولم يزد في التاويل على ادعا امر
لا يتصور اذ المجموع الاول وهو الاثنان لا يعقل كونه ثلاثة
اصلا كما عرفته اولا فلا يكون كانه صار اياها والذي يظهر
لي ان يجعل اسم الفاعل هنا بمعنى التصيير لا على معنى انه يصير
ما تحته عين ما اشتق هو منه فانه لا يتصور بل على معنى انه
يصيره ملابسا له بوجه ما من وجوه الملابسة فمعنى زيد رابع
ثلاثة مصير الثلاثة مربوعة اي مجعوله ذات رابع باعتبار
كونه رابعا لها لا باعتبار انه صيرها عين الاربعة ومثل هذا في
ساير الامثلة ولا غبار عليه **ويقال** اذا زاد على العشرة **على المعنى**
الاول وهو ما كان بمعنى البعض ولا يقال على الثاني لما علمته
من انه لا يعدوا العشرة لتعذره فيما فوقها **حادي عشر احد عشر**

بالبنا

بالبنا في المركبين لوجود علته وهي التركيب فيهما والمركب
الاول مضاف الى المركب الثاني وقد عرفت انه انما يضاف الى
المساوي او الاكثر فيقال على الاول ثالث عشر ثلاثة عشر وعلى
الثاني ثالث عشر اربعة عشر مثلا وقد يتجاوز بهذا المعنى عن التاسع
عشر والتاسعة عشرة فيقال الحادي والعشرون والحادية
والعشرون وغايته انه لا يضاف ولا ينصب فان الاضافة غير
لازمة في المعنيين كما عرفت **وحادي احد عشر** للمذكر وحادية
احدى عشرة للمونث الى تاسع تسعة عشر وتاسعة تسع عشرة
بحذف عشر من الاول في المذكر وعشرة في المونث تخفيفا مع
حصول العلم به وامن اللبس **باعراب الاول** لذهاب مقتضى
البنا وهو التركيب وبنا المركب الثاني لبقا تركيبه **وحادي عشر**
بحذف شطري الوسط وهما عجز المركب الاول وهو عشر وصدر
المركب الثاني وهو احد **بالبنا فيهما في الاستعمال الاكثر** لقيام
مقتضيه وهو التركيب وحذف احد جزئي المركب لقرينة مع
ارادته لا يزيل التركيب وبعضهم يعرب الجزئين باضافة الاول
الى الثاني نظرا الى انتفاء التركيب في الظاهر نحو الاعراب
المثنى ما لحق اخره الف في حالة الرفع ومن المعلوم ان ما قبلها
لا يكون الا مفتوحا فلذلك اضرب عن ذكره **او يا مفتوح ما قبلها**
في حالتي النصب والجر **ونون مكسورة** لالتقا الساكنين وفتحها
لغة حكاها ابن جني وبعضهم يخصها بالياء ومنه قول الشاعر يصف
قطاة ● على احوذيين استقلت عشية ● فما هي الا لمحة وتغيب
اي على جناحين احوذيين اي خفيفين سريعين لطيران وقد تضم
ايضا كما روي عن فاطمة رضي الله عنها يا حسنان يا حسينان بضم
النون **عوضا** علة للحوق النون لا لكسرها اي لحق اخره نون لاجل
التعويض **عن التنوين** الذي كان في الواحد قبل تثنيته وهذا

مذهب ابن كيسان واستدل بحذفها للاضافة كما يحذف التنوين لها
واعتذر عن ثباتها مع الالف واللام بانها قويت بالحركة فبعدت
عن موجب الحذف واورد عليه نحو حبليان ضرورة انه لم يكن فيه
تنوين حتى يعوض عنه واجيب عنه بان فيه تنوينا مقدرا وكذا كل
ما لا ينصرف وفيه نظر اسلفناه في باب التمييز **او عن الحركة** الاعرابية
التي كانت في الواحد فذهبت عند دخول الالف والتاء وهذا مذهب
الزجاج قال لان النون تثبت مع الالف واللام فلو كانت عوضا
من التنوين لم تثبت في هذه الحالة التي لا مدخل للتنوين فيها
واعتذر عن حذفها للاضافة بانها زيادة والاضافة زيادة
نكرهوا الجمع بين زيادتين وردّ بقيام الحرف مقام الحركات فلا
حاجة الى التعويض **او عن كليهما** اي عن حركة الواحد وتنوينه معا
وهو مذهب ابن ولاد وابي علي وابن طاهر قالوا لوجود حكم الحركة
مع الالف واللام وحكم التنوين مع الاضافة ويرده ما تقدم
ولم يرتض ابن مالك شيئا من هذه الاقوال بل قال انما دخلت النون
لدفع توهم الافراد في نحو الخوز لان تثنية الخوزلي في لغة فان
النون لو لم ترد هنا لتوهم ان الكلمة مفردة لا مثناة ثم حمل ما لم
يوجد فيه هذا التوهم على ما وجد فيه ليجري الباب على سنن
واحد **ليدل** متعلق بلحوق اي ليدل الالحاق **على ان معه مثله في
جنسه** والمراد بالجنس هنا ما وضع صالحا لان فرد يعني جامع
بينهما في نظر الواضع فدخل نحو الابيضين للانسان والفرس وان اختلفت
الماهيتان فان الجامع بينهما في نظر الواضع صفة البياض لا نفس
الماهية ونحو الزيدين وان اختلف الواضعان فان الجامع بينهما
المنظور اليه لكل واضع هو كون الذات متميزة عن غيرها بهذا
الاسم ونبه المؤلف بهذا القيد على انه لا يجوز تثنية المشترك
باعتبار معنييه المختلفين فلا يصح ان يقال قرآن للطهر والحيض

وعينان

وعينان للناظر والذهب مثلا وفي ذلك خلاف فقد اجاز ابن
الانباري واختاره ابن مالك بشرط امن اللبس على ما صرح به
في شرح الكافية الشافية قال انه لا خلاف في عود الضمير
على معنى المشترك المختلفين عند فقد الالتباس كعوذ للعسجد
عين منقودة وعين موزونة اتحبهما للضيف وكما اجتمعا في الضمير
يجتمعان في الظاهر وعلى ذلك جاء قول الحريري في بعض المقامات
جاد بالعين حين اعمى هواه عينه فانثنى بلا عينين **ونحو العمرين**
لابي بكر وعمر رضي الله عنهما **والقمرين** للشمس والقمر مما اختلف
فيه اللفظان ولم توجد المماثلة بينهما حتى يتحقق ان الحاق العلامة
لاحدهما وقع ليدل على ان معه مثله من جنسه **تغليب** فهو من قبيل
المجاز والتغليب في الاول للاخف وهو عمر وفي الثاني للمذكر
وهو القمر قال التفتازاني واما بيان مجازية التغليب والعلاقة
فيه وانه من اي انواعه فلم ار احدا حام حوله واقول يمكن ان يجعل
فيما نحن فيه من قبيل المشاكلة فعبر عن مدلول ابي بكر بلفظ عمر
وعن مدلول الشمس بلفظ القمر لوقوعه في صحبته تحقيقا وظاهر
كلامهم في المشاكلة ان جهة التجوز فيه وقوع مدلول هذا اللفظ
في صحبة الاخر تحقيقا او تقديرا فهو من قبيل ما العلاقة فيه
المجاورة فان قلت مقتضى تعريف المؤلف وجماعة ان الاسم
المثنى هو رجل من قولك رجلان مثلا لانه هو الذي لحق اخره
الف ونون او ياء ونون وليس كذلك بل المثنى هو مجموع رجلان
مثلا اذ هو الدال على الاثنين ورجل لم يلحق اخره علامة بل
اخره هو العلامة لا شيء اخر لحقته العلامة فما وجه التقصي
عنه قلت لا مانع من ان يكون المفرد قبل انضمام هذه الزيادة
اليه دالا الا على الواحد وبعد انضمامها اليه صار دالا على اثنين
فينطبق التعريف عليه والاشكال ولو سلم ان المثنى هو مجموع

تحقيق مجازية التغليب

الاسم الذي اخره علامة التثنية انطبق التعريف عليه باعتبار حذف
مضاف اي ما لحق اخر مفرده الف او يا مفتوح ما قبلها ونون والاول
اولى **وتحذف النون بالاضافة** نحو بل يداه مبسوطتان وقد
تحذف ايضا للضرورة كقوله •
قد سالم الحيات منه القدما • بنصب الحيات على رواية البغداديين
اي القدمان وقد يجعل هذا من باب نصب الفاعل لامن اللبس قال
ابن مالك او لقصر صلة كقوله •
خليلي ما ان انتما الصادقا هوى • اذا لم تكونا لي على من تقاطع •
وهو محتمل للاضافة **وتحذف التا** على غير قياس **في خصيان** بضم الخا
تثنية خصية **والبان** بفتح الهمزة تثنية الية اذ لا قياس يؤدي
الى حذف تا التانيث من الكلمة عند تثنيتها وهذا مبني على انه لم
يسمع خصي والي وهو محل نزاع فقد حكي ثبوتهما في لسان العرب
وان كانتا اقل استعمالا من خصية والية واذا كان كذلك فلا
معنى لارتكاب ما يخالف القياس بل يجعل خصيان والبان تثنية
خصي والي المسموعين ولا اشكال وخصيتان واليتان تثنيتي
خصية والية قال نبل ابي الحمار وخصيتاه احب الى فزارة من
فزار وقال • متى ما تلقني فردين ترجف روانف اليتيك
وتستطارا الروانف بالراء والنون والفاء جمع رانفة وهي اسفل
الالية وطرفها الذي يلي الارض من الانسان اذا كان قائما كذا
في الصحاح **والمجرد** اعني كائنا **للمنقوص** اي المنقوص منه
اخره **كيد يرد** تارة فيقال يديان كقوله يديان بيضاوان
عند محلم **ولا يرد** تارة اخرى فيقال يدان وهو الاكثر
وكذا دمان وفمان الاكثر فيهما عدم الرد فيقال دمان ودموان
وفمان وفموان والضابط انه يتم في التثنية من المحذوف ما يتم
في الاضافة لا غير فيقال اخوان لانه يقال اخوك ويقال يدان

لانه يقال يدك **والمجرد للمقصور** وهو الالف **ان كان في غير اسم
ثلاثي** كذكرى والمرتضى والمستدعى **او** كان الالف بدلا **عن يا في**
اسم ثلاثي كرحى **او اميل** في الثلاثي وهو اصل كبلى ومتى سمي
بهما **فيا** جواب الشرط اي فهو يا والمراد انه ينقلب يا في جميع الصور
التي ذكرناها اما في صورة ما اذا كان بدلا عن اليا فظاهر لانه
رد الى الاصل واما حيث يمال ولا يعلم الاصل فلان في امالة الالف
عند الافراد الى اليا ما يقتضي المحافظة عليها في التثنية واما
في غير الثلاثي فلطلب التخفيف فيما يثقل بكثرة الحروف **والا يكن**
كذلك ويحته صورتان ما اذا كانت الالف بدلا عن واو نحو عصا
وما اذا كانت اصلا ولم تمل نحو الى واذا سمي بهما **فواو** فتقول
عصوان والوان واذوان اما الاول فللرد الى الاصل واما
الثاني فللحمل على الاكثر **وشذ مذروان** بالذال المعجمة وهما طرفا الالية
الانسان ورد بالواو **للزوم التثنية** وهذا جواب سوال
مقدر تقديره ان يقال قولكم ان المجرد في غير الثلاثي تقلب
يا منقوض بمذروان فانه انقلب فيه واوا وجوابه ان هذه الكلمة
وضعت على صيغة المثنى ولم ينطق بمفردها فكان الواو المنقلبة
عن الالف ليست بمتطرفة بل في وسط الكلمة ويجب ان يضبط هذه
اللفظة بالذال المعجمة كما ان المدرى ذات الدال المهملة
وهي شيء كالمسلة يكون مع الماشطة تصلح به قرون النساء وشعورهن
نطق بها هكذا بصيغة الافراد فاذا ثنيتها قلت مدريان
باليا على القياس **والمجرد للممدود ان كان للتانيث قلب واوا**
نحو حمراوان اما القلب فلانها زيادة محضة فهي بالابدال الذي
هو اخو الحذف اولى من غيرها واما قلبها واوا دون اليا فلانها
وقعت بين الفين فحذروا في الثقل من اجتماع الامثال لان اليا
اقرب الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين

في الثقل وربما صححت هذه الهمزة فقيل حمراوان وربما قلبت يا
فقيل حمرايان حكاه المبرد عن المازني او كان اصليا تثبت على
حالته ولم تقلب الى شيء فيقال قراآن ووضاآن تمسكا بالاصل
وربما قلبت واوا فقيل قراوان ووضاوان كراهة لوقوع
الهمزة بين الفين واما لم يكن للتانيث ولا اصليا فالوجهان
قلبه واوا وابقاء الهمزة على حالها فيقال في تثنية كساء ورداء
كساوان ورداوان وكساءان ورداءان فالقلب لكونها غير اصلية
والثبوت لشبهها بالاصلية قلت وظاهر كلام المؤلف ان
الوجهين سيان وليس كذلك بل تصحيح الهمزة هنا اولى من القلب
لانها بدل من اصل فهي شديدة الشبه بالهمزة الاصلية كقراء وقد يثنى
الجمع كقول الشاعر • لاصبح الحي اوبادا ولم يجدوا
عند التفرق في الهيجا جمالين • اوتادا رؤوسا او اسمه اي اسم الجمع
نحو كمثل الشاة العائرة بين الغنمين ثنا ونال الفرقتين ونحوها
المثنى بلفظ الجمع مضافا الى مثنى هو بعضه نحو فقد صغت
قلوبكما ونحو قطعت رؤوس الكبشين وهو اولى من التثنية هنا لان
المضاف والمضاف اليه كشيء واحد فكرهوا الجمع بين تثنيتين
واختير لفظ الجمع على الافراد لانه قد يعبر به عن الاثنين مع
انه لا يحصل به هنا لبس فلو كان المضاف اليه كالمثنى معنى ولكنه
في اللفظ متعدد كان الافراد هو المختار نحو على لسان داود
وعيسى بن مريم وفي الحديث حتى شرح الله صدري لما شرح له صدر ابي
بكر وعمر وصرح ابن مالك في بعض كتبه بوجوب الافراد في مثل ذلك
واذا سمي بالمثنى او بالجمع على حده وهو جمع المذكر السالم او شبهه
اي شبه المثنى نحو اثنان واثنتان او الجمع على حده نحو عشرون
وثلاثون ولم يجاوز سبعة احرف نحو اشهيبان تثنية اشهيبا
واشهيبابون جمع اشهيباب علما فانه لا يجوز فيه الا الحكاية

لمخالفته للاسما المفردة بسبب زيادة عدد حروفه على سبعة احرف
ابقي على ما كان عليه من الاعراب بالحروف في الاستعمال الاكثر
رعاية للاصل المنقول عنه او اعرب بالحركة على النون من غير تنوين
وظاهر هذا انه غير منصرف قصدا لحق النون من كونها عوضا عن التنوين
فلا يجمع بينهما ويلزم المثنى الالف دون اليا لانها اخف منها ولانه
ليس في المفردات ما اخره يا ونون زائدتان وقبل اليا فتحة فيكون
اذ ذاك كعمران ويمنع الصرف فيه واضح ويلزم الجمع اليا دون الواو
لانها اخف منها اذ ذاك اي حين جعله علما في المشهور وفي الصحاح
انه من اعرب نصيبين اعراب الاسما المفردة لم يصرفها بل يقول هذه نصيبين ورايت نصيبين ومررت صح
بنصيبين ومنع الصرف فيه عند كونه علما لمؤنث ظاهر وانما الكلام
حيث يجعل علما لمذكر وابو علي الفارسي يحكم بمنع نحو احمدون علما
للعلمية وشبه العجمة من حيث فقد مثله في الاسما العربية فليتامل
واشار بقوله في المشهور انه يستعمل على وجه اخر وهو انه يلزم الواو
قال في التسهيل كماون فظاهره انه يراه غير منصرف المجموع ما
اي لفظ دل على احاد وذا جنس يشمل المحدود وغيره من اسما الجموع
نحو رهط ونفر واسما العدد نحو ثلاثة وعشرة بقصد تلك
الاحاد بحروف مفردة اي بحروف مفرد ذلك المجموع وذا فصل يخرج
ما ذكرنا من نحو رهط وثلاثة اذ لا مفرد لشيء منها بحروفه وكذا
قرر في بعض الحواشي فالاولى ان يقال اذ ما دل جنس وعلى احاد يخرج
المثنى دون اسم الجمع واسم العدد المذكورين فيخرجا بحروف مفردة
ولو كان وجود ذلك المفرد تقديرا اي مقدرا لا محققا وذلك
مثل عبابيد وهم الفرق من الناس الذاهبون في كل وجه فهذه
صيغة خاصة بالجمع لا توجد الا فيه وسراويل عجمي او جمع سروالة
فلا يرد وحينئذ يحكم بان عبابيد جمع قطعا ولكن لا واحد له
محقق في اللغة فيقدر له مفرد هو قياس مثله فيكون اتيا

جمع عند ودبضم العين او عبداد بكسرها تقديرا **ولم يك على** زنة
فعل بفتح الفا واسكان العين وهذا القيد لاخراج نحو ركب
وتمر لانه يدل على احاد تقصد بحروف المفرد ويؤنثه وراكب يجب
الظاهر في احتيج الى اخراجه بذلك وحذفه ابن الحاجب هذا القيد
بنا على ان نحو ركب خرج بقيد القصد لانه لم تقصد به الدلالة
على جماعة ركب ماخوذ من راكب وانما توافقا في الحروف من غير قصد
وليس بجيد لانه مبني على امر مخالف للظاهر فلذلك زاده المولف
مما زاد وهو حسن **ونحو تمر وركب لانه يصغر ليس بجمع على الاصح** خلافا
للاخفش ووجه الاستدلال انه ثبت تصغير تمر وركب على تمير
تمير وركيب فلو كان جمعا لكان جمع كثرة اذ ليس من ابنية القلة
كما تعرفه بعد ولو كان جمع كثرة لم يصغر على لفظه وقد صغر كذلك
فلا يكون جمعا **فكسر** اي اذا ثبت ذلك فنحو الجمع مكسر **ان بغير**
واحده كرجل ورجال وكتاب وكتب واسد واسد **ولو كان التغيير**
تقديرا نحو فلك فانه يطلق على المفرد نحو في الفلك المشحون
وعلى الجمع نحو وترى الفلك فيه مواخر فاذا جعل مفردا كانت الضمة
ضمة اصلية كضمة قفل واذا اطلق جمعا قدر ان تلك الضمة
صارت مبدلة بضمة مثل ضمة اسد فيكون غير ضمة التي كانت
في فلك المفرد فان قلت جنب يطلق على الواحد وعلى الجمع
بلفظ واحد نحو زيد جنب وزيدون جنب ولم تعدوه من هذا الباب
مع امكان التقدير فيجعل جنب المفرد كعنق والجمع ككتب فلم
ذاك قلت لان فلكا سمع تثنيته حيث قيل فلكان فكان
ذلك علامة على انهم قصدوا تغييرا للفظ عند اختلاف المدلول
فسلك بفلك الجمع سبيل المثنى تقديرا لما لم يكن التغيير المحقق
فيه ثابتا بخلاف جنب فانه يستعمل في الحالات الثلاث بلفظ واحد
فلم يقم دليل على انهم قصدوا تغييرا للفظ عند اختلاف مدلولاته

فلم

لانه فلم يكن كفلك قال ابن مالك وجماعة فان قلت هو مبني على
اللغة الفصحى وفيه لغة اخرى في الواجب وجنبان ويستعملها
مصنفو الشافعية وعليها يكون كفلك قلت لا فان اصحاب
هذه اللغة كما يثنون الجنب يجمعونه فيقولون جنبون واجناب
وصحيح ان سلم واحده كزيدون ومسلمون **بواو مضموم ما قبلها**
في حال الرفع كما مثلنا **او يا مكسور ما قبلها** في حال النصب والجر
كزيدين ومسلمين **ونون مفتوحة** تكسر في الشعر بعد اليا كقوله
عرفنا جعفرا وبني رياح ° وانكرنا زعانف اخرين ° الزعانف
بالزاي والعين المهملة والنون والفاء جمع زعنفة بالكسر وهي
الطائفة وقد يكون هذا من يجعل النون معتقب الاعراب كما يجي
اتيا بالنون **عوضا** عن تنوين المفرد وحركته او كليهما **كما في المثنى**
والكل عند ابن مالك غير مرضي بل سبب الاتيان بالنون عنده دفع
توهم الاضافة نحو عجبت من بنين كرام وناصرين باغين على ان باغين
نعت لا مفعول به فلو لم تزد النون في مثل ذلك لتوهمت الاضافة
وحمل ما لا توهم فيه على ما فيه التوهم لتجري الباب على سنن واحد كامر
لعلم احترازا من غير العلم كرجل **مذكر** احترازا من المونث كهند
فلا يجمع هذا الجمع **لفظا ومعنى** احترازا من نحو طلحة فانه مذكر
معنى لا لفظا لوجود علامة التانيث فيه فلا يجمع هذا الجمع خلافا
للكوفيين فانهم اجازوا جمعه كذلك فيقولون الطلحون نظرا الى
تذكير مسماه ولم يعتبروا بالتانيث اللفظي قلت ويؤيدهم
قولهم في العدد ثلاثة طلحات بالتا اتفاقا وفي كلام المولف
هنا قسمة فان هذا القيد الذي ذكره وان نفع في اخراج نحو
طلحة لكنه ضر في اخراج نحو مسلمي وزيد فاسمها مذكر فاعل
مع انهما يجمعان حينئذ بدونها اتفاقا فان قلت يحمل على انه
اراد بالمذكر لفظا ومعنى المذكر الخالي عن التا لانها هي العلم في

التانيث والاغلب فيه قلت لا يجدي ذلك نفعا لان نحو عدة
وثبة علمين يجمعان هذا الجمع وان كان فيهما تا التانيث لانها
اخلفت عوضا عن المحذوف من الكلمة فيحتاج اذن الى ان يكون
المراد بالمذكر لفظا ما خلا عن التا المخلصة لمحض التانيث اللفظي
ولم يوت بها للعوض وفيه ما لا يخفى **يعقل** احترازا من نحو اعوج علما
لفرس وانما اشترطت هذه الامور الثلاثة لجمع التصحيح لان كل
من وجدت فيه حصل له بسبب اجتماعها فيه شرف واصالة فناسب
ان يعطى الاصل من الجمعين وهو المصحح لان اصل التغيير ان يكون
في الاخر والجمع المصحح كذلك فلذلك خص به ووجه اختصاصه
بالواو هو وجه اختصاص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا
بالواو وان اختلف الواوان في الاسمية والحرفية **او صفة** بالجر
عطفا على علم **له** اي لمذكر يعقل احترازا من نحو حائض ومن نحو سابق
صفة فرس **بلا تا** احترازا من نحو راوية وعلامة فلا يجمع هذا
الجمع لئلا فاته بين علامة المؤنث وعلامة المذكر **غير افعل فعلا**
نحو احمر فلا يجمع لمذكر العاقل هذا الجمع فلا يقال احمرون لانهم
فان مؤنثه حمراء صح
قد جمعوا افعل فعلى وهو افعل التفضيل هذا الجمع فقالوا
افضلون فقصدوا الفرق في الجمع لتباين البابين في المعنى
ولم يعكس لانه اشرف اذ فيه زيادة وافعل فعلا تكثر فيه
العيوب **او فعلان فعلى** نحو سكران فان مؤنثه سكرى فلا
يجمع هذا الجمع فلا يقال سكرانون لانهم فعلان فعلانة
مجموعا هذا الجمع مثل ندمان فان مؤنثه ندمانة وجمعوا ندمانا
بالواو والنون فقالوا ندمانون فقصدوا الى التفرقة بين البابين
في الجمع ولم يعكس لان باب ندمان هو الاصل لدخول التاء في
مؤنثه وهي الاصل في التانيث **ولا مذكر مستو فيه** اي في الوصف
مع المؤنث نحو صبور وجريح فان كلا من المذكر والمؤنث يوصف

به

به على حالة فلما اتفقوا بينهما في الافراد اتفقوا في الجمع فقالوا
فيهما جميعا صبر وجرحى ولم يقولوا صبورون وجريحون ولا صبورات
وجريحات **الا نحو ارضين** منصب نحو على انه من باب الاستثناء
المنقطع لعدم دخوله تحت شيء مما اشتملت عليه الضابطة فان
ارضا ليس بعلم لمذكر يعقل ولا صفة له **ونحو اوزين** جمع اوزة بكسر
الهمزة وفتح الواو وتشديد الزاي وهو البط **من جموع التعويض**
اي من المجموع التي اتى فيها بعلامة التصحيح عوضا عن شيء اما في
ارضين فهي عوض عن تا التانيث واما في اوزين فعوض عن الهمزة
المحذوفة في المفرد فانهم يقولون وزة كذا قيل **ونحو البلغين**
بضم على انه مبتدا او البلغين بضم الموحدة وفتح اللام وهي خيرة
نحو صح
الدواهي **مأول** بما قاله الزمخشري في الفائق من ان التحقيق فيه
ان يقال كانه خطب بلغ اي بليغ ثم جمع جمع السلامة ايذانا بان
المخطوب في شدة نكايتها بمنزلة العقلاء الذين لهم قصد وتعمد
وبالالف والتا عطف على قوله اولا بواو ومضموم ما قبلها الى اخره **لمؤنث
لفظا** نحو طلحة علم لمذكر ولابد ان يكون المراد بهذا المؤنث
لفظا ما كان تانيثه بالتا على نحو ما مر والا ورد ذلك الاشكال
او معنى نحو زينب **اسم بلا شرط** من الشروط الاتية في الصفة
نحو طلحة وطلحات وزينب وزينبات **وصفة شرطا ان يجمع مذكره**
اي مذكر الوصف فذكر باعتبار المعنى **بالواو والنون ان كان لها**
اي للصفة فانث باعتبار اللفظ **مذكر** كضاربة يجمع على ضاربات
لانه قيل في مذكره ضاربون وفضلى في اسم التفضيل يجمع على
فضليات لانه قيل في مذكره افضلون بخلاف نحو حمراء فلا يقال
فيه حمراوات لانه لم يقل في مذكره احمرون وشبهه انه لو جمع مثل
هذا مصححا بالالف والتا لكان للمؤنث مزية على المذكر ~~والخضر~~
والخضراوات في قوله صلى الله عليه وسلم ليس في الخضراوات

صدقة انما جا مصححا بالالف والتاء مع انه جمع لخضرا وهي صفة مذكرها
اخضر ولم يجمع بالواو والنون لغلبة الاسمية فالتحق بالاسماء وخرج
عن باب الصفة فلم تعتبر فيه هذا الشرط وان لم يتجرد عن التاء ان
لم يكن له مذكر كحائضة ومرضعة فانهما من الصفات المختصة بالنسا
فان لم يتجردا عن التاء لم يجمعا هذا الجمع لانهما عند التجرد اسمان لمن حصل
له ذلك الوصف لا باعتبار الحدوث وعند التلبس بالتاء لمن حصل
له ذلك الوصف باعتبار الحدوث فلم يجمع المجرد بالالف والتاء لغرض
الفرق بين البابين ولم يعلم ان هذا الجمع للمؤنث وجانب التانيث
في ذي التاء اظهر والمذكر عطف على قوله لمؤنث حتى قوله اوما الف وتاء
لمؤنث اي بالالف والتاء المذكر غير عاقل لم يكسر اي لم يجمع التكسير وهذا
الشرط مطرد عند الجمهور وانما تراه مطرد القراء فلم يكن للمؤلف هذا
الاطلاق نحو سجلات جمع سجل بكسر السين المهملة وفتح الموحدة
وسكون الجاء وبعدها لام وهو الجلد الضخم وحمامات جمع حمام وسرادقات
جمع سرادق وبوانات بكسر الموحدة جمع بوان وهو عمود من اعمدة
الخيمة مع بون في جمع هذا المفرد وهو بوان شاذ وهذا مما
يؤكد انه اذا اطراد الجمع المذكور او نحوهم ذلك ومطلق الجمع
الصحيح لمذكر كان كمسلمين او لمؤنث كمسلمات وافعال كاجمال وافعل
كاكلب وافعلة كارغفة وفعلة لغلبة غالبا صفة مصدر محذوف
عامله مصدر آخر مضاف الى مطلق الجمع وهو مبتدا لكن حذف واقيم
المضاف اليه مقامه وقوله للقلة خبر لذلك المبتدا واصل
التركيب مجي مطلق الجمع وكذا مجيئا غالبا للقلة وانما لم يجعل
غالبا حالا من الضمير المستكن في الخبر للزوم تقدم الحال على عاملها
المعنوي ولو قلنا بجوازه كما تراه بعض لم يثبت الحالية الا اذا جعل
الظرف خبرا عن واحد من تلك المتعاطفات ويكون خبر الباقي محذوفا
ولا يكن جعله خبرا عن الكل لوجوب تانيث الحال حينئذ لانها صفة

وتعذ حالا من امور متعددة وافرادها وتذكيرها لجعلها في معنى
المذكور ليس بقياس وانما قال غالبا لان هذه الجموع قد تستعار
للكثرة كما يستعار جمع الكثرة للقلة ولم يكن به حاجة الى هذا
القيد لان الكلام في الحقيقة واستعمالها للكثرة استعمال مجازي
وقد جمع بعض الشعراء هذه الجموع فقال بافعل وبافعال وافعلة
وفعلة يعرف الادنى من العدد وسالم الجمع ايضا داخل معها فهذه
الخمس فاحفظها ولا تزد الى العشرة فما دونها قال القاضي تاج
الدين السبكي في شرح المنهاج اتفق النحاة على ان هذه الجموع للقلة
واتفق الاصوليون القائلون بالعموم وهم اكثر حملة الشريعة
على ان صيغة المشركين وما شابهها للعموم وكذا الاجمال والارغفة
فقد قال ها انا قرفتان عظيمتان تنقل عن العرب وكل واحدة
نقلت عكس ما نقلته الاخرى فان العموم الذي هو غير متناه متجه
الافراد من العشرة فما دونها ولا سبيل الى تكذيب واحدة من هاتين
الفرقتين العظيمتين فلا وجه الجمع بين كلاميهما قال والجواب
ما ذكره امام الحرمين وقال انه الذي استقر عليه نظره في محاولة
الجمع بين مسالك الائمة في ذلك الجمع وهو ان قول النحاة انها للعشرة
فما دونها انما هو فيما اذا كان الجمع منكرا نحو مشركين واجمال وقول
الاصوليين انما هو حال التعريف بالالف واللام فانه يعم كل جمع وذلك
بمنزلة دخل المنكر فانه للواحد من بني آدم وبالتعريف يعم كل فرد واما
الجمع حالة التنكير فلا نقول فيه وبالتعميم الامر مشكل الى هنا كلامه
وغيرها للكثرة فيكون لاحد عشر فما فوقها قال السبكي بأثر
الكلام السابق ولقائل ان يقول اتفقت الفقها على ان من اقر بدراهم
يقبل تفسيرها منه بثلاثة وهي جمع كثرة واقله باتفاق النحاة هو
احد عشر فالجمع بين الكلامين اللهم الا ان ندعي للفقيه ان العرف شاع
في اطلاق دراهم على ثلاثة واشتهر فصار حقيقة عرفية وهي مقدمة

على اللعوبة ولا يكفيه ان يقول اطلاق جمع الكثرة على القلة
يصح مجازا والاصل براءة الذمة عما زاد فعلينا تفسير بثلاثة
لذلك لانا نقول لا يفعل من اللافظ تحقيقا فولى لا الفاظ في الاقارير
التفسير بالمجاز الا يرى ان من اقر بافلس لا يقبل منه التفسير
بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد مجازا هذه عبارته وقد
وقد افاد مولانا سعد الدين التفتازاني في التلويح ان جمع القلة
والكثرة متفقان باعتبار المبدا مفترقان باعتبار المنتهى فمبدا
كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة
قال وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات وبهذا
ينحل اشكال التسبكي في مسئلة الاقرار فانا نمنعناه على ان جمع الكثرة
للثلاثة مجاز وهو ممنوع على هذه الطريقة بل هو لكل من الثلاثة
والاربعة وما فوقها الى ما لا نهاية له حقيقة فاذن من اقر بدراهم
وفسرها بثلاثة لم يقبل تفسير بمجاز فلا اشكال اصلا ثم في
قول امام الحرمين ان الجمع المعرف بالالف واللام يعم كل جمع لا كل فرد
نظرا لانفاق ائمة التفسير والاصول والنحو على ان الحكم في مثل
الرجال فعلوا كذا على كل فرد لا على كل جماعة ذكره التفتازاني
في حاشيته على الكشاف وغير ذلك من كتبه **وقد يحمل النون معتقب**
الاعراب اي محلا لاعتقاب حركات الاعراب اي دخول واحدة بعد
اخرى من قولهم عقب فلان فلانا اذا خلفه وقام في مقامه وعقبا
اي خلف كل منهما الاخر **بلزوم اليا** لخفتها مع اشعارها بالجمعية
كما في الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف وقال الشاعر
دعاني من نجد فان سنينه • لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا •
وقال وكان لنا ابو حسن علي ابا برا ونحن له بنين وخرج عليها قول الاخر
لا يزالون ضاربين القباب **ويحذف** النون **للاضافة** قياسا مطردا
نحو غير محلي الصيد وللضرورة كقول الشاعر •

ولسنا

ولسنا اذا تابون سلما بمذعني • لكم غير انا نسالم نسالم • وقول الاخر
يقولون ارحل قتل قريشا • وهم متلنفوا البلد الحراما •
وقد تسقط في السعة ايضا لا للاضافة كما قرئ في الشواذ وانكم لذائقوا
انكم غير معجزي الله بالنصب **و** يحذف **عجز المنقوص** وهو الاسم المعرب
الذي اخره ياء لازمة مكسور ما قبلها نحو القاضي فلا شيء من
نحو يرمي وهذي وذا وظبي بمنقوص فيقال في جمع قاض قاضون
رفعا وقاضين نصبا وجرا والاصل قاضيون وقاضيين حذفت
الضمة والكسرة استثقالا لهما على اليا بعد كسرة فالتقى ساكنان
لام الكلمة وعلامة الجمع فحذفت اللام ثم قلبوا في حالة الرفع كسرة
الضاد ضمة لمناسبة الواو وتبقوها في حالتي النصب والجر على ما
كانت عليه من الكسر لعدم الحاجة الى التغيير **و** عجز **المقصور** وهو
الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة كالمصطفى فلا شيء من نحو يخشى
وهذا والفتى واخاك بمقصور **مبقيا** اي ويحذف عجز المقصور
مع بقاء **حركة ما قبله** حالة كونه واقعا **في الجمع بالواو والنون** او
باليا والنون كقولك مصطفون رفعا ومصطفين نصبا وجرا واصله
مصطفيون ومصطفيين تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا فالتقى ساكنان الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقا
الساكنين وبقي ما قبلها على حاله مفتوحا لعدم الداعي الى التغيير
ويحذف التا مما هي فيه من المؤنث حيث يجمع بالالف والتا كراهة
لاجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة **ويقلب العجز** وهو الالف
المقصور جمع التانيث ياء سواء كانت الالف زائدة للتانيث كحبلى
او منقلبة عن ياء كالمرمى او واو كالملهى وتبع فيه اللباب ولم
يتعقبه شارحوه وهو عندي معترض لورود نحو العصا فجمعه العصوات
بالواو وكتبته بلا شك **والممدوده** اي ويقلب العجز بمدود جمع
التانيث **واوا** نحو صحراوات جمع صحرا كراهة اجتماع الهمزة والتا

على العقوبة ولا يكفيه ان يقول اطلاق جمع الكثرة على القلة
يصح مجازا والاصل براءة الذمة عما زاد فقلنا نفسره بثلاثة
لذلك لانا نقول لا يقبل من اللافظ تحقيقا فيقول لا الفاظ في الاقارير
التفسير بالمجاز الا يرى ان من اقر بافلس لا يقبل منه التفسير
بفلس واحد وان صح اطلاق الجمع على الواحد مجازا هذه عبارته وقد قلت
وقد افاد مولانا سعد الدين التفتازاني في التلويح ان جمع القلة
والكثرة متفقان باعتبار المبدا مفترقان باعتبار المنتهى فمبدا
كل منهما الثلاثة ومنتهى جمع القلة العشرة ولا نهاية لجمع الكثرة
قال وهذا اوفق بالاستعمالات وان صرح بخلافه كثير من الثقات وبهذا
ينحل اشكال السبكي في مسئلة الاقرار فان مبناه على ان جمع الكثرة
للثلاثة مجاز وهو ممنوع على هذه الطريقة بل هو لكل من الثلاثة
والاربعة وما فوقها الى ما لا نهاية له حقيقة فاذن من اقر بدراهم
وفسرها بثلاثة لم يقبل تفسيره بمجاز فلا اشكال اصلا ثم في
قول امام الحرمين ان الجمع المعرف بالالف واللام يعم كل جمع لا كل فرد
نظر لاتفاق ائمة التفسير والاصول والنحو على ان الحكم في مثل
الرجال فعلوا كذا على كل فرد لا على كل جماعة ذكره التفتازاني
في حاشيته على الكشاف وغير ذلك من كتبه **وقد يجعل النون معتقب**
الاعراب اي محلا لاعتقاب حركات الاعراب اي دخول واحدة بعد
اخرى من قولهم عقب فلان فلانا اذا خلفه وقام في مقامه وعقبا
اي خلف كل منهما الاخر **بلزوم اليا** لخفتها مع اشعارها بالجمعية
كما في الحديث اللهم اجعلها عليهم سنينا كسنين يوسف وقال الشاعر
دعاني من نجد فان سنينه • لعبن بنا شيبا وشيبننا مردا •
وقال وكان لنا ابو حسن علي • ابا برا ونحن له بنين وخرج عليها قول الاخر
لا يزالون ضاربين القباب **ويحذف النون للاضافة** قياسا مطردا
نحو غير محلي الصيد وللضرورة كقول الشاعر •

ولسنا

ولسنا اذا تابون سلما بمذعني • لكم غير انا نسالم نسالم • وقول الاخر
يقولون ارتحل قتيل قريشا • وهم متنقلوا البلد الحراما •
وقد تسقط في السعة ايضا لا للاضافة كما قرئ في الشواذ واعلموا
انكم غير معجزي الله بالنصب **ويحذف عجز المنقوص** وهو الاسم المعرب
الذي اخره ياء لازمة مكسورة ما قبلها نحو القاضي فلا شيء من
نحو يرمي وهذي ذا اخيك وظبي بمنقوص فيقال في جمع قاض قاضون
رفعا وقاضين نصبا وجرا والاصل قاضيون وقاضيين حذفت
الضمة والكسرة استثقالا لهما على اليا بعد كسرة فالتقى ساكنان
لام الكلمة وعلامة الجمع فحذفت اللام ثم قلبوا في حالة الرفع كسرة
الضاد ضمة لمناسبة الواو وتبقوها في حالتي النصب والجر على ما
كانت عليه من الكسر لعدم الحاجة الى التغيير **وعجز المقصور** وهو
الاسم المعرب الذي اخره الف لازمة كالمصطفى فلا شيء من نحو يخشى
وهذا والفتى واخاك بمقصور **مبقيا** اي ويحذف عجز المقصور
مع بقاء **حركة ما قبله** حالة كونه واقعا **في الجمع بالواو والنون** او
باليا والنون كقولك المصطفون رفعا ومصطفين نصبا وجرا واصله
مصطفيون ومصطفيين تحركت اليا وانفتح ما قبلها فقلبت
الفا فالتقى ساكنان الالف وحرف الاعراب فحذفت الالف لالتقا
الساكنين وبقي ما قبلها على حاله مفتوحا لعدم الداعي الى التغيير
ويحذف التا مما هي فيه من المؤنث حيث يجمع بالالف والتا كراهة
لاجتماع علامتي تانيث في كلمة واحدة **ويقلب العجز** وهو الالف
المقصور جمع **التانيث يا** سواء كانت الالف زائدة للتانيث كحبلى
او منقلبة عن يا كالمرمى او واو كالملهى وتبع فيه اللباب ولم
يتعقبه شارحوه وهو عندي معترض لورود نحو العصا فجمعه العصوات
بالواو وتثنيته بلا شك **والممدود** اي ويقلب العجز بعد جمع
التانيث **واوا** نحو صحراوات جمع صحرا كراهة لاجتماع الهمزة والتا

ومما علامتنا تانيث فان قلت علامة تانيث صحرا ليست الهمزة وانما
هى الالف التى الهمزة بدل عنها قلت اعطى البدل حكم المبدل
منه فان قلت قالوا وبدل عن الهمزة فليعط حكمها قلت لا يلزم
من اعطا البدل حكم الاصل ان يعطى بدل البدل حكم الاصل ولو علل
قلب الهمزة بالواو بما علل به فى التثنية لاستقام ويرد على المولف
نحو رضا وكسا وردا فان ذلك كله من قبيل الممدود وعوضا تثنيته همزته
على حالها فيقال رضاات ونحو كسا وردا يجوز فيهما اقرار الهمزة
وابدالها واوا وبالجملة فالحكم فى ذلك ما استقر فى التثنية
فلوا حال عليه لسلم ويرد العجز ولا يرد للمنقوص المعوض من حذف
منه التا فى الجمع بالالف والتا فيقال سنوات بالرد وهنات
بعدم الرد واجمل المولف فان الرد وعدمه انما يثبت فى مفتوح الفا
فقد جا فيه الرد كثيرا كما فى سنوات وجا هنات من غير رد كما مر
واما مضموم الفا فلا يرد اليه المحذوف كثبات وقلات واما
مكسورها فترك الرد فيه كثير نحو مئات وريات وقد سمع الرد
نحو عضوات المصدر اسم حدث وهو معنى قائم بغيره سوا صدر
منه كالضرب والمشى ولم يصدر منه كالطول والقصر اشتق منه
الفعل على الاصح من القولين وهو راى البصريين نظرا الى ان
كل فرع يصاغ من اصل ينبغى ان يكون فيه ما يكون فى الاصل مع زيادة
الغرض من الصوغ كالباب من الساج والخاتم من الفضة وهكذا
حال الفعل فيه معنى المصدر مع زيادة احد الازمنة التى هى
الغرض من صوغ الفعل والكوفيون استدلوا على اصلية الفعل
بعمله فى المصدر كقعدت قعودا وان العامل قبل المعمول قال الرضى
وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان يتقدم
العامل على لفظ المعمول والنزاع فى ان وضعه غير متقدم على وضع
الفعل فاين احدا المتقدمين من الاخر وهو سماعى فى مجرد الثلاثى

مرتقي الى نحو خمسين بناء ذكرها صاحب التسهيل قياسى فى غيره وهو الرباعى
ومنشعبة الثلاثى ومحل هذا كتب التصريف ويعمل المصدر عمل فعله
سوا كان ماضيا او حالا او مستقبلا تقول اعجبنى ضرب زيد امس كما
تقول الان او غدا لانه يتقدر ان مع الفعل والفعل المقدر قد
يكون ماضيا وقد يكون غيره قلت المدعى عام والدليل خاص
لان تقدير ان والفعل انما يكون حيث الماضى نحو اعجبنى ان قمت امس
او حيث المستقبل نحو يعجبنى ان تقوم غدا ولا يصح مع الحال لان دخول
ان على المضارع يخلصه للاستقبال والمدعى انه يعمل حالا وغيره
فلو قال لانه يتقدر بالفعل مع حرف مصدرى لاستقام اذ لك تقدير
المصدر فى جميع الحالات بالفعل مع ما لانها تدخل على الافعال الثلاثة
نحو اعجبنى ما صنعت امس وما تصنع الان وما تصنع غدا ولكن
تقديره ان مع غير الحال كما مر فلا يعمل متاخرا لما تقدم من كونه عند العمل
مقدرا بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى حرف موصول
ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف
ومعمول الصلة لا يتقدم على الموصول كما اسلفناه فى محله الا فى
الظرف وشبهه نحو فلما بلغ معه السعى ولا تاخذكم بهما رافة وكان
للناس عجبا لتوسعهم فى الظرف اذ يكفيه فى العمل رائحة الفعل ضح
قال بعض يعمل فيه ضميره اى ضمير المصدر وان كان الجمهور على خلافه
نحو قول زهير وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم تعلق عنها بالضمير العائد الى الحديث المفهوم من السياق
اى وما يحدث عنها بالحديث المرجم اى المقول ظنا من غير تحقق
وتيقن وراى الجماعة انه لا فرق فى منع تقدم معمول المصدر الذى
هو بتقدير الحرف المصدرى والفعل بين الظرف وغيره ويأولون
ما ورد بخلاف ذلك على حذف عامل مقدم يفسره المذكور بعد الظرف
وهذا التفصيل المذكور فى المتن راى ذهب اليه الرضى فتبعه

المولف قال في شرح الكافية بعد ان ذكر كلام القوم هذا اما قالوا
وانا لا ادري ما مقام من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او شبهه وشاف
مثلا وقال بايرها وثبوته في كلامهم كثيرة تقديرا لفعل في مثله
تكلف وليس كل ما قيل بشي حكمه حكم ما اول به فلا منع من تاويله بالحرف
المصدري من جهة المعنى مع انه لا تلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه
المفعول الصريح لضعف عمله والظرف واخوه يكفيهما رايحة الفعل
حتى انه يعمل فيهما ما هو في غاية البعد من العمل كحرف النفي في قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفي اي انتفى
بنعمة الله وبحمده منك الجنون ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا يعمل الضمير
فيهما كقوله وما الحرب الا ما علمتم وانشد البيت واقول هنا
نكتة ينبغي التنبيه لها وهي ان المصدر انما ينقدر بالحرف المصدري
والفعل حيث يكون فاعل المصدر او نايبه مذكورا اما بطريق الرفع
كما في اعجبني قيام الزيدان وضرب السارقان واما بطريق الاضافة
كما في اعجبني قيام الزيدين وضرب السارقين لامكان التاويل هنا
بالفعل لانك اذا جيت بالفعل وجدت في اللفظ ما تسنده اليه فيستقيم
التاويل واما حيث لا يكون للفاعل ولا نايبه ذكر في التركيب اصلا
فان التاويل بذلك يمتنع لما يلزم من بقا الفاعل بلا فاعل او ما ...
عنه ففي القسم الاول يمتنع التقدم لانه من باب التقدم معمول
الصلة على الموصول فان تقدم ما يتخيل انه معمول للمصدر قدر له
عامل متقدم يفسره المتاخر كما اذا قلت اعجبني عن الشر بعدك
فالتقدير اعجبني بعدك عن الشر بعدك وحذف المصدر منه لدلالة
عليه بالمذكور واما في القسم الثاني فيجوز تقديم المعمول الذي هو
ظرف او شبهه لانتفا المانع نحو لا انا خذ لكم بها رافة الآن للناس
عجبا ومنه قول كعب في قصيدته المشهورة ضخم مقلدها عبل مقيدها
في خلقها عن بنات الفحل تفضيل قال ابن هشام في شرحه لهذه

ولا يتقدم ... المصدر

القصيدة عن بنات الفحل يتعلق بتفضيل وان كان مصدرا لانه ليس
بمحل لان والفعل ومن ظن ان المصدر لا يتقدم معموله مطلقا وهو
واهم ولا يعمل مصغرا لزواله بالتصغير عن الصيغة التي هي اصل الفعل
مع نقص المعنى قال ابن مالك ولذلك عمل المجموع جمع تكسير لانه وان
زالت فيه الصيغة الاصلية بالتكسير لكن المعنى معها باق بل متضاعف
بالجمعية والمسئلة خلافية فقال فيها جماعة بالجواز استدلالا
بقوله لم تركته بملاحس البقر اولادها وملاحس جمع ملحس بمعنى لحس
وبقول الشاعر قد جربوه فما زادت تجاربهم ابا قدامة الا الحزم
والفشلا وذهبت اخرون الى المنع ولا يعمل موصوفا لان الوصف
يزيل شبهه بالفعل او يضعفه وذلك انما يتحقق قبل العمل لا بعده
فعلى هذا يمتنع اذ سوقك العنيف لابل القبيح ويجوز ان هجرك
اياي المفرط لملك هذا التفصيل هو الصحيح وهو مذهب البصريين
والفراء والكوفيين وثم قول ثان اخران وهما الجواز مطلقا وهو
قول باقي الكوفيين والمنع مطلقا وهو ظاهر كلام ابن عصفور في
المقرب فان قلت وكذا هو ظاهر كلام المولف حيث لم يفصل قلت
ليس كذلك فانه انما منع عمله في حالة كونه موصوفا وهذه انما تتحقق
حالة وجود موصوفيته عند العمل واما قبل ذلك فلا لا انه اذا
اذا عمل ثم وصف صدق انه عمل في حالة كونه غير موصوف ثم طرا وصفه فصار عليه صح
موصوفا بعد العمل لا عنده ولا يعمل ايضا مقترنا بالحال نحو اعجبني ضربك
زيدا غدا لان الحال بمنزلة الوصف في المعنى فيمتنع العمل للعلة
المتقدمة ومن العجب انه كتب في بعض الحواشي على قوله ولا مقترنا
بالحال ما نصه فلا يقال اعجبني ضرب زيد عمرا الان لامتناع تقديره
بان والفعل اذ لو قدر بان ضرب كان منافيا لقوله الان لان ان مختص
بالاستقبال وهذا وقوف عند قوله لانه يتقدر بان مع الفعل واعراض
عن قوله ويعمل عمل فعله وقد اسلفنا انه حيث يكون المراد الحال يقدر

ما يجامعه وهو ما المصدرية ولعل المولف لم يرد ان من حيث خصوصيتها بل
من حيث هي حرف مصدري والا ورد عليه ما تقدم **و** لا يعمل ايضا **معرفا
باللام** لتعذر دخولها على ما يقدر المصدر العامل وهو الحرف المصدري
بخلاف اللام الداخلة على اسمي الفاعل والمفعول لانها موصولة داخلة
على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم تضعف بها لان عملها
لمشابهة اسم الفاعل لا لمشابهة الفعل **على** قول **الاكثر الا في الظرف**
فيجوز اعماله فيه لما مر من ان العوامل الضعيفة تعمل فيه وادنى شمته
من روايح الفعل يكفيه وفي التنزيل لا يحب الله الجهر بالسوء من القول الا
من ظلم فقد جوز فيه ان يكون فاعل المصدر اي ان يجهر على البنا
للفاعل والاستثنا متصل وان يكون منصوبا على ان الاستثنا منقطع
والمصدر من قبيل المبني للمفعول او على انه يدل على حذف مضاف اي الا
جهر من ظلم والاستثنا متصل واعلم ان في اعمال المصدر المعرف باللام
اربعة مذاهب احدها الجواز وهو مذهب الخليل وسيبويه وعليه
ما قوله ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل الثاني
المنع وهو مذهب الفارسي وجماعة من البصريين الرابع التفصيل بين
ان يكون المعاقبة للضمير فيجوز نحو انك والضرب خالدا المسيء اي
انك وضربك خالدا وان لا يكون كذلك فيمتنع نحو عجبت من الضرب
زيدا وهو مذهب ابن طلحة وابن الطراوة قال ابو حيان وهذا
المذهب هو الصحيح لا يعمل ايضا حالة كونه **مفعولا مطلقا من حذف
الفعل** لانه نعذيره باذ الفعل وما الفعل متعذر فالعمل للفعل
الظاهر كما في قولك ضربت ضربا زيدا والمقدر كما في قولك ضربة
زيدا في جواب من قال لك كم ضربت **فان ناب** عن الفعل الذي التزم
حذفه وصار المصدر بدلا عنه **فالعمل للفعل في راي** بنا على
ان الاصل في العمل له ولا يتغير عنه بالحذف **والعمل له** اي للمصدر
النايب **في الصحيح** وهو مذهب س والاخفش **لا للمصدرية** وكونه

مفعولا مطلقا **بل للنيابة** عن الفعل وكونه بدلا عنه بدليل انه
لا يجمع بينهما لفظا لانه لا يجمع بين البدل والمبدل منه وهذا كما
قالوا في مثل زيد في الدار ابوه ان ابوه مرتفع بالظرف لا من
جهة كونه ظرفا ولكن من جهة قيامه مقام استقر ومستقر فاذا
قلت سقيا زيدا فزيد منصوب بسقيا من حيث قام مقام اسق
لا من حيث كونه مصدرا وهو مفعول مطلق ثم هنا تنبيه وهو ان نيابة
المصدر عن الفعل المحذوف هل هي من الامور المناسبة اولا نقل
اكثر المتاخرين عن سيبويه ان ذلك غير مقيس بل يقتصر فيه على ما سمع
ولا يتعدى وقال ابن مالك ينقاس في الامر كقوله •
فندلا زريق المال ندل الثعالب • بمعنى ندلا يا زريق المال •
اي اختلسه والدعا كقوله •
يا قابل التوب غفرانا مآثمنا • والاستفهام كقوله •
اعلاقة ام الوليد بعد ما • افنان راسك كالثغام المخلس •
العلاقة الحب والافنان النواحي والثغام بفتح المثلثة وعين
معجمة نبت ابيض والمخلس المختلط الرطب باليابس والتوبيخ
بغير استفهام كقوله •
وفاقا بني الاهوا والغي والهوى • والانشا نحو حمدا لله والوعيد
كقوله قالت نعم وبلوغا غاية ومنى • وقال بعض المغاربة
ينقاس في الامر والاستفهام فقط **ولكونه** اي ولكون المصدر
يقبل التثنية والجمع باعتبار ارادة النوع والعدد **بخلاف
الفعل** فانه لا يقبلهما اذ هما من خصايص الاسما التي لا توجد في
غيرها **ويغاير الفاعل** الذي يرتفع به لعدم صدقه عليه بحيث
يصح حمله عليه بهو هو **بخلاف الصفة** وهي اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة اذ ليس لها مدلول يغاير مدلولها حينئذ
لان معنى الضارب والحسن من قام به الضرب والحسن ومعنى المضروب

المصـ ونيابة عن الفعل

من وقع عليه الضرب وكما هو **لا تضرفنه** الفاعل **لئلا يزدحم تثنيتان
وجمعان** بالنسبة الى المصدر والفاعل جميعا عند ارادة التثنية
فيهما او الجمع واما حصول الازدحام بان يكون الفاعل مفردا فترك
اضماره بطريق الحمل على ذلك فان قلت القاعدة ان لا يتعلق حرفا
جر بمعنى واحد بعامل واحد على طريق الاستقلال وكلتا اللامين
من كونه ولئلا للتعليل وقد تعلقا بلا تضمر فكيف ساغ ولنس
الظرف الثاني بدلا من الاول قلت يحتمل ان يقال الاول يتعلق
بمحذوف يدل عليه السياق اي ولكونه تقبل التثنية اللازم تلزم
التثنية والجمع عند قصدهما في المصدر والفاعل معا ويكون
قوله لا تضمر استئنافا جوابا بالسؤال مقدر كانه قيل فماذا تصنع
فقال لا تضمر فيه لئلا يزدحم تثنيتان وجمعان ولا يخلو ذلك من تكلف
ولو اخر العلة الاولى الى اخر الكلام لاستقام بلا كلفة فيكون النظم
هكذا ولا تضمر فيه لئلا يزدحم تثنيتان وجمعان لانه تقبل التثنية
والجمع بخلاف الفعل ويغاير الفاعل بخلاف الصفة فيكون قصد
نفي الازدحام علة لمنع الاضمار وقبول التثنية والجمع مع مغايرة
الفاعل علة للازدحام وقد انطوى كلامه على وجه مخالفة حكم
المصدر للفعل والصفة في جواز الاضمار فيهما دونه وذلك لان
ازدحام التثنية والجمع منتف فيهما اذ الفعل لا يثنى ولا يجمع فلا
ازدحام فيه والصفة ليس لها مدلول يغاير مدلول صاحبها فاذا
ثنيت او جمعت فباعتبار صاحبها فلا ازدحام ايضا بخلاف المصدر
وفاعله فانه لا يغني تثنية احدهما عن تثنية الاخر ولا جمعه عن
جمعه فلو وقعت التثنية والجمع فيه وفي الفاعل لحصل الازدحام
المحذور فترك الاضمار وقول صاحب اللباب يجوز ان يتحمل المصدر
ضمير التثنية والجمع ولا يثنى ولا يجمع باعتباره كاسم الفعل والظرف
مردود بان اسم الفعل انما تحمل الضمير تنزيلا له منزلة الفعل الذي

هو اسم له والظرف انما تحمل بطريق النيابة عن عامله القابل للتحمل
وهو الفعل على المذهب المنصور والفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما
نزل منزلته وليس كذلك المصدر فظهر الفرق **وجاز حذف فاعله**
لان طلب الفاعل ليس بوضعي فان الواضع نظر في المصدر الى ماهية
الحدث لا الى من قام به ولا الى من وقع عليه فلم يطلب اذن في نظره
لا فاعلا ولا مفعولا فساغ الحذف بخلاف الفعل فان طلبه للمرفوع
وضعي فكذلك امتنع حذفه وحمل عليه المرفوع باسم الفاعل او المفعول
لانهما عملا لمشابهتهما للفعل فاجريا مجراه والصفة المشبهة اشبهت
اسم الفاعل فحملت عليه في امتناع حذف المرفوع **وجاز اضافته** اي
اضافة المصدر **اليه** اي الى فاعله وهو الاكثر لانه محله الذي
يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه ٥ به صح
و اضافته ايضا **الى مفعوله بقرينة** تقوم على كونه مفعولا لا
اما محل تابع له منصوب حملا على المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم
بنصب الكريم اذ محل الفاعل بعد صريحا كقوله ٠
افنى تلادي وما جمعت من نشب ٠ قرع القواقيز افواه الاباريق
فيمن رواه برفع الافواه والتلاد بمثناة فوقية مكسورة المال
القديم الذي ولد عندك والنشب المال والعقار والقوا قيز
الاقداح جمع قاقوزة بالزاي او بقرينة معنوية نحو اعجبني اكل الخبز
وجاز العطف عليهما اي على الفاعل والمفعول اللذين اضيف المصدر
اليهما **لفظا** وهو جائز بالاجماع **او محلا** نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو
بالرفع او عمرا بالنصب وفي ذلك خلاف فالحذاق على المنع كسيبويه
ومن وافقه من اهل البصرة والكوفيون وبعض البصريين على
الجواز وهو رأي ابن مالك وهكذا جميع التوابع فلا معنى لفرض
المسألة في العطف لخصوصه فصل ابو عمرو فاجاز في العطف والبدل
ومنع في التاكيد والنعت قال ابن قاسم والظاهر الجواز لورود السماع

والتأويل خلافاً لظاهره اسم الفاعل اسم مشتق من فعل أي
مصدر وليس المراد به الفعل نحو قام ويقوم بدليل قوله لمن قام به بمعنى
الحدوث والقائم هو الحدث لا ذلك اللفظ المخصوص ودخل في
قوله مشتق من فعل المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة
وأسماء الزمان والمكان والآلة واسم التفضيل وبقوله لمن قام
به خرج ما عدا الصفة المشبهة واسم التفضيل وبقوله بمعنى الحدوث
خرج الصفة المشبهة واسم التفضيل لكونهما بمعنى الثبوت لا الحدوث
لأنهما لا يتقيد معناهما بأحد الأزمنة وهو معنى الثبوت على ما صرح
به بعضهم فإن قلت قول النحاة أن اسم الفاعل يدل على الحدوث
مناف لقول أهل البيان أن الاسم مفيد للثبوت قلت قد جمع بينهما
بأن مراد النحاة أنه دال على الحدوث لا بحسب الوضع بل بحسب القرينة
مثل ضارب عمراً فإنه إنما يعمل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وهذا ربيد صح
لا يخالف فيه أهل البيان والمراد بإفادته للثبوت إفادته بحسب
الوضع كعالم مثلاً فإنه يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس
فيه تعرض لقيد من زمان وحدوثه فيه وهذا لا يخالف فيه النحاة
وكيف واسم الفاعل من قبيل الأسماء قطعاً وكل اسم لا يقترن معناه
بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً غير أن هذا الكلام يشعر بأن تعريف
اسم الفاعل بما ذكرنا إنما هو تعريفه باعتبار كونه عاملاً وفيه نظر والذي
يظهر أن بين كلامي الفريقين تنافياً على ما يشهد به تأمل كتبهم
وهو أي اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل نحو قائم من قام قيده صح
وضارب من ضرب غالباً ليدخل فيه نحو عليم وفرح من أمثلة المبالغة
ومن غيره سواء كان من مزيد الثلاثي أو من الرباعي مجرداً أو مز
يداً على زنة المضارع بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر فيكون على زنة
المفعل والمنفعل والمستفعل والمفعلل والمتفعلل مثلاً ولا
ينبغي شيء من هذه الأوزان بل يسمى باسم الفاعل قال ابن الحاجب

لكثرة

لكثرة الثلاثي المجرد واعترض بأن تسميته باسم الفاعل ليست لكونه
على هذه الصيغة بل المراد أنه اسم ما فعل الشيء ويعمل عمل فعله المبني
للفاعل لازماً أو متعدياً إلى واحد أو أكثر فما ثبت لفعله من العمل
ثبت له في جميع الحالات ولو كان مؤخراً نحو أنا زيداً ضاربٌ أو مقدراً
نحو أنا زيداً ضاربه أو للمبالغة نحو زيد شراب العسل أو مثنى نحو الزيدان
ضاربان عمراً أو مجموعاً جمع سلامة أو جمع تكسير نحو الزيدون
ضاربون عمراً وضراب خالداً بجواز حذف نونهما أي نون المثنى ونون
الجمع على حده مع العمل واللام تخفيفاً لا من طول الصلة نحو هما الضاربا
زيداً وهم الضاربو عمراً إذا كان مكبراً احترازاً عما إذا كان مصغراً
فيمتنع عمله لبعد شبهه بالمضارع لتغير بنيته ودخول خاصة من
خواص الأسماء هذا مذهب البصريين والفراء وذهب باقي الكوفيين
والنحاس إلى جواز إعماله مصغراً غير ذي صفة أخر عنهما
معموله نحو مررت بزيد الضارب الظريف عمراً أما إذا أخرت
الصفة عن المعمول جاز كما مر في المصدر ومن هنا توجه الاعتراض
على ابن النحاس حيث قال في قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام يبتغون
فضلاً لا يكون يبتغون نعتاً لآمين لأن اسم الفاعل إذا وصف
لم يعمل في الاختيار بل هو حال من آمين هذا كلامه قال ابن هشام
وهذا أقول ضعيف لأن الصحيح جواز الوصف بعد العمل معتمداً حال
من الضمير المستكن في قوله أولاً ويعمل عمل فعله أي يعمل حال كونه
معتمداً على المبتدأ في الحال نحو زيد ضارب عمراً أو في الأصل نحو كان
زيد ضارباً بكراً أو موصوف نحو جاءني رجل ضارب زيداً أو موصول
نحو زيد الضارب خالداً أو ذي حال نحو جاء زيد راكباً فرساً فإنما
اشترط اعتماده على صاحبه لأنه وصف يقتضي أن يكون له
موصوف فيناسبه أنه لا يقع إلا مع صاحبه وذكره بدونه يخرجه
عن أصل وضعه فيلتحق بالجوامد فلا يعمل أو حرف استفهام نحو

اضارب زيد عمرا وهل مكرم خالد اخاه اوما النافية نحو ما ضارب
الزيدان عمرا وانما اشترط عند فقدان الاعتماد على الصاحب ان
يخلفه حرف الاستفهام او ما النافية لانهم قصدوا به قصد الفعل
نفسه فجرى مجراه ولذلك يوحد مع المثنى والمجموع ويستقل الجملة
به وبفاعله وقد علم بالاستقراء انهم لم يستعملوا الصفة قائمة مقام
الفعل الا بعد النفي والاستفهام وقد مر في باب المبتدا ان الاعتماد قد
يكون على اداة استفهام ليست حرفا وعلى نافٍ غير ما فراجعه مقترنا
بالحال او الاستقبال ليتم مشابهته للفعل لفظا من جهة محاذاته
له في الحركات والسكنات ومعنى من جهة اقتران حدثه باحد الزمانين
المذكورين اما اذا كان بمعنى الماضي فانما يشابهه معنى لا لفظا لفقد
موازنته له مستمرا ولو كان حكاية كباسط ذراعيه في قوله
تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فهذا من جملة حكاية الحال الماضية
ومعناها كما قال الزمخشري ان تقدر ان ذلك الفعل الماضي واقع
في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل فانما
يفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره
له ليتعجب منه فاذن سقط استدلال الكسائي بهذه الاية على اعماله
بمعنى الماضي ومع اللام الموصولة مطلقا سواء كان بمعنى الماضي
او الحال او الاستقبال وانما عمل بمعنى الماضي عند دخول اللام لانها
موصولة واصلها ان توصل بجملة فعلية وانما سكن الفعل باسم
الفاعل لامر استحساني لفظي وهو الشبه بين اللام الموصولة ولام
التعريف كما مر ولعمله في المرفوع والظرف والحال والمفعول المطلق
لا يشترط الاقتران بالحال والاستقبال لان ادنى مشابهته
للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وكذا الظرف
لان ادنى روائح الفعل يكفيه والحال كالظرف في المعنى الا ترى ان
معنى جا زيد ضاحكا جاء في حالة ضحكه والمفعول المطلق هو عين

الحدث الذي تضمنه اسم الفاعل فله قوة اختصاص به بخلاف ه
المفعول به واذا كان اسم الفاعل للماضي فالاضافة معنوية واجبة
خلافا للكسائي وشبهته وجود النصب في المفعول به في باسط
ذراعيه وقد مر الجواب عنهما فان بني معمول نحو زيد معطي عمرو درهما
امس فبمقدر اي فنصبه بمقدر فيكون التقدير في المثال زيد
معطي عمرو اعطاه درهما وجاز اضافة اللازم الى فاعله نحو هند
جائلة الوشاح واضافة المتعدي الى مفعوله نحو ما ضارب زيد
عمرو لا الى الفاعل للبس اي للتبس الفاعل بالمفعول لان المفعول
يجوز حذفه فاذا حذف واضيف الى الفاعل لم يدر هل المضاف اليه
فاعل او مفعول وللقائل ان يقول لم لا يجوز ان تقوم قرينة تدفع
اللبس فيجوز الاضافة اليه وجاز العطف عليهما اي على الفاعل
والمفعول المجرورين بالاضافة وجاز الوصف ايضا لفظا نحو هند
جائلة الوشاح لا الخلخال بالجر وزيد ضارب عمرو الظريف بالجر
وهذا مجمع عليه ومحلا كما اذا رفعت الخلخال في المثال الاول ونصبت
الظريف في الثاني فتقول جائلة الوشاح والخلخال وضارب
زيد وعمرا رفعا في الاول ونصبا في الثاني والاتباع على المحل
في الموضعين مختلف فيه لان الحذاق على منعه واجازه قوم تمسكا بقوله
تعالى وجاعل الليل سكنا والشمس على قراءة النصب واجيب بان
ذلك على اضمار عامل يدل عليه المذكور يؤيده ان الوصف فيها بمعنى
الماضي والماضي المجرد من ال لا يعمل وجوز الزمخشري العطف فيها على
المحل ذاهبا الى ان المراد بالجعل فعل مستمر في الازمنة لا موجود في
الزمن الماضي بخصوصه هذا مع نصه في مالك يوم الدين على انه
اذا حمل على الزمان المستمر كان بمنزلة ما اذا كان حمل على الماضي في
ان اضافته محضة فيظهر ان بين كلاميه تعارضا وجوابه ان اسم
الفاعل اذا كان بمعنى الاستمرار ففي اضافته باعتبارين احدهما

انها محضة باعتبار معنى المضي فيه وبهذا الاعتبار تقع صفة للمعرفة
ولا يعمل وثانيهما انها غير محضة باعتبار معنى الحال والاستقبال وبهذا
الاعتبار تقع صفة للنكرة ويعمل فيما اضيف اليه كذا في شرح الكشاف
للسيد اسم المفعول اسم مشتق من فعل اي مصدر وهذا جنس
يشمل اسم الفاعل والصفة المشبهة وغيرهما مما اشتق من فعل لمن وقع
عليه وهذا مخرج لما عدا اسم المفعول اذا تقرر ذلك فمن مجرد
الثلاثي اي فصوغه او مجيئه من الفعل الثلاثي المجرد من الزيادة
على زنة مفعول كمضروب ومعلوم غالبا احتراز من نحو قتيل
وجريح ومن غيره اي غير المجرد الثلاثي سواء كان من الرباعي او مزيد
الثلاثي على زنة اسم الفاعل بفتح المكسور الذي قبل الاخر يعني انهما
لا يختلفان في الصيغة الا بهذه الفتحة مثل مخرج ومستخرج بفتح
الرا للمفعول وبكسرها للفاعل وشذ اضعفت الشي من المضاعفة
فهو مضعوف ويعمل اسم المفعول عمل فعله المبني لما لم يسم فاعله
بشروط عمل اسم الفاعل من كونه مقترنا باحد الزمانين الحال والاستقبال
والاعتماد على صاحبه او حرف الاستفهام او حرف النفي على نحو ما مر
الصفة المشبهة اسم مشتق يشمل سائر الاسماء المشتقة من
لازم يخرج اسم الفاعل والمفعول المتعدي لمن قام به يخرج
اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر كمعدول عنه واسم الزمان
والمكان والالة على معنى الثبوت يخرج اسم الفاعل اللازم كقائم
وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به ولكن على معنى الحدوث ونازع
الرضي في افادة الصفة المشبهة لمعنى الثبوت وحاصل كلامه يرجع
الى انها لا تدل على الحدوث لا انها تدل على عدمه او تدل على الاستمرار
والدوام فليس معنى حسن في الوضع الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة
او جميعها فهي حقيقة في القدر المشترك بينهما وهو الاتصاف بالحسن
وصيغتها سماعية ليس فيها ما ينضبط بقياس وقد يعترض

بانها

بانها قياسية في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن افعل
كما يشعر به اسود واعور واعمى لا على صيغة فاعل صرح بذلك جماعة
وخالفهم ابن مالك قايلا بان موازنتها للمضارع قليلة لا معدومة
وايد ذلك بانهم يتفقون على ان شاخطا في قوله • من صديق
او اخي ثقة • او عدو شاخط دارا • صفة مشبهة مما جاء مجاريا
للمضارع طاهر العرض وقايل اللون سائم الوجه وتعمل عمل فعلها
ونحو لازم كما مر فانها تعمل عمل اللازم بشروط عمل اسم الفاعل من الاعتماد
وغيره سوى الاقتران بالحال والاستقبال فان ذلك لا يشترط
فيها لانها بمعنى الثبوت فلا وجه لاشتراط الزمان فيها لان ما لم يدل
على حدوث لا تعلق له بالزمان وهي واسما الفاعل والمفعول اللازمان
كالمتعديان فانها لا تتاتى فيها الاحكام الاتية لالتباس الفاعل
والمفعول على ما تطلع بادنى تامل اما باللام نحو الحسن والحاسن
والمضروب او بدونها كحسن وحاسن ومضروب ومعمول كل من
الثلاثة مضاف نحو الحسن او حسن وجهه والحاسن او حاسن خلقه
والمضروب او مضروب راسه او باللام نحو الحسن الوجه والحاسن الخلق والحسن او مجرد
عنها اي عن الاضافة واللام نحو وجها وخلقا وراسا بالرفع على
الفاعلية وهو الاصل في عملها لانها تعمل عمل فعلها وهذا مما لا نزاع
فيه ولا خلاف الا ان الفارسي جوز في الرفع ان يكون على الفاعلية
وان يكون على الابدال من ضمير مستتر في الصفة والنصب على التشبيه
بالمفعول في المعرفة نحو زيد الحسن الوجه بنصب الوجه وذلك لان
هذا المعمول المعرفة لا يصح ان يكون مفعولا للصفة لانها
من فعل لازم ولا يصح ان يكون تمييزا لانه معرفة والتمييز لا يكون
الا نكرة فلما لم يصح فيه المفعولية ولا التمييز حملوه على التشبيه
بمفعول اسم الفاعل في نحو الضارب الرجل بنصب الرجل فاعطوا
الصفة المشبهة حكم اسم الفاعل في نصب المعمول كما اعطوه حكمها

في جر المضاف اليه حيث قالوا الضارب الرجل بالجر حملا على الحسن الوجه
كما مر في باب الاضافة فحصل بينهما تعارض **و على التمييز في النكرة** نحو
الحسن وجها وهذا التفصيل بين المعرفة والنكرة مذهب البصريين
وذهب الكوفيون الى ان النصب على التمييز في الجميع لانهم لا يتحاشون
من وقوعه معرفة على ما عرف من مذهبهم وقال بعض النحاة النصب
في الجميع على التشبيه بالمفعول وليس بجيد لان التشبيه بالمفعول انما
صير اليه مع المعرفة للضرورة واما مع النكرة فلا ضرورة تدعو اليه
مع امكان وجه جار على القياس وهو النصب على التمييز **والجر على
الاضافة** نحو زيد حسن الوجه وعمرو قائم الاب الا ان الاضافة في المثال
الثاني لا تحسن بخلاف الاول لان الصفة لا تضاف الى مرفوعها
حتى يقدر تحويل اسنادها عنه الى ضمير موصوفها بدليلين احدهما
انه لو لم يقدر ذلك لزم اضافة الشيء الى نفسه والثاني انهم يؤنثون
الصفة في نحو هند حسنة الوجه فلهذا حسن ان يقال الحسن الوجه لان
من حسن وجهه حسن اذ يسند الحسن الى جملته مجازا او قبح ان يقال
زيد قائم الاب لان من قام ابوه لا يحسن ان يسند القيام اليه مجازا
اذ وجه المجاز فيه بعيد اذا تقرر ذلك **فهي** اي الصفة المشبهة
ثمانية عشر قسما **مضروب الاثنين** وهما حالا العامل من كونه
باللام ومجردا عنها **في ثلاثة** من احوال المعمول من كونه مضافا وباللام
ومجردا عنهما فتلك ستة مضروبة **في ثلاثة** من احوال المعمول من كونه
مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فحاصل الثمانية عشر من ضرب ستة في ثلاثة
هكذا الحسن وجهه الوجه وجه بتعريف الصفة والمعمول معها
اما مضاف مرفوع او منصوب او مجرور واما محلى باللام مرفوع او
منصوب او مجرور واما مجرد عنهما مرفوع او منصوب او مجرور فتلك
تسعة **وحسن وجهه الوجه وجه** بتجريد الصفة عن اللام والمعمول
كما تقدم مضاف مرفوع او منصوب او مجرور وذو الف ولام

كذلك

كذلك او مجرد عنهما كذلك فتلك تسعة ايضا مضمومة الى التسعة
المتقدمة فالمجموع ثمانية عشر قسما كما مر **وامتنع منها الحسن وجهه**
بتعريف الصفة بالالف واللام وجر المعمول المضاف **لعدم التخفيف**
المطلوب من الاضافة اللفظية في هذا المثال ضرورة انه اما بحذف
التنوين او نون التثنية او الجمع من المضاف ولا شيء من ذلك موجود
في المثال المذكور واما بحذف الضمير من المضاف اليه والضمير هنا
موجود لا محذوف **والحسن وجه** بتعريف الاول وتنكير الثاني **لانه
خلاف وضع الاضافة** الواقعة في كلام العرب **وان كانت لفظية** لا
يطلب فيها التعريف لكنها على صورة المعنوية وفرع عنها فلا ينبغي ان
يكون على ضد ما هي عليه من تعريف المضاف وتنكير المضاف اليه فان
قلت وقع في البخاري في حديث الاسرائيلي الذي اسلف بعض
بني اسرائيل الف دينار ما نصه فاتى بالالف دينار وقد انصف ايضا فانصرف
بالالف دينار راشدا فما وجهه قلت خرج ابن مالك على ان الالف
بالالف الف دينار والثاني بدل من الاول لان المضاف حذف من البدل
فان قلت فيه ابدال النكرة من المعرفة بدون وصف ولا زيادة
فائدة فليس مثل بالناصية كاذبة خاطئة ولا مثل فلا وابيك خير ‌ناصية صح
منك اما انه لا وصف فيه فظاهر واما انه لا فائدة فيه فلان الالف
في الالف عهدية والمعهود هو المذكور سابقا من قوله انه اسلفه الف
دينار قلت يمكن ان يجعل من قبيل الموصوف بصفة مقدرة اي
فاتى بالالف الف دينار اخر وحذفنا الصفة لدلالة السياق عليها وذلك
ان المقترض وضع الف دينار في خشبة نقرها وقذفها بالبحر رجاء ان
الله تعالى سيؤدي ذلك عنه الى رب المال ثم خشي عدم الوصول فاتى
بالف دينار اخرى فاخبره غريمه بوصول الالف الاول اليه في الخشبة
فانصرف بالالف الثاني **واختلف في حسن وجهه** بتجريد الصفة واضافتها
الى المعمول المضاف فمنعها بعضهم توهما منه انه من باب اضافة الشيء الى

الى نفسه ولبس لبنى لانه ان اراد بالشى وَ نفسه الوجه وما اضيف
اليه من الضمير وظاهر الفساد لانه على هذا التقدير من اضافة
البعض الى الكل وان اراد بهما الحسن والوجه فكذلك لانه من باب
اضافة العام الى الخاص ولانه ينتقض بحسن الوجه الجائز بلا خلاف
والجمهور على جواز هذه المسئلة التى منعها هذا البعض ومن الشواهد
على ذلك بيت الكتاب • اقامت على ربعيهما جارتا صفا •
كميتا الاعالى جونتا مصطلاهما • وضمير ربعيهما يعود الى الدمنتين
والمراد بالجارتين صخرتان تجعلان تحت القدر وثنية القدر الى
الجبل وهو المعنى بالصفا فيقوم الجبل مقام حجر ثالث للقدر والكميت هنا ص
الشديد الحمرة والجون هنا الاسود والمصطلى مصدر ميمى على ان يكون
مضافا محذوفا اى موضع اصطلائهما او اسم مفعول واقع موقع المثنى
كما فى رأس الكبشين والمعنى ان تينك الصخرتين محمرتى الاعالى بما يرتفع
اليهما من النار مسودتا مكان الاصطلاء من كثرة ايقاد النار بينهما
والشاهد فى البيت ظاهر وقد نازع المبرد فيه زاعما ان ضمير مصطلاهما
عائد الى الاعالى اذ هى جمع فى معنى المثنى من حيث هو للجارتين وليس لهما
الا اعليان فكانه قال جونتا مصطلا الاعالى فليس فيه الا ضمير واحد
وهو المستكن فى جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام قبيح فعله اى
فعل الغلام وهذا فيه تكلف والظاهر مع سيبويه و الصور الباقية
من الثمانية عشرة وجها بعد اخراج الثلاثة الممنوعتين باتفاق •
والممنوع على خلاف وهى خمسة عشر وجها تنقسم على ثلاثة اقسام ما فيه
ضمير واحد احسن لانه حاصل وفق ما تقتضيه الكلام من الاشتمال على
ما يحتاج اليه فى الربط من غير زيادة ولا نقصان او ضميران حسن
لاشتماله على الضمير الذى يحصل به الربط وزيادة الضمير الاخر لا يخل
به فلم يعد قبيحا فان قلت فى كلام المؤلف العطف على معمولى •
عاملين اذ قوله ضميران معطوف على قوله ضمير وهو معمول للابتداء او

الظرف

الظرف وقوله حسن معطوف على احسن الذى هو خبر المبتدا وهو ما
الموصولة وعامله الابتداء اخر عند الابتداء العامل فى المبتدا الواقع فى
الصلة قلت لعله من عطف الجمل لا من عطف المفردات فلا يلزم
ما ذكرته فالتقدير او ما فيه ضميران حسن و ما لا ضمير فيه قبيح لخلو
من الضمير المحتاج فى الصفات وبقائه كالاجنبى عن موصوفه ثم اخذ الية ص
المؤلف فى ذكر ضابطة تعرف بها ما فيه ضمير واحد وما فيه ضميران
وما هو خال عن الضمير البتة ليتوصل بذلك الى معرفة الاحسن والحسن
والقبيح فقال ومتى كان المعمول مضافا مرفوعا نحو زيد حسن
وجهه برفع الوجه او كان مفردا اى ليس مضاف غير مرفوع
سواء كان منصوبا او مجرورا نحو حسن الوجه بالنصب والوجه بالجر
وحسن وجها وجه بالنصب والجر فالضمير واحد اما فى الصورة الاولى
فالضمير الواحد هو المضاف اليه وجه والصفة لا ضمير فيها من ورة
انها دافعة ما بعدها فلا ترفع شيئا اخر بطريق الاستقلال واما فى
الصورة الباقية التى لا ترفع فيها الصفة ما بعدها ففى الصفة
ضمير مستتر فيها هو فاعلها و ضميران اثنان ان كان المعمول مضافا غير مرفوع
سواء كان منصوبا او مجرورا نحو زيد حسن وجهه بالنصب والجر والضميران
هما فاعل الصفة المستتر فيها والمضاف اليه الوجه ولا ضمير فى عكسه
وهو ان يكون المعمول مرفوعا غير مضاف نحو حسن وجه ثم ما استكن فيه الفاعلية ص
الضمير لانتقال الذى كانت للمعمول ٢٢٢ فى الاصل اليه يؤنث ويثنى ويجمع
بحسب الضمير لانه ضمير الموصوف فيؤنث الصفة ان كان موصوفها مؤنثا
وتثنى وتجمع ان كان موصوفها كذلك كما فى سائر الاوصاف المشتقة
فتقول هذه امراة حسنة الوجه ورجلان حسنا الوجه ورجال حسنوا
الوجه لا بحسب ما اسند اليه فى الاصل قبل انتقال الضمير الى الصفة فلا
تقول زيد حسنة عينه بنصب العين على التشبيه بالمفعول وتانيث
الصفة نظرا الى ان العين فى الاصل فاعل وقد كانت الصفة تؤنث

عند اسنادهما اليهما وانما تقول زيد حسن عينه بالتذكير رعاية للضمير
الذي استكن في الصفة عائدا الى زيد **اسم التفضيل** اسم **مشتق من فعل** اي
مصدر فدخلت الصفات كلها واسم الزمان والمكان والآلة **في الاعم**
ليدخل مثل قولهم احنك الشاتين اي اكلهما من الحنك ولم يستعمل من هذا
فعل **للزايد على غيره** فخرج ما عدا اسم التفضيل لكن يرد ما اورده
الرضي على تعريف الكافية من نحو فاضل وزايد وغالب وطامل اي زايد
في الطول على غيره **وشرطه ان يبنى للفاعل** اي للتفضيل الفاعل على الفاعل
لا لتفضيل المفعول على المفعول فاذا قلت زيد اضرب من عمرو فمعناه
ان ضاربية زيد على ضاربية عمرو لا ان مضروبيته ذات زايدة على زايدة صح
مضروبيته هذا وانما كان كذلك اجرا لاسم التفضيل مجرى الصفة
لا مشتركا في زيادة على اسم الفاعل اما اسم التفضيل فبسبب كثرة
الفعل واما الصفة فبسبب ثبوته وايضا فلو جعل اسم التفضيل
للمفعول لبنى اكثر الافعال عريا عن بناء اسم التفضيل لان اكثرها لازم
من مجرد عن الزيادة **ثلاثي** كاحسن من الحسن وافضل من الفضل
ليمكن بنا صيغة افعل منه الا ترى ان مثل دحرج واستخرج لا يتصور مع
المحافظة على حروفه بنا افعل منه واسقاط حروفه مخل بالغرض ويوقع
في الالباس فانه لو قيل ادخر مثلا بحذف اللام الثانية واخرج بحذف
الزوايد لم يعلم هل هو من الدحرجة او الاستخراج او من الدخر والخروج
من غير لون ولا عيب لان باب الالوان والعيوب كانت فيه الصفات على
افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره كابيض للذي بياض واعور لذي
عور فلو بني منه افعل التفضيل لالتبس هو الظاهر **خلافا للكوفيين**
فيما هو اصل الالوان وهو البياض والسواد فجوزوا ان يقال
هذا ابيض من ذلك واسود من هذا قال الشاعر
جارية في درعها الفضفاض • ابيض من اخت بني اباض • الفضفاض
السابغ وانشد الرضي في معرض الاستشهاد على بنا افعل من السواد

بقول الشاعر يخاطب الشيب
ابعد بعدت بياضا لا بياض له • لانت اسود في عيني من الظلم • قلت
البيت مع انه لا ينهض حجة لانه للمتنبي وهو لا يحتج بشعره محتمل لان يكون
من الظلم ظرفا مستقرا صفة لاسود اي اسود كائن من جملة الظلم **ويتوصل**
الى بنا الممتنع للسبب المتقدم من كون الفعل غير الثلاثي او كونه دالا
على لون او عيب **بايقاع مصدره** اي مصدر الفعل الممتنع البنا منه **تمييزا**
بعد افعل التفضيل مبنيا **مما** اي من اللفظ الذي **يبنى هو** اي اسم
التفضيل **منه** اي من ذلك اللفظ الذي يصح صوغه منه تقول
اشد دحرجة من عمرو واحسن بياضا منه واقبح عورا منه كذا قال الحكماء
وخطر لي ان هذا ليس بشي وللغرض من التفضيل وذلك لان هذا
يقتضي اشتراك زيد وعمرو في شدة الدحرجة وحسن البياض مثلا وان
زيدا زاد عليه في ذلك والغرض انما هو تفضيله عليه في مطلق الدحرجة
والبياض من لا في شدة ذلك وحسن هذه فتامله **ونحو الوم** مما هو للمفعول
اي ازيد في الملومية مما بني من غير الثلاثي اي زايد في الافلاس **واحمق** وافلس صح
مما بني من باب العيوب **شاذ** فاما شذوذ المبني للمفعول فلا نزاع فيه ومنه
اعذر واشهر واشغل اي ازيد في المعذورية والمشهورية والمشغولية صح واما
شذوذ المبني من المزيد فسيبويه يفصل فيمنعه في غير افعل كانطلق
واقتدر واستخرج ويجيزه في افعل كاعطى ويؤيده كثرة السماع
كقولهم هو اعطاهم للذهب واولاهم للمعروف واكرمهم للضيف واما
شذوذ نحو احمق فقد قال قوم به وصرح الرضي ان افعل التفضيل
انما يمتنع في العيوب اذا كانت ظاهرة واما باطنة فيبنى منها نحو فلان
ابلد من فلان واحمق وارعن واهوج واولد واشكس واعيى واعجم
وانوك **وشرطه** ايضا **ان يكون مضافا بمعنى الزيادة** اي زيادة المفضل
وهو صاحب افعل التفضيل **على المضاف اليه** كزيد اشرف الناس وانما
التزم فيه اخذ الامور الثلاثة هذا والامران الآتيان وهما كونه

بمن تارة وباللام اخرى لان الغرض من الاتيان به الزيادة على غيره فقصد
الى ذكر المزيد عليه تحصيلا لهذا الغرض اذ لا يتأتى بدون واحد من هذه
الامور الثلاثة الا ترى انك اذا قلت زيد اشرف بدون واحد
منها لم يفهم المزيد عليه في الشرف واذا قلته بالاضافة كما تقدم او
بمن نحو زيد اشرف من عمرو كان حصول الغرض واضحا واذا قلته
باللام للعهد نحو زيد الاشرف فلا بد من علم المخاطب بالمفضل
عليه اذ لا معنى لعهد زيد الا المفضل على شيء معين نحو زيد اشرف من
عمرو الا بمعرفته من تلك الحيثية التي ثبت له فيها الافضلية على ذلك
الشيء وهو عمرو مثلا **ويكون** المفضل **منه** اي من المضاف اليه ومن
تبعيضية والمعنى ان المفضل صاحب افعل المضاف بعض المفضل
عليه المضاف اليه **ابدا لتبادر الفهم اليه** وههنا سؤال معروف تقريره ان هذا
الشرط مفض الى التناقض فانك اذا قلت زيد افضل الناس ثبت
تفضيل زيد على من اضيف اليه افضل ومن جملتهم زيد فلزم تفضيل
زيد على نفسه وهو محال واجاب عنه ابن الحاجب بمعنى ما ذكره المؤلف
بقوله **وليس فيه تفضيل الشيء على نفسه لان كونه منه باعتبار اصل المعنى**
وهو الفضل المشترك فيه **لا الزيادة** التي امتاز بها المفضل **وله
جهتان** فلا تناقض لان جهة الدخول ثبوت اصل المعنى وجهة
التفضيل هي جهة الزيادة فالوجه الذي ذكر به مع المفضل عليهم
غير الوجه الذي فضل به عليهم وانما يلزم التناقض ان لو كان ذلك باعتبار
جهة واحدة واعترضه الرضي بان لفظ افعل يدل على اتصاف صاحبه
باصل الفضل فلا يحتاج في تعقله الى الشيء اخر وليس زيد مفضلا على
كل من اضيف اليه وانما فضل على ما سواه من جملة ما اضيف اليه **او بمعنى
الزيادة المطلقة** لا بمعنى الزيادة على المضاف اليه وحده **ويضاف
للتوضيح** فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه بل يجوز بهذا المعنى
ان تضيفه الى جماعة هو واحد منهم كقولك نبينا افضل قريش وان تضيفه

الى جماعة من جنسه ليس هو داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل في جملة اخوته ويوضحه ان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد
اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشاؤه ومسكنه **كما هي
مختصة في الثاني** وهو ما كان التفضيل فيه بمعنى الزيادة المطلقة
لا خلاف في ذلك **فكذلك في الاول** وهو ما كان بمعنى الزيادة على المضاف
اليه **في القول الاعرف** وهو مذهب سيبويه خلافا لابن السراج وابي علي
الفارسي وعبد القاهر الجرجاني وابي موسى الجزولي فانهم راوها
غير محضة ووجه القول الاعرف ان معنى زيد افضل الناس زيد
بعضهم الزائد في الفضل على كل من بقي منهم كما قررناه اخرا فالاضافة
فيه بمعنى اللام كما في بعض القوم وثلثهم وجزئهم ووجه القول الاخير
ان الاضافة بمعنى من وانت لو قلت افضل من الناس لكان الجار
والمجرور في محل نصب على انه معمول افضل فيكون اذن افضل في افضل
الناس صفة مضافة الى معمولها فيكون اضافتها غير محضة ويدل
عليه قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء
اضلع اي اقوى فلولا ان اضافته لفظية لم يقع صفة الملك
النكرة واعترض بان من المقدرة لو كانت ابتدائية لجاز زيد افضل
عمرو كما يجوز زيد افضل القوم ولو كانت تبعيضية كما في خاتم فضة
لوقع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف ولا يقع نحو هو افضل القوم قلت
ويجوز ان يكون اضلع البرية في البيت خبر مبتدأ محذوف لا صفة
للنكرة المذكورة **وفي الاضافة الى النكرة حكمهما** اي حكم تلك النكرة
والمعنى وحكم النكرة في حال الاضافة اليها ان تجعلها مستندا في الاضافة
يتعلق به لا انه قدم وانطبق المجرور بالى ليعود اليه الضمير المؤخر حكم موصوفه
في الافراد ونحو اي موصوف افعل التفضيل **في الافراد وضده**
من التثنية والجمع فتقول زيد افضل رجل ومعناه انه افضل تمام
هذا الجنس منفصلا اي واحدا واحدا والزيدان افضل رجلين اي

افضل اقسام هذا الجنس منقسما الى جماعة جماعة قال ابو حيان المعنى
افضل كل رجل قيس فضله بفضله وافضل كل رجلين قيس فضلهما وافضل
كل رجال قيس فضلهم بفضلهم فان قلت في احسن تقويم ثم رددناه اسفل
سافلين لان صاحب افعل في الاول مفرد والنكرة المضاف اليها افعل
مفردة وفي الثانية بالعكس فلا تطابق قلت اجابوا عنه بان المراد
ولا تكونوا اول فريق كافر به فلا تطابق حاصل او بان المراد بالانسان
الجنس فلفظه مفرد ومعناه باعتبار الافراد متعدد فاعتبر اللفظ
في رددناه والمعنى في سافلين وانما قيد الاضافة بقوله الى النكرة لان
حكم الاضافة الى المعرفة مخالف لذلك الامر اذ لا يصح ان تقول
زيد افضل الرجلين والسر فيه ما تقدم من انه لا بد ان يكون المضاف
بعض المضاف اليه والبعضية هنا متأتية اذ ليس زيد بعض الرجل ولا
رجلين والزيدون افضل رجال لان المراد كما اشرنا اليه افضل اقسام
هذا الجنس اذا كان كل قسم رجلا في الاول ورجلين في الثاني ورجالا
في الثالث قال الرضي وانما جاز التعبير عن استغراق الجنس احادا
احاده في دون المعرفة لان النكرة لا تختص في اصل وضعها بواحد بعينه
فصح ان تعبر بها عن كل واحد على البدل الا اذ تنفي الجنس تحقيقا بخلاف
المعرفة فانها تختص ببعض الافراد بعينه واما من نحو زيد افضل
من عمرو وقد يحذف هذا المفضل عليه المجرور كقوله و
ان الذي سمك السما بنى لنا • بيتا دعائمه اعز واطول واما باللام
نحو زيد الافضل واذا تقرر ان التفضيل انما يقع بواحد من الثلاثة
لم يجتمع شيء ولا اثنان منها لان كل واحد منها كاف في حصول الغرض
من التفضيل مغن عن سواه فكان ذكر غيره معه كاللغو وبالاكثر منهم في
قول الشاعر • ولست بالاكثر منهم حصى • وانما العزة للكاثر جواب عن جمع
بين اللام ومن بمعنى من بينهم فليست من فيه تفضيلية بل للتبعيض
اي لست من بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول اريد من قريش شخصا افضل

من

بعضهما صح

يرد قوله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وقوله تعالى لقد خلقنا الانسان صح

من الزيد البعض الرجلين بخلاف زيد افضل رجل والزيدان افضل صح

من عيسى فيقال محمد الافضل من قريش اي افضل من عيسى من بين
قريش ونحو الخير منه في قول الشاعر ورثت مهلهلا والخير منه
زهيرا نعم ذخر الذاخرينا ايضا بين اللام ومن قلنا وهذا لم يثبت
له فيه الجواب بان من تبعيضية لا تفضيلية لحكم بقلته وقد اجيب
عنه وعن البيت المتقدم بان ال فيهما زائدة ومن تفضيلية وانما
يكون المحذور ان لو كانت اللام معرفة سلمنا انها معرفة لكن من انما
يتعلق بمحذوف اي بالاكثر اكثر منهم والخير خير منه وجاز التطابق
بين اسم التفضيل وصاحبه تانيثا وتثنية وجمعا وجاز ايضا
عدم التطابق بان تاتي باسم التفضيل مفردا مذكرا وان كان صاحبه
بخلاف ذلك في الاضافة المفسرة ونعني ما يكون التفضيل فيها على
المضاف اليه فتقول مثلا هند فضلى النسا والزيدان افضلا
القوم والزيدون افضلوا القوم بالتطابق في الجميع ولك ان تقول
افضل بالافراد والتذكير في الكل ووجه الافراد انه شابه افعل
المصاحب لمن في كون المفضول مذكورا بعده مجرورا ووجه المطابقة
انه خالف المستعمل بمن في مجي الاضافة التي هي من خواص الاسما فجرى
مجراها ووجب الطباق في الاضافة المطلقة حيث لا تقصد
بافعل الزيادة على المضاف اليه بل الزيادة على الاطلاق والسبب
فيه ظاهر لان اسم التفضيل حينئذ مشابه لاسم الفاعل المضاف في عدم
المشاركة فجرى مجراه في وجوب الطباق ووجب الطباق ايضا في
المعرف باللام لانه لما لم يكن معه من التي هي علامة التفضيل ولا ذكر
المفضول ضعف معنى التفضيل فيه وترجح جانب الاسمية باللام فاجري
مجرى ما لا تفضيل فيه من الاسما فوجب بينه الطباق وبين صاحبه
وفي اخر نحو مررت برجل ورجل اخر وامراة اخرى ورجلين اخرين وامراتين اخريين
لانه انمحى عنه معنى التفضيل لتنه وكان كغيره من الاسما التي يجب
مطابقتها وقد اسلفنا في ثاني الصرف كلاما يتعلق بهذا المحل

من التفضيلية معه صح

فراحصه واتسع لطباق في افعل التفضيل المنفصل بمن فلا يقال مثلا
الزيدان افضلان من عمرو بل يقال افضل من عمرو كما اشار اليه بقوله
نحو مفرد مذكر لشابهته لافعل التعجب الذي هو فعل غير متصرف
لفظا وهو الظاهر ومعنى لانه لا يتعجب من شيء الا هو متفضل ولهذا
اشترطوا فيما يبنى منه افعل التفضيل ما يشترط في بناء فعل التعجب
فلما اجروه مجراه لفظا ومعنى افردوه ~~كما افردوا الفعل~~ ولا يعمل اسم
التفضيل فيما دون المضمر المتصل حتى اذا امر المنفصل فان حكمه
حكم الظاهر نحو زيد هو افضل القوم ففي افضل ضمير مرفوع به هو فاعله
والظرف نحو هو اخطب منك يوم الجمعة والحال نحو هو افصح منك
خطيبا والتمييز نحو انا اكثر منك مالا واعز نفرا الا اذا كان اسم
التفضيل في المعنى لمتعلق ما جرى في اللفظ عليه حال كون ذلك
المتعلق مفضلا باعتبار المتعلق على نفسه باعتبار غيره حالة كونه
اي كون اسم التفضيل منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل
منه في عين زيد . فاحسن صفة رجل والكحل مرفوع به على انه فاعله
وفي عينه ظرف مستقر حال من الكحل قدم عليه ومنه لغو متعلق باحسن
وفي عين زيد مستقر حال من الضمير المجرور بمن والمعنى ما رايت رجلا
احسن الكحل كائنا في عينه منه من الكحل كائنا في عين زيد وقد استبان
ان اسم التفضيل وهو احسن جرى على رجل في اللفظ لانه صفته
وليس حسن للرجل في المعنى وانما هو لمتعلقه وهو الكحل وهذا
المتعلق مفضل ومفضل عليه باعتبارين اما تفضيله فباعتبار تعلقه
بما جرى عليه اسم التفضيل وهو الرجل من حيث هو في عينه واما
تفضله على نفسه فباعتبار كونه في عين زيد وهذا غير التعلق الاول
ولا شك ان اسم التفضيل منفي لانه صفة دخل النفي وانما لم يعمل اسم
التفضيل الا عند هذه الامور لانه حينئذ بمعنى حسن وهو الفعل
الذي اشتق اسم التفضيل من مصدره فيقوى على العمل في الظاهر

ونفي [illegible] الكحل [illegible] من غيره صح

كما يعمل الفعل واما قبل ذلك فلم يقو على العمل لانه فعل له بمعناه في
الزيادة حتى يعمل عمله ولا هو مشابه لاسم الفاعل ليحمل عليه في العمل
في الظاهر لان اسم الفاعل يثنى ويجمع ولا يثنى ويجمع ولا المثنى والجمع
مما هو الاصل فيه وهو المستعمل بمن وانما قلنا بانه عند اجتماع تلك
الشرائط يكون بمعنى حسن مثلا لان قولك ما رايت رجلا احسن في عينه
الكحل منه في عين زيد لان هذين التركيبين متساويان باعتبار
المودى وهو زيادة كحل في عين زيد في الحسن على كحل عين من سواه
من الرجال اما كون المودى الاول هذا المعنى فبحسب الامر العرفي لا الوضع
اللغوي وذلك لانه نفي الاحسنية عن كحل من سوى زيد من الرجال .
صادق بثبوت المساواة او بثبوت المفضولية لكن المساواة منتفية
عرفا لان هذا الكلام انما يستعمل لاثبات افضلية المذكورة ثانيا ونفي
مماثلة غيره بناء على ان الغالب في حال كل اثنين هو التفاضل لا
التساوي فاذا انتفت افضلية احدهما لزم كونه مفضولا وثبت الافضلية
للاخر ومن ثم لم يستدلوا على افضلية ابي بكر رضي الله عنه
بما ذكر في بعض الكتب الكلامية من قوله عليه السلام والله ما طلعت
شمس ولا غربت بعد النبيين والمرسلين على احد افضل من ابي بكر من
الامم وهو يستلزم نفي المماثلة لغة لكن نفيها مستفاد من جهته
العرف كما عرفت فاستقام واما كون مودى التركيب المشتمل عليه لغة نفي
المماثلة بين حسن الكحل في عين من سوى زيد من الرجال وبين حسن
الكحل في عين زيد وذلك صادق بان تكون الافضلية والمفضولية
ثابتة لكحل عين زيد لكن المفضولية غير مرادة عرفا من هذا الكلام
فانه انما يورد في مقام المدح المذكور ثانيا وهو هنا زيد فيلزم
ان يكون حسن الكحل في عينه زائدا على حسن الكحل في عين غيره من
الرجال وهو المطلوب فظهر بذلك ان المستفاد من ايراد اسم
التفضيل في المسئلة المذكورة وايراد الفعل فيها معنى واحد كما

هذا مع ان ظاهره نفي افضلية غير ابي بكر صح

على الفعل في مسئلة الكحل هو المعنى المذكور فبحسب العرف ايضا ضرورة ان المستفاد صح

في ذلك المكان لا يرتفع فيه فعلا واجبا يطرد في جميع افعل التفضيل صح

قرنا فتأمله قال الرضي وهذه العلة التي اوردها ابن الحاجب يريد
قوله انما عمل اسم التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه للظاهر مطردا
وذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه الحسن ابوه اكثر حسنه
كما ان معنى احسن في عينه الكحل منه في عين زيد حسن الكحل في عينه
من مثل حسنه في عين زيد الى هنا كلامه وفيه نظر لان قول القائل
مررت برجل احسن في عينه الكحل منه في عين زيد يفيد افضلية
كحل عين الرجل على كحل عين زيد وقوله مررت برجل حسن في
عينه الكحل مثل حسنه في عين زيد يفيد ثبوت المماثلة بين كحلي
عين الرجل وعين زيد فكيف يكون مؤدى التركيبين واحدا
مع وجود التباين بينهما ظاهرا قال وانما عمل اسم التفضيل في الضمير
المتصل وما ذكر معه بدون تلك الشرائط لضعف تلك المعمولات
اما المتصل فلان وجوده خفي ولهذا لا يختلف اللفظ الذي يتحمله
بالتكلم والخطاب والغيبة فالعمل فيه كلا عمل فلم يحتج الى تقوية
العامل على العمل فيه واما الظرف فلانه يتسع فيه ويعمل فيه ما له
رائحة الفعل والحال لمشابهته في معناه والتمييز في غاية الضعف
ولذا تعمل فيه الجوامد التي لا تشم روائح الافعال كعشرين درهما
على ان بعض العرب يعمل افعل التفضيل في الظاهر والضمير المنفصل
بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه ولكنها قليلة **ومن يضل**
عن سبيله في قوله تعالى في سورة الانعام ان ربك هو اعلم
من يضل عن سبيله **والقوانسا** في قول الشاعر واضرب منا بالسيوف
القوانسا **معمول فعل مقدر** فالتقدير في الاية هو اعلم يعلم من
يضل بالفعل المقدر وهو ظاهر واما الاستفهامية في محل رفع
على انها مبتدأ ويضل خبره والجملة في محل نصب علق عنها العامل
والاستفهام للتحقير شأن الضال المتبع للظن الكاذب وتجويز الكواشي
ان يكون من موصولة الخ يضربون القوانس هو جمع قونس وهو

عن سبيله ومن هاهنا اما موصولة او موصوفة في محل نصب صح

وموصوفة في محل جر بالباء المحذوفة او باضافة اعلم اليه ... والتقدير في البيت صح

اعلا

اي لفظ دخلت الثلاثة استقلت بالمفهومية وخرج الحرف مقترنا باحد الازمنة الثلاثة صح

بيضة الحديد واذن لا يرد ذلك على قولنا ان اسم التفضيل لا يعمل
في المفعول به وهو مسئلة اجماعية وهنا انتهى الكلام على قسم الاسم
فشرع في الكلام على قسم الفعل فقال **الفعل ما** اي كلمة تخرج
الاسم الذي لا يقترن باحدهما اصلا **وضعا** فخرج ما يقترن من
الاسماء باحدهما عارضا كاسم الفاعل واسم المفعول وكل ما يرد على حد
الاسم باعتبار الطرد يرد هنا باعتبار العكس وكل ما يرد هنا كان باعتبار
العكس يرد هنا باعتبار الطرد فلا حاجة الى التطويل بذكرها **ومن خواصه**
دخول قد لانه موضوع للتقريب والتوقع في الماضي والتحقيق
في الحال والتقليل في المستقبل **والسين وسوف** لانهما موضوعان
لتخصيص المضارع بالاستقبال وليست السين منقطعة من سوف
خلافا للكوفيين ولا مدة الاستقبال معها اضيق منها مع سوف
خلافا للبصريين **والجوازم** لان معانيها لا تناسب غير الفعل لانها
اما للنفي او للشرط او الامر او النهي **ولحوق ضمير بارز** نحو فعلت
لتعذر اتصاله والجمع والازدحام تثنيتين وجمعين في اسم واحد كما
اذا اردت تثنية ضارب او جمعه فان لم تلحق به علامة التثنية
والجمع وابرزت الضمير المسند هو اليه وما لم يوجد فيه ذلك كالمفرد
يحمل على هذا لاطراد الباب وكثير من الناس يظن ان هذه الخاصة متفق
عليها وليس كذلك فان ابا علي الفارسي فعل كصدت في صدد لعادة حركة
التاء عند اتصال الضمير به كصدت قال واما الحاق التاء في لست
ولستما ونحو ذلك فلشبهه بالفعل لكونه على ما يختص بالفعل نحو زيد
قائم وقعد ومررت بالزيدين قائمين **وتاء التانيث الساكنة** نحو نعمت
وبئست وانما اختصت بالفعل لانها وضعت ساكنة للفرق بين تاء
التانيث الواقعة في الاسم كقاعدة وقائمة وتاء التانيث الواقعة
في الفعل كامثلتنا ولم تعكس الامر لان الفعل ثقيل فلم يتحمل المتحركة
لثقلها **وله اصناف الماضي ما دل على زمان** وهذا يشمل جميع الافعال

قبل زمانك الذي انت فيه وبذا اخرج الحال والمستقبل ولا يرد نحو قام
في قولك ان قام زيد قمت ولا المضارع في نحو قولك لم يقم زيد لان
استقباله الاول ومضي الثاني انما هو لاجل القرينة التي اختصت به
والكلام في الماضي المجرد عن القرينة فيكون قام في ذلك الثاني اذا اخذ
مجردا عن القرينة تدل على زمان قبل زمانك فلا يكون خارجا ونقوم
اذا اخذ مجردا عنها لا تدل على زمان قبل زمانك فيكون خارجا ولا
اشكال مبني على الفتح لمشابهته للمعرب فلم قصدا للتخفيف لمشابهته
للمعرب فوقوعه موقعه نحو زيد ضرب اي ضارب لحمل له حظ من الحركات
التي هي اله الاعراب واما قصدا للتخفيف بالفتح فلثقل الفعل
لفظا اذ لا نجد فعلا ثلاثيا ساكن الوسط بالاصالة ومعنى بدلالته
على المصدر والزمان وتطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فكان
جديرا بالتخفيف فبني على الفتح لفظا نحو جلس وقام او تقديرا
نحو غزا ورمى مع غير الضمير المرفوع المتحرك اما معه فبني على
السكون كراهة اجتماع متحركات اربعة فيما هو كالكلمة الواحدة نحو
ضربت وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن المنصوب لانه لو اتصل
بالماضي لم يغيره عما كان عليه نحو ضربني وضربك وضربه وانما
قيد بالمتحرك لانه لو كان ساكنا لم يغيره الفعل ايضا نحو ضربا
الا اذا كان واويا كانه علته تقول ومع غير الواو اما معها فيبنى
على الضم قصدا المجانسة حرف العلة لحركة ما قبله والمضارع ما
شابه الاسم لفظا للتخصيص بالحرف في الموضعين اما في الاسم فنحو الرجل
بلام التعريف التي تخصصه بمعين بعد صلوحه لكل واحد على
البدل واما في المضارع فكسوف اقوم حرفا التنفيس الذي يخصصه
بالاستقبال بعد صلوحه له وللحال ومعنى للابهام الموجود في
المحلين كما راءيت من حال الرجال وسوف اقوم قبل التخصيص
بالحرف فان كل واحد منهما صالح للتعدد في الجملة وان اختلف الصلاحيتان

با

بالخصوصية فان صلوح رجل للواحد على البدل لا افراده حقيقة واحدة
صلوح اقوم مثلا للواحد من معدوليين مختلفين وضع اللفظ لكل منهما
حقيقة على المختار في كون المضارع مشتركا واستعماله لدخول لام
الابتدائية على كل منهما نحو ان زيدا لسميع الدعا ونحو ان ربك ليحكم بينهم
باحدى لفظات نأيت وهذا متعلق بشابه والباء سببية اي
مما شابه الاسم في تلك الامور بسبب وجود احدى هذه اللفظات
وهي النون والهمزة والياء والتاء في اوله المفتوحة صفة لاحدى
في الرباعي سواء كانت حروفه اصلية كيدحرج او فيها زائدة كيكرم
واصله يؤكرم ويقطع وبقيا نحو المفتوحة في غيره كتقوم واقوم وينطلق
ويستخرج وانما فتحت في هذا وضمت في ذلك لان الثلاثي اكثر من
الرباعي فاثروا الثلاثي بالفتح لكثرته تخفيفا للثقل ما حمل الضم
في الرباعي لقلته وتركوا الكسر لان من حروف المضارعة الياء والكسر
عليها مستثقل فالهمزة للمفرد المتكلم مذكرا كان او مؤنثا كاقوم والنون له
مع غيره نحو انا وزيد نقوم ونحن معاشر الانبياء لا نورث فان قلت
قد ترد للواحد المعظم نفسه قلنا انما يستعملها هذا المعظم حيث نزل
منزلة الجماعة تفخيما لشانه فهي بهذا الاعتبار من قبيل ما استعمل
للمتكلم ومعه غيره والتاء الفوقية للخطاب مطلقا سواء كان
المخاطب مذكرا او مؤنثا واحدا او غيره والغائبة نحو هند تقوم
والغائبتين نحو الهندات تقومان لكن بعضهم فصل بين ان يكون
الغائبتان بلفظ الظاهر كالمثال المتقدم فالحكم ما تقدم وبين
ان يكون بلفظ المضمر فيكون بالتاء التحتية رعيا للفظهما الصالح
للمذكر ولم يرجح الاول ويشهد له قول عمر بن ابي ربيعة

• اقص على اختي به حديثنا • وما لهما من ان تعلما متاخر •
• لعلهما ان تبغيا لي حاجة • وان ترجا سرا لما كنت احصر •

الرواية فيه تعلما وتبغيا وترجا بالتاء الفوقية واحصر بفتح الصاد

اي اضيق صدرا **والياء** للغيبة **لما عداها** وهذا اولى من قولهم للغائب
المذكر لصحة قولنا تفعل الله ما يشاء وعبارة المتن شاملة دون
عبارتهم قال المحقق الرضي ووجه تخصيص كل حرف بكل معنى هو ان المتكلم
مبدأ الكلام والمخاطب منتهاه والغائب بينهما والهمزة اول الحروف
مخرجا والتاء منتهاها هنا لانها تبدل من الواو والياء بينهما لان مخرجهما
من وسط الفم فوقعت القسمة على هذه النسبة واما النون فلانها
اخر الحروف رتبة لاتيانها بحكم المشابهة وما وراء الواحد مؤخر عنه
فوقعت بينهما هذه المناسبة ثم جعلت الغائبة والغائبتان تتعين
للمخاطب لاشتراكهما فيهما في الماضي كضربت وضربتا ولم يجعل جمع المؤنث
مشاركا له في ذلك وان كانت العلة مشتركة لئلا يجتمع علامتا تانيث
لو قيل تضربن بالتاء ومنهما التاء والنون قلت ترد عليه انت يا
هند تقومين فتامل وقد اسلفنا في باب المذكر والمؤنث ان
البصريين يرون ان الجمع المؤنث السالم لم يعقل كالهندات حكمه حكم
مفردة فكما تقول تقوم هند بالتاء الفوقية يجب ان تقول تقوم
الهندات بها اتصالها بالتاء التحتية على ما لا يقتضيه قول المؤلف
والتاء لما عداها **مشترك** خبر اخر عن قوله والمضارع **بين الحال**
وهو اجزاء من اواخر الماضي واوائل المستقبل متعاقبة من غير مهلة وتراخ
والاستقبال وهو كون الزمان الذي بعد زمانك الذي انت فيه
مترقب الوجود فيكون المضارع موضوعا لكل واحد منهما على سبيل
الانفراد فهو حقيقة في كل منهما قال ابن الحاجب في شرح المفصل وهو
الصحيح لانه يطلق عليهما اطلاقا واحدا كاطلاق المشترك فوجب
القول به كسائر المشترك **او** حقيقة في الاول وهو الحال **مجاز في الثاني**
وهو الاستقبال واختاره بعضهم لانه اذا خلا من القرائن لم يحمل الا على
الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وقد تقرر في اصول الفقه ان اللفظ اذا دار بين الاشتراك والمجاز

فا

فالمجاز اولى **ويتخصص بكل** من الحال والاستقبال **لقرينة** كلام المبتدأ
وسوف واما عند انتفاء القرينة فتردد بينهما من غير ترجيح وهذا
مبني على ما قدمته اولا من الاشتراك **معرب** خبر اخر عن المضارع وانما
اعرب لمشابهته للاسم في قبول معان مختلفة في الجملة وان لم يكن
عين المعاني التي تتعور الاسم من الفاعلية والمفعولية والاضافة الا
ترى انك اذا قلت لا تاكل السمك وتشرب اللبن بجزم الفعلين كان
نهيا عن كل منهما واذا قلت بجزم الاول ونصب الثاني كان نهيا عن
الجمع بينهما واذا قلت بجزم الاول ورفع الثاني اختص النهي بالمجزوم
فهذه معان مختلفة من الاعراب بينها لكنه يتعين في الاسم طريقا
لرفع اللبس وفي الفعل لا يتعين لجواز ان يخلفه شيء اخر كما اذا قلت
لا يكن منك اكل السمك ولا شرب اللبن ولا تاكل السمك شاربا للبن ولا
يكن منك اكل السمك وان تشرب اللبن **بلا نون التاكيد** نحو ليسجنن
وليكونا من الصاغرين **ونون جمع مؤنث** نحو الهندات يقمن **بالضمة** رفعا
نحو يقوم **والفتحة** نصبا نحو لن يقوم **والسكون** جزما نحو لم يقم **وان كان**
اخره **صحيحا بلا بارز مرفوع** في المثنى والمجموع والمخاطبة المؤنث
نحو يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين **وبالنون** رفعا
وحذفها نصبا وجزما **مع البارز** المرفوع في هذه الامثلة الخمسة
وانما اعرب هذا القسم بالنون لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو
اللام بالحركات المناسبات لاحرف العلة لم يمكن دوران الاعراب عليه
ولا علة فيه لذلك فجعلت النون بدل الرفع لمشابهتها الغنة للواو
وانما خص هذا الابدال بما لحق اخره الف او واو او ياء ليكون تضربان
على صورة ضاربان وتضربون على صورة ضاربون وحملت يا تفعلين
على اخويها الالف والواو في الحاق النون بهما وانما جاز وقوع علامة
رفع الفعل بعد فاعله الجزم هذا لتنزله منزلة الجزء من الكلمة وقد
نزل في باب الفاعل وسقوط النون في الجزم ظاهر لكونها علامة الرفع

في موضع وفيه الاشارة الى الرفع لابد في الكل كذا قال الرضي ومعرب **بالضمة**

وكذا في النصب لان علامة الرفع لا تكون في حال النصب الا ان الرفع في الواحد زال مع الناصب وما الفتح في حالة الرفع **تقديرا** كراهة للثقل **والفتحة** في حال النصب **لفظا وجزا سكانه للضرورة** كما ستراه قريبا **والحذف** في حالة الجزم هذا كله **ان كان** اخره **معتلا بالياء والواو** فاما تقدير الضمة عليهما في حالة الرفع فنحو يرمي زيد ويغزو وقد تظهر هذه الضمة في الضرورة كقوله فعوضني عنها غناي • ولم يكن تساوي عنزي غير خمس دراهم وقوله اذا قلت على القلب يسلو قيضت • هواجس لا تنفك تغريه بالوجد تلصقه وتبعثه على الملازمة والوجد الحب ويطلق على الحزن ايضا يعني انه اذا ترجى ترك المحبوبة جي لقلبه خواطر تحمله على ملازمة الحب وعدم الانفكاك عنه واما ظهور الفتحة عليهما في حالة النصب فنحو اريد ان يرمي وان يغزو واما اسكانها للضرورة فكقوله ما اقدر الله ان يدني على شحط من داره الحزن ممن داره صول الشحط بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين كفرس البعد والحزن بفتح الحاء المهملة وسكون الزاي بلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة موضع وكقوله فما سودتني عامر عن وراثة ابى الله ان اسمو بام ولا اب واما حذفهما في حالة الجزم فنحو لم يرم ولم يغز وقد يثبتان للضرورة كقوله الم ياتيك والانباء تنمى • بما لاقت لبون بني زياد • وقوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا • من هجو زبان لم تهجو ولم تدع زبان بزاء مفتوحة وموحدة مشددة قال في الصحاح اسم رجل وذكره في مادة زبن فمقتضاه ان النون في حالة الرفع **والفتحة** في حالة الفتح النصب **تقديرا** في الموضعين لاجل التعذر **والحذف** في حالة الجزم **ان كان معتلا بالالف** نحو زيد يرضى ولن يخشى ولم يخش وقد يثبت الالف جزما في الضرورة كقوله اذا العجوز غضبت فطلق • ولا ترضاها ولا تملق • التملق اظهار المودة واللطف **ويرتفع** المضارع عند البصريين **لوقوعه**

موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب فاشبه بذلك الاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وارتفاعه عند اكثر الكوفيين بتعريته عن النواصب والجوازم وهو الذي يجري بين كثير من المعربين وعلى هذين المذهبين فعامل الرفع فيه معنوي وذهب الكسائي الى انه مرتفع بالزوائد التي في اوله لانها دخلت في اول الكلمة فحدث الرفع بحدوثها اذ اصل المضارع اما الماضي واما المصدر فلم يكن فيهما هذا الرفع ثم حدث بهذه الحروف فعملت الرفع ولكن عزلها عامل النصب والجزم لضعفها وصيرورتها كجزء الكلمة فالعامل على هذا في الفعل لا معنوي ولما كان هنا اعتراض يرد على مذهب البصرية وهو ان الفعل المضارع في نحو عسى زيد يقوم وكاد عمرو يموت مرفوع مع انه لم يقع موقع الاسم اشار المؤلف الى دفعه بقوله **ودفع بان عسى الاصل الاسم** لانه خبر مبتدأ في الاصل **لجي ابوسا** في المثل المشهور ~~الاسم~~ وهو عسى الغوير ابوسا واصله على ما قيل ان الزباء قالت لقومها عند رجوع قصير من العراق اليها وكان معه الرجال وكان في الغوير وهو ماء لبني كلب على طريقه عسى الغوير ابوسا اي عسى الشر ياتيكم من قبل الغوير والابؤس جمع بؤس وهو الشدة **ولجي ابيا** في قول الشاعر •
اكثرت في العذل ملحا دائما لا تكثرن اني عسيت صائما
فابت الى فهم وما كدت آئبا وكم مثلها فارقتها وهي تصفر حمت
وفهم قبيلة وضمير مثلها يعود الى الخطة المفهومة من سياق الابيات قبله اي وكم مثل هذه الخطة فارقتها وهي تصوت اسفا على خلاصي منها بالحيل التي احتال بها **لكن هجر** هذا الاصل **لعرض** عرض وهو ضرورة الخبر متعلقا بعسى وكاد الذي هما من افعال المقاربة المقتضية للاستقبال او الحال والتعارض لا اعتداد به **وينتصب بان ظاهرة** نحو والذي اطمع ان يغفر لي خطيئتي ونحو وان تصوموا خير لكم وقد تحمل حملا على اختها ما المصدرية كقوله •
اذا كان امر الناس عند عجوزهم • فلابد ان يلقون كل ثبور •

بالمثلثة المضمومة الهلاك وَالويل **عثرتما** اي غيران التى **تقع بعد**
العلم ومَا في معنَاه نحو علم ان سيكون منكم مرضى ونحو افلا يرون
ان لا يرجع اليهم قولا **لين** ان **المخففة** من الثقيلة لان ان الناصبة
لا انما علم الاستقبال فما بعدها غير معلوم التحقق فلا يقع بعد ما
يفيد التحقق من العلم ومَا في معناه للمنافاة بخلاف المخففة فانها
للتحقيق فتناسب العلم **و** غيران التى تقع **بعد الظن** ومَا يؤدي
معناه نحو وحسبوا **ففيها الوجهان** ان يكون ناصبة وهو الارجح
ولهذا اجمعوا عليه في الم احسب الناس ان يتركوا وان تكون مخففة من
الثقيلة لان الظن قد يجي للتحقيق في موارد الاستعمال وينزل منزلة
العلم فيقع المخففة بعده بهذا الاعتبار كقول ابى محجن الثقفي اذا
مت فادفني الى جنب كرمة • تروى عظامي بعد موتى عروقها •
ولا تدفنني بالفلاة فانني • اخاف اذا مامت ان لا اذوقها •
فنزل الخوف هنا منزلة اليقين فاوقع بعده المخففة **ومقدرة**
وجوبا بعد حتى وليست الناصبة بنفسها خلافا للكوفيين بل الناصب
ان مقدرة بعدها لانها قد ثبت كونها حرف جر ومعناها كمعناها
في غير هذا الموضع فوجب تقدير ما دخلت عليه اسما وليس الا حرف
مصدري فيتعين ان لانهم اظهروها مع اللام فدل على انها المضمرة
فيها وفي غيرها **في الاستقبال تحقيقا** نحو اسلمت حتى ادخل الجنة
او حكاية نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول والذين امنوا معه متى
نصر الله فان قولهم بالنسبة الى زمان قص ذلك علينا ليس مستقبلا
لكن حكى استقباله بالنظر الى الزلزال **للسببية** حال من حتى اي حالة
كونها للسببية كما في الاية والمثال السابقين على ان الاية محتملة للتقدير
حتى بمعنى الى اي وحركوا بانواع البلايا الى الغاية التي هي قول
الرسول هو اليسع او شعيا واصحابه المؤمنين **او الغاية** نحو
سرت حتى تغيب الشمس اي الى ان تغيب ولا تصح السببية هنا لان

غيبوبة

كان تقول في حال دخول البلد مخبرا عن سير متقدم حتى دخلت البلد

غيبوبة الشمس لا تتسبب **فان كانت للحال تحقيقا او حكاية** كان تقول بعد
ما حصل منك من سير ودخول الى البلد مخبرا عن ذلك سرت حتى
ادخل البلد فهذه حكاية الحال الماضية **كانت حرف ابتدا** اي
حرفا مبتدا الجمل بعدها وتستانف **ويجب الرفع** ولا مجال لتجويز النصب
هنا لانه ملزوم للاستقبال وهو منتف في هذا المحل **والسببية** ليحصل
الربط معنى حيث فقد لفظا وذلك لانه لما لم يتعلق ما بعدها عا قبلها
لفظا زال الاتصال اللفظي فجبر فواته بالسببية المقتضية للاتصال
المعنوي **ولذا** اي ولكون حتى التى للحال حرف ابتدا **امتنع الرفع في كان**
سيرى حتى ادخلها حالة كون كان **ناقصة** لان رفع الفعل يقتضي ان حتى
ابتدائية وان الجملة التى بعدها مستانفة فيبقى كان الناقصة
بغير خبر لفظا وتقديرا وهو يفسد لمعناها وقد يقال لم لا يجوز ان يكون
الخبر مقدرا اي كان سيرى حاصلا **وفي اسرت حتى تدخلها** فيمتنع الرفع
لفقد السببية لان السير المشكوك في حصوله بدليل الاستفهام عنه
لا يكون سببا للدخول المجزوم بحصوله ولقائل ان يقول لم لا يقدر اصل
الكلام خاليا عن الاستفهام ثم ادخلت اداته على الكلام باسره على
ما قبل حتى خاصة كان يقول شخص لاخر في حال دخوله البلد سرت حتى
تدخلها فتشك انت في صدق المخبر فتقول لذلك المخاطب اسرت حتى
تدخلها اي هل ما اخبرك به ذلك الشخص صحيح وهذا نظير ما اجازه
الاخفش في نحو لك ما سرت حتى ادخلها من الرفع على ان يكون اصل الكلام
ايجابا ثم ادخلت النفي على الكلام باسره قال ابن هشام ولو عرضت هذه
المسئلة بهذا المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان
النفي مسلطا على السبب خاصة وكل احد يمنع ذلك **وجاز في** كان اذا كانت
لا نتفاء ذلك المانع المتقدم في الناقصة **وبعد** ذكر **الخبر** في كان
الناقصة نحو كان سيرى متعبا حتى ادخل البلد لفقد المانع بذكر الخبر
وايهم سار حتى تدخلونها لان الاستفهام هنا عن السائر لا السير

السبب الذي هو السبب في الدخول محقق فجاز الرفع لذلك بخلاف اسرت حتى تدخلها
وتنتصب بان مقدرة قياسا بعد لام كي وهي لام السببية نحو اسلمت لادخل
الجنة وانما سميت لام كي لان معناها معنى كي وبعد لام الجحود وهي موكدة النفي
لكان نحو وما كان الله ليعذبهم ولفظها لام كي ويفرق بينهما من حيث المعنى
بان تلك للتعليل ولو اسقطت لاختل المعنى المراد وهذه ليست كذلك
ومن حيث اللفظ بان هذه بعد نفي داخل على كان وتلك ليست كذلك
وانما سميت لام الجحود لملازمتها للجحد اي النفي قال النحاس والصواب
تسميتها لام النفي لان الجحد في اللغة انكار ما تعرفه وعدم
تخصيص النفي بحرف يقتضي دخول نحو ما كان الله ليطلعكم على الغيب
ونحو لم يكن الله ليغفر لهم ايات الله وشرايعه لانها بمنزلة الجبال الراسية
ثباتا وتمكنا ويؤيده قراءة ابن مسعود وما كان مكرهم وقد جوز في الاية
كون ان نافية اي وعند الله جزاء مكرهم وهو مكر اعظم منه وان كان
مكرهم لشدته معدا لازالة الامور العظام المشبهة في عظمها بالجبال
وبعد لام زايدة بعد فعل الامر والارادة نحو وامرت لاعدل بينكم ونحو انما يريد
الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت فالنصب بان مقدرة واللام زايدة
لتوكيد الامر والارادة ووجهه ان اللام للتعليل للغرض وفيه معنى
الارادة فاذا اجتمعت اللام مع الارادة او مع الامر الملزوم لها تكون
جمعا بين الارادتين فيفيد التاكيد قال الزمخشري في يريد الله
ليبين لكم اصله يريد الله ان يبين لكم فزيدت اللام مؤكدة لارادة
التبيين كما زيدت اللام في لا اباك لتاكيد اضافة الاب ذكره في
تفسير سورة النساء وذهب قوم الى ان مثل هذه اللام ليست زايدة
وانما هي للتعليل ثم اختلفوا فقيل المفعول محذوف اي يريد الله
التبيين ليبين لكم ويهديكم اي ليجمع لكم بين الامرين وامرت بما امرت به
لاعدل بينكم وقال الخليل وسيبويه ومن تابعهما الفعل في ذلك مقدر
بمصدر مرفوع بالابتداء واللام وما بعدها خبر اي امري لاعدل وارادة

لفظا صح

ونحو وان كان مكرهم لتزول منه الجبال بناء على ان ان فيه نافية والمراد بالجبال صح

الله

الله ليذهب وارادة الله ليبين وعلى هذا فلا مفعول للفعل نقل ابن
هشام في مغني اللبيب قلت وفيه نظر لان تقدير الفعل بالمصدر
بدون حرف مصدري ليس بقياس وتقديرهم اياه في قولهم الفعل مقدر
بمصدر اذ لو كان الحرف مقدرا لكان الحرف وصلته بتقدير المصدر لا الفعل
وحده على انه لو سلم تقديرهم لم ينج من تخريج التنزيل على ما ليس بمقيس
اذ حذف ان ورفع الفعل بعد حذفها ليس بقياس على ما مر جوابه وسيأتي
عن قريب وبعد الفاء والواو بعد امر نحو زرني فاكرمك وصل وتصوم
ونهي نحو لا تشتمني فاهينك ولا تاكل السمك وتشرب اللبن ولو كان
الامر والنهي معنى اي ليس مستفادين من صريح الصيغة الموضوعة
لهما وانما استفيدا من جهة المعنى نحو اتقى الله امرؤ فيحسن اليه او اتقى
الله امرؤ ويفعل خيرا ونحو حسبك الكلام فينام الناس اي لا تتكلم او حسبك
من الحديث وتفعل جميلا اي لا تتكلم والنصب بعد ما ليس بصريح في الامر
والنهي مذهب الكسائي والمولف نقله نقل الحكم المسلم عند الجماعة
وتحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا
رسولا فنتبع اياتك ونحو لولا جئتنا وتحدثنا واستفهام نحو ازرتك
فازورك او واازورك ونفي نحو ما تاتينا فتحدثنا او وتحدثنا ولو كان
النفي بغير او قل نحو انت غير امير فتنصرني وتمن نحو ليت لي مالا
فانفق منه او وانفق منه وعرض نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا او
وتصيب خيرا والنصب في جميع هذه المواضع كما قال بان مقدرة على
ان الفاء السببية وهذا محتمل لان يكون المراد السببية والعطف
كما يقوله الجماعة من ان التقدير في زرني فاكرمك ليكن منك زيارة
فاكرام مني لك فالفعل الواقع بعد الفاء منصوب بان مقدرة وان
وصلتها في تاويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الفعل السابق
والسببية مرادة ويحتمل ان يكون للسببية فقط كما اختاره الرضي
معترضا بان السببية انما تعطف الجملة على الجملة وذا مفقود في تقديرهم

فلذلك ادعى انها لمحض السببية وان ما بعدها لفا مبتدأ محذوف الخبر
وجوبا فالتقدير زرني فاكرامك ثابت **والواو للمعية** بين مضمون
ما قبلها وما بعدها في زمان واحد وهذا ظاهر فيما ذهب اليه
الجماعة من ان الواو للعطف مع قصد المعية والتقدير في نحو لا تأكل
سمكا وتشرب لبنا لا يكن منك اكل سمك وشرب لبن اي مع الشرب بمعنى
نهيه عن الجمع بين الامرين معا لا عن كل منهما على انفراده واختار الرضي
كون الواو حالية وما بعدها مبتدأ محذوف الخبر وجوبا والجملة في
محل نصب على الحال اي لا تأكل سمكا وشربك لبنا حاصل اي لا تأكل
في هذه الحالة له فيفيد المعية قلت لكن يرد عليه في الموضعين
انه لا شيء في موضع الخبر المحذوف يسد مسده فكيف حذف وجوبا واعترض
من قول الجماعة بانه ليس فيه نصوصية على معنى المعية مع ان ورود
الواو العاطفة بهذا المعنى قليل نحو كل رجل وضيعته قال وانما
اشترطوا في نصب ما بعد فاء السببية كون ما قبلها احد الاشياء
المذكورة لانها هي حاصلة المصادر كالشرط الذي ليس بمحقق الوقوع
ويكون ما بعد الفاء كالجزاء ثم حملوا ما قبل واو الجمعية وجوب كونه
احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا
من الواو وفي انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو للفا
في اصل العطف **فلم يجز النصب في سرت فتغيب الشمس** لفقدان السببية
ضرورة ان السير لا يكون سببا لغيب الشمس **وتتحرك وتسكن** لتعذر
الجمعية فان الحركة والسكون لا يجتمعان **ولا بجواب الجواب** بمعنى انه اذا
جيء بجواب لاحد تلك الاشياء بعد فاء السببية او واو الجمع لا يؤتى لهذا
الجواب بجواب ووجهه ظاهر لان الجواب الاول المنصوب بعد الواو
والفا ليس شيئا من تلك الاشياء التي اشترطت لها فلا تصح ان يجيء
جواب له **ولا بجواب الشيء الواحد بجوابين** على جهة الاستقلال
وعدم التبعية كما اذا قلت زرني فاكرمك فاشكرك على ان يكون

الثاني

الثاني جوابا مستقلا كالاول لا معطوفا لان ما قبل الفا في تقدير
شرط والفا وما بعدها بمنزلة جزاء ورابطة وكما لا يجوز ان يكون
لشرط واحد جزاءان مستقلان من غير تبعية لا يجوز ان يكون
لشيء من هذه الاشياء جوابان مستقلان **ونطردهم فتكون**
في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون
وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون
من الظالمين ليس من باب الاتيان للجواب بجواب ولا من باب الاتيان
لشيء واحد بجوابين وتوجيهه ان يقال الجواب **الاول** وهو فتطردهم
جواب **للنفي** الواقع قبله وهو قوله ما عليك من حسابهم من شيء **و**الجواب
الثاني وهو فتكون جواب **للنهي** السابق وهو قوله ولا تطرد الذين
يدعون ربهم **او** يقال الثاني وهو فتكون **عطف** اي عطف على الاول
وهو فتطردهم فان قلت الا يصح ذلك وعطفه على جواب النفي
يستدعي صحة وقوعه جوابا للنفي وليس كذلك اذ لا معنى لقولك
ما عليك من حسابهم من شيء فتكون من الظالمين قلت نعم جوابه من كلام
صاحب الكشاف حيث قال ويجوز ان يكون عطفا على فتطردهم على
وجه التسبيب لان كونهم ظالمين مسبب عن طردهم **و** بعد **او** وهي العاطفة
التي هي لاحد الشيئين والاشياء **بمعنى الى** اي حتى لقصد امتداد
الفعل الاول الى حصول الثاني نحو لالزمنك او تقضيني حقي اي ليكونن
مني لزوم لك او قضاء منك لحقي وهذا في الحقيقة لعطف مصدر على
مصدر متصيد من الفعل السابق ولكن قصد امتداد اللزوم الى حين حصول
القضاء فقدرت بالى المشعرة بالغاية **او بمعنى الا** كالمثال المتقدم حيث
يقصد ان الاول ينتفي عند حصول الثاني اي لالزمنك الا ان تقضيني
حقي وهذا تقدير سيبويه وهو قريب من الاول ولا يخرج او بذلك
عن كونها عاطفة **و بعد عاطف على اسم** كقول ميسون امرأة
معاوية رضي الله عنه * ولبس عباءة وتقر عيني * احب الي من لبس

على الاسم نظرا الى ظاهر اللفظ ومع لام كي بغير لا لعوض الفصل صح

الشنوف • فتنفر منصوب بان مضمرة وهي مع صلتها بتأويل مصدر
معطوف على الاسم بكسر الاول والشنوف الثياب الرقاق جمع شف
بكسر السين المعجمة وجاز الاظهار مع العاطف لتصرف العناية
الى اظهارها ربما يريد كراهة عطفا لفعل بينها وبين لام الجحود ولم
يعكس لان الاختصار احق بلام الجحود لانها زائدة وانما قيد بقوله
بغير لا لانه لو كانت موجودة وجب اظهارها نحو لئلا يكون للناس
على الله حجة لاستكراه اللامين المتواليتين وقال ابن الحاجب لانهم
لا يدخلون حرف الجر على حرف النفي لاستحقاقه صدر الكلام واعترض
بنحو جئت بلا زاد واجيب
عن الاول بان مدخول الجار فيه لما كان اسما كان محلا لدخول الجار
فاغتفر بطلان المصدرية على انها لم يبطل في الحقيقة لتنزل الكل
منزلة الجزء وهذا كله مفقود في لا لانه حرف وعن الثاني بمنع وقوعه
لاته ولو سلم فالمسوغ وقوع الاسم بعد الحرف والصحيح ان لا غير
الناسخة انما يكون لها الصدر اذا وقعت في صدر جواب القسم
وعليه اعتمد سيبويه اذ جعل انتصاب حب العراق في قوله
اليت حب العراق الدهر اطعمه • على التوسع واسقاط الخافض
وبوعل ولم يجعل من باب زيدا ضربته لان التقدير لا اطعمه ولا هذه
لها الصدر ولا يعمل ما بعدها فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر في هذا
الباب عاملا ووجب اظهارها ان مع لا وقد عرفت وجهه وامتنع في
النافي وهو لام الجحود وحتى والواو والفاء واو فلا يجوز اظهار ان
بعدها قال الرضي لان لام الجحود لما لم تدخل على الاسم الصريح لم تدخل
انا بعدها وكذا حتى لان الاغلب كونها بمعنى كي وهي بهذا المعنى
لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول
اغلب في التي يليها المضارع واما الفاء والواو واو فانها اقتضت
نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء

كما

كما تقدم صار كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها وضعف
اضمارها اي ضعيف اضمار ان مع بقاء عملها بدون هذه الامور المتقدمة
لانها عامل ضعيف لا تقوى على العمل مع حذفه الا بقيام ما يقوم
عليه وانما وجد بالاستقراء في تلك المواضع المتقدمة لمناسب
هو مفقود فيما عداها ومنه قولهم خذ اللص قبل يأخذك وبين
كفرها وتسمع بالمعيدي بالنصب في الجميع وفي التسهيل ولا
تنصب ان محذوفة في غير المواضع المذكورة الا نادرا وفي القياس
عليه خلاف هذا نصه وجاز حذفها ورفع الفعل ومنه قوله
قل افغير الله تأمروني اعبد وقوله ومن آياته يريكم البرق
خوفا وطمعا ومنه ايضا المثل المشهور وتسمع بالمعيدي على رواية
من رواه بالرفع تسمع وظاهر كلامه انه مقيس وفي مغني ابن هشام واذا
رفع الفعل بعد اضمار ان سبك الاسم مع ذلك ولا ينقاس وقد مر في
اول الكتاب في بحث خواص الاسم وتنتصب المضارع ايضا بلن
نحو فان لم تفعلوا ولن تفعلوا وجاء الجزم بها في الضرورة قال
لن يخب الان من رجائك من • حرك دون بابك الحلقه •
ووقع في البخاري قول الملك في النوم لعبد الله بن عمر لن تراع
قال ابن مالك وفيه اشكال ظاهر لان لن يجب انتصاب الفعل بها
وقد وليها في هذا الكلام بصورة المجزوم والوجه فيه ان يكون
سكن عين تراع للوقف ثم ~~هذا الكلام~~ شبه بسكون المجزوم فحذف
الالف قبله كما تحذف قبل سكون المجزوم ثم اجري الوصل مجرى
الوقف ومن حذف الساكن لسكون ما بعده وقفا قول الراجز •
اقبل جاء عبد الله ويجوز ان يكون السكون سكون جزم على لغة
من يجزم بلن وهي لغة حكاها الكسائي الى هنا كلامه الذي هي
فيه هذا المضمون كلام اخر قال الزمخشري في المفصل واذن جواب
وجزاء يقول الرجل انا اتيك فتقول اذن اكرمك فهذا الكلام قد اجبته به وصيرت اكرامه جزاء على اتيانه وجوبا صح

وتنتصب ايضا باذن ومعناها الجواب والجزاء ويكون المراد بمعنى ان البين انه جمع وبين لفظي الجزاء والجواب فيه تنبيه على انهما كلام واحد ... في تعريف الكلام ... ان يجتمع

يجب الانتصاب بها وجوبا او صفة مصدر محذوف اما على حذف مضاف او
على تاويله باسم الفاعل اي وينتصب بها انتصابا ذا وجوب او واجبا
ان كان الفعل المضارع الواقع بعدها مستقبلا كما في المثال المتقدم
اجراء لها مجرى النواصب كلها حيث لم تعمل الا في المستقبل لان فعل الحال
لانه محقق في الوجود كالاسما فلا تعمل فيه عوامل الافعال ~~الحال يحقق~~
~~في الوجود كالاسما فلا تعمل فيه عوامل الافعال~~ وهذا احتراز عن ان
يكون حاليا كما اذا قال لك شخص انا احبك فقلت له اذن اظنك
صادقا مصدرا بها اي لعملها فيه بان لا يكون معتمدا على ما قبلها
ومطلوبا له نحو انا اذن احسن اليك في جواب من قال انا اجي اليك فهنا
يمتنع اعمالها في الفعل لانه مشغول بطلب غيرها له قبل مجيئها .
ونبه على السابق بقوله مع انه لا يفوت بترك اعمالها الغرض الذي سيقت
له من الجواب والجزاء فان قلت يرد نحو قول الشاعر اني اذن اهلك .
او اطير باعمال اذن مع اعتماد ما بعدها على ما قبلها لانه خبر ان قلت
اجاب عنه الرضي بان الخبر محذوف اذن اهلك وجملة وفيه نظر واجاب
الاندلسي بان الخبر محذوف اي لا احتمل ثم ابتدا وقال لا اذن اهلك .
بالنصب لانتفاء اعتماد ما بعدها على ما قبلها وهو ظاهر لم يفصل
بينهما اي بين اذن والفعل بدعا ومقتضى هذا الكلام ان الحال
عند الفصل بدني نواحب فيحتمل الجواز والمنع لكن الظاهر هو
الثاني لانه شرط للجواز تقدم العاطف واقتصر عليه فبقي المنع وهذا
وان كان حسنا باعتبار راي الجمهور لكنه يقتضي ان الفاصل اذا كان
غير ما كالقسم والندا والظرف ومعمول الفعل وجب الاعمال ولا
نعرف من ذهب الى ذلك اذ المعروف ان الفصل بالقسم ولا النافية نحو
المتفق لان القسم يفيد التاكيد وكلمة لا بمنزلة الجزء من الفعل
ولذلك يتخطاها العامل نحو لئلا يعلم اما اذا كان الفصل بغيرهما
فالاعمال ممتنع لتباعدها عنه لضعفها وكذلك بالغي عند التوسط والتاخر

بل

بل وعند استيفا الشرط على لغة حكاها عيسى بن عمرو وسيبويه فلا
التفات الى المنكر مثال الفصل بالقسم قوله اذن والله نرميهم بحرب
تشيب الطفل من قبل المشيب . ومثال الفصل بلا اذن لا اهينك
في جواب من قال سأشكرك واجاز ابن عصفور الفصل بالظرف نحو اذن
غداة اكرمك واجاز ابن بابشاذ الفصل بالندا نحو اذن يا زيد اكرمك .
وبالدعا نحو اذن اعزك الله احسن اليك والكسائي وهشام الفصل
بمعمول الفعل نحو اذن زيدا اكرم وجواز ان تقدمها عاطف هو الواو
والفا نحو واذا لا يلبثون خلفك الا قليلا فاذا لا يؤتون الناس نقيرا
وقرئ شاذا بالنصب فتعمل فيهما من حيث كونها في اول جملة مستقلة
من تصدرها فتعمل ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب (والا صح)
ربط العاطف بعض الكلام ببعض هي متوسط فلا تعمل لم يوجد ما اشترط
في وجوب النصب وما اشترط في جوازه فالغا اي فهي ذات الغا او فهي
ملغات على تاويل المصدر باسم المفعول فلا تعمل اصلا و ينتصب ايضا
بكي نفسها اذا دخلها اللام نحو لكيلا تاسوا ويؤيده صحة
حلول ان محلها وانها لو كانت حرف تعليل لم تدخل عليها حروف تعليل
فان لم تدخلها اللام نحو جئتك كي تكرمني احتمل ان تكون جارة تعليلية
فتقدر بعدها ان ضرورة ان الجار انما يدخل على اسم او ما في تاويل
الاسم والواقع هنا فعل فيحتاج الى تقدير ما يصير به مع ما دخل عليه
في تاويل اسم فيصح دخول حرف الجر عليه ويجزم المضارع بلم نحو لم يلد
ولم يولد وقد يرتفع الفعل بعدها للضرورة كقوله لولا فوارس من
نعم واسرتهم يوم الصليفا لم يوفون بالجار نعم بضم النون وسكون العين
المهملة قبيلة والاسرة كالغرفة الرهط الذين يتقوى بهم والصليفا
تصغير الصلفا وهي الارض الصلبة ويومها يوم من ايام العرب ولما وهي
كلم في قلب المضارع ماضيا الا انها تفارقها في امور سنذكر في قسم
الحرف عند الكلام على حرف النفي ولام الامر وسيأتي الكلام عليها

ولا النهي ولا يختص بالغايب كاللام بل تجي له وللمخاطب على سوا وللمتكلم
قليلا كقولك لا أرينك ههنا فاراك وهذا مما اقيم فيه
المسبب مقام السبب والاصل لا تكن ههنا فاراك فالمنهي في الحقيقة هو المخاطب
وكلم المجازات سوى لو فانها لا تجزم اصلا وزعم بعضهم ان الجزم بها
مطرد في لغة واجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري كقوله لو يشا
طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل الميعة النشاط والاطال
الخواصر جمع اطل بكسر الهمزة وسكون الطا المهملة والخصل لفايف
الشعر كقوله • تامن فوادك لو يحزنك ما صنعت • احدى نسا بني
ذهل بن شيبانا وخرج الاول على لغة من يقول شايشا بالف ثم ابدلت
بهمزة ساكنة فليس سكونها بالجازم بل هو كالسكون في لغة من يقول
الخاتم والعالم بالهمزة والثاني على ان ضمة الاعراب سكنت تخفيفا
كقراة ابي عمرو وما يشعركم بسكون الرا وسوى لما الحينية فانها لا تجزم
بالاتفاق وسوى اذا وكيفما الا في الشذوذ كقوله واذا تصبك خصاصة
فارج الغنى • والى الذي يعطي الرغايب فارغب • الخصاصة الفقر
وانما شذ الجزم باذا لما فيها من التعيين المنافي للابهام اللازم للشرط
لان اصل ادواته ان وما يجزم من غيرها فلتضمنه معناها وانما يستعمل
في الامر المحتمل للوقوع وعدمه فيلزمها الابهام واذا تستعمل في الامر
المقطوع به نحو اذا غربت الشمس جئت فضعف معنى الشرط فيها فشذ
الجزم واما كيفما فلم اظفر بشاهد على وقوعها جازمة والكوفيين يجوزون
الجزم بها ولا ذا في السعة وما تقدم هو مذهب البصريين كان نحو
اذ يشتجوا يفترقهم ما قد سلف ومهما نحو وقالوا مهما تاتنا به من اية
لتسحرنا بها وكقوله ومهما تكن عند امرء من خليقة • وان خالها
تخفى على الناس تعلم واذ ما كقوله اذ ما دخلت على الرسول فقل له
حقا عليك اذا اطمان المجلس واذا ما كقوله
اذا ما ترني اليوم ازجي ظعينتي • اصعد سيرا في البلاد وافرع •

ان صح

وحيثما

وحيثما كقوله وحيثما تستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الازمان
وانما نحو وانما تكونوا يدرككم الموت ومتى كقول سحيم • متى اضع
العمامة تعرفوني وما نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله واي نحو اياما
تدعوا فله الاسما الحسنى وهي اي كلم المجازات لتسببه الاول للثاني
اي لجعل مضمون الاول سببا لمضمون الثاني نحو ان جئتني اكرمتك فمضمون
الجملة الاولى وهو مجي المخاطب سبب لمضمون الجملة الثانية وهو
اكرام المتكلم اياه وقال الرضي الشرط عندهم ملزوم والجزا لازمه
سوا كان الشرط سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار
موجودا او شرطا كما في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا
كقولك لو كان زيد ابي لكنت ابنه وسميا شرطا وجزا على طريق اللف
والنشر المرتب فالاول يسمى شرطا والثاني يسمى جزا فان كانا مضارعين
او الاول فالجزم متحتم نحو ان يقم زيد يقم عمرو وان يقم بكر اكرمته او كان
الثاني فقط هو المضارع فالجزم وهو الكثير الشايع نحو ان جاء زيد
اعطه دينارا او الرفع كقوله وان اتاه خليل يوم مسالة • يقول لا
غايب مالي ولا حرم الخليل الفقير من الخلة بفتح الخا وهي الحاجة
والحرم بكسر الرا الحرمان اي لا غايب مالي ولا ذو حرمان والمعنى انه اذا سيل
اعطى بلا تعلل والمبرد يجعله شاذا او يقدر الفا وهذا الماضي هو احد
الوجهين عند سيبويه والاخر عنده انه على التقديم والتاخير اي يقول
اذا اتاه وهو دليل الجواب لا عينه وجواب الشرط محذوف ويؤيده التزامهم
في مثل ذلك كون الشرط ماضيا ووجه التاييد ان الجواب متى حذف
التزم مضي الشرط وهي قاعدة مشهورة قال ابن هشام وابتنى على
هذا الخلاف مسئلتان احدهما انه هل يجوز زيدا ان تاتني اكرمه بنصب
زيد وسيبويه يجيزه كما يجيز زيدا اكرمه اذا تاتني والقياس ان المبرد
يمنعه لانه في سياق اداة الشرط فلا يعمل فيما تقدم على الشرط فلا
يفسر عاملا فيه والثانية انه اذا جي بعد هذا الفعل المرفوع بفعل

معطوف فعل بجزمرا وبافعيل قول سيبويه لا يجوز الجزم على قول المبرد ينبغي
ان يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل والجزم بالعطف على محل الفا
المقدرة وما بعدها والجزاان كان ماضيا بغير اسن وقد لفظا او معنى
من فعل متصرف فلا فا نحو ان جا زيد اكرمته وانما شرط ما ذكره
ليكون حرف الشرط موثرا الاستقبال في فعل الجزا فلا يحتاج الى الفا الرابط
اما اذا كان ماضيا مقترنا بقد لفظا نحو ان سرق فقد سرق اخ له من
قبل او تقديرا نحو وان كان قميصه قد من قبل فصدقت لم يكن حرف الشرط
موثرا للاستقبال ضرورة ان الفعل ماض وقد افترن بقد المخففة
لمضيه فيمتنع قلبه للاستقبال فيحتاج الى الرابط اللفظي وهو الفا
واما ان كان ماضيا غير متصرف نحو ان ترن انا اقل منك مالا وولدا
فعسى ربي ان يوتيني خيرا من جنتك ونحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي
فيجب الفا لامتناع تاثير حرف الشرط فيه ضرورة ان مثل هذا الفعل
انشائي فلا زمان له حتى يتقلب الى الاستقبال وكذا يجب الفا في نحو ان
زارني زيد فلست بمقصر وان كان الفعل غير انشائي لانه لنفي الحال الذي
لا فلا سلطنة لحرف الشرط بعزله بما عن ذلك فاحتيج الى الربط او
مضارعا مثبتا بلا سين وسوف او منفيا بلا فالوجهان اما جواز يكون
مثبتا ولا حرف تنفيس فوجه دخولها الفا امكان جعله خبر مبتدا
محذوف نحو ومن عاد فينتقم الله منه فيكون الجواب في الحقيقة جملة
اسمية لا يوثر فيها حرف الشرط فيوثر فيه فلا يحتاج الى الفا وانما وقع
حينئذ لان الشرط ماض بالفرض ولم يظهر عمل حرف الشرط فيه لفظا فلم
يستكره الرفع واما ان كان بحرف التنفيس نحو ان جاني زيد فسا كرمه
او فسوف اكرمه فيجب الفا اذ لا تاثير لحرف الشرط فيه لان زمنه مستقبل
عالم معه فلا يمكن تاثير اداة اخرى لاستقباله ولا لزم اجتماع مؤثرين في الشرط
الاستقبال على فعل واحد واما اذا كان منفيا بلا فيجوز تقدير اداة
الشرط موثرة فيه بان يستعمل لا لمجرد النفي المستقبل كما انها كذلك في نحو

فتاتي الفا للربط او لا كان جعله نفسه جزا فيتسلط حرف الشرط صح

في الشرط

اريد

اريد انه لا تنوم ولا لاجتماع حرفا استقبال فيوثر اداة الشرط فيه الاستقبال
فلا يوتى بالفا ويجوز تقدير امتناع تاثيرها فيه بان تستعمل على اصل
وضعها لنفي الاستقبال فيمتنع التاثير لامتناع اجتماع المؤثرين على اثر
واحد فيوتى بالفا كما يوتى بها في ان جاز زيد فلا اهينه او كان يتوالى
الجزا غيرهما اي الماضي والمضارع المقيدين بما ذكر قبل فالفا واجبة
وذلك في الجملة الاسمية نحو وان يمسسك بخير فهو على كل شي قدير والفعلية
التي فعلها ماض بعد قد لفظا او تقديرا كما مر او فعلها غير متصرف ومضارع
مثبت مقترن بحرف تنفيس او منفي بغير لا نحو ان ذهب زيد فما اعتب عليه
قلت وهنا صورة يشملها ضابطة لعدم الفا مع ان الفا فيها لازمة
وهي ما اذا كان الفعل ماضيا متصرفا لغير اسن قد لا لفظا ولا تقديرا
وقدم معموله كما في قولك ان جا زيد فللاكرام جاو في تفسير سورة الانعام
من الكشاف وفي قوله تعالى فمن ابصر فلنفسه ومن عمي فعليها ما نصه
فمن ابصر الحق وامن فلنفسه ابصر واياها نفع ومن عمي عنه فعلى نفسه
عمي واياها ضر بالعمى هذا كلامه ووجه الاتيان بالفا في ذلك انه يخل
تاثير الشرط في الفعل وتقدم المعمول بعد عن المؤثر فيحتاج الى رابط
والله يشكرها في قول عبد الرحمن بن حسان من يفعل الحسنات الله يشكرها
والشر بالشر عند الله مثلان جا بدون فا مع كونه جملة اسمية للضرورة
وتنوب اذا المفاجاة عن الفا لانها مثلها في الدلالة على تعقب ما بعدها
لما قبلها من غير مهلة وفي امتناع الابتدا بها كالابدان يتقدمها شي
يرتبط ما بعدها به كالفا في الجملة الاسمية لا الفعلية كراهة التباسها
باذا الشرطية لان وضع تلك على وقوع الفعل بعدها الشرطية المخصوصة
هذه بالاسمية غير الطلبية لتحصل الفرق بينهما واما الاسمية
الطلبية فلا تدخل اذا الفجائية فيها لانها وضعت لمفاجاة امر محكوم
عليه بحكم وذلك انما يكون في الخبرية ويجزم بان مقدرة بعد الاشيا
الستة المتقدمة عند ذكر الفا والواو والنفي ينتصب الفعل

نحو بيما بان مضمرة وهي الامر والنهي والتحضيض والاستفهام والنفي والتمني والعرض سوى النفي لام مه فلا يجزم الفعل بعده بان مقدرة لما سيأتي ومنه سوى النفي الذي لم يجانسه المقدر في السلب خلافا للكسائي نحو لا تدن من الاسد تاكلك فهنا لا بد ان تقدر الشرط مغايرا للنهي في السلب والا لم يستقيم المعنى فيكون التقدير ان تدن من الاسد ياكلك وحينئذ فهو تقدير ما لم تعم القرينة المتقدمة عليه ولا يجوز ان يكون التقدير ان لا تدن يا كلك لفساد المعنى والكسائي اجاز المسئلة على التقدير الاول بناء على انضاح المعنى في مثله ثم قصد السببية اي مع قصد السببية وهو متعلق بما يتعلق به قوله وبان مقدرة اي ويجزم بان مقدرة ويجوز ان تتعلق بمقدرة وتقدير هذا الكلام انه انما يصح تقدير ان في تلك الصور لما فيها من معنى الطلب ولا بد في المطلوب ان يكون مقصودا لذاته او لغرض اخر فاذا ذكر بعد تلك الاشيا ما يصلح ان يكون غرضا مرتبا عليها علم انها اسباب لتلك الاغراض وهذا معنى الشرط والجزا فلذلك صح تقدير ان الشرطية بعدها بخلاف الخبر فانه لا يلزم ان يكون لغرض خارج عنه فاذا ورد حمله السامع على ان المتكلم قصد افادة مضمونه لا لاجل ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره لانه قد يخبر بشي مع انه ذلك الشي غير مقصود لنفسه للمخبر البتة فلو جي بعده بما يصلح ان يكون جزا لمضمونه لم يتبادر الفهم الى انه جزاؤه ومن ثم لم يقع الجزم في النفي لانه خبر محض لا طالب فيه فان لم يقصد السببية فحال اي فالمضارع الواقع بعد تلك الاشيا واجب الرفع على انه حال نحو ثم ذرهم في خوضهم يلعبون اي ذرهم في حالة كونهم على هذه الصفة او نعت نحو هب لي من لدنك وليا يرثني على قراة الرفع او استينافي نحو لا تذهب به تغلب عليه فهنا لا تستقيم الجزم لما مر في لا تدن من الاسد ياكلك ولا الرفع على انه حال اذ ليس المعنى لا تذهب به في حال كونك مغلوبا عليه فلم يبق الا الرفع على الاستيناف كانه لما نهي عن الذهاب به قدر انه

سال عن السبب فقيل تغلب عليه ولقايل ان ينازع في عدم استقامة الحالية فتامل الامر لفظ يطلب به الفعل وهذا يصدق على نحو نزال وتراك وصه ومه مع انه ليس من المقصود بالتعريف فالمفعول نحو لتكرم بالبنا للمجهول والغايب نحو ليقم زيد باللام مع ثبوت حرف المضارعة وانما خصوصهما بذلك لقلة استعمال الامر فيهما وكثرته وغيرهما فخصوا ما قل بالزيادة وما كثر بالاختصار وقد يضمر للضرورة كقوله محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا اي لتفد والتبال الوبال ابدلت الواو المفتوحة تا كتقوى وكقول الاخر • فلا تستطل مني بقائي ومدتي • ولكن يكن للخير منك نصيب اي ليكن وللفاعل المخاطب بحذف الزوايد من المضارع والابتدا بما بعدها اي بما بعد المحذوف ان تحرك ذلك الحروف البعدي نحو تبيع وتقول وتخاف فتحذف الزوايد وهو حرف المضارعة وتبتدي بالمتحرك الذي بعده فتقول قل وبع وخف فان قيل قضية هذا الكلام انه يقال في الامر من تقيم وتعيد قم وعد لان المتحرك بعد الزايد المضارعة فيهما هو القاف والعين قلنا ما الذي بعده في الحقيقة هو الهمزة اذ اصله تقعد اعلال العين تاقيم وتاعيد بزيادة حرف المضارعة على الماضي وهو اقام واعاد الا ان الهمزة حذفت من مضارع المتكلم وهو اقيم واعيد استثقالا لاجتماع الهمزتين وفي بقية صيغ المضارع طردا للباب وانما يقال في الامر منهما على هذا التقدير اقم واعد بهمزة مفتوحة في الاول لانها التي بعد زايد المضارعة نظرا الى الاصل فان قلت فهلا نظروا اليه في نحو تعد ويهب بل اعرضوا عنه واقبلوا على الظاهر فجعلوا من قبيل ما وقع فيه بعد حرف المضارعة متحرك فابتدا وانه في الامر فقالوا عد وهب قلت اجاب عنه الرضي بانه لو حوظ الاصل وهو توعد وتوهب لا حتاجوا بعد حرف زايد المضارعة بهمزة وصل قبل الواو الساكنة ليمكن النطق

بما فكانوا يقولون اوعدوا وهب ثم تعال علة لما المضارع الذى مُوَ
اصله بحذفا لواو فيودى ذلك الى ان يكون التعبير في وزد الساكن منا
والاتي بهمزة وصل ان سكن ما بعد زايدة المضارعة نحو اعلم
واضربوا اقتل من تعلم وتضرب وتقتل ولم يك ذلك الفعل رباعيا
احترازا من نحو تكرم مضارع اكرم وترى مضارع ادى فان الاول رباعي
بحسب اللفظ والثاني كذلك بحسب التقدير اذ اصله ترأى فيكون الرا
وبهمزة مكسورة بعدها ومثل هذا لا يجتلب همزة وصل بل يفعل به ما
فعل بالاول فانه ما بعد حرف المضارعة متحرك في الاصل فتقول
في الامر منهما اكرم وار مضمومة صفة المجرور الباء من قوله بهمزة وصل
اى والآتي بهمزة وصل مضمومة فيما ضم فيه الثالث نحو ادخل واخرج
دفعا لالتباس الامر بالمضارع على تقدير الفتح ولاستثقال الخروج
من الكسر الى الضم على تقدير كسر الهمزة لان الحاجز غير حصين لسكونه
مكسورة في غيره اى في غير ما ضم فيه الثالث سواء كان الثالث
مكسورا مثل اضرب او مفتوحا مثل اعلم لانهم لو ضموا في نحو اضرب لالتبس
بالماضي الرباعي المبني للمفعول ولو فتحوا لالتبس بالامر بباب الافعال
ولو ضموا في مثل اعلم لالتبس بمضارع المبني للمفعول ولو فتحوا لالتبس
بالماضي فتعين الكسر في الصورتين وبهمزة قطع مفتوحة اذ كان
الفعل رباعيا بالهمزة من باب الافعال في نحو قولك تكرم وترسل
فتقول اكرم وارسل وهذه همزة التي كانت في المضارع في
الاصل عادت لزوال مقتضى حذفها كما عرفت وفلتفرحوا شاذ لانه
امر للفاعل المخاطب فكان قياسه حذف زايد المضارع وان يقال
افرحوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم وقال الشاعر •
لتقم انت يا ابن خير قريش • فلتقضي حوايج المسلمينا • الشاهد
في لتقم واما فلتقضي فلا ينبغي ان يجعل اللام فيه للامر حتى تكون
من هذا القبيل بل اللام فيه للتعليل والفعل منصوب بان مضمرة

لما

الا انه سكن اليا للضرورة وهي من احسن ضرورات الشعر والعامل في الجار
والمجرور محذوف اي لتقضي بك حوايج المسلمين امرتك بالقيام وهو
اي الامر مبني عند الطايفة البصرية الا الاخفش منهم ان حذفت منه
الزيادة التي كانت في المضارع وهي السبب المحصل لمشابهته الاسم
التي بها اعرب بحيث يفقد ذلك السبب ينتفي الاعراب فيثبت البنا حكمه
اي حكم اخره حكم اخر المجزوم بحسب الصورة لموافقته معنيهما فيه لا مر
الامر فتقول اضرب باسكان الاخر وارم واغز واخش بحذف حرف العلة
واضربا واضربوا واضربي بحذف النون لان هذه الامور تثبت عند
الجزم فتثبت عند ما جعل في حكمه وقال الكوفيون والاخفش ان الامر
المذكور معنى كل هو مجزوم بلام الطلب والاصل لتقم ولتعقد مثلا الا ان
اللام حذفت للتخفيف وتبعها حرف المضارعة واخذا وان هشام قال
لان الامر معنى فحقه ان يودى بالحرف ولانه اخو النهي ولم تدل عليه
الا بالحرف ولانهم قد نطقوا بالاصل في فلتفرحوا ولتقم يا ابن خير قريش
ولتاخذوا مصافكم ولانك تقول ادم واغز واخش واضربا واضربوا
واضربي كما تقول في الجزم ولان البنا لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين
على ان افعال الانشا مجردة عن الزمان كبعت واقسمت وقبلت فاخرجوا
عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر ولا
يمكنهم ادعا ذلك في نحو قم لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فتشكل
فعليته فاذا ادعي ان اصله لتقم كان الدال على الانشا اللام لا
الفعل الى هنا كلامه ولجميعه بحث في هذا الموضع لا اختيار وزدته
في الشرح الذي كتبته على مغني اللبيب وفي شرحي على التسهيل ايضا
المتعدي ما يتوقف فهمه على المفعول به بغير واسطة
والا وكذا بواسطة حرف الجر نحو ضرب زيد من المسجد وبعد عن السوق
وعدل عن عبارة الكافية ما يتوقف فهمه على متعلق الى ما ذكر تفصيلا
للمنافة ما يرد على تلك من الشبهة وذكر الاجوبة عنها واللازم بخلافه

[illegible]

قف

اي ما لا يتوقف فهمه على المفعول به وما بعد من زيادة ذلك المعنى ومتعدى
الفعل الى مفعول واحد لانه لا يتوقف على الاكثر منه كضرب والى
مفعولين اثنين متحدين اي يصح ان يحمل احدهما على الاخر بهو هو كما
في علمت زيدا قائما او متغايرين لا يصح ان يحمل ثانيهما على الاول
بهو هو كما في اعطيت زيدا درهما اذ لا يصح ان يقال زيد درهم والى
ثلاثة بواسطة الهمزة كما في علم ورأى اذا دخل عليهما همزة التعدية
يقول اعلمت زيدا عمرا مقيما وأريت بكرا خالدا راحلا وذلك انه
قبل وجود الهمزة كانا متعديين الى اثنين وبدخولها صارا متعديين
الى ثلاثة وهذا متفق عليه او بان كان له مفعول واحد نحو
انبأ ونبأ واخبر وخبر فان فيهما لا يتوقف الا على متعلق واحد (وخبرته)
بلا واسطة نحو انبأت زيدا ونبأته واخبرته ثم يتوقف على الاخر يتعدى
اليه بواسطة حرف الجر نحو انبأت زيدا بكذا وكذا البقية لكن كل منها
بمعنى اعلم المتعدى الى ثلاثة فاجرى مجراه لافادة معناه فليس
شيء منها من قبيل اعلم بالوضع ولكن جعلت بمثابته لما استلزمت معناه
فذكرت معه وهذا القسم فيه كلام نقل سيبويه الحاق نبأ باعلم وزاد
غيره انبأ واخبر وخبر وحدث واختار ابن مالك في شرح التسهيل عدم
الحاق شيء من نبأ باعلم على انه لم يثبت اجراؤها مجرى اعلم الا حيث يحتمل
حذف حرف الجر فيكون وتناوله من التضمين واما اخواتها فقدر
استعمالها بصورة ما يتعدى الى ثلاثة واولها اي اول المفاعيل
الثلاثة غير كل من المفعولين الاخرين اذ لا يصح حمل شيء منهما عليه
بهو هو الا ترى انك اذا قلت اعلمت زيدا عمرا منطلقا لم يصح ان
يخبر عن زيد بقولك عمرو لمبائنته ولا بمنطلق لانه بالفرض هنا
لعمرو فلا يصح حمله لغيره لاختلاف المراد في هذا التركيب
وثانيها وثالثها في المعنى اذ يصح حمله عليه وكيف لا وهما
مبتدأ وخبر في الاصل فيقتصر على الاول ونترك الثاني والثالث

معا

معا فانهما جميعا بمثابة الثاني في باب اعطيت من حيث مغايرتهما للاول
فكما يصح الاقتصار على احد مفعولي اعطيت بان تقول اعطيت
زيدا ولا تذكر الثاني اصلا كذلك يصح ان يقتصر على الاول في
ذي الثلاثة فتقول اعلمت زيدا لا على احد الاخرين بان تقول
اعلمت زيدا عمرا وتحذف منطلقا الذي هو ثاني الاخرين او
تقول اعلمت زيدا منطلقا وتحذف عمرا الذي هو اول الاخرين
لما ستعرفه قريبا ان احد مفعولي الفعل القلبي لا يقتصر عليه ويحذف
الاخر افعال القلوب حسبت وزعمت وخلت وظننت وعلمت ورأيت
ووجدت وكان اللائق ايرادها على نسق غير هذا وذلك ان هذه
الافعال على ثلاثة اقسام احدها ما يفيد في الخبر يقينا فقط والثاني
يقينا وتارة ما يفيد فيه ظنا فقط والثالث ما يرد بالوجهين
فتارة يفيد يقينا وتارة يفيد ظنا فالاول وجد قال الله تعالى
وان وجدنا اكثرهم لفاسقين والثاني زعم كقول الهذلي •
فان تزعميني كنت اجهل فيكم • فاني شريت الحلم بعدك بالجهل •
والثالث بقية الافعال فاما حسب فاكثر استعمالها في غير المتيقن •
ووقوعها في المتيقن قليل كقوله •
حسبت التقى والجود خير تجارة • وخال كذلك اكثر ما يستعمل فيما ليس
بمتيقن واستعمالها للمتيقن قليل نص عليه ابن مالك وكذا ظن من
وقوعها في المتيقن اني ظننت اني ملاق حسابيه اي تيقنت واما علم
فاكثر ما يستعمل في المتيقن كعلمت زيدا قائما اذا كان قيامه متحقق
الوقوع عند المتكلم بذلك وقد يستعمل في غيره كقوله تعالى فان علمتموهن
مؤمنات فلا ترجعوهن الى الكفار وابن مالك ذكره فيما يفيد اليقين
فقط وتبعه الرضي والاية واردة عليهما فان قلت الواقع بعد المسند
من قوله افعال القلوب جمل فكيف صح الاخبار بها عن الافعال قلت
هو على حذف مضاف اي افعال حسبت الى اخره يعني ان افعال القلوب

جمل فكيف صح الاخبار بها عن الافعال قلت هو على حذف مضاف اي
افعال حسبت الى اخره يعني ان افعال القلوب هي الافعال التي اجزاء
الجمل من قولنا حسبت وخلت وكذا ليس المراد الاخبار بها من حيث كونها
ماضية بل من حيث كونها مجرد افعال ليدخل ما يجي منها بصيغة المضارع
والامر **تنصب المبتدا والخبر** من نحو قولك زيد قايم **على المفعولية** فما كان
مبتدا تصير مفعولا اولا وما كان خبرا مفعولا ثانيا نحو حسبت زيدا
قايما قال الرضى والمفعول بالحقيقة انما هو ما يحصل من الثاني من
المصدر مضافا الى الاول اذ معنى علمت زيدا قايما علمت قيام زيد
وكذا علمت اخاك زيدا اي زيديته لكن اعرب الجزان اعراب الاسم
الواحد وذلك هو المفعول الحقيقي ولذلك تدخل على هذين لفظة ان
الجاعلة الجزئين في تقدير جز واحد **للاربعة الاخرة** ومنه ظننت
وعلمت ورايت ووجدت **معنى اخر تنصب** به مفعولا **واحدا** فاما ظن فيكون
كذلك اذا كانت بمعنى اتهمت تقول ظننت زيدا بالخيانة اي اتهمته
بها واما علم فاذا كانت بمعنى عرف تقول علمت زيدا اي عرفته
في نفسه لا باعتبار كونه على صفة كما في علمت زيدا قايما هذا راي
ابن الحاجب وخالفه الرضى فقال لا يتوهم ان بين علمت وعرفت
فرقا معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت ان زيدا قايم عرفت ان
زيدا قايم واحدا الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما
علم لا لفرق معنوي بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون
احد المتساويين في المعنى بحكم لفظي دون الاخر واما راي فقد يكون
بمعنى ابصر وبمعنى ضرب الرية فتنصب اذ ذاك واحدا تقول رايت
الهلال اي ابصرته ورايت الصيد اي ضربته في رويته ومثل هذا
يدخل في المقارض كان تستفهم عن روية زيد الذي ابصرته
بان يقال لك هل رايت زيدا فتقول ما رايته مريدا انك لم تضرب رئته
واما وجد فقد يكون بمعنى اصاب نحو وجدت الضالة ومنه الحديث

الجزئين صح

من وجد خيرا فليحمد الله ومن وجد غير ذلك فلا يلومن الا نفسه **ومن
خواصها** اي خواص افعال القلوب **ان لا يقتصر** في مفعوليها **على** ذكر
احدهما دون حذف الاخر **مع جواز حذفهما** معا واعلم انهم يسمون الحذف لدليل
اختصارا ولغيره اقتصارا فان حملنا كلام المولف على هذا المصطلح
كان المعنى انه اذا لم يتم دليل على الحذف امتنع بالنسبة الى حذف احدهما
وجاز بالنسبة الى حذفهما معا فاما الشق الاول فلا خلاف ان الحكم
فيه كذلك واما الشق الثاني ففيه خلاف والاكثرون على الجواز
ومنعه ابن عصفور وجعلوا ذلك كباب اعطى حيث جاز حذف مفعوليه
اقتصارا تقول اعطيت بلا تقدير شي اخر وخالفهم ابن مالك مدعيا
ان المنع هو مذهب سيبويه والمحققين من تدبر كلامه وفرق بين
البابين بانك اذا قلت علمت وظننت مثلا تاركا للمفعولين اصلا
ورايتنا لم يكن فيه فايدة لان من المعلوم ان الانسان في الاغلب لا يخلو
من علم وظن فلا فايدة تحصل مع الاعراض عن المفعولين البتة
بخلاف نحو اعطيت وكسوت وان حملنا كلامه على ان المراد بالاقتصار
الحذف لدليل كان المعنى انه اذا قامت القرينة على المحذوف امتنع
حذف احدهما وجاز حذف كليهما فاما الشق الثاني فلا خلاف فيه
على هذا التقدير كقوله من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا
وكقول الكميت • باي كتاب ام باية سنة • ترى حبهم عارا علي وتحسب
اي وتحسبه عارا علي واما الشق الاول ففيه خلاف منعه الزمخشري
في المفصل وتبعه ابن الحاجب وعلل بان المفعولين بمنزلة اسم واحد
لان المفعول بالحقيقة هو مضمونهما فحذف احدهما بمنزلة حذف بعض
اجزاء الكلمة وفي الكشاف مواضع حكم فيها بجواز الحذف للقرينة ففي
تفسير قوله تعالى في سورة ال عمران ولا تحسبن الذين يبخلون بما
اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم ان من قرا بالتا بمعنى بالغيبة في تحسبن
الذين وجعل فاعله الذين يبخلون كان المفعول الاول عنده محذوفا

اي بالياء على ولا يحسبن رسول الله صلى

تقديم ولا تحسبن الذين يبخلون بخلهم مؤخرا لهم والذي سوغ حذفه دلالة يبخلون عليه وقال في تفسير قوله تعالى ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله اي ولا تحسبن حاسب ويجوز ان يكون الذين قتلوا فاعلا ويكون التقدير ولا يحسبنهم الذين قتلوا امواتا اي ولا يحسبن الذين انفسهم امواتا فان قلت كيف جاز حذف المفعول الاول قلت فيه وكونه هو في الاصل مبتدا فحذف كما حذف المبتدا من قوله احياء والمعنى هم احياء لدلالة الكلام عليهما الى هنا كلامه وان حملنا ما في المتن على ان المراد بالاقتصار الحذف مطلقا سواء قامت القرينة اولم تقم بحيث يكون المعنى ان حذف احد المفعولين لا يجوز مطلقا وحذفهما يجوز مطلقا كان الخلاف في الشقين عند حذفهما بغير دليل وحذف احدهما لدليل لا اذا كان استثناء مفرغ في الظروف اي ومن خصائصها انه لا يقتصر على احدهما وفيما من الاوقات الا اذا كان المعمول ان بما بعدها اي مع ما بعدها من اسمها وخبرها فعلية نحو علمت ان زيدا قائم او خفيفة نحو علم ان سيكون منكم مرضى فثم وجب الاقتصار على احد المفعولين وهو الاول اكتفاء بما اشتمل التركيب عليه من المنسوب والمنسوب اليه اذ معنى قولك علمت ان زيدا قائم وعلمت زيدا قائما واحد وان اختلف التركيبان صورة ومن خواصها ايضا ان تلغى اي تترك عملها لفظا ومحلا لا لمانع لبطلان الافادة التي كانت موجودة عند الاعمال الا ترى ان معنى زيد قائم علمت زيدا قائما علمت وهذا هو معنى قولك علمت زيدا قائما ضعيفا حال من قوله ان تلغى ان جعلناه فاعلا بالظرف المقدر او من الضمير المستكن في الظرف او من محذوف اي يقع الالغاء ضعيفا اذا تقدمت نحو ظننت زيد قائم لان فيه تقديم الضعيف على القوي في العمل وذلك لان عامل النصب لفظي متقدم وهو الفعل وعامل الرفع معنوي مؤخر وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب

ضعيفه

الجملة منه

ضعيفة اذ ليس تاثيرها ظاهرا كالعلاج وايضا مفعولها في الحقيقة مضمون الجملة كما مر ومنه قول الشاعر • كذلك ادبت حتى صار من خلقي • اني وجدت ملاك الشيمة الادب • وسيبويه يحمله على التعليق بحذف لام الابتداء وبعضهم يجعله من باب حذف ضمير الشان بعد الفعل فلا الغاء ولا تعليق وهو قريب لثبوت حذف ضمير الشان منصوبا في النظم والنثر كما مر او جعلها المصدر نحو علمت عمرو منطلقا علمتا فحصول التنافي ظاهر فان تاكيد الفعل يقتضي الاعتناء والاهتمام شانه والالغاء يقتضي خلاف ذلك ويقع الالغاء قليلا اذا توسطت الافعال القلبية بين معمول احدهما اي احد الجزئين الذين تدخل عليهما وهو المبتدا او الخبر وبينهما اي وبين ذينك الجزئين نحو في الدار ظننت زيد مقيم على ان يكون في الدار متعلقا بمقيم وانما كان هذا دون الاول لان توسط العامل يكسر سورته من ضعف الغاية ولم يحفل بها به توسطه بين المبتدا والخبر لانه في مثل هذه الصورة تاخر عن احد الجزئين الذين تعمل فيهما بخلاف تلك فانه انما تاخر فيها عن جزء لا عمل له فيه وانما هو معمول للخبر والعامل متقدم على كلا الجزئين مسلط على نصبهما فلا جرم ان الصورتين افترقا في الحكم ويقع الالغاء جوازا اي ذا جواز او جائزا اذا توسطت الافعال المذكورة بينهما اي بين معموليها كقولك زيدا ظننت قائم وقدم تقدم الكلام عليها وحسنا اذا تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت لزوال العامل للفظ عن الرتبة التي كان يتايد بالحلول فيها حيث اخر عن الجزئين معا ومن خواصها ايضا ان تعلق وجوبا وهذا هو المسمى عندهم بالتعليق وهو ترك العمل لفظا لا محلا لمانع وعبارته لا تساعد على هذا الذي قالوا لان ظاهرها ان العمل متروك وجوبا بكل حال لفظا ومحلا وليس كذلك بدليل جواز العطف على محل جزئي الكلمة المعلق عنها الفعل نحو علمت ازيد قائم وبكرا فاضلا واما الالغاء

فلا يتاتى ذلك فيه لان العامل لم يتسلط على شيء من اجزاء الجملة لا لفظا
ولا محلا بل على جملة مستانفة اذا لعقبها نفي نحو علمت ما زيد قائم
وظننت ان زيد قائم وحسبت لا رجل في الدار لان النفي له صدر
الكلام فلا يعمل ما قبله فيما بعده او اللام نحو علمت لزيد قائم وعلمت
ان زيدا لقائم مكسوران وهل المراد لام الابتدا بخصوصها او لام اعم
منها ومن لام جواب القسم فيه وايان قال بثانيهما ابن مالك وجماعة وجعلوا
مثل قول الشاعر ولقد علمت لتاتين منيتي مما وقع فيه التعليق
باللام وفيه نظر لان الناسخ انما يدخل على ما كان في الاصل مبتدا
وخبرا وهو هنا منتف ولان جواب القسم لا محل له والمعلق عنه
العامل ذو محل فيثبتنا فاذ فيه بحث او استفهام سواء كان بحرف هو
الهمزة نحو علمت ازيد قائم او باسم منصوب متضمن لها نحو لنعلم اي الحزبين
احصى وعلمت اي زيد جالس ومتى عمرو خارج وامثال ذلك غير ان
هل لا تعقبها اي لا تعقب هذه الافعال في راي ذهب اليه بعض
النحاة وليس بالمشهور وشبهة القائل انه اذا قيل علمت هل زيد
قائم جوابه ثبوت نسبة القيام الى زيد او نفيها حتى يفاد ان العلم
تعلق بتلك النسبة ثبوتا او انتفا وانما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة
اذ هما قائمان مقام الجملة المجاب بها وما يتخيل من ان الاستفهام
من حيث انه مقتض للجهل مناف للعلم فكيف يجامعه مندفع بان في
الكلام حذفا والتقدير علمت جواب ازيد قائم اي علمت ما يجاب به
هذا الاستفهام من ثبوت القيام لزيد او انتفائه عنه ثم حذف
المضاف واقيم المضاف اليه مقامه فان قلت الحكم فيما اذا كان
المعلق داخلا على الجملة الواقعة في محل المفعولين واضح واما
اذا كان داخلا على جملة هي في محل المفعول الثاني نحو علمت زيدا
ابو من هو وعلمت زيدا ابوه قائم وعلمت او ما ابوه قائم فما الحكم
قلت قد اختلف فيه فذهب جماعة من نحاة العرب الى ان العامل

معلق

معلق عن الجملة وغير عامل في محلها النصب على انها مفعول ثان وخالف
في ذلك بعضهم لان الجملة في مثل هذا حكمها ان يكون في موضع نصب وان
لا يوثر العامل في لفظها وان لم يوجد معلق نحو علمت زيدا ابوه قائم
قال ابن هشام واضطرب في ذلك كلام الزمخشري فقال في قوله
تعالى ليبلوكم ايكم احسن عملا في سورة هود انما جاز تعليق فعل البلوى
لما في الاختبار من معنى العلم لانه طريق اليه وقال في تفسير الاية في سورة
الملك ولا يسمى هذا تعليقا وانما التعليق ان يوقع بعد العامل ما يسد
مسد منصوبيه جميعا كعلمت ايهما عمرو الا ترى انه لا يفترق الحال بعد
تقدم احد المنصوبين بين مجيء ما له الصدر وغيره ولو كان تعليقا لافترقا
كما في علمت زيدا منطلقا وعلمت ازيد منطلق انتهى كلام ابن هشام
فان قلت فكيف التفصي عن هذا الاضطراب بان يكون التعليق
المذكور في الاية الاولى مرادا به التعليق المعنوي وهو تسليط فعل البلوى
على الجملة الاستفهامية بحيث يكون بينهما ارتباط واتصال من حيث
المعنى ولم يسم التعليق الاصطلاحي اكتفاء بما ذكره في سورة الملك
فلا تناقض ولا اضطراب فان قلت فما الذي يترجح من القولين
المذكورين قلت كون العامل معلقا عن الجملة المقترنة بالمعلق
الواقعة في محل المفعول الثاني يدل عليه قوله تعالى سل بني اسرائيل
كم اتيناهم من اية بينة الا ترى ان سل التي يراد بها طلب العلم لا السؤال
انما تتعدى الى الثاني بالجار فلو كان وصول سل الى كم اتيناهم كوصول
ظن في نحو ظننت زيدا ابوه منطلق لزم تعديته الى اثنين بنفسه وذلك
ممتنع واذا ثبت انه علق عن الثاني بدليل عدم وجود الجار لم يكن نصب
العامل لاحد المفعولين لفظا مانعا من كونه معلقا عن الاخر فان قلت
اسل من الافعال القلبية التي ذكرها المؤلف حتى تعلق قلت
التعليق ليس من خواص الافعال المذكورة في المتن بخصوصها وكثيرا ما
يغلط بعض الطلبة في ذلك بل التعليق جائز في كل فعل قلبي سواء كان

من باب ظن او غيره ولهذا كانت الجملة في التعليق منقسمة الى ثلاثة اقسام
احدها ان يكون في موضع مفعول مقيد بالجار نحو يسألون ايان يوم
الدين لانه يقال سألت عنه ومنه تلك الآية التي تلوناها آنفا ونحو
اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة ونحو فلينظر ايها ازكى طعاما لانه
يقال فكرت فيه ونظرت فيه فالعامل طالب لذلك المفعول الذي
وقعت الجملة المقرونة بالمعلق موقعه على معنى ذلك الحرف الذي
يتعدى به العامل الثاني ان يكون في موضع المفعول المصرح اي
الذي لم يتقيد بشيء نحو عرفت من ابوك اذ يقال عرفت زيدا الثالث
ان يكون في موضع المفعولين نحو ولتعلمن اينا اشد عذابا فان قلت
فالذي يظهر من كلام المؤلف هل هو موافق للقول بالتعليق في مثل
علمت زيدا ابوه قائم او للقول بعدمه قلت للقول بعدمه لانه
شرط كون المعلق واقعا عقيب الفعل القلبي وانما يتحقق ذلك في
نحو علمت ازيد قائم لا في نحو علمت زيدا ابوه قائم فان قلت حكى
في التسهيل ان نصب زيد في نحو علمت زيدا ابو من هو اولى من رفعه
فما وجه الرفع قلت وجهه انه لما كان زيد مستفهما عنه من حيث المعنى لان المعنى
علمت ابو من زيد عومل معاملة ما باشره الاستفهام لفظا او يقال
زيد هو لباب والا ... هنا له الصدر معنى فتعطى له ما له الصدر فعومل
معاملته وانا اقول الرفع مشكل لانه لا يخلو ان يكون من قبيل الالغاء
او التعليق ولا ثالث وكلاهما باطل اما بطلان الاول فلان العامل
متقدم ومسلط من حيث المعنى ولا مانع يمنعه من العمل لفظا فيلزم ان
يكون الغاؤه قبيحا وهم لا يقولون بقبحه ثم كيف يجتمع الالغاء
والتعليق في تركيب واحد بحيث يكون العامل ملغى بالنسبة الى لفظ
المفعول الاول ومعلقا بالنسبة الى المفعول الثاني وهذا امر لم
يعهد في العربية واما بطلان الثاني فظاهر لان التعليق ملزوم
بعدم ظهور اثر العامل لفظا واللازم هنا منتف بدليل نحو من

النصب بل جعلوه هو الاولى فتأمله **ومن خواصها ايضا ان تمنع ضمير**
الفاعل والمفعول الواحد نحو اذ راه استغنى ونحو علمتني قائما وحسبتك
منطلقا ولا يصح ضربتني وضربتك ولا زيد ضربه على ان ضميريه
الغيبة من حيث المرجع لاتحاد الفاعل والمفعول هنا معنى الفا
لفظا من حيث الانفصال والمستعمل في كلامهم اما الفعل من لفظا ومعنى
كضرب زيد عمرا او لفظا بحسب الامكان كما في ضرب زيد نفسه لان
النفس باعتبار الاضافة الى ضمير زيد كانه غيره لقلة مغايرة المضاف
للمضاف اليه واما افعال القلوب فلان المفعول به فيها ليس المنصوب
الاول في الحقيقة بل هو مضمون الجملة كما مر فجاز اتفاقهما لفظا
لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به كذا قال الرضي **واجري مجراها**
عدمتني وفقدتني حملا لهما على وجدتني وهو ضدهما في اصل
الوضع كقوله لقد كان لي عن ضرتين عدمتني ٭ وعما الاقي منهما متزحزح
وقوله ٭ ندمت على ما كان مني فقدتني ٭ كما يندم المغبون حين يبيع
وقد يكون القول مستقبلا مخاطبا به مفردا او غيره مؤنثا او غيره
بعد الاستفهام المتصل نحو اتقول زيدا قائما او المنفصل بظرف ٭
كقوله ٭ ابعد بعد تقول الدار جامعة ٭ شملي بهم ام دوام البعد محتوم ٭
او بجار ومجرور نحو افي الدار تقول زيدا قائما او
احد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي ٭ لعمر ابيك ام متجاهلينا
بمعنى الظن عند اكثر العرب فنصب المفعولين كما رأيت وليس جعله
بمعنى الظن عند استكمال الشروط متحتما بل يجوز الحكاية ايضا **ومطلقا**
في لغة بني سليم بضم السين نحو قال زيد عمرا منطلقا حكاها سيبويه
عن ابن الخطاب **ومما يشبهها** اي يشبه افعال القلوب **في مجرد**
نصب جزئي الجملة الاسمية فلا يثبت لها شيء من تلك الخواص **اتخذ**
نحو واتخذ الله ابراهيم خليلا **وجعل** نحو فجعلناه هباء منثورا **وترك** كقوله
وربيته حتى اذا تركته اخا القوم ٭ واستغنى عن المسح شاربه

وَاما قوله وتركوك قايما فيحتمل الحالية وشعر ولا اذكر لهذا شاهد
ولا اعرف من عده من هذه الافعال وادرى وعد هذه مما يشابه
افعال القلوب في مجرد نصب جزئي الاسمية بحيث لا تجري خواصها
عليها مشكل فمن نشانه علم معنى عملا نص عليه ابن مالك وغيرهما
والشواهد على تعليقها من الكتاب العزيز ومن كلام العرب كثيرة جدا
ففي التنزيل وان ادري اقريب ما توعدون ام يجعل
له ربي امدا وفيه وما ادريك ما يوم الدين ثم ما ادريك ما يوم الدين وفيه ما ادراك
ما القارعة وما ادراك ما هيه وفيه وما ادريك ما الحطمة
ومثله فيه كثير ومن كلام المراة العربية في شان اولادها هم كالحلقة
المفرغة لا يدري اين طرفاها وقال زهير وما ادري وسوف اخال
ادري فيل عزة ما البكا ولا موجعات القلب حتى تولت
وقال الهذلي دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري
ارشد طلابها ام غي وانما اكثرنا من الشواهد على ذلك لان بعضا
من مدرسي زماننا دالة هو قاضيها الان ويعرف بمولانا قاضي كمال الدين
ابن قوام تمسك بهذا البعض من الوافي على ان دري لا تعلق عن العمل
وجرى بيني وبينه في ذلك كلام واظنه لم يرجع احد اليه الجمود على ما
في هذا المختصر وطرحا كما في غيره من كتب الائمة وذلك عن الانصاف
بمراحل والفي وهذا من النمط الاول فقد صرح صاحب التسهيل
بعد الفي من افعال القلوب وصرح بانها مرادفة لوجد انها معا بمعنى
علم فيثبت لها مقتضى ذلك خصايص افعال القلوب وتوهم وهو
بمعنى ظن على ما صرح به صاحب القاموس ومقتضاه اجراؤه مجرى ما هو
بمعناه وهو ظن في جميع احكامه ولكن لم ار من النحاة من صرح بعده من
افعال هذا الباب الافعال الناقصة وسميته بذلك لان غيرها
يتم بمرفوعه كلاما وهذه تنقص عن هذه الدرجة فلا يتم بالمرفوع كلاما
بل لا بد معه من ذكر المنصوب لفظا او حكما وقيل انما سميت ناقصة

افعال القلوب في افادة
مجرد صح

والرضى صح

الذي فيه ما ادراك

اليوم الحصام ام نساء وقال كثير
وما كنت ادري صح

لانها تدل على الزمان دون الحدث فنقصت عن حال غيرها من الافعال
الدالة على الحدث والزمان جميعا قال الرضي وليس بشي لان ما عدا
كان من الافعال الناقصة كصار الدالة على الانتقال واصبح الدال
على الكون في الصبح وساير اخواته وما دام الدال على معنى الكون
الدايم وما زال الدال على الاستمرار وكذا اخوته وليس الدالة على
الانتفاء فلا لانها على حدث لا يدل عليه الخبر غاية الظهور واما كان
فتدل على الكون الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص
وهو كون القيام اي حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما ثم عين
بالخبر ذلك الحاصل ففيه من الفايدة ما في ضمن التاني وزيادة هنا وهي
دلالة على زمان حصل الخبر ولو قلنا قام زيد لم يحصل هذا فان الفايدة
معا فكان تدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل على
حدث معين واقع في زمان مطلق تقييده في كان لكن دلالة كان على
الحدث المطلق اي الكون وضعية ودلالة الخبر على الزمان عقلية
ما وضع اي الفاظ وضعت وذكر باعتبارها لتقرير الفاعل وتبيينه
على صفة هي غير صفة مصدره والا انتقض بجميع الافعال التامة
فان قام مثلا من قولنا قام زيد يقرر الفاعل على صفة لكن تلك
الصفة هي القيام المستفاد من الفعل العامل فيه واما الفعل
الناقص فانما يقرر الفاعل على غير صفة مصدره فان كان في قولك
كان زيد قايما لا تقرر زيد على صفة الكون بل على صفة القيام
المستفاد من الخبر المتصف بصفة الكون اي الحصول والوجود وكذا
سايرها وحاول التجرد والاخراج الفعل التام بقوله ما وضع فان
قام مثلا لم يوضع لان يقرر الفاعل على صفة بل وضع لنفس الاخبار وان
كان التقرير تلزم ضمنا وامرهما اي امر اسم الافعال الناقصة وخبرها
لانهما من ذكر الفاعل على الصفة المقدر عليها كامر المبتدا والخبر على الاصح
فما جاز ان يكون مبتدا جاز ان يكون اسمها وما جاز ان يكون خبرا

للمبتدا جاز ان يكون خبرا لها وبعضهم يرى انه قد يقع الاسم هنا مما لا يجوز
ان يبتدا به كالنكرة الخالية من مسوغ وقد اشار الى دفع ما استدل
به على هذا الراي بقوله ونحو يكون مزاجها عسل من قول حسان كان
سبئة من بيت راس • يكون مزاجها عسل وما • محمول على القلب والاصل
يكون مزاجها عسلا وما الا انه قلب فجعل الخبر اسمها والاسم خبرا لان
لان القلب في نفسه مما يحسن الكلام ويزينه فيكون مقبولا مطلقا
وان تضمن اعتبارا لطيفا زاد حسنه وهذه طريقة السكاكي والسبئة
بالهمزة الخمر المشتراة للشرب وبيت راس قرية بين غزة والرملة
مشهورة بجودة خمورها وخبر كان قوله نجده على نيابها او طعم
غض من التفاح هصره اجتناه والغض الطري والهصر الكسر شبه
ريقها بخمر مزجت بعسل او بطعم تفاح طري كسر اجتناؤه من شجرة لكمال
نضجه ولطافته وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى •
كقوله ربيته حتى اذا تمعددا واض • نهدا كالحسام اجرد
النهد المرتفع والاجرد القصير الشعر وعاد كقوله وكان هديت
يرشدهم • لئن مغوي عاد بالرشد امرا • ومن النحاة من منع عدآض وعاد
من هذه الافعال مدعيا انهما من قبيل التام الذي يتعدى بالى وان المنصوب
بعده حال لا خبر وغدا وكذا راح وقعد فيما ورد فيه فاما
جا فورد من قول الخوارج لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي رضي الله
عنه فقالوا له ما جاءت حاجتك يروى بالرفع على انه اسم جات وما
خبرها قدم عليها لانه للاستفهام ويروى بالنصب على انه الخبر واسم
جات ضمير عائد الى ما وانث لكون الخبر عن ذلك الضمير مونثا كما في من كانت امك
واما قعد فورد من قول بعض الاعراب ارهف شفرته حتى قعدت كانها
حربة قال الاندلسي لا يتجاوز بقعد الموضع الذي استعملتها العرب
فيه وهو معنى قول المولف فيما ورد واطرده بعضهم قال الرضي وقال
المصنف اعني ابن الحاجب واجاد الاولى طرده في مثل جا البر قفيزين

وقيل

ابيان ما راح و غدا و عاد و آض
اي صارت

معنى له
وقيل هو حال وليس بشي لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين وكذا
قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع
الذي استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كانه بمعنى صار
بل يقال قعد كانه سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة وليس وما
دام وما زال وما برح وما فتي وما انفك وكان تكون ناقصة لثبوت خبرها
في نحو كان زيد قائما ومستقبلا في نحو كن منوا ضعيفا وحالا او مستقبلا في
نحو زيد يكون مصليا او مسافرا اما دائما كما في قوله تعالى وكان
الله سميعا بصيرا او منقطعا نحو كان زيد الشيخ شابا صالحا وافادتها
الدوام او الانقطاع ليس بحسب الوضع وانما هو الى القرينة والذي
وضعت كونها لثبوت خبرها مقرونا بالزمان الذي يدل عليه صيغتها
سوا كان فيها ضمير الشان فيكون المبتدا والخبر بعدها جملة اسمية
في محل نصب على انه خبر كان كما في قوله •
اذا مت كان الناس صنفان • شامت واخر مثني بالذي كنت اصنع
انما نبه على ذلك لان بعض الناس زعم ان كان الشانية تامة فاعلها
ذلك الضمير وبعضها لنقصه ثم فسرت بالجملة وهذا يودي الى وقوع
ضمير الشان غير مسند اليه الحال ولا في الاصل وهو خلاف ما علم بالاستقرا
من كلامهم دون اخواتها ففيها لم يثبت انما ضمير الشان الا ليس
فتضمر فيها كقوله هي الشفا لدائي لو ظفرت بها • وليس منها شفا
الداء مبذول او لم يكن معطوف على الجملة المتقدمة اي سوا كان فيها
ضمير الشان كما مثلناه او لم يكن نحو كان زيد قائما وبمعنى صار عطف
على خبر يكون من قوله وكان تكون ناقصة اي وتكون بمعنى صار
وهو بالنسبة الى المعنى الاول قليل كقوله تيها قفر والمطي كانها
قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها • التيها المفازة والقفر الخلا
من الارض والقطا واحده قطاة طير معروف والحزن بفتح الحا
المهملة وسكون الزاي بلاد العرب وما غلظ من الارض والفراخ هنا

ما ضيا

أو لولد الطير الواحد فرخ والبيوض جمع بيض يصف المطي بسرعة السير
حيث صارت بمنزلة قطا تركت بيوضها صائرة إلى فراخها فهي تبالغ في سرعة
الطيران إلى فراخها ولا يصح جعل كان هنا تامة لان نصب فراخ حينئذ
على الحال لا يفيد المعنى ولا ناقصة خالية عن معنى الصيرورة لا يفيد
الا عكس المراد و يكون تامة بمعنى ثبت نحو وان كان ذو عسرة وزائدة
كقوله ما كان أسعد من أجابك آخذا بهداك مجتنبا هوى وعنادا
وكقولها انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمأل بليل ولمن كان له
قلب شاهد للكل اذ يحتمل كان فيه ناقصة غير شأنية فقلب اسمها
وله خبرها وأن يكون شأنية واسمها ضمير شأن مستتر فيها وله قلب
مبتدأ وخبر في محل نصب على انه خبرها وان يكون بمعنى صار فالاعراب
كالاول سواء وان يكون تامة فقلب فاعلها وله متعلق وان يكون
زائدة فله قلب مبتدأ وخبر لا محل لها من الاعراب اذ هي صلة لمن أو في
محل جر على انها صفة لمن ان جعلت موصوفة وصار للانتقال في حقيقة
بان يكون الانتقال من حقيقة الى حقيقة أخرى نحو صار الطين خزفا
أو في عرض نحو صار زيد غنيا فان معناه انه انتقل من صفة عارضة
هي الفقر الى صفة أخرى عارضة هي الغنى أو للانتقال من مكان
الى مكان نحو صار زيد الى عمرو أي انتقل من مكانه الى مكان عمرو وأصبح
للإيات لاقتران مضمون الجملة بأوقاتها أي بما تدل كل واحد عليه
من الزمان بخصوصية المادة فمعنى أصبح زيد عالما وأضحى عمرو
أميرا وأمسى خالد فاضلا وظل بكر صائما وبات عبد الله نائما حصلت
كل صفة من هذه الصفات لصاحبها المذكور في كل وقت من هذه
الاوقات صباحا وضحى ومساء وظلولا وهو الكون بالنهار
وبيتوتة وهو الكون بالليل وبمعنى صار تقول أصبح زيد غنيا
وأضحى أميرا وأمسى فقيرا بمعنى انه صار متصفا بمضمون الخبر لا
باعتبار ما دل عليها الفعل الناقص من صباح وغيره بل على معنى انه

صار

صار كذلك ومن مجيء ظل بهذا المعنى واذا بشر أحدهم بالانثى ظل وجهه
مسودا أي صار وليس المراد انه اتصف بالسواد في زمن الظلول وهو
النهار ومن مجيء بات كذلك قوله عليه السلام فان أحدكم لا يدري أين
باتت يده أي صارت وليس المراد زمن البيتوتة وهو الليل لان غسل
اليد بعد الاستيقاظ من النوم مأمور به من نام نهارا أو ليلا وتكون تامة
الا الاخيرين وهما ظل وبات فلا يقال فيهما التمام وأما تلك
فيجوز ان يقال أصبحنا ولله الحمد وكذا أمسينا وأضحينا أي وصلنا الى الصباح
والمساء والضحى أو دخلنا فيها وقد جاء بات تاما بمعنى عرس أي نزل
في آخر زمن البيتوتة للاستراحة وانما فسرته بذلك ولم أقل كما قال
بعض الناس نزل في آخر الليل لانه أقرب الى تفسير اللفظ من جهة
توافق البيات والبيتوتة في المادة الاصلية وتعلق بات بها من جهة المعنى
وليس لنفي مضمونها أي مضمون الجملة حالا وهذا مذهب الاكثرين
وقيل للنفي مطلقا حالا كان كقولك ليس زيد قائما أي الآن أو
ماضيا كقولهم ليس خلق الله مثله أو مستقبلا كقول الاعشى يمدح
النبي صلى الله عليه وسلم • له نافلات ما يغب نوالها • وليس عطاء اليوم
مانعه غدا ما يغب أي ما يجيء يوما بعد يوم بل يدوم كل يوم والنوال
العطاء وكقول حسان • وما مثله فيهم ولا كان مثله وليس يكون
الدهر ما دام يذبل • وكقول الآخر •
والمرء ساع لامر ليس يدركه • والعيش شح واشفاق وتأميل
وهذا مذهب سيبويه وجماعة وقوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم يحتمل تنزيل ما هو للوقوع في المستقبل كالواقع في الحال
لتحقق وقوعه فلا ينهض الاستدلال بالآية على ان ليس ليس للنفي حالا
وليت شعري ماذا يجدي السعي في هذا التأويل مع كثرة الشواهد
على ورودها للنفي باعتبار الماضي والمستقبل وقد سمعت بعضها
وقد أحسن الاندلسي في جمعه بين القولين بان معنى القول الاول

انما لنفي الحال عند عدم القرينة و معنى الثاني انها يكون لنفي غير الحال عند وجود القرينة وقد اقتفى ابن هشام اثره حيث قال في مغني اللبيب ليس كلمة دالة على نفي الحال وتنفي غيره بالقرينة
فلا تنافي بينهما ص

وما دام لتوقيت امر مستفاد من فعل وشبهه **بمدة ثبوت خبرها لاسمها** او لمتعلقه على حسب ما يكون التركيب عليه تقول تصدق ما دمت غنيا وما دمت غنيا توقيت للتصدق المستفاد من فعل الامر بمدة ثبوتا لغنى منسوبا الى المخاطب واذا قلت انفذ الامر المستفاد من اسم الفاعل بمدة ثبوت الامارة منسوبا الى الغائب المتقدم ذكره وتقول اجلس ما دام زيد قائما ابوه وزيد داخل ما دام مستا فرا غلامه فههنا لتوقيت امر مستفاد من فعل او شبهه بمدة ثبوت خبرها لمتعلق اسمها وهو واضح **ولذا** الذي ذكرنا من كونه للتوقيت **احتاج الى كلام** متقدم عليه لفظا او تقديرا وذلك **لانه ظرف** اذ معنى اجلس ما دام زيد جالسا اجلس مدة جلوس زيد ولكن حذف الظرف الذي هو مضاف الى ما المصدرية وصلتها واقيما مقامه فافاد الظرفية كما في جئتك صلاة العصر اي وقت الصلاة وكل ظرف لا بد له من متعلق سواء كان بعض جملة اسمية نحو زيد قائم يوم الجمعة او فعلية نحو جئت يوم الجمعة فظهر وجه احتياج ما دام الى كلام يسبقه **وما زال** اي وما برح وما فتئ وما انفك
وما برح

لاستمرار خبرها لاسمها مذ قبله اي مذ قبل الاسم الخبر فلا يفهم من قولنا ما زال زيد اميرا انه اتصف بالامارة في اول زمنه وجوده وانما المفهوم منه انه استمر على الاتصاف بها من كان قابلا لذلك في المعتاد وانما كانت هذه الافعال المقترنة بالنافي مفيدة لاستمرار الثبوت لان معناها في نفسها قبل دخول النافي تدل على الانفصال عن خبر الخبر فاذا دخل النافي افاد نفيه للانفصال على سبيل الاستغراق فمعنى ما زال زيد غنيا لم يحصل منه الانفصال عن الغنى

فيلزم

فيلزم اتصافه به دايما واذا كان منفصلا عنه في بعض الاوقات وهو خلاف ما اقتضاه النفي الاستغراقي **وجاز تقدم اخبارها** اي اخبار الافعال الناقصة **عليها** لانها افعال صريحة ولا مانع موجود كما في الذي يستثنيه فجاز تقدم المنصوب عليها كغيرها من المنصوبات التي عاملها فعل صريح وانما قلنا افعال ليخرج نحو ما زيد قائما وانما قلنا افعال صريحة ليخرج نحو زيد في الدار قائما وانما قلنا ولا مانع ليخرج ما استثناه المؤلف بقوله **الا ما في اوله** كلمة **ما** سواء كانت مصدرية او نافية **كالمصدرية في ما دام** اي لكون ما فيها مصدرية وهي حرف موصول وما في حيز الموصول لا يتقدم عليها كما عرف في محله **والنافية في غيرها** اي غير ما دام فان كل ما عداها مما في اوله ما هي فيه نافية فانها لها الصدر فلا يجوز تقدم ما بعدها عليها **خلافا لابن كيسان في غير ما دام** وهو ما زال وما برح وما فتئ وما انفك فانه يجوز التقدم فيها بناء على ان النافي امتزج بها وصار المجموع كانه بمعنى ثبت فلا نفي في التحقيق يمنع من التقدم قال ابن الحاجب وليس بمستقيم فانه لو قال ما ابا زيد كملا لكان معناه اثباتا للاكل ولو قلت اكلا ما ابي زيد لم يجز لان حكم النفي ثابت وانما اتفقوا انه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالهمزة اثباتا وكيف يزول معنى النفي باعتباره حصول المعنى مثبتا فالوجه ما عليه الجمهور ولم يخالف ابن كيسان في ما دام لتحقق المصدرية فيه **واما ليس ففي رأي** ذهب اليه بعضهم فيمتنع من تقدم خبرها عليها رعاية لما فيه من معنى النفي **وتقدم معموله عليه في** قوله تعالى **الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم حجة عليه** اي على من منع تقدم خبر ليس عليها فان الظرف في هذه الاية معمول خبرها وقد تقدم عليها والمعمول لا يجوز تقدمه الا حيث يجوز تقدم عامله وفيه نظر لانا لا نسلم ان الظرف في الاية معمول للخبر ويجوز ان يكون كما قال ابن الانباري مبنيا على الفتح

لاضافته الى الفعل في محل رفع على انه مبتدأ مخبر عنه بليس مصروفا
عنهم ويجوز ان يكون ظرفا لليس باعتبار ما فيها من معنى النفي ويجوز
ان يكون منصوبا بفعل مضمر يدل عليه ليس مصروفا اي يلازمهم العذاب
يوم يأتيهم سلمنا انه معمول لخبر ليس لكن لا نسلم ان المعمول لا يتقدم
الا حيث يجوز تقدم العامل والسند نحو زيدا لن اضرب وعمرا لم اضرب
ودال على فعليته اي تقدم معمول في الاية يدل على انه فعل
وليس بحرف كما يقوله الكوفيون اذ لو كان حرفا لكان بمنزلة ما لا
يتقدم ما في حيزها عليها ولا يخفاك مما يرد عليه ولا تدخلن الافعال
الناقصة وانما اتى بالنون دون التاء وان كان كل منهما يرد لجماعة
المؤنث قصدا للتنصيص على المقصود وحذرا مما نوهم لو اتى بالتاء
من عود الضمير الى اقرب مذكور وهو كلمة ليس لان مثل هذا الضمير
كما يصلح للجماعة يصلح للواحدة بخلاف النون فلذلك قال ولا يدخلن
على كلام اول جزئيه شرط نحو كان من يأت زيد يكرمه لان كلمة
الشرط مستحق للصدر فلا تدخل عليها نواسخ الابتداء او استفهام
نحو كان اي الرجل تقوم لا يلزم من وقوع الاستفهام غير صدر او ثانيهما
انشا بشرط ان يكون جملة سواء كان الفعل الناقص في نفسه
خبريا نحو كان زيد هل اكرم اخاه او غير خبري نحو كن قم اما الاول
فلانا فرضنا ذلك لان هذه الافعال صفات لمصادر اخبارها في
الحقيقة اذ معنى كان زيد قائما لزيد قيام حصل في الماضي
فدل على ان مصدر الخبر مخبر عنه بالحصول وذلك مناقض لكونه مستفهما
عنه واما الثاني فلان الطلب الذي في خبرها ان تساوي
الطلبان تكفي بالطلب فيها عن الطلب الذي في اخبارها اذ
الطلب الذي فيها طلب في خبرها نحو كن قائما اي قم وان اختلفا
بان كان احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما نحو كن قائما هل ضربت
امتنع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وانما قلنا

بشرط

بشرط ان يكون جملة لان الكلام المشتمل على مبتدأ خبره مفرد متضمن
للاستفهام نحو اين زيد واي رجل زيد تدخل عليه هذه الافعال ويجب
~~تقدم الاسم المتضمن للاستفهام نحو اين زيد واي الرجال زيد تدخل~~
~~عليه هذه الافعال~~ ويجب تقدم الاسم المتضمن للاستفهام عليها نحو
اين كان زيد واي الرجال كان زيد وانما كان كذلك لان كلمة الاستفهام
تقدمت على جملة تجددت في تلك الجملة معنى الاستفهام فلا ينفي اذن
في الفعل اخبار حتى نبنيا فصل الكلام هذا معنى ما قرره الرضي ولبعض
خبر الكان نحو كان زيدا اصبح صائما بلا عكس فلا يجوز اصبح زيد
صائما وذلك لان كان تدل على كون مطلق واخواتها على كون مقيد ففي
وقوعها خبرا لكان فائدة جديدة تحصل فجاز الاخبار بخلاف العكس
لعدم تجدد الفائدة المسوغ للاخبار اذ الكون المطلق الذي تدل
عليه كان في ضمن الكون المقيد الذي تدل عليه اخواتها ولا يقع الماضي خبرا
عند الاكثرين الا اذا دخل عليه او على اسمها قد نحو كان زيد قد
قام او قد كان زيد قام وكان ذلك للحصول الفائدة التي هي تقريب
الماضي من الحال واما حيث تفقد قد البتة فلا فائدة في مجرد الجمع بين
مضيها ومضي الخبر وهذا الذي ادعى المؤلف انه مذهب الاكثرين [illegible] ينسبه
الدخول قد على الخبر ظاهر كلام التفتازاني في حاشية الكشاف في
سورة البقرة قبل الحزب الاول مشيرا به الى مذهب النحاة قاطبة
وذلك انه قال جعل خبر كان هذا فعلا ماضيا بغير قد مما ابا النحاة
لكنه وقع في التنزيل نحو ان كان قميصه قد من قبل فلا وجه لمنع قلت
ولعلهم لا يشترطون وجود قد لفظا او تقديرا كما يقوله من يشترطها في
الماضي الواقع حالا والذي نقله ابن هشام وغيره ان اشتراط ذلك في
باب كان مذهب الكوفيين واما البصريون فلا لزوم في ذلك او وقع
خبرها الماضي في موضع نحو لبكون ضربني له عاش وما ت اذ المعنى
لاضربنه اذ عاش بعد الضرب واذ مات وقد لا تدخل على فعل الشرط

لانها تحقق مضي مدخولها فيمتنع جعله شرطا لما يفيد الاستقبال وكذا الا
تدخل على ما وقع في موضع الشرط **افعال المقاربة** وهي في الحقيقة
من اخوات كان اذ هي لتقدير الفاعل على صفة الا ان العادة جرت بافراد
باب مفرد لاختصاصها بما ليس لكان واخواتها من وجوب كون خبرها
مضارعا مقترنا بان او غير مقترن وبامتناع تقدم اخبارها عليها
ما وضع اي افعال وضعت وذكر حملا على لفظ ما **لدنو صفة** بالتنوين
فابدل منها قوله **مدلول فعل مضارع في الاعم** الاغلب وقد يقع مدلول
اسم نحو عسى الغوير ابؤسا • وما كدت آيبا **وقد مر رجا** حال المدلول
اي اذا رجا او مرجوا او يرجى رجا فهو مصدر والجملة حال كعسى في نحو عسى
مريض ان يشفى فعسى لدنو الشفا المدلول عليه بالفعل المضارع
على سبيل الرجا ونازع الرضي في ذلك قائلا عسى لم يوضع للطمع في
حصول مضمونه مطلقا سوا يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة
مديدة نحو عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي ان يشفع لي فهو بمعنى
لعل التي لا دنو فيها باتفاق **ولا يتصرف** لكونه لانشا الطمع والرجا
فهو متضمن معنى الحرف الدال على ذلك وهو لعل والحروف لا تتصرف
فيها **ويقال عسى ان يخرج زيد** باسناد عسى الى ان والفعل فيكون
فعلا تاما هذا هو المشهور من كلامهم وقال ابن مالك عندي
انها ناقصة ابدا لكن سدت ان وصلتها في هذه الحالة
مسد الجزئين كما في احسب الناس ان يتركوا ان يقولوا امنا اذ لم
يقل احد بان حسب خرجت في ذلك عن اصلها **ويقال ايضا عسى زيد
ان يخرج** فيكون فعلا ناقصا زيد اسمه وان يخرج خبره هذا
مذهب الجمهور ولا يخفى ان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة فلا بد حينئذ
من تقدير مضاف اما في الاسم اي عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر
اي عسى زيد صاحب ان يخرج وفيه تكلف ومذهب سيبويه انها فعل
متعد بمنزلة قارب معنى وعملا او قاصر بمنزلة قرب فعسى زيد ان

(لانه مخصوص بالطمع)

يخرج

يخرج بمعنى قارب زيد ان يخرج او قرب من ان يخرج وحذف الجار توسعا
ومعنى عسى ان يخرج زيد قرب خروج زيد ولا حذف هنا **وقد يحذف ان
من الخبر** • كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه • يكون وراءه
فرج قريب **تشبيها بكاد** التي غالب حالها عدم اقتران خبرها بان
نحو وما كادوا يفعلون يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار **كالعكس**
اي يقترن خبر كاد بان تشبيها لها بعسى كقوله كادت النفس ان تفيض
عليه مذ ثوى حشو ريطة وبرود تفيض بالظا المعجمة تخرج عن البدن
والريطة بالرا مفتوحة فمثناة تحتية ساكنة فطا مهملة ملاءة غير
ذات لفقين كلها نسيج واحد والمراد بها وبالبرود ثياب الكفن يريد
ان هذا الشخص لما مات كادت النفس ان تذهب عليه حزنا فقد
تعارضت الكلمتان ثبوت ان وحذفها لتشاركهما في اصل معنى
المقاربة وانما كان الاكثر في كاد ترك ان لشدة دلالتها على مقاربة
الفعل فكانه حاصل في الحال او غالبا بخلاف عسى فانها للترجي وهو لا
يكون الا في المستقبل فكان ذكر ان معها الذي هو علم الاستقبال
او حصولا عطف على قوله رجا يعني او ما وضع لدنو مدلول مضارع
حال كونه ذا حصول او حاصلا او يحصل حصولا على نحو ما مر **ككاد**
في نحو كاد الفقير يغيب وفيه نظر لان خبر كاد ليس حاصلا بل هو قريب
الحصول فان قلت لم لا يجعل حصولا تمييزا عن النسبة في مضمون
الجملة كما في اعجبني طيب زيد ابا اي طيب اب زيد وكذا هنا الدنو
او دنو حصول مدلول مضارع فينتفي النظر قلت لا يتم ذلك للزوم
مثل هذا الاعراب في المعطوف عليه وهو رجا فيكون التقدير لدنو رجا
مدلول المضارع فيلزم ان يكون عسى موضوعة لقرب الرجا لا لقرب
المدلول المرجو وليس كذلك فاذن كل من الحال والتمييز مشكل والعبارة
المحررة ان يقال افعال هذا الباب ما وضع للدلالة اما على دنو حصول
الخبر ككاد او على رجائه كعسى او على الاخذ فيه كطفق **ويتصرف**

تصرف اسما تعالى لانه خبر محض **وهو في النفي كغيره** على الصحيح فان كل
فعل لم يدخل عليه ناف فمعناه الثبوت لمن نسب اليه على حسب ما وضع
له فاذا دخل عليه النافي كان نفيا لذلك المعنى عمن نسب اليه وهذا امر
مقطوع به من اللغة فوجب اندراج كاد في ذلك **وقيل نفيه اثبات مطلقا**
سواء كان ماضيا او مضارعا **لقوله تعالى وما كادوا يفعلون** والغرض
انهم فعلوا بدليل فذبحوها **ولتخطئة الشعراء ذا الرمة في** اذا غير
النائي المحبين **لم يكد رسيس الهوى** من حب مية يبرح لفهمهم ان معنى
لم يكد الاثبات فيقتضي ان رسيس الهوى يبرح اي زال وهو عكس المراد
اذ غرضه ان النائي عن المحبوبة اذا غير المحبين عما كانوا عليه من الحب
لحاله بالنسبة الى مية على خلاف ذلك فان رسيس الهوى اي ابتداء اثره
حاله كونه ناشئا من حبها لم يبرح فكيف انتهاؤه وقد اشتهر هذا
القول حتى نظمه المعري لغزا فقال •
انحوي هذا العصر ما هي لفظة • جرت في لساني جرهم وثمود اذا نفيت
والله اثبتت وان اثبتت قامت مقام جحود **وقيل نفيه اثبات**
في الماضي لما تلى من قوله تعالى وما كادوا يفعلون
لا المستقبل لقوله تعالى اذا اخرج يده **لم يكد يراها** اي لم يقارب
رؤيتها ولو حمل على الاثبات لفسد المعنى اذ يكون مثل قولك ظلمة
عظيمة ليس فوقها ظلمة لشدتها اذا اخرج الانسان يده لم يرها
وفسادة ظاهر **ورد** بان ما استدل به الفريقان على افادة نفيها
للاثبات **بان الذبح في اية البقرة علم من السياق** بالايات الموجودة
الى من قوله تعالى فيما سبق فذبحوها لا من قوله وما كادوا يفعلون
بل هذا مفيد لنفي مقاربة الفعل قبل الذبح لما ظهر من تعنتهم واستفسارهم
في امر ظاهر لا يحتاج الى الاستفسار ونحوه ابعد ما يفعل ولا يقارب
ان يفعل وفعلهم تعدد لك لانا في نفي مقاربتهم الفعل قبله لانه
قد يلتجئ من ذلك دابه الى الفعل **والمخطئ من الشعراء لذي الرمة في**

ذلك

ذلك البيت **خطاه خلف ابن احمر** كذا فيما رأيته من نسخ هذا الكتاب
والصواب خلف الاحمر وهو تلميذ الكسائي والمذكور في اوائل القسم
الثالث من المفتاح ووجه تخطئته لاولئك المخطئين ان معنى
لم يكد يبرح لم يقارب ابتداء هواها الزوال فكيف انتهاؤه وهذا
مبالغة في نفي الزوال وهو مستقيم ولا وجه لتخطئة الشعراء
ذا الرمة فيه **او اخذ** عطف على حصول او على رجا والمعنى او ما
وضع لدنو مصدر المضارع حالة كونه اخذا او ماخوذا يوخذ اخذ **فيه**
وقد عرفت ما يرد عليه وما وجد تحرير العبارة فيه **كجعل** قال الشاعر
وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني • ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل •
وطفق بكسر الفاء كقوله • طفق الخلي لقسوة يلحي الشجي •
ونصيحة اللاحي الخلي عنا • وقد حكى فيه الفتح وحكى ايضا طبق
اليا الموحدة **واخذ** كقوله فاخذت اسال والرسوم تجيبني
وبالاعتبار اجابته وسؤال **وكرب** بفتح الراء وكسرها والفتح افصح
وهي مثل كاد في استعمال خبرها بدون ان ومنه قول الشاعر
كرب القلب من جواه يذوب • حين قال الوشاة هند غضوب •
ومن خلاف الغالب قوله • وقد كربت اعناقها ان تقطعا •
واوشك وهي مثل عسى وكاد استعمالا فينجي تارة ناقصة
ككاد وعسى في احد وجهيها تقول اوشك زيد ان يقوم ويجي تارة
اخرى تامة كعسى في وجهها الاخر تقول اوشك ان يقوم زيد
ويغلب اقتران خبرها بان كقوله ولو سئل الناس التراب
لاوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ومن غير الغالب قوله
يوشك من فر من منيته في بعض غراته يوافقها **امتناع اتصال الضمير**
المنصوب فانه يمتنع في اوشك لا يقال اوشكك ولا اوشكه كما يقال
عساك وعساه واما اتصال الضمير المنصوب بكاد فلا اعرفه
واجازها اي افعال المقاربة لما تقدم عليها لان منها ما هو

منضمن للحرف وهو عسى والحرف لا يتصرف فيه فكذا شبهه والتقديم للخبر
نوع من التصرف فيمتنع وحمل البواقي عليه ويجب ان يسند افعال اخبارها
الى ضمير اسمها ولو بمعنى فصح دون بخرج غلامه كاد زيد يخرج لانه
لانه بمعنى يموت وهذا كلام الرضي بعينه قال وينبغي في اخبار جميع
افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عايدا الى اسمها فلا
تقول كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون الفعل المسند الى سببه بمعنى
الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد يخرج نفسه فهو بمعنى كاد يموت
هذا نصه قلت والذي قال ابن هشام وغيره ان مرفوع خبر كاد واخواتها
لا بد ان يكون ضميرا عايدا الى الاسم الا عسى وحدها تقول كاد زيد
يموت ولا يقال ابوه ويجوز عسى زيد ان يقوم ابوه فيرفع السببي ولا يجوز
رفعها الاجنبي نحو عسى زيد ان يقوم ابوه عمرو عندي وهذا كما ترى مخالف
لكلام الرضي ويلحق بكاد في استعمال خبرها بدون ان اوشك
وهي بمعنى كاد ايضا في الدلالة على دنو الخبر حصولا وهي من اعرب
افعال هذا الباب وهلهل وهي بمعنى كاد ايضا لقوله وطينا
بلاد المعتدين فهلهلت • نفوسهم للامارة ان تزهق وانشا هذه
بمعنى طفق لا بمعنى كاد كقوله لما تبين ميل الكاسحين بكم • انشات
اعرب عما كان مكنونا واقبل وهي كطفق ايضا وكرب وهي كاد
بمعنى وهب وهي كطفق معنى قال الشاعر • هببت الوم القلب في
طاعة الهوى • فلج كاني كنت باللوم اغريه فعل التعجب ما وضع
اي فعل اذ وضعا لانشائه اي لانشاء التعجب لا انه افرد الضمير
المستكن في وضع رعاية للفظ ما لانه مفرد مذكر وفي بعض الحواشي
ما وضع اي رعاية فعل وضع وهذا مفسد للحمل اذ لا يصلح ان
يقال فعلا التعجب فعل صفته كذا لما يؤدي اليه من الاخبار عن المثنى
بالمفرد لفظا ومعنى وخرج بقوله لانشاء التعجب نحو عجبت وتعجبت
لانهما ليسا لانشاء التعجب نحو عجبت وتعجبت لانهما ليسا لانشاء

التعجب

التعجب بل للاخبار ونحو نعم الرجل زيد لانه وان كان للانشاء فليس
لانشاء التعجب غيره وهو المدح ونحو لله دره وسبحان الله ان المومن
لا ينجس لانه وان كان لانشاء التعجب فليس بفعل فان قلت نحو تعجب
فانه فعل لانشاء التعجب قلت اجيب عنه بان المراد لانشاء التعجب
من يتلفظ به فخرج وللقايل ان يقول السوال من اصله غير وارد
فتامل وله اي فعل التعجب ما افعله وافعل به ولا بد من تقدير
مضاف اي فعلا ما افعله وافعل به اذ كل منهما مبني لصيغتين
حملة الافعال فيحتاج الى ذلك التقدير ليصح الحمل وهما كافعل
التفضيل في شرط البنا فيشترط ان يبنى كل منهما من مجرد ثلاثي مصوغ
للفاعل ليس ملون ولا عيب والتوصل في الممتنع بايقاع مصدر
الفعل الممتنع بنا ومما منه بعد ما اشد واشدد ونحوهما تقول ما اشد
استخراج زيد واشدده با عظم استخراج زيد واشدد ما يفيد هذا
المعنى مع وجوب التفاوت في الفعل زيادة ونقصانا فلا يجوز
بنا صفة تعجب من نحو مات وفني لان هذا لا يقبل التفاوت بزيادة
ولا نقصان وهذا شرط لا يختص بهذا الباب بل افعل التفضيل مثاله
فيه وان لم يصرح به المولف هناك في شروط ما يبنى منه اسم التفضيل ولكنه
مفهوم من قوله في التعريف الزايد على غيره ومع نقله اي نقل الفعل
الى باب الطبايع ان لم يكن مصوغا في اصل الوضع عليه فلا يبنى حينئذ
فعلا التعجب الا من فعل بضم العين اما اصالة نحو كرم او نقلا كضرب
بضم الرا منقولا من ضرب بفتحها وانما شرط ذلك ليدل به على ان المتعجب
منه صار كالغريزة والطبيعة لان باب فعل المضموم العين موضوع لهذا
المعنى فلذا امتنع ما اموته لان الموت لا يتفاوت زيادة ونقصانا
ومنع ما اضرب زيد ابكرا لان ضرب ينقله الى باب الطبايع صار
لازما وعدي بالهمزة الى مفعول فلا يتعدى الى مفعول ثان دون
بكر فانه يجوز لانه من باب تعدي الفعل المتعدي لاحد الاخر بواسطة

دون يخرج غلامه صح

بل للانشا صح

ينقض صح

بيني على صيغتين صح

باستخراج وكذا الكل صح

مط

خوها الجر ولا مانع منه فان قلت قد سمع ما اكسى زيدا لعمرو للثياب فما تصنع
به قلت قد سمع الاخير منصوب بفعل مدلول عليه بافعل لا به
اي ما اكسى زيدا لعمرو يكسوه الثياب هذا مذهب البصريين
وزعم الكوفيين ان انتصابه بافعل التعجب نفسه لانهم لا يقولون
تلك القاعدة التي بني عليها هذا الحكم **وما** في ما افعله **مبتدا نكرة**
بمعنى شي **وما بعدها** من الجملة الفعلية في محل رفع على انها **الخبر**
فمعنى ما احسن زيدا شي حسن زيدا اي جعله حسنا **وموصولة عند**
الاخفش فالجملة بعدها صلة لا محل لها **والخبر محذوف** وجوبا
اي الذي حسن زيدا شي عظيم والمرجح للقول الاول جزم به من عدا
الاخفش من البصريين واما هو فلم يجزم لكن جوزه والثاني على ما
نقله ابن هشام وغيره وهو مخالف لظاهر نقل المؤلف عنه وحكى
ابن مالك ان للاخفش قولين احدهما مثل القول الاول والاخر هو
الثاني وتبعه الرضي قال وفيه يعني قول الاخفش الذي امتاز
به بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس
في تقديره معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير الجماعة
قال ومذهب سيبويه ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة
غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول ولم تسمع مع ذلك مبتداة
وحكى عن الفراء وابن درستويه ان ما استفهامية ما بعدها خبرها
قال وهو قوي من جهة المعنى لانه كانه جهل سبب حسن زيد فاستفهم
عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك ما يوم
الدين وقد ضعف بانه نقل من الاستفهام ~~ما ادريك~~ الى التعجب
والنقل من انشاء الى انشاء لم يثبت قلت بل ثبت بدليل مجي هل
للتمني في نحو هل لنا من شفعاء ولعل كذلك نحو لعلي اجج فازودك
والامر كذلك قال امرؤ القيس • الا ايها الليل الطويل الا انجلي
وبه في افعل به **فاعل عند سيبويه** وحذفه في نحو اسمع

بهم وابصر ايضا في فاعلية لانه اكتسى لباس الفضلة فاجرى مجراها في
جواز الحذف **والامر بمعنى الماضي** فاحسن في قولك احسن بزيد
بمعنى احسن اي صار ذا حسن الا كاعد البعير ثم غير الى لفظ الامر لان
في الامر تعظيما يناسب معنى التعجب وزيدت البا كراهة لرفع ما هو
بصورة الامر للاسم الظاهر وضعف هذا القول بان الامر بمعنى
الماضي غير معهود بل هو الماضي بمعنى الامر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا
يثب عليه وبان استعمال افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولان
زيادة البا في الفاعل **فلذا** اي فلكون الامر بمعنى الماضي **ابرز الضمير**
في نحو احسن بك لانه بمعنى احسنت والضمير يبرز معه وانه مكان البا
بالكاف لما جي بالبا الجر والا فلو لم يكن بمعنى الماضي لوجب الاستتار
ولم يجز الاظهار **ومفعول عند الاخفش والامر على حقيقته** ليس
بمعنى الماضي كما قال سيبويه **والبا للتعدية او زيادة** في المفعول
به كما في قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة ومبنى هذين
الوجهين على ان الهمزة في افعل للتعدية او للصيرورة فان كانت
للتعدية فالبا زائدة ولا يجوز ان تكون معدية ولا يجتمع حرفا تعدية
فعلى هذا يكون احسن في قولك احسن بزيد امرا من احسنت زيدا اي جعلته
حسنا والاصل ان يقال في الامر احسن زيدا اي اجعله حسنا ثم
زيدت البا فقيل احسن بزيد وان كانت للصيرورة فالبا للتعدية
والاصل احسن زيد اي صار ذا حسن ثم جي بالبا للتعدية فقيل
احسن اي جعله صايرا ذا حسن بمعنى الامر فكانك قلت اجعل زيدا صايرا
ذا حسن والتصيير مستفاد من البا للتعدية وكونه صايرا ذا كذا
مستفاد من صيغة افعل التي همزتها بمعنى الصيرورة **ففيه ضمير**
لا بد منه للواحد والاثنين والجماعة لانه جرى مجرى المثل فاغتفر فيه
لذلك جريه مستترا مطلقا واما على مذهب سيبويه فلا ضمير في افعل
اصلا لان المجرور بعده فاعل به **هذا** التقدير المذكور للمذهبين

والتعظيم معه

صيرصح

مط

في صيغتي التعجب **لتمهيد الاعراب** اي لتسهيل طريقه الفهم **في الاصل** قبل النقل الى التعجب لا لبيان انهما بذلك المعنى في هذه الحال لانهما بوزن لانشا التعجب ولم يكونا قبل **بعد جرى** لفظ الصفتين **مثلا** اي كالمثل واما فليسا من قبيل المثل حقيقة لان القول السائر الممثل مضربه بمورده نعم هما مشابهان له في الاخراج عن الموضع الاصلي الى غيره **فلذا لا يتغير** بل يحافظ عليه كما يحافظ على المثل ويحترز التغيير لانه لما شابه المضرب بالمورد فلا يغير ذلك اللفظ من تذكير وتانيث وافراد وتثنية وجمع عند استعماله في المضرب بل يبقى على طريقة واحدة كما انه يكون على طريقة واحدة عند استعماله في المورد **ولا يتصرف فيهما بوجه ولو بالفصل بالظرف** سوا كان جارا او مجرورا او غير ذلك كما جرى كثير **على الاعراق** خلافا للمازني وجماعة حيث يكون ذلك الظرف متعلقا بفعل التعجب فان الفصل به جائز عندهم قال ابن مالك وهو الصحيح لثبوته نثرا ونظما فمن النثر قول عمرو بن معدي كرب • ما احسن في الهيجا لقاها • واكرم في اللزبات عطاوها • واثبت في المكرمات بقاوها •

ومن النظم قول بعضهم •

اقيم بدار الحرب ما دام حربها • واحر اذا حالت بان اتحولا •

وفي شرح التسهيل له رحمه الله وقال الزمخشري بعد ان حكم بمنع الفصل وقد اجاز الجرمي وغيره من اصحابنا الفصل بالظروف وبنصرهم قول القائل ما احسن بالرجل ان يصدق والجميع نحو ما احسن والله زيدا واحسن والله بعمرو فلا خلاف في منع الفصل به وقد استبان لك ان كلام المولف مشعر حيث لم يقيد الظرف بما قيدناه وكذا يمتنع الفصل بغير الظرف باجماع فيما حكاه بعضهم وليس نقل الاجماع هكذا على الاطلاق بصحيح فقد جوز الجرمي من البصريين وهشام من الكوفيين الفصل بالحال نحو ما احسن مقبلا زيدا وجوز ابن

كيسان الفصل بالجملة الاعتراضية المفتتحة بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلامه زيدا وروى ان عليا مر بعمار رضي الله عنهما فمسح التراب عن وجهه وقال اعزز على ابا اليقظان ان اراك صريعا مجدلا وهو شاهد على امور منها جواز حذف الباء الداخلة على فاعل افعل الامري وهم اوجبوا ذكرها لكن قد تقرر ان حذف الجار الداخل على ان وان يجوز قياسا مطردا وهذا اجاد على القياس واشكال فيه ومنها جواز الفصل وظاهره الاطلاق فانهم المنع منه **لا بحذف المفعول في واي** والذي في التسهيل ان المتعجب منه اذا علم حذفه مطلقا الا سوا كان معمولا لما افعل او افعل فالاول كقوله • جزى الله عني والجزاء بفضله • ربيعة خيرا ما اعف واكرما اي ما اعفهم واكرمهم بحذف المفعول به والثاني مقيد بان يكون افعل الامري معطوفا على اخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف كقوله اسمع بهم وابصر واما قوله فذلك ان يلق المنية يلقها حميدا وان يستغن يوما فاجدر اي فاجدر به فشاذ على ما صرحوا به **ولا دخال كان بين ما والفعل للدلالة على المضي** الذي لا اشعار لفعل التعجب به فانه مسلوب الدلالة عليه والمراد بالمضي مضي المتعجب منه نحو ما كان احسن زيدا اي انه كان في الماضي حسنا دائما الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وشذ الفصل باصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها اي ابرد الغداة وما امسى ادفاها اي ادفا العشية ولا يتجاوز المسموع فيهما وجوز ابن كيسان الفصل بيكون قياسا على الفصل بكان **افعال المدح والذم** اي افعال وضعت لا لانشا المدح والذم العامين اي الذين لا خصوصية فيهما فانك اذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحت مطلقا من غير تعيين خصلة بجهة المدح وكذا بئس الرجل عمرو وقد خرج بقوله لانشاء نحو مدحت زيدا وذممته وشرف عمرو وحمو بكر ولوم لان هذه كلها

التعجب للانشاء صح

للاخبار لا للانشا ونحو ما احسن زيدا واحسن به وما اقبح عمرا
واقبح به لا نهما لانشا المدح والذم نحو امدح واذم لان المراد انشا
المدح والذم من يتلفظ به كما مر في التعجب وفيه نظر فاذا قلت
نعم الرجل زيد وبئس الرجل عمرو كنت منشئا للمدح والذم بذلك
اللفظ وليس المدح والذم موجود في الخارج تقصد مطابقة هذا
الكلام له حتى يكون خبرا ولذا لا يتطرق التكذيب اليه بان يقال
لم تمدح ولم تذم وكذا الانشا التعجبي والانشا في كم الخبرية المتعلق
بالتكثير والتقليل وقد استشكله الرضي بان هذا مطرد في جميع الاخبار
لانك اذا قلت زيد افضل من عمرو فلا ريب في كونه خبرا ولا يمكن
ان تكذب في التفضيل ويقال لك انك لم تفضل بل التكذيب انما
يتعلق بافضلية زيد وكذا اذا قلت زيد قائم هو خبر بلا شك
ولا يدخله التصديق والتكذيب من حيث الاخبار اذ لا يقال انك
اخبرت او لم تخبر لانك اوجدت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخل انه
من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل كنعم
وبئس بكسر الاول وسكون الثاني نحو انا وجدناه صابرا نعم
العبد ونحو بئس للظالمين ومنها لغات اخر منها نعم وبئس بفتح
الاول وكسر الثاني ومنها فتح الاول وسكون الثاني ومنها كسر
الاول والثاني معا وقول الكوفية بانهما اسمان لدخول حرف النداء
عليهما في قولهم يا نعم المولى ويا نعم النصير وفي نحو يا بئس الرجل يبطله
احتمال حذف المنادى كما مثلناه في الا يا اسجدوا والمشهور عن
الكوفية الاستدلال بدخول حرف الجر عليهما كقول بعض العرب
وقد بشر ببنت ولدت وقيل له نعم الولد هي فقال والله ما هي بنعم
الولد نصرها بكا وبرها سرقة وكقول بعضهم نعم السير على بئس
العير وكقول الشاعر • صبحك الله بخير باكر بنعم طير وشباب
فاخر وقد مر الجواب عن الاول ونبين في اوايل الكتاب بانهما محمولان

على

على حذف الموصوف واما البيت فقال ابن مالك يحمل على انه جعل نعم
اسما لصنف اي طير وحكى لفظه الذي كان عليه قبل عروض الاسمية
كما قال بنى الزمي ان لا ان لزمته على كثرة الواشين اي معون
فاوقع الزمي على لا ثم ادخل عليها اذ فاجراها مجرى الاسم حتى دعت
الحاجة يعامل لفظا معاملة الاسما لم يخرجه من ذلك اذ تحكم باسميتها
اذا لم يستعمل بهذا الاستعمال فكذلك القول في نعم في قوله بنعم
طير هذا كلامه بحروفه في شرح التسهيل ومثل شا المستعملة
لانشا الذم نحو انهما ساءت مستقرا ومقاما وساء لهم يوم القيمة
حملا وحبذا المستعملة لانشا المدح نحو حبذا زيد لهما ولها اي
ولا افعال المدح والذم فاعل وبعده مخصوص نحو نعم الرجل
زيد فالرجل فاعل وزيد مخصوص خبر مبتدا محذوف اي هو زيد
او مبتدا مؤخر وما تقدم خبره فان قلت فكيف جاز تقديمه
في الوجه الاول خبرا وهو ملزوم للحذف الذي هو خلاف الاصل
وعدوا الحذف الذي هو الاصل ممكن بجعل مبتدا كما اعترفوا به قلت لان
المقام من حيث هو للمدح والذم المقامين مناسب للاطناب بتكثير
الجمل وقيل تقدم به اي تقدم المخصوص عليهما اي على هذه الافعال
قيل في بعض الحواشي لانها للانشا وله الصدر قلت وليس بشي
اما اولا فلان التعليل سبق لقلة التقدم وصدارة الانشا تقتضي
منع التقدم لا قلته واما ثانيا فلان التقدم فيما نحن فيه ليس
مبطلا لصدارة الافعال الانشائية لانها في صدر جملتها ذي الانشا
ان لا يتقدم عليه شي اصلا بدليل صحة نحو زيد من ابوه وانما المقتضي
لقلة التقدم انه غير مناسب لما بني عليه هذا الباب من الابهام
ثم التفسير ليكون اوقع في النفس لما جبلت النفوس اليه ~~هذا~~
~~الباب~~ ~~اعتبار عليه~~ من الشوق الى ما فقدنا فقصد ابهامه وتقدم
المخصوص يفيت لذلك فمن ثم ادعي في المخصوص ما سبق ليحصل الغرض

اليان صح

ولبئس حكم صح

اعتبار صح

المذكور اما ان جعلناه خبر مبتدأ محذوف فواضح واما ان جعلناه مبتدأ
مؤخرا فقد يقال ان في التزام تقديم هذا الخبر في الغالب ايماء الى
ذكر المبتدأ في آخره تفسيرا ويقال في تقديم الخبر تشويق الى ذكر المخبر
عنه وتأخيره مفوت لذلك **وفاعلها** وذا مبتدأ او الضمير عائد الى
افعال الباب **سوى حبذا فانه** اي فان فاعله **ذا** وخصوا اسم
الاشارة لانه من الاسماء المبهمة والغرض الابهام ثم التفسير كما عرفت فكان
مناسبا للمقصود واختير ذا دون بقية اسماء الاشارة لانه السابق
اذ هو مفرد مذكر لم يرد به مشار اليه بعينه في الخارج وانما اشير
به المعهود في الذهن **ولا يتغير** لانه جرى مجرى المثل فاستغنى
عن ذي في قوله يا حبذا القمراء والليل الساج والساكن عن ذين
في قول الشاعر حبذا انتما خليلي ان لم تعذلاني في دمعي المهراق
وعن اولئك في قول الآخر • الا حبذا اهل الملا غير انه • اذا ذكرت
مي فلا حبذا هيا لها • وزعم بعض النحاة ان حبذا كله فعل وان المرفوع
بعده فاعل وهو ضعيف لجواز حذف المخصوص كقوله • الا حبذا لولا
الحياء وربما • منحت الهوى ما ليس بالمتقارب • اي الا حبذا من
لا اسميه لولا الحياء تسمية والفاعل لا يحذف **مجانس** هذا خبر المبتدأ
المتقدم وهو فاعلها يعني ان الفاعل في هذا الباب مجانس **للمخصوص**
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث نحو نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون ونعمت المرأة هند
وبئس مثل القوم الذين كذبوا مما يتوهم فيه ان المخصوص غير مطابق
للفاعل يصرف الى القاعدة **تأويل** فيجوز ان يكون على حذف مضاف
اي بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا فالمطابقة حاصلة ويجوز ان يكون
الذين كذبوا صفة للقوم وتقدير مخصوص بعد كذبوا كأنه قيل بئس
مثل القوم الذين كذبوا مثلهم **معرف** خبر بعد خبر اي فاعلها مما ليس
المخصوص معرف **باللام للعهد او للجنس** وتمام قوله اذ معروفان وفي شرح

المفتاح

المفتاح لمولانا سعد الدين التفتازاني ان اللام في الفاعل وما
اضيف اليه الفاعل هل يجوز ان يكون للعهد ام يتعين كونه للجنس
والحق انه ان اريد بالجنس ما يعم الرجال او كل رجل وانه زيد على طريقة هم
القوم كل القوم فلا خفاء في ان لا يسترسل المعنى عليه ولا يسبق اليه وان اريد نفس
الحقيقة لا من حيث الوجود والنظر الى التعدد فلا خفاء في ان الحكم
بالجودة وغيرها والممدوحية والمذمومية وبانه زيد او عمرو لا يصح
بالنسبة اليه وانه لا يصح فيه التثنية والجمع وقد صح نعم الرجلان
اخواك ونعم الرجال اخوتك وان اريد الجنس من حيث الوجود والتعدد
واحتمال الكلية والبعضية وصحة التثنية والجمع فلا كلام في صحته
وفي كون المعنى عليه وانما الكلام في تميزه من المعهود الذهني واما
نحو ان يكون للعهد فان اريد العهد الخارجي بان يكون الرجل
اشارة الى زيد بقرينة الذكر لاحقا كما في الذكر سابقا فلا خفاء
في انه تعسف خارج عن قانون العهد مفوت لما عليه وضع الباب
من الابهام والتفسير وان اريد العهد الذهني بان يراد بالرجل
~~البعض من الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن من غير تعيين لبعض~~
ذي الحقيقة باعتبار عهديته في الذهن من غير تعيين لبعض الافراد
فهو حق لا وجه لمنعه كل الوجه هو لا غير الى هنا كلامه **او مضاف اليه**
اي المعرف باللام العهدية او الجنسية نحو ولنعم دار المتقين •
وبئس مثوى المتكبرين **او مضمر** عائد الى متعقل في الذهن **وجب**
تمييزه ليحصل مقصود الباب من الابهام ثم التفسير وعلله المؤلف
بقوله **لئلا يلتبس المخصوص بالفاعل** في نحو نعم رجلا السلطان
لو لم يميز وفي غيره طردا للباب **بنكرة** متعلق بتمييزه اي وجب ان
يميز ذلك الفاعل المضمر بنكرة **منصوبة طبق المخصوص** في الافراد والتثنية
والجمع نحو نعم رجلا زيد ونعم رجلين الزيدان ونعم رجالا الزيدون
لان الفاعل في المعنى هو المخصوص فينبغي ان يكون التمييز على وفقه

وجوه افراد
تمييز نعم

ووجب افراده اي افراد الضمير في الاشهر وان تعددت تلك النكرة
المميزة فيجب ان يقال نعم رجلين الزيدان مثلا ولا يجوز
ان يقال نعما رجلين الزيدان هذا هو الاشهر بل بعضهم نقل الاتفاق
على المنع من ذلك قال الرضي اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاعم
الاغلب لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اتفاقا بين اهل البصريين لعدم
تصرف نعم وبئس وتثنية الضمير وجمعه وتانيثه نوع تصرف ولان
الضمير المفرد المذكر اشد ابهاما من غيره لانك لا تستفيد منه اذا لم
يتقدم عليه ما يعود اليه الا معنى شيء يصلح للمثنى والمجموع والمذكر
والمؤنث ولو ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى
التثنية والجمع والتانيث والقصد بهذا الضمير الابهام فما كان
اوغل فيه كان اولى ووجب اي تانيث الضمير بتانيثها اي بتانيث تانيثه صح
النكرة المميزة ومقتضاه يجب ان يقال نعمة المراة هند وقد سمعت
قريتها مما يخالفه ذلك وقد يحذف المخصوص اذا علم نحو والارض فرشناها
فنعم الماهدون اي نحن ونحو انا وجدناه صابرا نعم العبد اي ايوب
وقد يجمع بينه اي بين التمييز وبين الفاعل المظهر تاكيدا كقوله
تزود مثل زاد ابيك فينا • فنعم الزاد زاد ابيك زادا •
وسيبويه يمنع ذلك واجازه المبرد وابن السراج والفارسي واختاره ابن يمنع صح
مالك مستندا الى القياس والسماع اما القياس فلان التمييز
قد ورد موكدا لا لرفع الابهام في قول ابي طالب ولقد علمت بان
دين محمد من خير اديان البرية دينا فلا يمتنع مع الفاعل الظاهر
للتوكيد واما السماع فذكر منه ابياتا منها ذلك البيت وقد نوزع في
الاستدلال به لجواز ان زادا معمول لتزود اما مفعول مطلق ان اريد
به التزود او مفعول به ان اريد به الشيء الذي يتزوده من افعال البر
وعليهما فمثل نعت له في الاصل تقدم فصار حالا وخرجه ابو حيان
على ان في نعم ضميرا وزادا تمييزا اخر عن المخصوص وزاد ابيك بدل منه

قال

قال وهذا التاويل اقرب من غيره وقد يقع قبل مخصوص حبذا او بعده
على وفقه تمييز نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا او حال نحو
حبذا رسولا محمد وحبذا محمد رسولا وانما جاز هنا تاخير التمييز
عن المخصوص في السعة دون نعم وبئس فانهم لم يجوزوه هناك الا في
الضرورة لان التمييز هنا عن الظاهر وهو ذا وهناك عن الضمير
المستكن وايضا التمييز لازم عن الضمير وجائز عن ذا اظهارا لمزية
الظاهر على الضمير وربما حذف المخصوص للقرينة كما في نعم وبئس
وقد تقدم ما يستشهد به على ذلك وهو قوله الا حبذا لولا الحياء
البيت وههنا تم الكلام على قسم الفعل فشرع في الكلام على قسم
الحرف فقال الحرف ما لم يستقل بالمفهومية اي الحرف كلمة لم يستقل بحرف
بالمفهومية اي لم تكن في مفهومية المعنى منها مستقلة من غير حاجة
الى انضمام شيء اخر اليها فما عبارة عن الكلمة كما مر في اوائل الكتاب
وهي جنس يشمل الكلم الثلاث وقوله لم يستقل بالمفهومية فصل يخرج
الاسم والفعل والظاهر ان قوله دائما قيد لبيان الواقع لا
للاحتراز اذ ليس لنا من الاسماء ولا من الافعال كلمة عرض لها بحسب
الاستعمال عدم الاستقلال بالمفهومية حتى يخرج بقيد الوضع ومن
ثم اي ومن اجل كونه لا يستقل بالمفهومية وضعا احتاج في جزئيته
اي في كونه جزء الكلام الى اسم كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد
في قد قام زيد ولذا اضاف منها الحروف الجارة او الجارة مستترا
وما بعدها الخبر وقد مر التنبيه على مثله في اوائل الكتاب وسميت
جارة لانها تعمل الجر وقيل سميت بذلك لجرها معنى الفعل وشبهه
الى الاسم نحو مررت بزيد وانا مار بعمرو والاصل ان افعالا قصرت
عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك بحرف الجر ومن ثم لم يتعلق
الزائد بشيء لانه دخل تقوية وتوكيدا لا معينا على الوصول ومن
ثم ايضا لم يتعلق الجار المكفوف عن عمل الجر بشيء لانه لم يبق حرف جر

بل تفيد من جهة المعنى فقط فلا عامل له كالا معمول له وممن صرح بذلك التفتازاني
في حاشية الكشاف عند قوله فاذكروه كما هداكم **ومن** بكسر الميم **وهي**
للابتدا اي لابتدا الغاية والمراد بالغاية المسافة وهو الغالب على
هذا الحرف حتى ادعى قوم ان سائر معانيه راجعة اليه ويقع لذلك في
غير الزمان نحو سبحان الذي اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام انه من
سليمان قال الكوفيون والاخفش والمبرد وابن درستويه وفي الزمان
قال ابن مالك وهو الصحيح بدليل من اول يوم وفي الحديث فمطرنا من
الجمعة الى الجمعة والشواهد عليه كثيرة جدا **او التبيين** ويعرف
بان يحسن مكانها الذي او نحوه فيستقيم المعنى نحو فاجتنبوا الرجس من
الاوثان ويكون مع مجرورها ابتداء تتمة المبين بمنزلة حال لهذه
الاية او صفة نحو ويلبسون ثيابا خضرا من سندس واستبرق ولم يوجد
كونها خبرا مثل الرجس من الاوثان اي هو الاوثان **والتبعيض** ويعرف
بان يحسن مكانها بعض فيستقيم المعنى نحو اخذت من الدراهم **والتجريد** نحو
لي من فلان صديق حميم وكلام الزمخشري يقتضي انها بيانية وذلك انه سئل
عن من في قوله تعالى وهب لنا من ازواجنا وذرياتنا قرة اعين ما هي
واجاب بان قال يحتمل ان يكون بيانية كانه قيل هب لنا قرة اعين ثم
بينت القرة وفسرت بقوله من ازواجنا وذرياتنا ومعناه ان يجعلهم
الله لهم قرة اعين ونحو قولهم رايت منك اسدا اي انت اسدا كذا
قال واعترض بان من البيانية عند من يثبتها // شرطها ان يتقدم عليها
المبين فقيل والظاهر ان التجريد ابتدائية او ظرفية **والبدل** نحو
ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة ونحو لجعلنا منكم ملائكة في الارض
يخلفون وانكر قوم هذا المعنى فقالوا التقدير بدلا من الاخرة وبدلا
منكم فالمفيد للبدلية متعلقها المحذوف واما هي فللابتدا **والسببية**
نحو مما خطيئاتهم اغرقوا **والسببية** ومثل هذا في بعض الحواشي بقوله
عليه السلام لعلي رضي الله عنه انت مني بمنزلة هارون من موسى

و

بين

مطرفي البيانية

والظاهر ان هذا للابتدا اذ التقدير قربا مني بمنزلة قرب هارون
من موسى وحذف المضاف لظهور المعنى **وزائدة** لو حذفت لبقي
اصل المعنى بحاله **في غير الموجب لتاكيد الاستغراق** المستفاد اما
بطريق النص نحو ما جاءني من احد اذ لولم ~~تاتي ما جاءني من رجل له~~ اذ لولم تزد من كان الاستغراق
حاصلا بطريق الظهور لا بطريق النص اذ يحتمل
نفي الواحدة ولذلك صح ان يقال ما جاءني رجل بل رجلان **ونحو** قولهم
قد كان من مطر مما استند اليه الكوفيون والاخفش في اجازتهم
لزيادتها في الموجب **مأول** بانه على معنى التبعيض وكان تامة فاعلها
ضمير يعود الى اسم فاعل يفهم منها نحو لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب
اي ولا يشرب هو اي الشارب اذ لا يعود الضمير على الزاني المتقدم الذكر
لانه غير المقصود ومن مطر على هذا حال من الضمير المستكن في كان اي كان
الكائن حالة كونه بعض مطر وهذا اولى من قول من اوله على ارادة
التبعيض بقوله قد كان شيء من مطر فحذف الموصوف واقيمت الصفة
مقامه لانه يخرج على ما لا يجوز ارتكابه في السعة وقد قررناه في باب
النعت واما تاويل من قال هو على الحكاية لان قائلا قال هل كان
من مطر فاجيب بقوله قد كان من مطر فلا يخفى ضعفه **والى للانتها** اي
انتهاء الغاية والمراد المسافة كانت زمانية كاتموا الصيام
الى الليل او مكانية كانتهاء من المسجد الحرام الى المنتهى لها قصوى او غيرهما
نحو اعطيته من مائة الى الف **وبمعنى مع قليلا** نحو ولا تاكلوا اموالهم
الى اموالكم اي مع اموالكم وقيل التقدير مضمومة الى اموالكم او على
تضمين تاكلوا معنى تضموا اي لا تضموا اموالهم اكلا لها الى اموالكم **وحتى**
كذلك اي لانتهاء الغاية نحو سلام هي حتى مطلع الفجر **وبمعنى مع كثيرا**
نحو تمت البارحة حتى الصباح اي تمتها مع صباحها وهذا اشارة الى ان
ما بعدها داخل في حكم ما قبلها كثيرا وقد يكون غير داخل كما في قوله
سقى الحيا الارض حتى امكن عزيت لهم فلا زال عنها الخير مجدودا

نحو ما جاءني من رجل اذ لولم تزد من كان الاستغراق حاصلا قطعا او بطريق الظهور

ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن صح

سك

حتى

وهذه مسئلة خلافية فذهب المحققين انها اذا لم يكن معها قرينة تقتضي الدخول او عدم الدخول حكم بالدخول ويحكم في مثل ذلك كما بعد الى بعدم الدخول حملا على الغالب في البابين وقد يكون قوله قبل بمعنى مع قليلك اشارة الى ان يدخل معنا ههنا قبلها قليلا وذلك عند وجود القرينة واما عند عدمها فلا يحمل على الدخول لان اكثر مع القرينة عدم الدخول فيجب الحمل عليه عند التردد وقال ابن هشام وزعم الشيخ شهاب الدين القرافي انه لا خلاف في وجوب دخول ما بعد حتى وليس كذلك بل الخلاف فيها مشهور وانما الاتفاق في حتى العاطفة لا الخافضة والفرق ان العاطفة بمنزلة الواو **وخصت بالظاهر** فلا تدخل على المضمر **خلافا للمبرد** فانه اجاز دخول حتى على المضمر كقوله انت حتاك تقصد كل فج ترجي منك انها لا تخيب اي انت اليك وهذا عند الجماعة ضرورة **وحتاه بالقوم لا حق** في قول الشاعر واكفيه لا يخشى واعطيه سؤله فالحقه حتاه بالقوم لاحق

ردي لا يلتفت اليه ولا ينهض حجة له وانا اقول لا ينظر بالمرد على جلالة مقداره ان يقدم على الاستدلال بمثل هذا البيت على مطلوبه لظهور الفساد فيه اذ لو كان الضمير مجرورا بحتى لكان المعنى والحقه اليه وهو فيه من الفساد بحيث لا يخفى على الاصاغر فضلا عن هذا الامام الكبير والظاهر في البيت ان حتى ابتدائية لا جارة وان الهاء الواقعة بعدها ضمير في محل رفع على انه مبتدأ وخبره لاحق والاصل حتى هو بالقوم لاحق ثم حذفنا الواو للضرورة على حد قوله فبيناه يشري رحله قال قايل لمن جمل رخو الملاط نجيب اي فبينا هو **ومجرورها اخرا وملاقيا** نحو اكلت السمكة حتى راسها **او ملاقيه** نحو سلام هي حتى مطلع الفجر فعلى هذا لا يجوز سرت البارحة حتى ثلثها او نصفها واعترض ابن مالك بقول الشاعر عينت ليلة فما زلت حتى نصفها راجيا فعدت يؤسا ورده ابن هشام بان هذا ليس محل الاشتراط اذ لم يقل فمازلت في تلك

الكثافة اي فانها للغاية وتدخل على المظهر والمضمر صح

جزء م

عليه صح

الليلة حتى نصفها وفيه نظر لان المعنى فهو مذكور حكما ومراد قطعا **وفي للظرفية** وحقيقة الاحاطة بالمظروف على وجه لا ينفصل الظرف عنه وهي اما مكانية او زمانية وقد اجتمعتا في قوله تعالى الم غلبت الروم في ادنى الارض وهم من بعد غلبهم سيغلبون في بضع سنين وقد يكون مجازية نحو ولكم في القصاص حيوة ونحو البركة في الاكابر واصحاب الجنة في الرحمة **وللسببية** نحو فذلكن الذي لمتنني فيه لمسكم فيما افضتم فيه عذاب عظيم وفي الحديث ان امرأة دخلت النار في هرة حبستها ~~وللسببية~~ **وبمعنى على قليلا** نحو لاصلبنكم في جذوع النخل ومنه عند بعضهم ما وقع في الحديث ارواح الشهداء في اجواف طير خضر اي على اجوافها **والباء للالصاق** حقيقيا كان نحو امسكت بزيد اذا قبضت ~~على قبضة~~ على شيء من جسمه او مجازيا نحو مررت بزيد اي التصق مروري بمكان يقرب منه **والاستعانة** وهي الداخلة على الالة نحو كتبت بالقلم وقطعت بالسكين والى ابن مالك التعبير بالاستعانة لوقوعها في الزايدة الداخلة بعد الافعال المسندة الى الله تعالى **والمصاحبة** ولها علامتان احدهما ان يحسن في موضعها مع والاخرى ان يغني عنها وعن مصحوبها الحال كقوله تعالى قد جاءكم الرسول بالحق من ربكم اي مع الحق او محقا ويا نوح اهبط بسلام منا اي مع سلام او مسلما عليك **والمقابلة** قال ابن مالك واثبات الثاني بهذا المعنى هي الداخلة على الاثمان والاعواض نحو اشتريت الفرس بالف وكافات الاحسان بضعفه وقد يسمى باء العوض **والتعدية** اي الجر ايضا لمعنى الفعل اللازم الى المفعول نحو ذهب الله بنورهم اي اذهبهم وقد ورد مع المتعدي في قولهم صككت الحجر بالحجر ودفعت بعض الناس ببعض ولذلك قيل الصواب ان يقال هي الداخلة على الفاعل فتصيره مفعولا ليشمل المتعدي واللازم وانما قلت الجر ايضا لمعنى الفعل لانه ما من حرف جر الا يوصل معنى الفعل لكن بعضه

في

الباء

مط

ثم ذلك معنى آخر وَالظرفية وعلامتها ان يحسن في موضعها في نحو ولقد نصركم
الله ببدر وانكم لتمرون عليهم مصبحين وبالليل وهي كثيرة في الكلام
وَالقسم نحو بالله لافعلن وهي اصل حروف القسم ولذلك فضلت على
حروفه بثلاثة امور احدها انه يجوز اظهار الفعل معها نحو اقسم بالله والثاني
انها تدخل على المضمر نحو بك لافعلن والثالث انها تستعمل في الطلب غيره
بخلاف سائر حروف القسم فان الفعل لا يظهر معها ولا تجر المضمر ولا تستعمل
في الطلب وبمعنى عن نحو سأل سائل بعذاب وكانه خص هذا المعنى بالتمثيل اشارة
الى الرد على من انكر وجوده وهم جمهور البصريين ولا شك ان المعنى
سأل سائل عن عذاب وكذا في ~~فاسأل~~ فاسأل به خبيرا وكذا في قول
علقمة فان تسألوني بالنساء فانني خبير بادواء النساء طبيب . قال
ابن هشام وتأول البصريون فاسأل به خبيرا على ان الباء للسببية
وقد يعد لانه لا يقتضي قولك سألت به الا ان المجرور هو المسئول
عنه وزائدة في خبر المبتدأ استفهاما اي حالة كونه ذا استفهام لا مطلقا (قياسا)
عنه بل بهل الكائنة للتقرير كقوله
تقول اذا اقلولي عليها واقردت . الا هل اخو عيش لذيذ بدائم
اقلولى تجافى واستطال والمؤلف تابع في ذلك الرضي وفي الجنى
الداني لابن قاسم ان زيادتها بعد هل غير مقيسة وخبر المنفي بليس
نحو اليس الله بكاف عبده او بما نحو وما ربك بظلام للعبيد وظاهر
كلامه انه لا فرق بين ما النافية الحجازية والتميمية وهو متفق عليه اوما
التميمية وهو مختلف فيه فذهب الفارسي والزمخشري الى ان
الباء لا تزاد في خبر المبتدأ بعدها واوجبا في نحو وما ربك بغافل عما تعملون
الحجازية قال ابن هشام ظنا ان المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر
وانما المقتضي نفيه لامتناع الباء في كان زيد قائما وجوازها في
لم اكن باعجلهم وفي ما ان زيد بقائم وظاهر كلامه ايضا ان زيادتها
قياس في نحو قوله وان مدت الايدي الى الزاد لم اكن . باعجلهم اذ اجشع

القوم

القوم اعجل . وفي قوله .
وكن لي شفيعا يوم لا ذو شفاعة . بمغن فتيلا عن سواد بن قارب
وسماعا في غيره نحو ولا تلقوا بايديكم الى التهلكة وان كثيرا
ليضلون باهوائهم ولقوله تضرب بالسيف ونرجو بالفرج
اي ونرجو الفرج ونحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا الى غير ذلك
وَاللام للملك نحو المال لزيد وَلمجرد الاختصاص نحو الحصير (اللام)
للمسجد والمنبر للخطيب وَالاستحقاق نحو الحمد لله والملك لله ونحو
ويل للمطففين ولهم في الدنيا خزي وَالعاقبة وتسمى اللام التي
بهذا المعنى لام الصيرورة ولام المآل نحو فالتقطه آل فرعون ليكون
لهم عدوا وحزنا وانكر البصريون لام العاقبة قال الزمخشري والتحقيق
انها لام العلة وان التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة
وبيانه انهم لم يكن داعيهم الى الالتقاط ان يكون لهم عدوا وحزنا
بل المحبة والتبني غير ان ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه
بالداعي الذي يفعل الفعل لاجله فاللام مستعارة لما يشبه التعليل
كما استعير الاسد لمن يشبه الاسد وَالتعليل نحو زرتك لصلاحك
وَالقصد ولا اعرف من ذكر مجيء اللام لهذا المعنى وفي بعض الحواشي
ان المراد به العلة الغائية التي تقصد الفعل لاجلها نحو حضرته
للانتفاع قلت فاذن لا حاجة الى ذكر هذا القسم لاندراجه تحت
التعليل ~~والتعدية~~ وَالتعدية نحو ما اضرب زيدا لعمرو وما احبه
لبكر وَلتقوية العامل الذي ضعف اما بتاخره او بكونه فرعا في العمل (بسببه)
نحو لزيد ضربت وَانا ضارب لزيد وفي التنزيل هدى ورحمة
للذين هم لربهم يرهبون وفيه ان كنتم للرؤيا تعبرون وفيه
فعال لما يريد وفيه نزاعة للشوى وهذه في الحقيقة من اقسام
الزائدة وبمعنى الى نحو بان ربك اوحى لها كل يجري لاجل مسمى ولو
ردوا لعادوا لما نهوا عنه وبمعنى واو القسم للتعجب وتختص باسم

الله تعالى كقوله * يبقى على الايام ذو حيد * اي والله لا يبقى على
مرور الايام جبل ذو حيد بكسر الحاء اي ذو حروف ناتئة في عرضه
جمع حيدة كبدرة وبدر والمراد التعجب من عدم بقاء هذا الجبل العظيم
وبمعنى عن مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان
خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره هي لام
التعليل وقيل لام التبليغ وهي الجارة لاسم سامع قول او ما في
معناه والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول عنه
محذوفا اي قالوا لطائفة من المؤمنين عن طائفة اخرى سبقوا بالاسلام
وزائدة فيما سأتي لام التقوية التي مر ذكرها وسماعا في غيرها
كقوله * وملكت ما بين العراق ويثرب * ملكا اجار لمسلم ومعاهد
وعلى للاستعلاء اما على المجرور وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك
تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى قال الزمخشري
ومعنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب
منها كما قال سيبويه في مررت بزيد انه لصوق بمكان يقرب من زيد
او لان المصطلين بها والمستمتعين اذا تكنفوها قياما وقعودا كانوا
مشرفين عليها ومنه قول الاعشى * وبات على النار الندى والمحلق *
وبمعنى الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق وقرأ ابي
بان وكانت قراءته تفسيرا لقراءة الجماعة وقالت العرب اركب على اسم
الله تعالى اي باسم الله قلت وفي المحكم ان معنى المثال اركب معتمدا
على اسم الله فلم يجعلها فيه بمعنى الباء وهو حسن وبمعنى مع نحو وآتى المال
على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم واسم بمعنى فوق بدخول
من كقوله يصف قطاة * غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها * تصل وعن
قيض ببيداء مجهل * الظمء بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم وبهمزة بعدها
ما بين الوردين يستعمل للابل ولكنه استعارة للقطاة وتصل بفتح
حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة تصوت جوفها من شدة العطش

على

والقيض بالقاف والضاد المعجمة القشر الاعلى من البيض والبيداء
بالمد وفتح اوله القفر الذي يبيد من دخله اي يهلكه والمجهل بالفتح
المفازة لا اعلام فيها يعني غدت هذه القطاة من فوق ذلك الموضع
بعد تمام ظمئها تصوت جوفها لشدة العطش وعن قيض معطوف على
عليه والتقدير ومن عن قيض الى ما تحته فيكون شاهدا على استعمال
عن اسما ايضا غير اني اقول لما لم يكن للمؤلف ذكر هذا المعنى في هذا
المقام لانه بصدد ذكر الحروف الجارة التي هي صنف من اصناف الحرف
كما قدمه وعلى الاسمية ليست من هذا القبيل والكاف للتشبيه نحو جاءني
الذي كزيد ومنه ما جاء للمقارنة في الوقوع وذلك عند اتصاله
بما الكافة نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت وعبر ابن هشام
عن هذا المعنى بالمبادرة ونقله عن ابن الخباز والسيرافي وغيرهما
قال وهو غريب جدا قلت ومنه قول صاحب المحرر ويشتغل المؤذن
بالاذان كما جلس قال النووي في الدقائق ولفظه كما ليست عربية
وغلطوا فقهاء العجم بمعنى عند وفي مفتاح السكاكي في الحالة المقتضية
للنوع الثالث وهو تقدم بعض ما يتصل بالفعل على بعض ما نصه وكما
تجد له مجالا في الذكر صالحا تتوقف ان تذكره قال الشريف الجرجاني
في شرحه وقوله فكما تجد تتعلق بلا تتوقف وهذه الكاف للقران
في الوقوع يقال كما جاء زيد جاء عمرو اي يقارن مجيئهما واختصت بالظاهر
المخاطب فلا تدخل على المضمر كراهية اجتماع الكافين عند دخولها
على كاف المخاطب وحمل بقية المضمرات عليه لان الباب واحد مع الاستغناء
بمثل فانها تدخل على المضمر والمظهر وكها او اقربا في قول العجاج * وام
اوعال كها او اقربا * اما بالنصب عطفا على الذنابات
في قوله * خلى الذنابات شمالا كثبا * اي ترك الذنابات وهي موضع
في جهة شماله كثبا اي ذات كثب اي قرب وترك ام اوعال كها اي مثل
الذنابات او اقرب واما بالرفع على انه مبتدأ مخبر عنه بالظرف نصف

الكاف

للتشبيه صح

كما ليست عربية

الله تعالى كقوله تـ يبقى على الايام ذو حيد اي والله لا يبقى على
مرور الايام جبل ذو حيد بكسر الحاء اي ذو حروف ناتئة في عرضه
جمع حيدة كبدرة وبدر والمراد التعجب من عدم بقاء هذا الجبل العظيم
وبمعنى عن مع القول نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان
خيرا ما سبقونا اليه قاله ابن الحاجب وقال ابن مالك وغيره هي لام
التعليل وقيل لام التبليغ وهي الجارة لاسم سامع قول او ما في
معناه والتفت عن الخطاب الى الغيبة او يكون اسم المقول عنه
محذوفا اي قالوا لطائفة من المؤمنين عن طائفة اخرى سمعوا باسلامهم
وزائدة قياسا في لام التقوية التي مر ذكرها وسماعا في غيرها
كقوله وملكت ما بين العراق ويثرب • ملكا اجار لمسلم ومعاهد
وعلى للاستعلاء اما على المجرور وهو الغالب نحو وعليها وعلى الفلك على
تحملون او على ما يقرب منه نحو او اجد على النار هدى قال الزمخشري
ومعنى الاستعلاء على النار ان اهل النار يستعلون المكان القريب
منها كما قال سيبويه في مررت بزيد انه لصوق بمكان يقرب من زيد
او لان المصطلين بها والمستمتعين اذا تكنفوها قياما وقعودا كانوا
مشرفين عليها ومنه قول الاعشى وبات على النار الندى والمحلق
وبمعنى الباء نحو حقيق على ان لا اقول على الله الا الحق وقرا أبي
بان وكانت قراءته تفسيرا لقراءة الجماعة وقالت العرب اركب على اسم
الله تعالى اي باسم الله قلت وفي المحكم ان معنى المثال اركب معتمدا
على اسم الله فلم يجعلها فيه بمعنى الباء وهو حسن **وبمعنى مع** نحو وآتى المال
على حبه وان ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم **واسم بمعنى فوق بدخول**
من كقوله غدت من عليه بعد ما تم ظمؤها • تصل وعن
قيض ببيداء مجهل الظمء بكسر الظاء المعجمة وسكون الميم وبهمزة بعدها
ما بين الوردين يستعمل للابل ولكنه استعارة للقطاة وتصل بفتح
حرف المضارعة وكسر الصاد المهملة تصوت جوفها من شدة العطش

والقيض بالقاف والضاد المعجمة القشر الاعلى من البيض والبيداء
بالمد وفتح اوله القفر الذي يبيد من دخله اي يهلكه والمجهل بالفتح
المفازة لا اعلام فيها يعني غدت هذه القطاة من فوق الفرخ الموضع
بعد تمام ظمئها تصوت جوفها لشدة العطش وعن قيض معطوف على
عليه والتقدير ومن عن قيض الى جانبه فيكون شاهدا على استعمال
عن اسما ايضا غير اني اقول لما لم يكن للمؤلف ذكر هذا المعنى في هذا
المقام لانه بصدد ذكر الحروف الجارة التي هي صنف من اصناف الحرف
كما قدمه وعلى الاسمية ليست من هذا القبيل **وكاف التشبيه** نحو جاءني الكاف
الذي كزيد **ومنه ما جاء للمقارنة في الوقوع** وذلك عند اتصاله للتشبيه
بما الكافة نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت وعبر ابن هشام
عن هذا المعنى بالمبادرة ونقله عن ابن الخباز والسيرافي وغيرهما
قال وهو غريب جدا قلت ومنه قول صاحب المحرر ويشتغل المؤذن
بالاذان كما جلس قال النووي في الدقائق ولفظة كما ليست عربية كما ليست عربية
ودلالتها فقهاء العجم بمعنى عند وفي مفتاح السكاكي في الحالة المقتضية
للنوع الثالث وهو تقدم بعض ما يتصل بالفعل على بعض ما نصه كما
تجد له مجالا لا في الذكر صالحا لان تتوقف ان تذكره قال الشريف الجرجاني
في شرحه وقوله فكما تجد تتعلق بلا تتوقف وهذه الكاف للقران
في الوقوع يقال كما اتى زيد جاء عمرو اي يقارن مجيئهما **وخصت بالظاهر**
المخاطب فلا تدخل على المضمر كراهة اجتماع الكافين عند دخولها
على كاف المخاطب وحمل بقية المضمرات عليه لان الباب واحد مع استغنائها
بمثل فانها تدخل على المضمر والمظهر **وكها او اقربا** في قول العجاج • وام
اوعال كها او اقربا • اما بالنصب عطفا على الزنابات
في قوله نحى الزنابات شمالا كثبا • اي ترك الزنابات وهي موضع
في جهة شماله كثبا اي ذات كثب اي قرب وترك ام اوعال كها اي مثل
الزنابات او اقرب واما بالرفع على انه مبتدا مخبر عنه بالظرف نصف

حمارا وحشيا فرباشه من الصائد شاذ وما يقتضيه له ان الاخفش •
والفارسي ذهبا الى ان كاف التشبيه لا تتعلق بشيء كالجار الزائد
وتبعهما ابن عصفور مستدلين بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان المتعلق
استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف في نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا
للكاف نحو اشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف قال ابن هشام والحق ان
جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر ونحوه تدل على الاستقرار
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل الكاف في قولك الذي كزيد اخوك
او صلة معنى ~~استقرار~~ استقرار هذا المبهم الى زيد على سبيل التشبيه
وتلحقها ما الكافة خلافا لصاحب المستوفى فانه منعه ورده بقوله واعلم
انني وابا حميد كما النشوان والرجل الحليم • وقوله اخ ماجد لم
يخزني يوم مشهد • كما سيف عمرو لم تخنه مضاربه • وانما يصح الا
الاستدلال بهما اذا لم يثبت ان ما المصدرية توصل بالجملة الاسمية
وجوز الزمخشري وجماعة في قوله تعالى واذا قيل لهم امنوا كما امن
الناس كون ما كافة وفيه اخراج الكاف عما ثبت لها من عمل الجر لغير
مقتض وزائدة في قوله تعالى ليس كمثله شيء فيمن لم يجعله كناية
عن نفي المثل على حد مثلك لا يبخل والقول بزيادتها في الاية
هو قول الاكثرين اذ التقدير ليس مثله شيء اذ لو لم تقدر زائدة صار
المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل وانما زيدت لتوكيد
نفي المثل لان زيادة الحرف بمثابة اعادة الجملة ثانيا على ما صرح به
ابن جني وذهب جماعة الى انها غير زائدة وان ذلك كما ذكر صاحب
الكشاف من باب الكناية كما في قولهم مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوا البخل
عمن يماثله ويكون على اخص اوصافه فقد نفوه عنه كما يقولون
بلغت اترابه يريدون بلوغه فقولنا ليس كالله شيء وقولنا
ليس كمثل الله شيء عبارتان متعقبتان على معنى واحد وهو نفي المماثلة
عن ذاته الا ان ما تعطيه الكناية من المبالغة واسم بمعنى المثل وقد

فائده

عرفت

عرفت اذ ذكر مثل هذا في مقام بيان معاني حرف الجر ليس كما ينبغي وكذا كل
ما يأتي من نحو ذلك ثم الكاف لا يقع اسما عند سيبويه والمحققين الا
في الضرورة كقوله • يضحكن عن كالبرد المنهم • اي يفترن على اسنان
مثل البرد المنهم اي الذائب وذهب الاخفش والفارسي وجماعة الى جواز
ورودها اسما في الاختيار فجوزوا في زيد كالاسد ان يكون الكاف في
موضع رفع والاسد مخفوض بالاضافة وعليه قول الزمخشري الضمير في
فانفخ فيه راجع للكاف من كهيئة الطير فانفخ في ذلك الشيء المماثل فيصير
كسائر الطيور وهذا ظاهر كلام المؤلف بل صريحه كما تراه ويتعين عند
الجميع حرفيتها للصلة في الذي كزيد اي يجب ان يكون الكاف في مثل
هذا حرفا لوقوعه صلة فهو مثل الذي في الدار واحتمل كونه خبر مبتدا
محذوف والصلة الجملة الاسمية ويندفع بان حذف المبتدا في مثل ذلك
في غاية القلة واستعمال الذي كزيد شائع كثير واسميتها في نحو كالبرد
في البيت الذي مر انشاده لوقوعه مجرورا وهو مرجح نص لاسميتها ويحتملها
اي الحرفية والاسمية في زيد كالاسد قد اسلفنا الكلام فيه وان
مذهب المحققين خلافه وعن لمجاوزة اي لتعدي شيء عن مجرورها بسبب
احداث مصدرها الفعل المتعدي بها نحو سافرت عن البلد اي بعدت عن
البلد بسبب السفر ورغبت عن البخل اي تعديت بسبب الرغبة واسم
بمعنى الجانب بدخول من عليه كقوله • ولقد اراني للرماح دريئة
من عن يميني مرة وامامي • الدريئة بالدال المهملة على وزن الصحيفة
حلقة يتعلم عليها الطعن قال ابن هشام ويحتمله عندي ثم لاتينهم
من بين ايديهم ومن خلفهم وعن ايمانهم وعن شمائلهم فيقدر معطوفة
على مجرور من لا على من ومجرورها ولا تجر عن في المشهور بغير من وقد
جروها بعلى كقوله على عن يميني مرت الطير سنحا • السنح جمع سانح
وهو ما مر من يسارك الى يمينك والبارح عكسه والعرب تتفاءل
بالاول وتتشاءم بالثاني ومنذ ومذ للابتداء في الزمان الماضي

عنه صح

كقولك في يوم الجمعة مثلا ما رأيته مذ يوم الخميس وما منذ يوم السبت للغاية
في الحاضر نحو ما رأيته يومنا ولا منذ عامنا فيكون بمعنى في وتقع
بمعنى من وإلى جميعا إن كان الزمان معدودا نحو ما رأيته مذ يومين
ومنذ ثلاثة أيام نص عليه ابن مالك وغيره وخصتا بالظاهر فلا تجران
المضمر وذلك بالاستقراء واسمان كما مر في بحث بعض الظروف وحاشا
في القول الأصح وهو أنها إذا كانت للاستثناء تكون حرفا حرف جر دائما
وهو قول سيبويه وأكثر البصريين وجوز قوم كونها فعلا متعديا
جامدا لتضمنه معنى إلا فتنصب ما بعدها وقدره وعدا وخلا القول
الأضعف وهو قول من ذهب إلى أنهما يقعان حرفي جر للاستثناء راجع
إلى الأحرف الثلاثة حاشى وعدا وخلا وادعى ابن هشام أنهن لا يتعلقن
بشيء كالزائد قال لأنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه كما أن إلا كذلك
وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم ولو
صح أن يقال إنها متعلقة لصح ذلك في إلا وإنما خفض بهن المستثنى
ولم ينصب كالمستثنى بإلا لئلا يزول الفرق بينهن أفعالا وأحرفا
هذا كلامه في مغني اللبيب وفيه نظر لأنا لا نسلم أن معنى التعدية
ما ذكره بل معناها جعل المجرور مفعولا لذلك الفعل ولا يلزم منه
إثبات ذلك المعنى للمجرور بل إيصاله إليه على الوجه الذي يقتضيه
الحرف وهو ههنا يفيد انتفاءه عنه وقد أفصح رحمه الله عما ذكرناه
حيث قال في كتابه المذكور في علم الاستدراكية وتعلق على هذه
بما قبلها كتعلق حاشى بما قبلها عند من قال به لأنها أوصلت معناها
إلى ما بعدها على وجه الإضراب والإخراج وأما الملازمة التي
ذكرها في قوله ولو صح أن يقال إنها متعلقة لصح ذلك في إلا
فعليها منع ظاهر ولعل في الاستعمال الشاذ للترجي وهي لغة
عقيل قال الشاعر فقلت ادع أخرى وارفع الصوت ثم
لعل أبي المغوار منك قريب • ولا تتعلق بشيء لأنها لم تدخل لتوصل

معنى

حاشا

عدا وخلا

للترجي

لعل

معنى عامل لإفادة معنى الترجي فقط وإنما جر هو لأنها بينها على
أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به
لكن شيء النظر في وجه اختصاصهم لعل بذلك دون سائر أخواتها
ولولا مع المضمر المجرور عند سيبويه نحو لولاي ولولاك ولولاه •
لامتناع الشيء لوجود غيره كما أنها كذلك عند دخولها على ضمائر الرفع
نحو لولا أنا ولولا أنت ولولا هو ولولا هذه أعني الجارة عند سيبويه
بمنزلة لعل لا تتعلق بشيء نحو للعلة المتقدمة ولات عند عيسى ابن عمر
مع ظرف زمان كقوله طلبوا صلحنا ولات أوان • فأجبنا أن
ليس حين بقاء وانظر بماذا تتعلق عنده وكي في كيمه وهي التعليلية
الداخلة على ما الاستفهامية وهذا مذهب البصريين وادعى الكوفيون
أن كي لا تكون جارة أصلا وأجابوا عن قول العرب كيمه بأن الأصل كي
تفعل ماذا قال ابن هشام ويلزمهم كثرة الحذف وإخراج ما الاستفهامية
عن الصدر وحذف ألفها في غير الجر وحذف الفعل المنصوب مع بقاء عامل
النصب وكل ذلك لم يثبت إلى هنا كلامه ومما يتعين فيه كون كي جارة
قول حاتم وأوقدت ناري كي ليبصر ضوؤها • وأخرجت كلبي وهو في البيت
داخله لأن لام الجر لا يفصل ناصبه ورب وفيها لغات ضم الراء وفتحها
وكلاهما مع التشديد والتخفيف والأوجه الأربعة مع تاء التأنيث
ساكنة أو متحركة ومع التجرد عنها فهذه اثنا عشرة والضم والفتح
مع إسكان الباء وضم الحرفين مع التشديد والتخفيف فتلك ستة عشر
لغة منها اللغة التي نطق بها المؤلف وهي ضم الراء مع تشديد الباء
للتقليل دائما وهو مذهب الأكثرين وقال ابن درستويه للتكثير دائما
قال ابن مالك والصحيح أنها للتكثير وهو مذهب سيبويه ولذا تصلح
كم في كل موضع وقعت رب فيه إلا نادرا كقوله • •
رب من أنضجت غيظا قلبه • قد تمنى لي موتا لم يطع • وقوله
رب يوم دهرته ذلك اليوم • وأسرى من معشر أقتال • الرفد بفتح

لولا

لات

كي

رب

بفتح الرا وقد تكسر الفدح الضخم والاقتناد بقاف ومثناة فوقية جمع قتل بكسر القاف وهو العدو وقوله ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال • وقول حسان •

رب علم اضاعه المال وجهل • غطى عليه النعيم • وقول الاخر

ورب امرئ ناقص عقله • وقد تعجب الناس من شخصه • واخر تحسبه احمقا • ويأتيك بالامر من فصه • وقول صالح البرجمي •

ورب امور لا يضيرك ضيرها • والقلب من مخشاتهن وجيب الوجيب الخفقان • وقول عدي بن زيد •

رب مأمول وراج املا • قد ثناه الدهر عن ذلك الامل قال والتقليل بها نادر **ولها الصدر** لانها لانشاء التقليل على راى الاكثرين او لانشاء التكثير عند القائل به **ومجرورها نكرة** باجماع **موصوفة على الاصح** اما كونه نكرة فلان وضعها لتقليل نوع من جنس كما هو مذهب الاكثرين فوجب وقوع النكرة لحصول معنى الجنس بها دون التعريف اذ لو عرف لوقع التعريف زيادة ضائعة واما وصف النكرة فلتحصيل الافادة بالنوع لان الصفة تخصص الجنس المذكور فيصير بها نوعا فيكون ما تقتضيه رب من دخولها على نوع من جنس موفرا عليها وقد جوز ابن مالك وقوع مجرورها نكرة غير موصوفة واستشهد بنحو قولها يارب قايلة غدا يا لهفا معاونة وقوله الا رب ماخوذ باجرام غيره فلا تسأمن هجران من كان مجرما • قوله رب مستغن ولا مال له وعظيم الفقر هو ذو نسب • ولا دليل في شيء من ذلك لجواز تقدير الموصوف **واجيزت رجل وغلامه لانه بتقدير وغلام له بخلاف رب رجل وزيد** لانه لا يتاتى فيه مثل ذلك التقدير والعلة التى اقتصر عليها تنتقض بعدم جواز رب غلام زيد مع انه بتقدير رب غلام لزيد ولا بد ان يراد مع وقوعه تابعا وهم كثيرا ما يغتفرون في الاوائل على انه لا حاجة الى هذا التاويل في المثال المذكور لان الضمير في غلامه

عائد

عائد الى نكرة غير مختصة بحكم بها فهو نكرة والمضاف اليه كذلك **او مضمر مبهم** ان لم يقصد به معين يرجع اليه بل مجهول ذهني **مفرد مذكر** وان انث او ثني او جمع مميزه تقول ربه رجلا وامراة ورجلين ورجالا ونساء **خلافا للكوفيين في مطابقة المميز** فيؤنث في نحو ربها امراة ويثنى ويجمع في نحو ربهما رجلين وامراتين وربهم رجالا وربهن نساء والخلاف مبني على ان هذا الضمير هل هو لمقدر ذهني ام هو لمذكور والبصريون قالوا بالاول فلذلك افردوه والكوفيون قالوا بالثاني حيث كان هذا جوابا لسؤال مقدر فاوجبوا مطابقة الضمير لمذكور في السؤال المقدر كانه قيل هل من رجل كريم او من امراة كريمة او من رجلين كريمين او من رجال كرام او من نساء كرام فقيل ربه وربها وربهما وربهم وربهن على حسب المميز لعوده الى ذلك المذكور في السؤال تقديرا قال ابن الحاجب في شرح المفصل وكلا القولين مشكل اما قول البصريين فيلزمهم جواز رب رجلا كما جاز ربه رجلا اذ لا فرق بينهما واما الكوفيون فيلزمهم ان يجيزوا ربه وربها وصدها ولا حاجة الى هذا التمييز فانه مضمر لمتقدم الذكر ويلزمهم ايضا جواز رب الرجل من طريق الاولى لان المضمر اعرف فاذا جاز هذا معه جاز مع المعرف باللام والاولى ما قاله البصريون ويجاب عن ذلك بانه وان كان مضمرا يرجع به من غير قصد فلا بد من ان يتقدم ما يرشد الى المفسر الا ترى انك لو قلت زيد فقيل نعم رجلا كان كلاما مستقيما وان حكم بان الضمير الذي في نعم غير مقصود به زيد بل مبهم من غير قصد الى المذكور ومع هذا فقد ارشد المذكور الى حذف المخصوص الذي هو تفسير له في المعنى وكذلك اذا قلت ربه رجلا كان الضمير فيه كالضمير في نعم لعدم تقدم الذكر وكان المذكور المتقدم يرشد الى تخصيص في المعنى كما ارشد الى المخصوص بالمدح في نعم رجلا زيد وتقريره ان تقول قايل هل من رجل كريم فيقال ربه رجلا فالمراد برجل رجلا كريما وارشد اليه ما تقدم ذكره ولا يلزم من ارشاده الى مثله ذلك ان يكون

كضميره

الضمير ربه له على ما تقرر في نعم رجلا بعد تقدم ذكر زيد اليهنا
بلامه **وفعلها** الذي يتعلق به وهو الذي يسمونه جواب رب **ماض**
لفظا او معنى لانها للتقليل ما ثبت فلذلك لم يستقم ان يكون الفعل
الا ماضيا وجوز ابن مالك كونه مستقبلا استنادا الى قوله فان
اهلك فرب فتى سيبكي على مهذب رخص البنان وليس بخطأ مراد الكلام
في استقبال الفعل الذي يتعلق به سيبكي وصف لمجرورها لا فعلها
الذي يتعلق هي به **محذوف غالبا** لان معناه معلوم كما في قولك
زيد في الدار او لانها لا تقع الا جوابا فاستغني كما في عند بقرينة
ما تقدم كما استغني عن متعلق بسم الله وهو اقرأ او اكل او اقوم او اقعد
نقل ابن الحاجب هذا في الغالب وقد يظهر كقولك رب رجل صالح ه
لقيت واعلم ان ما اشار اليه المؤلف من ان رب حرف جر معد للفعل ه
المذكور بعدها مشكل لانهم ان قالوا عدت العامل المذكور في نحو رب رجل
كريم لقيته او لقيت لم يثبت لان الفعل يتعدى بنفسه ولانه قد استوفى
مفعوله في المثال الاول وان قالوا عدت محذوفا تقديره حصل او نحوه
كما صرح به جماعة ففيه تقدير ما معنى الكلام مستغن عنه ولم يتلفظ به في
وقت كذا قرر ابن هشام واختاره مذهب الرماني وابن طاهر في المسئلة
وهو انه لا يتعلق بشيء اصلا وانه افاد التقليل او التكثير كما ان لولا
ولعل الجارتين كذلك وانه افادت الامتناع والترجي على ما مر
وربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين وان كان الفعل فيه مضارعا
فانه **كالماضي لانه للوقوع لا محالة** اي لا بد قيل واصل التركيب دال على
الزوال والنقل ومنه التحويل وهو نقل الشيء من محل الى محل اخر فعلى
هذا المعنى لا محالة لا تحول كما ان معنى لا بد لا فراق والتشديد
التحقيق وانما كان للوقوع المتحقق لانه صادر عمن لا خلف في اخباره
فالمترقب بمنزلة الماضي في تحقق الوقوع ومعنى التقليل ههنا انهم
تدهشهم اهوال القيامة فيبهتون وان وجدت منهم افاقة ما تمنوا ه

ذلك

ذلك واما من يقول رب للتكثير فلانه ظاهرة على قوله ان المراد تكثير
وداد الذين كفروا للاسلام لما يشاهدونه من كرامة اهله وما آل اليه
حالهم من النعيم والسعادة العظمى **وكثر اضمارها** اي اضمار رب **بعد الواو**
كقوله وليل كموج البحر ارخى سدوله اي ستوره **ولها** اي للواو المذكورة
الصدر ولا على مضمر فرقا بينها وبين رب **والعمل لها** اي لرب مضمرة
دون الواو هذا هو الصحيح والواو المذكورة للعطف وذهب الكوفيون
والمبرد الى ان الجر بنفس الواو لا برب مضمرة فليست عاطفة واحتجوا
بافتتاح القصائد بها واجيب بجواز تقدير مقتضى العطف على شيء
في نفس المتكلم ويوضح كونها عاطفة ان واو العطف لا تدخل عليها كما
تدخل على واو القسم قال ووالله لولا تمرة ما حببته **وقد** اضمرت رب
بعد الفا كقوله فمثلك حبلى قد طرقت ومرضع **وبل** كقوله
بل بلد ملء الفجاج قتمه الفجاج جمع فج وهو الطريق الواسع بين
الجبلين والقتم جمع قتمة وهي لون فيه غبرة وحمرة ولا ادري ما معنى
اختصاص الواو بالصدرية دون الفا وبل مع اشتراكها في ان الجر برب
مضمرة بعدهن لا بهن **وتلحقها ما الكافة** كقوله ربما اوفيت في علم
ترفعن ثوبي شمالات اوفيت اشرفت والعلم والشمالات جمع شمال
وهي الريح المعروفة **وما الكافة بمعنى شيء** كقوله ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه النفوس من
وقد مضى انشاده **وكذا ما الزائدة** التي لا تكف عن العمل بقلة كقوله
ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء بصرى بضم
الموحدة بلدة بناحية الشام والنجلاء الواسعة وقد انقضى كلامه
على رب ثم اخذ يذكر باقي حروف الجر فقال **والواو** اي وكالواو **والتا**
المثناة **وكذا مذ على رأي** وهو رأي من ذهب الى انه حرف وقيل هو اسم
وهو نفسه امر لكثرة تصرفهم فيها وانما فصل بكذا لئلا يتوهم ان
قوله على رأي يرجع الى الثلاثة **بالنون** اي بمثابة النون

تدخل صح

الواو التاء صح

وحذفها كسرًا وضمًا للميم وضمّا لها فيهما اي في حالتي اثبات النون
وحذفها للقسم حال من الاحرف الثلاثة الواو ومن ام خبر مبتدا
محذوف اي هي للقسم وخصص اي احرف القسم المذكورة بحذف
الفعل لان كلا منها عوض عن فعل القسم وبأية التي هي الاصل فيه
كما مر فلو جمعوا بينها وبين الفعل لكان جمعا بين العوض والمعوض
منه كذا قيل وفيه نظر من غير سؤال يكون في الجواب بل لابد ان يكون
الجواب خبريًا واما التا فتارة يكون جوابها كذلك وتارة يكون سؤالها
وشبيها في الكلام عليه وخصت الواو بالظاهر نحو والقران الحكيم فانها
ان تليها واو اخرى نحو والتين والزيتون فالثانية واو العطف
والا احتاج كل منها لقسمين الى جواب وخصت التاء المثناة بالله اي
بهذا اللفظ نحو تالله لقد اثرك الله علينا قال الزمخشري في تاللّه
لاكيدن اصنامكم التا اصل احرف القسم والتا بدل من الواو وفيها زيادة
معنى التعجب كانه تعجب من تسهيل الكيد على يده وتاتيه مع عتو نمرود
وقهره الى هنا كلامه وانما كان الاصل هو البا لانه تعلق الفعل
بالمقسم به الصاق والبا ثابتة للالصاق في غير هذا الباب
ولم توجد التا والواو في هذا الباب وعوضت الواو عنها لاتحادهما
مخرجا لانهما شفويتان وقربهما معنى لان الالصاق قريب من الجمع الذي
للواو وابدلت التا من الواو كما في تقوى خصت من بالرب فيقال
من ربي لافعلن وحكي جوازا لعلتين الاخفش وغيره استثنما الرب
مع التا والله مع من فيقال ترب الكعبة ومن ربي ومن الله والباء هي
الداعم احرف القسم في الجميع اي جميع الاحكام المذكورة وقد سبق
الكلام عليه وقد يحذف اي التا وسيما ان قرب مذكور يعود الضمير
عليه ولو جعلناه عايدا على الكل لم يثبت اذ الظاهر ان التا ومن لا
يجوز حذفها واما الواو فقطا من كلامه انها كالبا في جواز الحذف فترد
عليه بنصب اي مع نصب المجرور المقسم به كانيا ما كان في الاستعمال

الاستعمال للافعل وهو الاكثر فتقول الله لافعلن او بقا الجر جوازا
وهذا مخصوص باسم الله فتقول الله لافعلن بالجر قال ابن مالك
في شرح التسهيل وحكى الاخفش في معانيه ان من العرب من يجر اسم الله
مقسما به دون جار موجود ولا عوض وذكر غيره من الثقات انه سمع
بعض العرب يقول كلام الله لافعلن كذا يريد وكلام الله وزعم بعض ايمة
الكوفة ان الاسما كلها اذا اقسم بها محذوفا منها الواو تخفض وترفع
ولا يجوز النصب الا في حرفين بمعنى لعمة الله وقضا الله هذا كلامه
وانت ترى المؤلف كيف اطلق جواز بقا الجر غير مقيد له بمقسم به
مخصوص وبقا الجر وجوبا فيما ناب عنه اي عن حرف القسم ها
التنبيه والف الاستفهام وقطع همزة الوصل اي احد هذه الامور الثلاثة
فتقول ها الله لا قومن لوجود حرفا التنبيه ووصل همزة الله وتقول
الله لاقومن بهمزة الاستفهام ووصل همزة الاسم الشريف وتقول
الله لاقومن بلا تنبيه واستفهام لكن همزة الاسم مقطوعة والجر في
الجميع واجب لوجود ما يقوم مقام حرف القسم وكانه موجود وفي ها
الله ذا القطع الهمزة من الكلمة العظمى او وصلها بحذف اي مع
حذف الالف منها لانها الف لقيت ساكنا بعدها فقياسها ان تحذف
لالتقا الساكنين ومدها جمعا بين الساكنين وثبوت الفها واللام
الاولى من الله وذلك لانها تنزل مع الاسم الشريف منزلة الجزء الكلمة
فلم تحذف الالف لالتقا الساكنين على انها التقيا على حدتهما ه
كالضالين معاملة لها بوكالجز كمعاملة الجز نفسه جزا المقسم عليه
محذوف عند الخليل والتقدير ها الامر ذا فحذف الامر لكثرة الاستعمال
ولذا لا يقاس عليه غيره فلا يقال ها الله اخوك على تقدير ها الله
هذا اخوك وعند الاخفش من جملة القسم توكيد له كانه قال ذا
قسمي لذا ايجابا بالمقسم عليه بعده فيقال ها الله ذا لقد كان
كذا فدل ذلك على ان ذا ليست من المقسم عليه نصبا والا لم تات بعدها

جواب وايضا فانهم ياتون بالمقسم عليه نفيا ولو كان كما قاله الخليل
للزم ان يطابقه فيما ياتي بعده في الاثبات قال ابن الحاجب في شرح المفصل
كلا القولين باطل اما قول الخليل فلان المقسم عليه على ما قاله في
هذا الكلام مثبت لكن المعنى المستعمل فيه هذا اللفظ هو ان يكون المقسم
عليه نفيا دليله استقراء كلامهم واذا كان كذلك وجب تقديره
منفيا واذا قدر منفيا بطل قول الخليل واما قول الاخفش فلانه
اجاز حذف المقسم باسره وهو خلاف الاصل وجعل ذا اشارة الى المقسم
ولم يوجد له نظير في كلامهم وقال ايضا في شرح المفصل لو قيل ان
ذا هو المقسم عليه لا على الوجه الذي ذكره الخليل بل على معنى لا افعل
او لا يكون ذا لكان مستقيما دليله ما مر انفا في ابطال قول الخليل
من انه علم بالاستقراء ان المقسم عليه بعده منفي وما ذكره الاخفش من
قوله ها الله ذا لقد كان كذا لا نسلمه فان مثل ذلك لا نعرفه
من كلامهم ولو قدرنا صحته فلا ننازع في ان المتكلم مريد للنفي بقوله
لا ها الله ذا واذا ثبت ذلك ثبت ما قلناه فيكون قوله لقد كان
كذا اثباتا لغير ما نفاه بقسم مقدر الى هنا كلامه يعني فيكون
تقديره ما رواه الاخفش لا ها الله لا نفعل ذا والله لقد كان كذا فيكون هنا
قسمان مع جوابهما فحذف من الاول بعض الجواب وهو لا نفعل ومن الثاني
القسم ويجاب للقسم ولو كان تقديرا غير ملفوظ بالطلب وهذا
هو المسمى عندهم بالقسم الاستعطافي ولا يكون الا ابالبا وقد مرت
الاشارة اليه نحو قوله بربك هل ضممت اليك ليلى قبيل الصبح
او قبلت فاها وقوله بعيشك يا سلمى ارحمي ذا صبابة الى
غيرها من شك في السر والجهر وقد وقع للزمخشري ما يقتضي ان
الاستعطافي ليس بقسم وذلك انه قال في تفسير قوله تعالى رب
بما انعمت علي فلن اكون ظهيرا للمجرمين بما انعمت علي يجوز ان يكون قسما
جوابه محذوف تقديره اقسم بانعامك علي بالمغفرة لاتوبن فلن اكون

ظهيرا

ظهيرا للمجرمين وان يكون استعطافا كانه قال رب اعصمني بحق ما
انعمت علي من المغفرة فلن اكون ان عصمتني ظهيرا للمجرمين فجعل الاستعطاف
قسيما للقسم لعطفه عليه فدل انه ليس عنده بقسم واما ما ذكره المولف
من ان الطلب قد يكون جوابا للقسم مقدر فلا اعرف من قاله ولا
~~يظهر وجه اذ لا دليل يقوم على القسم مقدر فلا اعرف من قاله ولا~~
يظهر وجه اذ لا دليل يقوم على القسم المحذوف عند كون الجواب طلبا
فتامله او بان خفيفة نحو والله ان زيدا لقايم او ثقيلة فتامله نحو
والقران الحكيم انك لمن المرسلين فلا يحتاج الى اللام مع الثقيلة
فيجوز ان يقال والله ان زيدا قايم او باللام في المبتدا نحو والله لزيد
نايم او في فعل كقراءة ابن كثير لا قسم بيوم القيمة او المستقبل الحال صح
مع نون نحو وتالله لاكيدن اصنامكم وظاهره انه لا بد منها مع النون التوكيد صح
وليس كذلك بل قد يمتنع دخول النون على المضارع الواقع جوابا
للقسم وذلك عند تقدم المعمول بين اللام والفعل نحو ولين متم او لقد صح
قتلتم لالى الله تحشرون او بقد في الماضي نحو والله لقد قام زيد ولو كان
وجودها تقديرا نحو والله لقام زيد اي لقد قام زيد وفصل ابن
عصفور فقال اذا اجيب القسم بماض متصرف مثبت فان كان قريبا
من الحال جيء باللام وقد نحو تالله لقد اثرك الله علينا وان كان بعيدا
جيء باللام وحدها كقوله حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا
فما ان من حديث ولا اصل وقال ابن هشام والظاهر في الاية والبيت
عكس ما قال اذ المراد في الاية لقد فضلك الله علينا بالصبر وسيرة
المحسنين وذلك محكوم له به مذ عقل والمراد في البيت انهم ناموا قبل
مجيئه هذه الملامة وفيه نظر لجواز ان يكون المراد في الاية لقد اثرك بالحكم صح
الله علينا في ارضك وهو قريب من حال تكلمهم واما البيت فانما المراد
فيه اتصاف الرقباء بنوم ثقيل ينبو معه الطمانينة والامن من سرعة انتباههم
فلا بد كونه بعيدا من زمن الحال وربما نحو ولين اتيت الذين اوتوا الكتاب

بكل اية ما تبعوا قبلتك وان النافية نحو ولئن زالتا ان امسكهما
من احد من بعده ولا كقول الشاعر • اذوا فوالله لا ذرنا كما ابدا
ما دام في ودونا ما النزال ولا يخفى ان كلا من الكلم الثلاثة ما وان
ولا وقد تتبع للنفي وقد تقع لغيره فتخصيصها بالوصف بالنافية
دون الاخريين لا يظهر له وجه فان قلت قد ورد الجواب منفيا بلن
كقول ابي طالب والله لن يصلوا اليك بجمعهم • حتى اوسد في التراب
دفينا قلت هو عندهم من قبيل النادر كما ندر ما حكاه الاصمعي
عن اعرابي قيل له الك بنون فقال نعم وخالقهم لم تقم عن مثلهم منجبة
ويمكن تخريج هذا على حذف الجواب اي وخالقهم ان لي لبنين وجملة
النفي استينافية فان قلت وكذا البيت اذ يمكن ان الجواب فيه
محذوفا للدلالة عليه اي والله انك لا من قلت الفرق واضح وذلك
ان الجواب من قول الاعرابي حذف لدلالة ما تقدم عليه وذلك ان
قوله نعم في جواب القائل الك بنون معناه لي بنون ثم ورد القسم بعد
ذلك فحذف جوابه لدلالة المتقدم فهو جار على القاعدة المقررة
في هذا الباب كما ستعرفه قريبا واما البيت فالقسم فيه غير متوسط
ولا متاخر عن متقدم والجواب فيه محذوف لدلالة ما تاخر وذلك غير
معهود لكن لقائل ان يقول سلمنا انه معهود لكن تلقيه بلن غير معهود
ايضا فاستوى الامران فما المرجح للحمل على الثاني دون الاول
وجاز حذف لا لفظا وهو كثير اذا كان المنفي مضارعا نحو تالله
تفتؤ تذكر يوسف وانما جاز الحذف لعدم الالتباس وذلك ان المضارع
الموجب يجب اقترانه باللام والنون ان كان مستقبلا وباللام وحدها
ان كان حالا وكلاهما منتف فعلم انه منفي وقليل اذا كان ماضيا
كقوله فان شئت آليت بين المقام والركن والحجر الاسود نسيتك ما دام
عقل معي امد به امدا لسرمد وجاز الحذف فيه لعدم اللبس ايضا
اذ لو كان مثبتا لاقترن باللام وقد وانما قد حذفوا لنا في عنه بالنسبة

اذا كان جواب القسم المنفي مضارعا كثير في الكلام

الى المأول لكثرة وقوع المضارع جوابا للقسم وقلة الماضي بالنسبة
اليه وحذف بالبناء للمفعول والنائب عن الفاعل قوله جواب القسم
وانا ضبطته كذلك غير ملتفت الى ما في النسخ المحشاة من جعله اسما
مرفوعا مضافا الى جواب القسم لانه يلزم ان يكون معطوفا على فاعل
جاز المتقدم فيكون الحذف هنا جائزا وليس كذلك بل هو واجب
اذا توسط القسم بين اجزاء الجملة الدالة على جوابه نحو زيد والله
قائم او تقدمه اي تقدم القسم ما يدل عليه اي على الجواب نحو زيد
قائم والله لان الجملة المتخللة بالقسم والجملة المتقدمة عليه لا يكون
جوابا للزوم وقوع القسم غير صدر وهو ممتنع لانه انشا فيستحق
الصدارة ليتقرر فهم السامع من اول الامر على المقصود اسوة
الاستفهام وغيره كما هو للانشا المامر فتعين ان يكون الجواب
محذوفا مدلولا عليه بالجملة التي توسط هو بينها او التي تاخر عنها
لتوقف عليه صدريته وقد تحذف الحروف الجارة شاذا مع جر المعمول
كما حكي عن روبة انه قيل له كيف اصبحت فقال خير عافاك الله اي
على خير وكقول الفرزدق •
اذا قيل اي الناس شر قبيلة • اشارت كليب بالاكف الاصابع •
وقد يجوز في السعة الجر بحرف مضمر قياسا في صور منها ان يقع الاسم
في جواب ما تضمن مثل ذلك الجار نحو قولك زيد بالجر في جواب من قال
بمن مررت ومنه قوله عليه الصلاة والسلام اذا قيل له ان لي جارين
فالى ايهما اهدي اقربهما منك بابا بالجر على اضمار الى ونحو بلى زيد
في جواب من قال ما مررت باحد ومنها ما وقع بعد عاطف منفصل بلو
نحو جئ بزيد وعمرو ولو احدهما بالجر اي ولو باحدهما ومنها ان يكون
مقرونا بهمزة الاستفهام او هلا بعد ما يدل على الحرف المحذوف مثل
ما حكاه الاخفش في المسائل من انه يقال مررت بزيد فتقول ازيد
ابن عمرو ويقال جئت بدرهم فتقول هلا دينار قال الاخفش وهذا

كثير وذكر مسائل اخر وتوزع في ذلك وقد قررنا الكلام على ذلك كله
في شرح التسهيل **وكثيرا ما يقع مع نصبه** نحو واختار موسى قومه سبعين
رجلا اي من قومه ونحو استغفر الله الذنب وامررت زيدا الجسر وهو
مع كثرته غير مقيس **وقياسا ان الخفيفة وان** المشددة لانهما مطلقة
للتحقيق لطولهما بالصلة الواقعة بعدهما وهل الموضع بعد حذف
الجار نصب او جر فيه خلاف مر الكلام عليه في باب التحذير **الحروف المشبهة**
بالفعل المتعدي من حيث اقتضاء كل منهما الامرين هما طرفا النسبة في الجملة
الاسمية التي تدخل هي عليها كما ان الفعل المتعدي يقتضي امرين هما
المرفوع والمنصوب وكان مقتضى هذه المشابهة ان تعمل الرفع اولا
والنصب ثانيا كما في الفعل المتعدي لكن عكس العمل هنا تنبيها على
الفرعية **لها الصدر** لدلالة كل منها على قسم من اقسام الكلام كالتاكيد
في ان المكسورة والتمني في ليت والترجي في لعل والتشبيه في كان
والاستدراك في لكن وكان ما بعدها مما يدل على قسم من اقسام الكلام
فاستحقت الصدارة ليتضح لسامعها من اول الامر ما اريد من انواع
الكلام ولا يقع في حيزه **سوى ان** المفتوحة فلا صدرية لها اذ هي موصول
حرفي باول مع صلتها بالمفرد واما غيرها من هذه الحروف فليس كذلك.
فاستحقت صدر الكلام لما تقدم ولا ينتقض ذلك بوقوع ان المكسورة
مثلا بعد حرف التنبيه نحو الا انهم هم السفهاء وبعد الموصول نحو جاء الذي
انه فاضل لان الصدارة لا تبطل بتقدم اي لفظة كان وانما تبطل
بعمل متقدم على ذي الصدارة فيه او فيما بعده او بتقدم ما في حيزه عليه
فان وان لانهما **للتحقيق والمكسورة** ~~التي تدخل عليها~~ **لا تغير**
الجملة بل يبقى بعد دخولها معنى الجملة على ما كان عليه **بخلاف ان**
المفتوحة فانها تصير مع مدخولها الذي هو جملة بتاويل المفرد لانها
اشبه بالفعل بفتح طرفيها وما بعد الفعل مفرد فجعلوا ما بعدها
في تاويل المفرد لانها كالفعل **فتكسر** واحسن ابن مالك في قوله يستدام

الحروف المشبهة بالفعل

إنَّ أنَّ

التي تدخل عليها لا تغير المفرد

كسر

يستدام كسران حالة كونها مع مدخولها **خبرا عن اسم عين** نحو زيد انه
فاضل وهذا لا يشمل مثل قولك العلم انه حسن مع وجوب الكسر فيه
وفي الابتدا نحو انا اعطيناك الكوثر ولا فرق بين ان يكون في اول كلام
المتكلم نحو ان زيدا قائم وان تكون واقعة في وسط كلامه اذا كانت
ابتدا كلام اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل فانه كلام مستانف وقع تعليلا
لما تقدم **وفي الصلة** نحو وآتيناه من الكنوز ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة
اولي القوة فان قلت ينتقض بنحو جاء الذي عندي انه فاضل ونحو
لا افعله ما ان في السماء نجما قلت لا فانه ان في ابتدا الصلة وما
نقضت به ليس كذلك على انها انما فتحت هنا لكونها مع معمولها مبتدا
في المثال الاول وفاعلا في المثال الثاني وقد نص فيما ياتي على وجوب
الفتح في ذلك **وفي جواب القسم** نحو والله ان زيدا قائم فان قلت
قد جوزوا في نحو حلفت انك ذاهب كسران وفتحها مع انه جواب قسم
فيرد عليه قلت لا يرد اما اولا فلا نسلم جواز مثل ذلك على المذهب
المنصور وهو مذهب البصريين وانما جاز ذلك الكوفيون وليس
التفريع على مذهبهم واما ثانيا فلو سلمنا جوازه لم نعرف ان الكسر
مبني على ان الجملة جواب القسم والفتح مبني على اسقاط الخافض اي
على انك ذاهب ~~لا على انك ذاهب~~ لا على انه جواب للقسم فلا ورود لذلك
الشبهة **وبعد قول** مقصودا منه ان يحكى ما بعده من الجمل نحو قال
اني عبد الله ونحو قوله **ليس بمعنى الظن والتفوه** على انه اذا كان
كذلك يفتح نحو اتقول ان زيدا قائم اي اتظن على لغة سليم نحو
قلت ان زيدا فاضل بضعف قلت بمعنى تفوهت فتفتحها حينئذ
لان الجار مقدر قبلها من حيث ان التفوه الذي ضمنه القول يتعدى
بالباء فكانك قلت تفوهت بان زيدا فاضل هذا ما افهمه من هذا
الكلام ولم اره منصوصا لاحد ولكنه ليس ببعيد من القواعد فان قلت
فمقتضى هذا ان القول حيث يحكى به لا يكون بمعنى التفوه فباي معنى

موحينيد قلت القول يكون بمعنى الذكر اللساني وبمعنى التحدث والتكلم
والتفوه فحيث يجعل بمعنى الذكر اللساني يتعدى الى مفعوله بنفسه الى
المفعول يحكى به ما بعده على انه مفعول به وعليه يجي كسر ان وحيث يجعل
بمعنى التفوه ونحوه من التحدث والتكلم الذي يتعدى فعله بواسطة
الحرف فلا يحكى به ما بعده بل يجعل مفعولا به بواسطة الجار المحذوف
وعليه يجي فتح ان والحاصل انك تعامل فعل القول معاملة الفعل الذى
بمعناه من تعديته بنفسه وبواسطة وقواعد العربية تاباه وبعد
فالذي يغلب على ظني ان اصل كلام المولف كان ليس بمعنى الظن واليقين
يشير بذلك الى ما قاله الرضي فكثيرا ما يعتمد كلامه ويتبعه فقد
قال في شرح الكافية وانما تكسر بعد القول اذا قصدت الحكاية
لا الاعتقاد الشامل للظن والعلم فانها تفتح اذن كفتحها بعد العلم
والظن وانما كسرت بعد القول بمعنى الحكاية لانها ابتدا المحكي هذا
كلامه فظهر ان لفظة اليقين صحفها النساخ بلفظ التفوه والله
اعلم بحقيقة الحال واعلم انه قد يجب الفتح مع الحكاية بالقول كما اذا
قلت قال زيد انك فاضل اكرمتك فتفتحها لانها في الكلام المحكي
مفتوحة لوقوعها بعد لام التعليل المحذوفة اي لانك فاضل
اكرمتك فان قلت فالموجب اذن للفتح انما هو وقوعها بعد الجار
لا لكونها محكية بالقول قلت والموجب للكسر في الواقعة بعد
القول المقصود به الحكاية وقوعها في الابتدا نظرا الى الكلام المحكي
كما مر وقد عدوه هذه قسما براسه فلتعد تلك ايضا ولا فرق فتامله
وبعد النداء نحو ووصى بها ابرهيم بنيه ويعقوب يا بني ان الله
اصطفى لكم الدين وهي داخلة في الابتدا كما اسلفناه فان قلت
يحتمل ان يكون مراده انها اذا وقعت بعد فعل النداء كسرت كوقوعها
بعد القول نحو ناديت زيدا ان غلامك قد ذهب قلت هذا يرجع
الى انها محكية بفعل النداء وليس مذهب البصريين وانما يجيزه

الكو

الكوفيون ومثل هذا التركيب يرى البصريون ان الحكاية فيه
بقول مقدر اي دعوت زيدا قلت له ان غلامك قد ذهب **و** بعد
حتى الابتداء نحو مرض حتى انهم لا يرجونه **و** بعد **واو الحال** نحو كما اخرجك
ربك من بيتك بالحق وان فريقا من المومنين لكارهون **و** بعد
حروف الافتتاح نحو الا ان اوليا الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون
ونحو اما انه زيدا فاضل **و** بعد حروف **التصديق** كان يقال ازيد قايم
فتقول بلى انه عالم واذا تاملت ما قررناه في الابتدا علمت ان بعض
هذه الصور يرجع اليه فلا ينبغي ان يجعل قسما براسه **ويعطف على اسم**
ان و**لو** كان كسرها **حكما** بل محكوما به في المعنى مع انه في مفقود لفظا
وذلك نحو علمت ان زيدا قايم فان هذا موضع الجملة المستقلة في
المعنى لاشتمال المعمولين في ما دخلت على المحكوم عليه والمحكوم
والمحكوم به بدليل وجوب الكسر اذا دخل اللام نحو علمت ان زيدا
لقايم وهذا بخلاف نحو اعجبني ان زيدا قايم فان هنا لا مكسورة
ولا في حكم المكسورة ولذلك اعطيت في الاول حكم المكسورة فلم تعطه
هنا لكونها لم تغير معنى الجملة فكانت في حكم ما هو مقدوم اسمها
باقيا على رفعه فيعطف عليه **بالرفع بشرط مضي الخبر** والاقتضايه
التكلم به **لفظا** نحو ان زيدا قايم وعمرو **او تقديرا** نحو ان زيدا وعمرو قايم
واعلم اولا ان العطف على اللفظ هو الاصل نحو ليس زيد بقايم
ولا قاعد بالخفض وشرطه امكان توجه العامل الى المعطوف فلا يجوز
في ما جاءني من امراة ولا زيد الا الرفع عطفا على الموضع لان من الزايدة
لا تعمل في المعارف واما العطف على المحل نحو ليس زيد بقايم ولا قاعدا بالنصب
امكان ظهور ذلك المحل في الفصيح الا ترى انه يجوز في ليس زيد بقايم
وما جاءني من امراة ان تسقط البا فتنصب ومن فترفع وعلى هذا
فلا يجوز مررت بزيد وعمرا خلافا لابن جني لانه لا يجوز في الفصيح
مررت زيدا الثاني ان يكون الموضع بحق الاصالة فلا يجوز هذا ضارب

زيدا واخيه خلافا للبغداديين لان الوصف المستوفي شروط العمل
الاصل اعماله لا اضافته لالتحاقه بالفعل الثالث وجود المجوز
اي الطالب لذلك المحل وما يبتني على هذا الشرط مسائل احدها
ان زيدا وعمرو قائمان وذلك لان الطالب لرفع زيد الابتدا او الابتدا هو التجرد
والتجرد قد زال بدخول ان والثانية ان زيدا قائم وعمرو اذا قدرت
عمروا معطوفا على المحل لا مبتدا واجاز هذه بعض البصريين لانهم لم
يشترطوا المحرز وانما منعوا الاولى لمانع اخر وهو توارد عاملين ان
والابتدا على معمول واحد وهو الخبر واجازهما الكوفيون لانهم لا
يشترطون المحرز ولان ان لم تعمل عندهم في الخبر شيئا بل هو مرفوع بما
كان مرفوعا به قبل دخولها انتهى المقصود من كلامه قال ابن مالك
في شرح التسهيل وهذا العطف المشار اليه يعني في مثل ان زيدا
قائم وعمرو ليس من عطف المفردات كما ظن بعضهم بل هو من عطف الجمل
ولذا لم يستعمل الا بعد تمام الجملة او تقدير تمامها ولو كان من عطف المفردات
لجاز رفع غيره من التوابع ولم يحتج سيبويه في مثل قوله تعالى قل ان
ربي يقذف بالحق علام الغيوب الى ان يحمل علام الغيوب خبر مبتدا
او بدلا من فاعل يقذف وايضا فان واخواتها شبيهة بالافعال لفظا
ومعنى واختصاصا فلا عمل للابتدا بعد دخولها كما لا عمل له بعد
دخول الافعال الناسخة اليه هنا كلامه قلت وقد استبان لك
ما ذكره المولف وغيره في هذه المسالة ليس مبنيا على راي المحققين
وانما هو راي بعض البصريين الذين لم يشترطوا وجود الطالب
للمحل فقالوا بجواز العطف على اسم المكسورة لفظا او محلا على شريطة
ان يتقدم الخبر لفظا او تقديرا لتقدمه خلافا للكوفية فانهم
لم يلتفتوا الى هذا الشرط بل جوزوا العطف مطلقا تقدم الخبر
كما في ان زيدا قائم وعمرو او لم يتقدم كما في ان زيدا وعمرو قائمان
كما سلف ولا اثر للبنا في العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر خلافا

للمبرد الاسم فانه منع العطف في هذه الصورة ان كان الاسم معربا
نحو ان زيدا وعمروا قائمان لتنافر اللفظ وجوزه حيث يكون مبنيا
لعدم التنافر ظاهرا نحو انك وزيد ذاهبان وهذا الذي ذكره
المولف عن المبرد وتبع فيه ونقل ابن الحاجب في الكافية وزاد فيها
ان الكسائي يقول بذلك كالمبرد والمشهور في كتب النحو ان الزجاج هو
الذي يجعل لبنا الاسم اثرا في جواز العطف على محله وان الكسائي
يجوز مطلقا فجوز في الاية المتقدمة وهي قوله تعالى قل ان ربي
يقذف بالحق علام الغيوب ان يكون علام الغيوب صفة لربي باعتبار
المحل وتدخل اللام المسماة بلام الابتدا على اسمها اي على اسم ان نحو ان من
البيان لسحرا وخبرها نحو ان ربي لسميع الدعا ان لم يليها اي ان لم
بينها وبينه فاصل كما مثلنا فاما دخولها على الاسم فانه له شرط واحد
وهو ان لا يليها كما ذكر بحيث يكون الفاصل الخبر نحو ان في الدار لزيد
جالس واما دخولها على الخبر فله ثلاثة شروط كونه مفصولا عنها كما
مر وكونه مثبتا احترازا عن نحو ان ربك لم يحكم بينهم واحترز بذلك عن
الماضي لعدم مشابهته الاسم نحو ان الله اصطفى واجاز الاخفش
والفرا وتبعهما ابن مالك نحو ان زيدا لنعم الرجل وان عمروا لعسى ان
يقوم لان الفعل الجامد كالاسم قلت وايضا فالماضي فيهما انشائي
وزمن وقوعه حالي فاشبه المضارع المراد به الحال واجاز الجمهور ان
زيدا لقد قام لشبه الماضي المقرون بقد بالمضارع بقرب زمانه
من الحال وتدخل اللام ايضا على معمول الخبر المتقدم عليه اي ان تقدم
الخبر كان صالحا للام وكان ذا المعمول غير حال نحو ان زيدا لعمرك ضارب بخلاف
الاخفش في هذه وبخلاف ان زيدا راكبا منطلق بالاتفاق وقد اخل
المولف ببعض الشروط كما ترى وتدخل ايضا على ضمير بينهما اي بين الاسم
والخبر نحو ان هذا لهو القصص الحق بنا على ان القصص خبر هو فصل
وكذا لكن في العطف على محل الاسم وحكى الرضي ان سيبويه قال بعد ذكره

واحد منهما ان بكان صح

كما مر او معمول الخبر صح

ان زيدا عمروا ضرب خلافا صح

علی محله صح

جواز العطف امنم ان بالرفع لكن التقبلة في جميع كلامه بمنزلة ان قال
يعني في جواز العطف المذكور قال المولف وفي دخول اللام على ضعف وهذا
لا يعرف لاحد غير الكوفيين واحتجوا بقوله ولكنني من حبها لعميد قال
ابن هشام ولا يعرف له قائل ولا تتمة ولا نظير له وهو محمول على زيادة اللام
او على ان الاصل لكن انني ثم حذفت الهمزة تخفيفا ونون لكن للساكنين
وتفتح ان فاعلة نحو اولم يكفهم انا انزلنا ومفعولة نحو ولا تخافون
انكم اشركتم ومبتدأ نحو ومن اياته انك ترى الارض خاشعة ومضافا
اليها نحو انه لحق مثل ما انكم تنطقون وان كان المضاف اليه منسوبا
بحيث من جهة انها المضاف الى ذلك المضاف اليه تقول تعلق هذا
من حيث انك تحبه بفتح ان وان كانت حيث انما تضاف الى الجملة لان
الاصل في المضاف اليه الافراد فيكون ان وصلتها في محل جر بالاضافة
فيجب فتحها واقول هذا الذي نظاهر لا من جهة النقل ولا من جهة التعليل
اما الاول فلان المنقول في ان الواقعة بعد حيث وجوب الكسر فيه
قال ابن قاسم في الجنى الداني وقد اولع عوام الفقهاء بالفتح وصرح
ابن هشام بانه يتعين الكسر في ان التالية لحيث واما الثاني فلان
كون الاصل في المضاف اليه الافراد لا يمنع من اعتبار ما هو مستحق لحيث
في الاستعمال المشهور من اضافتها الى الجملة فيجب الكسر لان المحل للجملة
الا ترى ان المضاف اليه المصدر بان بعد اذ نحو جئت اذ انك قائم
يتعين فيه الكسر لامتناع اضافتها الى المفرد ولو وجب ملاحظة ما
قاله من ان الاصل في المضاف اليه الافراد لوجب الفتح بعد اذ ولا يعرف
به قائل بل النص على وجوب الكسر بعدها موجود نعم يجوز ان يقال الفتح
بعد حيث ممكن لكن من جهة العلة المذكورة بل تقول يجوز الكسر
والفتح والاضافة في الوجهين الى الجملة لكن مع الكسر يكون الجملة
مصرحا بها ولا شي يقدر ومع الفتح يكون ان ومعمولها في موضع مبتدأ
الجملة والخبر محذوف فاذا قلت جئتك من حيث انك محسن فالتقدير

حيث

حيث من حيث احسانك حاصل فتكون الواقعة بعد حيث من افراد
ما يجوز فيه اعتبار الجملة فتكسر والمفرد فتفتح ولا اشكال هكذا
ينبغي ان يقال واما النظر الى ان حيث تضاف الى المفرد فلا ينبغي ان
يراعى في الكلام الشايع لان اضافتها الى المفرد نادرة كما مر ويجوز
الكسر والفتح كلاهما اذا جاز التقديران اي تقدير الجملة وتقدير
المفرد كاذا انه عبد القفا من قول الشاعر وكنت ارى زيدا كما قيل
سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فان لم تقصد الى حذف شي كسرت
ان لان اذا الفجائية تدخل على الجملة الاسمية اي اذا هو عبد القفا
وان قصدت انها مع صلتها في تاويل مفرد هو مبتدأ حذف خبره فتحت
والتقدير اذا عبوديته حاصلة قال الجوهري اللهزمتان عظمتان
نابتتان في اللحيين والواحد لهزمة والجمع اللهازم ومعنى البيت
كنت اظن زيدا سيدا كما قيل فنظرت فاذا هذه الاعضاء منه
تدل على انه عبد دني لما هو ظاهر عليها من اثار الاستخدام والضرب
المنافية للسيادة وكان للتشبيه مطلقا سوا كان خبرها
جامدا نحو كان زيدا اسد او هو الظاهر او مشتقا نحو كانك قائم والمعنى
كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر حقيقة فيصح تشبيه احدهما
بالاخر قال الرضي الا انه لما اقام الوصف مقام الموصوف وجعل الاسم
بسبب التشبيه كانه الخبر بعينه صار الضمير في الخبر يعود الى الاسم لا الى
الموصوف المقدر فلهذا تقول كاني امشي وكانك تمشي الى هنا كلامه
وبه تندفع شبهة الزجاج في جعل كان للشك اذا كان خبرها مشتقا
حذرا من تشبيه الشي بنفسه ولكن للاستدراك اي رفع وهم يتولد
من كلام سابق نحو ما زيد شجاعا ولكنه كريم لان الشجاعة والكرم
لا يكادان يفترقان فنفي احدهما يوهم انتفا الاخر وما قام زيد
لكن عمرا قام وذلك اذا كان بين هذين الرجلين تلابس وتماثل
في الطريقة ويقع بين كلامين تغايرا معنى كما رايته في المثالين

المذكورين وقد ترد للتوكيد نحو لو جئتني زيد اكرمته لكنه لم يجي فاكدت
ما افادته لو من امتناع **وليت للتمني محال** نحو ليت الشباب يعود عقلا
او ممكن بعيد حقيقة كقولك ليتنا نخيل نحو **او ادعا** كقولك ليت
زيدا ياتيني فتجد تمنى حيث تدعي تعدد ذلك وعدم الطاعية فيه وان
كان ممكنا فرضنا **والتثبيت** والتعلق **نحوامرواجا** من قول الشاعر يا ليت
ايام الصبا رواجعا **الجواز ليت زيدا قايما** بنصب الجزئين **بتقدير** اي على
تقدير **كان للكسائي** فيكون الجز الثاني منصوبا على انه خبر كان محذوفه
او على تقدير **فعل من التمني للفرا** فيكون الجز الثاني حالا على
ان ليت اقيمت مقام اتمنى فكانه قيل اتمنى زيدا قايما والذي رايته
منقولا عن الفرا في كتب النحاة الثقات انه يجيز نصب جزئي الجملة الاسمية
بليت كما انه يجيز نصب الاول ورفع الثاني على ما هو المشهور وعلى هذا
فالجز الثاني المنصوب متوخرا لمبتدا في الاصل لا حال **واحض** خبر التثبيت
المتقدم ذكره اي لا تثبت بذلك لما زعماه داحض اي باطل ومنه حجته
داحضة **لاحتماله الحال بحذف الخبر** بتقدير اقبلت رواجعا وتقدير كان لعل
ليس بسهل هنا لفقدان ذو الشرطين **وتدخل ليت على ان** ومعموليها
نحو ليت ان زيدا قايم اي ليت قيام زيد حاصل **ولعل وفيها لغات**
على بحذف اللام الاولى ولعن بتغيير طرفيها بالابدال كاغير طرفيها
الاول بالحذف وعن بالجمع بين التغيير بتغيير الاول بالحذف وتغيير
الثاني بالقلب ورعن بتغييرها ثلاثا بدال اللام را والعين
المهملة غينا معجمة واللام المشددة نونا ولعن بتغيير الوسط
والاخير ولعلت بالحاق تا ساكنة في الاخر كربت وثمت **لتوقع ممكن**
مرجو مطموع في حصوله نحو لعل الحبيب مواصل **او** توقع ممكن **مخوف**
نحو لعل الرقيب حاصل فعلم اختصاصها بالممكن وقول فرعون لعلي ابلغ
الاسباب اسباب السموات انما قاله جهلا او مخرقة وافكا **وقد تشم لعل**
معنى التمني لبعد المرجو عن الحصول وبهذا اشبهت المحالات والممكنات

الى

التي لا طماعية في وقوعها فيتولد منه معنى التمني **وعليه** قوله تعالى حكاية
عن فرعون لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات **فاطلع فيمن قرا** بنصب
اطلع وهي قراءة حفص وعلى ذلك خرجها الزمخشري ونسب ابن هشام
القول بذلك الى الكوفيين ولا يتعين الاية لذلك لاحتمال ان يكون
اطلع منصوبا بان مضمرة وجوبا على انه جواب للامر وهو ابن لي او جوازا
عطفا على الاسباب على حد قولها ولبس عباة وتقر عيني وعطفا على ابلغ
باعتبار المعنى بنا على ان خبر لعل يقترن بان كثيرا **واجاز الاخفش**
دخولها على ان قياسا على ليت فكما يجوز ليت ان زيدا قايم يجوز لعل ان زيدا
قايم وليس هذا انما يثبت اللغة به **والجر بها لغة عقيلة ضعيفة** من
جهة مخالفته القواعد المعلومة من كلامهم لان جرها عمل مختص بالحروف
ونصبها ورفعها لمشابهتها الافعال وكون حرف يعمل عمل الحروف والافعال
في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق
هنا لا ظاهرا ولا مقدرا وبهذا استشكل الرضي هذا اللغة وكان
المولف راى استشكاله قويا فحكم بضعفها للغة المذكورة وفيه نظر
لان هذا مبني على العقيليين يجرون بها تارة ويعملونها اعمال ان تارة
وان كان في ثبوت ذلك ولعلهم يجرون بها دايما فلا يرد هذا الاشكال
واما كونها لا متعلق لها ظاهرا ولا مقدرا فلانها اسوة بغيرها من حروف
الجر التي هي بمنزلة المشابهة كلولا الجارة للضمير عند سيبويه ورب على
المختار وغير ذلك **وتخفف** اي الاحرف التي اخرها حرف مشدد بحذف
ثاني المشدد وهو المتحركة اخرها دايما اليه مع ان التغيير ينبغي ان يكون
في الطرف والتخفيف ينبغي ان يكون بحذف ما يحصل به الثقل ولا
يتحقق ذلك الا في النون الثانية **سوى لعل** فانها لا تخفف اجراها مجرى
ليت لانهما متقاربان معنى وتلك غير قابلة للتخفيف فحمل ما تقرب منه
في المعنى عليها **فتجب الغا لكن** لمشابهتها بعد التخفيف لكن العاطفة
لفظا ومعنى ولا عمل اصلا وذهب الاخفش ويونس الى جواز اعمالها

وظاهر تخريج ... التخفيف ... ان النون ... الثانية

وبجب اعمال ان المفتوحة في ضمير شان في الماعم لما علمت اضمر انه من قوله
بالمكان ربيع وغيث مربع ⁘ وانك هناك تكون الثمالا المراد بالربيع
الازمنة وهو الزمان الذي ياتي فيه النور والكماة وتدرك فيه الثمار
او الغيث المطر والكلا الذي ينبت به والمربع اما بفتح الميم ان جعل
الغيث اسما للكلا اي خصيب واما بضمها ان جعل الغيث اسما للمطر
يقال مرع الوادي اذا اخصب وامرعنا الغيث اي جعله مربعا والثمال
بكسر الثلاثة الغياث وما ذكره المولف هو مذهب الجمهور وذهب سيبويه
الى انه لا يجب كون اسمها ضمير شان نحو في قوله تعالى وناديناه ان يا
ابرهيم قد صدقت الرويا ان يكون مخففة واسمها ضمير المخاطب اي
انك يا ابرهيم ويجب اللام بعد ان المكسورة الهمزة المخففة غير عاملة
عند بعض نحو وان كانت لكبيرة واما اذا اعملت نحو ان زيدا قائم
فلا يجب وهو مطلقا على الاصح اي سوا اعملت اولا اما عند عدم العمل فللفرق
بينها وبين ان النافية واما عند العمل فحملا على غير العاملة لان
الباب كله واحد وقد حكى سيبويه ان عمرو لمنطلق فان قلت ما هذه
اللام قلت هي لام الابتدا افادت مع افادتها لتوكيد النسبة
تخليص المضارع للحال اذا دخلت عليه نحو ان زيدا ليقوم الفرق بين
المخففة وان النافية كما مر وفي تفسير الكواشي انها للفرق بين
المخففة والمشددة وهو سهو وذهب الفارسي وتلميذه ابن جني وجماعة
الى انها لام غير لام الابتدا اجتلبت للفرق وتظهر فائدة الخلاف
في نحو قد علمنا ان كنا لمومنا فعلى قول الجماعة تكسر ان لان لام الابتدا تعلق
واما على قول الفارسي ومن تبعه فتفتح اذ لا يوجب التعليق ثم اعلم ان
هذه اللام التي زعم المولف وجوب ذكرها يجب ان يترك مع نفي الخبر كقولنا
ان الحق لا يخفى على بصير وان هو لم يعدم خلاق معاند وقيد ابن مالك
وجوب ذكرها ان لا تقوم قرينة على قصد الاثبات فان قامت لم يجب
الذكر كقوله ⁘ ان كنت قاضي نحبي يوم بينكم ⁘ لو لم تمنوا بوعد غير

الاعلى الذين هدى الله صح

ظن صح

توديع

توديع ويجوز الغاوها اي الغا ان المكسورة وهو كثير نحو وان كل ذلك لما متاع
الحيوة الدنيا ان كل نفس لما عليها حافظ وان كل ذلك لما متاع الحيوة الدنيا
ان كل نفس لما عليها حافظ بتخفيف لما وان كل لما جميع لدينا محضرون ويجوز
اعمالها بدليل وان كلا لما ليوفينهم في قراءة بعض السبعة وحكاية سيبويه
الماضية ان عمرا لمنطلق وههنا اربعة اسئلة الاول ما وجه التفرقة
بين ان وان المخففتين حيث اوجبوا اعمال الاولى وهي المفتوحة دون
الثانية وهي المكسورة مع ان القياس يقتضي عدم التفرقة لان
المشدد منهما علمتا لشبههما بالفعل من جهة اللفظ والمعنى كما هو معروف
وقد زال بتخفيفهما الشبه اللفظي لانه افترقه فتح الاخر فان كان
نقصان هذا الوصف للنسبة مجوزا للاهمال ووجود الشبه المعنوي
مجوزا للاعمال فينبغي ان يستويا في جواز الوجهين وان كان فوات
الشبه اللفظي لا يضره لفوات الشبه المعنوي فليستويا في وجوب
الاعمال الثاني انه حيث فرق بينهما فينبغي ان تكون التفرقة بالعكس
لقوة الاصل وهي المكسورة بالنسبة الى الفرع وهو المفتوحة
الثالث انهم حيث اعملوا ان اعملوها في مقدر لا مظهر وحيث جوزوا
عمل ان اعملوها في ظاهر لا في مقدر فما الحكمة في ذلك الرابع لم اوجبوا
في ذلك المقدر ان يكون ضميرا ولم يجوزوا كونه اسما ظاهرا والجواب
عن السوال الاول انه لما كان بين الجملة الواقعة بعد ان المفتوحة
المخففة وبينها ارتباط معنوي لانها مع جملتها في تقدير مفرد اذ هي
مصدرية ارادوا ان يكون بينهما ايضا ارتباط لفظي ليتطابق اللفظ
والمعنى ولا كذلك المكسورة مع جملتها فافترقا ولا بعد في اختصاص
الفرع بما لم يوجد في اصله لان استعمال الفرع على ما تقتضي ذلك لا يرى
ان لات فرع لا وعمل لا قليل ومختلف فيه وعمل لات كثير ومجمع عليه
لشدة شبهها باصلها الذي هو الذي هو ليس من جهة اللفظ والمعنى
ولا كذلك لا وبهذا ظهر الجواب عن السوال الثاني واما الثالث فلانه

التخفيف صح

لما كانت المفتوحة فرعا عن المكسورة كان في التزام اعمالها ظاهرا دائما مزية للفرع على الاصل في الظاهر فجعلوها في الصورة الظاهرة كالملغاة واعملوا ان المكسورة المخففة في اسم ليؤدي بحسب الظاهر انه قدر بالاصل على فرعه اذ العمل في الظاهر اقوى من العمل في مقدر وبهذا ظهر الذي يعسر وظهر الجواب عن السؤال الرابع والله اعلم بالصواب وكذا يجوز الغا كان في الاصح وكذا في الكافية الا انه عبر بقوله فتلغى في الافصح وظاهر كلام ابن مالك انها اذا خففت لا تلغى بل تعمل في ضمير شان او غيره ومثلوا الضمير الشان بقوله ووجه مشرق النحر كان ثدياه حقان • اي كان الشان ثدياه حقان ولا يظهر في تعينه لذلك لجواز كون هذا الضمير للمخاطب اي النحر ومثلوا لغير ضمير الشان بقوله ويوما توافينا بوجه مقسم • كان ظبية تعطوا الى وارق السلم على رواية رفع الظبية اي كانها ظبية والموافاة الاتيان والمقسم المحسن وتعطوا تتطاول الى الشجر لتتناول منه والوارق اسم فاعل من ورق الشجر مثل اورق اي صار ذا ورق والسلم شجر عظيم ذا شوك وبدخل اي الاحرف المخففة على الفعل لزوال المقتضي لاختصاصهن بالاسما وهو الشبه في مجموع الامرين وانحطت عن تلك الرتبة لكن ان المكسورة المخففة مدخولها اي الذي يقع بعدها وتدخل هي عليه هو دواخل المبتدا فقط اي الافعال الناسخة الداخلة على المبتدا ولا تدخل على غيرها من الافعال نحو وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان كانت لكبيرة تالله ان كدت لتردين والسر فيه انهم لما اخرجوا عن وضعها بدخولها على الفعل اوجبوا في الفعل الداخلة هي عليه ان يكون من افعال المبتدا والخبر لئلا يزول وضعها بالكلية الا ترى انها اذا دخلت على ما ذكرنا يكون مقتضاها موفرا عليها بحسب المعنى اذ معنى ان كان زيد لقايما ان زيدا لقايم فان قلت قد صرحوا بان الغالب على الفعل الناسخ الذي تدخل هي عليه ان يكون ماضيا

فما الحكمة فيه قلت لما كانت ان قبل تخفيفها شبيهة بالفعل الماضي لفظا لبنائها على الفتح وكونها على ثلاثة احرف ومعنى لانها في معنى اكدت قصد وابعد تخفيفها ان تدخلها غالبا على مشابهتها لفظا ومعنى وهو الماضي خلافا للكوفية وهذا الكلام ليس بجيد لان ظاهره ان الكوفيين وافقوا على ان المكسورة المشددة تخفف فتجوز الغاؤها ولكن خالفوا في ان مدخولها من الافعال لا يلزم في الغالب ان يكون ناسخا وهذا لا يقول به كوفي وانما مذهبهم انكار تخفيف ان هذه وحيث يقول البصريون انها فيه مخففة حكموا فيه بانها نافية واللام الفارقة عند البصريين ليست عندهم مما كان زيد الا قايما هذا تحرير مذهبهم وعبارة المولف لا ينطبق عليه وان قتلت لمسلما في قول الشاعر شلت يمينك ان قتلت لمسلما • حلت عليك عقوبة المتعمد • شاذ لدخولها على فعل غير ناسخ وان المفتوحة يلزم فعلها المتصرف الذي تقع هي قبله السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى • او سوف نحو علمت ان سوف يقوم زيد او قد نحو ونعلم ان قد صدقتنا او حرف النفي نحو وحسبوا ان لا يكون فتنة ايحسب ان لن يقدر عليه احد • ايحسب ان لم يره احد وهذه الحروف تعرف عندهم بحروف التعويض وانما لزم الاتيان بها ليقع الفرق بين ان المخففة وان الخفيفة بالوضع وهي المصدرية لفظا وخطا ومعنى من حيث ان كل واحد منهما يجعل ما بعدها تاويل المصدر ولما لم تدخل المصدرية على الجملة الاسمية ولا على الفعل غير المتصرف لم يحتج الى الفرق لعدم اللبس ولما دخلت كل واحد منهما على الفعل المتصرف احتاجوا الى الفرق بينهما باحد الحروف المذكورة وذلك ان المصدرية لم تفصل بينها وبين الفعل كذا قيل ورد ان المصدرية تدخل على لا النافية ويتجاوز الى الفعل ولعل الاولى ان يقال لم يوت بهذه الحروف للفرق بل لتكون كالعوض من النون الذاهبة بالتخفيف وبقي على المولف ان يذكر فيما

يدخل على الفعل المسبوق كقوله تعالى ان لو نشاء اصبناهم وندر ترك
الفاصل كقوله علموا ان يؤملوا فجاروا قبل ان يشاء لو انا عظم سؤل
ويلزم الفعل السابق كونه من افعال التحقيق نحو افلا يرون ان لا يرجع
اليهم قولا علم ان سيكون او غالب الظن المنزل منزلة التحقيق نحو
وحسبوا ان لا تكون فتنة وذلك للمناسبة بين الافعال المذكورة
وان التي هي للتحقيق ويلحقهن ما الكافة عن العمل نحو انما يوحى الي انما
الهكم اله واحد ونحو كانما قام زيد ونحو قوله اعد نظرا يا عبد قيس
لعلما اضاءت لك النار الحمار المقيدا ونحو ليتما زيد لكنما قام
عمرو ومقتضى هذا الكلام ان الكافة تلحق ليت بمذهب الجمهور وانما
هو مذهب ابن ابي الربيع وطاهر القزويني واما غيرهما فيقول ان ليت
بالحرفية بها لا يزيلها عن الاختصاص بالاسماء لا يقال ليتما قام زيد
كذا في مغني اللبيب قال فيه ويجوز حينئذ اعمالها لبقاء الاختصاص
واهمالها حملا على اخواتها وروي بالوجهين قول النابغة •
قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد وكذا الزيادة بقلة
نحو انما زيد قام وهذا انما يتم عند ليت كما عرفت الحروف العاطفة
الواو والفاء وثم حتى للجمع مطلقا وحالها قد يختلف فمنهن الواو للجمع
المقيد للاطلاق فلزم ان يكون استعمالها في جميع موارد ها استعمالا
مجازيا ضرورة انها لا تنفك في صورة من الصور الخارجة عن التقييد
دون الاطلاق وانما المراد ان الواضع وضعها للجمع غير ملاحظ فيها
تقييد معية ولا غيره وان كانت الخارج لا ينفك عن ذلك في شرح
ابيات الايضاح لابن يسعون ان ابا الفتح ابن جني قال لبعض الطلبة
ممتحنا له ما الجامع بين قولنا اختصم زيد وعمرو وبين قول الشاعر •
لدن بهز الكف يعسل متنه • فيه كما عسل الطريق الثعلب •
فلم يخرج جوابا قال ابن جني فقال له الجامع بينهما وضع الشيء في غير موضعه
واستعماله على غير اصله وذلك لان الطريق لكونه ظرفا مختصا لا يستعمل

٨

الحروف العاطفة

الواو

الا بفي ظاهرة فنصبه على اسقاطها استعمال له على غير اصله والمثال
الاخر واختصم زيد وعمرو فيه ايضا استعمال الواو على غير اصلها وذلك
لانها لا تستعمل الا في المحل المتحمل للمعية ولسبق الاول للثاني والعكس
تقول جا زيد وعمرو فيحتمل معيتهما في المجي وسبق زيد لعمرو والعكس
وفي مثال الاختصام انما يحتمل المعية فقط فثبت وضعها بذلك في غير
موضعها الاصلي كالبيت قلت الذي عليه الجمهور مما ذكره المولف
من ان الواو لمطلق الجمع فاستعمالها في مقام المعية باعتبار مطلق
الجمع استعمالها فيما وضعت له وكذا في المقامين الاخيرين فلا يتاتى
ما قاله ابن جني والله اعلم والفاء للجمع بعقب اي مع تعقيب وهو كون
الثاني يعقب الاول من غير مهلة ولا تراخ حقيقة في الوجود نحو جا
زيد فعمرو واذا كان مجي عمرو وجد بعقب مجي زيد بلا مهلة او في الذكر اللفظي
لا في الوجود الزماني هو كون وقوع المعطوف بعد المعطوف عليه انما هو بحسب
نفس الامر وهذا انما يقع كثيرا في عطف المفصل على المجمل
فان موضع ذكر التفصيل بعد ذكر الاجمال نحو فقد سالوا موسى اكبر
من ذلك فقالوا ارنا الله جهرة ونحو توضا فغسل وجهه ويديه ومسح
راسه وغسل رجليه وقد يكون في غير ذلك كقوله تعالى ادخلوا
ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين وقوله
تعالى واورثنا الارض نتبوء من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين
لان ذكر ذم الشي او مدحه يصح بعد جري ذكره او اعتبارا لا حقيقة
نحو ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا
المضغة عظاما فان التعقيب في هذه المعطوفات بالفاء بالنسبة
الى ما قبلها ليس تعقيبا حقيقيا للعلم بتراخي ما بين ازمنة الاطوار
المذكورة بالنسبة الى ما ورد في الحديث ولكن لما لم يتخلل بين الطورين
امر اجنبي عن التطوير اعتبر بذلك تعقيبا وعد الثاني كانه وقع تلو الاول
من غير تراخ وقال ابن الحاجب المعتبر ما يعد في العادة مرتبا من غير مهلة وقد

الفاء

بالعكس فان الزمان الطويل قد يستقرب بالنسبة الى عظم الامر
فتستعمل الفاء وقد تستبعد الزمان القريب بالنسبة الى طول
زمان امر يقتضي العرف بحصوله في زمان اقل منه قلت والذي
يظهر من كلام جماعة ان استعمال الفاء فيما تراخى زمان وقوعه عن الاول
سواء استقصره العرف او لا انما هو بطريق المجاز وهذا خلاف ما
يشير اليه ابن الحاجب (وبين الدخول فحومل) في قول امرئ القيس
قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل * بسقط اللوى بين الدخول فحومل
اللوى بالقصر الرمل المتلوي المعوج المشرف وسقط بالكسر موضع انقطاعه
والدخول بفتح الدال المهملة وحومل موضعان لا يرد على التعقيب
لانه محمول (على بين اطرافها) اي بين اطراف الدخول واطراف حومل
فالاضافة في التحقيق انما وقعت لمتعدد لا ترتيب فيه فجاز ذلك
كما يجوز جالست بين العلماء فالزهاد لتحقق شرط اضافة بين وهو
كون اللفظ الذي تضاف بين اليه ذا تعدد بدون ترتيب (وكم
من قرية اهلكناها فجاءها) باسنا محمول (على الحكم بالمجيء) كذا فيما رأيته
من النسخ والصواب على الحكم بالاهلاك اي وكم من قرية حكمنا
باهلاكها واردناه فجاءها باسنا ولا شك ان مجيء الباس بعد الحكم
بالاهلاك وارادته فتكون الفاء للترتيب المعنوي ولا دليل فيها
حينئذ لمن زعم لا يفيد الترتيب (او على القلب) اذ الاصل وكم من
قرية جاءها باسنا فاهلكناها فقلبت لامن اللبس اذ من المعلوم
ان مجيء الباس يكون قبل الاهلاك وعلى هذا ايضا فلا دليل فيها
على ان الفاء لا تفيد الترتيب كما مر (وثم للجمع بتراخ) ومهلة (زمانا نحو ثم
جاء زيد ثم عمرو او مرتبة ارتفاعا او انحطاطا) ولا يكون هناك ترتيب
وتراخ باعتبار الزمان ومن هنا يؤخذ الجواب عما استدل به بعضهم
على ان ثم لا تفيد ترتيبا من قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة
ثم جعل منها زوجها فان خلق حواء لم يكن بعد خلق الذرية وانما ثم هنا

مستعملة

مستعملة بمعنى الواو مجازا للاتصال الذي بينهما في معنى العطف فالواو
لمطلق العطف وثم لعطف مقيد والمطلق داخل في المقيد فثبت
بينهما اتصال معنوي سوغ استعمال ثم كالواو على جهة المجاز وقد اجيب
عن هذا الطرف منها بما اشار اليه المؤلف وهو ان الترتيب الذي تستعمل
ثم له لا يلزم ان يكون زمانيا البتة حتى يتم هذا بل قد يكون بحسب الرتبة
اما في الارتفاع والعلو نحو جاء الجيش ثم الامير اذا جاءا معا او جاء الامير
سابقا لكن اريد افادة الترتيب بحسب الرتبة ارتفاعا واما في
الانحطاط نحو جاء الامير ثم الجيش اذا جاءا معا او سبق الجيش على نحو
ما مر فنبه باستعمال ثم على انحطاط مرتبة الجيش عن مرتبة اميرهم
والاية المذكورة من القسم الاول لان الزمخشري بما انه من جملة الآيات
تستعجب هذا الخلق الغايات للحصر من نفس آدم وخلق حواء من قصيراه
الا ان احديهما جعلها الله عادة مستمرة والاخرى لم يجريها العادة
ولم يخلق انثى غير حواء من قصيرى رجل فكانت ادخل في كونها آية واجلب لعجب
السامع فعطفها بثم على الآية الاولى للدلالة على مباينتها لها فضلا
ومزية فهو من التراخي في الحال والمنزلة لا من التراخي في الوجود الى
هنا كلامه (وكذا قيل) ويجري هذا القول الى سيبويه (المرور في
مررت برجل ثم امرأة مرورا ان) لتراخي احد المرورين عن الآخر ومع الفاء اثنان صح
حيث يقال مررت برجل فامرأة مرور واحد لعدم انقطاع الثاني
عن الاول كذا قيل وفيه نظر بان التعقيب لا يقتضي وقوع الثاني
الاتصال الذي لا فاصل معه وان قل بل بعقبه صح
بأثر الاول من غير تراخ وهذا اصادق مع الاتصال والانفصال
بزمن يسير على ان الانفصال لا يقتضي عدم التعدد (وكذا) اي ومثل
ثم (حتى في كونها للجمع بتراخ لكن مع التدريج ذهنا لا خارجا) يعني
حتى
ان الترتيب الخارجي فيها غير معتبر بل المعتبر ترتيب اجزاء ما قبلها
في التسهيل الخلاف صح
ذهنا بان الاضعف الى الاقوى وبالعكس وحكى ابن مالك في افادتها
للترتيب وجعل القول بعدم افادتها له هو الاصح واقتصر عليه

ابن هشام في المغني **ومعطوفها جزء متبوعه لمفيد قوة** نحو مات الناس
حتى الانبيا **او ضعفا** نحو زارك الناس حتى الحجامون وقدقدا حنعا
في قوله قهرناكم حتى الكماة فانكم لتخشوننا حتى بنينا الاصاغرا
قال ابن يعيش اذا قلت ضربت القوم حتى زيدا فلا بد ان يكون زيدا
ارفعهم او ادناهم ليدل بذكره على ان الضرب قد انتهى الى الرفعاء والضعفاء
فان لم يكن زيد ارفعهم وادناهم ليدل بذكره على ان الضرب قد انتهى
الرفعاء والضعفاء فان لم يكن زيد بهذه الصفة لم يكن لذكره فائدة
اذ كان قولك ضربت القوم يشتمل على زيد وعمرو وغيرهما فلما كان ذكر
زيد بعده مما ذكرنا وجب ان يكون داخلا في حكم ما قبله وان يكون
بعضا لما قبله فيستدل بذكره على ان الفعل قد عم الجميع ولذلك لا تقول
ضربت الرجال حتى النساء لان النساء ليس من الرجال ولا يتوهم دخولهن
وانما يذكر بعد حتى ما يشتمل عليه لفظ الاول ويجوز انما يقع عليه الفعل
لرفعته او دنائته فيتبين حتى ان الامر قد انتهى اليه **واو لاحد الشيئين**
او الاشياء مبهما غير معين سواء كان في خبر او طلب **فيورث الشك** للسامع
في الخبر كما اذا كنت عالما بمجي زيد وعمرو على التعيين وقصدت
الابهام على السامع فقلت جا زيد او عمرو فاورث السامع حيرة وشك
في تعيين الجائي منهما هذا مقتضى كلام المؤلف ولا ينطلق على ما اذا
كان المتكلم نفسه شاكا في تعيين الجائي منهما لان او ليست التي اورثت
الشك بل الشك هو الذي اورث تعبيرها او فتامله **ويورث التخيير**
والاباحة في الامر فالتي للتخيير هي الواقعة بعد الطلب وقبل ما
يمتنع فيه الجمع مع ما قبله نحو تزوج هندا او اختها وتمثيل العلماء
للتخيير بآيتي الكفارة والفدية مع امكان الجمع لا ينافي ما ذكرناه
لانه لا يمتنع الجمع بين الاطعام والكسوة والتحرير الا ان كل منهن كفارة
بل يقع واحد منهن كفارة او فدية والباقي قربة مستقلة خارجة
عن ذلك وليس الكلام في الجمع من هذه الحيثية فانه ممكن وانما الكلام

او

فيه لا باعتبار الاول وهو ممتنع كما عرفت فان قلت او التي للتخيير
انما تقع في الطلب وهي في الآيتين بعد خبر قلت هو خبر بمعنى الطلب
اي فليكفر وليفد واو التي للاباحة هي الواقعة بعد الطلب وقبل
ما يجوز فيه الجمع نحو جالس زيدا او ابن سيرين واكرم العلماء او الزهاد وتعلم
الفقه او النحو **وبمعنى الواو في على بحير او عفاق** من قول الشاعر •
فلو كان البكا يرد شيئا بكيت على بحير او عفاق • انشده الجوهري
الا انه ذكر على يزيد موضع على بحير قال وعفاق اسم رجل الكلمة
باهلة في فخط اصلا ثم ذكره في حرف القاف في مادة عفق بالعين
المهملة والقاف **بدلالة على المرأين** في قوله بعد هذا البيت
على المرأين اذ هلكا جميعا لشانهما بشجو واستنان فدل على انه
بكى عليهما جميعا لا على احدهما فاو اذن بمعنى الواو وكذا انشده
صاحب اللباب وهو ظاهر في المقصود ولكن في الصحاح انشده
هكذا لما المرأين اذ ذهبا جميعا لشانهما بحزن واحتراق وعلى
هذا فلا دليل فيه اذ لا مانع بعد اخباره بالبكا على احدهما من
ان يخبر عنهما [illegible] بحزن واحتراق ويعيد الضمير عليهما جميعا كما تقول بعد
قصدك الاخبار بمجي واحد من زيد وعمرو وما كرامك لهما جميعا جاني
زيد او عمرو اكرمتهما وتقول هذا اما محمد او عمرو وقوسهما محمدتان
والجيد الاستدلال بقوله فصف بجيلا سيان كسر عنقه او كسر
عظم من عظامه انشده ابو علي الفارسي **لا** قوله تعالى ولا تطع منهم
آثما او كفورا كما يحكيه بعضهم من حيث انه لا يعد ممتثلا الا بالانتهاء
عنهما جميعا فجعلها هنا بمعنى الواو وقال التقدير آثما وكفورا
ولا حاجة في ارادة التعميم الى هذا **اذ العموم فيه** اي فيما ذكر
من الاية مستفاد **من النهي** الذي فيه معنى النفي لان المعنى قبل
وجود النهي ورد على ما كان ثابتا في المعنى فالمعنى ولا تطع واحدا
منهما فيجي التعميم فيهما من جهة النهي وهي على بابها لانه لا يحصل

الا منهما عن احدهما حتى يحصل الا نتها عنهما بخلاف الا ثبات فانه
قد ينفصل احدهما دون الاخر كذا قرره ابن الحاجب في شرح المفصل
قال وهذا معنى دقيق يعلم به ان او في الا بة على بابها وان
التعيين ولم يجي منها وانما جا من جهة المفهوم اليها كما ذكرنا وأما الثانية
في قولك جائني اما زيد واما عمرو خلافا لابي علي الفارسي
وابن كيسان ومن وافقهما فانهم ذهبوا الى انها غير عاطفة كالاولى
واختاره ابن مالك لملازمتها غالبا الواو العاطفة يعني ولا
يدخل حرف عطف على عاطف اخر وا جاب عنه ابن الحاجب في شرح المفصل
بانا لا نسلم اولا ان الواو في واما حرف عطف داخل على اما بل قولنا
واما هو حرف العطف ولا بعد في ان يكون صورة الحرف مستقلة
حرفا في موضع وبعض حرف في موضع اخر يعني كما مع اياذ لو سلم فلا
بعد في ان يكون داخلا على اما لغرض الجمع بينها وبين اما المتقدمة
ويكون اما نفسها لغرض الجمع بين ما بعدها وبين ما بعدها
اما المتقدمة قال وهذا هو الصحيح قال ابن هشام وعطف الحرف
على الحرف غريب بمعنى او فتكون لاحد الشيئين او الاشياء لكن يكرر
الواو غالبا وشاهد وقوعها بدون واو قال الشاعر •
يا ليتما امنا شالت نعامتها • ايما الى جنة ايما الى نار
شالت نعامتها اي ارتفع باطن قدميها وهو كناية عن الموت وفيه
شاهدان وهو فتح الهمزة وشاهد ثالث وهو ابدال ميمها الاولى
يا كذا قال ابن هشام واقول لا شاهد فيه على الاول لان الكلام
في اما المكسورة الهمزة المشددة الميم وهذه ليست التي في البيت
فاذن لا حاجة الى تقييد ما في المتن بالغلبة ويلزم سبقها مثلها
اي بما مماثلة لها في مجموع اللفظ والاقتران
بالواو فتقول قام اما زيد واما عمرو ابدا نازل الامر عما بني
الكلام عليه من شك او غيره وقد يسمع فكذا اما الاولى كقوله تلم بدار

قد

قد تقادم عهدها • واما باموات المم خيالها • اي اما بدار قد الراي يقيسم •
فيجيز زيد يقوم • واما ننقد لما يجوز او تجعد خلاف او في الامرين فلا
تلزمها الواو وسبقها مثلها هذا مما تتضمنه هذا الكلام وانت خبير
بان الفرض او تخالف اما باعتبار انها لا تدخل عليها الواو اصلا وباعتبار
انه لا يلزم سبق اما عليها بل يجوز السبق وعدمه تقول قام اما زيد وعمرو
وقام زيدا وعمرو وعبارة المتن لا توافي هذا وقد لا يكرر اما اذ عوض عن
تكريرها اي اذا وقع نفو بعض عن ذكرها ثانيا فالظرف نابيعن الفاعل
والمقصود انه قد يستغني عن اما الثانية بذكر ما يغني عنها كاما
ان تكلني حيلا واما فاسكت • وكقول المثقب العبدي •
فاما ان تكون اخي بحق • فاعرف منك غثي من سميني •
والا فاطرحني واتخذني • عدوا اتقيك وتتقيني ولا تقع اما
في النهي ابتداء فلا يقال لا تضرب اما زيدا واما عمروا وتقع في الامر
فيقال اضرب اما زيدا واما عمرا بخلاف او فانها تقع فيهما ~~بفتح~~
فيهما فيقول لا تضرب زيدا او عمروا واضرب زيدا او عمروا وينبغي ان
ينظر في وجه الفرق وأم المتصلة سميت بذلك لان ما بين الجزئين
الواقعين قبلها وبعدها من الاتصال بحيث لا يستغني باحدهما
عن الاخر وتسمى ايضا معادلة لمعادلتها الهمزة في افادة التسوية
الهمزة في سواء علي اقمت ام قعدت وفي الاستفهام في نحو ازيد قائم ام عمرو
موضوعة ~~لطلب~~ لاحد المستويين اي لعطف احد المستويين في علم المتكلم
داخل على المستوي الاخر همزة الاستفهام نحو افي الدار زيد ام
في السوق وازيد في الدار ام عمرو وابكرا ضربت ام خالدا وقد صرح
ابن الحاجب وجماعة بوجوب ايلاء احد المستويين الهمزة وقاله غير
واحد من علماء البيان وفي كتاب سيبويه ما نصه هذا باب ام اذا كان
الكلام بها بمنزلة ايهما وايهم وذلك قولك ازيد عندك ام عمرو وازيدا
لقيت ام بشرا ثم قال واعلم انك اذا اردت هذا المعنى فتقديم

الاسم احسن لانك لا تسأل عن الملقي وانما تسأل عن احد الاسمين في
هذه الحال فبدأت بالاسم لانك تقصد قصد ان تبين اي الاسمين
عنده وجعلت الاسم الاخر عديلا للاول فصارا الذي لا تسأل عنه
بينهما ولو قلت القيت زيدا ام عمرا لكان جائزا حسنا هذا كلامه وفي
به شاهد على خلاف ما ذهبوا اليه في المسئلة فان قلت يلوح
ان عبارة المتن غير منتظمة التركيب على ما ينبغي فما توجيهها قلت
اما ان تجعل اللام الداخلة على المستويين كالداخلة في قوله ولقد
امر على اللئيم يسبني فيكون مدخولها نكرة في المعنى والجملة بعده صفة
على تقدير الرابط اي لا احد على الاخر منهما همزة الاستفهام او تجعل موصولة
والجملة حال على اضمار قد وحذف الرابط اي لاحد المستويين حالة
كونهما قد دخل على الاخر منهما همزة الاستفهام **وقد تحذف** الهمزة كقوله
وهل حذفها في هذا الباب وغيره مقيس او لا فيه خلاف قال ابن هشام
في الجنى الداني والمختار ان حذفها مطرد اذا كان بعدها ام
المتصلة لكثرته نظما ونثرا ويجوز ان يكون المراد وقد تحذف ام كقوله
دعاني اليها القلب اني لامره سميع فما ادري ارشد طلابها
تقديره ام غي وهذا الذي ينبغي حمل كلام المؤلف عليه لان حذف
الهمزة سيذكره في محله بعد هذا **لطلب التعيين** خبر بعد خبر اي
هي لطلب التعيين **بعد ثبوت احدهما** اي احد المستويين في علم
المستفهم فاذا قال ازيد عندك ام عمرو وهو عالم بان احد الرجلين
عند المخاطب فالسؤال انما هو عن تعيينه **فتجاب بالتعيين** لانه مطلوب
المستفهم فيقال في الجواب عن السؤال المذكور زيد ويقال عمرو
ولا يقال لا ولا نعم اما اذا كان المستفهم مخطئا في دعواه ثبوت
احد الامرين ثم لاح له استفهامه بالهمزة وام فيقال له على سبيل الرد
لما توهمه من وقوع احد الامرين ويذكر له بعد ذلك ما يرده الى الصواب
بنفي كلا الامرين وبينما انه خاطئ في دعواه ثبوت احدهما كما في قول

ذي الرمة • تقول عجوز مدرجي متروحا • على بابها من عند اهلي وغاديا
اذو زوجة بالمصر ام ذو خصومة اراك لها بالبصرة العام ثاويا فقلت لها لا ان
اهلي جيرة لاكثبة الدهنا جميعا وماليا • وما كنت مذ ابصرتني
في خصومة • اراجع فيها يا ابنة القوم قاضيا **وللتسوية** بين
الامرين بحيث تجردت الهمزة وام لمعنى الاستواء وانسلخ عنهما معنى
الاستفهام والدلالة على احد الامرين والتشكيك على ذلك بان
الاخبار عنهما بالاستواء في نحو قولك سواء علي اقمت ام قعدت يكون تكرارا
خاليا عن الفائدة بمنزلة قولك المستويان مستويان يندفع بان الاستواء الذي
تجردت الهمزة وام له هو الاستواء الذي كان متضمنا له عند حقيقة
الاستفهام اي الاستواء الذي في علم المستفهم والاستواء المستفاد
من سواء هو الاستواء في ~~الاستواء~~ الغرض المسوق له الكلام كانه قيل
المستويان في علمي مستويان في عدم المبالاة **فيستحسن وقوع** بعدها
لتضمن الجملتين هنا معنى الشرط لان معنى سواء علي قمت ام قعدت ومن ثم استهجن وقوع
المضارع هنا نحو سواء علي انه تقوم ام تقعد لكون افادة الماضي معنى
الاستقبال ادل على ارادة الشرط فيه واستهجن لا حسن وقوع الاسمية
لبعدها عن تضمن معنى الشرط وايد السيرافي بان ما جاء في التنزيل
من هذا النحو على مثال الماضي قال الله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم
تنذرهم وقال الله تعالى سواء علينا اجزعنا ام صبرنا وقال الله تعالى
سواء عليكم ادعوتموهم ام انتم صامتون يدفع في صدر دعواه ولا يفيد
التعليل بتقديم الفعلية كما ذهب اليه الرضي لان الجملة المعطوفة
على جملة الشرط تمتنع كونها اسمية وقول الشاعر •
ولست ابالي بعد فقدي مالكا • اموتي ناء ام هو الآن واقع •
لا ينافي ذلك التعليل **وام المنقطعة كبل والهمزة** نحو ام له
البنات ولكم البنون تقديره بل اله البنات ولكم البنون والهمزة للانكار
ولو قدرت ام هنا للاضراب المجرد لزم المحال **وغير مختصة بالاستفهام**

كالمنفصلة بل تقع هذه بعد الخبر نحو انها لابل ام شاء راى اشخاصا فظن
انها ابل فجزم او لا فاخبر بذلك ثم شك فاضرب و استفهم بلا امر شاء
وانما قدروا المبتدأ لانها لا تدخل الا على الجملة استدلالا لابن مالك
على انها تعطف المفرد ان بقول بعضهم ان هناك لابل ام شاء بالنصب
ليس بالقوي لجواز ان يقدر ام راى شاء وهذه المنقطعة عاطفة
ام لا فيه خلاف **وقد تجي** المنقطعة **لمجرد الانتقال** والاضراب **وقد تدخل
على كلمات الاستفهام** نحو هل يستوي الاعمى والبصير ام هل تستوي
الظلمات والنور نحو ماذا كنتم تعملون ام من هذا الذي هو جند لكم
وظاهر كلام المولف ام هذه منقطعة اذ الضمير من قوله وقد تجي عائد
الى اقرب مذكور وهو المنقطعة ويحتمل ان يعود الى مجرد ام لا بقيد
اتصال ولا انقطاع فيكون ام هذه الداخلة على ادوات الاستفهام
قسما ثالثا براسه ليست متصلة ولا منقطعة بل لمجرد الاضراب
بمعنى بل صرح به التفتازاني وحاشية الكشاف في تفسير قوله تعالى
في سورة النساء امن يكون عليهم وكيلا وهو حسن فيدفع به رد ابن هشام
على البصريين في دعواهم ان المنقطعة بمعنى بل والهمزة دايما وقوله
سوى الهمزة استثناء من كلمات الاستفهام اي ام المنقطعة لا تدخل
على همزة الاستفهام **لعراقتها فيه** فكره تقدم شيء عليها مما يخرجها
عن الصدر **ولا لنفي ما وجب للاول** من الحكم نحو جاء زيد لا عمرو ولها ثلاثة
شروط احدها ان معطوفها اسما وفد اشار اليه المولف بقوله
وخصت بالاسم وكذا في اللباب واعترضه الشارح بانه قد يعطف
بها المضارع نحو انا اقوم لا اقعد وذلك لمضارعة الاسم فكانك
قلت انا قايم لا قاعد وهو ماخوذ من كلام الرضي حكما وتعليلا ونصوا
هنا فوه على انها تعطف بها المفردات الثاني ان يتقدمها اثبات
او امر اتفاقا فالاول جاء زيد لا عمرو والثاني اضرب زيدا لا عمروا او ندا خلافا
لابن سعدان نحو يا ابن اخي لا ابن عمي الثالث ان يتعاند متعاطفاها

بتمام
يكون صح
ان صح

اي

اي لا تصدق احدهما على الاخر نحو جاءني رجل لا امراة بخلاف جاءني رجل لا
زيد نص عليه السهيلي قال ابن هشام في توضيح الالفية وهو حق **وبل
للاضراب بعد الايجاب** كقام زيد بل عمرو والامر كاضرب زيدا بل عمروا **فيفيد
الغلط بجعل المتبوع كالمسكوت عنه** فلا يحكم عليه بشيء ويكون الحكم ثابتا
لما بعدها **وقيل كالمنفي** عند الحكم وهذا القايل يرى ان معنى
الاضراب عن المتبوع بعد الايجاب جعله منفيا عند الحكم قطعا لا انه
كالمنفي فلا معنى لادخال الكاف هنا **او للاضراب بعد النفي فيحتمل
الاضراب كذلك** اي الغلط ولا يتعين له **لانه اضراب عن المنفي عند الجمهور
او عن النفي عند المبرد** فان جعلنا الاضراب عن المحل المنفي مثلا في قولك
ما جاءني زيد بل عمرو ثبت المجي للتابع بمقتضى الاضراب وتقرر المنفي
على حاله للمتبوع لانه لم يضرب عنه وان جعلناه عن نفي المجي كان عنايته
الاولية ان يجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه كانه قيل ما جاءني بل جاء
عمرو فالحاصل ~~اواعتبار~~ ان مذهب الجمهور ان بل بعد النفي لتقرير
ما قبلها على حاله وجعل نقيضها لما بعدها اثباتا على ان الاضراب عن المنفي
وان مذهب المبرد كونها ناقلة معنى النفي الى ما بعدها بناء على ان
الاضراب عن النفي واعلم ان المبرد لا يوجب ما حكى المولف انه مذهبه
بل يجوز ان يكون المعنى عليه وان يكون على ما قاله الجمهور وعلى رايه
فيصح ما زيد قايما بل قاعدا وبل قاعد ويختلف المعنى فمع النصب
يكون القعود منفيا ومع الرفع يكون مثبتا **وقد تجي بل لترك الشي الى
الاهم** نحو وجهك بل البدر بل الشمس ولم يقيد المولف بل العاطفة
بان يقع بعدها مفرد بل اطلق فاشعر بانها للعطف سواء تلاها
مفرد او جملة والمشهور انها لا تكون عاطفة الا اذا تلاها مفرد
واما التي تليها جملة فحرف ابتدا تفيد الاضراب وليست بعاطفة
على الصحيح **ولكن للاستدراك على ما بين** في الحروف المشبهة بالفعل
في المفردات بعد النفي نحو ما مررت برجل طالح لكن صالح **وفي الجمل اعم**

زيد صح
النجم صح

يقع بعدها لنفي نحو ما جاء زيد لكن عمرو جاء وبعد الاثبات نحو جاءني زيد
لكن عمرو لم يجئ ونحو ولكن رسول الله والصحيح انها للعطف بشرط افراد
معطوفها وان يسبق بنفي كما مر او نهي نحو لا تكرم رجلا جاهلا لكن فاضلا
وانها حرف ابتداء ان تلتها جملة كقوله اذا ابن ورقاء لم تخش بوادره
لكن وقايعه في الحرب تنتظر او تلت واوا نحو ولكن رسول الله
وليس المنصوب معطوفا بالواو لان معطوفي الواو في الافراد لا يختلفان
بالسلب والايجاب واي في رأي ذهب اليه الكوفيون وصاحب
المفتاح وصاحب المستوفى كذا في مغني ابن هشام وذهب اليه بعض من
البصريين كابو العباس المبرد على ما حكاه ابن خالويه عن ابي عمرو صح
الزاهد كذا في حواشي التسهيل لابن هشام ايضا وهو للتفسير والجمهور على ان
ما بعدها عطف بيان لما قبلها لا عطف نسق قال ابن هشام لانا لم نر عاطفا
يصلح للسقوط دائما نعني لانه اي يصلح للحذف دائما فلا يكون حرف
عطف واحترز بقيد الدوام من العاطف الذي يصلح في بعض الاوقات
دون بعض كالعاطف المتوسط بين الاخبار في مثل زيد قايم وقاعد
وضاحك وباك والصفات نحو مررت برجل فقيه وكاتب وشاعر
والاحوال نحو جاءني زيد راكبا وضاحكا قال وما عاطفا ملازما للعطف
الشيء على مرادفه نعني واي ملازمة كذلك فلا يكون حرف عطف واحترز
بالملازم مما يعطف الشيء على مرادفه تارة دون اخرى كقوله والفى قولها
كذبا ومينا فان الواو كما تعطف هذا تعطف غيره فليست ملازمة لعطف
المرادف وتقع تفسيرا للضمير المجرور والمرفوع بلا شرط العطف عليهما
نحو مررت به اي زيد بلا اعادة الخافض ونحو زيد ضرب اي هو بلا تاكيد
ولا فصل كما يوجد في كلام البلغاء من العرب العرباء محجة له اي للجمهور
في انها ليست حرف عطف ولا يجمع بين عاطفين كراهة لتوالي حرفين
من باب واحد ثم رد قول من ذهب الى ان اما الثانية عاطفة من نحو لك
جاء اما زيد واما عمرو لدخول واو العطف عليها وقد مر الكلام فيه

ويجوز معها الواو صح

للسقوط صح

في كلام العلماء وان لم يوجد صح

وحتى

وحتى الثانية التي في قولك جاء القوم حتى زيد حتى عمرو متمحضة للمهلة
لانها لا عاطفة ولكن مع الواو للاستدراك لا للعطف
وفي هذا منافاة لقوله فيما مر بعد ذكره لكن العاطفة ويجوز معها
الواو وربك فكبر اي وقوله تعالى وربك فكبر الا انه حذف الواو
كراهة لاجتماع الواوين محمول على معنى ومهما يكن من شيء فكبر ربك فليس
من اجتماع العاطفين في شيء اذ الواو عاطفة والفاء رابطة للجواب وانما
يلزم ذلك لو كانا عاطفين حتى يكون الاصل وفكبر والرضي يدعي انه حذف
اما الشرطية التي بمعنى مهما يكن من شيء مطرد في مثل هذا الموضع قال
وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك
فطهر والرجز فاهجر وهذا قليل وقوله وبذلك فليفرحوا وانما يطرد
ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر
به فلا يقال زيدا فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما حروف
التنبيه وبعضهم يسميها حروف الاستفتاح قال ابن الحاجب والاولى
لان اضافة الحرف في تسميته الى المعنى المختص به في الدلالة اولى من
اضافته الى امر ليس من دلالته والتنبيه من دلالة هذه الحروف
بخلاف الاستفتاح الا يرى ان حرف الاستفهام وحروف التحضيض
ونظايرها لا يكون الاستفتاح بها ولم تسم حروف استفتاح لانه
ليس من دلالتها وانما سميت حروف استفهام وحروف تحضيض لما كان ذلك
المعنى مدلولها واذا اعتبرت تسميات الحروف باعتبار ما فيها وجدتها
كلها كذلك كحروف النداء وحروف الشرط وحروف الاستقبال وغير ذلك
ها وتدخل على اربعة احدها الاشارة غير المختصة بالبعيد نحو هذا
بخلاف ثم وهنا بالتشديد وهنالك الثاني ضمير الرفع المخبر عنه باسم
الاشارة نحو ها انتم اولاء الثالث نعت اي في النداء نحو يا ايها الرجل وهي
في هذه واجبة للتنبيه على انه المقصود بالنداء وقيل للتعويض عما تضاف
اليه اي الرابع اسم الله تعالى في القسم عند حذف الحرف يقال ها الله

التي صح

باللغات التي تقدم ذكرها **وأما** بفتح الهمزة وتخفيف الميم **وفيها لغات**
ابدال همزتها هاء او عينا وكلاهما ~~اما ثما اما ثما~~ ثم مع ثبوت الالف
وحذفها او بحذف الالف مع ترك الابدال **وألا** بفتح الهمزة وتخفيف اللام
وحرضا اي اما تأتي والا **بالصدر** لتحصل الغرض المطلوب بهما وهو
تنبيه المخاطب لمضمون الجملة الواردة بعدهما واما ها فالاصل دخوله
على المفرد الذي هو اسم الاشارة لا يكون الصدر بل قد يكون اول
الكلام ووسطه على حسب وقوع اسم الاشارة في الجملة فان وقع ابتدا
فصدريته اتفاقية لا من حيث ان لها الصدر وانما موقع اسم الاشارة في محاله
اما ابتدا او وسطا **حروف النداء أيا** كقوله ايا جبلي نعمان بالله خليا
نسيم الصبا يخلص الي نسيمها **وهيا** كقوله ٭ فاصبح يرجو ان يكون
حيا ٭ ويقول من فرح هيا ربا **للبعيد** لان نداءه يحتاج الى رافع الصوت
وهو يحصل بكثرة الحروف والمد وهو يحصل بكون الاخر الفا وقد
توفر الامران في هذين الحرفين فجعل للنداء البعيد **وشبهه** من
النائم والساهي والمتألم والمتغافل **وأي** بهمزة مفتوحة فياء ساكنة كقوله
الم تسمعي اي عبد في رونق الضحى ٭ حسنه وبريقه والهديل صوت
الحمام **والهمزة** كقوله ٭ افاطم مهلا بعض هذا التدلل ٭ لا نتقال الامرين
المتقدمين منها اذ لا كثرة حروف والالف في الاخر وذهب ابن برهان
الي ان الهمزة كذلك اي للمتوسط قال ابن هشام وهو خرق لاجماعهم
ويا أعمها اي اوسعها مجالا لكثرة النداء بها ووقوعها في الاستغاثة
والندبة وللقريب والبعيد **وخصت بالاستغاثة** نحو يا لزيد **والتعجب**
نحو يا للماء **حروف الندبة وا** ولا تستعمل في غيرها اصلا على ظاهر
كلام الجماعة وقال الرضي وقد تستعمل وا في النداء المحض وقد
اشرنا الى ذلك في الكلام على الندبة فيما مر **وقد تستعمل ها يا** وقدم
الاستشهاد عليه في بابه **والهمزة** ومنها التنبيه على اني لم
اقف على ذلك في غير هذا الكتاب **حروف التعريف لام** ٭

صح ٭ بكا حمامات لابن هديه عبدي هزم عبده
ورونق الضحى صح

للقريب صح

ونقل ابن الخباز عن شيخه ان يا للنداء المتوسط

سط

وهي

وهي المشهورة **وميم يمنية** ونقلت عن طي وعن حمير وانشد واذاك خليلي
وذو يواصلني ٭ يرمي وراي بامسهم وامسلمه ٭ **ومن الحديث** من رواية
النمر بن تولب رضي الله عنه ليس من امبر امصيام في امسفر قال ابن هشام وقيل ان
هذه اللغة مختصة بالاسما التي لا تدغم لام التعريف في اولها نحو غلام وكتاب بخلاف
رجل وناس وحكى لنا بعض طلبة اليمن انه سمع في بلادهم خذ الرمح واركب امسفر
ولعل ذلك لغة لبعضهم لا لجميعهم الا ترى الي البيت السابق وانها في الحديث
دخلت على النوعين الي هنا كلامه ومذهب سيبويه فيما نقل غير واحد
ان اللام وحدها حرف تعريف وان الهمزة للوصل لكنها فتحت مع ان
اصل همزات الوصل الكسر لكثرة الاستعمال ونقل صاحب التسهيل
عن سيبويه ايضا ان حرف التعريف هو ال الا ان الهمزة همزة وصل
زائدة معتد بها في الوضع كهمزة استمع ولهذا لم يعد رباعيا فيضم
اول مضارعه ومذهب الخليل ان حرف التعريف هو ال فان همزته همزة
قطع وصلت لكثرة الاستعمال **للاشارة الى الحقيقة من حيث هي هي**
لا من حيث الوجود واعتبار ما تصدق عليه من الافراد **وتسمى جنسا** اي
لام جنس وتسمى ايضا لام الطبيعة كقولهم الرجل افضل من المراة
ولا يلزم من كون جنس الرجل افضل من جنس المراة ان لا يكون امراة
افضل من رجل لجواز ان يكون الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل
افضل من الجنس الحاصل في ضمن كل فرد من الرجل افضل من الجنس الحاصل
في ضمن كل فرد من المراة مع كون خصوصية فرد منها افضل من خصوصيات
افراد منه اعني ان افضلية المراة تكون ناشئة من خصوصها بالقياس
الي خصوصية افراد الرجل وذلك لا ينافي ان تكون جنس الرجل افضل
من جنس المراة من حيث هو **او من حيث هي موجودة في فرد معين بين المتكلم**
والمخاطب اي حصة معينة من الحقيقة فردا او فردين او اكثر
كما اذا قيل لك جاني رجل ورجلان او رجال فتقول اكرم الرجل
والرجلين والرجال **وتسمى عهدا خارجيا او هو** للاشارة الي

هو خوارزمي ويستعمل رجل وناس صح

اي همزته همزة

حينئذ

الحقيقة من حيث هي موجودة في فرد غير معين معهود في الذهن ويسمى
عهدا ذهنيا فيطلق المعرف بلام الحقيقة التي هي موضوعة للحقيقة
المتحدة في الذهن على فرد موجود من الحقيقة غير معين باعتبار كونه
معهودا في الذهن وجزئيا من جزئيات تلك الحقيقة مطابقا اياها كقوله
تعالى حكاية عن يعقوب عليه الصلاة والسلام واخاف ان ياكله
الذئب وهو في المعنى كالنكرة وليس بها في اللفظ لما هو متحلٍّ به من
اداة التعريف وجريان احكام المعرف عليه من وقوعه مبتدأ وذا حال
ووصفا للمعرفة وموصوفا بها الى غير ذلك لكنه قريب منها من حيث المعنى
لانه اريد به الجنس من حيث وجوده في ضمن فرد لا بعينه لا حل قرينة تقتضي
ذلك كقولك حين لا عهد اكلت الخبز وشربت الماء فانه مؤدى هذا
المعرف مؤدى المنكر فكانك قلت اكلت خبزا وشربت ماء لكن بينهما فرق
وهو انك اذا قلت اكلت الخبز فكانك قلت فردا من هذه الماهية
المعلومة للمخاطب واذا قلت اكلت خبزا كان معناه اكلت فردا من
هذه الماهية من غير اشارة الى معلوميتها وان كانت معلومة
في نفس الامر فيوصف بالجمل كما يوصف بها النكرة التي هي مشابهة لها في
المعنى كقوله • ولقد امر على اللئيم يسبني • فالله لم يرد لئيما بعينه
اذ لا قدح فيه • ولا كل لئيم لامتناعه عادة فلم يبق الا ان يريد لئيما
من اللئام معهودا في الذهن او من حيث هي موجودة في جميع الافراد
اللغوية اي التي يتناولها اللفظ بحسب اللغة نحو عالم الغيب
والشهادة اي كل غيب وكل شهادة او العرفية اي الافراد التي يتناولها
اللفظ بحسب متفاهم العرف نحو جمع الامير الصاغة اي صاغة بلده او اطراف
مملكته اذ هو المفهوم عرفا لا صاغة الدنيا باسرها ويسمى استغراقا
حقيقيا ان تعلق بالافراد اللغوية او عرفيا ان تعلق بالافراد العرفية
حرف الايجاب ويسمى ايضا حرف التصديق نعم بفتح النون والعين وهي
اللغة الشائعة وبكسر العين في كنانة قال بعضهم سمع الكسر من النبي

صلى

صلى الله عليه وسلم وعمر وعلي والزبير وابن مسعود وبه قرأ الكسائي وقال
انها لغة اشياخ قريش فعلم انها لا تختص بكنانة وقول ابي عمرو كنانة تكسرون
لا ينبغي ان عنهم بكسره وقد جمع بين اللغتين من قال دعاني عبد الله نفسي
فداه فيا للخير داع دعاني نعم نعم الرواية بفتح عين الاولى وكسر عين
الثانية كذا في حواشي التسهيل لابن هشام وبعضهم بكسر النون والعين
معا وقرئ بها في الشواذ وبالحاء المهملة بدلا من العين لغة بها منها في
المخرج وبكونها اضعف من العين لانها اقرب الى الفم في لغة حكاها
النضر بن شميل وبها قرأ ابن مسعود لتقرير ما سبقها من كلام موجب او منفي
خبرا كان او استفهاما فنعم يؤتى بها جوابا لقائل قد قام زيد او اقام
زيد والمعنى قد قام ولقائل لم يقم زيد او لم يقم والمعنى لم يقم
هذا او ضعها بحسب اللغة الا ان المعترف عرفها في ايجاب نفي همزة
استفهام ولذلك لو قال شخص نعم في جواب اليس لي عليك الف لزمه
بالالف تغليبا للعرف على اللغة وتقدما بما له عليها باعتبار الاحكام
الشرعية وبلى لايجاب النفي وابطاله سواء كان في الخبر او الاستفهام
فاذا قلت بلى لقائل لم يقم زيد او لم يقم زيد كان المعنى قد قام وفي
قوله تعالى الست بربكم قالوا بلى المعنى انت ربنا وقال كثير من المفسرين
لو قالوا نعم لزوالا ان نعم لتقرير ما سبقها فيكون المعنى لست ربنا وهو كفر
وعورض بالمعنى العرفي كما في مسئلة الاقرار السابقة فالمعنى انت ربنا فلا
كفر واجيب بانه لم يتحقق حينئذ عرف فلم يبق الا اعتبار معناها لغة
ووقع في بعض الاحاديث ما يقتضي انها يجاب بها الاستفهام المجرد عن النفي
ففي صحيح البخاري في كتاب الايمان والنذور انه عليه الصلاة والسلام
قال لاصحابه اترضون ان تكونوا ربع اهل الجنة قالوا بلى وفي صحيح قال صح
مسلم في احاديث الهبة ايسرك ان يكونوا لك في البر سواء قالوا بلى قال فلا
اذا وفيه ايضا انت الذي لقيتني بمكة برفنه انت بهمزة الاستفهام
الا انه حذفها القرينة الحالية فقال له المجيب بلى واي بكسر الهمزة

وسكون اليا ثمانية نعم مع القسم عند جماعة فلا يختص بالاستفهام وهو الذي
جزم به ابن مالك قال ابن الحاجب وتبعه المولف لا يجاب الاستفهام مع
القسم نحو ويستنبونك احق هو قل اي وربي قال الرضي ولا يكون
المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري تقول اي والله واي وربي واي
لعمري وقال الزمخشري سمعتهم يقولون في اي التصديق ايو فيصلونه
بواو القسم ولا ينطقون به وحده يعني ان هذا دليل على ان القسم من
لوازمه وانظر كيف صح حذف المجرور وبقا الجار قلت والمصريون
يقولون ايوه بها السكت بعد الواو بحذف الفعل فلا يقال اي اقسمت
بالله مثلا مع جواز اثبات الواو نحو اي والله وحذفها في اي الله فيتعين اليا تنبيها
لحرف الايجاب وتسكينها والجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف
الايجاب لصوت اخف من التحرك والحذف وان كان يلزم من التقا الساكنين
على غير حده لانهما من كلمتين اجرا لهما مجرى كلمة واحدة كالضالين
وتمود الثوب وذلك كما في ها الله وهذا مرخصا بالاسم الشريف وحذفها
اي حذف اليا على الاصل واجل بفتحتين وسكون اللام وجير بكسر
الرا على اصل التقا الساكنين كامس وقد تفتح للتخفيف كاين وكيف
وان بكسر الهمزة وتشديد النون لتصديق المخبر سوا كان خبره ايجابا
او نفيا ولا يجي بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام والامر وغيرهما
قال الرضي وقول ابن الزبير لفضالة ابن شريك قال لعن الله ناقة
حملتني اليك ان وراكبها نص في كونها للتصديق لكنه يدل على انه
يجي لتقرير مضمون الدعا وهو خلاف ما قاله المص يعني ابن الحاجب
من ان الاتيها لتصديق الخبر فلتصدير كلامه مناف لاخره اذ التصديق
انما يكون للخبر والدعا انشا لا خبر حروف الزيادة اما الحروف
التي لا تكون الزيادة لا التي من شانها وليس المراد انها لا تكون الا زائدة
وكذا ليس المراد من زيادتها انها لا معنى لها اصلا قالوا بل المراد من
كون الحرف زايدا ان اصل المعنى لا يتغير بحذفه ووجوده يفيد التاكيد

و

ذا التقريب وهذا يشكل ببعض الحروف المفيدة للتوكيد مثل ان
حيث لا تعد زايدة مع ان اصل المعنى لا يختل بطرحها وان اشترط
عدم العمل حتى يخرج هذه انتقض بلام الابتدا وغيرها مما لا يعد
زايدا ولا عمل له وبالحروف الجارة الزايدة مع ثبوت عملها ان بهمزة
مكسورة ونون واحدة ساكنة مع ما المدة اي ما المصدرية
الظرفية وسميا التي بمعنى المدة نقلة كقوله • ورج الفتى للخير
ما ان رايته • على السن خيرا لا يزال يزيد • اي رج الشاب مدة
رويتك له لا يزال يزيد خيرا على زيادة سنه فزادان بعدما الظرفية
تشبيها لها في اللفظ بما النافية ويحتمل ان يكون الزايدة هو ما
وان الشرطية وما النافية كقوله • فما ان طبنا جبن ولكن منايانا ودولة اخرينا طبنا عادتنا والدولة بفتح الدال النصرة — عدنا صح
الحرب قيل وبالضم ايضا كذلك ولما الحينية نحو لما ان قام زيد
قام عمرو وهذا اما ذكره ابن الحاجب واقره الشارحون الرضي وغيره
قال ابن هشام وهو سهو وانما ذكرته في ان المفتوحة قلت وزيدت
المكسورة ايضا بعد ما الموصولة الاسمية كقوله يرجي المرء ما ان
لا يراه • ويحتمل كون ما موصوفة وبعد الا الاستفتاحية كقوله
الا ان سرى ليلي فبت كئيبا • وقبل مدة الانكار سمع سيبويه
رجلا يقال له اتخرج ان اخصبت البادية فقال انا انيه منكرا ان
يكون رايه على خلاف ذلك وان بفتح الهمزة مع الكاف كقوله ويوما
توافينا بوجه مقسم • كان ظبية تعطو الى وارق السلم بجر
ظبيه ويروى بالرفع وقد مر في الحروف المشبهة بالفعل ولما نحو ولما
ان جات رسلنا لوطا سي بهم وضاق بهم ذرعا قال الزمخشري ان
صلة اكدت وجود الفعلين مرتبا احدهما على الاخر وقتين متجاورين
لا فاصل بينهما كانهما وجدا في جز واحد من الزمان كانه قيل لما
احس بهم فاجاته المساة من غير ريث الي هنا كلامه فان قلت

حين صح

فلم تندخل في سورة هود حيث قيل ولما جاءت رسلنا لوطا سيء بهم ٥
وضاق بهم ذرعا وقال هذا يوم عصيب وجاءه قومه يهرعون اليه الاية
قلت لما رأيت في اية هود على مجيء الرسل لوطا امورهي مساءته
وضيق ذرعه وقوله هذا يوم عصيب ومجيء قومه يهرعون اليه وهذا
المجموع من حيث هو مجموع ليس شديد الاتصال بمجيء الرسل حتى يعد المجموع
كانه واقع في جزء واحد من الزمان لم يوت ان لمنافاة معناها لهذا
المقام ودخلت في الاية الاخرى وهي اية العنكبوت لانه لم يرتب على
مجيء الرسل غير مساءة لوط وضيق ذرعه وهما شديد الاتصال بذلك المجيء
فاتى بان اشعارا بهذا المعنى كما قال الزمخشري فتامله **وبين لو فعل**
القسم كقوله فاقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم **وما بعد**
اذا ومتى واي واين شرطا اي حالة كونهن ذوات شرط وقد مر ذلك في
جوازم الفعل **وبعد الباء** نحو فبما رحمة من الله لنت لهم **ومن** نحو مما
خطيئاتهم اغرقوا **وقلت زيادتها مع غير وشل متضافين** فالاول كقوله
نام الخلي فما احس رقادي • والهم محتضر لدي وسادي • من غير ما
سقم ولكن شفني هم اراه فقد اصاب فؤادي • والثاني نحو قوله
تعالى فورب السماء والارض انه لحق مثل ما انكم تنطقون **ولا مع الواو**
لا لتاكيد النفي نحو وما يستوي الاحياء ولا الاموات واما التمثيل بنحو
ما جاءني زيد ولا عمرو فقد يستشكل من حيث انها ليست بزائدة البتة
لاتراه انه اذا قيل ما جاءني زيد وعمرو احتمل ان المراد نفي مجيء كل منهما
على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء بلا صار
نصا في المعنى الاول وجوابه ان الخصوصية الحادثة بالحرف لا يمنع
من عود زيادته كالتي في ما جاءني من رجل **وبعد ان المصدرية** نحو ما منعك
ان لا تسجد اذ المعنى ما منعك ان تسجد لانه انما امتنع عن السجود ولذا
ذمه بهذا القول فلو كانت لا غير مزيدة كان المعنى ما منعك عن
عدم السجود والامتناع عن عدم السجود هو السجود فيلزم ذمه على السجود

الشرح صح

وهو

بجلح صح

وهو فيلزم كونها زائدة **وقبل اقسم في راي** ذهب اليه جماعة في قوله
تعالى لا اقسم بيوم القيامة ثم اختلفوا فقيل زيدت توطئة وتمهيدا
لنفي الجواب والتقدير لا اقسم بيوم القيامة لا يتركون سدى ومثله
فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك ورد بان الجواب في مثله قد جاء مثبتا
في سورة البلد وهو لقد خلقنا الانسان في كبد وقيل زيدت لمجرد
التاكيد وتقوية الكلام ورد بانها لا تزاد كذلك صدرا بل حشوا
كما وان وفيه نظر وذهب قوم الى انها في لا اقسم نافية فقيل المنفي
اقسم على ان يكون اخبارا لا انشاء اي لا اعظمه بالاقسام به استحقاقه
اعظاما فوق ذلك قاله الزمخشري وقيل المنفي شيء تقدم ذكره هو ما حكي
عنهم كثيرا من انكار البعث اي ليس الامر كذلك ثم استؤنف القسم ٥
وشذت مع المضاف كقوله الشاعر • في بير لا حور سرى وما شعر • الحور بضم
الحاء المهملة الهلاك **ومر في الباء واللام تقدمت** مذكورة في بحث
الحروف الجارة **حرفا التفسير اي** بفتح الهمزة كقولك عندي عسجد
اي ذهب وغضنفر اي اسد وما بعدها عطف بيان على ما قبلها او
بدل **وان وخصت بما في معنى القول** دون ما فيه حروفه نحو فاوحينا اليه
ان اصنع الفلك ونودوا ان تلكموا الجنة وتحتمل المصدرية فيهما
بان تقدر قبلها حرف جر فتكون في الاولى الثنائية وضعا لدخولها
على الامر وفي الثانية المخففة لدخولها على الاسمية **او بالقول المقدر**
دون صريحه المذكور ~~وانطلق الملأ منهم~~ **وعليه ان امشوا لتضمن انطلق**
معنى القول اما باعتبار ان المراد بالانطلاق انطلاق الالسنة
لا المشي او باعتبار ان الانطلاق عن المجلس لا ينفك من حيث العادة
عن القول والتعارض في الحديث بما جرى فيه فنزل منزلة القول نظرا
الى ذلك **او بتقدير** وانطلق الملأ منهم **قائلين ان امشوا** فجعل صريح
القول المقدر كالفعل المأول بالقول في عدم الظهور وقد استبان
لك ان الاية محتملة لان يمثل بها لكل من الوجهين المذكورين في المتن

سري صح

وانطلق الملأ منهم صح

وحكى ابن هشام عن شرح الجمل الصغير لابن عصفور انها قد تكون مفسرة
بعد صريح القول ولم تعتبر بان يكون مؤولا وذكر الزمخشري في قوله
تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله انه يجوز ان يكون
مفسرة للقول على تاويله بالامر اى ما امرتهم الا بما امرتني به فوضع القول
موضع الامر رعاية لقضية الادب الحسن لئلا يجعل نفسه وربه معا آمرين
ودل على الاصل بذكر ان المفسرة ولا يبعد ان يجعل القول في معنى الامر
على هذه النكتة لم يكن للناس ان يجعل كل قول في معنى فعل فيه معنى
القول فيجعل ان فيه مفسرة كما اشعر به كلام ابن هشام وقال الرضي لو ارتكب مرتكب صح
ان السماة بالمفسرة زايدة في معمول ما هو بمعنى القول لم يكن ثم مانع منه
نحو امرته ان قم اى قال له قم بتاويل امرته بقال او بتقدير قال بعد على الخلاف
وان زايدة وهذا يطرد في جميع الامثلة حروف المصدر ان في
الجملة الاسمية نحو يعجبني ان زيدا قايم فان تاولها اى تاول الجملة الاسمية
وتر جعها الى المصدر خبرها ان كان مشتقا كما مثلنا والصواب ان مجموع
ان مع اسمها ياول بالمصدر والتقدير في ذلك المثال يعجبني قيام زيد
او الى معنى المصدر ان لم يكن ذلك الخبر مشتقا ولكنه في معنى
المشتق كالاخوة زيد في يعجبني ان زيدا اخوك فالاخوة وان لم يكن مصدرا
للخبر الذي هو اخوك لكنها في معنى المصدر له او الى الكون فيما تعذر
فان كان الخبر جامدا محضا نحو بلغني ان هذا زيد تقديره بلغني كونه
زيدا لان كل خبر جامد نسبته الى المخبر عنه بلفظ الكون تقول هذا زيد
وان شئت قلت هذا كاين زيدا ومعناهما واحد قال ابن هشام وزعم
السهيلي ان الذي ياول بالمصدر انما هو ان الناصبة للفعل لانها
ابدا مع الفعل المتصرف وان المشددة انما تاول بالحديث قال وهو
قول سيبويه ويويده ان خبرها قد يكون اسما محضا نحو علمت ان الليث
الاسد وهذا لا يشعر بالمصدرية وقد عرفت اندفاعه بان هذا يقدر
بالكون وقال الرضي في نحو بلغني انك زيد ان تقديره بلغني زيديتك

مطرفوان المفسر زايده

فان ياء النسب اذا الحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر
نحو الفروسية والضاربية والمضروبية وما وهي اسم موصول عند
الاخفش وكذا عند ابن السراج فشرطها عايد اسوة لامثالها
من الموصولات ونقل ابن عصفور الاتفاق على حرفيتها غير صحيح وكذا
الانكار على من نقل فيها الخلاف ورجح القول باسميتها مانه مخلص
من دعوى اشتراك لا داعي اليه فان ما الموصولة الاسمية ثابتة بالاتفاق
وهي موضوعة لما لا يعقل فاذا قلت اعجبني ما قمت فالتقدير
اعجبني الذي قمته وهو يبطل قولهم اعجبني قيامك ورد بانه يستلزم
ان يسمع كثيرا اعجبني ما قمته لانه الاصل عند مدعي اسميتها واللازم
منتف واعترض ايضا بقوله تعالى ولهم عذاب اليم بما كانوا يكذبون
اذ الضمير المحذوف ان كان للنبي والقران صح المعنى وخلت الصلة
من عايد وان كان للتكذيب فسد المعنى لانهم اذا كذبوا التكذيب
بالقران والنبي كانوا مؤمنين واجيب بان الفعل من يكذبون ليس
واقعا على التكذيب بل مؤكد به لانه مفعول مطلق لا مفعول به
والمفعول به محذوف ايضا اى بما كانوا يكذبون النبي والقران
تكذيبا وان بفتح الهمزة وتخفيف النون ساكنة وكما اي ما وان في
الجملة الفعلية صح التي فعلها متصرف احترازا من مثل الذي لا يتصرف
لا مصدر له حتى ياول الحرف مع الفعل به فان قلت فقد اخل
المولف بهذا القيد قلت لعله تركه اتكالا على ما اشرنا
اليه اذ الحكم على حرف بانه مصدري يقتضي ان يكون ثم مصدر ياول به
ومع الوصل بغير المتصرف لا يكون ثم مصدر ياول به فاغني عن التصريح
بذلك لاشعار القرينة به عن الطلبية في الاصح وهذا يقتضي
وجود الخلاف في كلا الحرفين والخلاف انما هو موجود في ان كما ذهب
ابو حيان والرضي الى انها لا توصل بالامر مستندين الى انها لو وصلت
به لفات معنى الامر عند التاويل بالمصدر لعدم دلالته عليه وصاحب

ذي المسميه الا بالصلة ... [illegible]

مدعي صح

الفعلية صح

دون صح

ابن مالك في التسهيل بان ان توصل بفعل متصرف مطلقا يعني سواء كان
مضارعا او ماضيا او امرا واباح الزمخشري في مواضع كثيرة من الكشاف
توصلها بالامر وتقدير مصدر ماخوذ من المادة التي تدل على الطلب
فاذا قلت كتبت اليه بالامر بالقيام فانما هو بفوت الدلالة على الصيغة
فقط والنصب وصرح بما ذكرناه في تفسير سورة نوح فقال في قوله
تعالى انا ارسلنا نوحا الى قومه ان انذر قومك ان الناصبة للفعل
اي انا ارسلناه بان انذر اي بان قلنا له انذر اي بالامر بالانذار
وقيل بما ومنها ان المحل وغيره اي تحمل ما على ان في العمل وبالعكس
نحو كما تكونوا يولى عليكم اي اذ كنتم اهل الطاعة يولي عليكم
اهل الرحمة وان كنتم اهل المعصية يولي عليكم اهل العقوبة وابن
الحاجب اورد الحديث بصيغة كما تكونوا مثل ما في المتن قال ابن هشام
والمعروف في الرواية كما تكونون قلت وكذا رواه صاحب الكشاف
في تفسير قل اللهم مالك الملك والتخريج المذكور على تقدير ثبوت
الرواية بحذف النون لا يتعين لجواز ان يكون الفعل مرفوعا وحذفت
منه نون الرفع على حد قراءة ان تظاهرا وكما حذفت في قراءة وردت عن ابي عمرو
قالوا ساحران تظاهرا بتشديد الظاء اي تتظاهران وفي الحديث
لا تدخلوا الجنة حتى تومنوا ولا تومنوا حتى تحابوا فحذفت من لا تدخلوا
ولا تومنوا تخفيفا بدون ناصب ولا جازم فكذا كما تكونوا وان تقران
في قول الشاعر ان تقران على اسماء ويحكما مني السلام وان لا تشعرا
احدا وقبله يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيثما كنتما لقيتما رشدا
ان تحملا حاجة لي خف محملها وتصنعا نعمة عندي بها ويدا ان تحملا
منصوب بفعل مقدر اي اسالكما وان تقران اما في محل نصب بدلا
من ان تحملا او من حاجة واما في محل رفع خبر مبتدا مضمر محذوف عائد
الى حاجة اي هي ان تقران فقد اهمل الشاعر بعد ما اعمل بعد ما اهمل [اعمل صح]
حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما ولها الصدر لدلالتها على نوع من الكلام

[في الحاشية: كتبت اليه بان قم فالمعنى صح]

نحو

نحو التحضيض والحث والتوبيخ واللوم كما نراه وتلزم الفعل المستقبل
للحث على ادخال مصدره في الوجود نحو هلا تعودون المحسن ونحو لولا
تستغفرون الله ولوما تاتينا بالملائكة وقد دخلت على الماضي لفظا
المستقبل معنى في قوله تعالى لولا اخرتني الى اجل قريب ولكن مثل
هذه يجعلونها للعرض وهو طلب بلين وتادب والتحضيض طلب بحث
وازعاج وتلزم الماضي للوم على الترك تقول الا صليت على معنى
انك تلوم على تركك الصلاة فتنقضي الطلب اذ لا يلام على ترك شيء
الا وهو مطلوب فان قيل طلب الفعل بعد مضي وقته مستحيل فلا دلالة
لشيء من هذه الحروف على الطلب اذا وقع بعدها الماضي وحينئذ لا طلب
فكيف نصب جوابه مقرونا بالفاء مثلا وجزم مجردا قلنا قد اجاب عنه الرضي
وابن الحاجب في امالي المفصل بانها لا تنفك عن افادة معنى الطلب في
الوقت الذي كان صالحا لحصوله وانما وقع بعدها الماضي تنبيها على ان المطلوب
منه ذلك الذي فوته حتى انقضى وقته فصار ذلك كالتوبيخ
واللوم على ترك المطلوب فباعتبار ما فيه من معنى الطلب المقدر
في وقته نصب جوابه مع الفاء وجزم بدونها فان قلت نرده على كون
هذه الحروف تلزم الفعل قول الشاعر
ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها اذ
الجملة اسمية قلت هو عندهم ماول اما بتقدير فهلا كان اي
الشان او بتقدير فهلا شفعت نفس ليلى وشفيعها خبر مبتدا محذوف
اي هي شفيعها ورجح هذا التاويل الثاني بان الاضمار من جنس المذكور
اقيس حرفا التوكيد وانما سمي بذلك لافادته التوكيد في بعض موارده
وذلك حين يستعمل للتحقيق كما انه سمي حرف التوقع لافادته اياه في بعض
الصور على ان بعضهم يدعي انها لا تنفك عن التحقيق لا مع التوقع ولا
غيره فهي للتاكيد دائما ومما كتب في بعض الحواشي نقلا عن الحلبيات
ان تسميته بذلك لما فيه من معنى التوكيد لان قولك قد فعل جواب

هل يفعل وإذا كان جوابا للمؤكد كان تأكيدا فليس بشيء **قد في الماضي**
للتقريب تارة نحو قد قام زيد يفيد أن قيامه الذي مضى قريب
من حال إخبارك **والتوقع** أخرى كقول المقيم قد قامت الصلاة
فإنه يفيد أن قيامها كان متوقعا ومنتظرا في علمه أو ظنه **وفي الحال**
للتحقيق نحو قد نعلم ما أنتم عليه قال الزمخشري دخلت قد لتوكيد
العلم ويرجع ذلك إلى التوكيد الوعيد أنشد قول زهير
أخي ثقة لا يهلك الخمر ماله ● ولكنه قد يهلك المال نائله ●
ومثله قول الآخر ● وقد يدرك الإنسان رتبة ● ولو كان تحت الأرض
سبعين واديا **وفي المستقبل للتقليل** نحو الكذوب قد يصدق
والبخيل قد يجود وزعم بعضهم أنها في ذلك ونحوه للتحقيق وأن التقليل
هنا لم يستفد من قد بل من قولك البخيل يجود والكذوب يصدق فإنه
إن لم يحمل على أن صدور ذلك منهما قليل كان فاسدا إذ آخر الكلام
يناقض أوله **وقد يحذف الفعل بعدها** كقول النابغة ●
أفد الترحل غير أن ركابنا ● لما تزل برحالنا وكأن قد
زالت ومعنى أفد قرب ودنا **وقد يقع القسم بينها وبين فعلها** كقوله
فقد والله بين لي عنائي ● بوشك فراقهم صرد يصيح ● الوشك
بفتح الواو وضمها السرعة والصرد طائر فوق العصفور شرير النفس
يصيد العصافير ولا يقدر عليه لشدة نفرته من الإنس **حرفا**
الاستفهام الهمزة وهل لهما الصدر لدلالتهما على نوع من الكلام فلا
يعمل ما قبلهما فيما بعدهما ولا بالعكس **والهمزة لعراقتها** أي لشدة تمكنها
في الاستفهام مستعار من عراقة النسب وهو اشتداد عروقها في الأرض **تستعمل** صح
للإنكار الإبطالي نحو أفأصفاكم ربكم بالبنين **والتسوية** نحو سواء
عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم **والتقرير** ومعناه حملك المخاطب على
الإقرار والاعتراف بأمر قد استقر عنده ثبوته أو نفيه ويجب أن يليها
الشيء الذي تقرره به كما يجب ذلك في المستفهم عنه على ما صرحوا به وقد

عرفت

عرفت ما فيه تقول في التقرير بالفعل أضربت زيدا وبالفاعل أأنت ضربت
زيدا وبالمفعول أزيدا ضربت وكذا سائر متعلقات الفعل **والتحضيض**
أي الطلب بحث نحو وقل للذين أوتوا الكتاب والأميين أأسلمتم أي أسلموا
والوعيد كقولك لمن يسيء الأدب ألم أؤدب فلانا إذا علم المخاطب أنك
أدبته وحينئذ لا يحمل الكلام منك على السؤال والاستفهام فيتولد منه
التهديد والوعيد بمعونة القرينة **والتعجب** نحو ألم تر إلى الذين تولوا
قوما غضب الله عليهم **والتوبيخ** نحو أتعبدون ما تنحتون **وتحذف** عند
أمن اللبس كما في الحديث أتاني آت من ربي فأخبرني أو بشرني أنه من مات من
أمتي لا يشرك بالله شيئا دخل الجنة فقلت وإن زنى وإن سرق قال
وإن زنى وإن سرق وهل الحذف مقيس أو لا فيه خلاف وقد في الحروف
العاطفة **وتدخل على الحرف** العاطف وهو الواو والفاء وثم نحو أو لم
ينظروا أفلم يسيروا أثم إذا ما وقع آمنتم به ولا يكون ذلك لغيرها من
أدوات الاستفهام مطلقا بل شاع عن العاطف نحو فهل يهلك إلا القوم
الفاسقون وكيف تكفرون فأين تذهبون فأنى تؤفكون فأي
الفريقين فما لكم في المنافقين فئتين وحكى ابن مالك
وابن هشام وغيرهما عن الجمهور أن الهمزة في ذلك مقدمة من تأخير
وأنها في الأصل واقعة بعد العاطف إلا أنها قدمت عليه تنبيها على
أصالتها في التصدر وأن الزمخشري خالف في ذلك فزعم أن الهمزة
في تلك المواضع واقعة في محلها الأصلي وأن العطف على جملة مقدرة
بينها وبين العاطف فيقول في التقدير في أفلم يسيروا أمكثوا فلم يسيروا في الأرض صح
وفي أفنضرب عنكم الذكر صفحا أنهملكم فنضرب عنكم وأنه جزم بما يقوله
الجماعة في مواضع من الكشاف وجوز الأمرين في بعض المواضع وأقول
أما تجويز العطف على مقدر بين الهمزة والعاطف فلا شك فيه لتصريحه
به في أماكن كثيرة واعترض بأنه لو كان كذلك لجاز وقوع الهمزة أولا
في كلام لم يتقدم فيه ما يكون معطوفا عليه ولم يثبت ذلك في الاستعمال

بل المسموع وقوعها في كلام مبني على كلام متقدم وأما هو أما ابن الحاجب فقول
الجماعة تارة وجوزه أخرى وهذا أمر لم يقع في كلامه لا صريحا ولا تلويحا
بل الظاهر من كلامه أن ما بعد الواو والفاء ثم معطوف على ما قبله الا
أنه دخلت الهمزة قبل العاطف قصدا الى معنى التوبيخ ونحوه في المعطوف اما
باعتبار اجتماعه مع المعطوف عليه أو ترتبه عليه بلا مهلة أو بمهلة قال في
الكشاف في تفسير قوله تعالى أفإن مات أو قتل انقلبتم على أعقابكم
الفاء معلقة للجملة الشرطية بالجملة المتقدمة على معنى التسبب والهمزة
لانكار أن تجعلوا خلوا الرسول سببا لانقلابكم على أعقابكم بعد هلاكه
بموت أو قتل مع علمهم أن خلو الرسل قبله وبقاء دينهم متمسكا به يجب أن
يجعل سببا للتمسك بدين محمد عليه السلام لا للانقلاب عنه هذا كلامه
بحروفه ولا دلالة فيه على ما نسبوا اليه بوجه من وجوه الدلالات ومن
استقرأ كلامه في الكشاف وجد الأمر على ما قلناه لا على ما قالوه **ويدخل
على المعمول المقدم للتخصيص** نحو أزيدا ضربت وهو حسن ويقبح مثله
في هل نحو هل زيدا ضربت فإنها لطلب التصديق لا لطلب التصور والتقديم
يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل فيكون هل لطلب حصول الحاصل
وهو محال والنظم يمتنع لاحتمال أن يكون زيدا مفعول فعل محذوف أو يكون
التقديم لا للتخصيص لكن ذلك خلاف الظاهر **وعلى مسند اخره الفعل**
نحو أزيد قام ولا تدخل هل على ذلك فلا يقال هل زيد قام لأنها في الأصل
بمعنى قد فهي من لوازم الأفعال ثم تطفلت على الهمزة فاذا وجد فعل
في حيزها اشتد طلبها لمباشرته فيقبح الحيلولة بينها وبينه **بخلاف
هل** فلا تستعمل الهمزة في الأمور المتقدمة أي الا اذا ردت التسوية
والتقرير الى آخر ما ذكره وهو ظرف مستقر في محل نصب على الحال
من النائب عن الفاعل في قوله تستعمل أي والهمزة لغرابتها كذا
وكذا حالة كونها نسبة بخلاف هل في ذلك كله **حرف النفي لم ولما
لقلب المضارع ماضيا** باعتبار الزمان هذا مذهب الجمهور وذهب قوم

منهم

او قتل صح

ينقض الفعل

على
منهم الجزولي في لم ويلزم مثله في لما الا أنها تدخل ماضيا للفظ فتصرف
لفظه الى المستقبل دون معناه ووجه أن المحافظة على المعنى أولى
من المحافظة على اللفظ قال في الجنى الداني والأول هو الصحيح لأن
له نظرا وهو المضارع الواقع بعد لو والقول الثاني لا نظير له **ويختصان بالاستغراق**
في استمرار النفي الى الحال كقوله فإن كنت مأكولا فكن خير آكل والا
فادركني ولما أمزق ومنع الأندلسي مرادفتها للاستغراق قال
بل مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه قال الرضي والظاهر فيها
الاستغراق كما قال النحاة ولم يبد دليلا عليه **والتوقع** لثبوت منفيها
بخلاف منفي لم لا يرى أن معنى بل لما يذوقوا عذاب أنهم لم يذوقوا
الى الآن وان ذوقهم له متوقع وقال الزمخشري في ولما يدخل الايمان
في قلوبكم ما في لما من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد
انتهى ولهذا أجازوا في لم تنقض مما لا يكون ومنعوه في لما وهذا الفرق
انما هو بالنسبة الى المستقبل وأما بالنسبة الى الماضي فهما سيان في
نفي المتوقع كأن تقول مالي قمت فلم تقم ولما تقم ونفي غير المتوقع
كأن يقول ابتداء لم تقم أو لما تقم وهذا الوجه أحسن ما خرج عليه قوله
تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم في قراءة ابن عامر وحمزة
بتشديدان ولما والتقدير لما يوفوا أعمالهم **وبجواز حذف الفعل
المجزوم بها** فإنها لدليل قال جئت قبورهم بدا ولما فناديت القبور
فلم يجبنه أي ولما أكن بدا قبل ذلك أي سيدا فان قلت الاختصاص
بهذا الحكم بدليل ثبوته لم قال الشاعر
احفظ وديعتك التي استودعتها • يوم الأعارب ان وصلت وان لم
أي وان لم تصل قلت هو عندهم من قبيل الضرائر ولا يقدح في الاختصاص
المذكور **ولا لنفي المستقبل** فإذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال
هذا مذهب الأكثرين وخالفهم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم
بالاتفاق مع أن الجملة الحالية لا تصدر بدليل استقبال **وما للماضي الكريم**

نحو فلا صدق ولا صلى **ودونها متكرر** لفظا نحو فلا اقتحم العقبة ومى فيه
مكروه في المعنى لان المعنى فلا فك رقبة ولا اطعم مسكينا لان ذلك
تفسير العقبة قاله الزمخشري وعبارة المتن لانه في كلام القوم
في هذا المقام وذلك لانهم قالوا اذا دخلت لا على الفعل الماضي
لفظا ومعنى وجب التكرار فان كان ماضيا لفظا لا معنى لم يجب نحو
لا بارك الله في الظالم لان المراد الدعا والفعل مستقبل في المعنى ونحو
والله لا فعلت كذا لان المراد الحلف على انه لا يفعل ولا يستفاد من
كلام المولف هنا الا انه لا يكثر نفيها للماضي بقيد كونه مكررا ونقل
حيث ينتفي التكرير وابن هشام نقلناه عن الجماعة **وان كلا في نفي**
المستقبل لان دخولها على الماضي لما علم ان لن من نواصب الفعل
المستقبل فتنفيه **تاكيد** على ما نص عليه الزمخشري في الكشاف
لا تابيد على ما نص عليه هو ايضا في انموذجه قال ابن هشام
وكلاهما دعوى بلا دليل بل يفيد نفي المستقبل فقط من غير تاكيد
ولا تابيد قلت وفي كتاب سيبويه في الباب المترجم بقوله هذا باب
من الاستفهام ويكون الاسم فيه رفعا ما نصه ولن اضرب نفي لقوله
ساضرب في مقابلة السين المفيدة للتوكيد ثم اخذ المولف يعلل
عدم افادتها التابيد بقوله **دفعا للتكرار في لن يتمنوه ابدا** اذ الاصل
عدمه **والتناقض في لن اكلم اليوم** انسيا اذ التقييد باليوم مناقض
للتابيد **ولما لنفي الحال** حيث تدخل على المضارع هذا مذهب
الجمهور فقد نصوا على انها تخلصه للحال قال ابن مالك وليس كذلك
بل قد يكون مستقبلا على قلة كقوله تعالى قل ما يكون لي ان ابدله
من تلقاء نفسي واجيب بانهم انما جعلوها للحال اذا لم توجد قرينة
خلافه **ونفي الماضي للقريب منها** اي من الحال قال سيبويه واما ما
~~نفي لقوله لقد فعل وما نفي لقوله هو يفعل اذا كان في حال الفعل واذا قال لقد~~
فعل فان نفيه ما فعل فجعلها سيبويه في النفي مقابلة لقد في

الاثبات

لاعلى اليهم يعني

وفيه اشعار بان لن لتوكيد النفي لانه جعلها صح

الاثبات ولا مثل ان قد للتقريب من الحال فكذا ما هو في مقابله **وان كما**
في نفي الحال والماضي القريب منها هذا مقتضى التشبيه ولا اعرف
احدا خصها بذلك بل قد ترد لنفي الاستقبال كقول بعض الطائيين
فانك ان يعدوك مُعْن انت محسن لبود ادا لم كان اظفرا للنجح ايهاب نزل
بل من احسنته بالعطا اي اعطيته عطا كافيا لتزداد على الكفاية
الا اذا كان اظفرا للنجح فالمنفي هنا بان مستقبل لا شك في استقباله
كذا في شرح ابن مالك للتسهيل **الا في العمل** بحيث يرفع الاسم وينصب الخبر
كليس **خلافا للمبرد** فانه اجاز ان تعمل هذا العمل وقال به الكسائي
ايضا وقرا سعيد بن جبير ان الذين تدعون من دون الله عبادا
امثالكم بتخفيف النون وكسرها لالتقاء الساكنين ونصب عبادا وامثالكم
ولا تنافي هذه قراءة الجماعة بان المشددة ورفع عباد وامثالكم وذلك
بان تجعل المماثلة المثبتة في القراءة المشهورة باعتبار العبودية
اي ان هؤلاء الذين تدعونهم الهة مماثلون لكم في الانسان بنسبة العبودية
والمربوبية والمماثلة المنفية في القراءة الاخرى باعتبار الانسانية
اي ليس الذين تدعونهم الهة مماثلين لكم في الاتصاف بالانسانية اذهم
جماد وانتم عقلاء فحكم عليهم مرتبة فكيف تعبدونهم وهم دونكم
ومن الاعمال ما سمع من ~~شواهد~~ اهل العالية ان احد خيرا ~~من احد~~ ضيرا
من احد الا بالعافية وقول الشاعر •
ان هو مستوليا على احد • الا على اضعف المجانين **حروف**
الشرط لها الصدر لدلالتها على قسم من اقسام الكلام فلا يعمل
ما بعدها فيما قبلها ولا بالعكس **ولشرط طلبها الافعال** لانها
للشرط وهو تعليق ما يتبع ويحصل مما لا يكون موجودا ويحتمل ان يوجد
وان لا يوجد وهذا شان الافعال بخلاف الاسما فانها موجودة ثابتة
غير لولا فانها لا تطلب بل انما يتبع بعدها الاسم **وامتزاج لا ولم**
بما بعدهما لا يليها هذا معلول العلة المتقدمة اي لاجل ما تقدم

شواهد صح

لا يلي حرفا الشرط غير لو ولا الا فعلا عند قصد بحرف سوى لا ولم
اما انهما لا يليهما الا فعل فلشدة طلبهما له لما قررناه واما ايلاء لا ولم
اياها مع انهما حرفان فلما مر من امتزاجهما بالفعل الذي تدخل ان
عليه فكانهما لم يليهما مع دخولهما على الفعل الا فعل فان للشرط في
المستقبل غير كان فمنه اي في كان يصلح ماضيا نحو ان كنت قلته فقد
علمته ومستقبلا نحو وان كنتم جنبا فاطهروا ومذهب المبرد ان
لا تقلب كان الى الاستقبال اصلا لقوة دلالتها على المضي من حيث
جردت للدلالة عليه واختاره الرضي واعتمده التفتازاني في مباحثه
في حاشية الكشاف وغير ذلك من كتبه ورايت النساء ترد على هو لا بد
الرجال وقد يجي ان لمجرد التعليق من غير نقل الماضي الى المستقبل ففي
الكشاف في تفسير قوله تعالى ان يمسسكم قرح فقد مس القوم قرح مثله
والمعنى ان نالوا منكم يوم احد فقد نلتم منهم قبل يوم بدر وقيل كان ذلك
يوم احد فقد نالوا منهم قبل ان يخالفوا امر رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال التفتازاني وعلى التقديرين فقد اشار الى ان الشرط والجزاء ههنا
في معنى المضي دون الاستقبال وذلك اما بتقدير كان اي ان كانوا قد
نالوا واما على القول الاول بان ان قد يجي لمجرد التعليق من غير نقل
الماضي الى المستقبل ولا بد من حمل يمسسكم على الحال لقصد الاستحضار
هذا كلامه ~~وقد حمل يمسسكم على الحال الاستحضار هذا كلامه~~ وقد
يجي ان لقصد الاستمرار فقد وقع في الكشاف ايضا في تفسير قوله تعالى
فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس لما نصحهم
لما ارشدهم الى الجهة التي منها يعرفون امر النبي صلى الله عليه وسلم
وما جاء به حتى يعثروا على حقيقته وسره وامتياز حقه من باطلهم
قال لهم فاذا لم تعارضوه ولم يتسهل لكم ما تطلبون وبان لكم انه معجوز
عنه فقد صرح الحق عن محضه ووجب التصديق فآمنوا وخافوا
العقاب المعد لمن كذب قال التفتازاني وفي الكلام اشارة الى ان

ان

ان في موضع اذا فانه للاستمرار دون مجرد الاستقبال وفي شرح ابن
الحاجب لمنظومته حيث تكلم على استقبال الفعل الواقع بعد ان ما
نصه وقد يراد به الماضي والمستقبل جميعا لا الماضي وحده كما توهم
بعضهم مثل قوله تعالى وان تؤمنوا وتتقوا يؤتكم اجوركم فيدخل في ذلك
الماضي والمستقبل وكذا قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات
ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم ولهم عذاب الحريق والمراد به اصحاب الاخدود
وغيرهم ممن يفعل فعلهم وكذلك ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
واشباهه والمراد به من آمن ومن يؤمن لان المعنى والسياق يقتضي
ذلك وساق كلاما طويلا لا يتعلق بذلك فكانه يرشد باستعماله في الماضي
والمستقبل جميعا استعماله في مطلق الزمان الذي يصدق عليهما
مع انه لا استعماله فيهما باعتبار خصوصيتهما وانما اطنبت في ذلك لان
بعض العلماء المحققين اورد سؤالا في قوله تعالى والذين يظاهرون
من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة الآية حاصله ان دخول
الفاء في الخبر لتضمن المبتدا معنى الشرط وتضمن الخبر معنى الجزاء فاذن
لا يشمل ذلك الا من وجد منه الظهار بعد نزول هذه الآية لان معنى
الشرط مستقبل فلا تدخل فيه الماضي والنبي صلى الله عليه وسلم
اوجب الكفارة على اوس بن الصامت الذي ظاهر قبل نزولها وهو سبب
النزول ورايت كثيرا من الاصحاب يستصعب حل هذا الاشكال وقد
اوردت لك ما يتضح منه الجواب عن ذلك فتامله ونحو ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس مما وقع فيه الشرط والجزاء ماضيا بحسب الظاهر وهو
عند محقول اذ الاكرام من حيث هو جزاء له لا يكون مسببا عن الشرط وقد
فرض سبقه له فتعذر كونه مسببا اذ المسبب لا يسبق سببه محمول على
ان المعنى ان تعتد اكرامك اياي اليوم يكن سببا للاخبار بذلك اي
باكرامي لك امس فالشرط والجزاء كلاهما مستقبل اذ ليس الاكرام الحاصل
الواقع في اليوم هو الشرط حقيقة بل الشرط ثبوته وهو مستقبل والمشروط

لتحقق مضمون الجملة الواقع في الزمن الماضي بل الاخبار بذلك والاعلام
به هو الجزاء والاخبار مستقبل وهذا حاصل ما قرره ابن الحاجب في مواضع
من مصنفاته وانظر كيف تنتفي الحوالة على قوله تعالى ان نعف
عن طائفة منكم نعذب طائفة بانهم كانوا مجرمين على هذه الطريقة
او غيرها فانه مشكل اذ العفو عن طائفة ليس سببا لتعذيب طائفة
اخرى ولا الاخبار بتعذيبها وانما حسن هناك جعل الاخبار جزاء له
لتاتي كون الشرط سببا له اذ حاصل ان شئت اكرامك لي اليوم اني اعددت
باكرامك لي وحاصل اخبرتك باكرامي واياك امس اني عددت باكرامي لك
وانعقاد السببية بينهما ظاهر لان امتنان المخاطب على المتكلم يصلح
سببا لامتنان الاخر عليه مقابلة له ولو لتقديره لتقدير الشرط
وفرضه واتفاقه في الماضي مع القطع والجزم بانتفاء الشرط فيلزم انتفاء
المشروط كما تقول لو جئتني لاكرمتك معلقا الاكرام بالمجيء مع القطع
بانتفائه فيلزم انتفاء الاكرام فهي اذن لامتناع الثاني لامتناع الجزاء
لامتناع الاول ونفي الشرط هذا هو المشهور ولذا اي ولكون ان
لو حرف شرط لزمها الفعل لفظا او تقديرا وهذا تكرير مستغنى
عنه بقوله اولا وتشترط طلبها الافعال الى اخره وزيادة التصريح
هنا بالتقدير لا تدفع التكرار ولذا اي ولاجل لزوم الفعل ولو تقديرا
يقال لو انك انطلقت بالفعل دون منطلق بالاسم في مكان •
انطلقت ليكون هذا الفعل الواقع في خبر ان كالعوض من
الفعل المحذوف اذ ان وصلتها في محل رفع فاعل لذلك الفعل المحذوف
والتقدير لو ثبت انك انطلقت فاما كون ان وصلتها فاعلا لفعل
مقدر بعد لو فهو مذهب المبرد والزجاج والكوفيين ورجح بان فيه
ابقاء لو على الاختصاص بالفعل واما وجوب كون خبر ان فعلا ليكون
عوضا من الفعل ~~واما وجوب~~ فصرح به الزمخشري وتبعه ابن الحاجب
في الكافية وجاز كون خبر ان اسما لا فعلا في الجامد لتعذر الفعل

كقوله

كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام • ورد ابن مالك هذا
الراي بانه قد جاء اسما مشتقا كقوله • لو ان حيا مدرك الفلاح
ادركه • ملاعب الرماح • وقوله • ولو ان ما ابقيت مني معلق
بعود ثمام ما تاود عودها • وذهب سيبويه الى ان (اي ان صح) وصلتها في مثل ذلك
في محل الابتدا ولا يحتاج الى الخبر لاشتمال صلتها على المسند والمسند
اليه وقيل على الابتدا والخبر محذوف وفي كل منهما حمل الشرط على فعل
وهو خلاف المعهود وقد جاء المشروط في لو غير منتف على كل تقدير
فيرتبط ما بعدها النقيضين عنه كقولك لو اهانني لاكرمته ومنه
قوله صلى الله عليه وسلم في سالم مولى ابي حذيفة رضي الله عنه
ان سالما شديد الحب لله عز وجل لو كان لا يخاف الله عز وجل ما عصاه رواه
ابو نعيم الحافظ في الحلية مرفوعا من طريق عمر بن الخطاب رضي الله عنه
واما نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه فقد ذكر ابن الحاجب وغيره
انه حديث نبوي ولم يوجد في كتب الحديث المشهورة مع شدة الفحص
عنه وبعضهم يثبته اثرا لعمر رضي الله عنه وقد يحذف المشروط اي الجواب
لقيام القرينة الدالة عليه نحو ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية
اي لما امنوا به بدليل وهم يكفرون بالرحمن ونحو لو تعلمون علم اليقين
اي لما ارتدعتم ولما الهاكم التكاثر ولو افتدى به اي لما تقبل منه
ولو كنتم في بروج مشيدة اي لما ادرككم وهذا الاختصاص له بلو بل
ادوات الشرط كلها كذلك والشواهد عليه كثيرة وقد يجي لو للتمني
نحو لو تاتيني فتحدثني قال ابن الصائغ وابن هشام ولو هذه قسم براسه
لا يحتاج الى جواب كجواب الشرط ولكن قد يوتى لها بجواب منصوب •
كجواب ليت وقال بعضهم هي لو الشرطية اشربت معنى التمني بدليل
انهم جمعوا لها بين جوابين جواب منصوب بعد الفاء وجواب باللام
كقوله • فلو نبش المقابر عن كليب • فيخبر بالذنائب اي زير •
• بيوم الشعثمين لقر عينا • وكيف لقاء من تحت القبور •

رفع صح

حديث نعم العبد صهيب ... غير موجود

الكامن بالذنائب ظرفية وهي اسم موضع هو الذي يجب محادثته
النساء والمراد باخي زير كليب وهو ظاهر اقيم مقام المضمر وبيوم
الشعثمين للالصاق متعلق بيخبر والشعثمان اخوان بهما وتبعت
ابناء عامر نسب لهما هذا اليوم لغلبتهما فيه او لغير ذلك والاستدلال
بهذا الشعر على المطلوب ظاهر وله فيه بحث مطول ذكرته في شرح
المغني قال **الفراء وقد يجيء لو بمعنى ان** فيكون للشرط في المستقبل
الا انها لا تجزم كقوله ولا يكفك الراجون الا مظهرا خلق الكرام
ولو تكون عديما **واما التفصيل فمجمل** نحو ان الله لا يستحيي ان يضرب مثلا ما
بعوضة فما فوقها فاما الذين امنوا فيعلمون انه الحق من ربهم واما
الذين كفروا فيقولون ماذا اراد الله بهذا مثلا **وتفعيل الكلام فضل**
توكيده وذلك ان سيبويه قال في قولك اما زيد فذاهب ان تفسيره
مهما يكن من شيء فزيد ذاهب فلاح وجه التوكيد فانه بمنزلة التعليق
بوجود شيء ما اذ معنى مهما يكن من شيء ان يقع هذا او ذاك الا ما لا يحصى
وما دامت الدنيا باقية فلا بد من وقوع شيء فيها فيكون المعنى ان
ذهاب زيد ثابت البتة وعلى كل حال **ولزم حذف فعلها** لجريه
على طريقة واحدة كما التزموا حذف متعلق الظرف اذا وقع خبرا
مثلا نحو زيد في الدار لان المعنى مهما يكن من شيء ويذكر من شيء ولزم
تعويض جزء من جزائها والذي رايته في النسخ من خبرها فكانه
تصحيف من جزائها **بينها** اي بين اما **وبين فائها** فمن خرج عن ركنه
الاصلي وقدم الى ذلك المحل **تنبيها على ان الجزء المقدم هو** النوع
المقصود بالتفصيل وكانه قائم ان يقع مرفوعا بالابتداء لان الموضع
الحكم عليه بحسب ما بعد الفاء لانهم خالفوا الابتداء اذا نازل اول
الامر ان تفصيله باعتبار الصفة التي هو عليها في الجملة الواقعة
بعد الفاء من كونه مفعولا به او ظرفا او مصدرا او غير ذلك الا ترى انك
تفرق بين يوم الجمعة من قولك يوم الجمعة ضربت فيه وقولك ضربت

يوم

يوم الجمعة وان كان في الموضعين تصدرا فيه الا ترى انه ذكر في الاول
ليدل على انه محكوم عليه ولما كان الحكم بوقوع الضرب فيه علم ان الضرب واقع
فيه وفي الثاني ذكر ليدل على انه الذي وقع الضرب فيه من اول الامر
فلما كان كذلك قصدا ان يكون الواقع اما من اول الامر على حسب ما
هو عليه في الجملة ولزم ان يكون على معناه واعرابه الذي كان له
كذا قرره ابن الحاجب رحمه الله **وقيل هو** اي الواقع بعد اما البتة جزء
من جزائها الواقع بعد الفاء بل هو **معمول الفعل المحذوف مطلقا** اي
سواء دخلت الفاء على ما لا يعمل ما بعده فيما قبله او على ما يعمل فيه
فلا فرق عند القائل بهذا القول بين نحو اما اليوم فاني ذاهب
ونحو اما اليوم فانا مقيم اذ العمل للمحذوف المقدر في محله ولا عمل
لما بعد الفاء فلا اثر لكونه مما يعمل ما بعده فيما قبله اولا **وقيل**
ان دخلت الفاء على ما لا يعمل فيما قبله نحو اما اليوم فاني خارج لان ان
من الحروف الناسخة فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها **فمن الثاني**
اي فهو من القسم الثاني وهو ما يكون معمولا للفعل المحذوف لوجود
المانع المذكور **والا** تدخل الفاء على ما لا يعمل فيما قبله بل دخلت على
ما يجوز عمله فيما قبله نحو اما يوم الجمعة فانا مسافر **فمن الاول** اي
معمول لما بعد الفاء ولكن قدم للغرض المذكور **ويبطل القول الثاني**
بوجوب النصب في مثل واما السائل فلا تنهر ولو كان معمول المحذوف لجاز
الرفع بتقدير مهما يذكر بالبناء للمفعول **ووجوب الرفع في اما زيد فمنطلق**
ولو كان معمول المحذوف لجاز النصب بتقدير مهما يذكر بالبناء للفاعل
لكنه لا يجوز بالاتفاق كذا في بعض الحواشي منسوبا الى الجلباب
وفيه نظر فقد سمع اما العبيد فذو عبيد واما قريشا فانا افضلها
بالنصب في الموضعين قال ابن هشام وفيه دليل على انه لا يلزم ان
يقدر مهما يكن من شيء بل يجوز تقدير غيره مما يليق بالمحل اذ التقدير هنا
مهما ذكرت **ويبطل القول الاخير بكون الفاء محجوزا** وهي مانعة

فلاصح

من بعد عمل ما بعدها فيما قبلها معنى للتفصيل فيما دخلت عليه بين جواز عمله فيما قبله وعدم الجواز واذا اجتمع الشرط بالقسم نحو والله ان اتيتني لاكرمتك ولو كان المصدر بالقسم تقديرا نحو لئن اخرجوا لا يخرجون معهم ونحو وان اطعتموهم انكم لمشركون فالجواب له اي للقسم لفظا فيكون الفعل غير مجزوم ويوقع عليه ما تقتضيه جواب القسم من نون التاكيد وغيرها وانما كان الجواب له لان تقدمه يدل على اعتناء المتكلم به ولو صرف الجواب الى غيره لاقتضى ذلك الغاءه وعدم اعتنائه وذلك مناف وخلاف لتقدمه وانما قال لفظا لانه من حيث المعنى جواب القسم لان اليمين عليه وجواب الشرط لان الاكرام المقسم عليه مشروط بالاتيان مثلا ولم يمكن مثل هذا باعتبار اللفظ للتنافي المترتب عليه اذ يلزم ان يكون مجزوما ومرفوعا من حيث انه جواب الشرط وغير مجزوم من حيث جواب القسم فيكون الشيء الواحد مجزوما وغير مجزوم وهو محال فان قلت وقد سمع من كلامهم جعل الجواب للشرط مع تقدم القسم كقوله لئن كان ما حدثته اليوم صادقا اصم في نهار القيظ للشمس باديا قلت هو عندهم من الضرورات ولم يثبت مثله في السعة ولزم الشرط الماضي لفظا كما مر من قولك والله ان اتيتني لاكرمتك او معنى نحو والله ان لم تاتني لاهجرنك وانما وجب ذلك لما جعلوا الجواب للقسم انعزل الشرط عن العمل فيه لانه جيء فقصدوا الاتيان به على وجه لا يكون للاداة فيه عمل في الظاهر حذرا من حصول التنافر وحرصا على التطابق والتماثل فانه لو جعل الشرط مضارعا لان الاداة لا تؤثر عملا في لفظه وكانها العمل في الجزاء ولو اتوا به مضارعا لظهر عملها فيه فيصير ملغاة بالنسبة الى احد مقتضيها دون الاخر وفي ذلك ما لا يخفى وان توسط تقدم الشرط او غيره بعتبر اي جاز فيه الوجهان الاعتبار والالغاء مثال الاول وهو ان يتوسط القسم ويتقدم الشرط ان تقول مع الاعتبار

ان

ان اتيتني فوالله لا نتيك فهنا امكن اعتبار القسم والشرط معا وتوفير مقتضى كل منهما عليه فعمل به فتجعل الجواب للقسم وهو مع جوابه جواب الشرط ومثاله مع الالغاء ان تتني فوالله ان تجزم انك او فانا اتيتك ووجه الالغاء ان تقدم الشرط او مثال الثاني وهو ان يتوسط القسم بتقدم غير الشرط عليه ان تقول انا والله ان اتيتني لاتيتك فتعتبر ان جعلته ابتداء جملة ومما في حيزها خبر المبتدا فتقصر من بان تقدمه على الشرط في اول الجملة كما في القسم الاول ولك ان تقول انا والله ان اتيتني اتيتك فتلغيه حيث جعلت جملة الشرط والجزاء خبر المبتدا ووقع القسم معترضا فجاز الوجهان بحسب اختلاف التقدير

حرف الردع اي الزجر كلا ولا معنى لها عند جمهور البصريين الا ذلك حتى انهم يجيزون ابتداء الوقف عليها والابتداء بما بعدها وهل هي بسيطة او مركبة فيه قولان فالجمهور على البساطة قال ثعلب هي مركبة من كاف التشبيه ولا النافية قال وانما شددت لامها لتقوية المعنى ولرفع توهم بقاء معنى الكلمتين قلت وهذا راي لا دليل يقوم عليه ولا اضر وراه يلجي اليه وقد جاء بمعنى حقا قاله الكسائي ومتابعوه وظاهر كلام الجماعة انها حينئذ حرف وقال مكي في كتابه انها على هذا القول اسم كما ان حقا اسم قلت وتسميته حينئذ السؤال عن سبب بنائها قال الرضي بنيت لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده هو قريب من كلام ابن الحاجب تاء التانيث متحركة في اخر الاسم المقابل للصفة بدليل ما ياتي ساكنة في الفعل الماضي تدخل لتانيث الفاعل اي للدلالة على ان فاعل الفعل مؤنث وهذا في القسم الثاني وهو حيث تدخل الماضي كقامت هند واشتدت ظلمة الليل وتانيث المدخول عليه سماعا في اللفظ معدودة لا يتجاوز كامراة ورجلة وثبتها وطبقة اللغوي وهذا في القسم

فرحيث هو جواب القسم ط

وليلغى صح

فر التنافر صح

الأول وهو صحيح تلحق الاسم فاذن لا يتعلق قوله لتانيث الفاعل بشا لكنه
وانما يتعلق بمحذوف والتقدير تدخل لكذا وكذا كما قررناه او يجعل
خبر محذوف اي هما لكذا وكذا على طريق اللف والنشر المشوش بجعل مبتدأ أصح
الأول للثاني والثاني للاول وقد استشنان بذكر القسم لسما عي انه لم
يرد بالاسم ما هو اعم منه ومن الصفة ليصدق على نحو قائمة وامراة لأن
دخول التانيث نحو قائمة ليس بسماعي بل هو مقيس فقد ظل بذكره وللتميز
الواحد كذا فيما رايته من النسخ وكانه سقط منه شيء اذ الظاهر ان يقال
والتحرك لتميز الواحد من الجنس نحو نخل ونخلة وتمر وتمرة وبث وبثة
ونمل ونملة وقل عكسه وهو دخولها لتميز الجنس من الواحد نحو كماة وهو
نبات للجنس وكم للواحد هذا هو المشهور في كتب النحاة وحكاه في
المحكم عن منتجع ورد به وحكى قول ابا الكماة للواحد وكم للجمع وحكى
قول ابا ان الكماة اسم جمع قال صاحب المحكم وهو الصحيح وللتميز الواحد
من الجمع نحو تخمة وتخم وتهمة وتهم فان تخما وتهما لا يذكران اصلا فلا
يلزم تاتيثهما عن هذه تخم وهذه تهم وكل منهما جمع لا جنس وبالعكس
اي ليتميز من الواحد نحو حمالة وحمارة وبغالة والواحد حمال وحمار
وبغال وللعجمة يعني انها تدخل امارة على النقل من العجمة الى العربية
نحو موازجة وهي الاخفاف جمع موزج وطيالسة جمع طيلسان وصوالجة
جمع صولجان فالهاء الداخلة على الجمع علامة على انه اعجمي معرب
والنسب وذلك حيث تدخل على الجمع الاقصى دالة على ان واحده
منسوب كالاشاعثة والمهالبة والاشاعرة في جمع اشعثي ومهلبي
واشعري وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع تكسير وجب
حذف يائي النسب لانهما لا يجتمعان مع الجمع فلا يقال في النسبة
الى رجال رجالي كما هو مقرر في بابه فحذفت ياء النسب ثم جمع بالتاء
فصارت كالبدل من الياء وانما ابدلت منها لتشابههما للواحد كتمرة
ورومي والتاكيد والمبالغة كعلامة ودواري ولكونهما زائدتين

لا لمعنى كظلمة وكرسي وللتاكيد الجمع كحجارة وجمالة وحمولة وصقورة
او التانيث كناقة ونعجة وهي في مثل هذين لازمة وقد تأتي
لتاكيد التانيث في الصفة كعجوزة وعجوز فان عجوزا موضوع للمؤنث
والتا فيه غير لازمة وللعوض من محذوف لازم الحذف كتاب عدة وزنة
او معاقب كجحاجحة جمع جحجاح وهو السيد فالتا عوض من محذوف
ليس بلازم الحذف ولكنه معاقب اي يجوز ان يؤتى به ويحذفها فيقول
جحاجيح وللمبالغة كراوية وينبغي ان تراد والتاكيد للمبالغة كعلامة
وللنقل من الوصفية الى الاسمية علامة على ان الوصف غالبا
غير محتاج الى الموصوف كالنطيحة والذبيحة نون التاكيد تلحق اخر
الفعل المستقبل في الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني ونحو
ذلك لان الطالب انما يطلب في العادة ما هو مراد له فكان ذلك
مقتضيا للتاكيد لان غرضه في تحصيله بخلاف الخبر فان هذا المعنى
مفقود فيه وفي القسم اي في جوابه وان لم يكن طلبا لاجرائهم اياه
مجرى الطالب اما لان غالبه اما ان يكون مطلوبا للمقسم مرادا له واما
لان جميعه مقصود لحصوله للتصديق لا لحصوله في نفسه فاجري مجرى
ما المقصود منه الحصول وقلت في النفي وانما دخلت فيه تشبيها
له بالنهي لان النفي هو المقصود من النهي وقد ينضم الى ذلك تشبيه حرف
النفي بحرف النهي صورة نحو واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا
منكم خاصة على القول بان لا فيه نافية او تشبيهه بحرف النهي في حكمه
كقوله يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما تشبيها
لم بلا النهي من جهة الجزم بها والجاري مجراه نحو قلما تقولن احد هذا
لان قل تستعمل بمعنى النفي وتجري مجراه ولزمت في مثبت القسم اي
في المضارع المثبت الواقع جوابا للقسم نحو والله لاقومن لان القسم
موضع زيادة التاكيد وكثرت مع حرف الشرط واسما الشرط
المؤكدين بما جعل الحرف قسما والاسما قسما فوضعها بالمثنى اي

كثرت مع هذين القسمين المؤكدين بما لانهم لما اكدوا اداة الشرط زادوا ان
تاكيدا لما هو المقصود واو لي نحو فاما ترين من البشر احدا ونحو اياما
تفعلن فانا اكرمك واينما تكونن اكن مكسورة مع الالف سواء كانت
الف الاثنين نحو زيدان اذ اضربان او الالف الواقعة بعد نون جمع
الاناث نحو يا هندات اضربنان فكسرت في الموضعين تشبيها لها
بنون التثنية الواقعة بعد الالف مفتوحة مع غيرها لخفة الفتحة
وما قبلها اي ما قبل نون التاكيد مع واو الضمير مضموم نحو
لتسجنن وذلك لانه اذا التقيت الواو والنون وجب حذف الواو على
الاصل لالتقاء الساكنين وبقي الضمة دليلا عليها ولا يجوز ابقاء الواو
مع النون لئلا يلزم التقاء الساكنين على غير حده اذ ليسا في كلمة
واحدة كما في نحو دابة ومع يائه مكسورة ليدل على الياء المحذوفة
لالتقاء الساكنين نحو اضربن يا هند وفيما عداه مفتوح نحو اضربن
يا زيد اما لانه لو ضم اشتبه بفعل جماعة الذكور ولو كسر اشتبه بفعل
المخاطبة واما لان الاصل الفتح تشبيها له بما قبل تاء التانيث وبما
قبل الجزء الثاني من المركب لكن عدل عن الاصل مع الواو والياء لضرورة
وبيان الدلالة على المحذوف ولا ضرورة في غيرهما فيبقى على الاصل ولا تقع
النون الخفيفة في التثنية اي فعل الاثنين نحو اضربان ولا في
فعل جمع المؤنث خلافا ليونس لالتقاء الساكنين لا على حده
ويجوز ان يكونا في كلمة واحدة وثانيهما مدغم فيما بعده كدابة
وشابة ولو حركت النون لاجل التقاء الساكنين لاخرجت عن وضعها
وهو لزوم السكون ولذلك يحذف الساكنين في نحو اضربن الرجل ولا
تحرك ولو حذفنا الالف لاشتبه فعل الاثنين بفعل الواحد ولا يجتمع
نونان ذا يدرقان على بناء كلمة في فعل جمع المؤنث لا ثقال فمقتضى هذا
التعليل ان لا يدخل الثقيلة فيما ذكر كما لا تدخل الخفيفة للزوم
التقاء الساكنين على غير حده اذ ليسا من كلمة القول لانا نقول النونان

خفيفة ساكنة تشبيها لها بالتنوين وثقيلة اي مشددة صح

لحقتا الفعل الذي اتصلا به فالمجموع (كلمة صح) وثاني الساكنين مدغم فاجري
مجرى المدغم في كلمة واحدة ولا كذلك في الخفيفة لا يقال فيلزم
ابقاء الواو والياء في اضربن يا زيدون واضربن يا هند لجريان هذا
الاعتبار فيهما لانا نقول زيادة مد الالف سوغت اجتماع الساكنين
او نقول القياس الحذف في الثلاثين لكن حذف الالف يوجب اللبس
بفعل الواحد كما مر ولا كذلك حذف الواو والياء او نقول حذف الواو
~~والياء او نقول حذف الواو والياء او نقول حذف الواو والياء مع~~ الخفيفة
متفق عليه فليحذفا قياسا عليهما مع الثقيلة والالف لم تحذف
مع الخفيفة حتى يقاس عليها الحذف مع الثقيلة فافترق البابان
وهما اي النونان في غيرهما اي في غير التثنية وجمع المؤنث
مع الضمير البارز وهو الواو والياء كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة
فيجب ان يعامل اجزاء الفعل مع التنوين معاملة مع الكلمة المنفصلة
نحو اغزون الكفار وارمون العرض وكذا يا هند اغزن وارمن بحذف
الياء كما حذفت في اغزي الجيش وارمي العرض ونقول اخشون يا زيدون
بضم الواو المفتوح ما قبلها كضمها مع المنفصلة نحو اخشوا الظلم ونقول
اخشين يا هند بكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة
في نحو اخشي الرجل ومع الضمير المستتر وهو في الواحد المذكر نحو اغز
وارم واخش كالمتصل فنقول اغزون وارمين واخشين برد اللام
وفتحها كما تقول مع المتصل اغزوا وارميا واخشيا فيرد ما حذف
من الاجوف يتعلق بحذف اي ما حذف لاجل ساكن يتحرك من اجلها اي
من اجل النون فنقول قولن وبيعن كما تقول مع المتصل قولا وبيعا ولو
جعلت كالمنفصل لم يكن الرد نحو قل الحق وبع العبد القبيح على ما
هو مقرر في التصريف وتحذف النون الخفيفة للالتقاء الساكنين
خفضا لها عن مرتبة التنوين لانه لازم المتمكن في الاصل اذا تجرد
عن المانع وهو اللام والاضافة بخلاف الخفيفة فانها قد تترك بلا

الساكنين صح

للاسم صح

مع حذف الواو والياء وتحركهما نحو اغزن يا زيدون واغزن وارمن بحذف الواو كحذفهما مع الكلمة المنفصلة صح

مانع فلذلك حذفت عند ملاقات الساكن كقوله لا تهين الفقير علك
ان تركع يوما والدهر قد رفعه وكذا يحذف في الوقف فيرد ما حذف
لاجلها من حرف علة نحو يا هند اضربي ويا زيدون اضربوا
ويا زيد اضربن بكسر الباء واضربن بضمها فتحذفهما وترد ما حذف لاجلها
من الياء والواو واعترضه بعضهم بانه لا يبقى دليل على التاكيد فالصواب ان
لا يؤكدها عند ارادة الوقف اصلا لئلا يفضي الى المحذور وحرف
اعراب نحو يا زيدون هل تضربون ويا هند هل تضربين برد نون
الاعراب عند الوقف بعد ان كانت محذوفة لاجل الحاق نون التاكيد
الخفيفة الا المفتوح ما قبلها وهذا استثناء من الخفيفة المحكوم
عليها بالحذف ~~في الحذف~~ في الوقف فانها اعم من ان يكون ما قبلها مفتوحا
اولا فاستثنيت المفتوح ما قبلها فانها تقلب الفا نحو وليكونا من
الصاغرين ونحو لنسفعا ولذلك رسمت بالالف نظرا الى حالة الوقف
حيث لا التباس كما في الايتين واما حيث الالتباس فيكتب بالنون
نحو اضربن يا زيد ولا تقومن اذ لو كتبت بالالف في مثل هذا لالتبست
بالف الاثنين التنوين نون وذا اشتمل (جنس) نونا للتثنية والجمع وغير ذلك
من النونات ساكنة فصل يخرج نونا للتثنية والجمع وغيرهما ذلك يخرج
التوكيد مما هو متحرك وهو فصل تتبع حركة الاخر فصل اخرج به نون منك ونحوهما
من النونات الساكنة التي ليست تتبع الاخر لا لتاكيد الفعل فصل
اخرج به نون التاكيد الخفيفة بل للتمكن اي للدلالة على انصراف
نحو زيد ورجل وضارب ومضروب وللتنكير في الاسم المختوم بصوت
كسيبويه وفيما هو شبيه بالصوت نحو ايه وصه ومه والاول قياسي
والثاني سماعي وزعم بعضهم ان تنوين رجل للتنكير ورده ابن الحاجب
بثبوته حال جعله علما مثلا واعترض بانا لا نسلم ان تنوينه حال العلمية
هو الذي كان قبلها وبانه لا منافاة بين التمكن والتنكير فيجوز ان
يكون التنوين لهما قبل العلمية ويتمحض بعدها للتمكن لمنافاتها [illegible]

التنكير

التنكير وللعوض عن المضاف اليه مفرد الان نحو كل وبعض اذ قطعتا عن الاضافة
نحو وكلا ضربنا له الامثال ونحو فضلنا بعضهم على بعض وقيل هو تنوين
التمكن رجع لزوال الاضافة التي كانت تعارضه او جملة وانشقت
السما فهي يومئذ واهية اي يوم اذ انشقت او عن الاعلال بالحذف
كجوار وغواش عند سيبويه والجمهور فانه على حذف الياء وعوض
منها التنوين وللمقابلة كتنوين مسلمات المقابلة لنون مسلمين اذ لو
كان للتمكن لم يثبت في نحو اذا افضتم من عرفات لانه غير منصرف على
الصحيح ولو كان للتنكير لم يثبت في الاعلام وليس عوضا عن شي ولا
هو داخلا في الروي فتعين كونه للمقابلة على الوجه المذكور وهو
معنى مناسب يمكن اعتباره وللغالي وكان ينبغي ان يقول وللعوض عطفا
على ما تقدم ليتنظم الكلام على نسق واحد بعضه ياخذ بحجزة بعض والا
فالمنافرة فيه ظاهرة وتصحيحه على ما فيه (بجعله) ان يقال الغالي خبر مبتدا
محذوف يعود الى التنوين اي وهو الغالي ان لحقت النون المذكورة
قافية مقيدة اي رويا صحيحا ساكنا كقول روبة يصف مكانا قفرا
خاليا من الانيس ٭ وقاتم الاعماق خاوي المخترقن ٭ اصله المخترق
بسكون القاف الا انه الحق به التنوين الغالي فحركت بالكسر اما لانه
حركتها واما لان اصل حركة التقاء الساكنين الكسر قال ابن الحاجب
والظاهر ان الفتح اولى لانشعر ان مثلها اذا الحق بما اخره ساكن
حرك ذلك الساكن بالفتح ولا نظر الى التقاء الساكنين كقولك اضربن
واقتلن والقاتم الشديد السواد والاعماق جمع عمق بفتحتين او
عمق بضمة فسكون وهو ما بعد من اطراف المفازة والمخترق بضم الميم
وفتح الراء المحل الخالي تخترق الريح اي تهب فيه ومعنى كونه خاويا
انه لا شي له فيه يمنع الريح من المرور بسهولة وسمي هذا التنوين بالغالي
لانه غلا اي جاوز الحد الذي ينتهي عنده الوزن وللترنم ان لحقت تلك
النون قافية مطلقة اي متحركة بذي حرف الاطلاق وهو الحرف

الذي تولد من اشباع حركة الروي كقول جرير • اقلي اللوم عاذل والعتابن •
وقولي ان اصبت لقد اصابن • وظاهر كلام جماعة ان هذا التنوين محصل
الترنم كما تعطيه عبارة المتن وقد صرح به ابن يعيش قايلا ان الترنم
يحصل بالنون نفسها لانها حرف اغن قال وانما سمي المغني مغنيا لانه يغنن
صوته اي يجعل فيه غنة والاصل فيه مغنن بثلاث نونات فابدلت الاخيرة
يا طلبا للتخفيف قال ابن هشام والذي صرح به سيبويه وغيره من المحققين
انه جي به لقطع الترنم وان الترنم وهو التغني يحصل باحرف الاطلاق •
لقبولها لمد الصوت فاذا انشدوا ولم يترنموا جاوا بالنون في مكانها **ويكسر**
النون المذكورة **لالتقاء الساكنين** على الاصل في التحريك عند التقائهما **او تضم اذا**
كان ما بعد الساكن نحو انى مسني الشيطان بنصب وعذاب اركض بضم النون
اتباعا لضمة الكاف وقد قرئ بالكسر على الاصل **او تحذف** لالتقاء الساكنين
وهذا قليل كقول ابي الاسود الدؤلي • فالفيته غير مستعتب • ولا ذاكر الله
الا قليلا • بترك تنوين ذاكر ونصب الله وانما اثر ذلك على حذفها لارادة
تماثل المتعاطفين وقرئ قل هو الله احد الله الصمد ولا الليل سابق النهار
بترك تنوين احد وسابق ونصب النهار **ويجب حذفها** اي حذف النون
المسماة بالتنوين **من علم** احترازا من غير العلم **مفرد** احترازا من المضاف
موصوف احترازا من ان لا يكون موصوفا البتة **بابن** احترازا من ان يوصف
بغير **مضاف** بالتنكير صفة لابن مع انه اريد به لفظ فيكون علما
لانه لحظ فيه التنكير اي لفرد من افراد البنين **مضاف الى علم** احترازا
من مضاف الى غير **مفرد** احترازا من ان يكون العلم المضاف اليه ابن ذا
اضافة وذلك نحو جا زيد بن عمرو وانما حذف لاجل التخفيف فيما كثر
استعماله وشرطوا هذه الشروط لانه لم يكثر استعماله الا عند وجودها
فلا يحذف من نحو جا رجل ابن صالح ولا من نحو جا عبد بن شمس بن خالد ولا
من نحو جا زيد بن صالح عند الله واعلم ان اشتراط الافراد في العلم الموصوف
وفي العلم المضاف اليه ابن الموصوف به حتى لا يجوز حذف التنوين من نحو

ضمة اصلية في كلمة صح

جا

جا ابو عمرو بن العلاء ولا من نحو جا زيد بن عبد الله مما لم يذكره في غير هذا
الكتاب فظاهر عبارتهم يأباه بل نص بعض الائمة على خلافه وقد اخل
المؤلف بقيد وهو كون الابن متصلا بالعلم الموصوف به احترازا من
من نحو جا زيد الفاضل ابن عمرو فلا يحذف تنوينه نص عليه في التسهيل
ومن قيس بن ثعلبة في قول الشاعر • جارية من قيس بن ثعلبة
كريمة اخوالها والعصبة **شاذ** لثبوت التنوين فيه مع توفر شرايط
الحذف وقد حاول ابن جني بجبره على وجه ينفي الشذوذ قايلا الذي ارى
انه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه اجرا الابن وصفا وانما اجري
بدلا فكان منفصلا عما قبله مستقلا ولم يكن معه كالشي الواحد
فلذلك نون وعلى هذا القول كانت زيدا ابن بكر كانك قلت كلمت
زيدا كلمت ابن بكر لان ذلك حكم البدل واعترض بانه لو كان كذلك
لكثر مثله في كلامهم لانه وجه شايع مطرد ولكنه قليل فوجب ان
يحمل على الضرورة وقال ابن الحاجب في شرح المفصل وزعم ان ابن ثعلبة
بدل وقصدهم اخراجه عن الشذوذ وهو بعيد لان المعنى على الوصف
وايضا فان خرج باعتبار استعمال ابن بدلا لا يعني واستعماله بدلا غير
موجود في كلام العرب الا نادرا **حرف الانكار مده يلحق في**
الاستفهام بالهمزة لا بغيرها من الادوات وكان المؤلف حذف هذا
القيد بناء على ان اصل الاستفهام ان يكون بالهمزة فينصرف الكلام
اليه عند عدم التصريح به **باخر الاسم الموقوف عليه** لا الذي
يذكر في حالة الوصل **وان كان صفة** كان يقال قام زيد الفاضل
فتقول في انكاره ازيد الفاضلوه **او معطوفا** كان يقال قام
زيد وعمرو فتقول في انكاره ازيد وعمروه **لانكار** يتعلق
بتلحق اي مدة تلحق لاجل انكار **ما ذكره المخاطب** كما مثلنا **او لا**
خلافه كما اسلفناه عن سيبويه انه سمع رجلا يقال له اتخرج ان
اخصبت البادية فقال ا انا انيه منكرا ان يكون رايه على خلاف

نكار

[illegible]

ذلك وتجانس تلك المدة حركة ما قبلها ان فتحة فالف وان ضمة
فواو وان كسرة فيا فان سكن ما قبلها كسر فتقول لمن قال قام
زيد ازيدنيه بكسر نون التنوين وتاتي المدة مجانسة للكسر فتكون
يا أو زيدان بعد ابقا الساكن على حاله ثم تتبعه اي تكسر المدة صح
آخر ان المزيدة فتجي المدة وهي اليا فتقول ازيدانيه حرف
التذكر مدة تلحق آخر كلمة عند الذهول عما بعدها لتداركه
والمراد ان المتكلم يقطع اللفظ قبل انتهائه المقصود لعدم ذكره
في الحال غير قاصد للوقف فيلحق هذه المدة آخر الكلمة التي
ذهل عما بعدها وتتبع حركة ما قبلها كان تريد ان تقول
جا زيد فتنطق بجا ولا تستحضر ذكر زيد ولا تريد الوقف فتقول
جا او كذا تقولوا حيث تريد تقول زيد فتذهل عن زيد
وكذا احذامي حيث تريد ان تقول حذام امراة حسنا فتذهل
عن الخبر فان سكن كسر ثم تتبعه المدة نحو قدي في نحو قد قام
زيد ومني في نحو من زيد والي في نحو الغلام جا حرف
الوقف ها ساكنة تلحق ما حركته غير اعرابية نحو هوه وهيه
والزيدانه والزيدونه لان حركته اعرابية اذ المقصود
بيان الحركة والمعرب تعرف حركته بالعامل ولا شبيهة بها
فلا تتصل باسم لا المبني على الفتح مثلا نحو لا رجل ولا بمنادى
مضموم نحو يا رجل ويا زيد ولا المبني لقطعه عن الاضافة
كمن قبل ومن بعد لان هذه الحركات شبيهة بحركات الاعراب
من حيث العروض ولا بفعل ماض نحو قام لانه شبيه المضارع
وان كان مبني الاصل وتحريكها اي تحريك ها السكت لحن خارج
عن سنن الصوت لان اجتلابها انما هو للوقف والوقف يقتضي
السكون اعلم انه يوقف بها السكت على الفعل المعتل جزما نحو لم
يغزه ولم يرمه ولم يخشه او وقفا نحو اغزه وارمه نحو يحيى مه لكن

المعتل صح

الاخرص

هنا ... ... المجرورة ...

هنا تنفصل فان كان الفعل المعتل محذوف الفا والعين وما الاستفهامية
مجرورة بالاسم وجب الوقف بالهاء كقولك لم يقه وقه ولم يره وره ومجي
مه وان كان الفعل غير محذوف منه مما ذكرناه وما الاستفهامية
مجرورة بحرف الجر لا بالاسم لم يجب الوقف بالهاء ولكن يختار فلك ان تقول
لم يرم وارم ولم وعم والمختار الحاق الهاء في ذلك فتقول لم يرمه
وارمه ولمه وعمه وشين معجمة بكرية اي منسوبة الى بني بكر بن وائل
تلحق بكاف المخاطبة عند الوقف محافظة على الفرق بينها
وبين كاف المذكر اذ لولا تلك لالتبسا فلم يلحقوا في المذكر
شيئا لكثرة دوره في كلامهم فاستثقلوا فيه الزيادة خشية
من تكثير الثقل وجعلوا تركها علامة له وزادوا في المؤنث
شينا او سينا ليحصل الغرض من الفرق فاذا وصلوا لم يزيدوا
شيئا لان حركة الكاف كافية في تحصيل الغرض من التمييز بين الكافين
وهذا اكثر مما تقدم في هذه الابواب القريبة من مباحث
التصريف • والله الموفق للصواب • والمرجو منه الاجر
والثواب • واياه اسال ان يختم لنا بالحسنى • ويحظينا في الاولى
والاخرة بالمحل الاسنى • والصلاة والسلام على سيدنا محمد
عبده ورسوله فاتح خير السبل • وخاتم الانبيا والرسل وعلى
اله وصحبه وعترته وحزبه • وكان الفراغ من تاليف هذا الكتاب
بجزيرة مهايم من بلاد الهند في مدة اولها اخر شهر رمضان المعظم
سنة خمس وعشرين وثمانمائة • واخرها يوم الاحد الحادي والعشرون
من ذي الحجة الحرام من السنة المذكورة • وكان الفراغ من كتابته
• في نصف شهر ربيع الثاني من شهور سنة اثنين وخمسين والف •
• على يدي العبد الفقير الراجي غفران القدير منصور بن سليم •
• ابن حسن الدمناوي الازهري غفر الله •
• وله ولوالديه وللمسلمين امين •

وسين مهملة تميمية منسوبة الى بني تميم صح

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى
قد صححه بالتصحيح ... القدرة وطالع فيه
الخط ... الى ... العبد الفقير
... المعطي ... المغني ...
عبد المعطي ... سنة اربع وخمسين بعد الالف
البداية ... عشر ... ونحمده
والفراغ ... على سيدنا محمد واله
... والصلوة ... وصحبه واتباعه اجمعين

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
عفي عنه ١١٧٥